المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة والنحو والصرف

٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٣٣٨٤
٠٠١١٦٤

الهداية في شرح الكفاية

لشعبان بن محمد بن داود الآثاري ت ٨٢٨هـ

من بداية الاسم المضمر إلى نهاية إعراب الفعل الصحيح

تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف

إعداد الطالب

سعيد بن علي بن عبدان الغامدي

إشراف الدكتور

حماد بن محمد الثمالي

١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد للّه الذي بعث البشير النذير السراج المنير الهادي إلى رضاه ، بالهدى ودين الحق فأظهره على الدين كله ، صلى اللّه وملائكته عليه وعلى آله وصحبه أجمعين .

وأشكر اللّه سبحانه وتعالى وأحمده على توفيقه وإحسانه وفضله وإنعامه، حمداً يليق بجلاله، وشكراً يوافي نعمه، ويكافيء مزيده.

يقول سبحانه وتعالى : ﴿ رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ وأن أعمل صالحًا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ﴾ [1] .

ويقول ﷺ « من لا يشكر الناس لا يشكر اللّه »[2] .

أما بعد :

أتقدم بخالص الشكر إلى والديّ اللذين يشرفني أن أسجل لهما بمداد البرّ والحبّ ولا أقول شكراً بل انه من أهم الواجبات نحوهما ، لأن الوالدين جزاؤهما من اللّه تعالى، فجزاهما عني خير ما يجزي والد عن ولده . على ما بذلاه معًا من عطاء بلا حدود في حسن التربية والرعاية والتوجيه والإرشاد.

كما أسجل بمداد العرفان فائق شكري وجزيل امتناني واحترامي ، وأصدق دعوات التوفيق والجزاء بإحسان ، لأستاذي المشرف على رسالة الماجستير سعادة الدكتور حماد بن محمد الثمالي ، لما لقيته منه من تقدير لما أعمله ، ومن متابعة جادة دقيقة متميزة لما أكتبه ، ولما وجدت منه من رحابة الصدر ، والتكرم بالوقت والإرشاد والنصح في كل أمر ، سائلاً المولى أن يأجره عني خيراً ، وأن يجعل ذلك في موازين أعماله ، وأن يبارك اللّه له في أهله وذريته ، وينفع به ويعلمه في الدارين ، وجزاه عني خير ما يجزي أستاذاً عن تلميذه .

---

(١) سورة النمل : ١٩ .

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب البر والصلة / باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك (٢٩٨/٤، رقم: ١٥٤) . وقال هذا حديث حسن صحيح .
وأخرجه أبو داود في كتاب الأدب / باب في شكر المعروف (٢٥٥/٤) .

❊❊

كما أشكر كلاً من جامعة أم القرى ، وكلية المعلمين ، ممثلة بالمخلصين من القائمين عليهما على ما يبذلونه من جهد ، ووقت في سبيل تذليل العقبات لطلاب الدراسات العليا.

كما لا يفوتني أن أشكر سعادة الأستاذ الدكتور سليمان العائد ، الرئيس السابق لقسم الدراسات العليا العربية ، والشكر موصول لسعادة الأستاذ الدكتور محسن العميري الرئيس الحالي لقسم الدراسات العليا العربية ، على حسن تعاملهما وسرعة تجاوبهما وطيب أخلاقهما جعل الله ذلك في موازين أعمالهما.

وأزجي الشكر لكل من غمرني بجميل السؤال ، وحسن الاهتمام ، والدعاء بظهر الغيب .

ومن الواجب عليَّ أن أتقدم بالشكر الجزيل ، والعرفان بالجميل ، للمناقشين الكريمين وهما :

سعادة أ.د / محسن بن سالم العميري .

وسعادة أ.د / عيّاد بن عيد الثبيتي .

على تفضلهما مشكورين مأجورين بقبول مناقشة هذه الرسالة رغم كثرة مسئولياتهما ، واللذين أتشرف بتوجيههما ، وأسأل الله أن ينفعني بعلمهما فجزاهما الله خير الجزاء وأجزل لهما أوسع العطاء إنه سميع مجيب الدعاء .

وبعد ... فإني أسأل الله بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يجعلني ممن قال فيهم ﴿ الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ... ﴾[1] .

وأسأله سبحانه التوفيق والسداد ، والتيسير المستمر لزيادة طلب العلم ، والانتفاع به ، وأن يرزقنا جميعًا العلم النافع ، والعمل الصالح ، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم ، وأن يجعلنا أهلاً لرحمته ، وأن يجعل التقوى زادنا والجنة مآبنا .

---

(١) سورة الزمر : ١٨ .

بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان الرسالة : الهداية في شرح الكفاية – لشعبان بن محمد الآثاري ت ٨٢٨هـ من بداية الاسم المضمر إلى نهاية إعراب الفعل الصحيح – تحقيق ودراسة .

الدرجة العلمية : الماجستير .

اسم الطالب : سعيد بن علي بن عبدان الغامدي .

ملخص الرسالة

كان من عناية النحويين بعلم النحو أن نظموا قواعده شعراً رغبة في التسهيل على الدارسين ، فظهرت المنظومات المختلفة ، ومنها ألفية الآثاري التي سماها بـ (كفاية الغلام في إعراب الكلام) . ثم أخذ يشرح ألفيته في كتابه الموسوم بـ (الهداية في شرح الكفاية) والذي تميز بما يلي :

الجمع بين الوضوح والسهولة من جهة ، والشمول والإيجاز من جهة أخرى ، مع مراعاة حسن الترتيب والتبويب ، والاستدراك على السابقين ما أهملوه من أبواب علم النحو ، وعدم الاقتصار على علم النحو فقط بل تضمن كثيراً من مسائل العلوم الأخرى ، كاللغة والتفسير والحديث وتصحيح اللحن واللهجات العامية ، وحفل الكتاب بالكثير من آراء العلماء السابقين وأقوالهم ، بل اشتمل على نصوص من كتب يغلب على الظن الحكم بفقدانها .

وقد اخترت قسماً من هذا الكتاب ليكون مجال البحث ، وكانت خطة البحث في قسمين : الدراسة والتحقيق ، وتقع الدراسة في فصلين : الأول منهما خصص للحديث عن شعبان الآثاري ترجمته وآثاره ، وفيه المباحث التالية : اسمه ونسبه ، حياته ، شيوخه ، تلاميذه ، أخلاقه ، شعره ، مؤلفاته .

والثاني منهما خصص للحديث عن كتاب الهداية ، وفيه المباحث التالية : تعريف بالكتاب، زمن تأليفه ، مصادره ، شواهده ، نزعة الآثاري النحوية من خلال : موقفه من مسائل الخلاف بين المدرستين ، وموقفه من النحاة ، الآثاري والمنظومات العلمية ، اجتهادات الآثاري، طريقته في الشرح ، المآخذ عليه ، نسخة الكتاب ، عملي في التحقيق . ويتضمن قسم التحقيق نص الكتاب ومادته ، محققاً حسب المشهور من أصول هذا العلم .

أرجو الله أن يكون عملاً خالصاً لوجهه الكريم ، مضيفاً لبنة طيبة صالحة للتراث العربي .

الطالب	المشرف	عميد كلية اللغة العربية
سعيد علي عبدان الغامدي	د/حماد محمد الثمالي	د/صالح جمال بدوي

مقدمة

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى ، والصلاة والسلام التّامان الأكملان على خير الورى ، محمد النبي المصطفى ، وعلى آله وصحبه والتابعين ومن اقتفى ، وبعد :

فإن من تشريف الله تعالى وتكريمه للعرب ، أن جعل منهم خاتم المرسلين محمد ﷺ ، وجعل لغتهم لغة الدين الإسلامي الذي لا يَرضى له بديلاً ، لساناً لكلامه العزيز ، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، تنزيل من حكيم حميد .

وقد أدرك سلفنا الصالح في الزمن الغابر هذا الأمر إدراكاً كاملاً ، فما فتئوا يخدمون علم النحو بالتأليف بكل ألوانه المختلفة شرحاً أو تعليقاً أو اختصاراً أو نظماً ، أو بالتعليم وإلقاء الدروس والمحاضرات ، كل ذلك خدمة لهذا الدين وكتابه العظيم .

وبين أيدينا هنا ما ألفه العلامة الشيخ / شعبان بن محمد الآثاري ت٨٢٨هـ . وهو كتابه الموسوم بـ (الهداية في شرح الكفاية) ، الذي يشرح فيه ألفيته في النحو التي سماها بـ (كفاية الغلام في إعراب الكلام) ، وقد جمع الآثاري في كتابه هذا بين الوضوح والسهولة من جهة ، والشمول والإيجاز من جهة أخرى ، مراعياً في ذلك حسن الترتيب والتبويب ، مستدركاً على السابقين ما أهملوه من أبواب هذا العلم .

ولم يقتصر كتاب الهداية على علم النحو فقط ، بل ضمنه مؤلفه الكثير من مسائل العلوم الأخرى ، كاللغة والتفسير والحديث وتصحيح اللحن واللهجات العامية والتراجم .

كما حفل كتاب الهداية بالكثير من آراء العلماء السابقين وأقوالهم

والنقل عن جهابذة النحو ، بل إن الآثاري نقل لنا نصوصاً من كتب يغلب على الظن الحكم بفقدانها مما يزيد في قيمة هذا الكتاب وأهميته العلمية .

واحتوى كتاب الهداية على الشواهد المتنوعة ما بين قرآن وقراءاته المختلفة ، وحديث ، وكلام العرب شعراً ونثراً ، من هذا المنطلق قررت اختيار جزء من هذا الكتاب ليكون مجال البحث لنيل درجة الماجستير .

واقتضت طبيعة البحث أن يكون في قسمين اثنين هما قسم الدراسة وقسم التحقيق .

ويتضمن قسم الدراسة فصلين :

الأول منهما خُصص للحديث عن شعبان الآثاري ترجمته وآثاره . وفيه المباحث التالية :

اسمه ونسبه ، حياته ، شيوخه ، تلاميذه ، أخلاقه ، شعره ، مؤلفاته .

والثاني منهما خُصص للحديث عن كتاب (الهداية في شرح الكفاية) وفيه المباحث التالية :

تعريف موجز بالكتاب ، زمن تأليفه ، مصادره ، شواهده ، نزعة الآثاري النحوية من خلال : موقفه من مسائل الخلاف بين المدرستين ، وموقفه من النحاة ، الآثاري والمنظومات العلمية ، اجتهادات الآثاري ، طريقته في التأليف والشرح ، المآخذ عليه ، نسخة الكتاب ، عملي في التحقيق .

ويتضمن قسم التحقيق نص الكتاب ومادته ، محققاً حسب المشهور من أصول هذا العلم .

وفي الختام أرجو الله أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، متمنياً أن يضيف إلى التراث العربي الإسلامي لبنة طيبة صالحة .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

القسم الأول

الدراسة

الفصل الأول : شعبان الآثاري ترجمته وآثاره.

الفصل الثاني: كتاب الهداية في شرح الكفاية.

الفصل الأول

شعبان الآثاري ترجمته وآثاره

١ - اسمه ونسبه[١] :

أبو سعيد زين الدين[٢] شعبان بن شمس الدين محمد بن شرف الدين داود بن علي بن أبي المكارم[٣] ، القرشي نسبة ، الموصلي الأصل ، المصري القاهري منشأ ووفاة ، الشافعي مذهبًا ، الآثاري شهرة .

قال ابن حجر : « وكان يقال له المصري ، ثم زعم أن اسم أبيه محمد بن داود ، ويقال : إن داود كان ممن تشرف بالإسلام فأحب أن يبعد عنه ، ثم صار يكتب الآثاري »[٤] .

---

(١) انظر ترجمة المؤلف في : صبح الأعشى ١٤/٣ ، السلوك ٧٠١/٤ و ٧٠٢ ، ذيل الدرر الكامنة: ٣٠٣ و ٣٠٤ ، إنباء الغمر ٣٥٣/٣ - ٣٥٥ ، النجوم الزاهرة ١٢٨/١٥ ، المنهل الصافي ٢٤٨/٦ و ٢٤٩ ، الدليل الشافي على المنهل الصافي ٣٤٤/١ ، الدر الكمين بذيل العقد الثمين ١١٣/ أ و ب ، الضوء اللامع ٣٠١/٣ - ٣٠٣ ، وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام ٤٨٧/٢ ، الذيل التام على دول الإسلام ٥٤٣/١ ، شذرات الذهب ١٩٢/٧ ، هدية العارفين ٤١٦/٥ ، الأعلام ١٦٤/٣ ، معجم المؤلفين ٣٠٠/٤ ، مجلة المورد العراقية : المجلد الثالث - العدد الأول - ص ١٧٧ ، المجلد الثامن - العدد الثاني ص ٢٢١ و ٢٢٢ ، المجلد التاسع - العدد الرابع - ص ٥٩٩ ، ألفية الآثاري : ٥ - ١٤ ، خمسة نصوص إسلامية نادرة : ٥-١١، مقدمة القلادة الجوهرية شرح الحلاوة السكرية : ٦ - ١٨ ، بحوث في النقد التراثي : ٢٦١ - ٢٦٨ ، مقدمة الخير الكثير في الصلاة والسلام على البشير النذير : ١٣ - ١٩ ، مجلة الرسالة الإسلامية - العدد ١١٠ ص ٧٦ - ٧٩ ، الهداية في شرح الكفاية ، القسم الأول من الجزء الأول - رسالة ماجستير - جامعة أم القرى ١٤١٨هـ ص ٣ - ٣٥ .

(٢) جاء لقبه على وجه بعض المخطوطات : شرف الدين ، انظر : الخير الكثير : ١٣ ، خمسة نصوص : ١٣ و ٢١ و ٢٧ و ٣٣ ، وجه مخطوطة كفاية الغلام ، والهداية الجزء الأول والثاني .

(٣) انظر : الدر الكمين ١١٣/أ ، هدية العارفين ٤١٦/٥ .

(٤) انظر : إنباء الغمر ٣٥٣/٣ ، الضوء اللامع ٣٠١/٣ .

وقال ابن فهد : « ويقال إنه مسلماني الأصل ، ثم ادعى أنه قرشي عثماني ، وصار يكتب شعبان بن محمد الإمام الأديب زين الدين »[١] .

وسبب تسميته بشعبان كما قال المؤلف نفسه : « والسبب في تسميتي بهذا الاسم : أن مولدي كان في ليلة النصف من شهر شعبان المكرم عام تسعة وستين وسبع مائة ، فسمّوني بذلك تبركًا باسم شهر رسول الله ﷺ »[٢] .

وأما نسبته إلى الآثار فسببها إقامته برباط الآثار النبوية[٣] بمصر مدة، كما ذكر ذلك ابن حجر وابن فهد[٤] ، وقد أشار شعبان الآثاري إلى هذا الموضع مرتين :

الأولى : في ختام ألفيته في (الخط) حيث قال :

نظمتها في مصر بالآثار بشاطيء النيل السعيد الجاري [٥]

والثانية في (البديعية الكبرى) حيث قال :

لأنني خادم الآثار لي نَسَبٌ أرجو به رحمة المخدوم للخَدَمِ [٦]

---

(١) انظر : الدر الكمين ١١٣/أ .

(٢) انظر : الهداية في شرح الكفاية ص ١٢٣ .

(٣) قال المقريزي في خططه : « هذا الرباط خارج مصر بالقرب من بركة الحبش مطل على النيل ، ومجاور للبستان المعروف بالمعشوق ... عمره الصاحب تاج الدين محمد ... ومات قبل تكملته ... وإنما قيل له : رباط الآثار ؛ لأن فيه قطعة خشب وحديد يقال : إن ذلك من آثار رسول الله ﷺ ، اشتراها الصاحب تاج الدين المذكور بمبلغ ستين ألف درهم فضة ... وهي به إلى اليوم ... » . انظر : الخطط المقريزية ٤٢٩/٢ .

(٤) انظر : إنباء الغمر ٣٥٣/٣ ، الدر الكمين : ١١٣/أ .

(٥) انظر : مجلة المورد – المجلد الثالث – العدد الأول ص ١٧٧ .

(٦) انظر : خمسة نصوص : ٥ ، ألفية الآثاري : ٥ .

٢ - حياتــه :

ولد الآثاري ليلة النصف من شعبان سنة خمس وستين وسبعمائة ، ذكر ذلك ابن حجر في (ذيل الدرر) ، حيث قال : « كما رأيت بخطه »[١] ، وورد في مخطوط [٢] اطلع عليه الأستاذان هلال ناجي ومحمد العدواني ما نصه : « أخبر مصنف هذا الكتاب الشيخ الإمام الحافظ المتفنن شعبان الآثاري أن مولده في ليلة النصف من شعبان المكرم عام خمسة وستين وسبعمائة ، وبمشائخه الذين أخذ عنهم ... »[٣] .

وسار على ذلك ابن فهد[٤] ، والسخاوي[٥] ، والزركلي[٦] ، وكحالة[٧] ، والأستاذ هلال ناجي[٨] . وقال السخاوي : « ورأيت من أرّخ مولده سنة تسع وخمسين »[٩] .

---

(١) انظر : ذيل الدرر : ٣٠٣ .

(٢) من مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة بالموصل ، وكانت في خزانة المدرسة المحمدية في جامع الزيواني بالموصل ، والمخطوط يشمل ثلاث منظومات للآثاري هي : ألفية في التصريف والخط والنحو والعروض والقوافي والمعاني والبيان والبديع وتسمى المجمع ، وكفاية الغلام في إعراب الكلام ، والمنهج المشهور في تلقيب الأيام والشهور ، وكذلك فيه أسماء عشرة من مشائخ الآثاري ، وسنده في دراسة النحو ، ونظم لهذا السند ، وثلاثة طرق لرواية كتب ابن مالك ، وتقريظان لكفاية الغلام ، وقصيدة للآثاري يمدح فيها ألفيته ، وهذا المجموع المخطوط منقول من مخطوط بخط الآثاري ، نسخه محمد بن محمد السخاوي . انظر : مجلة المورد – المجلد التاسع – العدد الرابع ص ٥٩٩ و ٦٠٠ ، ألفية الآثاري : ٩ – ١٤ ، ٢٣ – ٢٨ .

(٣) انظر : مجلة المورد – المجلد التاسع – العدد الرابع ص ٦٠٠ .

(٤) انظر : الدر الكمين : ١١٣/أ .

(٥) انظر : الضوء اللامع : ٣٠١/٣ .

(٦) انظر : الأعلام : ١٦٤/٣ .

(٧) انظر : معجم المؤلفين : ٣٠٠/٤ .

(٨) انظر : خمسة نصوص : ٥ ، ألفية الآثاري : ٥ .

(٩) انظر : الضوء اللامع ٣٠٣/٣ .

إلا أنني وجدت في الهداية للمؤلف : « ... مولدي كان في ليلة النصف من شعبان المكرم عام تسعة وستين وسبع مائة ... »[١] .

ومحل ولادته بمصر كما ذكر ابن فهد[٢] ، والسخاوي[٣] ، وكحالة[٤] ، وذكر الزركلي أن ولادته كانت بالموصل[٥] ، وتابعه على ذلك الأستاذ هلال ناجي[٦] ، وعلى هذا يبدو أن الآثاري انتقل إلى مصر في سن مبكرة من حياته والله أعلم .

نشأ الآثاري طالبًا للعلم ، واشتغل في مبدأ أمره بالخط المنسوب على الشيخ أبي علي الزفتاوي ، ومهر حتى فاق فيه أقرانه ، وصار رأس من كتب عليه ، وأجازه فصار يكتب للناس ، وتكسّب بالشهادة[٨] ، ثم اتفق أنه شرب (البلاذر)[٩] وهو كبير ، فحصل له نشاف وتغير مزاجه ، بحيث صار مدة عاريًا

---

(١) انظر : الهداية في شرح الكفاية ص ٢٣ .

(٢) انظر : الدر الكمين : ١١٣/أ .

(٣) انظر : الضوء اللامع ٣٠١/٣ .

(٤) انظر : معجم المؤلفين ٣٠٠/٤ .

(٥) انظر : الأعلام ١٦٤/٣ .

(٦) انظر : خمسة نصوص : ٥ ، ألفية الآثاري : ٥ .

(٧) انظر : الخير الكثير : ١٤ .

(٨) الشهادة : لقب وظيفة لكتّاب الأموال ، وهو الذي يشهد بمتعلقات الديوان نفيًا وإثباتًا. انظر : معيد النعم ومبيد النقم : ٦٣ ، صبح الأعشى ٤٦٥/٥ و ٤٦٦ .

(٩) كذا في إنباء الغمر ٣٥٣/٣ ، وفي الدر الكمين ١١٣/أ ، وفي الضوء اللامع ٣٠١/٣ (بالدال)، وفي ذيل الدرر -٣٠٤- « ثم أكل اللادن » . جاء في المعتمد في الأدوية المفردة -٣١-: «البَلاذُر بالهندية ، إنْقَرْذيا بالرومية ، ومعناه : الشبيه بالقلب ، وهو ثمرة شجرة ، لونه إلى السواد على لون القلب ، وفي داخله شيء شبيه بالدم ، وهذا هو المستعمل منه ، جيد لفساد الذهن وجميع الأعراض الحادثة في الدماغ من البرودة والرطوبة ، حار يابس في الرابعة ، نافع من برد العصب والاسترخاء والنسيان وذهاب الحفظ ، وهو محرق للدم ، وإذا شرب منه نصف درهم ، نفع لجودة الحفظ ، ويجب أن لا يقربه الشباب ، ولا من مزاجه حار ، وهو جيد للفالج ، =

من الثياب والعمامة ، بل كان في الشتاء مكشوف الرأس ، ثم أفاق منه قليلاً وطلب العلم ، فحفظ عدة مختصرات في أيام قليلة، واشتغل بالعربية والعروض، ولازم الشيخ بدر الدين الطُّنبذي ، والشيخ شمس الدين الغماري ، وتعانى النظم فنظم نظمًا سافلاً ، ثم لا يزال يستكثر منه حتى انصقل قليلاً ، ونظم نظمًا متوسطًا ، ثم أقبل على ثلب الأعراض وتمزيقها بالهجو المقذع ، وتعلّق على توقيع الحكم[١] فقُرّر به ، ثم عمل نقيب الحكم[٢] بمصر ، ولم يزل يتقلب به الزمان إلى أن تولى حسبة[٣] مصر بمال وعَدَ به في ثاني عشر شعبان سنة تسع وتسعين عوضًا عن نور الدين علي بن عبد الوارث البكري[٤] بعد أن كان يوقّع بين يديه ، فلم ينهض بما وعد به ، وركبه الدين ، فعُزِل في شعبان سنة ثمانمائة بشمس الدين الشاذلي ، ثم أُعيد ، ثم عُزل به ، ونُودي عليه فادعى عليه جماعة بقوادح فأهين إهانة بالغة ، ففر إلى الحجاز في سنة إحدى وثمانمائة ، ثم دخل اليمن فمدح ملكها فأعجبه وأثابه ، ومدح أعيانها وتقرب

= ولمن يخاف عليه منه ... ، أجوده الرزين الأسود ، وإذا كسر وجد كثير العسل ، عسله مقرّح مورم ، يحرق الدم والأخلاط ، ويكثر الجنون والبرسام ، وقدر ما يأخذ منه من يحتاج إليه نصف درهم ، بتوق وحذر ، فإنه خطر ، ومثقالان منه قد يقتل ويورث ما ذكر ...

(١) التوقيع : الكتابة على الرقاع والقصص بما يعتمده الكاتب من أمر الولايات والمكاتبات في الأمور المتعلقة بالمملكة والتحدث في المظالم ، انظر : معيد النعم : ٣١ ، صبح الأعشى ١/١١٠.

(٢) النقيب : من يؤدي بعض الأعمال للأمير أو القاضي ونحوهما . انظر : معيد النعم : ٤٢ و ٦٣.

(٣) المحتسب : عبارة عمن يقوم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والتحدث في أمر المكاييل والموازين ونحوهما ، وهو من العدول وأعيانهم ، ولا يحال بينه وبين مصلحة أرادها ، وتعينه الولاة على ذلك . انظر : معيد النعم : ٦٥ ، صبح الأعشى ٣/٤٨٣ ، ٥/٤٥١ .

(٤) نور الدين علي بن عبدالوارث بن محمد القرشي البكري التيمي [٧٤٤ - ٨٠٦ هـ] اشتغل بالعلم ومهر في الفقه ، كان قائمًا بالأمر بالمعروف شديدًا على من يطلع منه على أمر منكر ، فحسّن له بعض أصحابه أن يتولى الحسبة ، فولي حسبة مصر مرارًا ، وامتُحن بذلك حتى أضر ذلك به ومات في ذي القعدة مفصولاً وله ٦٣ سنة . انظر : ذيل الدرر الكامنة : ١٤٦ ، شذرات الذهب ٧/٥٩ .

منهم ، ثم انقلب يهجوهم كعادته ، وأثار بها شرًا اقتضى نفيه إلى الهند بأمر السلطان الملك الناصر بن الأشرف[١] ، فأُركب في المراكب الواصلة من (تاته)، فأُكرم وأقام بها سنين ، ونظم بها أرجوزته (الحلاوة السكرية) في النحو ، ثم عاد إلى طبعه فأُخرج منها وقد استفاد مالاً فأصيب بعضه ، ورجع إلى اليمن فلم يتغير عما عُهد منه ، فأُخرج منها بعد يسير ، وتوجه إلى مكة وكان بها في سنة ثمان ، ودخل إلى اليمن أيضًا في سنة إحدى عشرة ، ثم عاد مسرعًا إلى مكة ، وأقام بها إلى بعد الحج من سنة ثلاث عشرة ، فتوجه إلى قَنَوْنَى[٢] متجرًا في الطعام ، ثم عاد إلى مكة في سنة أربع عشرة فمكث بها مدة ، قال ابن حجر : « وأظهر بها من القبائح ما لا يجمل ذكره ، ونصب نفسه عرضة للذم ، وتزوج جارية من جواري الأشراف يقال لها (خود) اتخذها ذريعة إلى ما يريده من الذم والمجون وغير ذلك ...»[٣] . وقال ابن فهد : « وهو في ذلك كله يغالي في الهجاء ويتمضغ بالأعراض»[٤] . وتولى في مكة الحسبة قليلاً نيابة عن الشيخ القاضي جمال الدين بن ظهيرة ، فجار وعسف ، ومدحه كثيرًا ، وأخذ عنه الألفية الحديثية ، وقرأ عليه ديوان القيراطي[٥] ، والمقامات الحريرية ، وأخذ

---

(١) الملك الناصر أحمد بن الملك الأشرف إسماعيل بن الملك الأفضل عباس الغساني التعزي اليماني . استقر في المملكة بعد أبيه وكان ظالمًا شديد الجور ، كثير الجود طائشًا ، مات بسبب صاعقة سقطت على حصنه من زجاج ، فارتاع من صوتها فتوعك ثم مات سنة ٨٢٧هـ . انظر: ذيل الدرر الكامنة : ٣٠٠ ، شذرات الذهب ١٧٧/٧ .

(٢) من أودية السراة ، يصب إلى البحر في أوائل أرض اليمن من جهة مكة قرب حليَ ، وبالقرب منها قرية يقال لها يَبْت . انظر : معجم البلدان ٤٠٩/٤ .

(٣) انظر : إنباء الغمر ٣٥٤/٣ .

(٤) انظر : الدر الكمين ١١٣/أ .

(٥) إبراهيم بن عبدالله بن محمد الطائي المصري الشهير بالقيراطي [٧٢٦ - ٧٨١ هـ] . شاعر أديب من أعيان القاهرة له ديوان شعر سماه : (مطلع النيرين) . انظر : الدرر الكامنة ٣١/١، الأعلام ٤٩/١ .

بها أيضاً عن الزين المراغي شيئاً من كتابه (العمد في شرح الزبد) ، وأجازه في الفتيا وذلك في سنة أربع عشرة ، ثم قدم القاهرة في سنة عشرين فأكرمه جماعة من الأعيان كالزيني عبد الباسط[١] ، ووقف كتبه وتصانيفه بمدرسته[٢] ، ومدح كاتب السر[٣] وغيره ، وهجا بهاء الدين بن البرجي[٤] الذي كان متولي الحسبة قديماً ، ثم صادف أن ولي الهروي[٥] القضاء فهجاه ، ومدح البُلقيني فأثابه ، قال ابن حجر : « ولعله أيضاً هجا البلقيني »[٦] ، ثم توجه إلى دمشق فقطنها بصالحيتها ، إلى أن قدم القاهرة سنة سبع وعشرين ، قال ابن حجر : «ومدحني بقصيدة تائية مطولة ، ولا أشك أنه هجاني كغيري »[٦] . وقال

---

(١) عبد الباسط بن خليل بن إبراهيم الدمشقي القاهري [٧٨٤ – ٨٥٤ هـ]. زين الدين ، أول من سُمي (عبدالباسط) ، له من المآثر بأقطار الأرض ما يفوق الوصف ، من ذلك مدارس في كل من المساجد الثلاثة بمكة والمدينة والقدس ، وفي دمشق وغزة والقاهرة ، وللشعراء فيه مدائح. انظر: الأعلام ٣/٢٧٠ .

(٢) الخانقاه الباسطية بالجسر الأبيض غربي المدرسة الأسعردية وشمالي الخانقاه العزية ، أنشأها القاضي زين الدين عبد الباسط بن خليل ناظر الجيوش الإسلامية والخوانق والكسوة الشريفة... انظر : القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية ١/٢٧٤ .

(٣) وظيفته التوقيع عن الملك ، والاطلاع على أسراره التي يكاتب بها ، وعنه تصدر التواقيع بالولايات والعزل ، انظر : معيد النعم : ٣٠ .

(٤) بهاء الدين محمد بن الحسن بن البرجي ، نشأ نبيهاً ، وتولى وكالة بيت المال والحسبة ، وتنقلت به الأحوال إلى أن استقر شاهد العمائر السلطانية ، مات في صفر سنة ٨٢٤ . انظر : ذيل الدرر الكامنة : ٢٨٣ ، الضوء اللامع ٧/٢٢٥ .

(٥) شمس الدين محمد بن عطاء الهروي الرازي ، القاضي الشافعي [٧٦٧ هـ – ٨٢٩ هـ] أحد عجائب الوقت في كل أموره ، حتى في كذبه وزوره ، ولم يكن في أهل عصره أحد مثله في كل شيء ، في العلوم والظلم والمخرقة ، له : شرح صحيح مسلم ، وشرح مشارق الأنوار ، وغيرهما. انظر : ذيل الدرر الكامنة : ٣٠٦ ، شذرات الذهب ٧/١٨٩ ، الأعلام ٦/٢٦٩ .

(٦) انظر : إنباء الغمر ٣/٣٥٥ .

السخاوي : « ذكره شيخنا في (معجمه)، وقال : إنه أجاز لابنه محمد ، وكتب بخطه أن تصانيفه الأدبية تزيد على الثلاثين غالبها منظومات ، ومنها ما حدث به في مكة منظومته في العربية وغيرها ، ورأيت له قصيدة نونية هنأ شيخنا فيها برمضان ، كتب بخطه في طرتها : تهنئة شعبان برمضان ، أوردتها في (الجواهر) ، وقال في (إنبائه) : إنه مدحه بقصيدة تائية ، وكأنها المشار إليها في (معجمه) بقوله : ومدحني بقصيدة طويلة ، قال : وسمعت من نظمه أشياء علقتها في (التذكرة) ، ووصف هو شيخنا بقوله سيدنا وشيخنا وبركتنا »[١] .

ثم رجع إلى دمشق ثم قدم القاهرة مريضًا ، فكانت منيته يوم قدومه أو ثانيه في سابع عشر جمادى الآخرة[٢] أو شعبان سنة ثمان وعشرين وثمانمائة ، وخلّف تركة جيدة ، قيل : بلغت ما قيمته خمسة آلاف دينار ، وكان مقترًا على نفسه ، فاستولى على ماله شخص ادعى أنه أخوه ، وأعانه على ذلك بعض أهل الدولة فتقاسما المال ، وعاش بضعًا وستين سنة -رحمه اللّه وعفا عنه وإيانا-.

٣ - شيوخه :

أفادتنا مصادر ترجمة الآثاري بأسماء خمسة من شيوخه وهم : الزفتاوي ، والطُّنبذي ، والغُماري ، وابن ظهيرة ، والمراغي ، وقد ترجم لهم الدكتور/ محمد السعيد عبداللّه عامر في تحقيقه لكتاب الآثاري : (القلادة الجوهرية شرح الحلاوة السكرية)[٣] .

وجاء في المخطوط الذي اطلع عليه الأستاذان محمد العدواني[٤] ،

---

(١) انظر : الضوء اللامع ٣/٣٠٢ .

(٢) في المنهل الصافي ٦/٢٤٩ : « جمادى الأولى » .

(٣) انظر : القلادة الجوهرية : ٩ - ١٣ .

(٤) انظر : مجلة المورد - المجلد التاسع - العدد الرابع ص ٦٠٠ .

وهلال ناجي[١] ذِكْرُ أسماء عشرة من مشائخ الآثاري الذين أخذ عنهم وأماكن درسه عليهم وهم : البُلقيني ، وابن الملقن ، والغماري ، وابن القطان ، والأبشيطي ، والأبناسي ، وابن جماعة ، والطنبذي ، والدجوي ، وإسماعيلي الحنفي ، ثم قال الآثاري بعد ذكرهم : « وغيرهم لكن يطول ذكرهم على ما نحن بصدده ، وإنما ذكرت أعيانهم ليعلم أن العلم بالتعلم ، ولولا المربي لما عرفت ربي :

ومن لا لـه شيخ وعاش بعقلـه فـذاك هبـاء عقلـه وجنـون » [٢]

وقد ترجم لهم الأستاذ هلال ناجي[٣] ما عدا الطنبذي ، وذكر الآثاري في كتابه (الهداية) من مشائخه أيضاً كمال الدين الدميري[٤] ، والحافظ زين الدين العراقي[٥] ، وابن الشهيد[٦] . وهذه ترجمة موجزة لأشهر مشائخ الآثاري :

١ – ابن الشهيد [٧٢٨ – ٧٩٣] [٧]:

محمد بن إبراهيم بن محمد بن إسحاق ، القاضي فتح الدين المعروف

---

(١) انظر : خمسة نصوص : ٩ – ١١ ، ألفية الآثاري : ٩ – ١٢ ، بحوث في النقد التراثي : ٢٦٣–٢٦٦ .

(٢) انظر : ألفية الآثاري : ١٢ ، خمسة نصوص : ١١ ، بحوث في النقد التراثي : ٢٦٦ ، مجلة المورد – المجلد التاسع – العدد الرابع ص ٦٠٠ .

(٣) انظر : خمسة نصوص : ٩ – ١١ ، ألفية الآثاري : ٩ – ١٢ ، بحوث في النقد التراثي : ٢٦٣–٢٦٦ .

(٤) انظر : الهداية في شرح الكفاية : ص ٣٤ .

(٥) السابق ص ٦٠ .

(٦) السابق ص ١٩٥ .

(٧) انظر : الدرر الكامنة ٢٩٦/٣ ، الدليل الشافي على المنهل الصافي ٥٨٠/٢ ، شذرات الذهب ٣٢٩/٦ ، الأعلام ٢٩٩/٥ .

بابن الشهيد الدمشقي الشافعي ، اشتغل في العلوم وتفنن ، وفاق أقرانه في النظم والنثر والكتابة ، وولي كتابة السر ومشيخة الشيوخ بدمشق ، وعزل وأعيد مراراً ، وتولى الخطابة وكان يخطب خطباً فصيحة بليغة ولكن لم يكن عليها قبول ، وكان بينه وبين نائب الشام عداوة شديدة ، وجرت له محنة اختفى بسببها مدة ، فنظم فيها السيرة النبوية من عدة كتب ثلاثة مجلدات في خمسة وعشرين ألف بيت ، وضم إلى ذلك فوائد الروض مع زيادات وإشكالات تدل على طول باعه في العلم ، مات مقتولاً بسيف السلطان .

٢ – الغُماري [٧٢٠ – ٨٠٢ هـ][1] :

محمد بن محمد بن علي بن عبدالرزاق الغماري ، الشيخ شمس الدين المالكي ، ولد سنة تسع عشرة وسبعمائة أو في التي تليها ، وعنى بالعربية فمهر فيها ، وأخذ عن أبي حيان ، وعن الشيخ خليل المكي ، واليافعي ، والنويري ، وابن طرخان ، وحدّث ، ودرّس القراءات ، وكان حسن المحاضرة ، كثير الدعابة ، عارفاً بالشعر ، كثير المحفوظ ولا سيما الشواهد ، كان يميل إلى مذهب الظاهر ولا يصرح به ، وقد حدث بالقصيدة المعروفة بالبردة عن أبي حيان عن ناظمها ، قال السيوطي : « تفرد على رأس الثمانمائة خمسة علماء بخمسة علوم : (البلقيني) بالفقه ، و (العراقي) بالحديث ، و(الغماري) هذا بالنحو ، و (الشيرازي) صاحب القاموس باللغة ، ولا

---

(١) انظر : إنباء الغمر ١٢٨/٢ ، ذيل الدرر الكامنة : ٩٥ ، الضوء اللامع ١٤٩/٩ ، بغية الوعاة ٢٣٠/١ ، شذرات الذهب ١٩/٧ .

٣٣٨٤
١١
UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH

أستحضر الخامس »[١] ، قرأ عليه الآثاري في المدرسة الجاولية بين القاهرة ومصر المحروستين[٢] ، مات في رجب وقيل في شعبان ، أكل هريسة فمات من يومه عن اثنتين وثمانين سنة .

٣ – الأبناسي [٧٢٥ – ٨٠٢ هـ] [٣]:

إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي ، برهان الدين ، العابد الفقيه ، ولد بأبناس – قرية صغيرة في الوجه البحري في مصر – سمع من الوادي آشي ، وجمال الدين الإسنوي ، ومظفر الدين العطار ، والشيخ خليل المالكي ، واليافعي ومن غيرهم ، مهر في الفقه والأصول والعربية ، بنى زاوية بالمَقَس ظاهر القاهرة ، وأقام بها يحسن إلى الطلبة ويحملهم على التفقه ويرتب لهم ما يأكلون ، فصار أكثر الطلبة بالقاهرة من تلامذته ، وكان حسن التعليم ، لين الجانب ، متواضعًا ، بشوشًا ، متعبدًا ، متقشفًا ، عين مرة للقضاء فتوارى ، مات أثناء رجوعه من الحج ، من آثاره : الدرة المضيئة في شرح الألفية ، العدة من رجال العمدة ، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ؛ قرأ عليه الآثاري في المدرسة المقسِّية بالقاهرة[٤] .

٤ – الدُّجوي [٠٠٠ – ٨٠٢ هـ][٥] :

إبراهيم بن محمد بن عثمان بن إسحاق الدجوي النحوي ، أخذ عن

---

(١) عدهم ابن حجر في ذيل الدرر – ٢٤٠ – ستة ، فالخامس : ابن الملقن في كثرة التصانيف في فني الفقه والحديث ، والسادس ابن عرفة في فقه المالكية وفي سائر العلوم بالمغرب .

(٢) انظر : خمسة نصوص : ٩ .

(٣) انظر : إنباء الغمر ١١٢/٢ ، ذيل الدرر الكامنة : ٨٤ ، الضوء اللامع ١٧٢/١ ، شذرات الذهب ١٣/٧ ، الأعلام ٧٥/١ .

(٤) انظر : خمسة نصوص : ١٠ .

(٥) انظر : إنباء الغمر ١١١/٢ ، ذيل الدرر الكامنة : ٨٦ ، الضوء اللامع ١٥٣/١ ، بغية الوعاة ٤٢٧/١ ، شذرات الذهب ٣/٧ .

الشهاب ابن المرحل ، والجمال ابن هشام وغيرهما، وأتقن حل الخلاصة الألفية، فكان يقررها تقريراً حسناً ، وانتفع الطلبة به ، وكان يتكسب بالشهادة ويتعاطى العقود الحكمية ، وفيه دعابة ، مات في شهر ربيع الأول وقد بلغ الثمانين ، قرأ عليه الآثاري في حانوت الشهود بسويقة الريش بالقاهرة[١] .

٥ – البلبيسي [٧٢٨ – ٨٠٢ هـ][٢] :

إسماعيل بن إبراهيم بن محمد الكناني البلبيسي نزيل القاهرة ، مجد الدين ، تفقه على مذهب الحنفية ، أخذ عن القاضي علاء الدين التركماني ، وعلاء الدين مغلطاي ، وأبي الفتح الميدومي ، وغيرهم ، وكتب الخط الحسن ، ومهر في الفنون ، من نظم ونثر وعربية وأصول ، وباشر توقيع الحكم مدة ، ثم ناب في الحكم ، ثم تولى القضاء بصرامة ونزاهة وعفة ، ثم عزل بعد مكيدة دبرت له ، ولزم منزله إلى أن مات وقد أضر صورة ومعنى، صنف كتاباً في الفرائض ، واختصر الأنساب للرُّشاطي وسماه: قدس الأنوار، وأضاف إليه زيادات في ثلاثة أجزاء ، وشرح التلقين لأبي البقاء ، والعقيدة الطحاوية ، قرأ عليه الآثاري بالمدرسة السيوفية بالقاهرة[٣] .

٦ – ابن الملقن [٧٢٣ – ٨٠٤ هـ] [٤] :

عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الأندلسي المصري ، سراج الدين المعروف بابن الملقن ، مات أبوه وهو صغير ، فرباه زوج أمه الملقن فعرف به ، عني بالعلم فسمع من ابن سيد الناس، والمشتولي،وابن الإسعردي، وعلاء الدين

---

(١) انظر : خمسة نصوص : ١١ .

(٢) انظر : إنباء الغمر ١١٧/٢ ، ذيل الدرر الكامنة : ٨٧ ، الضوء اللامع ٢٨٦/٢ ، شذرات الذهب ١٦/٧ ، الأعلام ٣٠٧/١ .

(٣) انظر : خمسة نصوص : ١١ .

(٤) انظر : إنباء الغمر ٢١٦/٢ ، ذيل الدر الكامنة : ١٢١ ، الضوء اللامع ١٠٠/٦ ، شذرات الذهب ٤٤/٧ ، الأعلام ٥٧/٥ .

مغلطاي وابن رجب وغيرهم ، وعنى بالفقه ، ومهر في الفنون ، وبرع وأفتى ودرس وأثنى عليه الأئمة ووصف بالحافظ ، وناب في الحكم ، ثم طلب للاستقلال بوظيفة القضاء فامتحن بسبب ذلك ، ولزم داره وأكب على التصنيف حتى صار أكثر أهل زمانه تصنيفًا ، وبلغت مصنفاته نحو ثلاثمائة مصنف ، وكان جماعة للكتب جدًا ، ثم احترق أغلبها قبل موته ، وكان ذهنه مستقيمًا قبل أن تحترق كتبه ثم تغير حاله بعد ذلك ، وكان تصنيفه أحسن من تقريره ، وربما اشتهر بابن النحوي وربما كتب بخطه ذلك ، ولذلك اشتهر بها ببلاد اليمن، من مصنفاته : إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، شرح صحيح البخاري ، طبقات الأولياء ، شرح الحاوي ، غريب كتاب الله العزيز ، شرح الألفية ، قرأ عليه الآثاري في المدرسة السابقية بالقاهرة[١] .

٧ – البُلقيني [٧٢٤ – ٨٠٥ هـ] [٢] :

عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني ، العسقلاني الأصل ، ثم البلقيني المصري الشافعي ، سراج الدين ، حفظ (المحرر) وهو صغير ، ودرس وهو شاب ، وبحث وناظر ، وظهرت فضائله ، وبهرت فوائده ، وطار ذكره واشتهر أمره ، سمع من محمد بن غالي ، وابن عبد الهادي ، وابن القماح، وأبي حيان وغيرهم ، ولي قضاء الشام وجرت له أمور مشهورة ، وتعصبوا عليه إلى أن خرج منها بعد أشهر إلى القاهرة ، وصنف التصانيف الواسعة الباهرة ، وعول الناس عليه في الإفتاء ، وكان لا يفتر من الاشتغال إما مطالعة وإما تصنيفًا وإما قراءة ، وكان عظيم المروءة ، جميل المودة ، كثير الاحتمال ، شهد جمع جم بأنه العالم الذي على رأس القرن ، من آثاره :

---

(١) انظر : خمسة نصوص : ٩ .

(٢) انظر : إنباء الغمر ٢/٢٤٥ ، ذيل الدرر الكامنة : ١٣٢ ، الضوء اللامع ٦/٨٥ ، شذرات الذهب ٧/٥١ ، الأعلام ٥/٤٦ .

تصحيح المنهاج ، التدريب ، محاسن الاصطلاح ، حواشي على الروضة ، الأجوبة المرضية عن المسائل المكية ، قرأ عليه الآثاري في مدرسته الخشابية بحارة بهاء الدين بالقاهرة[١] .

٨ – الزفتاوي [٧٥٠ – ٨٠٦ هـ] [٢] :

محمد بن أحمد بن علي الزفتاوي المصري ، شمس الدين ، إمام الخطاطين في عصره ، صنف في أوضاع الخط كتابًا سماه : منهاج الإصابة في أوضاع الكتابة ، انتفع به المصريون في تجويد الخط ، وصار غاية في معرفة الخطوط المنسوبة ، لا يرى خطًا منها إلا ويعرف الذي كتبه ، لا يُلحق في معرفة ذلك ، أخذ الكتابة عن ابن أبي رقيبة ، قيل إنه كان يقول : أنا أكتب المنسوب بذراع الحديد الذي يقاس به، وكان حسن المحاضرة ، ممتع المذاكرة لا تمل مجالسته ، أخذ عنه الآثاري الخط المنسوب ، وصار رأس من كتب عليه، وأجازه في ذلك .

٩ – الحافظ زين الدين العراقي [٧٢٥ – ٨٠٦ هـ] [٣] :

عبدالرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي الأصل الكردي ثم المهراني ، نزيل القاهرة ، حفظ (التنبيه) وعدة كتب ، واشتغل بالفقه والقراءات، ولازم المشائخ في الرواية ، وكان مفرط الذكاء ، مولعًا بتخريج الأحاديث فأشار عليه القاضي عز الدين بن جماعة بطلب الحديث لما رآه مكبًا على تحصيله وعرفه الطريق في ذلك ، فطلبه على توجهه من بعد الخمسين ، ولو كان طلبه قبل ذلك لأدرك الإسناد العالي ، وأكثر الترحال إلى الشام والحجاز ، وأقبل

---

(١) انظر : خمسة نصوص : ٩ .

(٢) انظر : الدليل الشافي ٥٩٧/٢ ، الضوء اللامع ٢٤/٧ ، معجم المؤلفين ٢٩٦/٨ .

(٣) انظر : ذيل الدرر الكامنة : ١٤٣ ، الدليل الشافي ٤٠٩/١ ، الضوء اللامع ١٧١/٤ ، شذرات الذهب ٥٥/٧ ، الأعلام ٣٤٤/٣ .

على التصنيف ، فنظم علوم الحديث لابن الصلاح ، ثم شرحه ، وعمل نكتًا على ابن الصلاح ، وله نظم غريب القرآن ، ونظم المنهاج للبيضاوي ، وخرج أحاديث الإحياء ، والهداية ، والمنهاج ، وشرح الترمذي .

١٠ – الدميري [٧٤٢ – ٨٠٨ هـ][1] :

محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري ، كمال الدين ، تكسب بالخياطة ، ومهر في الفنون ، وقال الشعر ، وولي درس الحديث بالقبة الركنية بالقرب من باب النصر ، وكان ذا حظ من العبادة والتلاوة والصيام والمجاورة ، ويذكر عنه كرامات كان يخفيها ، وربما أظهرها وأحالها على غيره ، كان اسمه أولاً كمالاً بغير إضافة ، وكان يكتبه كذلك بخطه في كتبه ، ثم تسمى محمدًا وصار يكشط الأول ، من آثاره : حياة الحيوان ، أجاد فيما جمع فيه من الفوائد الطبية والعلاجية ، والخواص ، والأدبية والحديثية وغير ذلك ، الديباجة في شرح كتاب ابن ماجه ، النجم الوهاج في شرح المنهاج ، أرجوزة في الفقه .

١١ – الطُّنْبُذي [٧٤٠ – ٨٠٩ هـ] [2] :

أحمد بن محمد بن عمر بن محمد الطُّنْبُذي – نسبة إلى طُنْبُذا قرية بمصر – بدر الدين ، الشافعي العالم الأوحد ، قال ابن قاضي شهبة : «أحد مشاهير الشافعية الأعلام بالقاهرة ، اشتغل كثيرًا ، ولازم أبا البقاء ، والإسنوي ، والبلقيني وغيرهم ، أفتى ودرس ووعظ ومهر في العربية والتفسير

---

(١) انظر : إنباء الغمر ٣٤٨/٢ ، ذيل الدرر الكامنة : ١٧٦ ، الضوء اللامع ٥٩/١٠ ، شذرات الذهب ٧٩/٧ ، الأعلام ١١٨/٧ .

(٢) انظر : إنباء الغمر ٣٦٣/٢ ، الضوء اللامع ٥٦/٢ ، بغية الوعاة ٣٩٠/١ ، شذرات الذهب ٨٣/٧.

والأصول والفقه ، كان ذكيًا فصيحًا يلقي على الطلبة دروسًا حافلة ، وتخرج به جماعة كثيرة ، لكنه لم يكن مرضي الديانة سامحه اللّه » ، قرأ عليه الآثاري في المدرسة الحسامية بالقاهرة ، وبالمدرسة المسلمية بمصر[١] .

١٢ – الأبشيطي [٠٠٠ – ٨١١ هـ] [٢] :

سليمان بن عبد الناصر بن إبراهيم الأبشيطي الشافعي، صدر الدين، ولد سنة بضع وثلاثين وسبعمائة . سمع من أبي الفتح الميدومي ، ومهر في الفقه والأصول والعربية ، وكتب الخط الحسن وأفتى ودرس ، وحصلت له غفلة، استحكمت في آخر عمره ، وتغير قبل موته قليلاً ، قرأ عليه الآثاري في المدرسة الشريفية بالقاهرة[٣] .

١٣ – ابن القطان [٧٣٧ – ٨١٣ هـ] [٤] :

محمد بن علي بن محمد السمنودي الأصل ، المصري ، شمس الدين كان أبوه قطانًا وأخوه كذلك ، واشتغل هو بطلب العلم ، ومهر في الفقه والعربية ، ولازم الشيخ ابن عقيل وصاهره ، وقرأ الأصول على الإسنوي ، والعربية على ابن الصائغ ، ومهر في القراءات . درس في عدة أماكن وأفتى ، وانفرد في مصر بذلك حتى كان كثير من الرؤساء يقدمه على كثير من المشائخ لقوة ذهنه وكثرة استحضاره ، من آثاره : السهل في القراءات السبع وشرحه، ذيل على طبقات الإسنوي ، شرح الألفية ، المشرب الهني في شرح مختصر المزني ، قرأ عليه الآثاري في الجامع العمروي ، وفي جامع القراء ، وفي المدرسة الخروتية بمصر[٥] .

---

(١) انظر : خمسة نصوص : ١١ .
(٢) انظر : إنباء الغمر ٤٠٩/٢ ، ذيل الدرر الكامنة : ١٩٦ ، الضوء اللامع ٢٦٥/٣ ، بغية الوعاة ٦٠٠/١ ، شذرات الذهب ٩١/٧ .
(٣) انظر : خمسة نصوص : ١٠ .
(٤) انظر : إنباء الغمر ٤٧٦/٢ ، ذيل الدرر الكامنة : ٢١٣ ، الضوء اللامع ٩/٩ ، شذرات الذهب ١٠٤/٧ ، الأعلام ٢٨٧/٦ .
(٥) انظر : خمسة نصوص : ١٠ .

١٤ – المراغي [٧٢٨ – ٨١٦ هـ] (١):

أبو بكر بن الحسين بن عمر القرشي العبشمي الأموي العثماني ، زين الدين ، يقال اسمه عبدالله ، والمشهور : أبو بكر المصري الشافعي المراغي ، أجاز له أبو العباس بن الشحنة فكان آخر من حدث عنه في الدنيا بالإجازة ، وأجاز له المزي والبرزالي والحجار وآخرون ، وسمع بالقاهرة من جماعة ، وتحول إلى المدينة فاستوطنها نحو ٥٠ سنة ، وولى قضاء ها وإمامتها وخطابتها، ولازم الإشتغال بالروضة الشريفة والتحديث إلى أن صار شيخها المشار إليه ، ثم عزل عن قضاء المدينة فتألم لذلك ، وأقام بمكة سنتين ، ومات بالمدينة ، من آثاره : تحقيق النصرة بتلخيص معالم دار الهجرة ، (روائح الزهر) في السيرة ، (الوافي) أكمل به شرح شيخه الإسنوي للمنهاج ، أخذ الآثاري عنه شيئاً من كتابه العمد في شرح الزبد ، وأجازه في الفتيا .

١٥ – ابن ظهيرة [٧٥١ – ٨١٧ هـ] (٢):

محمد بن عبدالله بن ظهيرة بن أحمد المخزومي المكي الشافعي ، الحافظ جمال الدين ، اشتغل بالفقه والفنون ، وعني بالحديث فرحل إلى دمشق وحماة وحلب والقدس ومصر وغيرها ، وحصّل الأجزاء ونسخ وكتب الكثير بخطه الدقيق الحسن ، أخذ عن ابن أميلة والسبكي والبلقيني والعراقي وغيرهم ، انتفع الناس به بمكة واشغلهم نحواً من أربعين سنة ، له أسئلة تدل على باع واسع في العلم استدعى الجواب عنها من البلقيني فأجابه عنها وهي معروفة تلقب بالأسئلة المكية ، وحدث بكثير من مروياته بالمسجد الحرام ، وولى

---

(١) انظر : إنباء الغمر ٢٣/٣ ، ذيل الدرر الكامنة : ٢٢٩ ، الضوء اللامع ٢٨/١١ ، شذرات الذهب ١٢٠/٧ ، الأعلام ٦٣/٢ .

(٢) انظر : إنباء الغمر ٤٥/٣ ، ذيل الدرر الكامنة : ٢٣٧ ، الضوء اللامع ٨٣/٨ ، شذرات الذهب ١٢٥/٧ .

قضاء مكة ، وعزل وأعيد مراراً ، وكان كثير العبادة والأولاد مع السمت الحسن والسكون والسلامة ، أخذ عنه الآثاري شرح الألفية الحديثية ، وقرأ عليه ديوان القيراطي والمقامات الحريرية .

١٦ – ابن جماعة [٧٥٩ – ٨١٩ هـ] (١) :

محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن سعد الله بن جماعة ، عزالدين ، الإمام العلامة ، فريد عصره ، مهر في العلوم الآلية من النحو والمنطق والمعاني والبيان ، وتوغل في الكلام والطب والتشريح ، وكان من علو همته لا ينظر شيئاً إلا وأحب أن يقف على أصله ويشارك فيه ، حتى إن له تصنيفًا في الرمل ، وفي لعب الرمح والنشاب ، وتركيب النفط ، وفي الجملة كان من العلوم بحيث يقضى له في كل علم بالجميع ، سمع من مشائخ عصره ، وتتلمذ لابن خلدون ، ولم يكن يقرأ كتابًا إلا ويكتب عليه حاشية ، وكان يتحرى ألا يكون إلا على طهارة ، ولا يمكّن أحداً عنده من الغيبة مع ما هو فيه من ممازحة الطلبة ومغالبتهم والتواضع المفرط ، مات بالطاعون ، من آثاره : إعانة الإنسان على أحكام السلطان ، المثلث في اللغة ، الكوكب الوقاد في شرح الاعتقاد ، حاشية على شرح الجاربردي للشافية ، وحاشية على المغني ، قرأ عليه الآثاري بجامع الأقمر بالقاهرة ، والجامع الجديد بمصر(٢) .

* * *

هذا وفي المخطوطة التي اطلع عليها الأستاذان هلال ناجي(٣) ومحمد العدواني(٤) تحدث الآثاري عن سنده في علم النحو فقال: « وأما سندي في هذا

---

(١) انظر : إنباء الغمر ١١٥/٣ ، ذيل الدرر الكامنة : ٢٤٧ ، الضوء اللامع ١٧١/٧ ، بغية الوعاة ٦٣/١ ، شذرات الذهب ١٣٩/٧ ، الأعلام ٥٦/٦ .

(٢) انظر : خمسة نصوص : ١٠ .

(٣) انظر : ألفية الآثاري : ١٢ ، بحوث في النقد التراثي : ٢٦٦ .

(٤) انظر : مجلة المورد – المجلد التاسع – العدد الرابع ص ٦٠٠ .

العلم فأخذته عن شيخ الإسلام شمس الدين محمد بن محمد بن علي الغماري المالكي النحوي ، وأخذ هو عن الشيخ أثير الدين محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان ، وأخذ هو عن أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي بغرناطة ، وأخذ هو عن علي بن محمد بن علي الكتامي الشهير بابن الضائع ، وأخذ هو عن الأستاذ الكبير أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشهير بالشلوبين، وهو الذي انتهت إليه رئاسة هذا الفن النحوي ، اقرأه نحواً من ستين عاماً ، وأخذ هو عن الأستاذ أبي إسحاق إبراهيم بن ملكون ، وأخذ هو عن الحافظ المستبحر أبي بكر محمد بن عبدالله الفهري ، وأخذ هو عن أبي الحسن علي بن مهدي التنوخي الشهير بابن الأخضر ، وأخذ هو عن أبي الحجاج الأعلم الشنتمري ، وأخذ هو عن أبي بكر مسلم بن أحمد الأديب ، وأخذ هو عن أبي عمرو بن أبي الحباب ، وأخذ هو عن أبي علي القالي ، وأخذ هو عن المبرد ، وأخذ هو عن أبي عمر الجرمي وأبي عثمان المازني ، وأخذا عن أبي الحسن الأخفش ، وأخذ هو عن سيبويه ، وأخذ هو عن الخليل بن أحمد ، وأخذ هو عن أبي عمرو بن العلاء ، وأخذ هو عن نصر بن عاصم الليثي ، وأخذ هو عن أبي الأسود الدؤلي ، وأخذ هو عن أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب -كرم الله وجهه ورضي عنه-» .

وفي المخطوط ذاته نظم الآثاري هذا السند ليسهل حفظه على من يحتاج إليه ، فقال في إجازة لتلميذ من تلامذته وهو يحيى أبو السعود محيي الدين :

١ - الحمد للّه على ما علّما أحمده مصلّيا مسلّما

٢ - وهذه إجازة لسيدي وساعدي وعضدي وسندي

٣ - الفاضل الشيخ الإمام العالم الكامل الخير الهمام الحاكم

٤ - يحيى أبو السعود محيي الدين ونجل خير ناصر للدين

٥ – قاضي القضاة الشافعي بن صالح مفتي الأنام والإمام الصالح

٦ – دامت على أفق العلى محاسده ودام في أوج المعالي والده

٧ – فليروِ علم النحو عن شعبان عن الغماري عن أبي حيان

٨ – عن ثقفيّهم عن الكتامي عن الشلوبين الرضي الإمام

٩ – عن ابن ملكون عن ابن فهر محمَد ثم عن ابن الأخضر

١٠– عليّهم عن الإمام الأعلم عن ابن أحمد الرضي مُسْلِمِ

١١– عن الإمام ابن أبي الحباب عن أبي علي القالي الإمام المؤتمنْ

١٢– عن المبرد عن الجرمي عن سعيدهم أخفشهم أبي الحسن

١٣– عن سيبويه المرتضى شيخ الملا عن الخليل ثم عن نجل العلا

١٤– عن نصر بن عاصم والدؤلي من قبله يروي الأصول عن علي

١٥– لأنه هو الذي قد أصّلا وبعده جاء الخليل فصّلا

١٦– وبعد هذا عمت الإفادة إذ كل نحوي له زيادة

١٧– فهذه عشرون شخصًا مني إلى الإمام إن أخذت عني

١٨– وذاك أعلى سند الرواة فيه تقدمتُ على النحاة

١٩– فاسأل اللّه وسيع رحمته لي ولهم وسابغات نعمته

٢٠– والمسلمين كلهم محمولا مصليًا مسلمًا مُحَسْبِلا [1]

وتحدث الآثاري في المخطوط ذاته عن كتب ابن مالك ، فقال : إنه يرويها من طرق عديدة بسند متصل بابن مالك :

---

(١) انظر : ألفية الآثاري : ١٣ ، بحوث في النقد التراثي : ٢٦٧ .

فمنها : عن الغماري ، عن أبي حيان ، عن الشيخ بهاء الدين بن النحاس ، عن ابن مالك .

ومنها : عن ابن القطان ، عن صهره الشيخ بهاء الدين ابن عقيل ، عن الشهاب محمود ، عن ابن مالك .

ومنها : عن ابن الملقن ، عن المسند أحمد كشتغدي ، عن ابن مالك وهذا أعلاها[١] .

٤ - تلاميذه :

لم تحدثنا مصادر ترجمة الآثاري عن تلاميذه الذين أخذوا عنه ، إلا أن هناك إشارات تدل على وجود تلاميذ له منهم :

١ - شيخ الإسلام الحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ[٢] - وهو غني عن التعريف - أشار إلى ذلك السخاوي بقوله : « ذكره شيخنا في معجمه[٣] ... » .

٢ - محمد بن أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني ولد سنة ٨١٥هـ ، أجاز له خلق من الشام ومصر وغيرهما ، اشتغل بالقيام بأمر القضاة والأوقاف ونحوهما حتى فاق وصارت له الخبرة في ذلك ، وحدث باليسير ، مات مبطونًا سنة ٨٦٩ هـ[٤] ، قال السخاوي - في معرض حديثه عن الآثاري - : « ذكره شيخنا في معجمه ، وقال : إنه أجاز لابنه محمد»[٥] .

---

(١) انظر : ألفية الآثاري : ١٣ و ١٤ ، بحوث في النقد التراثي : ٢٦٨ ، مجلة المورد ، المجلد التاسع ، العدد الرابع ص ٦٠١ .

(٢) انظر : الضوء اللامع ٣٦/٢ .

(٣) السابق ٣٠٢/٣ .

(٤) السابق ٢٠/٧ .

(٥) السابق ٣٠٢/٣ .

٣ - يحيى بن زكريا بن محمد بن أحمد محيي الدين أبو السعود بن الزيني السنيكي الأصل ، القاهري الشافعي ، ممن سمع عن أبيه ، ومات في طاعون سنة ٨٩٧ هـ في رجب ، وفجع به أبوه[١] .

جاء ذكره في نظم الآثاري لسنده في علم النحو ، حيث أجاز له بقوله :

وهذه إجازة لسيدي ... وساعدي وعضدي وسندي
الفاضل الشيخ الإمام العالم ... الكامل الخير الهمام الحاكم
يحيى أبو السعود محيي الدين ... ونجل خير ناصرٍ للدين
قاضي القضاة الشافعي بن صالح ... مفتي الأنام والإمام الصالح
فليرو علم النحو عن شعبان ... عن الغماري عن أبي حيان [٢]

٤ - شرف الدين أبو الخير حمزة بن المولى الأجل الكبير المحترم الأعز الأكمل علي علاء الدين بن المرحوم يوسف جمال الدين البهستاوي الحلبي ثم الدمشقي الصالحي الحنفي ، أحد نواب الحكم بدمشق بل عينهم ، ثم أعرض عن الدخول في الأحكام ، وكان شكلاً حسنًا عارفًا بمذهبه مات في ربيع الأول سنة ٨٦٤ هـ ، ولم يخلف في نواب الحكم مثله[٣] . أجاز له الآثاري في آخر مخطوطة منظومته (الحلاوة السكرية) بتاريخ ٨٢١/٥/١٧ هـ بالصالحية بدمشق[٤] .

هذا وما ذهب إليه الأستاذ محمد العدواني أن من تلاميذ الآثاري

---

(١) انظر : الضوء اللامع ٢٢٥/١٠ .

(٢) انظر : ألفية الآثاري : ١٣ ، بحوث في النقد التراثي : ٢٦٧ .

(٣) انظر : الضوء اللامع ١٦٥/٣ .

(٤) انظر : مجلة الرسالة الإسلامية العدد ١١٠ ص ٨٠ .

محمد بن محمد بن أحمد السخاوي المالكي نزيل طيبة المشرفة وأنه هو الذي نظم سند الآثاري في علم النحو سنة ٨٢٤ هـ . وكتب المجموعة المخطوطة -التي سبق ذكرها[١]- قبل وفاة شيخه بأربع سنوات[٢]، غير صحيح ومستبعد، ذلك أن محمد بن محمد بن أحمد السخاوي قد ولد سنة ٨٤٢ هـ[٣] ، وتوفي الآثاري سنة ٨٢٨ هـ ، فكيف يكون من تلاميذ الآثاري ؟ ، وأما ناظم السند فهو الآثاري نفسه كما ذهب الأستاذ هلال ناجي إلى ذلك [٤]، ثم إن الأبيات التي أثبتها الأستاذ محمد العدواني تخلو من الأبيات ٤ و ٥ و ٦[٥] التي تدل على أن الآثاري نظم سنده بنفسه لتلميذه يحيى أبو السعود ، وأثبتها الأستاذ هلال ناجي ، وأما تاريخ كتابة المجموعة المخطوطة فكما ذكر الأستاذ هلال ناجي أن محمد بن محمد السخاوي فرغ من نسخها في شهر رمضان المعظم قدره سنة ٨٦٥ هـ ، فهو عالم عاش في القرن الذي توفي فيه المؤلف ، وبين تاريخ نسخها ووفاة المصنف سبع وثلاثون سنة[٦] ، ويبدو أن محمد بن محمد السخاوي ممن تتلمذ على الآثاري من خلال مصنفاته ، يدل على ذلك نسخه للمجموع المخطوط من جهة ، ومن جهة أخرى كان يحفظ بديعية الآثاري[٧] .

---

(١) انظر ص ٣ .

(٢) انظر : مجلة المورد – المجلد التاسع – العدد الرابع ص ٦٠١ و ٦٠٢ .

(٣) انظر : الضوء اللامع ٤٧/٩ .

(٤) انظر : ألفية الآثاري : ١٢ ، بحوث في النقد التراثي : ٢٦٧ .

(٥) انظرها ص ١٩ .

(٦) انظر : ألفية الآثاري : ٢٨ .

(٧) انظر : الضوء اللامع ٤٧/٩ .

٥ - أخلاقـــه :

ذكرت مصادر ترجمة الآثاري أنه - مع الأسف - لم يكن مرضي الأخلاق ، وأنه بسبب أخلاقه السيئة هرب من مصر ، وأخرج من اليمن والهند . وأول من تحدث عن أخلاق الآثاري : المقريزي في (عقوده) حيث نقل السخاوي عنه قوله : « إنه لم يكن مرضي الطريقة ، ولا رضي الأخلاق ، يرميه معارفه بقبائح - عفا اللّه عنه وإيانا - »[١] .

كما نقل السخاوي عن ابن قاضي شهبة قوله : « وكان ممن يتقى لسانه ويخاف شره »[٢] .

وقال ابن حجر : « وكان فيه تناقض ، فإنه يتماجن إلى أن يصير أضحوكة ، ويتعاظم إلى أن يُظن أنه غاية في التصون ، وكان شديد الإعجاب بنظمه ، لا يظن أن أحداً يقدر على نظيره .. »[٣].

وقال ابن فهد : « وكان فيه تناقض يتماجن مرة ، ويتعاظم أخرى ، وهو شديد الإعجاب بنفسه ، وممن يتقى لسانه ويخاف شره ، وقلّ أن سلم من ذمه أحد ، ولم يكن محموداً في أقواله ولا أفعاله ، وكان يذاكر بحكايات مضحكة أكثرها موضوع »[٤] .

وهذه الأخلاق السيئة التي تصدر من الآثاري - كما مر في الحديث عن حياته[٥] - تتمثل في: استخدامه للنظم في ثلب الأعراض وتمزيقها بالهجو

---

(١) انظر : الضوء اللامع ٣/٣٠٣ .

(٢) انظر : الضوء اللامع ٣/٣٠٣ .

(٣) انظر : إنباء الغمر ٣/٣٥٤ .

(٤) انظر : الدر الكمين ١١٣/ب .

(٥) انظر : ص ٥ .

المقذع ، واعتاد عند مدحه لأحد أن ينقلب عليه بالهجاء ، وكان هذا السبب في إخراجه من اليمن والهند ، حتى أثناء إقامته بمكة كان يغالي في الهجاء ويتمضغ بالأعراض ، وأظهر بها من القبائح ما لا يجمل ذكره كما قال ابن حجر[١] ، ونصب نفسه عرضة للذم ، وتزوج من إحدى جواري الأشراف من أجل اتخاذها ذريعة إلى ما يريده من الذم والمجون ، وبلغ به الأمر إلى حد الجور والعسف أثناء توليه الحسبة بمكة نيابة عن صاحبها ، وكان بخيلاً مع تموله .

هذه جملة أخلاق الآثاري السيئة التي ذكرها أصحاب التراجم ، وقد حاول بعض الباحثين نفي هذه الأخلاق عن الآثاري ومحاولة تلمس الأعذار له فذهب الأستاذ هلال ناجي إلى أن هجاء الآثاري لبعض الأعيان سببه الجرأة والصراحة ، وقال : « وقد حاول ابن حجر العسقلاني – وهو من معاصريه – الغض من قدره ، فنسب إليه أموراً يستبعد صدورها عن مثله ، لا سيما أنه ذكرها بدون إسناد ، وقديماً قيل : المعاصرة حجاب ساتر ، ومن المؤسف أن المقريزي والسخاوي تابعا ابن حجر في ذلك ، غير أن القلقشندي – وهو من معاصريه – ذكره في (صبح الأعشى) وأشاد بعلمه[٢] ، كما أننا ظفرنا بجملة من مخطوطات الآثاري موشحة بتقاريظ[٣] جملة علماء عصره مما ندر مثيله ، وربما صلحت هذه التقريظات للكشف عن المكانة الرفيعة التي تبوأها الآثاري .. »[٤].

---

(١) انظر : إنباء الغمر ٣/٣٥٤ .

(٢) انظر : صبح الأعشى ١/٤٦٩ ، ٣/١٤ .

(٣) مثال ذلك : تقريظ جلال الدين عبد الرحمن البلقيني وابن زقاعة لكفاية الغلام . انظر : ألفية الآثاري : ٢٣ و ٢٤ .

(٤) انظر : ألفية الآثاري : ٦ ، خمسة نصوص : ٦ .

وتفسير الأستاذ هلال ناجي لموقف ابن حجر تفسير بعيد ولا يتوقع صدوره من إمام كبير كابن حجر ، ثم ان ابن حجر مسبوق بالمقريزي في حديثه عن أخلاق الآثاري ، لا كما ذهب الأستاذ هلال ناجي من أن المقريزي تابع ابن حجر في هذا . ويستغرب الأستاذ محمد العدواني أخلاق الآثاري هذه، مع أنه عمل نقيب الحكم بمصر، ثم استقر بحسبتها، مع أن المحتسب هو الذي يناقض المجون والهجاء وما إليهما من المثالب[١] . ثم إن المحتسب لا يكون إلا من العدول الأكفاء . وذكر أن تقريظ البلقيني لألفيته علامة الرضى عنه ، وكفى البلقيني شاهداً عدلاً . ثم قال : « وإذا كنا لا نتهم السخاوي وابن حجر بالتحامل عليه ، فلنحمل اضطراب القول فيه على عهدين مختلفين من حياته في زمن الصبا والشيخوخة »[٢].

وفي الواقع فإن التناقض الذي ذكره الاستاذ محمد العدواني في حياة الآثاري أمر قد نبه عليه ابن حجر بقوله : « وكان فيه تناقض ، فإنه يتماجن إلى أن يصير أضحوكة ، ويتعاظم إلى أن يُظن أنه في غاية التصون ...»[٣] .

٦ - شـــعره :

الآثاري من الأدباء الشعراء ، فقد صدّر ابن تغري بردى ترجمته في (النجوم الزاهرة) بقوله : « وتوفي الأديب الشاعر زين الدين شعبان..» [٤] ، وجاء في (المنهل الصافي) : « شعبان بن محمد بن داود الشيخ الأديب زين الدين »[٥] وقال السخاوي في أول ترجمته في (وجيز الكلام) : « والإمام

---

(١) انظر : مجلة الرسالة الإسلامية العدد ١١٠ ص ٧٨ .

(٢) انظر : مجلة الرسالة الإسلامية العدد ١١٠ ص ٧٩ .

(٣) انظر : إنباء الغمر ٣/٣٥٤ .

(٤) انظر : النجوم الزاهرة ١٥/١٢٨ .

(٥) انظر : المنهل الصافي ٦/٢٤٨ .

في الأدب وفنونه »[١] ، وجاء في (الضوء اللامع) : « أن تصانيفه الأدبية تزيد على الثلاثين غالبها منظومات »[٢] .

وقال صاحب (نزهة النفوس) بعد أن ذكر حادثة ميل مئذنة الجامع المؤيدي : « واتفق أن أدباء العصر ونبلاء المصر وعلماء الدهر ذوي القرائح السيّالة ، المتوقدين ذكاء وفطنة كشيخنا ابن حجر ، وشيخنا العلامة العيني ، وابن حجة ، وشعبان الآثاري ، أنشدوا في ذلك »[٣] .

ووصف ابن حجر نظم الآثاري بقوله : « وتعاني النظم ، فنظم نظماً سافلاً أولاً ، ثم أكثر من ذلك حتى انصقل قليلاً ، ونظم نظماً وسطاً ... »[٥] ثم قال: « وكان شديد الإعجاب بنظمه لا يظن أن أحداً يقدر على نظيره ، مع أنه ليس بالفائق ، بل ولا جميعه بالمتوسط ، بل أكثره سفساف كثير الحشو ، عريٌّ عن المعنى البديع »[٤] .

واستغرب الأستاذ محمد العدواني هذا على الرغم من كون عصر الآثاري هو عصر البديع ، كما أن من نظمه البديعيات الثلاث في مدح

---

(١) انظر : وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام : ٤٨٧ .

(٢) انظر : الضوء اللامع ٣٠٢/٣. وسيأتي ذكر منظومات الآثاري في الحديث عن مؤلفاته ص ٣٤.

(٣) انظر : نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان ٤٠٤/٢ .

(٤) انظر : إنباء الغمر ٣٥٤/٣ .

الرسول ﷺ ، وذهب إلى أن ابن حجر لعله لم يطلع عليها »[١] .

ومن شعره : قصيدة تائية طويلة مدح فيها ابن حجر[٢] ، وأخرى نونية هنأه فيها برمضان ، ذكرها السخاوي في (الجواهر)[٣] .

وقال وقد ركب معه بعض الرؤساء البحر :

ولما رأينا السفن تحملُ عالمًا عطاياه للعارفين ليس لها حصرُ

عجبتُ لها إذ تحمل البحر والذي عهدناه أن السفن يحملها البحرُ[٤]

ولما عُزل البلقيني بالهروي واتفقت الزينة للمحمل ، فعلق شخص يسمى الترجمان على باب بيته حمارًا حيًا على رؤوس الناس بأحسن هيئة ، وتردد الناس للفرجة عليه فقال الآثاري :

أقام التّرجُمانُ لسانَ حالٍ عن الدنيا يقول لنا جَهَارًا

زمانٌ فيه قد وَضَعوا جلالاً عن العَلْيَا وقد رَفَعُوا حِمَارًا[٥]

---

(١) انظر : مجلة الرسالة الإسلامية العدد ١١٠ ص ٧٨ و ٧٩ .

(٢) انظر : إنباء الغمر ٣/٣٥٥ ، الضوء اللامع ٣/٣٠٢ .

(٣) انظر : الضوء اللامع ٣/٣٠٢ ، القلادة الجوهرية : ١٤ .

(٤) انظر : المنهل الصافي ٦/٢٤٩ ، الضوء اللامع ٣/٣٠٢ .

(٥) انظر : إنباء الغمر ٣/٣٥٤ ، النجوم الزاهرة ١٥/١٢٨ ، المنهل الصافي ٦/٢٤٩ ، الضوء اللامع ٣/٣٠٣ ، وجيز الكلام : ٤٨٧ .

وقال يهجو بهاء الدين البرجي ، مشيراً إلى ميل مئذنة الجامع المؤيدي حيث كان البرجي ناظر العمارة :

على البرج من بابي زويلة أنشئت

منارة بيت اللّه والمعهد المنجي

فأخنى بها البرج الخبيث أمالها

ألا صرحوا يا قوم باللعن للبرجي [١]

وذكر صاحب (نزهة النفوس) أبياتًا تنسب للآثاري يعرّض فيها بجلال الدين ابن البلقيني ، وبالهروي ، وأنهما لا يصلحان للقضاء فقال :

يا أيها الملك المؤيد دعوة ... من مخلص في حبه لك ينصح

انظر لحال الشافعية نظرة ... فالقاضيان كلاهما لا يصلح

هذا أقاربه عقارب وابنه ... وأخ وصهر فعلهم مستقبح

غطوا محاسنه بقبح صنيعهم ... ومتى دعاهم للهدى لا يفلح

وأخو هراة بسيرة اللنك اقتدى ... وله سهام في الجوارح تجرح

---

(١) انظر : نزهة النفوس ٢/٤٠٤ .

لا درسه يقرى ، ولا أحكامـــه تُدرى ، ولا حين الخطابة يفصح

فافرج هموم المسـلمين بثالـث فعسى فساد قلوبهم يستصلـح

وتنسب الأبيات إلى ابن حجة الحموي ، وإلى غيره ، وقال العيني في تاريخه : « وبعضهم نسبها إلى الشيخ شهاب الدين أحمد بن حجر ، والظاهر أنـه هو »[١] .

وقال في فتنة وقعت في مكة في ذي الحجة سنة سبع عشرة وثمانمائة وحصل فيها قتال ونهب ، انتهكت فيه حرمة المسجد ، بين أمير الحاج المصري جقمق المؤيدي ومن انضم إليه ، وبين القواد العمرة :

وقـــع الغـلاءُ بمكـة والناس أمسَوْ في جهادْ

والخبـز قلّ فها هـمُ يتـقـاتلـون عـلـى جـرادْ [٢]

وأنشأ عطية المطيبيز سبيلاً بالمروة ، وكان موضع هذا السبيل قبل ذلك معداً للشنق ، فقال في ذلك :

بـمـكـة دار كـان لـلـشـنـق رُكـنـهـا

وأضحَتْ سبيلاً بعد كل بَـلِـيَّـة

وأضحـى لسـان الحـال منها يقـول قـد

رَضِـيتُ مـن المـولـى بخـيـر عـطـيـة [٣]

وقال في حمد اللّه والثناء عليه :

---

(١) انظر : نزهة النفوس ٤١٦/٢ و ٤١٧ .

(٢) انظر : إتحاف الورى بأخبار أم القرى ٥١٨/٣ .

(٣) السابق ٥٢٢/٣ .

لـك الحمدُ يا مَوْلاي والشكر إنّني

إذا ضقْتُ بالتقصير أوسَعْتني فَضْلاَ

فلا زلْتَ محموداً على الفَضْلِ دائماً

ولا زلْتَ مشكوراً ولا زلْتَ لي مَوْلاَ (١)

وقال في شكر الناس :

اذكر جميلاً لِمَن أَوْلاَك نعمتَه

واشكرْ مدى الدهر من أعطى ومن واسَى

فالمصطفى قال تعليماً لأمته

لا يشكرُ اللّهَ مَن لا يشكرُ الناسا (٢)

وقال في الصلاة والسلام على رسول اللّه ﷺ :

يا سيدَ الرسل يا مَن أرضُ تربَتِهِ

سَمَا على الأنبيا والرسل كلهم

صلّى وسلّم ربي دائماً أبداً

عليك يا شافعاً للعُرْب والعجمِ (٣)

وقال يذكر عين (عُسَيْلَة) وبئر (زمزم) وهما بمكة -شرفها اللّه-:

قالوا عُسَيْلَة قد حلتْ فأجبتهم لكن تبارك بالمشاعر زمزم

فلأهلها من أجلها أنا مُكرِم ولأجلِ عين ألف عينٍ تُكْرَم (٤)

---

(١) انظر : الهداية في شرح الكفاية ص ١١ .

(٢) السابق ص ١٨ .

(٣) السابق ص ٢٦ .

(٤) انظر : القلادة الجوهرية : ٨٤ .

وقال في العلم :

العلم أنفعُ شـــيء أنــت طالبُــه والعلم أرفعُ شيء أنت كاسبُه

والعلـم أشـرفُ مَصْحُـوب تُعـزُّ بــه

وهل سوى العلـمِ شـيء عَزَّ صاحبُـه (١)

وقال في العالم :

كن عالـمَ القـوم تَـغْنَـم خير مـرتبـة

قـد حَـازهـا خَـلَـفٌ في الناس عن سَـلَـفِ

فـالـعـلـم يرفـع بيــتـا لا عِـمَـاد لــه

والجهـل يَـهْدم بيـت العــزِّ والشَّـــرفِ (٢)

وقال ناظمًا لأنواع البِدَعِ :

وللبدع خمسٌ واجبٌ ومحرمٌ وندبٌ ومكروهٌ مباحٌ على الوِلا

كتعليم نحو واعتزالٍ وجامـعٍ وزخرفةٍ توسيعِ عيشٍ تكمَّلا (٣)

ومن شعره قصيدة يمدح فيها ألفيته (كفاية الغلام) منها :

إلهي بعد العسـر أنعمت باليســـر

وكرمتنـي في ساحـة البيت والحجـر

ووفقتنـــي حتـــى نظمـت كفايـــة

والهمتـني فيـها الصـواب من الأمـر

---

(١) انظر : الهداية في شرح الكفاية ص ٤٥ .

(٢) السابق ص ٤٦ .

(٣) السابق ص ٩٣ .

وانعمت في تهذيبها بسهولة

فصارت من التنقيح أنقى من الدر [١]

وقال ابن طولون الصالحي – في معرض حديثه عن قبر ابن مالك – :

« ولمّا قدم العلامة شعبان الآثاري الصالحية أراد زيارة قبره ، فقيل له : لا يعرفه إلا رجل حفّار يقال له : زعتر ، فذهب إليه ، فلما وصل إلى الروضة وجد شخصاً يلحد ميتا ، فسأل من هذا الحفّار ؟ فقيل له : هذا زعتر ، فأنشد :

ولما صرفنا العزم نحو ابن مالك

مررنا بشخص يقبر الناس في الثرى

فقلنا من القبار وهو مخلل

يطم فألفينا المخلل زعترا

فقال له يا شيخ : أرنا قبر الشيخ جمال الدين بن مالك ، فذهب معه وأراه القبر الذي عيناه أولاً ، فقال :

سألت أناساً عن ضريح ابن مالك

فأخبرني شخص به وهو حفّار

وقالوا بأن الشخص يدعى بزعتر

فواعجباً من زعتر وهو قبّار

وقد أجاد في ذلك »[٢] .

---

(١) انظر : ألفية الآثاري : ٢٥ .

(٢) انظر : القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية ٥٣١/٢ .

٧ - مؤلفاته :

ذكر السخاوي أن الآثاري كتب بخطه أن تصانيفه الأدبية تزيد على الثلاثين غالبها منظومات ، وذكر أنه وقف كتبه وتصانيفه بالمدرسة الباسطية بمصر[١] ، وإليك بيان آثار الآثاري :

١ - آثار العشرة في تخميس قصيدة البردة[٢] .

٢ - بديعيات الآثاري ، ثلاث قصائد في مدح النبي ﷺ كبرى باسم: (العقد البديع في مدح الشفيع) ، ووسطى ، وصغرى باسم: (بديع البديع في مدح الشفيع)[٣] . وقد نشرها الأستاذ هلال ناجي معتمداً في ذلك على ثلاث مخطوطات من مكتبات عارف حكمت والآستانة وباريس .

٣ - تاريخ النحاة المعروفة من أهل البصرة والكوفة[٤] .

٤ - تيسير التعريف في علم التصريف[٥] .

٥ - الجامعة النافعة ، وصفها المؤلف بقوله :« أرجوزتي الكبرى»[٦] .

٦ - الحلاوة السكرية ، أرجوزة في النحو في مائة بيت[٧] أولها :

الحمد للّه الذي من انتسب ... لنحو باب فضله نال الحسب

ثم صلاته على خير الأنام ... وآله أكرم آل والسلام

---

(١) انظر : الضوء اللامع ٣٠٢/٣ .

(٢) انظر : هدية العارفين ٤١٦/٥ .

(٣) انظر : الدر الكمين ١١٣/ب ، هدية العارفين ٤١٧/٥ .

(٤) ورد ذكره في الهداية في شرح الكفاية ص ١١٦ و ١٥٦ .

(٥) ورد ذكره في الهداية في شرح الكفاية ص ١١٤ .

(٦) ورد ذكرها في الهداية في شرح الكفاية الجزء الثاني ٦٦/أ ، والقلادة الجوهرية : ٢٤.

(٧) انظر : الدر الكمين ١١٣/.ب ، الضوء اللامع ٣٠٣/٣ ، إيضاح المكنون ٤١٥/٣ ، هدية العارفين ٤١٧/٥ ، الأعلام ١٦٤/٣ .

وقد كتب عنها مقالتين الأستاذ محمد العدواني[١] ، وهي مطبوعة مع شرحها بتحقيق الدكتور / محمد السعيد عبدالله عامر .

٧ – حل العقدة شرح قصيدة البردة[٢] .

٨ – الخير الكثير في الصلاة والسلام على البشير النذير ﷺ ، وهي أربعون حديثاً في الصلاة والتسليم على النبي الكريم ﷺ مرتبة على ثمانية أبواب ، تحت كل باب خمسة أحاديث ، نشر جزءاً منها الأستاذ هلال ناجي ضمن كتاب (خمسة نصوص إسلامية نادرة)[٣] واعتذر عن ذلك لعدم حصوله على نسخة خطية كاملة منها ، ثم أخرجها كاملة محققة ومخرجة الأحاديث الشيخ أحمد سعد الدين عوامة بعد حصوله على نسختين خطيتين منها[٤] .

٩ – الرد على من تجاوز الحد[٥] .

١٠– السراج المنير في مدح البشير النذير ﷺ ، ديوان شعر[٦] .

١١– شرح ألفية ابن مالك في ثلاث مجلدات ولم يكمل[٧] .

١٢– شفاء السقام في نوادر الصلاة والسلام[٨] ، أربعون نادرة منها خمسة وثلاثون في الصلاة ، وخمسة في السلام ، نشرها الأستاذ هلال ناجي

---

(١) انظر : مجلة الرسالة الإسلامية العدد ١١٠ ص ٧٦ – ٨٢ ، العدد ١١١ ص ٥٣ – ٦٥ .

(٢) انظر : هدية العارفين ٤١٧/٥ .

(٣) انظر : خمسة نصوص : ٤٧ .

(٤) انظر : مقدمة تحقيق كتاب الخير الكثير : ٦ .

(٥) انظر : الضوء اللامع ٣٠٣/٣ ، هدية العارفين ٤١٧/٥ .

(٦) انظر : الدر الكمين ١١٣/ب .

(٧) انظر : الدر الكمين ١١٣/ب ، الضوء اللامع ٣٠٣/٣ ، هدية العارفين ٤١٧/٥ ، الأعلام ١٦٤/٣، معجم المؤلفين ٣٠١/٤ .

(٨) انظر : هدية العارفين ٤١٧/٥ .

ضمن (خمسة نصوص إسلامية نادرة)[١] .

١٣- صدقة المالك في تصحيح ألفية ابن مالك[٢] .

١٤- العمدة في المختار من تخاميس البردة ، ذكر الزركلي وجود نسخة منه في دار الكتب[٣] .

١٥- عنان العربية ، أرجوزة في النحو[٤] .

١٦- العناية الربانية في الطريقة الشعبانية[٥] ، ألفية في الخط لم يسبق إلى مثلها كما يقول القلقشندي ، وقد نشرها الأستاذ هلال ناجي في (مجلة المورد)[٦] . وأولها :

الحمد والشكر لباري الأمم وخالق الخلق ومجرى القلم

ثم الصلاة والسلام والثنا على الذي حاز الفخار والسنا

١٧- الفرج القريب في معجزات الحبيب ﷺ ، قصيدة عارض بها قصيدة البردة تقع في مائة وعشرين بيتًا على بحر البسيط على روي الميم المكسورة وأولها :

سلْ ما عراني عن سلمى بذي سَلَمِ

يوم الرحيل من الأحزان والألَمِ

---

(١) انظر : خمسة نصوص : ٣٣ .

(٢) ورد ذكره في الهداية في شرح الكفاية ص ١١٣ . وانظر : الدر الكمين ١١٣/ب .

(٣) انظر : الأعلام ١٦٤/٣ .

(٤) انظر : الضوء اللامع ٣٠٣/٣ .

(٥) انظر : صبح الأعشى ١٤/٣ ، الضوء اللامع ٣٠٣/٣ ، هدية العارفين ٤١٧/٥ ، معجم المؤلفين ٣٠١/٤ .

(٦) انظر : مجلة المورد - المجلد الثامن - العدد الثاني ص ٢٢١ .

وأصبح القلب للأحباب ملتفتاً

وبات يذرف دمعي فائضاً بدمي

نشرها الأستاذ هلال ناجي ضمن (خمسة نصوص إسلامية نادرة)[١] .

١٨- الفضل الكثير في الصلاة والتسليم على البشير النذير ﷺ، وهو الأصل الذي اختصر منه : الخير الكثير ، السابق رقم (٨)[٢] .

١٩- القلادة الجوهرية شرح الحلاوة السكرية[٣] ، وهو كتاب شرح فيه أرجوزته النحوية (الحلاوة السكرية) وطبع الكتاب بتحقيق الدكتور / محمد السعيد عبدالله عامر .

٢٠- كفاية الغلام في إعراب الكلام[٤] ، ألفية في النحو نشرها بالاشتراك الدكتور زهير زاهد ، والأستاذ هلال ناجي .

٢١- لسان العرب في علوم الأدب[٥] ، ألفية في التصريف والخط والنحو والعروض والقوافي والمعاني والبيان والبديع ، وذكرت في (الدر الكمين) باسم : مجمع الأرب في علوم الأدب[٦] ، وقد اطلع عليها الأستاذ محمد العدواني في المجموع المخطوط الذي يضم كذلك (المنهج المشهور) ، و(كفاية

---

(١) انظر : خمسة نصوص : ١٣ .

(٢) انظر : الخير الكثير : ١٦ و ٨٣ .

(٣) انظر : الدر الكمين ١١٣/ب ، هدية العارفين ٤١٧/٥ ، الأعلام ١٦٥/٣ .

(٤) انظر : الدر الكمين ١١٣/ب ، الضوء اللامع ٣٠٣/٣ ، كشف الظنون ١٤٩٧/٢ ، هدية العارفين ٤١٧/٥ ، الأعلام ١٦٤/٣ ، معجم المؤلفين ٣٠١/٤ .

(٥) انظر : الهداية في شرح الكفاية ص ٩٨ و ١١٢ ، الضوء اللامع ٣٠٣/٣ ، الأعلام ١٦٤/٣ .

(٦) انظر : الدر الكمين ١١٣/ب .

الغلام) ، وذهب إلى أن الاسمين لمسمى واحد . كما ذهب إلى ذلك الأستاذ هلال ناجي[١] .

٢٢- المسائل الأدبية في فضائل العربية ، وهو كتاب في نوادر اللاحنين[٢] .

٢٣- مسك الختام في أشعار الصلاة والسلام[٣] ، وهي أبيات على البحور الستة عشر تتضمن الصلاة والسلام على خير البشر ﷺ ، نشرها الأستاذ هلال ناجي ضمن (خمسة نصوص إسلامية نادرة)[٤] . وأولها : قلت على بحر الطويل:

إذا شئت أن تحيا حياة طويلة وتغنم في الدنيا أمانًا وفي الأخرى

فصلِّ على خير الأنام محمد يصلِ عليك اللّه عن مرة عشرا

٢٤- مفتاح باب الفرج ، مجموع نظم في مدائح النبي ﷺ[٥] .

٢٥- مقرب البعيد ومدرب المريد في النحو[٦] .

٢٦- منائح القرائح في مختار المراثي والمدائح[٧] .

٢٧- منظومة في النحو لامية عدتها خمسمائة بيت أولها :

باسم إله العرش أبدأ أولا فقيرًا على فتح الغني مُعوِّلا [٨]

---

(١) انظر : مجلة المورد المجلد التاسع - العدد الرابع ص ٥٩٩ ، خمسة نصوص : ٧ .

(٢) ورد ذكره في الهداية في شرح الكفاية ص ٨٦ .

(٣) انظر : هدية العارفين ٥/٤١٧ .

(٤) انظر : خمسة نصوص : ٢٧ .

(٥) انظر : هدية العارفين ٥/٤١٧ .

(٦) انظر : الدر الكمين ١١٣/ب .

(٧) انظر : هدية العارفين ٥/٤١٧ .

(٨) انظر : خمسة نصوص : ٧ ، ألفية الآثاري : ٨ ، بحوث في النقد : ٢٦٣ .

٢٨- المنهج المشهور لطالب الأيام والشهور[١]، وهي منظومة في أربعين بيتًا في تثنية الأيام والشهور وجمع كل منهما ، وقد نشرها الأستاذ محمد العدواني باسم المنهج المشهور في تلقيب الأيام والشهور[٢] . وأولها :

الحمد للّه على الأفضال شكرًا مدى الأيام والليالي

يا سائلي تثنية الأيام والجمع للشهور والأعوام

٢٩- المنهل العذب البديع في مدح المليح الشفيع ﷺ ، ديوان شعر[٣].

٣٠- نزهة الكرام في مدح طيبة والبلد الحرام[٤] . قصيدة في تسعين بيتًا ، جامعة لأشتات الفضائل ، مدح بها صاحب الفضل الشامل ، وطرزها بذكر زمزم والمقام ، وأولها :

أبدًا محبك في مديحك يشرع يا من له الجاه العظيم الأرفع

يا له من فضل على كل امريءٍ ونواله بحر عظيم مترع

نشرها الأستاذ هلال ناجي ضمن (خمسة نصوص إسلامية نادرة)[٥].

٣٠- نزهة المنفرجة[٦] .

---

(١) هكذا ورد اسمها في الهداية في شرح الكفاية الجزء الأول ١٠٥/ب من النسخة التركية .

(٢) انظر : مجلة المورد - المجلد التاسع - العدد الرابع ص ٥٩٩ - ٦٠٨ .

(٣) انظر : الدر الكمين ١١٣/ب ، الضوء اللامع ٣٠٣/٣ ، هدية العارفين ٤١٧/٥ ، الأعلام ١٦٤/٣ ، معجم المؤلفين ٣٠١/٤ .

(٤) انظر : هدية العارفين ٤١٧/٥ .

(٥) انظر : خمسة نصوص : ٢٢ .

(٦) انظر : القلادة الجوهرية : ١٨ ، وذكر المحقق أنها موجودة بمكتبة الأوقاف بالعراق ضمن مجموعة ٤٨٥٢/٤ .

٣١- نعمة المعطي في تصحيح ألفية ابن معطي[١] .

٣٢- النهاية في إعراب الكفاية[٢] .

٣٣- نيل المراد في تخميس بانت سعاد [٣].

٣٤- الهداية في شرح الكفاية[٤] ، وسيأتي تعريف موجز له .

٣٥- الهلال في السحر الحلال . ديوان شعر[٥] .

٣٦- الوجه الجميل في علم الخليل[٦] ، ألفية في العروض ، أولها :

الحمد للّه المليك الغافِر ... ذي الطول والفضل المديد الوافرِ

سبحانه ماذا يقول البارعُ ... في كامل ليس له مضارعُ

ورزقه في عدله بسيطُ ... وعلمه بخلقه محيطُ

٣٧- وسيلة الملهوف عند أهل المعروف[٧] ، قصيدة ضارع فيها بانت سعاد في مدح سيد العباد وأولها :

خير الأنام هو المقصود والسول ... بالحق للخلق مبعوث ومرسول

المصطفى أحمد المختار من مضر ... له من اللّه تعظيم وتبجيل

---

(١) ورد ذكره في الهداية في شرح الكفاية ص ١١٣ ، والدر الكمين ١١٣/ب .

(٢) ورد ذكره في الهداية في شرح الكفاية ص ١٠ ، والدر الكمين ١١٣/ب .

(٣) انظر : خمسة نصوص : ٧ ، ألفية الآثاري : ٧ .

(٤) انظر : الدر الكمين ١١٣/ب ، هدية العارفين ٤١٧/٥ .

(٥) انظر : الدر الكمين ١١٣/ب .

(٦) انظر : صبح الأعشى ٤٦٩/١ وردت فيه باسم (هداية الضليل إلى علم الخليل) ، الدر الكمين ١١٣/ب ورت فيه باسم (الوجه الجليل) ، الضوء اللامع ٣٠٣/٣ ، معجم المؤلفين ٣٠١/٤ .

(٧) انظر : الأعلام ١٦٤/٣ .

وقد نشرها الأستاذ هلال ناجي[١] .

هذا ومما ينبغي التنبيه عليه أن هناك رسالة ماجستير بجامعة الموصل كلية الآداب بعنوان : (شعبان الآثاري وجهوده في النحو)، للطالب محمد حسين نجم[٢] .

---

(١) انظر : مجلة المورد – المجلد الثالث – العدد الأول ص ١٧٧ – ١٨٢ .

(٢) انظر : نشرة أخبار التراث العربي – العدد التاسع والعشرين ص ١٦ .

الفصل الثاني

كتاب الهداية في شرح الكفاية

أولاً - تعريف موجز بالكتاب :

سمّى الآثاري كتابه هذا بـ (الهداية في شرح الكفاية) وهو ما يظهر واضحًا على ورقة غلاف كلٍّ من الجزء الأول والثاني من الكتاب ، ومما يؤكد صحة اسم الكتاب ونسبته للآثاري ذِكْرُ الآثاري نفسه لهذا الكتاب في كتابه (القلادة الجوهرية شرح الحلاوة السكرية)[١] ، وذَكَرَه أيضًا من ترجم له ضمن مؤلفاته [٢]. والكتاب يشرح فيه الآثاري ألفيته في النحو التي سمّاها : كفاية الغلام في إعراب الكلام ، وهذه الألفية نظم للمقدمة المحسبة لابن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ) ، صرّح بذلك الآثاري في كتابه هذا المسمى بـ (الهداية) واصفًا هذه المقدمة بقوله : « وكانت متروكة فسلكتها ، ومنثورة فنظمتها ، وزدت عليها زوائد كانت محتاجة إليها لينتفع بها طالب الإعراب إذا أراد أن ينحو نحو الصواب ...»[٣].

إذًا فـ(الكفاية) في إطارها العام تسير وَفق نظام وترتيب وتبويب المقدمة المحسبة ، وهو تقسيم النحو على فصول عشرة ، على النحو التالي : فصل الاسم ، فصل الفعل ، فصل الحرف ، فصل الرفع ، فصل النصب ، فصل الجر ، فصل الجزم ، فصل العامل ، فصل التابع ، فصل الخط .

وتحت كل فصل من هذه الفصول فصول أخرى عبارة عن فروع لهذه الفصول الرئيسة[٤] .

---

(١) انظر : القلادة الجوهرية : ٨٠ ، ٨٣ ، ٨٧ ، ٩٩ ، ١٣٣ .

(٢) انظر : الدر الكمين ١١٣/ب ، هدية العارفين ٤١٧/٥ .

(٣) انظر : الجزء الأول من الهداية ١٦/أ .

(٤) انظر : شرح المقدمة المحسبة ٤٥/١ و ٤٦ .

وقد زاد الآثاري على فصول المقدمة المحسبة زوائد هي : خطبة الناظم ، فاتحة الأصول ، مقدمات الإعراب ، أصول الإعراب، واستبعد الآثاري الفصل العاشر من ألفيته واضعًا مكانه : فصل الحذف، ثم أنهى ألفيته بخاتمة الفصول .

وبجانب ما استدركه الآثاري على ابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ) في مقدمته، فإنه استدرك على ابن معطي (ت٦٢٨هـ) وابن مالك (ت٦٧٢هـ)، في منظومتيهما الشهيرتين وهما : (الدرة الألفية في علم العربية) لابن معطي و(الخلاصة الألفية) لابن مالك . وصرّح بذلك في ألفيته بقوله :

قَائِمَةٌ بِأَنْفَعِ المَسَالِكِ عَنْ ابن مُعْطٍ وعن ابن مالِكِ

ثم قال في الشرح :« سبيل المتأخر من نصحاء هذه الأمة أن يستدرك ما أهمله المتقدم من الأمور المهمة ، فالأمور التي أهملها ابن مالك ولم يتعرض لها في ألفيته مائة وثلاثون مسلكًا من المسالك الضرورية في علم العربية ، فمنها ما هو ضروري الذكر وأضرب عن ذكره ، ومنها ما هو ضروري الحصر ولم يجتهد في حصره ، ومنها ما هو ضروري التبويب ولم يتعرض إلى تبويبه ، ومنها ما هو ضروري التعريف وسكت عن تعريفه ... »[١] .

وأما ابن معط فقد قال عنه : « وأما ما أهمله ابن معط ولم يذكره في ألفيته فهو أيضًا على هذا النمط من عدة هذه الأبواب وهذه التعاريف... »[٢].

---

(١) انظر : الجزء الأول من الهداية ١٢/ب .

(٢) السابق ١٤/أ .

ثم بعد ذلك أثنى على ألفيته قائلاً : « فطالب الكفاية يشارك غيره فيما لديه ، والغير لا يشاركه في هذه الأبواب المذكورة ولا في شيء من هذه التعاريف ، ولا في غيرها من الأمور المهمة النافعة لأنها مزيدة على ما عنده من العلم بعون اللّه وتوفيقه ... »[١] .

وبعد هذه المقارنة بين (الخلاصة) و (الدرة) و (الكفاية) ، عقد مقارنة عدديةً بين أبواب الألفيات الثلاث ، فذكر أن أبواب (الخلاصة) واحد وسبعون بابًا ، وأنّ فصولها أربعةٌ ، أحدها للنداء والثلاثة الأخر تتعلق بالإبدال ، وجميع الأبواب النحوية المذكورة في (الخلاصة) موجودة في (الكفاية) ما عدا التصريف وما يتعلق به من إمالة ، وإبدال ، وإدغام ، فإن الآثاري قد أفرد هذه الأبواب في كتاب مستقل سماه : (تيسير التعريف في علم التصريف) ، وأما أبواب (الدرة) فهي أربعون بابًا جميعها مذكورة في (الكفاية) ما عدا التصريف ، والإبدال ، والإدغام ، والهجاء ، وضرائر الأشعار ، ومخارج الحروف .

وأما أبواب (الكفاية) فإنها مائتا باب ، خمسون بابًا منها للأبواب النحوية المذكورة في (الدرة) و (الخلاصة) ، والبواقي مزيدة عليهما[٢] .

وعلى هذا فـ (الكفاية) تحوي مادة ثلاثة كتب -حسب زعم الآثاري- هي: المقدمة المحسبة ، الدرة الألفية ، الخلاصة ، إضافة إلى زيادات الآثاري واستدراكاته .

وأما كتاب (الهداية) الذي شرح فيه المؤلف ألفيته (الكفاية) فيقع

---

(١) انظر : الجزء الأول من الهداية ١٤/ب .

(٢) السابق ١٥/أ .

في أربعة أجزاء ، ولم يصلنا منها سوى الجزء الأول والثاني .

ومن أهم ما يميز كتاب الهداية أمران :

الأول : أنه شرح موسوعي مطول ، لم يقصره مؤلفه على النحو خاصة، بل حشد فيه كثيراً من مسائل اللغة ، والبلاغة ، والفقه ، والتفسير ، والقراءات، والعناية بتصويب اللحن واللهجات العاميّة ، إلى غير ذلك .

والثاني : كثرة النقول عن العلماء السابقين في تلك الفنون -خاصة النحو-، ومما يزيد من قيمة الكتاب أن الآثاري كان ينقل عن بعض الكتب المفقودة التي لم تصلنا ، وسيأتي بيان ذلك عند الحديث عن مصادر الكتاب .

والآثاري لم يكن سلبياً تجاه تلك النقولات ، بل كان يقف من بعضها موقف المعارض مع بيان وجهة نظره في ذلك ، وسيأتي بيان ذلك عند الحديث عن موقفه من العلماء السابقين .

ولم يكن الآثاري متابعًا للنحاة في كل آرائهم أيضًا بل كان ينفرد ببعض الآراء وإن كانت مخالفة لإجماع النحاة ، ولم يكن غرضه المخالفة في حد ذاتها ، بل كان يعرض رأيه بثقة معضّدًا بالأدلة كما سيأتي بيان ذلك عند الحديث عن آرائه .

كل هذا يجعل لكتاب الهداية قيمة علمية كبيرة ، إضافة إلى أنه يكشف لنا عن شخصية نحوية مغمورة من نحاة القرن التاسع الهجري ، والذي لم تنل مؤلفاته الذيوع والشهرة عند الأقدمين بله المحدثين .

ثانيًا - زمن تأليف كتاب الهداية :

ليس لدينا نص قاطع في هذا الشأن ، فالجزءان الأخيران من الكتاب غير موجودين بأيدينا ، وعادة المؤلفين التصريح غالبًا في آخر الكتاب بزمن الفراغ من تأليفه . إلا أنه يمكن تحديد زمن نسبي لتأليف (الهداية) استنادًا لما يلي : ألّف الآثاري أرجوزته (الحلاوة السكرية) وهو في الهند عام ٨٠٦هـ، حسبما صرح به في مقدمة شرحه لها[١] . وكان الفراغ من شرحه هذا المسمى بـ (القلادة الجوهرية شرح الحلاوة السكرية) في اليوم الأخير من ذي الحجة الحرام سنة ٨٢١هـ بالصالحية من دمشق المحروسة حسبما صرح به في ختام شرحه هذا[٢] .

وكان الآثاري في أثناء شرحه لـ (الحلاوة السكرية) يحيل على كتابه (الهداية) هذا ، وتكرر ذلك تسع مرات ، وهذا يدل دلالة أكيدة على أن تأليف (الهداية) سابق لتأليف (القلادة) ، ثم إن أصحاب التراجم قد ذكروا أن الآثاري جاور بمكة زمنًا طويلاً بعو عودته من الهند[٣] . وكان الآثاري قد فرغ من تأليف ألفيته (الكفاية) عام ٨١٠هـ بمكة شرفها الله ، كما نص على ذلك في ختام ألفيته حيث قال :

وقد تقضَّتْ هـذه الكفايهْ ... والحمد للّه على الهدايـهْ

في مكة في عام عشرة نجز ... بعد ثماني مائة هذا الرجز[٤]

---

(١) انظر : القلادة الجوهرية شرح الحلاوة السكرية : ١ .

(٢) انظر السابق : ٤٥٩ .

(٣) انظر : إنباء الغمر ٣٥٤/٣ ، الضوء اللامع ٣٠١/٣ .

(٤) انظر : كفاية الغلام ٤١/أ .

فيمكن أن نقول بعد كل هذا أن كتاب (الهداية في شرح الكفاية) قد ألفه الآثاري في الفترة الواقعة بين سنة ٨١٠هـ وسنة ٨٢١هـ ، وهي فترة تمتد من نهاية تأليف (الكفاية) إلى نهاية تأليف (القلادة الجوهرية شرح الحلاوة السكرية) .

وكان وقت تأليف (الهداية) في أيام المجاورة بمكة المشرفة ، حيث إن الآثاري قال في مقدمة شرح (الهداية) الجزء الأول : « ... وأشكره شكر من كرّمَه بمجاورة بيته والمجاورة لها تأثير ... »[١] ، وقال في مقدمة شرح الجزء الثاني : « قال العبد الفقير إلى عفو اللّه وكرمه نزيل بيته العتيق وحرمه ، جار اللّه أبو سعيد شعبان بن محمد القرشي العثماني – عفا اللّه عنه – هذا هو الجزء الثاني من الهداية ... »[٢] . وذكر الآثاري سبب تأليفه لـ (الهداية) فقال : « وقد سألني جماعة من حفاظ ألفيتي كفاية الغلام في إعراب الكلام ، وطائفة ممن له بسماعها رواية ويريد اتباع الرواية بالدراية ، أن أعلق عليها شرحًا قائمًا بالغرض ، مميزًا بين جوهر الأقاويل والعرض ... »[٣] .

و (الكفاية) أُلِّفت في مكة كما سبق ، وهي تحتاج إلى فترة من الزمن حتى تُحْفَظَ وتنتشر ، ولعل السائلين هم من طلابه بمكة المشرفة . وإذا علمنا أن الآثاري قد انتقل من مكة إلى الشام سنة ٨٢٠هـ[٤] ، بعد مجاورته بمكة عشر سنين[٥] ، وأنه قد فرغ من تأليف شرح (الحلاوة السكرية)

---

(١) انظر : الجزء الأول من الهداية ١/أ .

(٢) انظر : الجزء الثاني من الهداية ١/أ .

(٣) انظر : الجزء الأول من الهداية ٢/ب .

(٤) انظر : الضوء اللامع ٣٠٢/٣ .

(٥) السابق ٣٠١/٣ .

سنة ٨٢١هـ بالشام ، أمكننا بعد كل هذا أن نقصر زمن تأليف الهداية على الفترة من ٨١١هـ – ٨١٩ هـ . والله أعلم .

ثالثًا – مصادره :

تعددت مصادر كتاب (الهداية) لأمرين :

١ – أن مؤلفه من نحاة القرن التاسع ، وهذا يعني أنه أفاد من التراث النحوي الذي خلفه النحاة السابقون .

٢ – أن مؤلفه ناقش – إلى جانب المسائل النحوية – مسائل أخرى من فنون مختلفة ، وذلك يوجب أن يسند ما يقول إلى الكتب المؤلفة في تلك الفنون .

أما طريقة الآثاري في التعامل مع مصادره فقد كانت متباينة : فهو غالبًا يصرّح باسم الكتاب الذي ينقل منه ، وباسم مؤلفه . وقد كشف لنا هذا عن مصادر كثيرة استمد منها مادة الكتاب العلمية ، وهذه المصادر التي صرّح الآثاري بذكرها وضعتها في فهرس خاص بها في آخر الكتاب مع بيان أرقام صفحات ورودها . وسأجمل هنا ذكر هذه المصادر وهي :

– كتب ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) وهي: التسهيل وشرحه، شرح العمدة، الكافية الشافية وشرحها، الخلاصة .

– شروح الخلاصة ، وهي شرح ابن الناظم (ت٦٨٦ هـ) ، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان (ت ٧٤٥هـ) ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (ت٧٤٩هـ) ، شرح ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) ، شرح ابن جابر (ت٧٨٠هـ) ، الدرة المضيئة في شرح الألفية للبرهان الأبناسي (ت٨٠٢هـ) شيخ الآثاري .

- وذكر من كتب ابن هشام (ت٧٦١هـ) : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب .

- وذكر من شروح الدرة الألفية شرحين هما : الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز (ت٦٣٩هـ) ، والتعليقات الوفية بشرح الدرة لألفية للشريشي (ت٦٨٥هـ) .

- وصرّح بذكر كتاب المحصول في شرح الفصول لابن إياز (ت٦٨١هـ) ، وكتاب المقرب لابن عصفور (ت٦٦٩هـ) ، والفصول والدرة الألفية لابن معطي (ت٦٢٨هـ) .

- وذكر من كتب العكبري (ت٦١٦هـ) : التبيان في إعراب القرآن .

- وذكر لابن الأثير (ت٦٠٦هـ) : النهاية في غريب الحديث والأثر، وللزمخشري (ت٥٣٨هـ) المفصل والكشاف ، وللحريري (ت٥١٦هـ) الملحة وشرحها ، ودرة الغواص ، والصحاح للجوهري (ت٣٩٣هـ) ، والمحتسب لابن جني (ت٣٩٢هـ) ، وليس في كلام العرب لابن خالويه (ت٣٧٠هـ) ، والإرشاد لابن درستويه (ت٣٤٧هـ) ، والجمل للزجاجي (ت٣٤٠هـ) ، ومعاني القرآن للفراء (ت٢٠٧هـ) .

- ومن كتب التاريخ والتراجم ذكر المؤلف : كتاب العبر في خبر من عبر للذهبي (ت٧٤٨هـ) ، وكتاب وفيات الأعيان لابن خلكان (ت٦٨١هـ) ، وكتاب طبقات فقهاء الشافعية للإسنوي (ت ٧٧٢هـ) .

وجاء التصريح بذكر كتاب اللمع لأبي إسحاق الشيرازي (ت٤٧٦هـ) وهو من كتب أصول الفقه .

- كما جاء التصريح باسم بعض الكتب ضمن مصادر وسيطة، وهي: أمالي ثعلب (ت٢٩١هـ) ، والتحصيل في التفسير للمهدوي (ت٤٤٠هـ) ، وديوان الأدب للفارابي (ت٣٥٠هـ) .

- وقد يذكر الآثاري اسم أحد مصادره دون ذكر اسم مؤلّفه ، ومن ذلك كتاب الكافي ، وهو من كتب النحو بدلالة ذكره عند مسألة نحوية[١] . وهذا الكتاب قد أوقعني البحث عنه في حيرة ، لأن الآثاري لم يذكره إلا مرة واحدة في القسم الذي أقوم بتحقيقه ، إضافة إلى إن اسم هذا الكتاب قد تكرر ذكره ضمن مؤلفات عدد من النحاة منهم : ابن قادم(ت ٢٥١هـ)[٢]، ابن كيسان (ت٢٩٩هـ)[٣] ، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٧هـ)[٤] ، أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ)[٥]، الزجاجي (ت٣٤٠هـ)[٦] ، ابن فلاح (ت٦٨٠هـ)[٧]،

---

(١) انظر : ص ٤٨ من التحقيق .

(٢) انظر : الفهرست : ١٠٧ .

(٣) السابق : ١٢٩ .

(٤) السابق : ١٢٠ .

(٥) انظر : إنباه الرواة ١٣٦/١ .

(٦) انظر : بغية الوعاة ٧٧/٢ .

(٧) السابق : ٣٠٢/٢ .

وغيرهم . وكلها كتب يغلب على الظن أنها مفقودة ، مما زاد من صعوبة معرفة نسبة الكتاب إلى واحد من هؤلاء وتوثيق ما نقله الآثاري منه ، إلا أن حيرتي -بحمد الله لم تطل- حيث أنني أثناء تصفحي للجزء الأول من كتاب (الهداية) وجدت أن الآثاري قد أكثر من النقل من (الكافي) ونسبه في مواضع كثيرة إلى ابن فلاح الذي لقبه بخاتم النحويين[1] ، وكتاب (الكافي) لا نعلم عنه شيئًا[2] .

وعلى هذا فاحتواء (الهداية) على نصوص من كتاب (الكافي) يجعل لكتاب (الهداية) قيمة علمية كبيرة لحفظه هذه النصوص من الضياع بعد فقدان الأمل في ظهور كتاب (الكافي) لابن فلاح .

- ونقل المؤلف كثيرًا من آراء العلماء ومذاهبهم مكتفيًا بنسبتها إليهم دون ذكر لكتبهم التي نقل منها . فمنهم من نقل عنهم بطريق غير مباشر وهم : أبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) ، والخليل بن أحمد (ت١٦٠هـ) ، ويونس بن حبيب (ت١٨٣هـ) ، والكسائي (ت ١٨٣هـ) ، وأبو عمرو الشيباني (ت٢٠٦هـ) ، والأصمعي (ت٢١٣هـ) ، وأبو الحسن الأخفش (ت٢١٥هـ) ، والجرمي (ت٢٢٥هـ) ، ويعقوب بن السكيت (ت٢٤٥هـ) ، والمازني (ت ٢٤٩ هـ) ، وأبو حاتم السجستاني (ت٢٥٠هـ) ، وابن درستويه (ت٢٥٨هـ) ، والمبرد (ت٢٨٥هـ) ، والزجاج (ت٣١١هـ) ، وابن السراج (ت٣١٦هـ) ، والسيرافي (ت٣٦٨هـ) ، والفارسي (ت٣٧٧هـ) ، وعبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧٤هـ) ، وابن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، والسهيلي (ت٥٨١هـ)،

---

(١) انظر : الجزء الأول من الهداية مثلاً ٢٢/أ و ٢٤/ب و ٩١/ب .

(٢) انظر : المغني لابن فلاح ١١/١ رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى .

وابن طلحة (ت٦١٨هـ) ، وابن عصفور (ت٦٦٩هـ) ، وقد بذلت جهدي -ما استطعت- في توثيق آراء هؤلاء العلماء من كتبهم ممن كان له كتاب معروف .

- ومنهم من نقل عنهم مباشرة وتمكنت - بحمد الله - من توثيق آرائهم من كتبهم وهم : سيبويه (ت١٨٠هـ) من الكتاب[١] ، وابن جني (ت٣٩٢هـ) حيث ذكر المؤلف نصين له وجدت ما يقرب منهما في سر الصناعة[٢] ، وابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) من المقدمة المحسبة وشرحها[٣] ، والعكبري (ت٦١٦هـ) من اللباب في علل البناء والإعراب[٤] ، وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) من الكافية[٥] ، وابن فلاح (ت٦٨٠هـ) من المغني[٦] ، وأبو حيان (ت٧٤٥هـ) من الارتشاف[٧] ، وابن هشام (ت ٧٦١هـ) من شرح شذور الذهب[٨] ، والشاطبي (ت٥٩٠هـ) من متن الشاطبية[٩] ، وأبو الليث السمرقندي (ت٣٧٣هـ) من تفسيره للقرآن[١٠] المسمى بحر العلوم .

- وممن أكثر الآثاري من النقل عنهم الفزاري ؟ ، وكانت محاولة توثيق نقولاته عن الفزاري من صعوبات البحث ، لأن الآثاري في مواضع نقله

---

(١) انظر مثلاً : ص ٧ و ٢٠ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ٥٩ و ٢٠٨ من التحقيق .

(٣) انظر مثلاً : ص ٤٩ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٦٧ و ٣٠٤ من التحقيق .

(٤) انظر : ص ٨٣ من التحقيق .

(٥) انظر : ص ٦٣ من التحقيق .

(٦) انظر : ص ٦٣ من التحقيق .

(٧) انظر : ص ٢٥١ من التحقيق .

(٨) انظر : ص ١٩٧ من التحقيق .

(٩) انظر : ص ١٢٣ و ٢٥٢ من التحقيق .

(١٠) انظر : ص ٢٥٦ من التحقيق .

عن الفزاري – والتي بلغت اثنا عشر موضعًا – لم يصرح باسم كتابه الذي نقل عنه ، إضافة إلى أن لقب الفزاري قد اشتهر به جمع من العلماء ، وبعد بحث وجهد استطعت – بحمد الله – حل هذا الإشكال ، حيث إن الآثاري نفسه قد صرح – متأخرًا – باسم الفزاري في القسم الذي ليس في نصيبي من التحقيق ، وذلك في باب (توجيه الحروف المعنوية) الواقع في (فصل الحرف) الذي هو آخر ما في الجزء الثاني من كتاب (الهداية)[١] .

فظهر أن الفزاري هو : شيخ الإسلام برهان الدين إبراهيم بن شيخ الإسلام تاج الدين عبدالرحمن بن إبراهيم الفزاري المشهور بابن الفركاح (٦٦٠هـ – ٧٢٩هـ) . وعلى الرغم من مصنفاته الكثيرة فلم أظفر بالكتاب الذي ينقل منه الآثاري بعد البحث والسؤال عنه ، والفزاري من كبار فقهاء الشافعية وله تعليق على مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه ، والنصوص التي نقلها عنه الآثاري هي في حروف المعاني ، وصرح بنقله عنه في هذا الموضوع بقوله : « وذكر الفزاري في شرح معاني الحروف ... »[٢] ، وليس من بين كتب الفزاري كتاب يحمل هذا الاسم ، فيغلب على الظن إذًا أن شرحه لمعاني الحروف مضمن في أحد كتبه التي تناول فيها الحديث عن أصول الفقه ، وقد ظهر لي وجود تطابق بين كلام الفزاري – الذي نقله الآثاري عنه – وكلام الهروي في كتابه (الأزهية) إلا في ثلاثة مواضع انفرد بها الفزاري[٣] ، وهذا يدل على أن الفزاري كان ينقل من الأزهية ، ومما يؤكد هذا تصريح الآثاري بذلك ، حيث

---

(١) انظر : الجزء الثاني من الهداية ١٣٣/ب .

(٢) المصدر السابق ١٧٠/أ و ١٧٧/أ .

(٣) انظر : ص ١٥٤ و ١٥٦ و ١٥٧ من التحقيق .

قال : « ونقلها الفزاري عن كتاب الأزهية ... »[١] ، « وعزاه إلى كتاب الأزهية... »[٢] ، لذا – والحالة هذه – قمت بتوثيق كلام الفزاري من كتاب (الأزهية) ما عدا الثلاثة المواضع التي انفرد بها الفزاري ، ونقولات الآثاري هذه عن الفزاري تزيد من قيمة كتاب (الهداية) الذي حفظ لنا هذه النصوص في ظل عدم توفر الكتاب الذي نقلت منه .

– وكثيراً ما وجدت الآثاري ينقل عن غيره ويهمل ذكر المصدر وصاحب النص ، ويُدْخِلُ هذه النصوص ضمن كلامه مما يوهم أن النص له هو ، وقد تتبعته في هذا ، وكشفت عن كثير من ذلك في التحقيق ، سواء كانت هذه النصوص عبارات موجزة ، أو تعليقات مطولة ، وقد يتصرف الآثاري في هذه النصوص التي ينقلها ، وهو تصرف يكون بالحذف اليسير ، أو باختلاف الألفاظ والترتيب ، وقد أهملت التنبيه على ذلك أثناء التحقيق ، ما لم يكن الاختلاف له علاقة بالمعنى ، وأحصيت المواضع التي نقلها الآثاري عن غيره دون إشارة فكانت كما يلي :

– أكثر من نقل كلام شيخه البرهان الأبناسي (ت٨٠٢هـ) حيث نقل من كتابه (الدرة المضيئة) ثمان وعشرين مرة ، ومما نقله : الأقوال في سبب بناء الضمير[٣] ، وأقسام الضمير المتصل[٤] ، تعريف الموصول الحرفي والاسمي[٥] ، معاني (من) و (ما) الموصولتان[٦] ، (أل) و (ذا)

---

(١) انظر : الجزء الثاني من الهداية ١٩٠/أ .

(٢) السابق ١٩٢/أ .

(٣) انظر : ص ٢ من التحقيق .

(٤) انظر : ص ٤ من التحقيق .

(٥) انظر : ص ٨٩ من التحقيق .

(٦) انظر : ص ٩٠ و ٩٣ من التحقيق .

الموصولتان[١] ، شـروط الإخـبـار عن (الذي) و (أل)[٢] ، ألفاظ التوكيد المعدولة[٣].

– ونقل عن ابن هشام (ت٧٦١هـ) سبعة مواضع من كتاب (شرح شذور الذهب) هي : المركب من الأعداد[٤] ، المركب من الأحوال[٥] ، المركب من الظروف[٦]، المركب من الزمن المبـهم[٧] ، ما جاء على (فَعالِ) اسمًا لفعل الأمر[٨]، ما جاء على (فَعالِ) سبًا للأنثى[٩] ، القياس على (فَعالِ)[١٠] ، ومن (المغني) نقل : أحوال (ماذا)[١١] .

– ونقل عن ابن مالك بعض العبارات من (شرح الكافية الشافية) في ضمير الشأن[١٢] ، وضمير الفصل[١٣] .

– ومن (شرح الملحة) للحريري (ت٥١٦هـ) نقل ستة مواضع هي : حكم حذف حرف العلة واثباته في الأمر[١٤] ، حكم التقاء

---

(١) انظر : ص ٩٤ و ٩٥ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ١٧٦ و ١٨٢ من التحقيق .

(٣) انظر : ص ٢٤٦ من التحقيق .

(٤) انظر : ص ٢٠١ من التحقيق .

(٥) انظر : ص ٢٠٢ من التحقيق .

(٦) انظر : ص ٢٠٤ من التحقيق .

(٧) انظر : ص ٢١٠ من التحقيق .

(٨) انظر : ص ٢١٨ من التحقيق .

(٩) انظر : ص ٢٢٣ من التحقيق .

(١٠) انظر : ص ٢٢٤ من التحقيق .

(١١) انظر : ص ١٦٨ من التحقيق .

(١٢) انظر : ص ٣٥ و ٣٦ من التحقيق .

(١٣) انظر : ص ٤٢ من التحقيق .

(١٤) انظر : ص ٢٨٢ من التحقيق .

الساكنين[١] ، حكم الفعل مع الفاعل المؤنث[٢] ، فعل الأمر وأحكامه[٣] ، زمن الأمر[٤] ، أوجه مشابهة المضارع للاسم[٥] .

- ومن كتاب (الأزهية) للهروي (ت ٤١٥هـ) نقل الآثاري أربعة مواضع هي : أحوال (ذا)[٦] ، أصل الذي والتي[٧] ، تثنية الذي[٨] ، وتثنية التي ، تأنيث (أي) والعطف بها[٩] .

- ومن (شرح المقدمة المحسبة) لابن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ) نقل أربعة مواضع هي : أحكام الفعل الماضي[١٠] ، نون التوكيد الخفيفة[١٢] ، أوزان الفعل الماضي[١٣] ، أمثلة الفعل المتصرف[١٤] .

- ومن (الغرة المخفية) لابن الخباز (ت٦٣٩هـ) نقل ثلاثة مواضع

---

(١) انظر : ص ٢٨٦ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ٢٩١ من التحقيق .

(٣) انظر : ص ٢٩٣ من التحقيق .

(٤) انظر : ص ٢٩٨ من التحقيق .

(٥) انظر : ص ٢٩٨ من التحقيق .

(٦) انظر : ص ٨٤ من التحقيق .

(٧) انظر : ص ١١٢ من التحقيق .

(٨) انظر : ص ١١٣ من التحقيق .

(٩) انظر : ص ١١٥ من التحقيق .

(١٠) انظر : ص ١٥٨ من التحقيق .

(١١) انظر : ص ٢٧٦ من التحقيق .

(١٢) انظر : ص ٢٨٤ من التحقيق .

(١٣) انظر : ص ٢٩٠ من التحقيق .

(١٤) انظر : ص ٣٠٧ من التحقيق .

هي: أمثلة ضمير الفصل[١] ، شرح شروط ضمير الفصل[٢] ، أحوال الخطاب في اسم الإشارة[٣] .

– ومن (شرح الألفية) لابن عقيل (ت٧٦٩هـ) نقل موضعين في الضمائر: أحدهما في الأخص من الضمائر[٤] ، والآخر في الاعتراض على ابن مالك في جعله الألف والواو والنون للغائب وغيره[٥] .

– ومن (التبيان) للعكبري (ت٦١٦هـ) نقل موضعًا واحدًا هو في إعراب (من ذا الذي)[٦] .

– ومن (الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب) للفارقي (ت٤٨٧هـ) نقل موضعًا واحدًا في (أمس) ومذهب الحجازيين والتميمين فيها[٧] .

وهناك نصوص أهمل الآثاري نسبتها إلى أصحابها مكتفيًا بتصديرها بقوله : قالت الشراح[٨] ، قالوا[٩] ، عند بعضهم [١٠]، قالت الأصحاب[١١] ، قالت

---

(١) انظر : ص ٤٣ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ٤٥ من التحقيق .

(٣) انظر : ص ٧١ من التحقيق .

(٤) انظر : ص ٢٣ من التحقيق .

(٥) انظر : ص ١٧ من التحقيق .

(٦) انظر : ص ١٦١ من التحقيق .

(٧) انظر : ص ١٩٣ من التحقيق .

(٨) انظر مثلاً : ص ١٧ من التحقيق .

(٩) انظر مثلاً : ص ٢٢ من التحقيق .

(١٠) انظر مثلاً : ص ٢٤ من التحقيق .

(١١) انظر مثلاً : ص ٣٢ من التحقيق .

النحاة[١] ، قولهم[٢] ، قال بعضهم[٣] ، قال بعض المعربين[٤] ، قال المحققون من أهل العربية[٥] ، قال غيره[٦] ، وقد بلغت هذه النصوص المبهمة النسبة ثلاثين نصًا استطعت – بحمد الله – نسبة ثلاثة وعشرين نصًا منها إلى أصحابها، وبقي سبعة منها لم أجدها بالنص الذي ذكره الآثاري ، وإن كان مجملها ومعناها موجودًا ، وقد بينت ذلك كله أثناء التحقيق .

واتبع الآثاري طريقة معينة في نقل النصوص تتمثل في تحديد بداية النص ونهايته بقوله في البداية مثلاً (قال) أو (ولفظه) ، وفي النهاية بقوله (انتهى كلامه) أو (انتهى) ، وإذا قارنا ما ينقله بالنصوص الأصلية فقد نجد فروقًا كالتي تقع بين النسخ ، كوضع كلمة مكان أخرى ، أو زيادة حرف أو كلمة أو نقصها ، وأحيانًا حذف بعض العبارات ، ولم أنبه في تحقيقي على ذلك إلا ما كان له تأثير في المعنى ، أو كان خطأ واضحًا فقد نبهت عليه .

وكانت تعوز الآثاري الأمانة في النقل أحيانًا ، حيث أنه قد يختار من النص ما يناسب مذهبه ، ويهمل بقيته التي قد تخالف ما ذهب إليه ، من ذلك نص ابن إباز (ت٦٨١هـ) الذي نقله من (المحصول) في سبب تسمية اسم الإشارة والاسم الموصول بالمبهم ، حيث نقل الآثاري عنه سببًا واحدًا لهذه التسمية وهو : عدم وضعها في أصالة الوضع لمسمى معين لا تفارقه ، واكتفى

---

(١) انظر مثلاً : ص ٤٢ من التحقيق .

(٢) انظر مثلاً : ص ٤٥ من التحقيق .

(٣) انظر مثلاً : ص ١٩ من التحقيق .

(٤) انظر مثلاً : ص ٢٠٥ من التحقيق .

(٥) انظر مثلاً : ص ٢٤٩ من التحقيق .

(٦) انظر مثلاً : ص ٢٦٧ من التحقيق .

بذلك ، وفي (المحصول) وجدت ابن إياز عقّب على هذا السبب بقوله : « وفيه نظر » ، ثم ذكر سببًا آخر لهذه التسمية[١] .

ومن ذلك ما ذكره الآثاري من أنه قد جاء في بعض اللغات الضعيفة كسر أول المضارع مطلقًا ، ونسب ذلك إلى ابن مالك (ت٦٧٢هـ) وساق كلامه في (شرح الكافية) بطريقة تجعل ما قرره صحيحًا ، والذي في (شرح الكافية الشافية) يخالف هذا ، لأن ابن مالك لم يجعل الكسر مطلقًا في كل مضارع وإنما في مواضع منه ، ذكر ذلك قبل النص الذي نقله عنه الآثاري ، وكرر ذلك ابن مالك في النص الذي نقله الآثاري بقوله : « وكسر أول المضارع من الأفعال المذكورة ... » إلا أن ما نقله الآثاري لم يتضمن عبارة « من الأفعال المذكورة » [٢] . ومن ذلك ما ذكره الآثاري من أن الجمهور نصوا على إضافة (أمس) وتصغيره ، وساق كلام الجوهري ليدل على أنه ممن يرى ذلك ، إلا أن ما ذكره عن الجوهري فيه تصريح بإضافة (أمس) فقط ، وأما التصغير فلا ذكر له ، والآثاري لم يكمل كلام الجوهري الناقل لكلام سيبويه في عدم جواز تصغير (أمس) ، ولو أكمل كلام الجوهري لناقض نفسه ، ولكنه اختار ما يناسبه فقط[٣] .

ومن النصوص المشكلة نص نقله الآثاري – ولم ينسبه – في حديثه عن الغرض من تشديد (نون) المثنى في اسم الإشارة ، والاسم الموصول ، ففيه جُعِلَ تشديد (نون) الموصول المثنى عوضًا من ألفه المحذوفة ، وتشديد (نون)

---

(١) انظر : ص ٨٢ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ٣٠٣ من التحقيق .

(٣) انظر : ص ١٩٣ من التحقيق .

اسم الإشارة المثنى عوضاً من يائه المحذوفة[١] ، وهذا لم يقل به أحد من النحاة ، ولست أدري هل هذا الخطأ في أصل النص المنقول منه ؟ فإن كان كذلك فأين المؤلف من تصحيحه ؟ أو أن الخطأ حصل أثناء نقل النص ؟

وذهب الآثاري إلى أن التاء في (كَيْتَ) بدل من الهاء ، وذكر نصاً لابن جني (ت٣٩٢هـ) يوافق ما ذهب إليه[٢] ، وهو نص غريب مشكل يخالف ما في (سر الصناعة) حيث ذكر ابن جني فيه : أن التاء بدل من الياء[٣] ، ولم أجد أحداً وافق المؤلف إلا الفيومي في (المصباح المنير)[٤] .

رابعاً - شواهده :

لما لكتاب الهداية من طابع موسوعي فقد غنى بالشواهد المختلفة ، فاستشهد الآثاري في شرحه بكثير من الآيات القرآنية وأورد عدداً من القراءات لعدد القراء ، كما استشهد ببعض أحاديث النبي ﷺ وآثار الصحابة رضوان الله عليهم ، واستشهد كذلك بأمثال العرب وأقوالها ، وبعدد كبير من الشواهد الشعرية .

والآيات القرآنية الواردة في هذا القسم من الكتاب وصل عددها إلى

---

(١) انظر : ص ١٠٤ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ٢٠٨ من التحقيق .

(٣) انظر : سر الصناعة ١٥٢/١ .

(٤) انظر : المصباح المنير (ذيب) ص ١١٢ .

ثلاث وثمانين ومائة آية كريمة من غير المكرر ، وهذا العدد شامل للآيات التي استشهد بها الآثاري بنفسه ، أو كانت ضمن نصوص نقلها عن غيره . والآيات لم تكتب كاملة إلا قليلاً ، وفي بعض الأحيان يُقتطع الشاهد ولو كان كلمة من الآية القرآنية ويُكتب[١]، ورسمت الآيات وفقًا للرسم الإملائي في عصر الآثاري، وقد يستشهد الآثاري بالآية الكريمة في بعض المواضع لأجل قضايا لغوية كبيان معنى (وراء) وهي من الأضداد[٢] ، وكاللغات في (الذي) و (التي) وجمعهما[٣] ، وقد يكون لأجل بيان المعنى وتوضيحه[٤] .

أما الأحاديث النبوية الشريفة فقد بلغت ستة أحاديث نبوية شريفة ، وجاء اثنان منها لبيان معنى أو تأكيده[٥] .

وذكر الآثاري أثرين عن صحابيين ، أحدهما لعمر بن الخطاب رضي الله عنه[٦] ، والآخر لعثمان بن عفان رضي الله عنه[٧] .

وأما الأمثال فقد ذكر منها في هذا القسم أربعة فقط ، واحد منها غرضه بيان معنى لغوي[٨] .

ووصل عدد الأبيات الشعرية إلى تسعة عشر ومائة بيت من غير المكرر،

---

(١) انظر مثلاً : ص ٧٢ و ٢٢٩ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ٦٧ من التحقيق .

(٣) انظر : ص ١٠٦ و ١٠٧ و ١١١ و ١١٨ و ١١٩ من التحقيق .

(٤) انظر مثلاً : ص ١٦ و ٢٥٢ من التحقيق .

(٥) انظر : ص ٢٠٣ و ٢٩٣ من التحقيق .

(٦) انظر : ص ٢٢٣ من التحقيق .

(٧) انظر : ص ٢٣ من التحقيق .

(٨) انظر : ص ١٧٣ من التحقيق .

وهذا العدد شامل لما ذكره الآثاري بنفسه أو كان ضمن كلام غيره ، ولا يشمل هذا العدد أبيات المنظومات العلمية التي ذكرت في هذا القسم – وسيأتي الحديث عنها في مبحث خاص بها –[١] . كذلك لا يشمل هذا العدد أبيات المحدثين ؛ لعدم دخولها تحت مسمى الشواهد التي يحتج بها على القواعد . وكتبت الأبيات كاملة الشطرين ، ما عدا تسعة مواضع كُتب فيها الشطر الذي فيه الشاهد فقط[٢] ، والأبيات المنسوبة بلغت واحداً وثلاثين بيتًا ، والتي لم تنسب بلغت ثمان وثمانين بيتًا ، ومن هذه الأبيات ما جاء ذكره في غير المسائل النحوية ، كاحتجاج للغات[٣] ، أو تفسير لمعنى[٤] ، أو تصحيح للحن[٥] ، أو توضيح للفروق اللغوية[٦] .

ومما يجدر ذكره أن الآثاري قد ذكر أبياتًا للمحدثين في ثلاثة مواضع، الأول في اسم فعل الأمر ، حيث ذكر بيتين لأبي الفرج الساوي[٧] ، والثاني في عدم اجتماع (تاء) المضارعة مع (نون) النسوة ، حيث ذكر بيتًا لمطيع ابن إياس (ت١٦٦هـ)[٨] ، والثالث ذكر فيه بيتًا لمحمود بن الحسن الوراق (ت٢٢٥هـ)[٩] مدعمًا به رأيه في عدم جدوى الاعتذار بأعذار باردة غير

---

(١) انظر : ص ٨٩ من الدراسة .

(٢) انظر : ص ١٩ و ٢٠ و ١٣٩ و ١٧١ و ١٧٢ و ٢٠٨ و ٢١٨ و ٢٢٠ و ٢٤١ من التحقيق .

(٣) انظر مثلاً : ص ١١١ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ من التحقيق .

(٤) انظر : ص ١٣٥ من التحقيق .

(٥) انظر : ص ١٨١ من التحقيق .

(٦) انظر : ص ٢٠٧ من التحقيق .

(٧) انظر : ص ٢١٩ من التحقيق .

(٨) انظر : ص ٢٣٤ من التحقيق .

(٩) انظر : ص ٢٧٠ من التحقيق .

ظاهرة ، يعني بذلك أعذار المعتذرين لابن مالك في افتتاح ألفيته بالفعل الماضي وهو غير متحقق الوقوع . ومن نافلة القول أن شعر المحدثين لا يحتج به على القواعد النحوية وإنما يتمثل به فقط .

ومما يلفت النظر مجيء ثلاثة وعشرين بيتًا فيها تحريفات تخالف الروايات المشهورة لتلك الأبيات . ومن التحريفات ما كان في حرف ، أو كلمة ، أو أكثر من ذلك ، وقد نبهت على ذلك كله في التحقيق . فمن التي في حرف قول الشاعر :

* أَمْ أَنْتِ مِنَ اللا مَا لَهُنَّ عُهُوْدُ *

هذا هو المشهور، والذي جاء في الهداية (أأنت) بدلاً من (أم أنت)[١] ومن ذلك قول الآخر :

* وَالّذْ لَوْ شَاءَ لَكُنْتُ صَخْرا *

هذا هو المشهور ، والذي جاء في الهداية (بالذ) بدلاً من (والذ)[٢] ومن التي في كلمة قول الشاعر :

* أُوْلالِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُوْنُوْا أُشَابَةً *

وهو المشهور ، والذي جاء في الهداية (ذنابة) بدلاً من (أشابة)[٣].

وقول الآخر :

* تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيِّ وَتَحْسِبُ *

---

(١) انظر : ص ١٢٤ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ١٢٧ من التحقيق .

(٣) انظر : ص ٥٩ من التحقيق .

وهو المشهور ، والذي جاء في الهداية (عليك) بدلاً من (علي) [١]

ومن التي في أكثر من كلمة قول الشاعر :

* يُسَاقِطُ عَنْهُ رَوْقُهُ ضَارِيَاتِهَا *

وهو المشهور ، والذي جاء في الهداية :

* تَسَاقَطُ عنه وَارِدًا بَعْدَ صَادِرٍ * [٢]

إلى غير ذلك من الأمثلة مما ستراه في التحقيق .

ومن التحريفات ما يقع في موضع الشاهد ، وقد حصل ذلك في موضعين ، الأول في قول الشاعر :

* مِنَ اللاءِ لَمْ يَحْجُجْنَ يَبْغِيْنَ حَجَّةً *

هذه هي الرواية المشهورة ، وموضع الشاهد (اللاء) حيث وردت بكسر الهمزة وحذف الياء وهذا لغة من لغات جمع (التي) ، والذي جاء في الهداية هو : (اللايِ) مستشهداً بها على لغة أخرى في جمع (التي) هي إثبات الياء المكسورة من غير همز[٣] .

والثاني في قول الشاعر :

* وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُوْ لَمْ يَحْسُدُوْنِي *

هذه هي الرواية المشهورة ، وموضع الشاهد (ذو لم يحسدوني) حيث

---

(١) انظر : ص ١٠١ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ٢٠٣ من التحقيق .

(٣) انظر : ص ١٢٤ من التحقيق .

جاءت (ذو) موصولة على لغة طيئ ، وحُذِف العائد المجرور شذوذًا لأن شروط الحذف لم تتوفر ، والتقدير : فيه . والذي جاء في الهداية هو :

* وأيُّ زَمَانِهِمْ لَمْ يَحْسُدُوْنِي *

وعلى هذه الرواية لا يوجد شاهد ، لعدم وجود الموصول أصلاً [١].

ومن التحريفات ما يؤدي إلى تغيير في المعنى المراد ، فمن ذلك قول الشاعر :

* ويَصْغُر في عَيْني تِلادِي إذا انْثَنَتْ *

حيث جاء في الهداية على النحو التالي :

* وتَصْغُر في عَيْني بِلادِي إذا انْثَنَتْ * [٢]

وكقول الآخر :

* سُيُوْفٌ أَجَادَ القَيْنُ يَوْمًا صِقَالَها *

حيث جاء في الهداية كما يلي :

* سُيُوْفٌ أَجَادَ البَيْنُ قَهرًا صِقَالَها * [٣]

ومن التحريفات ما يقع في حرف الروي ، وقد حصل ذلك في موضعين. الأول في قول الشاعر :

رُبّ من أنضجْتُ غيظا قلبه قد تمنَّى ليَ موتًا لم يُطَعْ

---

(١) انظر : ص ١٤٨ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ١٤٦ من التحقيق .

(٣) انظر : ص ١٣٢ من التحقيق .

فالبيت من قصيدة مشهورة رويها (العين) الساكنة والذي جاء في الهداية :

* قد تمنى لي موتًا لم يطق * [١]

والآخر في قول الشاعر :

أَلَيْسُو بالأُلى قَسَطُوْا جميعًا على النعمان وابْتَدَرُوا السِّطَاعَا

فالبيت من قصيدة رويها (العين) المفتوحة ، والذي جاء في الهداية :

* على النعمان وابتدروا القتالا * [٢]

خامسًا - نزعة الآثاري النحوية من خلال :

أ - موقفه من مسائل الخلاف بين المدرستين :

عرض المؤلف عددًا من مسائل الخلاف ، ولكنه لم يلزم نفسه بذلك في كل مسألة جرى فيها الخلاف ، ولم يتبع منهجًا خاصًا في ذلك :

- فأحيانًا يبين أن في المسألة خلافًا بين البصرة والكوفة دون تفصيل أو إطالة ، ولا مناقشة للحجج والأدلة ، مع بيان متابعته لأحد المذهبين ، فوافق البصريين فيما يلي :

١ - من شروط كون (ذا) موصولة تقدم (من) و (ما) الاستفهاميتين عليها ، خلافًا للكوفيين الذين لم يشترطوا ذلك[٣] .

---

(١) انظر : ص ١٦٦ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ١٢٠ من التحقيق .

(٣) انظر : ص ٩٦ من التحقيق .

٢ - أصل (الذي) : (لَذِي) والألف واللام دخلتا للتعريف، خلافًا للكوفيين الذين يقولون إن أصل (الذي) : (ذا) التي هي للإشارة ودخلت عليها الألف واللام للتعريف ، وخُطّت ألف (ذا) إلى الياء . ووصف الآثاري المذهب البصري بالجودة ، والكوفي بالتكلف والتعسف[١].

٣ - الخبر الجامد لا يتحمل الضمير إلا إن أوّل بمشتق يجري مجرى الفعل ولم يرفع الظاهر ، خلافًا للكوفيين فالجامد عندهم يتحمل الضمير مطلقًا[٢] .

٤ - الزمن المبهم المضاف إلى فعل معرب أو جملة إسمية واجب الإعراب ولا يجوز البناء ، خلافًا للكوفيين الذين جوزوا الإعراب والبناء والإعراب أرجح[٣] .

٥ - أسماء الإشارة ينعت بها ، خلافًا للكوفيين الذين لا يجيزون ذلك لجمود أسماء الإشارة[٤] .

٦ - حرف التنفيس (السين) ليس منقطعًا من (سوف) خلافًا للكوفيين[٥] ، وزمن (السين) أقرب من زمن (سوف)[٦] .

ووافق الكوفيين في مسألتين هما :

---

(١) انظر : ص ١١٣ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ٢٣٦ من التحقيق .

(٣) انظر : ص ٢١٢ من التحقيق .

(٤) انظر : ص ٢٤٢ من التحقيق .

(٥) انظر : ص ٢٦٣ من التحقيق .

(٦) انظر : ص ٢٦٤ من التحقيق .

١ - (أي) الموصولة لا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم ، خلافًا للبصريين الذين لم يشترطوا ذلك لعدم الدليل[١] .

٢ - جواز تشديد (نون) مثنى اسم الإشارة والاسم الموصول مع (الياء) بدليل قراءة ابن كثير التي استدل بها الآثاري ، خلافًا للبصريين المانعين من ذلك[٢] .

- وأحيانًا يذكر مذهب المدرستين في المسألة دون بيان لرأيه أو اتباع لأحد المدرستين وذلك في المسائل التالية :

١ - الخلاف في أصل ضمائر الرفع (أنا) و (أنت) وفروعه[٣] ، وهو وإن لم يبين رأيه تابع البصريين ، بدليل ما نقله عن الزمخشري ووافقه على ذلك[٤] ، وما ذكره في حديثه عن التاءات التي تحلّت بأنواع البناء : أن منها ما هو حرف يدل على صاحب الضمير كـ (أنت) وفروعه[٥] .

٢ - الخلاف في موضع ضمير الفصل ، حيث ذكر المذهبين ولم يبين رأيه[٦] ، لكن يظهر أنه بصري بدليل ذكره للمذهب البصري في الألفية حيث قال :

* وعن أولى البصرة ما له محل * [٧]

---

(١) انظر : ص ١٠١ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ١٠٣ من التحقيق .

(٣) انظر : ص ١٥ من التحقيق .

(٤) انظر : ص ١٠ من التحقيق .

(٥) انظر : ص ٢٧ من التحقيق .

(٦) انظر : ص ٤٣ من التحقيق .

(٧) انظر : ص ٤١ من التحقيق .

وأيضًا في إعرابه لأحد أمثلة ضمير الفصل قال في إعرابه : تأكيد وفصل لا موضع له من الإعراب[١] .

٣ - الخلاف في ألف (ذا) الإشارية أأصلية أم زائدة ؟ ذكر المذهبين دون إبداء لرأيه[٢] ، إلا أنه قد صرّح بمتابعته للكوفيين في كتابه (القلادة الجوهرية شرح الحلاوة السكرية) .، حيث قال بعد ذكره لمذهبهم : «وهذا هو الظاهر والله أعلم»[٣] .

٤ - الخلاف في العطف على عائد الصلة المنصوب المحذوف ، ذكر مذهب المجيزين ، ومذهب المانعين ، وسكت عن رأيه[٤] .

٥ - الخلاف في تقديم التمييز على عامله المتصرف ، ذكر الآراء المختلفة والشواهد ، ولم يبين رأيه[٥] .

٦ - الخلاف في أصل المشتقات هل هو المصدر أو الفعل ؟ حيث أشار إلى المذهبين بإيجاز شديد ، دون إبداء لرأيه[٦] ، إلا أنه قد صرّح بمتابعته للبصريين في (شرح الحلاوة السكرية) حيث قال بعد ذكر مذهبهم : «وهو الصحيح»[٧] .

- وقد تكون المسألة خلافية بين المدرستين إلا أنه لا يشير إلى ذلك،

---

(١) انظر : ص ٤٩ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ٥٣ من التحقيق .

(٣) انظر : القلادة الجوهرية شرح الحلاوة السكرية : ١٠٣ .

(٤) انظر : ص ١٤٥ من التحقيق .

(٥) انظر : ص ٢٤٠ من التحقيق .

(٦) انظر : ص ٢٨٠ من التحقيق .

(٧) انظر : شرح الحلاوة السكرية : ٢٤٦ .

وإنما يذكر الرأي الراجح عنده مباشرة ، ويتبنى هذا الرأي صراحة في كلامه دون إشارة إلى الرأي الآخر المخالف ، فالمسائل التي وافق فيها البصريين مباشرة دون أن يذكر فيها خلافًا :

١ - أصل ضمائر النصب المنفصلة هو (إيا) ، وما يلحق به حروف تدل على التكلم والخطاب والغيبة[١] .

٢ - تقدير ضمير الشأن محذوفًا اسمًا لـ (كان) أو إحدى أخواتها فيما ظاهره مجيء معمول خبر (كان) أو إحدى أخواتها مقدمًا على اسمها، ولم يكن المعمول ظرفًا أو مجرورًا[٢] . كذلك تقدير ضمير الشأن محذوفًا مفعولاً أولاً لـ (ظن) أو إحدى أخواتها فيما ظاهره إلغاء ظن أو إحدى أخواتها وهي متقدمة ولم يتقدم عليها شيء[٣] .

٣ - (أل) الموصولة لا توصل بأفعل التفضيل مطلقًا ، ولا بالمضارع إلا اضطرارًا[٤] .

٤ - حرف الجر (مِنْ) يستعمل لابتداء الغاية في المكان فقط ، ولا يصح أن يستعمل لابتداء الغاية في الزمان[٥] .

٥ - اسم (لا) النافية للجنس المفرد مبني[٦] ، وكذلك المنادى المفرد

---

(١) انظر : ص ١٠ و ١٦ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ٤٠ من التحقيق .

(٣) انظر : ص ٤١ من التحقيق .

(٤) انظر : ص ١٣٧ من التحقيق .

(٥) انظر : ص ٢٠٠ من التحقيق .

(٦) انظر : ص ٢٢٨ من التحقيق .

المعرفـة مبني[١] .

٦ – نعم و بئس وصيغتا التعجب القياسية أفعال ، لا أسماء[٢] .

٧ – نون التوكيد الخفيفة لا يؤكد بها فعل الاثنين وجماعة النساء[٣] .

٨ – فعل الأمر مبني ، لا معربٌ مجزوم[٤] .

– والمسائل التي وافق فيها الكوفيين مباشرة دون أن يشير إلى خلاف فيها هي :

١ – جواز حذف عائد الصلة المرفوع على الابتداء المخبر عنه بوصف مفرد طالت الصلة أو لم تطل[٥] .

٢ – مِن معاني (مَنْ) أن تكون صلة زائدة[٦] .

٣ – الرافع للفعل المضارع تجرده من النواصب والجوازم [٧].

– ومن المسائل ما يكون فيها خلاف بين البصريين أنفسهم فنجد الآثاري يأخذ برأي الجمهور في هذا ، وهذه المسائل هي :

١ – ترجيح فصل الضميرين المتصلين بالفعل المتعدي إلى مفعولين[٨] .

---

(١) انظر : ص ٢٢٩ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ٢٥٩ من التحقيق .

(٣) انظر : ص ٢٨٤ من التحقيق .

(٤) انظر : ص ٢٩٣ من التحقيق .

(٥) انظر : ص ١٤٠ من التحقيق .

(٦) انظر : ص ١٦٤ من التحقيق .

(٧) انظر : ص ٢٧٨ من التحقيق .

(٨) انظر : ص ٢٠ من التحقيق .

٢ - تثنية اسم الإشارة والاسم الموصول صيغة مرتجلة ، لا تثنية حقيقية صناعية ، ومجيئها بالألف رفعًا ، وبالياء نصبًا وجرًا ليس بإعراب بل شبه إعراب ، لأنها من الأسماء التي لا يفارقها البناء[١] .

٣ - تشديد (نون) مثنى اسم الإشارة غرضه التعويض عن ألفه المحذوفة ، لا علامة للبعد كما يرى بعضهم[٢] .

٤ - من الأسماء الموصولة (أل) لعود الضمير عليها ، وليست موصولاً حرفيًا ، ولا حرف تعريف[٣] .

٥ - عدم جواز حذف العائد المنصوب مع (أل)[٤] .

٦ - تُبْنَى (أي) الموصولة إذا أضيفت وحذف صدر صلتها[٥] .

٧ - (مَنْ) الشرطية الواقعة مبتدأ خبرها فعل الشرط وجوابه معًا[٦] .

٨ - المبتدأ الجثة لا يخبر عنه بظرف الزمان ، فإن ورد شيء من ذلك أُوِّل[٧] .

٩ - (جُمَع) وأخواتها في التوكيد معدولة عن فعلاوات[٨] .

١٠- أسماء العدد على وزن (فُعَال) و (مَفْعَل) ممنوعة من الصرف

---

(١) انظر : ص ٥٥ و ١٠٢ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ٥٧ من التحقيق .

(٣) انظر : ص ٩٥ من التحقيق .

(٤) انظر : ص ١٤٤ من التحقيق .

(٥) انظر : ص ١٤٩ من التحقيق .

(٦) انظر : ص ١٦٢ من التحقيق .

(٧) انظر : ص ١٧٩ من التحقيق .

(٨) انظر : ص ٢٤٦ من التحقيق .

للصفة والعدل[١] .

١١ – اسم فعل الأمر يجوز قياسه من كل فعل ثلاثي تام التصرف[٢] .

١٢ – ليس وعسى أفعال لا حروف[٣] .

١٣ – الأفعال الخمسة معربة بالحرف وبالحذف[٤] .

١٤ – المضارع المتصل بنون النسوة مبني لا معرب[٥] .

ب – موقفه من النحاة :

الآثاري من متأخري النحاة ، ولذلك تطرق لذكر كثير من آراء النحاة وأقوالهم ، وتعامله مع هذه الآراء والأقوال لم يكن مجرد نقل وعرض لها ، بل نجده في مواضع عدة يقف منها موقفًا من اثنين :

إما متابع وموافق لتلك الآراء والأقوال ، وإما ناقد ومناقش لها ، ولم ينقد فقط لمجرد النقد ، بل كان في نقده يسوق الأدلة والبراهين المؤيدة لوجهة نظره ، ولم يسلم في مواضع من نقده من تحامل ومجانبة للصواب .

وإليك بيان كل هذا بالتفصيل :

---

(١) انظر : ص ٢٥١ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ٢٢٤ من التحقيق .

(٣) انظر : ص ٢٥٩ من التحقيق .

(٤) انظر : ص ٣٠٩ من التحقيق .

(٥) انظر : ص ٣١٧ من التحقيق .

أ - موقف المتابع :

١ - تابع السهيلي (ت٥٨١هـ) وأبا حيان (ت٧٤٥هـ) في تعليل عدم اجتماع اللام مع الهاء في اسم الإشارة بأن اللام للبعد ، والهاء لتنبيه القريب فلم يجتمعا ، خلافًا لمن علل ذلك بكراهية كثرة الزوائد[١] .

٢ - تابع ابن مالك (ت٦٧٢هـ) وغيره في أن (أل) الموصولة توصل بالصفة المشبهة ، خلافًا لمن منع ذلك[٢] .

٣ - تابع ثعلب (ت٢٩١هـ) والعكبري (ت٦١٦هـ) وابن هشام (ت٧٦١هـ) في أن (من ذا) لا تكون اسمًا واحدًا للاستفهام ، خلافًا لجماعة قد أجازته[٣] .

٤ - تابع الفارسي (ت٣٧٧هـ) وغيره في أن (ماذا) قد تستعمل نكرة بمعنى شيء[٤] .

٥ - تابع المبرد (ت٢٨٥هـ) والفارسي (ت٣٧٧هـ) والحريري (ت٥١٦هـ) وابن مالك (ت٦٧٢هـ) وابن هشام (٧٦١هـ) في أن أمس يصغر[٥].

٦ - تابع ابن مالك (ت٦٧٢هـ) وغيره في أن (فُعَل) المعدول في النداء يحفظ ولا يقاس عليه[٦] .

---

(١) انظر : ص ٧٠ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ٩٥ و ١٣٧ من التحقيق .

(٣) انظر : ص ٨٧ و ١٦١ من التحقيق .

(٤) انظر : ص ١٧٢ من التحقيق .

(٥) انظر : ص ١٩٣ و ١٩٩ من التحقيق .

(٦) انظر : ص ٢٤٨ من التحقيق .

٧ - تابع أبا حيان (ت٧٤٥هـ) وابن هشام (ت٧٦١هـ) في أن الأعداد الممنوعة من الصرف للعدل والصفة من واحد إلى عشرة ، لورود السماع بذلك[١] .

٨ - تابع الحريري (ت٥١٦هـ) وغيره في جعله من علامات الفعل اقترانه بظرف من ظروف الزمان ، حيث نظم الآثاري بيتا في ألفيته وفاقًا للقائلين بهذا[٢] .

ب - موقف المعارض :

من ابن مالك (ت٦٧٢هـ)

١ - جعل ابن مالك من مواضع الضمير المستتر وجوبًا : اسم فعل الأمر ، وتبعه الأبناسي (ت٨٠٢هـ) في ذلك وزاد على مواضع الاستتار الواجب : المصدر النائب عن فعله أيضًا[٣] .

ولم يوافقهما الآثاري على ذلك حيث قال : « وليس ذلك بجيد ... ، لأن اسم الفعل إنما يستتر تحته فعل وكذلك المصدر ، وليس الغرض سوى فعل تحته اسم مستتر وهو فاعله ، وعلى هذا فهما على العكس في ذلك... »[٤] .

فالآثاري يرى أن الاستتار الواجب في أربعة مواضع فقط هي : أمر الواحد ، المضارع المبدوء بهمزة المتكلم ، المضارع المبدوء بالنون ، المضارع المبدوء بتاء الخطاب ، أما اسم فعل الأمر والمضارع والمصدر النائب عن فعله

---

(١) انظر : ص ٢٤٩ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ٢٧١ و ٢٧٢ من التحقيق .

(٣) انظر : ص ١٣ من التحقيق .

(٤) انظر : ص ١٤ من التحقيق .

فهي تدخل في الأربعة السابقة ، لأنها ستقدر بواحد منها، ثم تعقب الآثاري ابن مالك في كتبه متتبعًا هذه المواضع الأربعة، فوجده في (الخلاصة)[١] لم يزد عليها ، واقتصر في (الكافية الشافية)[٢] على فعلين منها فقط ، وكلامه في (العمدة)[٣] أحسن منه في غيرها ، وأكد الآثاري صحة رأيه هذا بأن صاحب (المفصل)[٤] لم يزد على هذه المواضع الأربعة .

٢ - خص ابن مالك في ألفيته[٥] الضمير (نا) فقط بدخول الأعاريب الثلاثة عليه : الرفع ، والنصب ، والجر .

واعترض الآثاري على ذلك بقوله : « وليس الأمر كذلك ، بل ويشارك (نا) في هذه الأعاريب الثلاثة ضميران آخران هما: (هم) و (الياء)»[٦] إلا أنه بعد اعتراضه هذا التمس العذر لابن مالك في هذا ، حيث ساق اعتذار الشراح لابن مالك في هذا ، وهو أن (نا) في الأعاريب الثلاثة متحدة المعنى وهي ضمير متصل ، بخلاف (هم) فإنها وإن كانت بمعنى واحد في الأعاريب الثلاثة إلا أنها في الرفع ضمير منفصل ، وفي النصب والجر ضمير متصل ، وأما (الياء) فإنها وإن كانت ضميراً متصلاً في الأعاريب الثلاثة إلا أنها في الرفع للخطاب ، وفي النصب والجر للمتكلم[٧] .

---

(١) انظر : الخلاصة : ٨ .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ٢٢٤/١ .

(٣) انظر : شرح العمدة ١٤٤/١ .

(٤) انظر : المفصل : ١٣٢ .

(٥) انظر : الخلاصة : ٨ .

(٦) انظر : ص ١٧ من التحقيق .

(٧) انظر : ص ١٧ من التحقيق .

٣ - جعل ابن مالك في ألفيته[١] الضمائر (الألف) و (الواو) و (النون) لما غاب وغيره .

ورد الآثاري ذلك فقال : « وليس ذلك بجيد ، لأن قوله (وغيره) يدخل فيه المتكلم ، وهذه الأحرف الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلاً ، وإنما تكون للمخاطب والغائب »[٢] . ولم يلتمس الآثاري العذر لابن مالك في هذا كما فعل في الاعتراض السابق ، إلا أن بعض شراح الألفية قد التمسوا العذر لابن مالك في هذا كالمرادي[٣] ، والمكودي[٤] ، والأشموني[٥] .

٤ - رد الآثاري قول ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) في ضمير الشأن: « ويجوز حذفه مع (إن) وأخواتها ، ولا يخص ذلك بالضرورة »[٦] ، بقوله : « ويجوز حذفه غالبًا مطلقًا خلافًا لابن مالك ... » [٧] .

فالآثاري يرى أن حذف ضمير الشأن ليس مخصوصًا بباب (إن) بل هو غالب أحواله ويقاس عليه باب (ظن) و (كان) ، واستشهد لجواز حذفه في باب (كان) و (ظن)[٨] . وما ذهب إليه المؤلف صحيح ، ومع ذلك فلم يُغْفِل ابن مالك ذكر استتار ضمير الشأن مع (كان) و (ظن) في (شرح

---

(١) انظر : الخلاصة : ٨ .

(٢) انظر : ص ١٨ من التحقيق .

(٣) انظر : توضيح المقاصد ١٣٣/١ .

(٤) انظر : شرح الألفية : ٢٣ .

(٥) انظر : منهج السالك ١٢٧/١ .

(٦) انظر : شرح الكافية الشافية ٢٣٦/١ .

(٧) انظر : ص ٣٧ من التحقيق .

(٨) انظر : ص ٣٩ و ٤٠ من التحقيق .

الكافية الشافية) فقد ذكر استتاره مع (كان) عند عرضه لأمثلة ضمير الشأن[١] ، ومع (ظن) عند حديثه عن إلغاء أفعال القلوب[٢] .

٥ - ذهب ابن مالك إلى أن للإشارة مرتبتين فقط : قربى وبعدى ، مستدلاً بخمسة أوجه على ذلك ذكرها في شرح التسهيل[٣] .

واعترض الآثاري على ابن مالك في هذا واصفًا استدلاله بالأوجه الخمسة بالتعصب لقوله ، وأن الأكثرين على خلافه في أن للإشارة ثلاث مراتب : قربى ، ووسطى ، وبعدى ، مستدلين على ذلك بالقياس ، والإجماع ، والاستقراء[٤] .

وأخذ المؤلف يعرض هذه الأدلة منتصرًا لمذهب الأكثرية ، فالقياس يقتضي أن كل زيادة في البناء تدل على زيادة في المعنى ، ومثّل المؤلف لذلك بعدة أمثلة ، ثم قاس ذلك على مراتب الإشارة ففي القربى (ذا) مجردًا من الزيادة ، وفي الوسطى (ذاك) بزيادة حرف واحد وهو (الكاف) ، وفي البعدى (ذلك) بزيادة حرفين اثنين وهما : اللام والكاف[٤] .

وأما الإجماع فالجمهور - كما قال الآثاري - على أنها ثلاث ، ونصّوا على ذلك قديمًا وحديثًا ثم إلى وقتنا هذا وهلم جرا ، واستعرض الآثاري عددًا من النحاة ممن يرى هذا المذهب وهم : الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ، وابن فلاح (ت٦٨٠هـ) ، وابن معطي (ت٦٢٨هـ) ،

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ٢٣٥/١ .

(٢) السابق ٥٧٧/٢ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٢٤٢/١ .

(٤) انظر : ص ٦٢ من التحقيق .

وابن إياز (ت٦٨١هـ) ، وابن الخباز (ت٦٣٩هـ) ، والشريشي (ت٦٨٥ هـ)، وابن جابر (ت٧٨٠هـ)، والمرادي (ت٧٤٩هـ)، وابن عقيل (ت٧٦٩هـ)، والبرهان الأبناسي (ت٨٠٢هـ) ، وأبو حيان (ت٧٤٥هـ)[١] .

وأما الاستقراء من كلام العرب فقد ذكر الآثاري ثلاثة شواهد على هذا، الأول في استخدام المرتبة القربى[٢] ، والثاني في استخدام المرتبة الوسطى[٢] ، والثالث في استخدام المرتبة البعدى[٣] ، ثم قال بعد ذلك : «وحينئذ بعد قيام الحجة على المانع بالقياس والإجماع والاستقراء ، بطَلت الدعوى بأنها مرتبتان ليس إلا ، وثبت لنا كونها ثلاثًا ، خلافًا لابن مالك ، وعندي أن هذا وأمثاله هو الذي أوجب لأبي حيان أن يقول عنه في أول المنهج : وربما اختار ما ليس بالمختاو ولا بالمشهور ، وترك ما عليه العمل من مذاهب الجمهور . والله أعلم »[٤]. هذا رد الآثاري على ابن مالك ، وفي ذلك كله نظر ، فابن مالك لم يكن فردًا في رأيه هذا ، بل هو الظاهر من كلام المتقدمين ، كما ذكر ذلك ابن مالك نفسه[٥] ، حيث يظهر من كلام سيبويه (ت١٨٠هـ)[٦] ، والمبرد (ت٢٨٥هـ) [٧]، وابن السراج (ت ٣١٦هـ)[٨]: أنه ليس للإشارة سوى

---

(١) انظر : ص ٦٣ – ٦٥ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ٦٦ من التحقيق .

(٣) انظر : ص ٦٧ من التحقيق .

(٤) انظر : ص ٦٨ من التحقيق .

(٥) انظر : شرح التسهيل ٢٤٢/١ .

(٦) انظر : الكتاب ١٢/٢ و ٧٨ .

(٧) انظر : المقتضب ٢٧٧/٤ و ٢٧٨ .

(٨) انظر : الأصول ١٢٧/٢ .

مرتبتين : دنيا ، وبعدى أو ما سمّوه بالتراخي ، وذكر المرادي أن ما ذهب إليه ابن مالك نسبه الصفار إلى سيبويه[١] . وممن وافق ابن مالك في قصر مراتب الإشارة على مرتبتين : ابنه (ت٦٨٦هـ)[٢] ، وابن هشام (ت٧٦١هـ)[٣]، وعلى هذا فالإجماع الذي ذكره المؤلف منتقض بهؤلاء .

وأما الاستقراء الذي ذكره الآثاري ففيه نظر ، ذلك لأن ابن مالك من أدلته – وهو دليل قوي – : « أن المرجوع إليه في مثل هذا النقل لا العقل ، وقد روى الفراء أن بني تميم يقولون : ذاك وتيك – بلا لام – حيث يقول الحجازيون : ذلك وتلك – باللام – وأن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام، وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام ، فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان إحداهما القرب ، والأخرى لأدنى البعد وأقصاه »[٤] . فالشواهد التي ذكرها الآثاري يحتمل تفسيرها على إحدى اللغتين ، وهذه الشواهد الثلاثة هل تكفي للدلالة على وجود المراتب الثلاث ؟ وهل الشاهد الواحد يعني الاطراد ؟ ثم من الذي بإمكانه استقراء كل كلام العرب الذين يحتج بكلامهم ليثبت وجود هذه المراتب الثلاث ؟ كل هذا وغيره يضعف دليل الاستقراء الذي احتج به الآثاري .

٦ – الرد على ابن مالك في منعه اجتماع (ها) التنبيه مع الكاف في اسم الإشارة كـ : هاذانك ، وهاؤلائك ؛ لأنه قد سمع من كلامهم :

* من هؤليّائكنّ الضال والسَّمر * [٥]

---

(١) انظر : توضيح المقاصد ١٩٣/١ .

(٢) انظر : شرح الألفية : ٧٨ .

(٣) انظر : أوضح المسالك ١٣٧/١ ، شرح شذور الذهب : ١٣٦ ، شرح قطر الندى : ١٣٨ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٢٤٢/١ .

(٥) انظر : ص ٨٠ من التحقيق .

إلا أن مذهب ابن مالك في هذا هو القلة لا الامتناع ، بدليل انشاده لهذا البيت في شرح التسهيل وقوله قبل الانشاد : « ولا تلحق المقرون بكاف الخطاب إلا مجرداً من اللام ، وعدم لحاقها إياه أكثر من لحاقها »[١] .

٧ - ذكر ابن مالك أن المسوغ للتعبير بـ (مَن) عما لا يعقل في قول الشاعر:

* أَسِرْبَ القَطَا هَلْ مَنْ يُعِيْرُ جَنَاحَهُ ؟ *

هو أنه : « أجراه مُجرى من يعقل بأن كلَّمه فعبر عنه بـ (مَن) ، كما ساغ لوصف الكواكب أن يجمع جمع مَن يعقل لكونه في الأصل لِمَن يعقل ، أعني : السجود »[٢] .

واعترض الآثاري على قول ابن مالك ، وذكر أن فيه نظراً من وجهين :

أ - أن القطا لم تتكلم وإنما الشاعر ، فلو تكلمت لكان تشبيهها بالعقلاء صحيحاً ، لكنها لم تتكلم فنسبتها إلى العقلاء في ذلك باطلة .

والصواب أن يقال أن المسوغ لذلك هو : طلب العارية منها ؛ لأنها من أفعال العقلاء ، ومعلوم بالضرورة أنه لا يستعار إلا من عاقل .

ب - أن الكواكب سجدت ، فلما تلبست بالسجود تشبهت بأفعال العقلاء، والقطا لم ينسب إليها فعل البتة ، فقياس مسألة الكواكب على مسألة القطا باطل[٣] .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ١/٢٤٤ .

(٢) يشير إلى قوله تعالى ﴿... إني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين ﴾ .
وانظر : شرح الكافية الشافية ١/٢٧٨ .

(٣) انظر : ص ٩١ من التحقيق .

والوجه الثاني من الاعتراض صحيح ، إلا أن الأول فيه نظر ، ذلك أن ابن مالك لم ينسب الكلام إلى القطا ، وإنما إلى الشاعر فقال : « بأن كلّمه » يعني أن الشاعر هو الذي كلّم القطا لا العكس ، وكان الكلام من الشاعر بطريق النداء والاستفهام فهما يتصور توجيههما إلى العقلاء ، ولا مانع أن نقول أن المسوغ لإجراء القطا مجرى العقلاء هو تكليمها بطريق النداء والاستفهام ، وطلب العارية منها ، فكل ذلك من أفعال العقلاء .

٨ - خَطَّأَ الآثاري ابن مالك في إنشاده قول الشاعر :

شُغِفَتْ بكَ الَّتِ تَيَّمَتْكَ فمثْلُ ما بك ما بها من لَوعَةٍ وغَرَامِ

حيث قال : « ومن النحويين من ينشد هذا البيت :

شُغِفَتْ بكَ الَّذِ ....

ويجعله شاهداً للمذكر المحذوف (الياء) مع كسر (الذال) وهو خطأ صريح من وجهين اثنين :

أحدهما نحوي ، والثاني عروضي ، أما النحوي : فإن قبله وبعده ما يدل على تأنيثه وهو قوله : (شغفت) و (تيمتك) ، ولقد رأيته في عدة نسخ من (شرح الكافية الشافية) لابن مالك وهو على هذه الصفة ، وتعجبت من الشيخ - رحمه الله - في ذلك ولعل ذلك سهو من الكاتب والله أعلم ، وأما العروضي : فإن البيت من الكامل ، ويجوز فيه أن ينشد بكسر (التاء) مع التخفيف وبإسكانها ، فبالكسر على جعل الجزء الثاني من البيت بريّا ... ، وبالإسكان على جعله مضمراً ... ، وحينئذ تكون روايته بـ (التاء) على طريقة إدغام المثلين المتقاربين من كلمتين »[1] . وبمراجعة شرح (الكافية)[2] المطبوع

---

(١) انظر : ص ١٣٠ من التحقيق .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ١/٢٥٥ .

لم أجد هذا البيت في الشرح أصلاً ، إلا أن المحقق قد ذكر في الحاشية رقم (١) أن في بعض نسخ الشرح زيادات على الأصل ، وهي عدة أبيات منها هذا البيت ، وكُتب في الحاشية بالرواية الصحيحة وهي : (الت) ، وعلى هذا ليست هناك حاجة لتخطئة ابن مالك ، ما لم يكن الآثاري قد اطلع على نسخ أخرى، ومع ذلك فالتماس العذر لابن مالك في هذا أولى من تخطئته .

٩ - شَرَطَ الآثاري لحذف العائد المرفوع من الصلة أن يكون مبتدأ مخبراً عنه بوصف مفرد ، طالت الصلة أو لم تطل ، زاعماً أن في هذا مخالفة لابن مالك ، لأنه - وكما يقول - لا يجيز هذا الحذف إلا إذا طالت الصلة فقط ، وأن شرّاح (الخلاصة) قد وافقوا ابن مالك على هذا[١] .

وفي دعوى الآثاري نظر ، ذلك أن ابن مالك في (شرح التسهيل)[٢] و (شرح الكافية الشافية)[٣] يقول : « فإن عُدِمت الاستطالة ضعف الحذف ولم يمتنع » . وجعله في (الخلاصة) قليلاً[٤] .

وابن مالك في هذا يسير وفق المذهب البصري . ووافقه شراح (الخلاصة) على أن الحذف مع عدم الاستطالة ضعيف قليل وليس ممتنعاً[٥] .

١٠ - أجاز ابن مالك وصل (أل) بالمضارع في الاختيار ولم يقصره على الضرورية الشعرية .

---

(١) انظر : ص ١٤٠ من التحقيق .

(٢) انظر : ٢٠٧/١ .

(٣) انظر : ٢٩٦/١ .

(٤) انظر : ص ١١ .

(٥) انظر : شرح ابن الناظم : ٩٥ ، توضيح المقاصد ٢٤٦/١ ، أوضح المسالك ١٦٨/١ ، شرح المكودي : ٣٨ ، الدرة المضيئة ١٦/أ ، شرح الأشموني ٢١٨/١ .

ورد الآثاري ذلك بقوله : « أجازه النحاة اضطراراً ، وأجازه ابن مالك اختياراً ولم يُوَافَق على ذلك ... والصواب فيه مذهب الجمهور »[١] .

من ابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)

١ - قصر ابن بابشاذ - أثناء تعريفه للفعل - التمثيل للماضي والمضارع فقط ، حيث قال : « الفعل ما دل على حدث وزمان مختص ، مثل : فَعَل ، ويَفْعَل ، وسَيَفْعَل »[٢] ، فلم يذكر مثال الأمر .

ولذا اعترض الآثاري بقوله : « كان ينبغي للشيخ - رحمه الله - أن يمثِّل له بنحو : فعل ، ويفعل ، وافْعَلْ ، عوضاً عن قوله : سيفعل ؛ لأن يفعل وسيفعل واحدٌ فلا فائدة في التمثيل به »[٣] .

٢ - جعل بعضهم للفعل علامة تدخل عليه بجملته ، وهي عند ابن بابشاذ : الأمر والنهي ، وعند غيره : من وسطه بالحذف .

ورد الآثاري ذلك بقوله : « لكن الحذف تغيير ، والأمر والنهي داخلان تحت النون ولَمْ ، فلهذا وقع الاكتفاء بما في هذه (الكفاية) عن غيرها والله الموفق »[٤] .

٣ - جعل ابن بابشاذ أوجه تصرف الفعل خمسة هي : الماضي ، والحاضر، والمستقبل ، والأمر ، والنهي ، مثل : حضر ، يحضر ، سيحضر ، أحضر ، لا تحضر .

---

(١) انظر : ص ١٣٧ من التحقيق .

(٢) انظر : شرح المقدمة المحسبة ١/١٩٣ .

(٣) انظر : ص ٢٥٩ من التحقيق .

(٤) انظر : ص ٢٦٧ من التحقيق .

ورد الآثاري الآثاري وجه الاستقبال فقال : « وعندي أنه لو استعمل النفي بدلاً عن قوله : سيحضر لكان أولى ؛ لأنه مضارع تنفس ، والنفي أقوى منه ، وذلك لأنا إذا قلنا : زيد يقوم ، احتمل أنه يقوم الآن أو غداً ، فصار فيه احتمال التنفيس ، وأما النفي فلا يدخله بحال ، فلهذا قلنا إنه أقوى منه »[١] .

٤ - العلة في عدم تصرف الأفعال الجامدة عند ابن بابشاذ هي: أنها جعلت لمعان مختصة بها ، فسلبت التصرف لذلك .

ورد الآثاري هذا بقوله : « وهذا يدخل فيه المتصرف أيضاً ، فإنه وضع لمعان مختصة به »[٢] . والعلة في عدم التصرف عنده هي : عدم الدلالة على الزمان الماضي ، والزمان الحاضر ، والزمان المستقبل ، والأمر ، والنهي[٢] .

من نحاة آخرين

١ - استدرك الآثاري على أبي حيان (ت٧٤٥هـ) في موضعين :

أحدهما : في حصر أسماء الإشارة ، حيث قال : « وزعم أبو حيان أنه حصرها ، وليس الأمر كما قال ؛ لأنه أخل منها بأسماء عديدة ، وسأذكر ما أهمله منها ، فإنه لا بأس بجمع المتفرق ... »[٣] .

ثم ذكر قول أبي حيان الذي حصر فيه أسماء الإشارة ، وذكر بعده ما أهمله أبو حيان من أسماء الإشارة وهي ثلاثون اسماً كما ذكر الآثاري[٤] . وأثناء تعداد اسم الإشارة المؤنث استدرك الآثاري على ابن إياز (ت٦٨١هـ)

---

(١) انظر : ص ٣٠٥ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ٣٠٦ من التحقيق .

(٣) انظر : ص ٧٧ من التحقيق .

(٤) انظر : ص ٧٩ من التحقيق .

أيضًا لأنه جعلها خمسة والصحيح أنها عشرة[١] .

والآخر : قصر أبو حيان أعلام النحاة المختومة بـ (ويه) على ستة فقط وهم : سيبويه ، ونفطويه ، وبرزويه ، وابن درستويه ، وابن خالويه ، وابن شاهويه ، وقال : « وكلهم نحاة ولا نحفظ لهم سابعًا » ، واستدرك الآثاري على ذلك بقوله : « بلى لهم سابع ، وهو : ابن عمرويه ، صاروا سبعة ، هذا من النحاة خاصة ... »[٢] .

وقد عقد السيوطي (ت٩١١هـ) في كتابه (بغية الوعاة)[٣] فصلاً فيمن آخر اسمه (ويه) من النحاة ، زاد على ما ذكره أبو حيان عشرة أسماء أخرى ، فبلغوا ستة عشر اسمًا من غير المشتركين في اسم واحد .

٢ - مخالفة ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) في أن (أي) الموصولة لا تضاف إلى نكرة[٤] .

٣ - مخالفة بعض النحاة في جملة الصلة في أنها لا تكون إنشائية أو طلبية خلافًا للكسائي (ت١٨٣هـ)، ولا تعجبية خلافًا لابن خروف (ت٦٠٩هـ)، ولا دعائية خلافًا للمازني (ت٢٤٩هـ)[٥] .

٤ - مخالفة ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) في أن البناء الأصلي يقع في عشرين بابًا ، وليس ستة كما ذهب ابن عقيل إلى ذلك[٦] .

---

(١) انظر : ص ١٨٧ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ١٨٨ من التحقيق .

(٣) انظر : ٣٩٣/٢ .

(٤) انظر : ص ١٠١ من التحقيق .

(٥) انظر : ص ١٣٤ من التحقيق .

(٦) انظر : ص ١٨٣ من التحقيق .

٥ - مخالفة الزجاجي (ت٣٤٠هـ) في أن بعض العرب تبني (أمس) على الفتح ، حيث قال الآثاري : « قول الزجاجي : إن من العرب من يبني أمس على الفتح ، ليس بجيد ، فإنه لا قائل بذلك من النحويين قاطبة بصريًا كان أو كوفيًا ، ولهذا غلّطه الناس ونسبوه إلى الوهم في ذلك .. »[١] .

وفي الواقع أن الزجاجي لم يكن فردًا في هذا ، بل ذهب إلى ذلك الزجاج (ت٣١١هـ)[٢] ، والحريري (ت٥١٦هـ)[٣] ، والهروي (ت٤١٥هـ) في الذخائر[٤] ، والثعلبي في شرح جمل الجرجاني[٤] ، والأعلم (ت٤٧٦هـ) في شرح شواهد الجمل[٤] ، وابن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ) كذلك[٤] .

٦ - ذكر الحريري (ت٥١٦هـ) أن الأحرف اللاحقة للمضارع إذا وجدت أصولاً في الأفعال فلا تسمى حينئذ أحرف المضارعة مثل : أخذ ، ونفر ، وتوضأ ، ويَعَر .

واعترض الآثاري على هذا بقوله : « وفيه نظر من وجهين :

أحدهما : كون الأفعال التي مثل بها ماضية ، والكلام إنما هو في الأفعال المضارعة .

والثاني : كون النون من (نفر) والياء من (يعر) غير زائدتين ، وهذا

---

(١) انظر : ص ١٩٧ من التحقيق .

(٢) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٠٠ ، الارتشاف ٢/٢٤٩ ، همع الهوامع ٣/١٨٧ ، الخزانة ٧/١٦٩ حاشية (١) .

(٣) انظر : شرح الملحة : ٣٦٦ .

(٤) انظر : الخزانة ٧/١٦٩ حاشية (١) .

من النحو الذي لم يقل به قائل لأنه بين الخطأ ، وذلك لأن الفعل المضارع لا يخلو أوله من هذه الأحرف الأربعة أبدًا ، ولا تكون إلا زائدة باتفاق ، فإن لم تكن زائدة فليست للمضارعة . هذا مذهب الجمهور »[١] .

واعتراض الآثاري على الحريري فيه نظر ، ذلك لأن الحريري قد صرّح بعد ذكره للأفعال التي مثل بها بقوله : « وكانت هذه الأفعال من نوع الأفعال الماضية »[٢] ، وهذه العبارة لم يذكرها الآثاري عند نقله لنص الحريري ، ثم إن هذه الأحرف الأربعة لا تكون أصولاً أبدًا وهي في المضارع ، وكان التمثيل بالماضي لأن أصالة الحروف لا تظهر إلا معه ، وأما الاعتراض الثاني فيظهر أن الآثاري قد فهم من قول الحريري أنه يعتبر النون من (نفر) والياء من (يعر) زائدتان . لذا خطّأه في ذلك ، إلا أن نص الحريري ليس فيه ما يدل على هذا ، فهو قد أكد قبل تمثيله على وقوع هذه الأحرف أصولاً في الأفعال ، ولم يذكر أنها زائدة لا من قريب ولا من بعيد .

ومن خلال هذا العرض لموقف الآثاري من مسائل الخلاف بين المدرستين ومن النحاة يظهر بوضوح أنه من أنصار المدرسة البصرية ، فهو متابع للبصريين في معظم مسائل الخلاف ، ولكن بصريته لم تمنعه من موافقة الكوفيين أحيانًا حيث وافقهم في ست مسائل ، كما أنه كان ناقدًا لآراء بعض النحاة ، وكانت له آراؤه الخاصة التي خالف فيها النحاة كما سيأتي بيانه ، كل هذا يدل على أن المؤلف ممن كان له استقلال في فكره وتصوره ، ولم يمنعه من ذلك تأخر عصره عن العصور الذهبية للعلوم عامة وللنحو خاصة .

---

(١) انظر : ص ٣٠١ من التحقيق .

(٢) انظر : شرح الملحة : ٧٦ .

سادساً - الآثاري والمنظومات العلمية :

شاعت المنظومات في العلوم المختلفة بعد نضج تلك العلوم ، ضبطاً للقواعد والأحكام ، وتسهيلاً للتدريس والإفهام ، وتعددت المنظومات وتنوعت ، فهناك منظومات في القراءات وعلوم الحديث والفرائض والمنطق والأصول إلى غير ذلك من الفنون ، وكان لنظم النحو نصيب أوفى وحظ أعلى في ذلك ، ولما كان الآثاري ممن اشتهر بكثرة النظم وكتابه (الهداية) شرح لمنظومته (الكفاية) فليس من الغريب أن يكثر في شرحه هذا من ذكر أبيات أو أنصاف أبيات من المنظومات السابقة لنظمه وهي لا تخرج عن : ملحة الإعراب للحريري (ت٥١٦هـ)، ومتن الشاطبية للشاطبي (ت٥٩٠هـ) والدرة الألفية لابن معطي (ت٦٢٨هـ) والكافية الشافية والخلاصة وكلاهما لابن مالك ٦٧٢هـ ، والجامعة النافعة للآثاري نفسه ، ومنظومة أخرى له لم يسمها ويظهر أنها منظومة صرفية ، وكان الآثاري يهدف من ذكر هذه المنظومات إلى أحد أمرين :

أ - الاستئناس بذكرها تأكيداً ، أو تثبيتاً ، أو تمثيلاً لمسألة أو قاعدة نحوية : فقد جاء ذِكرُ أبيات من (الملحة) أو أنصاف منها عند المسائل التالية: إعراب أسلوب (من ذا)[١] ، (قد) ودخولها على الماضي والمضارع[٢] ، حكم الماضي[٣] ، تقسيم الأفعال[٤] ، حركة حروف المضارعة[٥]، إعراب المضارع[٦]،

---

(١) انظر : ص ١٦١ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ٢٦٥ من التحقيق .

(٣) انظر : ص ٢٧٤ من التحقيق .

(٤) انظر : ص ٢٨٨ من التحقيق .

(٥) انظر : ص ٣٠٢ من التحقيق .

(٦) انظر : ص ٣١٣ من التحقيق .

بناء المضارع[١] .

ومثّل الآثاري للغة الرابعة من جمع (التي) وهي (اللواتي) بذكر شطر من متن الشاطبية[٢] ، وبشطر آخر تأكيداً لمعنى لغوي[٣] ، وجاء ذكر أبيات من (الخلاصة) أو أنصاف منها عند المسائل التالية : الحكم الإعرابي للضمائر [٤]، استتار الضمير[٥] ، مواضع الاستتار الواجب[٦] ، ما يصلح للرفع والنصب والجر من الضمائر[٧] ، الجامد والمشتق في جمع المذكر السالم[٨] ، الخبر الجامد والمشتق[٩] ، الحال المشتق والجامد[١٠] ، النعت المشتق[١١] . وجاء ذِكْرُ بيتين من (الكافية الشافية) في : لغات (الذي)[١٢] ، والرافع للفعل المضارع[١٣] ، وذِكْرُ بيت من (الدرة الألفية) في تعريف الفعل ودلالته[١٤] ، وذكر الآثاري من أرجوزة له اسمها (الجامعة النافعة) بيتًا للتمثيل على الفرق بين

---

(١) انظر : ص ٣١٤ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ١٢٣ من التحقيق .

(٣) انظر : ص ٢٥٢ من التحقيق .

(٤) انظر : ص ٢ من التحقيق .

(٥) انظر : ص ١١ من التحقيق .

(٦) انظر : ص ١٢ من التحقيق .

(٧) انظر : ص ١٦ من التحقيق .

(٨) انظر : ص ٢٣٥ من التحقيق .

(٩) انظر : ص ٢٣٥ من التحقيق .

(١٠) انظر : ص ٢٣٦ و ٢٣٨ من التحقيق .

(١١) انظر : ص ٢٤٢ من التحقيق .

(١٢) انظر : ص ١٢٦ من التحقيق .

(١٣) انظر : ص ٢٧٨ من التحقيق .

(١٤) انظر : ص ٢٥٧ من التحقيق .

زمني السين وسوف ، لأنه لم يقف على شاهد يبين هذا الفرق ، فنظم لذلك هذا البيت المثال[١] ، ومن منظومة أخرى لم يسمها – ويظهر أنها صرفية – ذكر بيتًا منها جمع فيه الأفعال الجامدة التي لا تتصرف[٢] .

ب – الاعتزاز والفخر بنظمه ، وبيان جودته وحسنه ، لتجنبه عيوب المنظومات السابقة الأسلوبية ، أو الأخطاء المنهجية ، أو لجمعه المتفرقات العلمية . وذلك فيما يلي :

١ – في حصر ضمائر الرفع المنفصلة قال الآثاري في ألفيته :

أنا ونحن أنتَ أنتِ أنتما ... أنتم وأنتنّ وهُو وهْي هما

وهم وهنّ ثم إياي ... . [٣]

ثم قال في الشرح : « وبتوفيق اللّه تعالى ومعونته تيسر لي نظمها على الترتيب من غير حشو ولا زيادة فيها ، ولا نقصان منها ، ولا فصل بأجنبي ، وهو أحسن من قول ابن معطٍ :

وكل مضمر فحكمه البنا ... مفصوله في الرفع نحن وأنا

وأنتَ وأنتِ أنتما أنتُنَّا ... أنتم هوه هيه هما هم هنّا [٤]

لما فيه من تقديم غير الأخص على الأخص ، ولما فيه من زيادة ألفي الإطلاق في (أنتن) و (هن) ، ولما فيه من زيادة (هاء) السكت في (هو)

---

(١) انظر : ص ٢٦٤ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ٣٠٦ من التحقيق .

(٣) انظر : ص ١ من التحقيق .

(٤) انظر : شرح ألفية ابن معطي لابن جمعة الموصلي ٦٦١/١ .

وفي (هـي) لأجل الوزن ، وهذا تكلف وتعسف جمع فيه ناظمه بين سوء التركيب وسوء الترتيب ، وأعجب من ذلك قول ابن مالك في (الكافية الشافية):

* وهو وأنت وأنا منفصل * [١]

وكذلك قوله في (خلاصتها) أيضًا :

وذو ارتفاع وانفصال أنا هـو وأنت ..... [٢]

وكل ذلك ليس بجيد لما فيه من سوء الترتيب والله الموفق »[٣] . بل ذهب المؤلف إلى أن حصر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) في مفصله[٤] للضمائر على ما فيه من الإيجاز أبسط مما قاله الشيخان في ألفيتهما ، وأحسن ترتيباً ، وأقرب تناولاً على المتعلمين[٥] .

٢ - ذكر الآثاري في ألفيته الأفعال الأربعة التي يجب فيها استتار الضمير، كما ذكر الاستتار الجائز فقال :

وبالوجـوب والجـواز يـستترْ ضمير رفع غير بارز ذكـرْ
ففي الوجوب اجْعَلْ أُبَشِّرْ نعتمدْ تقولُ والجواز زيد يجتهـدْ [٦]

ثم أخذ - في الشرح - على ابن مالك أنه لم يذكر منها سوى فعلين ليس إلا في (الكافية الشافية)، هما فعل الأمر ، والمضارع المبدوء بالهمزة [٧]

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ٢٢٨/١ .

(٢) انظر : الخلاصة : ٨ .

(٣) انظر : ص ٨ من التحقيق .

(٤) انظر : المفصل : ١٢٧ .

(٥) انظر : ص ٩ من التحقيق .

(٦) انظر : ص ١٠ من التحقيق .

(٧) انظر : ص ١٤ من التحقيق .

حيث قال ابن مالك :

ذو الرفع قد يخفى كمثل قِسْ أَقِسْ

لأن معنى ما نووا لم يلتبس [١]

وأخذ عليه أنه لم يتعرض في (الخلاصة) للجائز الاستتار[٢] .

٣ - ذكر الآثاري أمثلة حالات الضمير (نا) الإعرابية مرتبة ترتيباً صناعياً في ألفيته فقال :

* ومنه تبْنَا فاهْدِنَا واغفرْ لنَا *

فمثال الرفع : تبنا ، ومثال النصب : اهدنا ، ومثال الجر : اغفر لنا[٣]، ولم تأت عند ابن مالك في (الخلاصة) على هذا الترتيب بل على العكس ، حيث قال :

* كاعرف بِنَا فإنَّنَا نِلْنَا المِنَحْ * [٤]

٤ - حصر الآثاري أسماء الإشارة للأنثى في ألفيته فقال :

كذِيْ وتِي ذِهِيْ تِهِيْ وذِهْ وتِهْ واكسرهما وتَا وذاتُ فانتبِه [٥]

وأخذ على ابن مالك أنه لم يذكر منها في (الخلاصة) سوى أربعة حيث قال :

* بذِيْ وذِهْ تِي تَا على الأنثى اقتَصِر * [٦]

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ٢٢٤/١ .

(٢) انظر : ص ١٤ من التحقيق .

(٣) انظر : ص ١٦ و ١٧ من التحقيق .

(٤) انظر : الخلاصة : ٨ .

(٥) انظر : ص ٥٢ من التحقيق .

(٦) انظر : الخلاصة : ١٠ .

قال الآثاري : « فاقتصر على أربعة منها ، واختصر الباقي ، وليس ذلك بجيد ، لما فيه من الإخلال . وأما قولي (فانتبه) فليست بحشو ولا بكلمة استراحة ، وإنما قصدت بها تعريف الطالب بجواز دخول (ها) التنبيه على ما يجوز دخول (ها) عليه »[١] .

٥ – وضع ابن مالك تشديد نون مثنى اسم الإشارة في باب الموصول ، ووضعها الآثاري في باب اسم الإشارة حيث قال : « وهذه المسألة وضعها ابن مالك في باب الموصول ، وأنا رأيت وضعها في هذا الباب أحسن ، فإنه أنسب لتعلقها بأسماء الإشارة ، وعلى هذا فلو قال الشيخ – رحمة الله عليه – :

وذانِ تانِ للمثنى المرتفع ... وفي سواه ذين تين اذكر تُطع

والنون من ذين وتين شُدِّدا ... أيضا وتعويض بذاك قصدا

لكان أولى والله أعلم »[٢] .

٦ – أخذ الآثاري على ابن مالك أنه لم يتعرض في (الخلاصة) لذكر الموصول الحرفي[٣] ، وأفرد له الآثاري بابًا على حدته في فصل العامل حيث قال :

لمصدرٍ والوصل ما لو أنَّ أنْ ... وكي ، ومَن قال الذي فقد وَهَنْ [٤]

٧ – أخذ الآثاري على ابن مالك أنه لم يتعرض في (الخلاصة) إلى ذكر

---

(١) انظر : ص ٥٤ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ٥٧ من التحقيق .

(٣) انظر : ص ٨٩ من التحقيق .

(٤) انظر : الكفاية ٣٦/ب .

الخلاف في المركب المزجي المختوم بـ (ويه) ، حيث قال : « وكان التنبيه عليه من الضروريات لأجل احتياج الطالب إليه ... » [١] ، وذكره الآثاري في ألفيته فقال :

فرع وكل ما انتهى بـ (ويه) ليس بمعرب كسيبويه

وقيل قد يأتي كما لا ينصرف والأشهر البناء فيه إن عرف [٢]

٨ - جمع الآثاري في ألفيته الأحوال التي تعرب فيها (أمس) حيث قال :

فاعربه في التنكير والتصغير و (أل) وإن تضف وفي التكسير[٣]

وأخذ على الحريري في (ملحته) اقتصاره على التصغير فقط[٤] في قوله :

وأمس مبني على الكسر فإن صُغِّر صار معربًا عند الفطن [٥]

وعلى الرغم من استدراك الحريري في شرحه بذكره : الإضافة ، والتعريف ، والتنكير ، فقد فاته التكسير ، لذا قال الآثاري : « فلم يبق عليه من الأحوال الخمسة سوى التكسير ، وهو من زيادات الكفاية على كلامه »[٦] .

٩ - يفخر الآثاري بتمكنه من جمع ما هو مذكور في كتب العربية على سبيل البعد والتفريق في باب واحد ضمن بيت واحد من ألفيته ، وذلك مثل:

---

(١) انظر : ص ١٨٦ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ١٨٥ من التحقيق .

(٣) انظر : ص ١٩٠ من التحقيق .

(٤) انظر : ص ١٩١ و ١٩٦ من التحقيق .

(٥) انظر : الملحة : ٧٠ .

(٦) انظر : ص ١٩٦ من التحقيق .

جمعه لما يجوز استعماله جامداً أو مشتقًا ، وما يجوز استعماله مشتقًا أو مؤولاً بالمشتق ، وذلك في قوله :

جمع صحيح خبر حال ومز وانعت بمشتق وتأويلاً أجز [١]

وما يدخله العدل ، وذلك في قوله :

كعمر أكد وناد والعدد قطام أو نزال في باب المدد [٢]

١٠ - ويذكر الآثاري أحيانًا أنه يكتفي بما جاء في ألفيته عن غيرها كذكره لعلامات الفعل سواءً ما يدخل عليه من أوله أو آخره ، ولا التفات لمن قال أن له علامة بجملته حيث قال : « فلهذا وقع الاكتفاء بما في (الكفاية) عن غيرها والله أعلم »[٣] .

١١ - في حديث الآثاري عن التوسع في استخدام الأفعال اعترض على ابن مالك لأنه قال في أول (الكافية) و (الخلاصة) : (قال) ، ولم يقل: (أقول) كما فعل الحريري، فقال الآثاري:« والصواب بيد الحريري في ذلك ؛ لأن قوله غير محقق الوقوع »[٤] .

وقد التمس بعض النحاة العذر لابن مالك في هذا إلا أن الآثاري قد رد هذه الأعذار أيضًا حيث قال : « وأما ابن مالك فقد اعتذر عنه ابن قاسم وغيره بأعذارٍ باردة غير ظاهرة ، وقد ذكرناها في (تصحيح الخلاصة)، والمثل يقول:

إذا كان وجه العذر ليس بنافع فإن اطراح العذر خير من العذر

---

(١) انظر : ص ٢٣٤ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ٢٤٣ من التحقيق .

(٣) انظر : ص ٢٦٧ من التحقيق .

(٤) انظر : ص ٢٦٩ من التحقيق .

والصحيح أن مثل ذلك لا يجوز إلا فيما هو محقق الوقوع »[١] . لكن الشاطبي قال في (المقاصد الشافية) : « .. إن ذلك يصح حيث يكون الفعل مظنون الوقوع كهذا الوضع ، كما يصح حيث يكون معلوم الوقوع .. »[٢] .

سابعًا - اجتهادات الآثاري :

من المعلوم أن علم النحو علم نضج واحترق - كما يقال - وعصر الآثاري من العصور المتأخرة زمنًا ، ولعل قول القائل لم يترك الأول للآخر شيئًا يصدق على هذه الحال ، ولكن لا يعني هذا الجمود والتقليد للسابقين ، بل يجب محاولة شحذ الذهن ، وإعمال الفكر ، وفتح مجالات وأبواب أخرى للعلوم بمختلف أشكالها ، ما دام ذلك يأتي بالجديد المفيد ، من هذا المنطلق لفتت نظري بعض الاجتهادات للآثاري في مسائل محددة ، منها ما فيه مخالفة للنحاة قاطبة ، ومنها ما هو عبارة عن وجهة نظر خاصة ، ولعل بعضًا من هذه الاجتهادات سُبق بها الآثاري ، وذلك يحتاج إلى البحث والتدقيق ، كما أنه قد يكون منفردًا بها ، ومهما يكن من أمر فهي تستحق الذكر وإليك البيان :

١ - من المعلوم عند جمهور النحاة أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها حرفًا كان ينبغي أن يوضع فلم يوضع ، وذلك لأن الإشارة معنى من المعاني فحقها أن يوضع لها حرف يدل عليها ، كما وضعوا للنفي (ما) ، وللنهي (لا) ، وللتمني (ليت) ، وللترجي (لعل) ونحو ذلك ، فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفًا مقدرًا[٣] .

---

(١) انظر : ص ٢٦٩ و ٢٧٠ من التحقيق .

(٢) انظر : المقاصد الشافية الجزء الأول ٢/أ .

(٣) انظر : شرح ابن عقيل ٣٢/١ .

ورد الآثاري هذا بقوله : « قول النحويين إن الإشارة لا حرف لها ، ليس ذلك بجيد ، لأن الإشارة معنى من المعاني وكان من حقها أن يضعوا لها حرفًا كما وضعوا لغيرها »[١] ، ووصف قول النحاة بالخطأ المتواتر ، وأنه مردود بثلاثة أوجه[٢] هي كما قال :

أ - كون (ها) في التنبيه حرفًا ملازمًا للإشارة ، وهو على وزن (لا) في النهي ، و (ما) في النفي ، و (يا) في النداء ، وقد اخترت أن يكون (ها) حرف إشارة ... والدليل على استحقاقه لذلك ملازمته لاسم الإشارة لفظًا وتقديرًا ، والمجاورة لها تأثير ، فاللفظي كقوله تعالى : ﴿ هَٰذَا يَوْمُكُمُ الَّذِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴾[٣] ... ومن المقدر كقول القائل : هو ذا يفعل ، إذ التقدير: ها هو ذا يفعل ، واستدل الآثاري على ذلك بقول الحريري في (الدرة): « ويقولون : هو ذا يفعل ، وهو ذا يصنع ، وهو خطأ فاحش ولحن شنيع ، والصواب أن يقال : ها هو ذا يفعل ... »[٤] .

ب - لورود هذا في الكتاب ، وفي الحديث ، والكلام الفصيح العربي نثرًا كان أو نظمًا .

جـ - شبه المعلوم بالمعدوم ، وكيف يجمل بالإنسان العاقل أن يقول هذا شيء معلوم موجود يشبه شيئًا معدومًا مجهولاً كان من حقه أن يوضع فلم يوضع ، وبالجملة فهذا محال والقائل به من الأصل مخطيء ، ومن وافق عليه فهو مغرور .

---

(٢) انظر : ص ٧٤ من التحقيق .

(٣) انظر : الجزء الأول من الهداية ٨١/ب .

(٣) الأنبياء : ١٠٣ .

(٤) انظر : ص ٧٥ من التحقيق .

وقال الآثاري في موضع آخر : « و يالله العجب من قولهم كا ينبغي أن يوضع فلم يوضع ، ليت شعري كيف يتفق للإنسان العاقل أن يشبه موجوداً بمعدوم ، وكيف يليق به أن يقيس حاضراً معلوماً على غائب مجهول ، إن هذا لشيء عجاب ، يا سبحان اللّه ألستم قادرين على أن تضعوا لها حرفاً كما وضعتم لغيرها ، ليت شعري من قال من العرب إن (كأن) للتشبيه ، و (لكن) للاستدراك ، و (ليت) للتمني ، و (لعل) للترجي ونحو ذلك ، هل هو إلا من وضع النحويين واصطلاحهم على ذلك عملاً بقول الإمام علي -كرم اللّه وجهه- لأبي الأسود الدؤلي : وانح على هذا النحو ، وقس على مثاله ، وزد عليه ما عن لك ... »[١] .

ويخلص الآثاري إلى قوله : « والصواب أن يقال في (هنا) ونحوها من أسماء الإشارة : أنه مبني لشبهه بحرف الإشارة وهو (ها) ، فإن قلت : (ها) قد علم أنه للتنبيه ، قلت : وغير ممتنع أن يكون الحرف الواحد مستعملاً بمعنيين فأكثر ، وعلى هذا فينبغي للمعرب أن يقول في إعراب (هذا كتابي) ونحوه : (ها) حرف تنبيه وإشارة ، و (ذا) اسم إشارة والمجموع مبتدأ ، و (كتابي) خبره ، وبالجملة فليس قولك : إن (ها) حرف تنبيه وإشارة بمستنكر ، فقد قالوا في (كلا) : إنها حرف ردع وزجر ، وقالوا في (لن) : إنها حرف نفي ونصب ، وقالوا في (لم) : إنها حرف نفي وجزم ونحو ذلك ... وبالجملة فهذا التشبيه بالمعدوم إنما هو اختيار من القائل به في الأصل على ما أدى إليه اجتهاده ، والمجتهد تارة يصيب وتارة يخطيء ، وهذا خطأ بيّن واللّه أعلم »[٢] .

---

(١) انظر : الجزء الثاني من الهداية ٩١/ب و ٩٢/أ .

(٢) انظر : الجزء الأول من الهداية ٨١/ب .

٢ - يرى الآثاري أن قول النحويين (الإخبار بالذي وأل) ليس بجيد ، لأن الإخبار عنهما لا بهما ، وسمّى ما ذهب إليه النحاة بالمغلطة وكل واقع فيها[١] ، وقولهم هذا كقول الفقهاء : زيد بنى بأهله - يريدون : دخل بيته - وليس ذلك بصواب[٢] ، واستدل على صحة رأيه بما ذكره الحريري في (الدرة) عند قولهم : « ويقولون للمعرس قد بنى بأهله ، ووجه الكلام بنى على أهله .....، فإن قيل : هلا أجزتم أن تكون (الباء) في هذا الموطن قائمة مَقام (عن) أو (على)، كما جاءت بمعنى (عن) في قوله تعالى : ﴿ سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾[٣]، أو بمعنى (على) كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٍىٰهَا ﴾[٤]. والجواب عنه : أن إقامة بعض حروف الجر مُقام بعض إنما جُوِّزَ في المواطن التي ينتفي فيها اللبس ، ولا يستحيل المعنى الذي صيغ له اللفظ ... » . وعلق الآثاري على قول الحريري بقوله : « وعلى هذا فلو قيل هنا : الإخبار (بالذي) لاستحال المعنى عن الوجه المراد به ، إذ الغرض به إنما هو : الإخبار (عن الذي) لا به »[٥] .

وقد بيّن النحاة أن (الباء) في قولهم الاخبار (بالذي) (باء) السببية ، لا (باء) التعدية ، لأنك إذا جعلتها (باء) التعدية يكون المعنى : أن (الذي) به يكون الإخبار وليس كذلك ، بل الإخبار يكون عن (الذي) بغيره ،

---

(١) انظر : ص ١٧٤ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ١٨٠ من التحقيق .

(٣) المعارج : ١ .

(٤) هود : ٤١ .

(٥) انظر : ص ١٨١ من التحقيق .

(فالذي) في هذا الباب مبتدأ ، لا خبر ، لأنه في الحقيقة مخبر عنه[١] .

وما ذهب إليه الآثاري أرى أنه الأولى بالقبول ، لأنه فيه وقاية من اللبس ، الداعي إلى التأويل ، ومعلوم أن العربية تنفر من اللبس والغموض ، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إليه .

٣ - يرى الآثاري أن الحرف له ثلاث علامات تميزه عن الاسم والفعل وهي : العدمية ، وتعني : عدم الإسناد ، والوجودية وتعني : تأثيره في غيره ولا يؤثر غيره فيه ، والسببية وتعني : الربط بين الذات والحدث . وأنكر على من قال : إن الحرف ليست له علامة ، بقوله :

ومَن يقل ليست له علامه حقت على قائله الملامه

ففيه رد على الحريري وابن مالك وغيرهما من القائلين بأن الحرف لا علامة له[٢] ، وذكر الآثاري[٣] أن من النحاة من أثبت للحرف علامات كالعكبري في كتابه (اللباب) ، حيث قال : « ومن علامات الحرف امتناعه من دخول علامات صاحبيه ، لأن معانيها لا تصح فيه ، ومن علاماته أنه لا ينعقد منه ومن الاسم وحده ، ولا من الفعل وحده فائدة ... »[٤] .

---

(١) انظر : شرح الألفية لابن الناظم : ٧٢٠ ، توضيح المقاصد ٢٩٢/٤ ، شرح المكودي : ٢٦٧ ، شرح الأشموني ١١٥/٤ .

(٢) انظر : الجزء الثاني من الهداية ٧٦/ب و ٧٧/أ .

(٣) السابق ٧٧/ب .

(٤) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٥١/١ ، والأصول ٤١/١٠ .

٤ - يرى الآثاري أن اشتراط الخبرية في جملة الصلة أحسن ممن قال بالعهدية، أو المنزلة منزلة العهدية ، لأن كلا القولين داخل تحت الخبرية، فلهذا حسن الاكتفاء بها عن غيرها[١] . كما يرى أنه إذا حل العائد الظاهر محل المضمر لا يسمى عائداً ، وإنما يقال في إعرابه : ظاهر حل محل العائد توكيداً لبيان الموصول[٢] .

٥ - يرى الآثاري أن التاء في (كَيْت) و (ذيْت) بدل من الهاء[٣] ، إذ الأصل : (كَيْه) و (ذَيْه) ، فأبدل من الهاء تاءً ، وفتحت لالتقاء الساكنين وطلباً للتخفيف ، وهذا هو رأي الفيومي في (المصباح المنير)[٤]. ويرى الجمهور أن التاء فيهما بدل من الياء ، إذ الأصل: (كيَّة) و (ذيَّة) فحذفت الهاء ثم أبدلت الياء التي هي لام تاء[٥] .

---

(١) انظر : ص ١٣٤ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ١٣٩ من التحقيق .

(٣) انظر : ص ٢٠٨ من التحقيق .

(٤) انظر : المصباح المنير (ذيب) : ١١٢ .

(٥) انظر : المسائل العضديات : ١٤٣ ، سر الصناعة ١٥٢/١ ، شرح المفصل ١٣٧/٤ .

ثامنًا - طريقته في التأليف والشرح :

بيّن الآثاري في مقدمة الجزء الأول ثلاثة أسس سار عليها في تأليف (الكفاية) ، وهي بالتالي تنسحب على شرحه لـ (الهداية) فقال :

واضحة وللمراد جامعهْ أرجو الإله أن تكون نافعهْ

وجيزة مريحة التعبان طالبها راضٍ على شعبان [١]

فتأليفه لـ (الكفاية) يعتمد على ثلاثة أسس هي : الوضوح ، الجمع ، الإيجاز . أما الوضوح فيقصد به كما قال في الشرح : « وهو عبارة أن يبني الناظم بيوته في أصل التركيب على وجهٍ جميل الترتيب ، فإذا أصّل فصّل ، وإذا فرّع نوّع ، وإذا مثّل أخذ بالأمثل ، ونحا نحو الأبين والأسهل ، بألفاظ يفهمها المبتديء والمتوسط والمنتهي ، ومعانٍ إذا فرغ اللسان منها عاد إليها النظر وهو يشتهي ، قد أخذت حقها من التهذيب والتأديب ، واستحقها طالب التقريب والتدريب ، فهناك يحصل التيسير ، ويزول التعسير ، وينتفع بكلامه الطالب ، ويميل إليه قلب المريد والراغب . وقد حصل جميع ذلك في هذه الكفاية بعون اللّه وتوفيقه »[٢] .

---

(١) انظر : الجزء الأول من الهداية ١٥/أ .

(٢) السابق .

والتـأليف والتـصنيف عند الآثاري له قـواعـده وأسـسـه التي يجب أن يتبعها كل من أراد التأليف « فقد قال أهل التحقيق : إن الأشياء التي لا يؤلف عالم عاقل إلا فيها سبعة وهي : إما شيء لم يسبق إليه يخترعه ، وإما شيء ناقص يتممه ، وإما شيء مغلق يشرحه ، وإما شيء طويل يختصره دون أن يخل بشيء من معانيه ، وإما شيء مفرّق يجمعه ، وإما شيء مختلط يرتبه ، وإما شيء أخطأ فيه مصنفه يصلحه » [١].

وقد حقق الآثاري في كتابه بعض هذه الأمور ، فقد ذكر في فاتحة الأصول ما أهمله النحاة من أمور ضرورية لازمة لا بد لطالب الإعراب من معرفتها قبل خوضه في علم العربية، وذلك مثل : تعريف النحو لغة واصطلاحاً، فوائده ، واضعه ، مقدمات الإعراب ، أصول الإعراب[٢] ، كما أنه استدرك على ابن معط وابن مالك ما أهملاه في ألفيتيهما[٣] ، وهو في كتابه يشرح لنا ألفيته النحوية ، وجمع في بعض أبوابه ما تفرق في كتب النحاة كما سيأتي بيانه ، كما أنه التزم الترتيب في عرض الأبواب النحوية ؛ لأن الترتيب كما قال : «أصل من أصول العلم»[٤] . وتعقب بعض النحاة في كتابه ورد عليهم كما سبق بيانه[٥] .

وأما الجمع فيعني به كما قال : « جمع المراد من هذا العلم ، وينحصر ذلك في عشرين شيئًا : أولها : معرفة النحو ، والثاني : معرفة اللفظ والكلمة

---

(١) انظر : الجزء الأول من الهداية ١٥/ب .

(٢) السابق ١٢/أ .

(٣) السابق ١٢/ب .

(٤) السابق ١١/ب .

(٥) انظر : موقفه من النحاة ص ٧٥ من الدراسة .

والكلام والكلم والقول ، والثالث : معرفة الاسم وما يتعلق به ، والرابع : معرفة الفعل وما يتعلق به ، والخامس : معرفة الحرف وما يتعلق به ، والسادس : معرفة الأصول التي يحتاج إليها المعرب قبل الفصول وهي أربعون أصلاً ، والسابع : معرفة توجيه الحروف ، والثامن : معرفة الرفع ، والتاسع : معرفة النصب ، والعاشر : معرفة الجر ، وحادي عشرها : معرفة الجزم ، وثاني عشرها: معرفة العوامل وما يتعلق بها ، وثالث عشرها : معرفة النواسخ وما يتعلق بها ، ورابع عشرها : معرفة المنادى وما يجري مجراه ، وخامس عشرها : معرفة التوابع وما يتعلق بها ، وسادس عشرها : معرفة الحذف في الأسماء والأفعال والحروف ، وسابع عشرها : معرفة التقديم والتأخير والفصل ، وثامن عشرها : معرفة الجمل ، وتاسع عشرها : معرفة الوقف وأحكامه ، والعشرون: معرفة إعراب الأدب ، وقد حصل جميع ذلك بعون اللّه في هذه (الكفاية) على هذا الترتيب ، مع أني جئت فيها بالنحو الذي ذكره ابن بابشاذ في مقدمته ، ثم زدتها من العلم ما ستراه في أبوابه إن شاء اللّه تعالى ، وذلك مع اعترافي بأن الفضل للمتقدم ، وإنما أردت الزيادة على ذلك بما فيه نفع المتعلم ، ليعرف مقدار هذه الطريقة ، وليدخل من المجاز إلى الحقيقة »[١] .

وسلك المؤلف طريق الإيجاز والبيان والراحة للتعبان لأن في بعض كتب النحاة قبله إساءة للترتيب ، أو صعوبة وإلغاز في التركيب ، قال : « والمبتديء إلى فهم الألغاز لا يهتدي ، وبدون الترتيب لا يصل إلى الغرض من التركيب ، وعلم النحو صعب ، وطلب التيسير واجب ، لقوله ﷺ : « يسروا ولا تعسروا »، فاستعنت باللّه تعالى وتوكلت عليه في نظم هذه (الكفاية) سالكًا فيها طريق

---

(١) انظر : الجزء الأول من الهداية ١٦/أ .

الإيجاز والتيسير ، وقائمًا فيها بالغرض من هذا العلم على منهج الصواب للطلاب » ، إلى أن قال :« ثم شرعت لها في هذا الشرح سالكًا فيه على طريق التوضيح، ماشيًا فيه على منهج التحرير والتصحيح، ليستعين به الطالب على فهم المعاني وعلى حسن البيان ، وليستغني بما فيه عن الخبر بالعيان بحيث :

إذا تأمله الخل اللبيب يرى كأنه ناظر في غالب الكتب

فيه الفوائد من نحو ومن لغة ومن حديث وتفسير ومن أدب »[١] .

ومواضيع الكتاب متضمنة لما في المقدمة المحسبة مع الزيادات التي زادها الآثاري عليه ، حيث جعلها في فصول عشرة ، فمنها ثلاثة فيها كلمات ثلاث ، ويليها أربعة فيها أحوال أربعة ، ويليها ثلاثة فيها أسباب ثلاثة[٢] .

أما الفصول الثلاثة التي فيها كلمات ثلاث فهي : فصل الاسم ، وفصل الفعل ، وفصل الحرف ، وكل منها يشتمل على ثمانية أشياء لا بد له منها .

أما فصل الاسم فإنه يشتمل : على تعريفه ، وعلى علاماته ، وعلى صفته ، وعلى سبب تسميته بالاسم ، وعلى تقسيمه ، وعلى تحديد أنواعه ، وعلى إعرابه ، وعلى ما يتعلق به .

وأما فصل الفعل فإنه يشتمل : على تعريفه ، وعلى سبب تسميته بالفعل ، وعلى علاماته ، وعلى صفته ، وعلى حكمه ، وعلى تقسيمه ، وعلى إعرابه ، وعلى ما يتعلق به .

وأما فصل الحرف فإنه يشتمل : على تعريفه ، وعلى علاماته ، وعلى

---

(١) انظر : الجزء الأول من الهداية ١٥/أ من النسخة التركية .

(٢) انظر : الجزء الأول من الهداية ١٠/ب .

صفته ، وعلى سبب تسميته بالحرف ، وعلى معانيه ، وعلى تقسيمه ، وعلى توجيهه ، وعلى ما يتعلق به[١] .

وأما الفصول الأربعة التي فيها الأحوال الأربعة فهي :

فصل الرفع ويشتمل : على علاماته الأربع ، وعلى ذكر أصنافه الأحد عشر ، وعلى ذكر مرفوعاته الخمسة عشر .

وفصل النصب ويشتمل : على علاماته الخمس ، وعلى أصنافه الأحد عشر ، وعلى منصوباته العشرين .

وفصل الجر ويشتمل : على علاماته الثلاث ، وعلى أصنافه العشرة ، وعلى مجروراته الأربعة .

وفصل الجزم ويشتمل : على ذكر علامتيه ، وعلى ذكر صنفه ، وعلى ذكر مجزومه ، وعلى ذكر أحواله الخمس ، وعلى ذكر أمثلتها[٢] .

وأما الفصول الثلاثة التي بقيت من العشرة وهي التي فيها الأسباب فهي :

فصل العامل ويشتمل على : ذكر أنواعه سواء كان اسمًا أو فعلاً أو حرفًا ظاهرًا أو مقدرًا ، وهي مائة وخمسون عاملاً ، فمنها أربعون للأسماء ، ومنها ستون للأفعال ، ومنها خمسون للحروف ، فالأسماء منها عامل رفع ، ومنها عامل نصب ، ومنها عامل جر ، ومنها عامل جزم ، والأفعال تعمل الرفع

---

(١) انظر : الجزء الأول من الهداية ١١/أ .

(٢) السابق ١١/ب .

إذا كانت مجردة ، وتعمل النصب إذا انضم إليها فاعلها ، والحروف منها ما يعمل النصب ، ومنها ما يعمل الجر ، ومنها ما يعمل الجزم .

وفصل التابع ويشتمل على : التوابع الستة وهي : النعت ، والتوكيد المعنوي ، والتوكيد اللفظي ، وعطف النسق ، وعطف البيان ، والبدل .

وفصل الحذف ويشتمل على : ستين قسماً من أقسام الحذف ، منها عشرون للأسماء ، ومنها عشرون للأفعال ، ومنها عشرون للحروف ، ويتعلق بهذا الفصل ذكر التقديم والتأخير والفصل في أربعين باباً من أبواب العربية ، ويتعلق به أيضاً ذكر الجمل عند انتهاء العمل ، ثم الوقف[١] .

وطريقة المؤلف في الشرح يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

١ - يبدأ أولاً بذكر ترجمة للباب الذي سيشرحه يصدِّرها بقوله : ثم قلت ، ويعقب الترجمة نص الألفية ، يأتي بعدها شرحه للأبيات مصدراً بقوله: وأقول[٢] .

٢ - يعتبر بعض المباحث المتعلقة بالموضوع الرئيسي فروعاً له وميزها بالذكر في ترجمة الباب بقوله : وفروعه كذا ، وفي نص الألفية يبدأ كل مبحث منها بقوله : فرع . حيث جعل للمضمر[٣] فروعاً خمسة هي :

ما يصلح للوصل والفصل[٤] ، معرفة التاءات التي تحلت بأنواع

---

(١) انظر : الجزء الأول من الهداية ١٢/أ .

(٢) انظر مثلاً : ص ١ و ١٠ و ١٦ و ١٨ و ٢٥ من التحقيق .

(٣) انظر : ص ١ من التحقيق .

(٤) انظر : ص ١٩ من التحقيق .

البناء[١] ، ما جاء للمفرد والمثنى بلفظ الجمع[٢] ، ضمير الشأن[٣] ، ضمير الفصل[٤] . وجعل للموصول[٥] فرعان هما :

أحوال (أي) في الإعراب والبناء[٦] ، الإخبار عن الذي والألف[٧] واللام . وجعل للبناء الأصلي[٨] ثلاثة فروع هي : العلم المختوم[٩] بـ (ويه) ، أمس[١٠] ، المركبات[١١] .

٣ - يتبع في شرحه طريقة النحاة التقليدية ، حيث يكون تقرير الحكم أو القاعدة أولاً يعقبه الشاهد والمثال ، مضمنًا في شرحه الخلافات والآراء والنقولات وتفصيلات المسألة المختلفة[١٢] .

٤ - يقرر بعض المسائل بطريق السؤال والجواب ، مما يؤدي إلى تثبيت المسألة في الذهن[١٣] .

٥ - يخص بعض المسائل بذكرها منفردة - لتحظى بالعناية والاهتمام -

---

(١) انظر : ص ٢٥ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ٢٧ من التحقيق .

(٣) انظر : ص ٣٥من التحقيق .

(٤) انظر : ص ٤١ من التحقيق .

(٥) انظر : ص ٨٨ من التحقيق .

(٦) انظر : ص ١٤٨ من التحقيق .

(٧) انظر : ص ١٧٣ من التحقيق .

(٨) انظر : ص ١٨٣ من التحقيق .

(٩) انظر : ص ١٨٥ من التحقيق .

(١٠) انظر : ص ١٩٠ من التحقيق .

(١١) انظر : ص ٢٠١ من التحقيق .

(١٢) انظر : ص ٢٦ و ٤٣ و ١٩٢ من التحقيق .

(١٣) انظر مثلاً : ص ٤٢ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٧ من التحقيق .

تحت عناوين مميزة هي : تنبيه[١] ، فائدة[٢] ، تتميم[٣] ، مسألة[٤] ، تكميل[٥] ، تذييل[٦] .

٦ – يشرح أحيانًا بعض النصوص التي ينقلها عن غيره[٧] .

٧ – وفي مواضع كثيرة يمزج كلامه بكلام غيره ، وكأنه لنفسه دون إشارة إلى نقله عن غيره ، وسبق الحديث عن ذلك في مصادره[٨] .

٨ – يعرب بعض الأمثلة أثناء الشرح ، لمزيد من التوضيح والبيان[٩] .

٩ – كثيرًا ما يشير إلى مسائل سبق شرحها ، أو أخرى سيأتي شرحها ، مما يؤدي إلى ربط أبواب الكتاب بعضها ببعض ، لكي تكون الصورة واضحة في ذهن القاريء[١٠] .

١٠ – يربط – دائمًا – شرحه بألفيته حيث يقول : وإلى ذلك أشرت بقولي ....، وذلك يؤدي إلى تقوية الصلة بين الألفية والشرح ووضوحهما عند القاريء[١١] .

---

(١) انظر مثلاً : ص ٥ و ٧٤ و ١٠٥ من التحقيق .

(٢) انظر مثلاً : ص ٨٧ و ١٥٧ من التحقيق .

(٣) انظر مثلاً : ص ١٠ و ٨١ من التحقيق .

(٤) انظر مثلاً : ص ١٢ و ٨٧ من التحقيق .

(٥) انظر مثلاً : ص ١٠ و ١٢٦ من التحقيق .

(٦) انظر مثلاً : ص ٩ و ١١٢ من التحقيق .

(٧) انظر مثلاً : ص ٢٥٧ و ٢٧٦ من التحقيق .

(٨) انظر : ص ٥٤ من الدراسة .

(٩) انظر مثلاً : ص ٤٢ و ٧٤ و ٨٥ و ١٣٦ من التحقيق .

(١٠) انظر مثلاً : ص ٥٢ و ٧٦ و ٨٨ و ٨٩ و ٢٤٣ من التحقيق .

(١١) انظر مثلاً : ص ٤ و ١١ و ٢٣ من التحقيق .

١١ - يخص - أحيانًا - بعض ألفاظ الألفية بتوضيح وبيان ليظهر مراده من نظمها[١] .

١٢ - يعتني بتصحيح اللحن واللهجات العامية معتمدًا في أغلب المواضع على كتاب (درة الغواص) للحريري[٢] .

١٣ - يعتني بجمع المتفرق ، وحصر المتعدد ، فمن ذلك حصره للضمائر في ستين ضميرًا[٣] ، وأصول أسماء الإشارة في خمسة وعشرين اسمًا ، وفروعها أربعون ، والمنبّهات منها بـ (ها) سبعة عشر ، وللمخاطب منها بـ(كاف) الخطاب ستة، وما عداها فهو إما نادر في الاستعمال، أو شاذ في القياس وهي سبعة عشر[٤] . والأسماء الموصولة في عشرين موصولاً[٥] ، مع عناية بذكر اللغات المختلفة في (الذي) و (التي) حال التثنية[٦] والجمع[٧] .

كما اعتنى بتجميع المسائل والمواضيع المتشابهة في باب واحد - وقد يكون بعضها مفرقًا في كتب النحاة - ليخف حملها على الطالب ، ومن ذلك البناء الأصلي وهو عشرون نوعًا[٨] ، ما جاء على (فعال) وهو خمسة

---

(١) انظر مثلاً : ص ١٦ و ٢٦ و ٥٤ و ٦٨ و ٧٢ و ١٣٥ من التحقيق .

(٢) انظر مثلاً : ص ١٠ و ٧٥ و ١٤٨ و ٢٠٠ من التحقيق .

(٣) انظر : ص ٢ و ٤ من التحقيق .

(٤) انظر : ص ٧٦ و ٧٧ و ٧٩ من التحقيق .

(٥) انظر : ص ٨٨ من التحقيق .

(٦) انظر : ص ١١٣ و ١١٥ من التحقيق .

(٧) انظر : ص ١١٥ و ١٢١ من التحقيق .

(٨) انظر : ص ١٨٣ من التحقيق .

أنواع[١] ، البناء العارض وهو ستة أنواع[٢] ، ما يجوز استعماله جامداً أو مشتقًا وهو في أربعة مواضع ، وما يجوز استعماله مشتقًا أو مؤولاً به وهو في موضع واحد[٣] ، ما يدخله العدل وهو في ستة مواضع[٤] .

١٤ - يذكر - أحيانًا - بعض الفوائد غير النحوية ، سواءً ما يتعلق منها باللغة[٥] ، أو التراجم[٦] ، أو التفسير[٧] .

١٥ - يلخص شرحه - أحيانًا - بعبارات موجزة يضمنها خلاصة الأحكام والقواعد المذكورة في الشرح المسهب[٨] .

تاسعًا - المآخذ عليه :

إن المرء مطالب في عمله بالإتقان ، وبذل الجهد ، واستفراغ الطاقة ، والإخلاص قبل كل هذا . وما يقع منه من هفوات أو زلات أثناء عمله لا تقلل منه، ولا تغض من قدره ، فإنه لا يخلو عمل بشري من الخطأ والخلل ، فتلك طبيعة البشر ، وقديمًا قالوا : من ألّف فقد استَهْدَف ، وقال العماد الأصبهاني: « إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابًا في يومه إلا قال في غده : لو غُيّر هذا لكان أحسن ، ولو زيد كذا لكان يُستحسن ، ولو قُدّم هذا لكان

---

(١) انظر : ص ٢١٣ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ٢٢٨ من التحقيق .

(٣) انظر : ص ٢٣٤ من التحقيق .

(٤) انظر : ص ٢٤٣ من التحقيق .

(٥) انظر مثلاً : ص ٣٤ و ٦٧ و ١٣٥ و ١٧٢ من التحقيق .

(٦) انظر مثلاً : ص ٦٨ و ١٨٦ من التحقيق .

(٧) انظر : ص ٢٥٦ من التحقيق .

(٨) انظر مثلاً : ص ٤٧ و ٦٨ و ١٢١ و ١٩٥ من التحقيق .

أفضل ، ولو تُرِك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر »[١] . وقديمًا قيل : « إن الناقد بصير » .

من هذا المنطلق وأداءً للأمانة العلمية – لا تنقصًا وتعيبًا – ظهرت لي بعض المآخذ على الآثاري ، والواجب يقتضي إثباتها وبيانها ، ويمكن تصنيف هذه المآخذ كالتالي :

أ – استدراكات :

١ – في تعداده للضمائر المنفصلة لم يذكر (أنتن) ولا (هو)[٢] .

٢ – في حصره للغات جمع (التي) فاته ذكر (اللاتْ) و (اللواتْ) و (اللواء) و (اللوا)[٣] .

٣ – قصر اللغات في (الذي) و (التي) حالة الإفراد على أربع فقط[٤] ، وذكر أن ما قاله البرهان الأبناسي من أن فيها ست لغات لا يدري من أين أخذه ولا عمن نقله ؟ ![٥] . وما ذكره البرهان ذكره ابن مالك[٦] والمرادي[٧] فلعله نقله عن أحدهما ، وذكره أيضًا الأشموني[٨] .

---

(١) انظر : معجم الأدباء ٣/٣ .

(٢) انظر : ص ٧ من التحقيق .

(٣) انظر : ص ١٢٥ من التحقيق .

(٤) انظر : ص ١٢٦ من التحقيق .

(٥) انظر : ص ١٣١ من التحقيق .

(٦) انظر : شرح التسهيل ١٨٩/١ .

(٧) انظر : توضيح المقاصد ٢٠٦/١ .

(٨) انظر : منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ١٧٨/١ .

٤ - في شروط (ذا) الموصولة ذكر شرطين فقط [١]، وفاته ذكر الشرط الثالث وهو ألا تلغى (ذا) بمعنى ألا تركب مع (من) أو (ما) فيكونان اسمًا واحدًا ، ومع أن حديث الآثاري عن (ذا) كان منقولاً من الدرة المضيئة وهذا الشرط الثالث قد ذكر فيها ، إلا أنه لم يذكره في كلامه .

٥ - في حصره لمعاني (أي) فاته أن يذكر من معانيها : أن تكون حالاً من المعرفة ، ونكرة موصوفة[٢] .

٦ - في حصره لمعاني (من) فاته أن يذكر من معانيها : أن تكون نكرة تامة[٣] غير موصوفة .

٧ - ذكر أن الأعداد المركبة المبنية هي : من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر ، وفاته أن أحد عشر تدخل في هذا الحكم[٤] .

ب - أوهامٌ وأخطاء :

١ - وهم في نسبة بيت للحميري ، وهو :

ذاك خليلي وذو يواصلني يرمي ورائي بأمْسَهم وأمْسَلِمَه

---

(١) انظر : ص ٩٧ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ١٥٧ من التحقيق .

(٣) انظر : ص ١٦٧ من التحقيق .

(٤) انظر : ص ٢٣٠ من التحقيق .

والصواب أنه لبجير بن عَنمة الطائي[١] ، ومن العجب أن الآثاري سبق له ذكر البيت قبل هذا الموضع منسوبًا إلى شاعر طائي[٢] .

٢ - وهمٌ في نسبة بيتين للخنساء في رثاء أخيها صخرًا ، هما :

وإذا مررت بقبره فاعْقِـرْ بـه كُوْمَ الهِجَان وكل طِرْف سابح

وانْضَحْ جوانب قبره بدمائها فلقـد يكـون أخا دمٍ وذبائِح

والصواب أنهما لزياد الأعجم يرثي المغيرة بن المهلب[٣] .

٣ - جعل الفصل واجبًا بين الضميرين المتصلين في الفعل غير الناسخ إذا كان الأول منهما مرفوعًا ، والصواب وجوب الوصل لا الفصل[٤].

٤ - نقل عن غيره أن انفصال الضمير ضرورة في الاستثناء من نحو: أتوني ليس إياك ، أو لا يكون إياك ، والصواب أنه واجب لأن هذا الاستثناء بمنزلة (إلا) ، وهي لا يقع بعدها المتصل ، وعلى هذا فالاتصال في الاستثناء هو الضرورة[٥] .

٥ - سقوط كلمة (ظهور) من البيت :

---

(١) انظر : ص ٦٦ من التحقيق .

(٢) انظر : الجزء الأول من الهداية ٦٥/أ .

(٣) انظر : ص ٢٦٨ من التحقيق .

(٤) انظر : ص ٢٠ من التحقيق .

(٥) انظر : ص ٢٢ من التحقيق .

ومهمهـــين قذفـــين مرتيـــن ظهراهـما مثل ظهور الترسين

وذلك عند أول ذكر للبيت ، ثم تكرر البيت بعد ذلك مرتين وفيه (رء وس) بدلاً من (ظهور) ، ولم أجد لها ذكرًا في مصادر تخريج البيت[١] .

٦ - جعل معنى (وراء) في قوله تعالى : ﴿ وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبًا ﴾[٢] بمعنى : خلف ، والذي في كتب التفسير واللغة أنها بمعنى : أمام[٣] في هذا الموضع .

٧ - جعل قول الشاعر :

تُبَكِّي على لبنى وأنت تركتها وكنت عليها بالملا أنت أقدرُ

شاهدًا على وقوع ضمير الفصل في باب كان في قوله : كنت ... أنت أقدر ، والصواب أنه شاهد على جواز جعل الضمير اسمًا مرفوعًا مبتدأ، وما بعده خبر مرفوع ، ولذا ارتفع (أقدر) ، وكان يجوز أن يكون الضمير فصلاً بين اسم كان - الضمير المتصل ، وخبرها -أقدر- ، ولكن منع من هذا أن القوافي مرفوعة[٤] .

٨ - اضطرب رأيه في جواز دخول (ها) التنبيه على (ذات) ، فمرة منع[٥] ، ومرة أجاز[٦] .

---

(١) انظر : ص ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ من التحقيق .

(٢) الكهف : ٧٩ .

(٣) انظر : ص ٦٧ من التحقيق .

(٤) انظر : ص ٤٤ من التحقيق .

(٥) انظر : ص ٥٥ من التحقيق .

(٦) انظر : ص ٧٩ من التحقيق .

٩ - إثبات (أم) بين الأقط والتمر في قول صفية على النحو التالي :

كيف وجـــدت زبـرا أأقطـــاً أم تمـــرا

أم قـــرشـيـاً صقـرا [١]

والصواب : أأقطًا أو تمرا ، فهي لم تَشْكُكْ بين الأقط والتمر فتقول أيهما هو ؟ ولكنها أرادت أرأيته طعامًا أم قرشيًا صقرا ؟ أي : أأحدَ هذين رأيته أم صقرا ؟ ولو قالت : أأقطًا أم تمرًا ؟ لكان محالاً على هذا الوجه[٢] .

١٠ - عد أسماء الإشارة للمؤنث في نص لأبي حيان - نقله عنه - خمسة ، والصواب أنها في نص أبي حيان ستة[٣] .

١١ - في نص نقله عن غيره جعل التشديد في نون مثنى الموصول عوضًا من (الألف) ، وفي مثنى الإشارة عوضًا من (الياء) . والصواب العكس فيهما[٤] .

١٢ - ذكر أن ابن مالك نسب في (الكافية الشافية) حذف نون المثنى الموصول حالة الرفع لهذيل ، ولم أجد في متن (الكافية الشافية) ولا في شرحها ما يشير إلى ذلك ، وإنما نسب ابن مالك إلى هذيل إعراب (الذين) إعراب جمع مذكر سالم[٥] .

---

(١) انظر : ص ٧٦ من التحقيق .

(٢) انظر : الكامل ١٩٦/٣ .

(٣) انظر : ص ٧٩ من التحقيق .

(٤) انظر : ص ١٠٤ من التحقيق .

(٥) انظر : ص ١٠٥ من التحقيق .

١٣ – التمثيل بمثال خاطيء ، وذلك في الحديث عن عائد الموصول المجرور بالحرف . حيث ذكر الآثاري أنه يشترط لحذفه أن يجر العائد بالحرف الذي يجر به الموصول مع اتفاقهما لفظًا ومعنى واتفاق الفعلين مادة فإن اختلف الحرفان معنى لم يجز الحذف ، ومثل لذلك بـ : كتبت بقلم من زيد ، وهذا خطأ وصواب المثال : مررت بالذي مررت به على زيد[١] .

١٤ – الاستشهاد ببيت لحاتم الطائي على شذوذ حذف العائد المجرور الذي لم تتوفر فيه الشروط وهو :

ومن حسد يجور عليّ قومي وأي الدهر ذو لم يحسدوني

وجاء البيت في (الهداية) كما يلي :

* وأي زمانهم لم يحسدوني *

فغدا البيت لا شاهد فيه لعدم توفر الموصول أصلاً[٢] .

١٥ – ذكر أن ابن هشام لم يتعرض لزيادة (ذا) بعد (مَنْ) ، والصواب أنه ذكر ذلك بإيجاز[٣] .

١٦ – يرى أن استخدام عبارة (الإخبار عن الذي) أجود وأصح من عبارة (الإخبار بالذي) التي عدها من قبيل الغلط ، إلا أنه لم يلتزم بذلك ، فقد استخدم العبارة التي عدها غلطًا ونفى عنها الجودة[٤] .

---

(١) انظر : ص ١٤٧ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ١٤٨ من التحقيق .

(٣) انظر : ص ٨٨ من التحقيق .

(٤) انظر : ص ١٧٤ و ١٧٥ من التحقيق .

١٧ - بعض اعتراضاته على النحاة كانت مجانبة للصواب ، وسبق بيان ذلك في الحديث عن موقفه[١] من النحاة .

١٨ - يتصرف في بعض النصوص التي ينقلها عن النحاة باقتطاع ما يناسب مذهبه أحيانًا ، أو بذكر ما يخالف الموجود في كتبهم ، كما قد ينقل نصوصًا مبهمة النسبة ، وأخرى يمزجها بكلامه دون إشارة إلى أنها لغيره . وسبق بيان ذلك كله في الحديث عن مصادره[٢] .

١٩ - أنشد بيتًا من ألفية ابن معطي استبدل فيه كلمة بأخرى ، والبيت كما أنشده :

والفعل ما دل على زمان وحدث دلالة اقتران

والذي في الألفية لابن معطي :

* ومصدر دلالة اقتران * [٣]

٢٠ - عد كلمة (سبحان) ظرفًا ملازمًا للنصب ، والصواب أنها مصدر غير متصرف منصوب[٤] .

٢١ - جعل تقدير علامة الإعراب في المضارع المعتل الآخر بالواو والياء

---

(١) انظر : ص ٧٥ من الدراسة .

(٢) انظر : ص ٥٨ من الدراسة .

(٣) انظر : ص ٢٥٧ من التحقيق .

(٤) انظر : ص ١٧٨ من التحقيق .

للتعذر[١] – وتكرر ذلك أيضًا في شرح الحلاوة السكرية[٢] ، والصواب أنه للثقل .

٢٢ – في تمثيله للأفعال الخماسية ذكر معها أفعالاً سداسية ، فخلط بينهما ولم ينبه على ذلك[٣] .

٢٣ – نسب لغة التشديد في (اللذان) إلى قريش ، والصواب أنها لغة قيس وتميم[٤] .

٢٤ – ذكر (للتي) حالة الإفراد أربع لغات ، استشهد لاثنتين منها وهي : التِ ، والتْ ، ثم قال : « وأما شواهد الثالثة والرابعة من لغات (التي) فلم أقف لهما على شاهد ، لكن النقلة ثقات فيما ذكروه ... » واللغتان الباقيتان هما: التيّ – بإثبات الياء مشددة – وهذه لم يُذْكَر لها شاهد، والتي – بإثبات الياء ساكنة – وهذه لشهرتها لا تحتاج إلى دليل ، فأخطأ في جعل هذه اللغة لا شاهد لها[٥] .

عاشراً – نسخة الكتاب :

لكتاب الهداية الجزء الثاني نسخة وحيدة موجودة بدار الكتب المصرية برقم ٣٧٢ نحو ، ومنها صورة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ١٠١١ ، وفي الصفحة الواحدة ٢٥ سطرًا ، وفي السطر الواحد حوالي ١١ كلمة ، والقسم الذي قمت بتحقيقه يبدأ من الاسم المضمر إلى نهاية فصل

---

(١) انظر : ص ٣١١ من التحقيق .

(٢) انظر : شرح الحلاوة السكرية : ٦٥ .

(٣) انظر : ص ٢٩٠ من التحقيق .

(٤) انظر : ص ١١٣ من التحقيق .

(٥) انظر : ص ١٣١ من التحقيق .

الفعل ويقع في ٦٢ لوحة ، وهو – بحمد الله – يخلو من السقط ، والنسخة غير مرقمة ، مكتوبة بخط نسخي واضح جداً – بحمد الله – ، وفي حواشيها تصحيحات وإشارات إلى المقابلة قام بها الآثاري نفسه ، حيث كان يكتب : «بلغ مقابلةً . مؤلفه عفا الله عنه » . وخط المقابلة والتصحيح يوافق خط النسخة نفسها ، كما أن هناك نسخة تركية لألفية الآثاري مكتوبة بخطه الذي يوافق خط نسخة (الهداية) هذه ، مما يجعلني أظن ظنًا يقرب من اليقين أن نسخة الهداية مكتوبة بخط الآثاري – عفا الله عنه – والمخطوط الذي هذه حاله تعد نسخته أرفع النسخ وأعلاها ، ومع ذلك فالأمر لا يخلو من الحاجة إلى نسخة أخرى ولو على سبيل الاستئناس ، لذا قمت بسؤال المختصين في هذا المجال، واطلعت على عدة فهارس ، وراسلت بعض المراكز المتخصصة ، علّهم يفيدوني بوجود نسخة أخرى لهذا الجزء ، ولكن كان الرد بالنفي . فاستعنت بالله على تحقيق قِسْمي من هذا الجزء .

حادي عشر – عملي في التحقيق :

١ – كتبت النص وفق الرسم الإملائي الحديث وراعيت ضبطه بالشكل ضبطًا متوسطًا .

٢ – وضعت قبل نص الألفية رمز [**ص**] ، وقبل الشرح رمز [**ش**] لمزيد بيان وتوضيح للنصين .

٣ – وضعت عناوين مختصرة لبعض أبواب الكتاب التي يمكن وضع عنوان لها ، وجعلتها بين عضادتين [ ] .

٤ – جعلت المصادر التي ينقل منها الآثاري نسخة أخرى لكتابه أقارن بينهما أو أضيف أو أصحح ، كما استفدت من مؤلفات الآثاري

الأخرى وعلى رأسها كتابه : (القلادة الجوهرية شرح الحلاوة السكرية) .

٥ - تدخلت في النص بتصحيح الأخطاء ، أو بالزيادة لاستقامة الكلام ، وجعلت الزيادة بين عضادتين [ ] ما لم تكن حرفًا فلم أشأ تقطيع الكلمة بالعضادتين ، ونبهت على ذلك في الحواشي .

٦ - أهملت ذكر الفروق بين النقولات التي ينقلها الآثاري ومظانها في الكتب، ما لم يكن لذلك أثر في المعنى .

٧ - خرّجت شواهد الكتاب المختلفة كما يلي :

أ - راعيت كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني - على الرغم من أن المؤلف يكتبها بالرسم الإملائي لعصره - وحصرتها بين قوسين مزهرين هكذا ﴿ ﴾ ، وذكرت اسم السورة ورقمها في الحواشي .

ب - وثّقت القراءات القرآنية من كتب القراءات أولاً إن وجدت فيها القراءة، وإن لم توجد بها لجأت لكتب التفسير والنحو .

جـ - خرّجت الأحاديث النبوية من كتب الصحاح والسنن كصحيح البخاري ، ومسلم ، وسنن الترمذي ، والنسائي، وابن ماجه ، ومسند الإمام أحمد ، وخرّجت الآثار من كتب غريب الحديث .

د - وثّقت نسبة الأشعار إلى قائليها - ما استطعت - وخرجتها من دواوين الشعراء - إن كانت لهم دواوين مطبوعة - ومن كتب النحاة والمجاميع الشعرية . وذكرت بحر البيت ، وشرحت الكلمات الغريبة ، ونبهت إلى اختلاف الروايات ما أمكن .

هـ - خرّجت الأمثال من مظانها ككتاب الأمثال لأبي عبيد ، ومجمع الأمثال .

٨ - عرّفت بالأعلام غير المشهورين شهرة ذائعة .

٩ - علّقت على مسائل الكتاب وربطتها بأمهات الكتب .

١٠- عدت للجزء الأول من المخطوط نسخة دار الكتب المصرية لتوثيق إشارات الآثاري إلى المسائل التي سبق له شرحها ونبهت على ذلك في الحواشي دون تحديد للنسخة ، إلا إن وُجِدَ سقط في نسخة دار الكتب فكنت أعود للنسخة الأخرى للجزء الأول ، وهي النسخة التركية ، ونبهت على هذه النسخة في الحواشي .

١١- عملت الفهارس الفنية المختلفة .

١٢- ذكرت في آخر البحث ثبتًا بالمصادر والمراجع التي رجعت إليها مخطوطة أو مطبوعة .

صفحة عنوان الجزء الثاني

من مخطوطة الهداية في شرح الكفاية

المراد به اقارب الزوج واما اقارب الزوجه فهم الاختان ويطلق على الجميع
اصهار انتهى كلامهم وقال ابن مالك في شرح العمده هو واحد الاحما وهم
اقارب الزوج كابيه وعمه واخيه فلا يضاف الا الى امراه فيقال حمو
هند افضل من حمى دعد هذا هو المشهور واجاز صاحب الجمل اطلاق
الاحما على اقارب الزوجين انتهى وقال في شرح التسهيل والحم ابو زوج
المراة او غيره من اقاربه هذا هو المشهور وقد يطلق على اقارب الزوجه
انتهى وهو بمعنى الاول والى ذلك اشرت بقولي والحم من اقارب الزوج
اشتهر وقيل بالعكس ولكن قد ندر اعني يجوز على قلة والله اعلم

ثم قلت

القسم الثاني الاسم المضمر وفروعه خمسة
ما يبرز من الضماير وهو على خمسة اقسام يتولد
منها ستون ضميرا

بالرفع والنصب بروز المنفصل ، وبهما والجر يهدو المتصل
كقمت جاني وبي في التاء ، للوصل في الاحوال او في الياء
وكل قسم بارز في اثني عشر ، ان كان للانثى والا للذكر
انا ونحن انت انت انتما ، انتم وانتن وهو وهي هما
وهم وهن ثم اياي على ، وفق الذي رفعته وانفصلا

واقول الضمير والمضمر واحد ويسميه الكوفيون بالكنايه والمكنى
وقد تقدم الكلام على حده في باب تقسيم الاسما وتحديدها وهنا ذكر
اقسامه وفروعه وما يتولد منها اذا عرفت ذلك فاعلم ان جملة الضماير
ستون ضميرا وكلها اسما وكلها مبنيه باتفاق النحاة على ذلك ومن ذلك
قول ابن مالك وكل مضمر له البنا يجب واختلفوا في سبب بنايها على ثلاثة
اقوال فقيل لشبهها بالحرف في الوضع لان اكثرها على حرف او على حرفين
وحمل الباقي على الاكثر وقيل لشبهها له في المعنى لان كل ضمير يتضمن معنى
التكلم او الخطاب او الغيبه وهي من معاني الحروف وقيل لشبهها له

الصفحة الأولى من الجزء المحقق

وطائفة الى بنائه مطلقا سواء باشرته النون او لم تباشره وذهب قوم الى
الاعراب مطلقا واما المتصل بنون الاناث فقد قال ابن مالك في شرح
التسهيل انه مبني بلا خلاف وهذا الذي قاله مخالف لما ذهب اليه ابن
درستويه وابن طلحة والسهيلي من انه معرب والاعراب عندهم مقدر
منع من ظهوره ما عرض فيه من التشبه بالماضي كانهم قاسوا النون من
نحو يخرجن على نون خرجن ونحو ذلك والصحيح ما ذهب اليه ابن مالك
وبه اقول والى ذلك اشرت بقولي في باب المبنيات ونحو يفعلن مع
الثلاث اي نون توليد او الاناث وقد تقدم لنا شرح ذلك فلا حاجة
الى اعادته والى ذلك هنا اشرت بهذين البيتين فنزل على ما فيهما والله
الموفق هذا اخر الكلام على فصل الفعل وعلى انوابه وعلى مسائله وعلى
ما يتعلق به وقد عرفت الطريق في جميع ذلك فاقس على مثله وقس
عليه ما عن لك تصب هداية ان شا الله تعالى ثم قلت
الفصل الثالث فصل الحرف تعريف الحرف وعلاماته وهي ثلاث
ما به يدرك الاسناد فيه الحرف ؛ وجاء في الحد اذ فهو الحرف
وجعله في اسمه بان الحدث ؛ والذات والتحريك تعريف
ومن يقل ليست له علامة ؛ حقق على قائله الملامة
واقول الفصل الثالث من الفصول العشرة التي تقدم ذكرها في
الخطبة فصل الحرف والكلام فيه على ثمانية اشيا على علاماته وعلى
تعريفه وعلى صفته وعلى سبب تسميته بالحرف وعلى معانيه وعلى تقسيمه
وعلى توجيهه وعلى ما يتعلق به اما علاماته فهي ثلاث وكان من حقها
التاخير عن التعريف وانما قدمها التنبيه على العناية بها والاشتمال
على ما في التعريف وزيادة فلهذا حسن تقديمها عليه رجعنا الى شرحها
وقد عرفت انها ثلاث الاولى عدمية والثانية وجودية والثالثة
سببية اما العلامة الاولى وهي العدمية فهي عدم الاسناد وذلك
لان المعروف عند النحويين ان الاسم يسند ويسند اليه والفعل يسند

القسم الثاني

النص المحقق

١

[الضمائر]

[الضمير البارز]

/ ثم قلتُ : ١٥/ب

القِسْمُ الثَّانِي[١] : الاسْمُ المُضْمَرُ وَفُرُوْعُهُ خَمْسَةٌ ، مَا يَبْرُزُ مِنْ الضَّمَائِر وَهُوَ عَلى خَمسَةِ أقسَامٍ يَتَولَّدُ مِنْهَا سِتُّوْنَ ضَمِيْرًا .

[ص] بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ بُرُوزُ المنفَصِلْ وَبِهِمَا وَالجَرِّ يَبْدُوْ المُتَّصِلْ

كَقُمتُ، جَاءَ نِي، وبِي، في التَّاءِ للوَصْلِ في الأَحْوَالِ أو في الياءِ

وَكُلُّ قِسْمٍ بَارِزٌ في اثنَيْ عَشَرْ إنْ كَانَ لِلأُنْثى وإلاّ لِلذّكَرْ

أَنَا ونَحْنُ أَنْتَ أَنْتِ أَنْتُمَا أَنْتُم وأَنْتُنَّ وَهُو وَهْي هُمَا

وَهُمْ وَهُنَّ ثُمّ إِيَّايَ عَلَى وَفْقِ الذيْ رَفَعْتَهُ وانْفَصَلاَ

[ش] وأَقُولُ : الضَّمِيرُ والمُضْمَرُ واحِدٌ ، وَيُسَمِّيْهِ الكُوفِيون بالكِنَايَةِ والمكْنِي ، وقد تقدمَ الكلامُ على حَدِّهِ في بابِ تَقْسِيْمِ الأَسْمَاءِ وَتَحْدِيْدِهَا[٢]، وهُنَا ذِكْرُ أَقْسَامِهِ وَفُرُوْعِهِ ومَا يَتَولَّدُ مِنْها .

إذا عرفتَ ذلك فَاعْلَمْ أَنَّ حقيقةَ المُضْمَرِ هي : الكِنَايَةُ عَنِ الشَّيْءِ بما هو كالجُزْءِ منه[٣] ، فإذا اجتمعَ هذان الوَجْهَان كان مَضْمَرًا ، وإنْ انْفَرَدَ بِأَحَدِهِمَا لم يكن مَضْمَرًا؛ إذِ الكِنَايةِ قد تكونُ بالاسمِ الظَّاهرِ التَّامِّ نحو: فُلاَنٌ، وفُلاَنَةٌ، وَهَنٌ[٤] وما أَشْبَهَ ذلك ، وليس المضمرُ كذلك ، وعلى هذا فَنَقِيْضُ الكِنَايَةِ

---

(١) قسّم المؤلف الأسماء ثلاثة أقسام : ظاهر ومضمر ومبهم ، وذكر أن علي بن أبي طالب –رضي الله عنه– صاحب هذا التقسيم . انظر : الجزء الأول ٧١/أ.

(٢) انظر : الجزء الأول ٧٣/ب و ٧٤/أ ، وارتضى لنفسه الحد الذي هو : المضمر من الأسماء ما دل لفظه على حضوره أو غيبه .

(٣) لأنك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكماله فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم . انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٣ .

(٤) في الصحاح (هن) ٢٥٣٦/٦: هنٌ على وزن أخ كلمة كناية ، ومعناه : شيء ، وأصله هَنَوٌ ، =

الإِفْصَاحُ ، ونَقِيْضُ الإِضْمَارِ الإِظْهَارُ وهذا فَرقٌ وَاضِحٌ .

وَكُلُّ مَضْمَرٍ مَبْنِيٌ من أَجْلِ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الجُزْءِ مِنَ الاسمِ وهو مُفْتَقِرٌ إلى ظاهرٍ يُوَضِّحُ مَعْنَاهُ وَوَضْعُهُ الإِيْجَاز[١] .

واَعْلَمْ أَنّ جُمْلَةَ الضَّمائِرِ سِتُّوْنَ ضميرًا ، وَكُلُّها أَسْمَاء، وكُلُّها مَبْنِيَّةٌ بِاتِّفَاقِ النُّحَاةِ على ذلك ، ومِنْ ذلك قَولُ ابن مَالِك :

* وكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البِنَا يَجِبْ *[٢]

واخْتَلَفُوْا في سبب بِنَائِها على ثَلاثَةِ أَقْوَالٍ[٣] :

فقِيْلَ : لِشَبَهِهَا بالحرفِ في الوَضْعِ ؛ لأَنَّ أكثرَها على حرفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ وَحُمِلَ الباقِي على الأكثرِ[٤] .

وقِيْلَ : لِشَبَهِهَا لَهُ في المعْنَى ؛ لأَنَّ كُلَّ ضَمِيْرٍ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى التَّكَلُّمِ أو الخِطَابِ أو الغَيْبَةِ وهي مِنْ مَعَانِي الحُرُوْفِ[٥] .

وقِيْلَ : لِشَبَهِهَا لَهُ / في الجُمُوْدِ ، لأَنَّهَا لا تَتَصَرَّفُ ؛ ولذلك لا ١٦/أ
تُصَغَّرُ وَلاَ تُثَنَّى وَلاَ تُجْمَعُ[٦] انْتَهَى .

– رَجَعْنَا إِلى تَقْسِيْمِ الضمائرِ – اعلم أَنَّ الضَّميرَ على قسمين :

بَارِزٌ وهُوَ: مَا لَهُ صُوْرَةٌ في اللَّفْظِ، وَمُسْتَتِرٌ وهو: ما ليسَ كذلك، أَيْ :

== تقول هذا هَنُك أي : شيئك ، وفي التسهيل –٣٢– كناية عن اسم جنس غير علم ، وفي اللسان (هنا) ٣٦٥/١٥ : قال أبو الهيثم : وهي كناية عن الشيء يُسْتَفْحَشُ ذكره ... ، ٣٦٦: وقولهم يا هَنُ أقبل ، يا رجل أقبل، ٣٦٨ : الليث : هَنُ كلمة يكنى بها عن اسم الإنسان كقولك : أتاني هَنُ وأتتني هَنَة ، وذكر المؤلف – رحمه الله – في الجزء الأول ٤٣/أ أن (هن) يأتي في الكلام على عشرة أوجه .

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٣ .

(٢) انظر : ألفية ابن مالك : ٧ ، وبعده : ولَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ .

(٣) الأقوال من الدرة المضيئة ٤/أ .

(٤) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٦٦/١ ، شرح الرضي على الكافية ٤٠١/٢ ، شرح ابن عقيل ٣٠/١ .

(٥) انظر : شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ٥٧ ، شرح الرضي ٤٠٢/٢ .

(٦) انظر : شرح ابن عقيل ٩٢/١ و ٩٣ .

مَاْ لاَ تَظْهَرُ لَهُ صُوْرَةٌ في اللَّفْظ أبدًا ، وَالبَارِزُ على قسمين : مُنْفَصِلٌ، وهُوَ: مَا يَجوزُ الابْتِداءُ بِهِ ويجوزُ وُقوعهُ بَعْدَ (إلاَّ) في الاخْتِيَارِ ، وَمُتَّصِلٌ وهو: ما ليس كذلك ، أَيْ : ما لا يَقَعُ في أَوْلِ الكلامِ ولا يَقَعُ بَعْدَ (إلاّ) في الاخْتِيَارِ ، ومَعْنَى قَوْلِنَا (في الاخْتِيَارِ) مَفْهُوْمُهُ : الجَوَازُ في الاضْطِّرارِ لِضَرُوْرَةِ الشِّعْرِ ، والأَمْرُ كذلك ، ومنه قَول الشَّاعر :

وَمَا عَلَيْنَا إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا ... أَلاّ يُجَاوِرَنَا إِلاّكِ دَيَّارُ [١]

وكقول الرَّاجِزِ :

أَعُوْذُ بِرَبِّ العَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ ... عَلَيَّ، فَمَا لِي عَوْضُ إِلاّه نَاصِرُ [٢]

وَمَنَعَ[٣] من ذلك المبردُ مُطلقًا[٤] ؛ يَعْنِي : سَواءً كان في شِعْرٍ أو في نَثْرٍ، فإنّه لا يَجوزُ أَنْ يُقَالَ : ما قامَ إلاّكَ ، ومَا رَأَيْتُ إلاّهُ ، بَلْ يَتَعَيَّنُ أَنْ يُقَالَ : ما قامَ إلاّ أَنَا ، ومَا رَأَيْتُ إلاّ أَنْتَ ونحوِ ذلك ؛ ولهذا أَنْشَدَهُ المُبردُ: (سِوَاكِ دَيَّارُ)[٥] ، وأَجَازَه ابن الأَنْبَارِي مُطلقًا[٦] ، ومَنَعَ مِنْهُ ابن مَالِك حَيْثُ

---

(١) من البسيط، وقائله غير معروف، وهو من إنشاد الفراء وثعلب . انظر: الخصائص ٣٠٧/١ و ١٩٥/٢ ، المفصل ١٢٩، شرح المفصل ١٠١/٣ و ١٠٣ ، أمالي ابن الحاجب ١٠٥/٢ ، شرح التسهيل ١٥٢/١ و ٢٧٦/٢ ، أوضح المسالك ٨٣/١ ، المغني ٥٠٩/٢ ، شرح ابن عقيل ٩٠/١، المقاصد النحوية ٢٥٤/١ ، الخزانة ٢٧٨/٥ .

ويروى أوله : (وما نبالي) و (وما أبالي) .

(٢) من الطويل ، وقائله غير معروف ، انظر : شرح التسهيل ٢٧٦/٢ ، شرح ابن عقيل ٨٩/١ ، المقاصد النحوية ٢٥٥/١، وعَوْض : هو بمعنى الدهر كما في الإنصاف ٤٠١/١ ، وفي المغني ١٧٢/١ : ظرف لاستغراق المستقبل مثل (أبدًا) ، إلا أنه مختص بالنفي ، وقيل قَسَمٌ ، وهو اسم صنم كان لبكر بن وائل ، وانظر : الأصنام : ٧٦ .

(٣) هذا الخلاف منقول من الدرة المضيئة ٤/أ .

(٤) انظر : المقتضب ٢٦١/١ ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٢٩/١ .

(٥) انظر : توضيح المقاصد ١٢٩/١ ، وقال السيوطي في شرح شواهد المغني ٨٤٥/٢ :

ورأيت في (الكافي) للنحاس أن المبرد أنشده بلفظ (سواك) فلا ضرورة إذن ولا شاهد .

(٦) انظر : ارتشاف الضرب ٤٧٦/١ ، توضيح المقاصد ١٢٩/١ .

قالَ في (التَّسْهِيْلِ) : « وَشَذَّ (إِلاَّكَ) فَلاَ يُقَاسُ عَلَيْهِ »[١] انتهى كلامه.

والكلامُ الآنَ على البَارِزِ وهُوَ : إِمَّا مُنْفَصِلٌ أَوْ مُتَّصِلٌ كما قد عَلِمْتَ، فَالمُنْفَصِلُ يكونُ : مرفوعًا، ومنصوبًا ، وإلى ذَلِكَ أَشَرْتُ بِقَوْلِي :

* بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ بُرُوْزُ المُنْفَصِلْ *

وأَمَّا المُتَّصِلُ فَإِنَّهُ يكونُ : مرفوعًا ، ومنصوبًا ، ومجرورًا ، وإلى ذلك أَشَرْتُ بِقَوْلِي : (وَبِهِمَا)، أَعْنِي : وَبِالرَّفْعِ والنَّصْبِ المَذْكُوْرين وبِالجَرِ أَيْضًا يَبْدُو المُتَّصَلُ ، أَيْ : يَبْرُزُ في الكلام ، وكُلٌّ منَ الضَّمِيرينِ في الحَالاَتِ الخَمْسِ إِمَّا : أَنْ يكونَ لِمُتَكَلِّمٍ ، أو لِمُخَاطَبٍ ، أو لِغَائِبٍ ، فَمِثَالُ المُتَّصِلِ مرفوعًا وهو لِلْمُتَكَلِّمِ المُجَرَّدِ – سَواءً كان مُذَكَّراً أو مُؤَنَّثاً – كـ (التَّاءِ) مِنْ : قُمْتُ ، وهي أَصْلٌ لِمَا يَتَفَرَّعُ عليهَا ، وَفُرُوْعُها أَحدَ عشرَ ضَمِيْرًا، مِنْهَا وَاحِدٌ لِلْمُتَكَلِّمِ المُعَظِّمِ لِنَفْسِه أو المُشَارِكِ لِغَيْرِه وهُوَ[٢] : قُمْنَا ، ومِنْهَا خَمْسَةٌ لِلْمُخَاطَبِيْن وهي : قُمْتَ ، قُمْتِ ، قُمْتُمَا ، قُمْتُمْ ، قُمْتُنَّ ، ومِنْهَا خَمْسَةٌ لِلْغَائِبِيْن وهي : قَامَ ، وقَامَتْ ، وقَامَا ، وقَامُوْا ، وقُمْنَ ، صارتِ الجملةُ اثني عشرَ[٣] ضميرًا . ومِثالُ المتَّصلِ منصوبًا كـ (اليَاءِ) مِنْ : جَاءَنِي ، وهي أَصلٌ لِمَا / يَتَفَرَّعُ عليهَا ، وفُرُوْعُها أحدَ عشرَ فرعًا، منها لِلْمُتَكَلِّمِ المُعَظِّمِ لِنَفْسِه أو المُشَارِكِ لغيره : جَاءَنَا ، ومنها خمسةٌ للمخَاطَبِين وهي : جَاءَكَ ، جَاءَكِ ، جَاءَكُمَا ، جَاءَكُمْ ، جَاءَكُنَّ ، ومنها خمسةٌ لِلْغَائِبِيْنَ وهي : جَاءَهُ ، جَاءَهَا ، جَاءَهُمَا ، جَاءَهُمْ ، جَاءَهُنَّ ، صارتِ الجملةُ اثنى عشرَ ضميرًا وقِسْ على نحو ذلك . ومثالُ المجرورِ متَّصلاً كـ (اليَاءِ) مِنْ : بِيْ ، حَيثُ تَقولُ : جَاءَ بِي ، وهي أَصْلٌ لِمَا يَتَفَرَّعُ عليهَا ، ١٦/ب

---

(١) انظر : التسهيل : ٢٧ .

(٢) في الأصل (وهي) وهو خطأ .

(٣) في الأصل : (اثنا عشر) وهو خطأ .

وفُرُوْعُها أحدَ عشرَ فرعًا ، منهَا لِلْمُتَكَلِّمِ المُعَظِّمِ لِنَفْسِهِ أو المُشَارِكِ لغيرِهِ واحدٌ وهُوَ : بِنَا ، ومنهَا خمسةٌ لِلْمُخَاطَبِيْنَ وهي : بِكَ ، بِكِ ، بِكُمَا ، بِكُنَّ ، ومنهَا خمسةٌ للغَائِبِين وهْيَ : بِهِ ، وبِهَا ، بِهِمَا ، بِهِمْ ، بِهِنَّ ، صارت الجملةُ اثنى عشرَ ضميرًا وقِسْ على نحوِ ذلك . فهذه سِتَّةٌ وثَلاثون ضميرًا في المتَّصلِ ، وأُصُوْلُها :

* كَقُمْتُ جَاءَنِيْ وَبِيْ ... *

وإنَّما لم أَذْكُرْ جَمِيْعَهَا في النَّظْمِ ؛ لأَنَّ عادةَ النحْويين جَرَتْ بأَنَّهم يَذْكرون منها الأُصُوْلَ في المُتُونِ ويُحِيْلُوْنَ الفُرُوْعَ على الشُّرُوْحِ ، وقد عَرَفْتَ شَرْحَهَا على التَّفْصِيْلِ .

تَنْبِيْهٌ : الاسمُ المضمرُ للمفردِ المَوْسُوْمِ بـ (الهَاءِ) متى تَقَدَّمَهُ ضَمَّةٌ ، أو فَتْحَةٌ ، أو سُكُوْنٌ – مَا خَلاَ مِنْ (اليَاءِ) السَّاكِنَةِ – فإنّه يُبْنِى على الضمِّ ، كقولك : (غُلاَمُهُ) بعد الضمة ، و(إنَّهُ) بعد الفتحة ، و(عَنْهُ) بعد السكون، ومَتَى تَقَدَّمَهُ (بَاءٌ) مُوَحَّدَةٌ مَكْسُورَةٌ بُنِيَ على الكَسْرِ ، كقولك :(بِهِ)، أو (يَاءٌ) مُثَنَّاةٌ مِنْ تَحْتِها بُنِيَ على الكسر أيضًا، فيُقَالُ: (فِيْهِ) ، (عَلَيْهِ) [1]، ويَجُوز ضَمُّهُ لُغَةً[2] فيُقَالُ : (عَلَيْهُ)[3] ، وأمَّا حَمْزَةُ[4] فإنّهُ قدِ اخْتَصَّ بِضَمِّ

---

(١) انظر : التبيان في إعراب القرآن ١١/١.

(٢) وهي لغة الرسول ﷺ ، وقريش ، وأهل الحجاز ، انظر : إعراب القراءات السبع وعللها ٥٠/١ ، شرح التسهيل ١٣٢/١، شرح الرضي ٤٢١/٢ ، الارتشاف ٤٦٧/١.

(٣) ذكر الصيمري في التبصرة والتذكرة ٥٠٨/١ و ٥٠٩ في هذه الحالة عند وصل الكلام وجهان آخران هما :

أ – (عليهو) بإثبات الواو على الأصل .

ب – (عليهي) تقلب الواو ياءً ؛ لأنه بمنزلة (واو) تليها (ياء) أو كسرة ، لأن (الهاء) ليس بحاجز حصين . وانظر الارتشاف ٤٦٧/١ .

(٤) حمزة بن حبيب بن عمارة التيمي الزيات [٨٠–١٥٦هـ] . أحد القراء السبعة ، كان من موالي التيم فنسب إليهم ، وكان يجلب الزيت من الكوفة إلى حلوان ، ولذا لقب بالزيات ، انعقد الإجماع على تلقي قراءته بالقبول . انظر: الفهرست: ٤٦، معرفة القراء الكبار ١١١/١، وفيات الأعيان ٢١٦/٢ ، شذرات الذهب ٢٤٠/١ ، الأعلام ٢٧٧/٢ .

(الهَاءِ) مِن ضميرِ جَمْعِ المُذَكَّرِ دُوْنَ المُفْرَدِ والمُثَنَّى ، فلم يَضُمْ: (عَلَيْهِنَّ) ، ولا (عَلَيْهِ) [١]، وَضَمَّها مِنْ : (عَلَيْهِم) ، و(إِلَيْهِم) ، و(لَدَيْهِم) ليس إلاّ[٢] ؛ وذلك لأنَّ (المِيْمَ) في (عَلَيْهِم) وأَخْتَيْهَا تُضَمُّ عِنْدَ السّاكِنِ[٣] في قِرَاءَتِهِ[٤] ، ومطلقًا في قِراءة مَنْ يَصِلُهَا بـ (واوٍ)[٥] ، فكان الضَّمُّ في الأَلْفَاظِ الثلاثةِ المذْكُورَةِ اتِّبَاعاً[٦] ، وليس ذلك في الثلاثةِ المَمْنُوعةِ منهُ ، فَتَنَبَّه لذلك .

وأمَّا المنفَصِلُ فإنّه في أربعةٍ وعشرين ضميرًا نِصْفُها لمرْفُوعِهِ ، ونِصْفُها لمنْصُوبِهِ كما سيأتي بيانه ؛ ولهذا قلتُ :

* وَكُلُّ قِسْمٍ بَارِزٌ في اثْنِي عَشَر *

أَعْنِي : من هذهِ الأقسامِ الخمسةِ التي هي : مَرْفوعُ المتَّصِلِ ، ومَنْصُوبُه ، ومَجْرورُه ، ومَرْفوعُ المنْفَصِلِ[٧] ، ومنصوبُه ، ومِنَ المعْلُومِ أَنَّ بَضربِ اثنى عشرَ في خمسةٍ يَكونُ الخَارِجُ سِتِّين[٨] ضميرًا وهي المتَّفَقُ

---

(١) لم يذكر المثنى (عليهما) .

(٢) انظر : شرح الرضي ٤٢٣/٢ ، البحر المحيط ١٤٥/١ ، النشر في القراءات العشر : ٢٧٢ ، إتحاف فضلاء البشر : ١٢٣ .

(٣) في الأصل (ساكن) وهو خطأ .

(٤) انظر : النشر : ٢٧٤ ، الإتحاف : ١٢٤ .

(٥) كقوله تعالى:﴿ صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين ﴾ الفاتحة : ٧ ، تقرأ (عليهم) بكسر الهاء وضم الميم وواو بعدها، وهي قراءة ابن كثير وأبو جعفر ، وقالون بخلاف عنه ، وبكسر الهاء وضم الميم بغير واو، وضم الهاء والميم وواو بعدها، وهي قراءة الأعرج والخفاف عن أبي عمرو ، وقد ورد فيها عشر لغات . انظر: المحتسب ٤٣/١ و ٤٤ ، التبيان ١٢/١ ، إعراب القراءات الشواذ ٩٩/١ ، البحر ١٤٥/١ ، النشر : ٢٧٣ ، الإتحاف : ١٢٤ .

(٦) قال ابن خالويه في إعراب القراءات السبع وعللها ٥٠/١ : وإنما ضُمَّ (الهاء) في أصل الكلمة قبل أن تتصل بها (على) كما تقول: هُمْ ، فلما أدخلت (على) فقلت : (عليهُمْ) بقيت على حالها، وقال أبو البقاء في التبيان ١٢/١ : ومن ضَمَّ (الهاء) قال : إن (الياء) في (عليه) حقها أن تكون (ألفًا) كما ثبتت (الألف) مع المظهر ، وليست (الياء) أصل (الألف) ، فكما أن (الهاء) تضم بعد (الألف) فكذلك تضم بعد (الياء) المبدلة منها .

(٧) في الأصل (المتصل) وهو خطأ .

(٨) انظر : شرح المقدمة المحسبة ١٥٥/١ ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٣٠٧/١ .

عليها ، وزَادَها سيبويهِ (ياءَ) المُخَاطَبةِ [١] نحو : تَقُومِيْن ، وزَادَها الأخفشُ : قَامَتَا ، وكِلاَهما من المتَّصلِ المرفوعِ المَبْدُوءِ[٢] بذِكْرِه ، وحُجَّة مَنْ لم يَعْتَبرهُمَا[٣] : أَنَّ (تَقُومين) مُضَارعٌ مَبْدُوءٌ بـ (التَّاء) فهُوَ من بابِ ما يَسْتَتِرُ وُجُوبًا كما سيأتي بيانُه، لا من بابِ البَارِزِ ، وأَنَّ (قَامَتَا) قد يُكْتَفى فيه بـ (الألِفِ) على نحو : (قَامَا)، و (التَّاءُ) حرفٌ دَالٌّ على تَأْنيثِ الفاعلِ كـ (التَّاء) من : قَالَتْ ، وقَامَتْ ، وأَتَتْ ونحو ذلك .

وإلى هذه الأقسامِ الثلاثة أَشَرْتُ بهذه الأمثلة الثلاثة التي في البيتِ وهي : قُمْتُ ، وجَاءَنِي ، وبي ، ثُم نَبَّهْتُ على كونِهَا للمتَّصلِ بقولي (لِلْوَصْلِ في التَّاءِ) أَعْنِي : من قُمْتُ ، (أَوْ في اليَاءِ) أَعْني : من جَاءَنِي ، ومن (بِيْ)، في كُلِّ حَالٍ من الأَحْوالِ الثلاثة التي لا يَخْرجُ ضميرٌ عنها متَّصلاً كان أو منفَصلاً وهي: إما تَكَلُّمٌ ، أو خِطَابٌ، أو غَيْبَةٌ ، ويَنْحَلُّ / مَعْنى البيتِ إلى قولنا : [١٧/أ] والضَّميرُ المتَّصلُ يَكونُ مرفوعًا، ومنصوبًا، ومجرورًا ، كـ (التَّاءِ) من: قُمْتُ ، وكـ (الياء) من : جَاءَني ، ومن : بي ، في كل حَالٍ من تكَلُّمٍ أو خِطابٍ أو غَيْبَةٍ ، وهي المعْنِيَّةُ بقولي (في الأَحْوالِ) فَتَنَبَّه لذلك .

وأمَّا ضَمائرُ الرَّفْعِ المنْفَصلة فالأَصْلُ فيها (أَنَا) وهو للمتكلِّمِ الواحدِ – مُذَكرًا كان أو مُؤَنثًا – ويَلِيْه : (نَحْنُ) وهو للمتكَلِّم المعَظِّمِ لنَفْسه أو المُشارك لغَيْره ، ويَلِيْه : (أَنْتَ) لخطَابِ الواحدِ المُذَكرِ ، ويَلِيْه : (أَنْتِ) لخطَابِ الواحدة المُؤَنَّثة ، ويَلِيْه : (أَنْتُمَا) لخطَابِ الاثْنين –مُذَكَّرَيْنِ كَانَا أو مُؤَنثَيْنِ– ويَلِيْه:(أَنْتُمْ) لخطَابِ الجماعة المذكَّرِيْنَ[٤]، ويَلِيْه[٥] : (هي) للواحدةِ الغَائبةِ المؤنثةِ ، ويَلِيْه : (هُمَا) للاثنينِ الغائبَيْنِ

---

(١) انظر : الكتاب ٢٠/١ و ٢١٣/٤ .

(٢) في الأصل (المبدأ) .

(٣) يرى المازني أن (ألف) الاثنين و (واو) الجماعة و (ياء) المخاطبة و (نون) النسوة حروف تدل على أحوال الفاعل،والفاعل مستكن ، ووافقه الأخفش في (ياء) المخاطبة . انظر : شرح المفصل ٨٨/٣ ، شرح التسهيل ١٢٣/١ و ١٢٤ ، شرح الرضي ٤١٥/١ ، الارتشاف ٤٦٤/١.

(٤) لم يذكر (أنتن) لجماعة المؤنثين .

(٥) لم يذكر (هو) للواحد الغائب المذكر .

-مذكَّرَيْنِ كانا أو مُؤَنَّثَيْنِ- ويَلِيْه : (هُـمْ) للجماعةِ الغَائِبِيْنَ المذكَّرِينَ ، ويَلِيْه : (هُـنَّ) للجماعةِ الغَائِبةِ المؤنثةِ . وبتوفيق اللّه تعالى ومَعُونَتِه تَيَسَّر لي نَظْمُهَا على التَّرْتِيْبِ مِنْ غَيرِ حَشْوٍ ولا زِيَادةٍ فيـهـا ، ولا نُقْصَانَ مِنْها ، ولا فَـصْلٍ بأَجْنَبِي ، وهو أَحْسنُ من قولِ ابن مُعْطٍ :

وَكُلُّ مُضْمَرٍ فَحُكْمُهُ البِنَا مَفْصُوْلُهُ في الرَّفْعِ نَحْنُ وأَنَا

وأَنْتَ أَنْـتِ أَنْتُـما أَنْتُنَّـا أَنْتُمْ هُوَهْ هِيَهْ هُـمَـا هُـمْ هُنَّـا [١]

لِمَـا فيه مِنْ تَقْديمِ غيرِ الأَخَصِّ على الأَخَصِّ ، ولِمَـا فيه من زِيادةِ (أَلِفَي) الإِطْلاقِ في (أَنْتُـنَّ) وفي (هُـنَّ) ، ولِـمَـا فـيـه من زيادةِ (هَاء) السَّكْت في (هُـوَ) وفي (هِيَ) لأَجْلِ الوَزْنِ ، وهذا تَكَلُّفٌ وتَعَسُّفٌ جَمَعَ فيه نَاظِمُه بين سُوءِ التَّركِيْبِ وسُوءِ التَّرتِيْبِ ، وأَعْجَبُ مِنَ ذلك قـولُ ابن مـالك في (الكَافِيَـة الشَّـافِيَـة) :

* و[٢]هْوَ وأَنْتَ وَأَنَا مُنْفَصِلُ *[٣]

وكذلك قولُه في (خُلاَصَـتـها) أيضًا :

وَذُوْ ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا هُـوْ وَأَنْتَ .....[٤]

وكُلُّ ذلك ليس بِجَيِّدٍ ؛ لِمَـا فِيه مِنْ سُوءِ التَّرتِيْبِ واللّه الموفقُ .

وأمّا مثالُ ضَمائرِ النَّصْبِ المنْفَصِلةِ فَإِليها أَشَرْتُ بقولي :

..... ثُـــم إِيَّـايَ عَـلَـى وَفْقِ الّذِي رَفَعْتَه .....

---

(١) انظر : شرح ألفية ابن معطي لعبد العزيز بن جمعة الموصلي ٦٦١/١ ، وقد ذكرت هناك دون زيادة (هاء) السكت في (هو وهي) .

(٢) في الأصل (هو) بدون (الواو) ، وإضافة (الواو) من شرح الكافية الشافية .

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٢٢٨/١ ، وقبله * ومَا مَضَى وَشِبْهُهُ مُتَّصِلُ * .

(٤) انظر : ألفية ابن مالك : ٨ ، وبعده : * وأَنْتَ والفُرُوْعُ لا تَشْتَبِهُ * .

أَعْني : في عِدَّتِه وفي تَرتيْبِه وفي انفصَالِه ، وإلى هذا أَشَرْتُ بقولي: (وانْفَصَلا) وهذا الفعْلُ يَصِحُّ عَوْدُه على كُلٍّ مِنْ الضميرين إنْ جَعَلْتَ (أَلِفَه) للإطْلاقِ ، وعليهما معًا إنْ جَعَلْتَها للاثْنَيْن والله أعلم .

– رَجَعْنَا إلى تَمْثِيْلِ الضمائرِ المنْصُوبةِ المنْفَصلة – والأَصْلُ فيها: إيَّايَ، ويَلِيْه : إيَّانَا ، ويَلِيْه : إيَّاكَ ، ويَليه : إيَّاك ، ويَليه : إيَّاكُمَا، ويليه : إيَّاكُم ، ويليه : إيَّاكُنَّ ، ويليه : إيَّاه ، ويَليه : إيَّاهَا ، ويَليه : / إيَّاهُمَا ، ويَليه : [١٧/ب] إيَّاهُم ، ويَليه : إيَّاهُنَّ ، ويُقَالُ في أَصْحَابها كما قِيْل في أَصْحَابِ الضَّمائرِ المَرْفُوعَةِ المنْفَصلة فيما تَقَدمَ بيانهُ ، ولَمْ أَرَ مِنْ النُّحاة مَنْ أَتَى بها مَحْصُورَةً على هذا التَّرتيْب ، وإنَّما يَذْكُرون بَعْضَها ويُشيْرون إلى البَاقي طَلَبًا للاخْتِصَار، وأَحْسَنُ عِبَارَاتِهم قُولُ الزَّمَخْشَري : «ولِكُلٍّ من المتكَلِّم ، والمخَاطَب ، والغَائِب –مُذَكَّره ومؤَنَّثه ومفْرده ومثَنَّاهُ ومَجْمُوعُه– ضَمِيْرٌ مُتَّصِلٌ ومنْفَصِلٌ في أَحْوالِ الإعْرابِ ، مَا خَلا حَالَ الجَرِ فإنّه لا مُنْفَصِلَ لها ، تَقُولُ في مَرْفُوع المتَّصِلِ : ضَرَبْتُ ، ضَرَبْنَا ، وضَرَبْتَ ، إلى ضَرَبْتُنَّ ، وزيد ضَرَبَ إلى ضَرَبْنَ ، وفي مَنْصُوبه : ضَرَبَنِي ، وضَرَبَنَا ، وضَرَبَكَ ، إلى ضَرَبَكُنَّ ، وضَرَبَهُ ، إلى ضَرَبَهُنَّ، وفي مجروره : غُلاَمِي ، غلاَمَنَا ، غلاَمَكَ ، إلى غلامَكُنَّ ، وغلامَهُ إلى غلامَهُنَّ ، وتقولُ في مَرْفُوعِ المنْفَصل : أَنَا ، نَحْنُ ، أَنْتَ ، إلى أَنْتُنَّ ، وهُوَ ، إلى هُنَّ، وفي مَنْصُوبِه ، إيَّايَ ، وإيَّانَا ، وإيَّاكَ ، إلى إيَّاكُنَّ ، وإيَّاهُ ، إلى إيَّاهُنَّ»[1].
انتهى كلامُهُ.

وهو على ما فيه من الإيْجَازِ أَبْسَطُ ممَا قَالَه الشَّيْخَان في أَلْفِيَّتِهِمَا، وأَحْسَنُ تَرتيْباً وأَقربُ تَنَاولاً على المتعَلِّمين والله أعلم .

تَذْيِيْلٌ : اعْلَم أَنَّهم يَقُولون في المرفُوعِ المنْفَصلِ في حَالَةِ إعْرابه : مَرْفُوعُ المحَلِّ ، ويُقَالُ في المنْصُوبِ المنْفَصلِ في حَالِ إعْرَابه : مَنْصُوبُ المَحَلِّ[2].

---

(١) انظر: المفصل : ١٢٧ .

(٢) انظر : شرح الكافية لابن مالك ١/٢٣٠ ، شرح العمدة ١/١٤٢ .

وأمَّا المتَّصلُ فإنَّهم يَحْكُمُون عليه في رَفْعِه وفي نَصْبِه وفي جَرِّه بِمُبَاشَرَةِ الإعْرَابِ بِنَفْسِه وإنْ لم يَتَأَثَّرْ بالعَامِلِ ؛ والسَّبَبُ في ذلك اتِّصَالُه به في جَمِيعِ أَحْوَالِه الإعْرابيةِ ، ولِكَوْنِ المنْفَصِلِ مُنْفَصِلاً عنها حَكَمُوْا بالرَّفْعِ أو بالنَّصبِ على مَحَلِّه ، وقالوا : مَحَلُّ (أَنَا) وما تَفَرَّعَ عليه رَفْعٌ ، ومَحَلُّ (إيَّاكَ) وما تَفَرَّعَ عليه نَصْبٌ ، وقد عُلِمَ بذلك حَالُ كُلٍّ مِن القسمين واللّه أعلم .

تَكْمِيْلٌ : هذه الحروفُ التي تَتَّصِلُ بـ(إيَّا) مِن (الكَافِ) ونحوها ، لَوَاحِقُ لِلدِّلاَلَةِ على أَحْوَالِ المَرْجُوعِ إليه ، وكذلك (التَّاء) في : (أَنْتَ) ونحوِها ، ولا مَحلَّ لهذه اللَّوَاحِقِ مِن الإعْرَاب ، إنَّما هِي عَلاَمَاتٌ كالتَّنْوِيْن ، و(تَاءِ) التَّأْنِيْث ، و (يَاء) النَّسَب ونحو ذلك، قَاله الزَّمَخْشري في (مُفَصَّلِه)[1]. وهو ظَاهِرٌ واللّه الموفق .

تَتْمِيْمٌ : قد عرفْتَ ضَمَائرَ الذُّكُورِ وضَمَائرَ الإنَاثِ ، فإنِ اجْتمعَ معنا ذُكُوْرٌ وإنَاثٌ ولَوْ وَاحِدَةٌ ، أو إنَاثٌ وذُكُورٌ ولَوْ وَاحِدٌ ، غُلِّبَ جَانِبُ المذَكَّرِ على المؤَنَّث ، فَيُقَالُ: رَأَيْتُهُمْ ، ولا يُقَالُ : رَأَيْتُهُنَّ ، ويُقَالُ : قَامُوا ، ولا يُقَالُ: قُمْنَ، / عَمَلاً بتَقْدِيمِ الأَفْضَلِ والأَشْرَفِ ، وأَمَّا قَوْلُ بَعْضِ العَوَامِ عن الرِّجَالِ: هُنَّ فَعَلوا، وَهُنَّ قَالُوا ونحو ذلك ، فَلَحْنٌ قَبِيْحٌ وخَطَأٌ صَرِيْحٌ ؛ لأَنَّ القَوْلَ بذلك لم يُسْمَعْ في لُغَةٍ مِنْ لُغَاتِ العَرَبِ واللّه أعلم . [١٨/أ]

[الضمير المستتر]

ثم قلتُ : مَا يَسْتَتِرُ وُجُوْباً أَوْ جَوَازاً .

[ص] وَبِالوُجُوْبِ وَالجَوَازِ يَسْتَتِرْ ضَمِيْرُ رَفْعٍ غَيْرُ بَارِزٍ ذُكِرْ

فَفِي الوُجُوْبِ اجْعَلْ أُبَشِّرْ نَعْتَمِدْ تَقُوْلُ والجَوَازُ زَيْدٌ يَجْتَهِدْ

[ش] وأقولُ : تَقَدَّم لنا أَنّ الضَّمِيْرَ على قسمين : بَارِزٌ ومُسْتَتِرٌ ، وأَنَّ البَارِزَ على خمسةِ أقسامٍ يَتَولَّدُ منها ستُّون ضميراً ، كل قسمٍ منها يَبْرُزُ في اثنى عشرَ ضميراً كما قد علمْتَ ، وهذا البابُ مَخْصُوصٌ بِمَعْرِفَةِ الذي يَسْتَتِرُ مِن

---

(١) انظر : المفصل : ١٢٧ .

الضمائرِ وُجُوْبًا أو جَوَازًا وهو مِنْ ضَمَائِرِ الرَّفْعِ ، غَيْرَ أَنَّه لا تَظْهَرُ له صُوْرَةٌ في اللَّفْظِ ، وإلى ذلك أَشَارَ ابن مالك بقوله :

* وَمِنْ ضَمِيْرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ *(١)

واسْتِتَارُه على قسمين : وَاجِبٌ وجَائِزٌ ، وفي الحَالَيْن لا يكونُ إلاَّ مَرْفُوعًا ، وإلى ذلك أشَرْتُ بقولي :

وَبِالوُجُوبِ والجَوَازِ يَسْتَتِرْ ضَمِيْرُ رَفْعٍ غَيْرُ بَارِزٍ ذُكِرْ

أَمَّا الواجِبُ الاسْتِتَارِ فهو:الَّذِي لا يَخْلُفُهُ الظَّاهِرُ ، وهو مَخْصُوصٌ بأَرْبَعَةِ أَفْعَالٍ :

أحدُهَا : فِعْلُ أَمْرِ الوَاحِدِ : كَاضْرِبْ ، واقْتُلْ ، واخْرُجْ ، وادْخُلْ ، وكُلْ ، واشْرَبْ ونحو ذلك ، مَبْنِيّاً على السُّكُونِ ، وإلى ذلك أَشَرْتُ بقولي:

(فَفِي الوُجُوْبِ اجْعَلْ) ، والضميرُ المسْتَتِرُ فيه (أَنْتَ) .

والثاني : الفِعْلُ المُضَارِعُ المَبْدُوءُ بـ (هَمْزَةِ) المتكَلِّمِ : كأَضْرِبُ ، وأَقْتُلُ ، وأَخْرُجُ ، وأَدْخُلُ ، وآكلُ ، وأَشْرَبُ ونحو ذلك ، مَرْفُوعًا بِالضَّمةِ ، مُجرَّدًا من النَّاصِبِ والجَازِمِ ، وإلى ذلك أشَرْتُ بقولي: (أُبَشِّرُ) ، والضميرُ المُسْتَتِرُ فيه (أَنَا).

والثالثُ : الفعلُ المضارعُ المَبْدُوءُ بـ (نُوْنِ) المتكَلِّمِ المعَظِّمِ لنَفْسِهِ أو المشَارِكِ لغيرِهِ : كنَضْرِبُ ، ونَقْتُلُ ، ونَخْرُجُ ، ونَدْخُلُ ، ونَأْكُلُ ، ونَشْرَبُ ونحو ذلك ، مرفوعًا بالضمة ، مُجرداً من النَّاصِبِ والجَازِمِ ، وإلى ذلك أَشَرْتُ بقولي: (نَعْتَمِدْ) ، والضَّمِيرُ المُسْتَتِرُ فيه (نَحْنُ) .

والرابعُ : الفعلُ المضارعُ المبدوءُ بـ (تاءِ) الخطَابِ: كتَضْرِبُ ، وتَقْتُلُ، وتَخْرُجُ ، وتَدْخُلُ ، وتَأْكُلُ ، وتَشْرَبُ ونحو ذلك ، مرفوعًا بالضمة ، مجردًا من الناصبِ والجازمِ ، وإلى ذلك أشَرْتُ بقولي : (تَقُوْلُ) ، والضميرُ المستترُ فيه

---

(١) انظر : ألفية ابن مالك : ٨ ، وتمامه : * كَافْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تَشْكُرُ * .

(أَنْتَ) ، هذا الذي عليه الجُمْهور ، ومن ذلك قوله[١] في (الخُلاصَةِ) :

وَمِنْ ضَمِيْرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ ، كَافْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تَشْكُرُ[٢]

والقَوْلُ فيما سَكَنَ / مِن أَفْعَالِ (الكِفَايَةِ) كالقَوْلِ فيما سَكَنَ مِن [١٨/ب]
أَفْعَالِ (الخُلَاصَةِ) لِضَرُورةِ النَّظْمِ فَتَنبَّه لذلك .

مَسْأَلَةٌ: قد عرفْتَ أَنَّ مِن أَمْثِلةِ الضَّميرِ الوَاجِبِ الاسْتتارِ قَوْلَهم: اضْرِبْ ، واقْتُلْ، واخْرُجْ، وادْخُلْ ونحو ذلك ، وعرفْتَ أَنَّ ضَمِيْرَهُ المستَتِرَ فيه (أَنْتَ) ، وعرَفْتَ أَنَّه يَجِبُ اسْتتَارُه ولا يَجُوزُ إِظْهَارُه ، فَإِنْ قُلْتَ فما الحِكْمَةُ في قَولِه تعالى ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ ﴾[٣] قلتُ : أَجْمَعَ المفَسِّرون – الزَّمَخْشَري وغيرُه – ، والمعْرِبُون – أَبُو البَقَاءِ وغيرُه – ، والنَّحَاةُ قَاطِبَةً أَهْلُ البَصْرةِ وأهل الكُوفةِ ؛ على أَنَّه يُعْرِبُ تَوْكيداً ، فمن ذلك قولُ الزمخشري : « (اسْكُن) مِن السُّكُونِ لأَنَّه نَوْعٌ من اللُّبْثِ والاسْتِقْرارِ ، (أَنْتَ) تَأْكِيدٌ للمُسْتَكِنِ في (اسْكُنْ) لِيَصِحَّ العَطْفُ عليه»[٤] . انتهى كلامُه .

ومن ذلك قول أَبي البَقَاءِ:«قوله تعالى﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾[٣] (أَنْتَ) تَوكِيْدٌ للضميرِ في الفعلِ أُتِيَ بِه لِيَصِحَّ العطفُ عليه»[٥] انتهى كلامه .

وأَمَّا النَّحَاةُ فمِن عِبَارَاتِهم ما ذَكَره صَاحبُ (التَّسْهِيل) ولَفْظُه : «فمِنْهُ وَاجِبُ الخَفَاءِ وهو المرفوعُ بالمضارِعِ ذِي الهَمْزَةِ والنُّونِ ، وبِفِعْلِ أَمْرِ

---

(١) أي : قول ابن مالك .

(٢) انظر : ألفية ابن مالك : ٨ .

(٣) البقرة : ٣٥ ، والأعراف : ١٩ ،

(٤) انظر : الكشاف ١٣١/١ .

(٥) انظر التبيان في إعراب القران ٥٢/١ .

المخَاطَبِ ، وَمُضَارِعِهِ ، واسم فِعْلِ الأَمْرِ مُطْلقًا »[١] ، ثم قالَ في الشَّرْحِ : «الَواجِبُ الخَفَاءِ هو الذي لا يَزَالُ مُسْتَكِنَاً ، ولا يُغْنِي عنه ظَاهِرٌ ولا مُضْمرٌ بَارِزٌ ، كالمَنْوِيِّ في : أَفْعَلُ ، ونَفْعَلُ ، وافْعَلْ ، وتَفْعَلُ ، ونَزَالِ ، فكلُّ واحدةٍ مِن هذه الأَمْثلةِ الخمسةِ رَافِعُ اسمٍ اسْتَغْنَى بمعْنَاه عن لَفْظِه ، فإِنْ قُصِدَ تَوْكِيْدُه جِيءَ بالبارزِ المُطَابِقِ له وهو : (أَنَا) بعد : أَفْعَلُ ، و (نَحْنُ) بعد: نَفْعَلُ ، و (أَنْت) بعد البَواقي ، وذَكَرْتُ (مُطْلقًا) مع اسم فِعْلِ الأَمْرِ تَنْبِيهاً على أَنّه يَسْتَوِي فيه خِطَابُ الواحدِ المذَكَّرِ وغَيرِه ، نحو : نَزَالِ يا زيدُ، ويا زيدان ، ويا زيدون ، ويا هندُ ، ويا هندان ، ويا هنداتُ ، ولم أَذْكُرْ (مطلقًا) مع فعلِ أمرِ المخَاطِبِ ومُضَارعِه تَنْبيهًا على أَنَّ وُجُوبَ خَفَاءِ مَرْفُوعِهما مَخْصُوصٌ بالإفْرادِ والتَّذْكِيْرِ»[٢]. انتهى كلامُه ، هذا الذي عليه الجُمْهُورُ . وحُجَّةُ النحاةِ في ذلك : أَنّ الاسمَ لا يُعْطَفُ على الفعلِ[٣] كما سيأتي بَيَانه في بابِ (العَطْفِ)[٤] ، فلهذا جِيءَ بالضميرِ المرفوعِ المُطَابقِ للمسْتَتِرِ تَوكِيدًا لَه في ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾[٥]: لِيَصِحّ عَطْفُ الاسمِ الظَّاهرِ على ذلك الضَّمِير البَارِز .

وأما قَوْلُ ابن مَالك :« واسمُ فِعْلِ الأَمْرِ مُطْلقًا »، فَفِيه نَظَرٌ، وكذلك قَوْلُ البُرْهانِ الأَبْنَاسِي[٦] : «إِنّ الضَّميرَ المسْتَتِرَ يكونُ في سَبْعَةِ أَشْيَاء – هذه الأَرْبَعة– / وفي اسمِ الفَعْلِ أَمْرًا كان أو مُضَارِعًا كنَزَالِ وأُفٍّ ، وفي [١٩/أ]

---

(١) انظر : التسهيل : ٢٢ .

(٢) انظر : شرح التسهيل : ١/١٢٠ .

(٣) انظر : الكتاب ١/٢٤٧ ، الأصول ٢/١١٩ ، شرح المفصل ٣/٧٦ و ٧٧ .

(٤) باب العطف في فصل التابع وهو الفصل التاسع من فصول الكفاية ٣٧/أ وشرحه غير موجود بأيدينا .

(٥) البقرة : ٣٥ ، والأعراف : ١٩ .

(٦) إبراهيم بن أيوب الأبناسي ، برهان الدين [٧٢٥ – ٨٠٢] ، توفي وهو راجع من الحج ، وكان عالماً فقيهاً له مصنفات في الحديث والفقه والأصول والعربية منها : الشذى الفياح في مختصر ابن الصلاح ، شرح لألفية ابن مالك ، البرهان شرح مواهب الرحمن في مذهب أبي حنيفة النعمان ، انظر : الضوء اللامع ١/١٧٢ – ١٧٥ ، شذرات الذهب ٧/ ٢ و ٣ ، الأعلام ١/٧٥ ، معجم المؤلفين ١/١١٧ .

المَصْدَرِ الوَاقِعِ بَدَلاً مِنْ فِعْلِه نحو : ضَرْباً زيداً»[١] . انتهى كلامُه ، وليْسَ ذَلك بِجيِّدٍ أَيْضاً ؛ لأَنَّ اسمَ الفعْلِ إنَّما يَسْتَتِرُ تَحْتَه فعْلٌ وكذلك المَصْدرُ ، وليس الغَرَضُ سوى فِعْلٍ تَحْتَه اسمٌ مُسْتَتِرٌ وهو فَاعِلُه ، وعلى هذا فهُما على العَكْسِ في ذلك ، والصَّوابُ أَنَّ الضميرَ المستترَ لا يَخْرُجُ عن هذه الأمثلة الأربعة ؛ ولذلك لم يَزِدْ عليها في (الخُلاَصَةِ) ، وأما في (الكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ) فلم يَذْكُرْ منها سوى فِعْلين ليس إلاّ ، وهما : فِعْلُ الأَمْرِ للواحدِ ، والمُضَارِعُ المَبْدُوءُ بالهمزةِ ، حَيثُ قَالَ :

ذُوْ الرَّفْعِ قَدْ يَخْفَى كَمِثْلِ قِسْ أَقِسْ لأَنَّ مَعْنَى مَا نَوَوْا لَمْ يَلْتَبِسْ [٢]

انتهى، وكَلاَمُهُ في (العُمْدَةِ) أَحْسَنُ منه في غَيرِها ولَفْظُهُ : «ويَسْتَتِرُ ضَمِيْرُ الرَّفْعِ اسْتِغْنَاءً بِمَعْنَاهُ لُزُوْماً في نحو : أَفْعَلُ ، ونَفْعَلُ ، وتَفْعَلُ ، وافْعَلْ ، وجَوَازاً في نحو: زيد فَعَلَ، فيُنْوَى في الأَولِ مَعْنى (أَنَا) ، وفي الثاني مَعْنى (نَحْنُ) ، وفي الثالثِ والرابعِ مَعْنى (أَنْتَ)، وفي الخامسِ معنى (هُوَ)، وقد تُذْكَرُ أَلْفَاظُهَا تَوْكِيْداً»[٣] انتهى كلامُه ، وهذا هو الصَّحِيْحُ كما تقدَّمَ بَيَانُه[٤]؛ ولهذا لم يَزِدْ صَاحِبُ (المُفَصَّل)[٥] عليها كما سيأتي بيانُه في مَسْأَلَةِ الضَّمِيْرِ المُسْتَكِنِ ، إنْ شاءَ اللّه تعالى .

وأَمّا الجَائِزُ الاسْتِتَارِ فَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَه في (الخُلاَصَةِ) ، وهو :

---

(١) انظر : الدرة المضيئة في شرح الألفية ٤/ب و ٥/أ ، ونصه : «والواجب الاستتار في سبعة أشياء فعل أمر الواحد كافعل ، والمضارع المبدوء إما (بهمزة) المتكلم كأوافق ، وإما (بنون) المتكلم المعظم نفسه أو المشارك كنغتبط ، وإما (بتاء) الخطاب كتشكر ، الخامس والسادس اسما فعل الأمر والمضارع كنزال، وأما السابع المصدر الواقع بدلاً من فعله نحو ضربًا زيدًا»، وانظر توضيح المقاصد ١٣٣/١ .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ٢٢٤/١ ، ولكنه في الشرح -٢٢٧/١- قد ذكر : نَفْعَلُ ، وتَفْعَلُ .

(٣) انظر : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١٤٤/١ .

(٤) ذكر ابن هشام في شرح الألفية ٨٧/١ من مواضع الاستتار الواجب : فعل الاستثناء كخلا وعدا ولا يكون في نحو : قاموا ما خلا زيدًا ، وما عدا عمرًا ، ولا يكون زيدًا ، أو بأفعل في التعجب ، أو بأفعل في التفضيل كما أحسن الزيدين ، و ﴿ وهم أحسن أثاثًا ﴾ .

(٥) انظر : المفصل : ١٣٢ .

المرْفُوعُ بِفعْلِ الغَائِبِ أو الغَائِبَةِ مَاضِياً كانَ ، أو مُضَارِعاً ، أو صِفَةً فيها رَائِحَةُ الفعلِ ، أيْ : يَكُونُ بِمَعْنَاه كاسمِ الفَاعِلِ ونحوِه ، نحو : زَيْدٌ قَام ، وهِنْد تَقُوْمُ ، وعَبْدُاللَّه مُنْطَلِقٌ ، ففي قَامَ ، وتَقومُ ، ومُنْطلِقٌ ، ضمير يَخْلُفُهُ الظَّاهِرُ أو المُضْمَرُ المُنْفَصِلُ نحو : زيد إنّما قَامَ هُوَ ، هذا الذي عليه الجُمْهُور ، ومنه قَولُ الزَّمَخْشَرِي :«والضَّميرُ المستَتِرُ يكون لازِماً وغَيْر لازِمٍ، فاللاَّزِمُ في أَرْبَعَةِ أَفْعَالٍ : افْعَلْ وتَفْعَلُ للمخاطب ، وأَفْعَلُ ونَفْعَلُ ، وغَيْرُ اللاَّزِمِ فِي فِعْلِ الغَائِبِ ، وفي الصِّفَاتِ» [١] انتهى كلامُه ، وهو ظَاهِر .

والحَاصِلُ مما ذُكِرَ أَنَّ الجَائِزَ الاسْتِتَارِ يَكونُ في الفِعْلِ المَاضِي للغَائِبِ وللغَائِبةِ وفي المُضَارِعِ وفي الصِّفَة قَليلاً[٢] ؛ ولهذا قد اقْتَصَرْتُ في التَّمثيلِ على المُضَارع بقولي : (والجَوَازُ زيدٌ يَجْتَهِدْ) أي : هُوَ ، أو غُلاَمُهُ وقِسْ على نحو ذلك .

تَنْبِيهٌ : ذَهَبَ البَصْرِيُونَ إلى أَنَّ ألفَ (أَنَا) زَائِدةٌ، والاسمُ إنَّما هو الهَمْزَةُ والنُوْنُ[٣] ، واسْتَدَلُّوا بِحَذْف (الألف) وَصْلاً وإنَّما زِيْدَتْ وَقْفاً لِبَيَان الحَرَكَة ؛ ولذلك عَاقَبَتْهَا (هَاءُ) السَّكْتِ في قَوْلهم :« أَنَهْ »[٤] ، واخْتَارَ ابنُ مالك[٥] أَنّ مَجْمُوعَ الأَحْرفِ / الثَلاَثة هو الاسمُ كما ذَهَبَ [١٩/ب] إليه الكُوفِيْون ، وأَمّا (أَنْتَ) وفُرُوْعُه فالضَّمِيْرُ فيه عند البَصْرِيين (أَنْ) والتَاءُ حَرْفُ خِطَابٍ[٦] ، وعندَ الكوفيين أَنَّ جَمِيعَ الأَحْرفِ الثلاثةِ هي

---

(١) انظر : المفصل : ١٣٢ .

(٢) ذكر ابن مالك من مواضع الاستتار الجائز اسم الفعل الماضي نحو : هند هيهات ، والظرف وشبهه نحو : زيد عندك ، أو في الدار . انظر : شرح التسهيل ١٢١/١ .

(٣) انظر : الأصول ١١٦/٢ ، شرح الرضي ٤١٦/٢ و ٤١٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٢/٢ ، ارتشاف الضرب ٤٧٣/١ ، توضيح المقاصد والمسالك ١٣٥/١ .

(٤) كلمة من مثل ، وتمامه : هكذا فصدي أَنَهْ ، وقائله حاتم الطائي كما في النوادر : ٦٤ ، شرح التسهيل ١٤١/١ ، شرح الشافية للرضي ٢٩٤/٢ . ونسب في مجمع الأمثال ٣٩٤/٢ إلى كعب بن مَامَة برواية : هكذا فصدي .

(٥) انظر : شرح التسهيل ١٤١/١ .

(٦) انظر : الكتاب ٢٤٥/١ ، الأصول ١١٧/٢ ، ارتشاف الضرب ٤٧٣/١ ، توضيح المقاصد والمسالك ١٣٦/١ .

الضَّمِيرُ[١] ، واخْتَارَه ابن مالك[٢]، هذا في ضَمَائِرِ الرَّفْعِ .

وأَمَّا في ضَمَائِرِ النَّصْبِ فالمُخْتَارُ عند المُحَقِّقين أَنَّ الضميرَ نَفْسُ (إِيَّا)، وأَنَّ اللَّوَاحِقَ حُرُوفٌ تَدُلُّ على التَّكَلُّمِ والخِطَابِ والغَيْبَةِ[٣] ، فَتَنَبَّه لذلك واللّه الموفق .

ثم قلْتُ : مَاْ يَصْلُحُ لِلرَّفْعِ وَلِلنَّصْبِ وَلِلجَرّ :

[ص] وَ(نَا) وَ(هُمْ) وَ(اليَاء) أَتَتْ فِيْ الذِّكْرِ بِالرَّفْعِ ثُمَّ النَّصْبِ ثُمَّ الجَرِّ

وَاتَّحَد الوَصْلُ مَعَ المَعْنَى بِنَا وَمِنْهُ تُبْنَا فَاهْدِنَا وَاغْفِر لَنَا

[ش] وأَقُولُ : الذي يَصْلُحُ مِن الضَّمَائِرِ للرَّفْعِ وللنَّصْبِ وللجَرِّ ثَلاثةٌ وهي : (نَا) ، و(هُمْ) ، و(اليَاء) ، وإلى ذلك أَشَرْتُ بما في البَيْتِ الأَوَلِ من هَذين البَيْتَيْنِ ، والمُرَادُ بالذِّكْرِ : القُرآنُ الكَرِيمُ ، قال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[٤]، أَمّا (نَا) فقد اجْتَمعتْ أَمْثِلَتُها الثلاثةُ في قَولِه تعالى ﴿ رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا ﴾[٥]، فـ(رَبَّنَا) مثَالُ المجْرُورِ وهو مَجْرُور بالإِضافَة، و(إِنَّنَا) مِثَالُ المَنْصُوب بـ(إِنَّ)، و (آمَنَّا) مِثَالُ المَرْفُوعِ بالفِعْل المَاضِي ، وعلى ذلك مَشَى ابنُ مَالك بقولِه :

* كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا المِنَحْ *[٦]

---

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٣ ، شرح الرضي ٤١٧/٢ و ٤١٨ ، البسيط في شرح الجمل ٣٠٦/١ ، توضيح المقاصد والمسالك ١٣٦/١ .

(٢) انظر : شرح الكافية ٢٣٠/١ ، شرح عمدة الحافظ ١٤٢/١ ، الألفية : ٨ ، ذكر فيها ابن مالك (أنت) من جملة الضمائر فقط دون تحديد للضمير وقال في التسهيل -٢٥- وهو يتحدث عن الضمير (أنا) : وقد يقال هنا وأنَ وآنَ ، ويتلوه في الخطاب (تاء) حرفية كالاسمية لفظا وتصرفًا .

(٣) انظر : الكتاب ٣٥٥/٢ ، الأصول ١١٧/٢ ، سر صناعة الاعراب ٣١٢/١ ، الإنصاف ٦٩٥/٢ مسألة رقم (٩٨) ، شرح الرضي ٤٢٥/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٢/٢ ، البسيط في شرح الجمل ٣٠٦/١، ارتشاف الضرب ٤٧٤/١ ، الجنى الداني ٥٣٦ ، توضيح المقاصد والمسالك ١٣٦/١، ائتلاف النصرة : ١٠٤ .

(٤) الحجر : ٩ .

(٥) آل عمران : ١٦ .

(٦) انظر : ألفية ابن مالك : ٨ ، وقبله * للرَّفْعِ والنَّصْبِ وَجَرٍّ(نَاْ) صَلَحْ * .

لكنَّها وَقَعَتْ في بَيْتِ (الكِفَايَةِ) على التَّرْتِيبِ الصِّنَاعِي ، فَإِنَّ مِثَالَ الرَّفْعِ : تبْنَا ، ومِثَال النَّصْبِ : اهْدِنَا ، ومِثَال الجَرِّ : اغْفِرْ لَنَا وقس على نحو ذلك ، ومن ذلك قولُه تعالى ﴿ رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا ﴾ [(١)] وزَعَمَ ابنُ مالك أَنّه لا يَخْتَصُّ بِهَذه الأَعَارِيبِ الثَّلاثةِ سِوَى (نَا) وَحْدَهُ حَيْثُ قَالَ :

* لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ(نَا) صَلَحْ * [(٢)]

ولَيْسَ الأَمْرُ كذلك ، بَلْ وَيُشَارِكُ (نَا) في هذه الأَعَارِيبِ الثلاثة ضَمِيْرانِ آخَرَانِ وهُمَا : (هُمْ) ، و (اليَاء) ، مِثَال ذلك قولُك : هُمْ قَائِمُوْنَ ، وَأَكْرَمْتُهم ، ومَرَرْتُ بِهِم ، وكذلك قَوْلُك : اضْرِبِيْ ، وأَكْرِمْنِي ، ومُرَّ بِي وقِسْ على نحو ذلك[(٣)] ، لَكِن قَالَتِ الشُّرَّاح: «إِنّه لَمْ يَتَعَرَّضْ لِغَيرِ(نَا) ؛ لأَنَّ (هُمْ) ، و (اليَاء) لاَ يُشْبِهَانِ (نَا) مِنْ كُلِّ وَجْهٍ ؛ لأَنَّ (نَا) تَكُونُ لِلرَّفْعِ وَلِلنَّصْبِ وَلِلجَرِّ والمَعْنَى وَاحِدٌ وهي ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ في الأَحْوَالِ الثَّلاثَةِ ، بِخِلاَف (اليَاء) و(هُمْ) ، فَإِنَّ (اليَاء) إِذَا اسْتُعْمِلَتْ للرفعِ والنصْبِ والجرِّ كَانَتْ ضَمِيرًا مُتَّصِلاً في الأَحْوَالِ الثَّلاثَةِ ولم تَكُنْ بِمَعْنًى وَاحِد ؛ لأَنَّها في حَالَةِ الرَّفْعِ للخِطَابِ كاضْرِبِي ، وفي حَالَةِ النَّصبِ والجَرِّ للمتَكَلِّمِ كقولك : أَكْرِمْنِي ، ومُرَّ بِي ، وكذلك (هُمْ) لأَنَّها وإِنْ كَانَتْ / بِمَعْنًى وَاحِد في الأَحْوَالِ الثَّلاثَةِ فَلَيْسَتْ [٢٠/أ] بِمِثْلِ (نَا) ؛ لأَنَّها في حَالَةِ الرَّفْعِ ضَمِيْرٌ مُنْفَصِلٌ كقولك : هُمْ قَائِمُوْن ونحو ذلك، وفي حَالَةِ النَّصْبِ والجَرِّ ضَمِيْرٌ مُتَّصِلٌ كقولك : رَأَيْتُهُمْ ، ومَرَرْتُ بِهِم وقِسْ على نحو ذلك»[(٤)] ، وإلى ذلك أَشَرْتُ بقولي :

* واتَّحَدَ الوَصْلُ مَعَ المَعْنَى بِنَا *

كَمَا في الأَمْثِلَةِ المَذْكُوْرَةِ ، وَهَذَا قَيْدٌ مُخْرِجٌ لِمَا عَدَا(نَا) مِنْ

---

(١) آل عمران : ١٩٣ .

(٢) انظر : ألفية ابن مالك : ٨ .

(٣) انظر : منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك الجزء الأول ورقة : ٢٥ ، أوضح المسالك ٨٦/١ .

(٤) انظر: شرح ابن عقيل ٩٣/١ و ٩٤ وكلام المؤلف منه ، وانظر: أوضح المسالك ٨٧/١ ، الدرة المضيئة ٤/ب ، شرح الأشموني ١٢٦/١ .

أَخَوَيْـهِ ؛ لأَنَّـه مُـتَّصِـلٌ فـي الأَحْوَالِ الثَّـلاَثَـةِ والـمَعْنَى وَاحِدٌ ، وَأَخَوَاهُ مُخْتَلِفَان لَفْظاً ومَعْنَىً فَتَنبَّـه لِذلك .

ثُمَّ قُلْتُ : مَاْ يَصْلحُ لِلْخِطَابِ وَلِلْغَيْبَةِ .

[ص] وَأَضْمَرُوْا بِالرَّفْعِ لِلْمُخَاطَبِ فِيْ الْوَصْلِ حَرْفاً مِنْ (وَنَا) أَوْ غَائِبِ

[ش] وأَقُولُ : الذي يَصْلحُ مِن الضمائرِ للخِطَابِ وللغَيْبةِ ثلاثةُ أَحْرُفٍ يَجمعُها كَلِمَةُ (وَنَا) ، أَعْنِي: (الواو) ، و (النّون) ، و (الألف)، وهي من ضَمَائِرِ الرَّفْعِ الـمتَّصِلةِ فَتَكون (الواو) لِلخِطَابِ كَقَوْلِك : اضْرِبُوا يَا رِجَالُ ، وتَكونُ (النّون) لِلخِطَاب كقولك : اضْرِبْنَ يا نِسَاء ، وتَكون (الألفُ) لِلخِطَابِ كقولك : اضْرِبَا يا زَيْدان ، وَتكونُ (الواو) أيضًا للغَيْبَةِ كضَرَبُوا ، وتكون (النون) للغَيْبَة كضَرَبْنَ ، وتكون (الألف) للغَيْبَة كضَرَبَا وقِسْ على نحو ذلك ، وإلى ذلك كُلِّه أَشَرْتُ بما في هذا البيت ، وأما قولُ ابنُ مالك .

وَأَلِفٌ وَالوَاوُ والنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ . . . (١)

فليس ذلك بجيِّدٍ ؛ لأَنَّ قولَه : (وغَيْرِه) يَدْخُلُ فيه المتكَلِّمُ ، وهذه الأَحْرُفُ الثلاثةُ لا تكونُ للمتكَلِّم أَصْلاً ، وإِنَّما تكونُ للمخَاطَبِ والغَائِبِ(٢) كما قد عَلِمْتَ واللّه أعلم .

---

(١) انظر: ألفية ابن مالك : ٨ وتمامه : * غَابَ وغَيْرِه كَقَامَا واعْلَمَا *

(٢) هذا اعتراض ابن عقيل في شرح الألفية ٩٤/١ ، وقد اعتذر بعض الشراح عن ذلك فقال المرادي : «فإن قلتَ : قوله (وغيره) أعم من المخاطب ، قلتُ: لما كانت الألف والواو والنون لا تكون للمتكلم تعينت إرادة المخاطب وذلك بين ». انظر : توضيح المقاصد ١٣٣/١ ، وقال المكودي:« إلا أن قوله (وغيره) شامل للمتكلم والمخاطب ولا تكون هذه الضمائر للمتكلم ، لكنْ تمثيله (بقاما) وهو للغائب ، و (اعلما) وهو للمخاطب يرشد إلى مراده ، ولو قال : عوض (وغيره) (وخوطب) لكان أنص » . انظر : شرح الألفية : ٢٣ ، وقال الأشموني : « رفع توهم شمول قوله : (وغيره) للمتكلم بالتمثيل » . انظر : شرح الأشموني ١٢٧/١ .

[أحكام وصل الضمير وفصله]

ثم قلْتُ : مَا يَصْلُحُ للوَصْلِ و للفَصْلِ

(ص) فَرْعٌ كَبِعْنِيهِ وَخِلْتَنِيهِ وَكُنْتُهُ وصْلٌ وفَصْلٌ فِيهِ
وَرَتِّبِ الأَحَقَّ فِي اتِّصَالِهِ وأَنْتَ بالخِيَارِ فِي انْفِصَالِهِ
وَفِي اسْتِوَاءٍ لَيْسَ إلاَّ الفَصْلُ وَقَلَّ فِي الغَيْبَةِ مِنْهَا الوَصْلُ

[ش] وأَقُولُ :الفَرْعُ الأَوَّلُ مِن الفُرُوعِ الخمسةِ التي تَتَعَلَّقُ بهذا البَابِ : مَعْرِفَةُ الَّذِي يَصْلُحُ مِن الضَّمَائِرِ لِلوَصْلِ وللفَصْلِ ويَكونُ ذلك في ثَلاثِ مَسَائِلَ:

الأُولَى : أَنْ يَكونَ الفِعْلُ غَيْرَ نَاسِخٍ، وقد مَثَّلْتُ لَهُ بِقَوْلِي: (كَبِعْنِيهِ)، فإِذَا[1] كان العَامِلُ فعْلاً غَيْرَ نَاسِخٍ فالوَصْلُ أَرْجَحُ كـ (الهاء) من : بِعْنِيه ونحوِها ، ومِن ذلك قولُه تعالى: ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [2]، وقولُه تعالى : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ [3] ، وقولُه تعالى: ﴿ إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا ﴾[4] ، / ويَجُوزُ الفَصْلُ [5] كَقَوْلِه ﷺ « إِنَّ اللَّهَ مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ وَلَوْ شَاءَ لَمَلَّكَهُمْ إِيَّاكُمْ »[6] ونحوِ ذلك . قال بعضُهم : « وكذلك إِذَا كان العَامِلُ اسْماً مَصْدَراً فالفَصْلُ أَرْجَحُ كقولك : عَجِبْتُ مِن حُبِّي إِيَّاهُ »[7] . ويجوزُ الوصلُ ومنه قولُه : [٢٠/ب]

* لَقَدْ كَانَ حُبِّيكِ حَقاً يَقِيْنَا *[8] ،

---

(١) من هنا نقل من الدرة المضيئة ٥/ب ، وانظر : توضيح المقاصد ١٤٣/١ .
(٢) البقرة : ١٣٧ .
(٣) هود : ٢٨ .
(٤) محمد : ٣٧ .
(٥) في الدرة المضيئة : ويجوز الفصل في السعة .
(٦) قطعة من حديث ، ولم أجده بهذا النص إلا عند الذهبي في كتاب الكبائر : ١٦٨ ، وفي سنن أبي داود في كتاب الجهاد – باب ما يؤمر به من القيام على الدواب والبهائم ٢٣/٣ : « ... أفلا تتقي الله في هذه البهيمة التي ملَّكَكَ إياها ... » ، وفي مسند الإمام أحمد ٢٥٢/١ « ... أما تتقي الله في هذه البهيمة التي ملّككها الله ... » .
(٧) انظر : الكتاب ٣٥٧/٢ ، الأصول ١١٧/٢ ، شرح المفصل ١٠٤/٣ ، شرح التسهيل ١٥٣/١، توضيح المقاصد ١٤٥/١ ، أوضح المسالك ٩٧/١ .
(٨) عجز بيت من المتقارب وصدره : * لَئِنْ كَانَ حُبِّيكِ لِي كَاذِباً *
قال العيني في المقاصد ٢٨٣/١ : من أبيات الحماسة ولم ينسب فيه إلى أحد ، ولم يوجد في أكثر نسخ الحماسة ا.هـ ، وانظر البيت في : شرح التسهيل ١٥٣/١ ، أوضح المسالك ٩٧/١، شرح الأشموني ١٣٤/١، ويروى : (فقد كان) .

وقولُه :

* وَمَنْعُكَهَا بِشَيءٍ يُسْتَطَاعُ *[١]

وعلى هذا فَلَو كَان أَوَّلُ الضَّمِيْرَيْن غَيْرَ أَعْرَفٍ وَجَبَ الفَصْلُ نحو : أَعْطاه إِيَّاكَ ، ومِنْهُ قَوْله عَلَيْهِ السَّلاَم « وَلَوْ شَاءَ لَمَلَّكَهُمْ إِيَّاكُمْ » ، فَلَو كَان الأَوَّلُ مَرْفُوْعاً وَجَبَ الوَصْلُ[٢] نحو : ضَرَبْتُهُ ، وأَكْرَمْتُكَ ، وأَعْطَيْتُكَ وما أَشْبَهَ ذلك[٣] .

والثَّانِيَة : أَنْ يَكونَ الفِعْلُ مُتَعَدِّياً إلى مَفْعُولَيْن وهُمَا ضَمِيْرانِ الأَوَّل مِنْهُمَا أَخَصُّ مِن الثَّانِي ، وإليه أَشَرْت بقولي : (خِلْتَنِيْه) ، أَعْنِي: مِن بَاب ظَنَّ وأَخَوَاتِها النَّواسِخِ للمُبْتَدأ والخَبَر، فَفي هذه المَسْأَلَةِ تَرْجِيْحُ الفَصْلِ ؛ لأَنَّ فِعْلها نَاسِخٌ .

هذا مَذْهَبُ سِيْبَوَيْهِ[٤] وأَكْثَرُ النَّحْوِيين ؛ ولِهَذا قَال ابن عَقِيْل : «ومَذْهَبُ سِيْبَوَيْهِ أَرْجَحُ ؛ لأَنَّه هُوَ الكثِيرُ في لِسَانِ العَرَبِ على مَا حَكَاهُ سيبويهِ عَنْهم وهُوَ المُشَافِهُ لَهُم :

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوْهَا فَإِنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ [٥]

---

(١) عجز بيت من الوافر وصدره : * فلا تَطْمَعْ أَبَيْتَ اللَّعْنَ فِيْهَا *
وقائله : عُبيدة بن ربيعة ، وقيل القحيف العجلي ، وقيل رجل من تميم ، انظر : شرح الحماسة للمرزوقي : ٢١١ . الحماسة البصرية ٧٨/١ ، شرح التسهيل ١٥٣/١ ، شرح ابن الناظم : ٦٢، شرح الرضي ٤٤٠/٢ ، المغني ١٢٨/١ ، تخليص الشواهد : ٨٩ ، المقاصد ٣٠٢/١ ، شرح الأشموني ١٣٤/١ ، الخزانة ٢٩٧/٥ .

(٢) في الأصل (الفصل) وهو خطأ .

(٣) انظر : شواهد التوضيح : ٢٧ ، وهنا نهاية النقل من الدرة المضيئة ٦/أ .

(٤) انظر : الكتاب ٣٦٤/٢ و ٣٦٥ ، توضيح المقاصد والمسالك ١٤٤/١ ، الدرة المضيئة ٦/أ .

(٥) من الوافر ، وقائله : لُجَيْم بن صعب ، أو دَيْسَم بن طارق . انظر : الكامل : ٥٩١/٢ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ١٠١ ، كتاب الشعر ١٢/١ ، أمالي ابن الشجري ٣٦٠/٢ ، شرح ==

انتهى كلامُه[١] ، واخْتَارَ ابنُ مالك الوَصْلَ حَيْثُ قال :

..... وَاتِّصَالاَ أَخْتَارُ ، غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالاَ[٢]

يُشِيْرُ بذلك إلى سيبَوَيْهِ ومُتَابِعِيْهِ على ذلك .

وعلى هذا فَلَكَ أَنْ تَقولَ في (خِلْتَنِيهِ):خِلْتِني إِيَّاهُ على أَرْجَحِ القولين في وَصْلِهِ وفَصْلِهِ ، ومِنْ ذلك قَوْل الشَّاعِر :

أَخِيْ حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ ، وَقَدْ مُلِئَتْ أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بِالأَضْغَانِ وَالإِحَنِ [٣]

والثَّالِثَة[٤] : أَنْ يَكونَ الضَّمِيْرُ الثَّانِي مَنْصُوباً بِكَانَ أو بِإِحْدَى أَخَواتِهَا، وإِلَيْهِ أَشَرْتُ بِقَوْلِي : (وَكُنْتُهُ) ، فَأَجَازُوا فِيْهِ كَنْتُ إِيَّاهُ [٥] ، فَمِنَ الوَصْلِ قَولُه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ لِعُمَر في ابن صَيَّاد[٦] : « إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ ، وَإِلاَّ يَكُنْهُ فَلاَ خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ »[٧] .

= المفصل ٦٤/٤ ، اللسان (نصت) ٩٩/٢ وفيه قائله (وُشَيْم بن طارق) ، و (رقش) ٣٠٦/٦، و (حذم) ١١٩/١٢ وفيه (وسِيْم بن طارق) . المغني ٢٤٦/١ ، شرح شواهده ٥٩٦/٢ ، المقاصد ٣٧٠/٤ ، ويروى (فانصتوها) بدلاً من (فصدقوها) .

(١) انظر : شرح ابن عقيل ١٠٤/١ و ١٠٥ .

(٢) انظر : ألفية ابن مالك : ٨ ، والبيت بتمامه : * كَذَاكَ خِلْتَنِيْهِ وَاتِّصَالاَ *
وانظر : شواهد التوضيح : ٣١ ، شرح التسهيل ١٥٤/١ ، واختيار ابن مالك هذا هو رأي المازني والرماني وابن الطراوة . انظر : شرح التسهيل ١٥٥/١ ، الارتشاف ٤٨٠/١ ، توضيح المقاصد ١٤٥/١ ، أوضح المسالك ١٠٠/١ .

(٣) من البسيط ، مجهول القائل ، انظر : شرح التسهيل ١٥٥/١ ، شرح ابن الناظم : ٦٥ ، أوضح المسالك ٩٩/١ ، المقاصد النحوية ٢٨٦/١ ، شرح الأشموني ١٣٨/١ .

(٤) نقلاً من الدرة المضيئة ٦/أ .

(٥) انظر : الكتاب ٣٥٨/٢ ، الأصول ١١٨/٢ ، شواهد التوضيح : ٢٧ .

(٦) عبدالله بن صيّاد ، وقيل ابن صائد ، كان أبوه من اليهود ، لا يُدري ممن هو ؟ وهو الذي يقول بعض الناس : إنه الدجال ، وُلد على عهد رسول الله ﷺ أعورَ مَختونا ، والصحيح أنه ليس الدجال ، لأنه توفي بالمدينة مسلماً ، فإن كان إسلامه في حياة رسول الله ﷺ فله صحبة ، وإن أسلم بعد النبي ﷺ فلا صحبة له ، وهو الأصح . انظر: أسد الغابة ٢٨٣/٣ .

(٧) انظر: صحيح البخاري ٨٥/٤ – كتاب الجهاد والسير – باب كيف يعرض الإسلام على الصبي؟ وروايته : « إنْ يكنه فلن تسلط عليه ، وإنْ لم يكن هو فلا خير لك في قتله » .
وصحيح مسلم ٢٢٤٤/٤ – كتاب الفتن وأشراط الساعة – وروايته :
« إنْ يكنه فلن تسلط عليه ، وإنْ لم يكنه فلا خير لك في قتله » . =

وقَوْلُ أَبِي الأَسْوَدِ الدُّؤَلي :

دَعِ الخمرَ يَشْرَبها الغُواةُ فإنَّني ... رأيتُ أخَاهَا مُغْنياً بمَكانِهَا

فإنْ لا يَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فإنَّهُ ... أَخُوهَا سَقَتْهُ أُمُّهُ بلِبَانِهَا (١)

ومِن الفَصْلِ(٢) قَولُ الشَّاعِر :

لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا ... عَنِ العَهدِ، والإِنْسَانُ قَد يَتَغَيَّرُ(٣)

قَالُوا(٤) :«ومَا وَرَدَ مِن ذلك في الاسْتِثْنَاءِ مِن نحو : جَاؤُني لَيْسَ إِيَّاكَ، أَوْ لاَ يَكُوْنُ إِيَّاكَ فَضَرُوْرَةٌ »، وإلى جَوَازِ الوَصْلِ والفَصْلِ في هذه المَسَائِل الثَّلاثِ أَشَرْتُ بِقَوْلي : (وَصْلٌ وفَصْلٌ فيه) ، ويُقَاسُ على ذلك ما أَشْبَهَهُ مِن الأَفْعَالِ ، وَاعْلَم أَنَّ قَاعِدَةَ النَّحْوِيين: / كُلُّ ضَمِيْرٍ كَان أَخَصَّ مِن غَيْرِهِ وَجَبَ تَقْدِيْمُهُ عَلَيْهِ ، ولا خِلاَفَ في أَنَّ ضَمِيْرَ المُتَكَلِّمِ أَخَصُّ مِن ضَمِيْرِ المخَاطَبِ ، [٢١/أ]

= وسنن الترمذي ٤/٤٥٠ – كتاب الفتن – وروايته :

« إن يك حقًا فلن تسلط عليه ، وإنْ لا يكنه فلا خير لك في قتله » .

(١) من الطويل ، وهو في : الديوان ٨٢ ، الكتاب ١/٤٦ ، المقتضب ٣/٩٨، شواهد التوضيح : ٢٨، شرح الألفية لابن الناظم : ٦٤ ، شرح الرضي ٢/٤٤٣ ، تخليص الشواهد : ٩٢ ، المقاصد النحوية ١/٣١٠ ، شرح الأشموني ١/١٣٥ ، الخزانة ٥/٣٢٧ ، وأخاها : نبيذ الزبيب ، ويروى (غَذَتْه) بدلاً من (سقته) .

(٢) علل لجواز الفصل في الدرة المضيئة ٦/أ بقوله : لأن منصوب كان خبر في الأصل ، والخبر لا حظ له في الاتصال .

(٣) من الطويل ، قائله عمر بن أبي ربيعة المخزومي ، وهو في : الديوان : ١٢١ ، المفصل:١٣١ ، شرح المفصل ٣/١٠٧ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٦٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٩ ، شرح الرضي ٢/٤٤٣ ، تخليص الشواهد : ٩٣ ، المقاصد النحوية ١/٣١٤ ، شرح الأشموني ١/١٣٧ ، الخزانة ٥/٣١٢ .

(٤) هذا القول للبرهان الأبناسي في الدرة المضيئة ٦/أ ، وهو قول فيه لبس ، لأنه يعني : أن الإنفصال في الاستثناء ضرورة ، وهذا غير صحيح بل إن الانفصال مع الاستثناء (بليس) أو (لا يكون) واجب ، لأن هذا الاستثناء هو بمنزلة (إلا) ، ولا يقع بعد (إلا) المتصل ، وعلى هذا فالاتصال في الاستثناء هو الضرورة . انظر : الكتاب ٢/٣٥٨ ، شرح التسهيل ١/١٥٥ ، شرح ابن الناظم : ٦٤، وعبارته أكمل وأوضح حيث قال : « وأما الإنفصال فجاء في الشعر كقوله : لئن كان إياه ... ، ولم يجيء في النثر إلا في الاستثناء ، نحو : أتوني ليس إياك ، ولا يكون إياك ، فإن الاتصال فيه من الضرورة كقوله :

عَدَدْتَ قَوْمِي كَعَدِيْدِ الطَّيْسِ ... إِذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِيْ »

وضَمِيرَ المخَاطَبِ أَخَصُّ مِن ضَمِيْرِ الغَائِبِ [١] ، وهذا التَّرتِيْبُ وَاجِبٌ ، وإلى ذلك أَشَرْتُ بِقَوْلِي : (وَرَتِّبِ الأَحَقَّ) ، أَعْنِي : الأَحَقَ بالتَّقْدِيْمِ على غَيْرِه وهو الأَخَصُّ ، وقولي : (في اتِّصَالِه) أَعْنِي : مع الاتِّصَالِ كما تَقَدَّمَ بيانُه في (اليَاءِ) و (الهَاءِ) ، من : بِعْنِيْه ، وخِلْتَنِيه ونحوهما ، وأَشَرْتُ بقولي:

* وَأَنْتَ بِالْخِيَارِ في انْفِصَالِه *

أَعْنِي : بَيْنَ تَقْدِيمِ الأَحَقِّ وبَيْنَ تَقْدِيمِ غَيْرِه مع الانْفِصَالِ ، وعُلِمَ مِن[٢] ذَلك أَنَّه مَتى تَقَدَّمَ غَيْرُ الأَخَصِّ وَجَبَ الانْفِصَالُ ، ويَجِبُ الاتِّصَالُ عِنْدَ تَقْدِيمِ الأَخَصِّ فَتَقُوْلُ مِن ذلك : الدِّرْهَمُ أَعْطيتُكَهُ - بِتَقْدِيمِ (التَّاءِ)[٣] و (الكَافِ) على (الهَاءِ) - لأَنَّهُمَا أَخَصُّ مِنْهَا ، وكقولك :الدِّيْنَارُ أَعْطَيْتَنِيْهِ، بِتَقْدِيمِ (اليَاءِ) على (الهَاءِ) ؛ لأَنَّهَا أَخَصُّ منها ، ومع الاتِّصَالِ لا يَجُوزَ تَقْدِيمُ الغَائِبِ ، إِذْ لاَ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: أَعْطَيْتُهُوْكَ ، ولا أَعْطَيْتُهُوْنِي، وأَجَازَهُ قَوْمٌ [٤] ، ومِنْهُ مَا رواهُ ابن الأَثِيْر[٥] في (غَرِيْب الحَدِيثِ) مِنْ قول عثمان -رضي الله عنه-:« أَرَاهُمُنِي الباطِلُ شَيْطَانًا »[٦] .

---

(١) انظر : الكتاب ٣٦٤/٢ ، وهذه القاعدة منقولة عن ابن عقيل في شرح الألفية ١٠٦/١ ، والبرهان الأبناسي في الدرة المضيئة ٦/ب .

(٢) من هنا نقل من الدرة المضيئة ٦/ب وانظر : شرح ابن عقيل ١٥٦/١ .

(٣) لا وجه لذكر (التاء) ؛ لأنها فاعل ، والمسألة حول (الكاف) و (الهاء) لأنهما مفعولان .

(٤) انظر : الكتاب ٣٦٤/٢ ، ومن المجيزين : المبرد . انظر : شرح المفصل ١٠٥/٣ ، شواهد التوضيح : ٣١ ، شرح الرضي ٤٣٩/٢ ، الارتشاف ٤٧٩/١ ، توضيح المقاصد ١٤٩/١ .

(٥) المبارك بن محمد الشيباني الشافعي المعروف : بابن الأثير الجزري [٥٤٤-٦٠٦] ، عالم ، أديب، مشارك في تفسير القرآن والنحو واللغة والحديث والفقه ، من مؤلفاته : النهاية في غريب الحديث ، منال الطالب في شرح طوال الغرائب ؛ جامع الأصول في أحاديث الرسول ، الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف ، البديع في شرح الفصول لابن الدهان ، انظر : إنباه الرواة ٢٥٧/٣ ، بغية الوعاة ٢٧٤/٢ ، شذرات الذهب ٢٢/٥ ، الأعلام ٢٧٢/٥ ، معجم المؤلفين ١٧٤/٨ .

(٦) انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر ١٧٧/٢ ، منال الطالب في شرح طوال الغرائب : ٣٤١.

هذا في حالة الاتصال ، فإنْ فصلْتَ كنْتَ بالخيارِ بين تقديمِ الأَخَصِّ وغيرِه ، فمِن تقْديمِ الأَخَصِّ قَوْلُكَ : أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ ، وأَعْطَيْتَنِي إِيَّاهُ ، ومِنْ تقديمِ غيرِ الأخصِّ قولُك : أَعْطَيْتُه إِيَّاكَ ، وأَعْطَيْتُه إِيَّايَ ، هذا الذي عليه جمهورُ النحْويين ، وعندَ بعضِهم[1] أَنَّه لا يَجُوزُ تقديمُ غيرِ الأخصِّ في الانْفصَالِ إلا عند أَمْنِ اللَّبْسِ ، فإنْ خيْفَ لَبْسٌ لم يَجُزْ كقولك : زيد أَعْطيْتُكَ إِيَّاهُ ، إذْ لا يُقَال : أَعْطَيْتُهُ إِيَّاكَ ؛ لأَنَّه لا يُعْلَمُ هل زيدٌ مَأْخُوذٌ أو آخِذٌ ؟ هذا إنِ اخْتَلَفَا رُتْبَةً ، فَإِنْ تَسَاوَيَا وَجَبَ الفَصْلُ ، وإلى ذلك أشرتُ بقولي :

* وَفي اسْتِواءٍ لَيْسَ إلاَّ الفَصْلُ *

وعلى هذا فإذا اجتمعَ ضميران وكانَا منصوبين واتَّحدَا في الرُّتْبَةِ -كَأَنْ يكُونا لمتكلم أو لمخاطبٍ - وَجَبَ الفصلُ نحو : ظَنَنْتَنِي إِيَّايَ ، وعَلِمْتُكَ إِيَّاكَ ، ولا يجوزُ الاتصالُ نحو : أَعْطَيْتَنِيْنِي وأَعْطَيْتُكَكَ[2] ، فإنْ كانا للغائبِ وتَسَاوَيَا في الرتبةِ وَجَبَ الفصلُ أيضًا نحو : [زيد][3] ظَنَنْتُهُ إِيَّاهُ ، وإنِ اخْتَلَفَ لفظهُمَا -كَأَنْ يكون أحدُهما للجَمْعِ والآخرُ للمُفْرَدِ- فالراجحُ الفصل ، ويجوزُ الوصلُ على قِلَّةٍ[4] ، وإلى ذلك أشرتُ بقولي :

* وقَلَّ في الغَيْبَةِ مِنْها الوَصْلُ *

ومن ذلك ما حَكَاهُ الكِسَائي / عن بعض العربِ : « هُمْ أَحْسَنُ النَّاسِ وُجُوْهاً وأَنْضَرُ هُمُوْهَا »[5] ، وكقولِ الشاعرِ : [٢١/ب]

لِوَجْهِكَ فِي الإِحْسَانِ بَسْطٌ وبَهْجَةٌ أَنَا لَهُمَاهُ قَفْوُ أَكْرَمِ وَالِدِ[6]

---

(١) انظر : شرح ابن عقيل ١/١٠٧ ، الدرة المضيئة ٦/ب .

(٢) انظر : شواهد التوضيح : ٢٩ ، توضيح المقاصد والمسالك ١/١٥٠ .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٤) انظر : الكتاب ٢/٣٦٥ ، شرح الرضي ٢/٤٣٩ ، توضيح المقاصد والمسالك ١/١٥٠ ، شرح ابن عقيل ١/١٠٧ .

(٥) انظر : شرح الألفية لابن الناظم :٦٧ ، توضيح المقاصد والمسالك ١/١٥٠ ، شرح الأشموني ١/١٤٠ .

(٦) من الطويل ورد بلا نسبة في : شواهد التوضيح :٢٩ ، شرح الألفية لابن الناظم :٦٧ ، توضيح المقاصد ١/١٥٠، أوضح المسالك ١/١٠٥، تخليص الشواهد:٩٧، شرح الألفية للمكودي:٢٦، =

وَأَجَازَ بعضُهم[١] الاتصالَ مع اتِّحَادِ الضميرين في التكلمِ أو في الخطابِ أو في الغَيْبَةِ[٢] ، لكنه قليلٌ كما قَلَّ الوصلُ في الغَيْبَةِ والله أعلم .

[التاءات المبنية]

ثم قلتُ : مَعْرِفَةُ التَّاءَاتِ التي تَحَلَّتْ بِأَنْوَاعِ البِنَاءِ وهِي أَرْبَعٌ : (تَاءُ) المتكلِمِ وَ(تَاءُ) المُخَاطَبِ و(تَاءُ) المُخَاطَبَةِ و(تَاءُ) الغَائِبَةِ .

[ص] فَرْعٌ تُضَمُّ التَّاءُ للنَّفْسِ وَفِيْ ... مُخَاطَبٍ مُذَكَّرٍ فَتْحٌ يَفِيْ

وَكَسْرُهَا يَكُوْنُ لِلمُخَاطَبَهْ ... والحَرْفُ فِي تَسْكِيْنِهَا لِلغَائِبَهْ

إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ... فِيْ جِئْتِ أَوْ قَالَتْ إِذَا تَلَوْتَهُ

وَفِيْ الضَّمِيْرِ أَنْتَ أَنْتِ أَنْتُمَا ... أَنْتُمْ وأَنْتُنَّ البِنَاءُ قُسِّمَا

[ش] وأقولُ : الفرعُ الثَّاني منَ الفروعِ الخمسةِ التي تتعلقُ بهذا البابِ : مَعْرِفَةُ التَّاءَاتِ التي تَحَلَّتْ بأنواعِ البناءِ – أي : تَلَبَّسَتْ به – وهي أربعٌ : (تاءُ) المتكَلِمِ ، و(تاءُ) المخَاطَبِ ، و(تاءُ) المخَاطَبَةِ ، و(تاء) الغَائِبَةِ ، وهي إمَّا ضميرٌ ، أو حرفٌ ، أو بعضُ ضميرٍ .

أما التي هي ضميرٌ : فهي التي تكونُ للنَّفْسِ ويُقَالُ للمتَكَلِمِ ويَجِبُ ضَمُّهَا حينئذٍ ، وإلى ذلك أشرتُ بقولي :

* ... تُضَمُّ التَّاءُ لِلنَّفْسِ *

أعني : لِضَميرِ النَّفْسِ – أيْ : المتكلمِ – ثم يَجِبُ فَتْحُهَا حيثُ تَكونُ للمُخَاطَبِ المذَكَّرِ ، وإلى ذلك أشرتُ بقولي :

..... وَفِيْ ... مُخَاطَبٍ مُذَكَّرٍ فَتْحٌ يَفِيْ

== المقاصد النحوية ٣٤٢/١ ، شرح الأشموني ١٤٠/١ ، في الإحسان أي : في وقته ، أنالهماه : من أنال ينيل إنالة إذا بلغ ووصل ، قفو : اتِّباع .

(١) منهم المبرد انظر: شرح الرضي ٤٣٩/٢ ، توضيح المقاصد ١٥٢/١ .

(٢) نهاية كلام البرهان الأبناسي في الدرة المضيئة ٧/أ .

ثم يَجِبُ كَسْرُهَا حيثُ تَكونُ للمُخَاطَبَةِ ، وإلى ذلك أشرتُ بقولي :

* وكَسْرُها يَكُوْنُ للمُخَاطَبَهْ *

وفي جميعِ هذه الأحوالِ الثلاثةِ هي اسْمٌ ، فإنْ كانت سَاكِنَةً وهي للغَائِبَةِ فهي حَرْفٌ ، وإلى ذلك أشرتُ بقولي :

* والحَرْفُ فِيْ تَسْكِيْنِهَا لِلغَائِبَهْ *

- رَجَعْنَا إلى ذِكْرِ أمثلةِ هذه المثَالاتِ الأربعةِ من القرآنِ الكريمِ - وقد تَضَمَّنَها البيتُ الثالثُ من هذه الأبياتِ الأربعةِ ، فمثالُ الضَّمِّ الذي هو للمتكلمِ قولُه تعالى : ﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُ ﴾ (١) ، ومثالُ الفَتْحِ الذي هو للمخاطبِ ﴿ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾(٢) ، ومثالُ الكَسْرِ الذي هو للغائبةِ ﴿ يَٰمَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا ﴾ (٣) ، ومثالُها وهي حرفٌ دَالٌ على الفاعلِ المُؤنَّثِ بتَسْكِيْنِهِ ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾(٤) ، ﴿ فَأَتَتْ بِهِۦ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُۥ ﴾(٥) ، ﴿ وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا ﴾ (٦) ، وقس على نحوِ ذلك .

ونَبَّهْتُ على أنَّ جميعَ أَدِلَّتِهَا قُرْآنِيَةٌ بقولي:(إِذَا تَلَوْتَهُ)، وأَمَّا (التَّاءُ) التي هي بَعْضُ ضميرٍ فتكونُ / في خمسة ضمائر وهي التي تَضَمَّنَها البيتُ [٢٢/أ] الرابعُ من هذه الأبياتِ الأربعةِ ، أولُها : (أَنْتَ) للمُذَكَّرِ المخَاطَبِ ، وثانيها: (أَنْتِ) للمُؤَنَّثِ المُخَاطَبِ ، وثالثها : (أَنْتُمَا) للاثْنَيْنِ المُخَاطَبَيْنِ مُذَكَّرَيْنِ كانا أو مُؤَنَّثَيْنِ ، ورابعها : (أَنْتُمْ) للجماعةِ المُذَكَّرِيْنَ المخَاطَبِيْنَ ، وخامسها: (أَنْتُنَّ) لجماعةِ الإِنَاثِ المُخَاطَبَاتِ ، على الترتيبِ كما في البيتِ من غيرِ تقديمٍ ولا تأخيرٍ، وقد عَلِمْتَ فيما تقدمَ بيانُه(٧) أنَّ أنواعَ البِنَاءِ أربعةٌ وهي :

---

(١) المائدة : ١١٦ .
(٢) المائدة : ١١٦ .
(٣) مريم : ٢٧ .
(٤) النمل : ١٨ .
(٥) مريم : ٢٧ .
(٦) يوسف : ٣١ .
(٧) انظر : الجزء الأول ٦٨/ب .

الضَّمُّ، والفَتْحُ، والكَسْرُ، والسُّكُوْنُ ، وأنَّها تَدْخُلُ على الاسمِ ظَاهِرًا كانَ أو مُضْمَرًا ،فالظَّاهِرُ كما سيأتي بَيَانُه في باب(المَبْنِيَّاتِ)[1] ،والمُضْمَرُ هو جميعُ الضمائرِ ومنها هذه التاءات التِّسْعِ، فمِنْ هذه الأنواعِ الأربعةِ في التاءاتِ التي هي أسماء ثلاثةُ أنواعٍ وهي : الضمُّ، والفتحُ، والكسرُ، كما قد رأيْتَ، ومنها في التاءاتِ التي هي حُرُوْفٌ -دَالَّةٌ إما على الفاعلِ : كـ(قَالَتْ) ، أو على صَاحِبِ الضميرِ : كـ(أَنْتَ) وفُرُوْعُهُ الأربعةُ المذكورةُ - أربعةُ أنواعٍ ، منها السُّكُون كما في:قَالَتْ ونحوه ، ومنها الفَتْحُ كما في: أَنْتَ للمخاطبِ ، ومنها الكَسْرُ كما في : أَنْتِ للمخاطبةِ ، ومنها الضمُّ كما في: أَنْتُمَا وأَنْتُمْ وأَنْتُنّ ، وإلى هذا التَّقْسِيْمِ البِنَائِي أشرتُ بقولي: (البِنَاءُ قُسِّمَا) ، أعني : قُسِّمَ البِنَاءُ على هذه التاءاتِ سَوَاءً كانتْ اسمًا أو حرفًا أو بَعْضَ اسمٍ كما قد علمْتَ واللّه أعلم.

ثم قلتُ : مَا جَاءَ لِلْمُفْرَدِ وَالْمُثَنَّى بِلَفْظِ الجَمْعِ

[ص] فَرْعٌ كَنَحْنُ وَارْجِعُوْنِ أَلْقِيَا لِمُفْرَدٍ وَمَعْ قُلُوْبٍ ثُنِّيَا

[ش] وأقولُ : الفرعُ الثالثُ من الفروعِ الخمسةِ التي تَتَعلَّقُ بهذا البابِ: معرفةُ ما خرجَ عن الأصلِ من بابِ الضَّمائرِ وهو : الذي جاءَ للمفردِ والمُثَنَّى بِلَفْظِ الجَمْعِ ، وهو سَمَاعِيٌ فَيُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه ، وذلك مُنْحَصِرٌ في أربعة أَقْسَام :

أَحَدُهَا : ما يُسْتَعْمَلُ للمفردِ بِلَفْظِ الجمعِ وهو : (نَحْنُ)[2] ، والأصلُ فيه أَنْ يَكونَ للجماعةِ المتكلمِيْنَ ، كقولِ إِخْوَةِ يوسفَ عليه السَّلام : ﴿ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾[3] ، وكقولِ النَّبي ﷺ : « نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لا نُوْرَثُ »[4] ، وكقولِ شَاعرِ الجِنِّ :

---

(١) انظر ص ١٨٣ .

(٢) انظر : تأويل مشكل القرآن : ٢٩٣ ، الصاحبي : ٣٥٣ .

(٣) يوسف : ٨ و ١٤ .

(٤) انظر : صحيح البخاري كتاب الفرائض ١٨٥/٨ برواية « لا نُورَث ما تركنا صدقة » ، وهي في سنن النسائي كتاب تقسيم الفيء ١٣٦/٧ ، وفي صحيح مسلم كتاب الجهاد والسير ١٣٧٩/٣ هذه الرواية ورواية « لا نُورَث ما تركنا فهو صدقة » وهي في الموطأ كتاب الكلام ٩٩٣/٢.=

قَتَلْنَا سَيِّدَ الخَزْرَجِ سَعْدَ بنَ عُبَادَهْ[١]

رَمَيْنَاهُ بِسَهْمَيْنِ فَلَمْ نُخْطِ فُؤَادَهْ[٢]

وقد يُجَاءُ فيه بخلافِ الأصلِ فيستعملُ للمتكلمِ الواحدِ المُعَظِّمِ لنفسه، كقولِه تعالى : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾[٣] ، وكقولِ الخليفةِ ، / أو السُّلْطانِ ، أو الأميرِ : نحن قُلْنَا ، نحن فَعَلْنَا ونحو ذلك ، ثم يُقَاسُ على (نحن) ما أَشْبَهَهَا في الاسْتِعْمالِ على هذينِ الوجهينِ وهو : إمَّا (نُونُ) المُضَارَعَةِ ، وإمَّا (نَا) من ضمائرِ الرَّفعِ والنَّصبِ والجَر ، فمثالُ (النونِ) مَعَ الجماعةِ كقوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[٤] ، ومثالُها معَ الواحد كقولِه تعالى : ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ ﴾[٥] ونحوِ ذلك ، ومِثَالُ (نَا) مَعَ الجماعةِ كقولِه تعالى : [٢٢/ب]

= وفي مسند الإمام أحمد بن حنبل – رحمه الله – ٦١١/٢ عن أبي هريرة – رضي الله عنه – قال رسول الله ﷺ : « إنا معشر الأنبياء لا نُورِّث ، ما تركت بعدُ مؤنة عاملي ونفقة نسائي صدقة » ، وقال الإمام ابن حجر في فتح الباري ٤٩١/١٣ : « وأما ما اشتهر في كتب أهل الأصول وغيرهم بلفظ « نحن معاشر الأنبياء لا نورث » فقد أنكره جماعة من الأئمة » ا.هـ .
هذا وقد ورد هذا الحديث بهذه الرواية التي ذكرها المؤلف في كتب النحاة في باب (الاختصاص) . انظر : شرح الكافية لابن مالك ١٣٧٤/٣ ، توضيح المقاصد ٦٢/٤ ، أوضح المسالك ٧٤/٤ ، شرح ابن عقيل ٢٩٨/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٥٦٦/٢ ، شرح الأشموني ٣٤٨/٣ .

(١) سعد بن عبادة بن دليم بن حارثة الخزرجي [... – ١٤ هـ] صحابي ، سيد الخزرج ، وأحد الأمراء الأشراف في الجاهلية والإسلام ، شهد أحداً والخندق والعقبة وغيرها ، وتخلف عن بيعة أبي بكر ، فلما تولى عمر ، هاجر إلى الشام ومات بها . انظر : صفوة الصفوة ٥٠٣/١ ، أسد الغابة في معرفة الصحابة ٤٤١/٢ ، الطبقات الكبرى ٦١٣/٣ و ٣٨٩/٧ ، الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٥٩٤/٢ ، الأعلام ٨٥/٣ .

(٢) من الهزج ، ورد في : صفوة الصفوة ٥٠٥/١ ، أسد الغابة ٤٤٣/٢ برواية (قتلنا) ، الطبقات الكبرى ٦١٧/٣ برواية (قد قتلنا) و ٣٩١/٧ برواية (قتلنا) ، الاستيعاب ٥٩٩/٢ برواية (قتلنا)، ويروى (ورميناه) ، ويروى (بسهم فلم يخط) . وفي الأصل أوله (نحن) والتصويب من مصادر تخريج البيت .

(٣) ق : ١٦ .

(٤) الفاتحة : ٥ .

(٥) الحجر : ٩٧ .

﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ (١) ، ومثالُها مع الواحدِ كقولِه تعالى : ﴿ وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ ﴾ (٢) ، ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ ﴾(٣) ونحوِ ذلك ، وقد اجتمَعَتِ الثَّلاثةُ في قولِه تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ ٱلْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا ﴾(٤) ، ومثلُه ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾ (٥) وقِسْ على نحو ذلك .

والثَّاني : مَا يُسْتَعْمَلُ للمفردِ بِلَفْظِ الجمعِ(٦) (كارْجِعُوْنِ) ، والأصلُ فيهِ أَنْ يَكونَ للجماعةِ المخاطَبِيْنَ ، كقولِه تعالى : ﴿ وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ (٧) ، وقد يُجَاءُ فيهِ بِخِلَافِ الأصلِ فيُسْتَعْمَلُ للمتكلمِ الواحدِ تَعْظِيمَاً كقولِه: ﴿ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ﴾(٨)، قال أبو البَقَاءِ : « في ذلك ثلاثةُ أوجهٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّه جمعٌ على التَّعْظِيْمِ كقوله ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا ﴾ (٩) ، والثاني : أَنَّهُ أَرادَ : يَا مَلائِكَةَ رَبِّ ارْجِعُونِ ، والثَّالِثُ : أَنَّهُ دَلَّ بِلَفْظِ الجَمْعِ على تَكْرِيرِ القَولِ فكأَنَّهُ قَالَ : ارْجِعْنِي ارْجِعْنِي»(١٠) . انتهى كلامُه .

قلتُ : ومِن ذلك أيضًا ما تَقَدَّمَ بَيَانُهُ (١١) في شروطِ المجمُوعِ جَمْعَ

---

(١) البقرة : ٢٨٦ .
(٢) ص : ١٧ .
(٣) طه : ١١٥ .
(٤) مريم : ٤٠ .
(٥) ق : ١٦ .
(٦) انظر : تأويل مشكل القرآن : ٢٩٣ ، الصاحبي : ٣٥٣ .
(٧) الذاريات : ٢١ .
(٨) المؤمنون : ٩٩ و ١٠٠ .
(٩) فاطر : ٢٧ .
(١٠) انظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/٩٦٠ .
(١١) انظر الجزء الأول ١٥٣/أ، و ١٥٥/ب ، حيث ذكر المؤلف أن من الشروط التي يجب توفرها =

المذكرِ السالمِ في صفاتِ اللّهِ تعالى الواردةِ على نحو ذلك الجمعِ ، وقد اجتمعَ البَابَانِ في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (١) انتهى ذلك .

وجعلَ بَعْضُهمْ مِنْ ذلك أيضًا قولُكَ لأخِيْك المُسْلِمِ : سَلامٌ عليكم ، وجَعَلَ بعضهم من ذلك قولُ الطَّالبِ لِشَيْخِه تَعْظِيْماً لَهُ في حَالِ القراءةِ عليه : قُلْتُمْ – رَضِيَ اللّهُ عنكم – ، أو : قَالَ – رَحِمَهُ اللّه وَرَضِيَ عنكم – ، وكذلك قولُ العبدِ لِسَيِّدِهِ : إنْ بِعْتُمُوْنِي فَأَنَا عَبْدُكم ، وإنْ أَعْتَقْتُمُوْنِي فَبِفَضْلِكُم ، وَقِسْ على نحو ذلك .

والثَّالثُ (٢) : مَا يُسْتَعْمَلُ للمفردِ بِلَفْظِ المُثَنَّى كـ (أَلْقِيَا) (٣) ، والأصلُ فيه أَنْ يكونَ للمخاطَبَيْنِ المذكَّرَيْنِ ، كقوله تعالى : ﴿ اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ ﴾ (٤) ومِثْلُهُ ﴿ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا ﴾ (٥) ونحوِ ذلك ، وقد يُجَاءُ فيه بِخِلَافِ الأصلِ فيُسْتَعْمَلُ للواحدِ المُخَاطَبِ ، قَالَ المُفَسِّرُوْنَ في قوله تعالى:/ ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ (٦) :« قِيْلَ :الخِطَابُ لمالكٍ وَحْدَهُ ، وَ(٧)العَرَبُ [٢٣/أ] تَأْمُرُ الواحدَ والجمْعَ كما تَأْمُرُ الاثْنَيْنِ ؛ وذلك لأنَّ أَدْنَى أَعْوَانِ الرجلِ في إِبِلِهِ وَغَنَمِهِ اثْنَانِ ، وقِيْلَ : لأنَّ أَدْنَى مَا تَكونُ الرُّفْقَةُ ثَلاثةً ، فَجَرى كلامُ

= فيما يجمع جمع مذكر سالم (العِلْم) ، لكي يشمل ما جاء من صفات اللّه مجموعًا على هذا الجمع كقوله تعالى : ﴿ والسماء بنيناها بأيدٍ وإنا لموسعون * والأرض فرشناها فنعم المهدون ﴾ ، وذلك لأن اللّه – جل وعلا – لا يوصف بالعقل ، بل هو أكمل من ذلك وصفًا وأعظم شأنًا ، وإنما يوصف بالعِلْم ، لأن كل عالم عاقل ، وليس كل عاقل عالم ، وما ورد من صفات اللّه تعالى مجموعًا على هذا الجمع فإنه يكون للتعظيم ، وبابه السماع فيحفظ ولا يقاس عليه ا.هـ.

(١) الحجر : ٩ .

(٢) من تقسيم المؤلف لما جاء للمفرد والمثنى بلفظ الجمع .

(٣) انظر : تأويل مشكل القرآن : ٢٩١ ، الصاحبي : ٣٦٣ ، شرح التسهيل ١/١١١ .

(٤) طه : ٤٣ .

(٥) طه : ٤٤ .

(٦) ق : ٢٤ .

(٧) في الأصل (أو) وهو خطأ .

الاثنينِ على الواحدِ »[١]. وحكَى أبو البَقَاءِ في إعرابِ هذه الكلمةِ خمسةُ أَقْوالٍ حيثُ قال : « وفي لفظِ التثنيةِ هُنَا أوجهٌ :

أَحَدُهَا : أَنَّهُ خطابُ الملكَيْنِ، والثَّاني: هُوَ لواحدٍ ، و(الألِفُ) عوَضٌ مِنْ تَكْرِيرِ الفعلِ أَيْ : أَلْقِ أَلْقِ ، والثَّالثُ : هُوَ لواحدٍ ، ولَكِنْ خَرجَ عَلى لَفْظِ التَّثْنِيَةِ على عَادَتِهم ، كقولهم: خَلِيْلَيَّ عَرِّجَا[٢] ، أو خليلي عُوْجَا[٣] ، أو خليلي مُرَا بي[٤] ، ونحوِ ذلك ؛ ذلك لأنَّ الغالبَ من حالِ الواحدِ فيهم أَنْ يصحبَهُ في السفرِ اثنان . والرَابعُ : أنَّ من العَربِ مَنْ يُخَاطِبُ الواحدَ بخطابِ الاثنيْنِ كقولِ الشاعرِ :

فَإِنْ تَزْجُرَانِي يا ابْنَ عَفَّانَ أَنْزَجِرْ

وَإِنْ تَدَعَانِي أَحْمِ عِرْضًا مُمَنَّعَا [٥]

والخامسُ : أَنَّ (الألِفَ) بَدلٌ مِن (النونِ) الخفيفةِ ، وأُجْرِيَ الوَصلُ مُجْرَى الوقفِ » . انتهى كلامُه[٦] .

وَرَابِعُهَا[٧] : ما يُستعملُ للمثنَّى بلفظِ الجمعِ[٨] ، كقولِ الراجزِ :

---

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ٧٨/٣ ، تفسير القرطبي ١٩/١٧ .

(٢) لا توجد في التبيان .

(٣) كقول بشر بن عليق الطائي :

خليلي عوجا فانْظُراني لعلني ... أسائِلُ رسمًا قد عفا وتهدَّما

انظر : قصائد جاهلية نادرة : ١٨٧ .

(٤) كقول امرىء القيس :

خليلي مرا بي على أم جندب ... نُقضِّي لُبانات الفؤاد المعذب

انظر الديوان : ٧١ .

(٥) من الطويل ، لسويد بن كراع العكلي ، انظر : معاني القرآن للفراء ٧٨/٣ ، تأويل مشكل القرآن : ٢٩١، الصاحبي : ٣٦٣ ، شرح التسهيل ١١١/١ ، اللسان (جزز) ٣٢٠/٥، وكان سويد قد هجا بني عبدالله بن دارم ، فاستعدوا عليه سعيد بن عثمان بن عفان ، فأراد ضربه ، فقال سويد قصيدة منها البيت .

(٦) انظر : التبيان في إعراب القرآن ١١٥٧/٢ . وانظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٣٨٦/٢ .

(٧) من تقسيم المؤلف لما جاء للمفرد والمثنى بلفظ الجمع .

(٨) انظر : تأويل مشكل القرآن : ٢٨٢ ، الجمل : ٣١٢ ، الصاحبي : ٣٤٩ ، أمالي ابن الشجري ١٥/١ ، شرح المفصل ١٥٥/٤ .

* ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ [ظُهُورِ][1] التُّرسَينْ *[2]

قالت الأصحابُ : «والجمعُ في ذلك أَفْصحُ من التَّثنية ؛ وذلك لأنَّ قولَك : قَطَعْتُ رءُوسَ الكبشَيْنِ ، أَخَفُّ من : رأسَيْ الكبشَيْنِ»[3] ، قالوا : «ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾[4] ، والأصلُ فيه : قَلْبَاكُمَا، وإنما جَاءَ على خِلافِ الأصلِ »[5]. قال أبو البَقَاءِ: «وإنما جَمَعَ وهما اثْنَانِ[6] ؛ لأنَّ لكلِّ إنسانٍ قَلْباً ، وما ليسَ في الإنسانِ منهُ إلا واحدٌ جازَ أَنْ يُجعلَ الاثْنانِ فيه بلفْظِ الجمعِ ، وجازَ أَنْ يُجعلَ بلفظِ التَّثنيةِ ، وقيلَ : وَجْهُهُ أَنَّ التَّثنية جَمْعٌ»[7] انتهى كلامُه .

ونَظيرُ ذلك قولُه تعالى : ﴿ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾[8] ، قال أبو البَقَاءِ : «(وأَيْدِيَهُمَا) : بمعنى يَدَيْهُمَا ؛ لأنَّ المقطوعَ من السارقِ والسارقةِ يَمِيْنَاهُمَا ، فَوُضِعَ[9] الجَمْعُ موضعَ الاثنينِ ؛ لأنَّه ليس في الإنسانِ سوى يَمينٌ واحدةٌ ،

---

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) قبله : * ومهمين قذفين مرتين *

ينسب لخِطَام المجاشعي ، ولِهْميان بن قحافة ، والصواب الأول ، والبيت في : الكتاب ٤٨/٢ و ٦٢٢/٣، الجمل : ٣١٣ ، التبصرة والتذكرة ٦٨٤/٢ ، أمالي ابن الشجري ١٦/١ و ٤٩٦/٢ ، البيان ٤٤٦/٢ ، شرح المفصل ١٥٦/٤ ، شرح التسهيل ٦٤/١ ، شواهد التوضيح : ٦١ ، شرح الرضي ٣٦١/٣ ، المقاصد ٨٩/٤ ، الخزانة ٣١٤/٢ و ٥٤٨/٧ .

(٣) انظر : شرح المفصل ١٥٥/٤ و ١٥٦، شرح التسهيل ١٠٦/١ .

(٤) التحريم : ٤ .

(٥) انظر : الصاحبي : ٣٤٩ و ٣٥٠ ، المفصل : ١٨٧ و ١٨٨ .

(٦) في أسباب النزول للواحدي ٢٤٨ : « وجدت حفصة رسول الله ﷺ مع أم إبراهيم في يوم عائشة ، فقالت : لأخبرنها ، فقال رسول الله ﷺ : هي عليّ حرام إن قربتها ، فأخبرت عائشة بذلك ، فأعلم الله رسوله بذلك ، فعرّف حفصة بعض ما قالت ، فقالت له : من أخبرك ؟ قال : ﴿ نبأني العليم الخبير ﴾ . فآلى رسول الله ﷺ من نسائه شهراً ، فأنزل الله تبارك وتعالى : ﴿ إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما ﴾ الآية » .

(٧) انظر : التبيان في إعراب القرآن ١٢٢٩/٢ .

(٨) المائدة : ٣٨ .

(٩) في الأصل (ووضع) والتصويب من التبيان .

وما هذا سبيلُهُ يُجعلُ الجمعُ فيه مكانَ الاثنينِ ، ويجوزُ أَنْ يَخْرجَ عن الأصلِ ، وقد جاءَ في بيتٍ واحدٍ ، قالَ الراجزُ :

وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ[١] مَرْتَيْنِ ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُوْرِ[٢] التُّرْسَيْنْ»[٣]

انتهى كلامُه[٤] ، وإلى ذلك أشارَ صاحبُ (الفَرِيْد)[٥] بقوله في تفسيرِ قولِه تعالى : ﴿ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾[٦] ، قال :« يُريدُ يَدَيْهِمَا وهما اليُمْيَنَانِ؛ لأنَّ المقطوعَ من السارقِ والسارقةِ يَمِيْنَاهما ، ويُعَضِّدُهُ قراءَةُ مَنْ قَرأَ : ﴿ والسَّارِقُوْنَ والسَّارِقَاتُ فَاقْطَعُوْا أَيْمَانَهم ﴾ ، / وهي قراءةُ [٢٣/ب] عَبْداللّه بنِ مَسْعُوْدٍ[٧] ، وإنَّما وُضِعَ الجمعُ مَوْضعَ الاثنين ؛ لأنَّه ليسَ في الإنسانِ سوى يَمين واحدة ، كالرأسِ ، والقلبِ ، والبَطنِ ، والظَّهرِ ، وما هذه سبيلُهُ يُجْعَلُ[٨] الجمعُ فيه مكانَ الاثنينِ لعدمِ اللَّبْسِ ، واجْتزَاءً بتَثْنيَةِ المضافِ إليه عن تثنيةِ المضافِ ، وفي التَّنْزيلِ ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾[٩] ، ولو ثَنَّى ما كانَ في الشيءِ منه واحدٌ لكانَ جائزًا ، لا أعرفُ في ذلك خِلافًا عندَ أهلِ العربيةِ ، وقد جَمَعَهُمَا الشاعرُ في بيتٍ واحدٍ فقالَ :

---

(١) في التبيان (فدفدين) .

(٢) في الأصل (رءوس) وهو وهم من المؤلف . انظر : ما في التبيان ومصادر تخريج البيت الأخرى التي سبقت ص ٣٢ .

(٣) سبق تخريجه في ص ٣٢ .

(٤) انظر : التبيان في إعراب القرآن ٤٣٥/١ و ٤٣٦ .

(٥) في الأصل : (العقد) والصواب حذفها .

(٦) المائدة : ٣٨ .

(٧) انظر : معاني القرآن للفراء ٣٠٦/١ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٧٢/٢ ، القراءات الشاذة: ٣٣ .

(٨) في الأصل (فجعل) والتصويب من الفريد في إعراب القرآن المجيد .

(٩) التحريم : ٤ .

وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنِ ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ[١] التُّرْسَيْنْ»[٢]

انتهى[٣] هذا ، ثم قالَ في سورةِ (التَّحريمِ)عند قولِه تعالى : ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾[٤] :«إنما قالَ (قلوبُكُما) وهما اثنانِ ولم يقلْ قلبَاكُمَا ، لأنَّ الأَعْضَاءَ الوِتْرَ إذا أضيفَتْ إلى اثنين جازَ أنْ تُجمَعَ في مَوضعِ التثنيةِ لعدمِ الالتبَاسِ ؛ ولأنَّ التثنيةَ جمعٌ ، وإنما وُضِعَتْ لها صيغةٌ مفردةٌ ؛ لِتتَمَيَّزَ عَمَّا هو أكثرُ مِنْها ، ولو قِيلَ (قَلْبَاكَما) جازَ ، وأنشدَ :

وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنِ ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ[١] التُّرْسَيْنْ»[٢]

انتهى كلامُه[٥] ، قال الجَوْهَري :«المَهْمَهُ : المفَازَةُ البعيدةُ[٦]، والفَدْفَدُ : الأرضُ المستويةُ [٧] ، والقَذَفُ – بضمٍّ (القافِ) و(الذالِ) وفتحهِمَا – : البعيدُ من الأرضِ[٨] ، والمَرْتُ : المفازةُ التي لا نباتَ فيها»[٩] . واللّه أعلم

---

(١) في الأصل (رءوس) والتصويب من الفريد .

(٢) سبق تخريجه في ص ٣٢.

(٣) انظر : الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٧/٢ .

(٤) التحريم : ٤ .

(٥) انظر : الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٨٨/٤ .

(٦) انظر : الصحاح : (مهمه) ٢٢٥٠/٦.

(٧) السابق : (فدد) ٥١٨/٢ .

(٨) السابق : (قذف) ١٤١٤/٤ .

(٩) السابق : (مرت) ٢٦٦/١ .

[ضمير الشأن]

ثم قلتُ : ضَمِيْرُ الشَّأنِ ، وَيُقَالُ : ضَمِيْرُ الحَدِيْثِ والقِصَّةِ وَالأَمْرِ.

[ص] فَرْعٌ ضَمِيْرُ الشَّأْنِ لِلْتَّذْكِيْرِ أَوْ ... أَنِّثْ ، وَلِلْرَّفْعِ وَنَصْبٍ قَدْ رَأَوْا

وَهْوَ ضَمِيْرٌ فَسَّرَتْهُ جُمْلَهْ ... كَإِنَّهُ زَيْدٌ يَرُوْمُ شَمْلَهْ

فِي بَابِ كَانَ ظَنَّ إِنَّ ، أَوْ وَرَدْ ... فِي الابْتِدا كَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدْ

وَغَالِباً عَنْ حَذْفِهِ لاَ تَنْتَهِي ... فَإِنَّ مَنْ يَصْدُقْ يَنَلْ مَا يَشْتَهِي

[ش] وأقول : الفرعُ الرابعُ من الفروعِ الخمسةِ التي تَتَعلقُ بهذا البابِ [١]: ضميرُ الشَّأْنِ ، ويُقَالُ : ضميرُ الحديثِ ، ويُقَالُ : ضميرُ القِصَّةِ ، ويُقَالُ : ضميرُ الأَمْرِ كما ذكرتُ في التبويبِ ، وربَّما قِيلَ مُضْمَرُ الشَّأْنِ[٢] ، ومَعْنَى الكُلِّ واحدٌ ، وإنَّما الألفاظُ مُتَرادِفَةٌ .

إذا عرفْتَ ذلك فَاعْلَمْ:أَنَّ [٣]المتكلمَ قد يَقْصِدُ تَعْظِيْمَ مَضْمُوْنِ كلامِهِ قَبْلَ النُّطْقِ بِهِ ، فَيُقَدِّمُ ضميراً كضميرِ غائبٍ يُسَمَّى ضميرَ الشَّأْنِ [٣]، وهو صَالحٌ لأربعةِ أَشياء : للتَّذْكيرِ ، وللتَّأنيثِ ، وللرَّفْعِ ، وللنَّصْبِ كما في البيتِ الأَولِ ، أَمَّا تَذكيرُهُ / فباعْتِبارِ الشَّأنِ ، أو الأَمْرِ ، أو الحَدِيْثِ ، وأمَّا [٢٤/أ] تَأنيثُهُ فباعتبارِ القِصَّةِ ، وأمَّا كونُهُ مؤنثًا[٤] فحيثُ تكونُ الجملةُ المُفَسَّرةُ بِهِ مُصَدَّرةً بواحدٍ من ثلاثةٍ [٥] : إِمَّا بِمُؤَنَّثٍ ، وإِمَّا بفعلٍ ذِي علامةِ تَأْنِيْثٍ ، أو بِمُذَكَّرٍ شُبِّهَ به مُؤَنَّثٌ ، فالأولُ كقولِه تعالى :

---

(١) في الأصل : (البيت) وهو خطأ ، فهذه الفروع متعلقة بباب الضمائر كما سبق وأن ذكر ذلك مع الفروع الثلاثة الماضية .

(٢) وعند الكوفيين يسمى ضمير المجهول . انظر : شرح المفصل ١١٤/٣، شرح التسهيل ١٦٣/١.

(٣) هذا كلام ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢٣٤/١ .

(٤) في الأصل (مذكرًا) وهو خطأ .

(٥) من شرح الكافية لابن مالك ٢٣٦/١ ، وانظر : شرح التسهيل ١٦٤/١ .

﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (١) ، ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾ (٢) ونحوِ ذلك ، والثاني : كقولِه تعال : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَٰكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ (٣).

وقولِ الشاعرِ :

عَلَى أَنَّهَا تَعْفُو الكُلُومُ وَإِنَّمَا

نُوَكَّلُ بِالأَدْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي (٤)

ويَجُوزُ التذكيرُ في هذا الحَالِ كقولِ أَبِي طَالِبٍ :

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَحْمٌ غَرِيضٌ فَإِنَّهُ يُكَبُّ عَلَى أَفْوَاهِهِنَّ الغَرَائِرُ (٥)

والثالثُ نحو : إِنَّها قَمَرٌ جَارِيَتُكَ ، فَإِنْ وَلِيَهُ ظَرْفٌ مُسْنَدٌ إلى مؤنثٍ نحو : إِنَّهُ عِنْدَكَ جَارِيَةٌ ، جَازَ فيهِ الوجهانِ (٦). أَعْنِي : التذكيرَ والتأنيثَ ، وأما مَجِيْئُهُ مُذَكَّرًا فحيثُ لا يكونُ في شيءٍ مِنْ هذه الأَحْوالِ الثلاثةِ كما سيأتي بَيَانُهُ ، وأَمَّا مَجِيْئُهُ مَرْفُوعاً أو مَنْصُوبًا فسَنَتَكَلَّمُ على ذلك وعلى جَوَازِ حَذْفِهِ ، ووُجُوبِ الإعْمَالِ بِهِ مُقَدَّراً إِنْ شَاءَ اللّه تعالى .

---

(١) الأنبياء : ٩٧ .

(٢) طه : ٢٠ .

(٣) الحج : ٤٦ .

(٤) من الطويل ، لأبي خراش الهذلي ، انظر : ديوان الهذليين: ١٥٨ ، الشعر والشعراء ٦٦٤/٢، شرح الحماسة للتبريزي ٣٢٧/١ ، شرح المفصل ١١٧/٣ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٣٧/١ ، شرح التسهيل ١٦٤/١ ، شرح الرضي ٤٦٧/٢ ، شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٢١/١ .

(٥) من الطويل ، انظر : غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب : ٨٠ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٣٨/١، شرح التسهيل ١٦٥/١ ، المقاصد النحوية ٥٣٩/٣ ، الخزانة ٢٤٥/٤ .
الغريض : الطري من اللحم ، الغرائر : الأعدال يكون فيها الدقيق والحنطة وغيرهما، ويروى أوله : (وإِنْ لا) و (فإلاّ) ، والرواية المشهورة : (تكب) بالتاء بدلاً من (يكب) بالياء .

(٦) نهاية النقل عن ابن مالك من شرح الكافية ٢٣٨/١ ، وبعده : =

فأقولُ : اِعْلَمْ أَنَّ هذا الضميرَ ضميرٌ مفسَّرٌ بجملةٍ اسميةٍ : كَإِنَّهُ زيدٌ فاضلٌ ، أو كريمٌ ، أو مُجَاهِدٌ ، أو مُتَعَبِّدٌ ونحو ذلك ، وإلى ذلك أشرتُ بالبيت الثاني ، وأمَّا كَوْنُهُ مذكراً فهو فيما عدَا تلك الأحوالِ الثلاثة ، وذلك حيثُ يَحُلُّ منَ الكلامِ في أَرْبَعَةِ مواضعَ : في الابتداءِ ، وفي أحدِ نواسخِ المبتدأ والخبرِ، وهي ثلاثةٌ :(كان) وأخواتُها، و(إنَّ) وأخواتُها، و(ظَنَّ) وأخواتُها، وَيَجْعَلُ [1] الجُمْلَةَ بَعْدَهُ مُتَمِّمَةً لِمُقْتَضَى العَامِلِ مثالُ ذلك : هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ [2]، وكانَ اللّهُ أحدٌ ، وإنَّهُ اللّهُ أحدٌ ، وعَلِمْتُهُ اللّهُ أحدٌ ، فمَوضِعُ الضميرِ في المثالِ الأوْلِ رَفْعٌ بالابتداءِ ، وفي الثاني رَفْعٌ بـ(كان) إلاَ أَنَّهُ اسْتَتَر كما يَسْتَتِرُ الفاعلُ إذا كانَ ضميرَ غائبٍ ، ومَوْضِعُهُ في الثالث والرابع نَصْبٌ بِـ(إنَّ) و(عَلِمْتُ)، ومَوْضِعُ الجملةِ في الأول والثالث رَفْعٌ ، وفي الثاني والرابع نَصْبٌ [3] ، وإلى هذه المواضعِ الأربعةِ أشرتُ بالبيتِ الثالثِ ، ويَجُوْزُ حَذْفُهُ غَالِباً مُطْلَقاً ، خِلاَفاً لابنِ مَالكٍ حيث قالَ في (شَرْحِ الكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ): «وَيَجُوْزُ حَذْفُهُ مع (إنَّ)وأَخَواتِها، ولا يَخْتَصُّ ذلك بِالضَّرُورةِ»[4] انتهى، وعليه

== «وإن تضمنت الجملة المفسِّرة لهذا الضمير مؤنثاً غير فضلة ، ولا كفضلة كان تأنيثه باعتبار القصة مختاراً لا واجباً . فإن كان المؤنث فضلة كقولك : إنه زيدٌ حبُّ هند ، أو كفضلة كقوله تعالى : ﴿ إنه من يأت ربه مجرماً فإن له جهنم ﴾ . فالمسموع فيه التذكير ، ويجوز التأنيث ». أ.هـ.

(١) من كلام ابن مالك في شرح الكافية ٢٣٤/١ و ٢٣٥ .

(٢) الإخلاص : ١ ، قرأ بغير (قل) : عبدالله وأُبيّ ، وقرأ النبي ﷺ (الله أحد) بغير (قل) ، وقرأ عبدالله والأعمش (الله الواحد) ، انظر : القراءات الشاذة : ١٨٢ .

(٣) نهاية النقل عن ابن مالك من شرح الكافية ٢٣٤/١ و ٢٣٥ .

(٤) انظر : ٢٣٦/١ ، والكلام بعده لابن مالك أيضاً حتى آخر إنشاد سيبويه الآتي ، وقد ذكر ابن مالك في شرح التسهيل-١٦٦/١- أن ضمير الشأن يستكن في باب (كان) وباب (كاد) أيضاً.

/ يُحْمَلُ قولُه عليه السَّلام : « إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذابًا يومَ القِيَامَةِ المُصَوِّرُوْنَ »[١] إذِ التقديرُ « إنَّهُ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ القِيَامَةِ المُصَوِّرُوْنَ » ، وإلى ذلك أشرتُ بالبيتِ الرابعِ ، ومَثَّلْتُ لَهُ مَحْذُوْفاً مع (إنَّ) بقولي : [٢٤/ب]

* فَإِنَّ مَنْ يَصْدُقْ يَنَلْ مَا يَشْتَهِيْ *

ومن ذلك ما أَنْشَدَهُ سيبويهِ[٢] – رحمةُ اللّه عليه –:

وَلكِنَّ مَنْ لا يَلْقَ أَمْراً يَنُوْبُهُ بِعُدَّتِهِ يَنْزِلْ بِهِ وَهُوَ أَعْزَلُ[٣]

ومَثَّلْتُ لجوازِ حذفِهِ من (إنَّ) وأخواتِها بهذا المثالِ ؛ لأنه غَالِبُ أحوالِه ويقاسُ عليه بابُ(ظَنَّ)، وبابُ (كان) كما تقدَّمَ التمثيلُ بهِ من قولنا: عَلِمْتُهُ اللّهُ أحدٌ ، وكان اللّهُ أحدٌ ، هذا الذي عليه الجمهورُ وإلى ذلك أشارَ ابنُ الخَبَّازِ[٤] بقوله : «اِعْلَمْ أنهم يُقَدِّمُوْنَ قَبْلَ الجملةِ ضميرًا مفردًا غائبًا كقولِهم : هو زيدٌ منطلقٌ ، تُسَمِّيْهِ الكوفيون مَجْهُولاً ؛ لأنه لم يَعُدْ على مَذْكورٍ ، وتُسَمِّيْهِ البصريون ضميرَ الشَّأنِ ، وضميرَ القِصَّةِ ، وضميرَ الحديثِ ، وضميرَ الأمرِ ، لأنَّ الجملةَ التي بعدهُ تُفَسِّرُهُ ، وهي شَأْنٌ ، وقِصَّةٌ ، وحديثٌ ، وأمرٌ ، فكأنك

---

(١) انظر : صحيح البخاري : كتاب اللباس ، باب عذاب المصورين يوم القيامة ٢١٥/٧، صحيح مسلم : كتاب اللباس والزينة ١٦٧٠/٣ ، سنن النسائي : كتاب الزينة ٢١٦/٨ .

(٢) انظر : الكتاب ٧٣/٣ .

(٣) من الطويل ، لأمية بن أبي الصلت ، انظر : الديوان : ٤٣٣ ، أمالي ابن الشجري ١٩/٢ ، الإنصاف ١٨١/١ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٣٦/١ ، المغني ١٨١/١ ، شرح شواهده ٧٠٢/٢ ، الخزانة ٤٥٠/١٠ .

(٤) أحمد بن الحسين بن أحمد الأربلي الموصلي الضرير [... – ٦٣٩هـ] المعروف بابن الخباز، عالم في النحو واللغة والفقه والعروض والفرائض ، من مؤلفاته : النهاية في شرح الكفاية في النحو ، شرح اللمع لابن جني ، الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية . انظر : نكت الهميان : ٧٩ ، البغية ٣٠٤/١ ، مرآة الجنان ١٠١/٤، شذرات الذهب ٢٠٢/٥، معجم المؤلفين ٢٠٠/١.

(فَإِيَّاهُم) مَعْمُوْلُ الخبرِ وهو (عَوَّدَ) ، وقد تَقدَّم على اسْمِها ، وأُجِيْبَ عن ذلك بأَنَّ في (كانَ) ضميرُ الشَّأنِ وهو اسْمُها ، أَيْ : بما كانَ هُوَ ، أَيْ: الشَّأْنُ ، و (عَطِيَّةُ عَوَّدَ) مبتدأٌ وخبرٌ مرفوعانِ بعدَ الاسمِ ، كما في قولِ الآخَرِ :

/ إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَانِ شَامِتٌ [٢٥/أ]

وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ (١)

إِذِ التقديرُ : كانَ الشَّأنُ ، أو كانتِ القصةُ ، أو الحديثُ الناسُ نصفانِ ونحوِ ذلك ، ومن شواهِده في باب (ظَنَّ) وأخواتِها قولُ كَعْبِ بن زُهَيْرٍ – رضي اللّه عنه – :

أَرْجُو وَآمَلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا

وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ (٢)

= ورواية الديوان هي : * قنافذ درامون حول جحاشهم *

وتخريج المؤلف لهذا البيت على اعتبار أن في (كان) ضمير الشأن محذوفًا هو على مذهب البصريين الذين قالوا : لا يلي (كان) أو إحدى أخواتها ما ليس بظرف أو مجرور من معمول خبرها ، خلافاً للكوفيين الذين احتجوا بهذا البيت ، ورد عليهم البصريون بهذا التخريج وغيره . انظر : المقتضب ٩٩/٤ ، التبصرة والتذكرة ١٩٤/١ ، الجمل : ٤٥ ، شرح الجمل ٣٩٢/١ ، شرح الكافية لابن مالك ٤٠٣/١ ، توضيح المقاصد ٣٠٤/١ ، أوضح المسالك ٢٤٨/١ ، ائتلاف النصرة : ١٣٣ .

(١) من الطويل ، للعجير بن عبدالله السلولي . انظر : الكتاب ٧١/١ ، الجمل : ٥٠ ، الأزهية في علم الحروف : ١٩٠ ، أمالي ابن الشجري ١١٦/٣ ، أسرار العربية : ١٣٦ ، شرح المفصل ٧٧/١ ، تخليص الشواهد : ٢٤٦ ، المقاصد ٨٥/٢ ، الخزانة ٧٢/٩ ، ويروى (كان الناس نصفين) ولا شاهد فيها ،. انظر : النوادر : ١٥٦ ، الأغاني ٧٧/١٣ .

ويروى بدلاً من (نصفان) (صنفان) ، ويروى عجزه :

* ومثن بِصَرْعَي بَعْضِ ما كنت أصنع *

ويروى كذلك : * ومثن بما قد كنت أسدى وأصنع *

(٢) من البسيط ، انظر : الديوان : ٢٩ ، التبصرة والتذكرة ١٩٥/١ ، شرح العمدة ٢٤٨/١، =

إذ التقديرُ : وما إخَالهُ ، أيْ : الشَّأنُ ، فـ(الهاءُ) ضميرُ الشَّأنِ وهو مفعولٌ أوَّلُ ، و (لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيْلُ) جملةٌ في موضعِ المفعولِ الثَّانِي ، وعلى هذا يكونُ الفعلُ بَاقِياً على عَمَلِهِ[1] واللّه أعلم .

[ضمير الفصل]

ثم قلتُ : ضَمِيْرُ الفَصْلِ ، وَ يُقَالُ : ضَمِيْرُ العِمَادِ .

[ص] فَرْعٌ وَلِلْفَصْلِ ضَمِيْرٌ مُنْفَصِلْ ... مَرْتَفِعٌ وَبَيْنَ عَرْفَيْنَ قُبِلْ

مَنْ جُزَأَيْ اِبْتِدَا وَمَعْ ظَنَنْتُ ... وَكَانَ مَا إنّ وَ مَعْ أَعْلَمْتُ

وَسَوِّهِ لِلْمُبْتَدَا تَكَلما ... وَأَفْرِدْ وَذَكِّرْهُ وَاعْكِسِ المُقَسَّمَا

كإنَّه هُوَ الغَفُوْرُ قَدْ فَصَلْ ... وَعَنْ أُوْلِي البَصْرَةِ مَا لَهُ مَحَلْ

وأقولُ : الفرعُ الخامسُ من الفروعُ الخمسةِ التي تتعلقُ بهذا الباب : ضميرُ الفَصْلِ وهي تَسْمِيَةُ البصريين له[2] ، وأما عندَ الكوفيين فيُقَالُ : ضميرُ العِمَادِ [3] ، ولَفْظُهُ لَفْظُ ضميرِ الرفعِ المُنْفَصِلِ[4] ، وعلى هذا فهو مرفوعٌ

= شرح الكافية لابن مالك ٥٥٧/٢ ، تخليص الشواهد : ٤٤٩ ، شرح ابن عقيل ٤٣٥/١ ، ائتلاف النصرة : ١٣٤ ، المقاصد ٤١٢/٢ ، الخزانة ٣١١/١١ ، وفي الديوان رواية أخرى لا شاهد فيها وهي :

أرجو وآمل أن يعجِّلْنَ في أبدٍ ... وما لهن طوال الدهر تعجيل

(١) لئلا يتوهم إلغاؤه والفعل متقدم ولم يتقدم عليه شيء ، فمذهب البصريين امتناع الإلغاء والحالة هذه ، وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز الإلغاء . انظر : شرح الكافية لابن مالك ٥٥٧/٢ ، توضيح المقاصد ٣٨٠/١ ، أوضح المسالك ٦٥/٢ ، شرح ابن عقيل ٤٣٥/١ ، ائتلاف النصرة: ١٣٤ .

(٢) انظر : الكتاب ٣٨٩/٢ ، المقتضب ١٠٣/٤ ، الجمل: ١٤٢ ، التبصرة والتذكرة ٥١٢/١ .

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء ٥١/١ و ٤٠٩/١ ، أمالي ابن الشجري ١٦١/١ ، الإنصاف ٧٠٦/٢ المسألة (١٠٠) ، اللباب في علل البناء والإعراب ٤٩٦/١، وقال ابن يعيش في شرح المفصل ١١٠/٣: « فالفصل من عبارات البصريين كأنه فصل الاسم الأول عما بعده وآذن بتمامه وأن لم يبق منه بقية من نعت ولا بدل إلا الخبر لا غير، والعماد من عبارات الكوفيين كأنه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده. »اهـ .

(٤) في شرح المفصل١١٠/٣:«وإنما اشترط أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع لأن=

أبدًا ، و[١] مَحَلُّهُ من الكلامِ في ستةِ مواضعَ: مِنْ جُزْأَيْ الابتداءِ ، وهما : المبتدأُ والخبرُ بِشَرْطِ أَنْ يكونا مَعْرِفَتَين[٢] ، أو كُلٌّ منهما نَاسِخٌ من نَواسِخَه الخمسة، فعلاً كان أو حرفاً -بشرط تأخيرِ الخبر[٣]- وهي:(إِنَّ) وَ(مَا) و(كان) و(ظَنَنْتُ)و(أَعْلَمْتُ)،وإلى ذلك أشرتُ بالبيتِ الثاني، ثم لا بُدَّ في هذا الضَمِير من مُطَابَقَتِه لِمَا قَبْلَهُ وهو المبتدأُ ، فِيْمَا له من تَكَلُّمٍ أو عَكْسِه ، وهو الخِطَابُ والغَيْبَةُ، وفيما له من إِفْرَادٍ أو[٤] عكسِه، وهو التَّثْنِيةُ والجَمْعُ ، وفيما له من تَذْكيرٍ أو عكسِه، وهو التَّأْنِيْثُ[٥]،وعلى هذا فجميعُ أَحْوالِه ثمانيةٌ، منها ثلاثةٌ نَطَقَ بها بيت (الكِفَايَةِ)، وخمسةٌ مَفْهُومَةٌ من مَعْكُوسَاتِها كما قد عَلِمْتَ ، وإلى ذلك أشرتُ بالبيتِ الثالثِ ، ثم مَثَّلْتُ له بقولي : (كإِنَّهُ هُوَ الغَفُوْرُ) ، والإشَارَةُ بذلك إلى قولِه تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾[٦] ، فَـ(إِنَّه) : إِنَّ واسْمُها الذي هو مبتدأٌ في الأصلِ قبلَ دُخُوْلِ النَّاسِخِ عليه ، و (الغَفُوْرُ) : خبرُه ، و (الرَّحِيْمُ) : خبرٌ ثانٍ ، و (هُوَ) : ضَمِيْرُ فَصْلٍ، ومن ذلك قولُه تعالى : ﴿ إِنَّكَ أَنتَ / عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾[٧] فَـ(إِنَّكَ) : إِنَّ [٢٥/ب] واسْمُها ، و (عَلَّامُ الغُيُوْبِ) : خبرُها ، و (أَنْتَ) : ضميرُ الفَصْلِ .

وهلْ له مَحَلٌ من الإعرابِ أَمْ لا ؟ قالتِ النحاةُ[٨] :«ليسَ لهُ عندَ

= فيه ضربًا من التأكيد ، والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل.» اهـ . وانظر : شرح الكافية لابن مالك ٢٤٠/١ ، المغني ٥٦٩/٢ .

(١) كلام المؤلف هنا قريب الشبه بكلام ابن مالك في شرح الكافية ٢٤٠/١ .

(٢) انظر : الكتاب ٣٩٢/٢ ، شرح التهسيل ١٦٨/١، المغني ٥٦٨/٢ و ٥٦٩ .

(٣) انظر : شرح المفصل ١١٠/٣ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٤٠/١، المغني ٥٦٩/٢ .

(٤) في الأصل : (و) .

(٥) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٦٨/٢ ، شرح التسهيل ١٦٧/١ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٤٠/١ ، شرح الرضي ٤٥٦/٢ ، المغني ٥٦٩/٢ .

(٦) يوسف : ٩٨ .

(٧) المائدة : ١١٦ .

(٨) هذا القول لابن الخباز في الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية ٦٥/أ ، مع تصرف من المؤلف .

البَصْرِيين مَحَلٌ من الإعرابِ[١] ؛ لأنَّه لاَ رافِعَ [له][٢] ولا نَاصِبَ ولا جَار ، وأما الكُوفِيُون فقد اخْتَلَفوا في إعرابِه : فمنهم مَنْ بَنَاهُ على مَا قَبْلَه وهو الفَرَّاءُ ، ومنهم مَنْ عَلَّقَهُ على مَا بَعْدَهُ وهو الكِسَائِي»[٣] ، وإلى ذلك أشرتُ بالبيت الرابعِ ، ومَفْهُومُ قولي :

* وعَنْ أُولي البَصْرةِ مَا لَهُ مَحَلْ *

أَنَّ له مَحَلاً عِنْدَ أَهْلِ الكُوفَةِ ، والأَمْرُ كذلك واللّه أعلم .

-رَجَعْنَا إلى ذِكْرِ أَمْثِلَتِهِ في[٤] المواضعِ السِّتَّةِ- فمثَالُه بين المبتدأِ والخبرِ المَعْرفتَيْن كقولك: زيدٌ هو المنطلقُ ، ومثَالُه في بابِ (إنَّ) وأخواتِها

---

(١) يفهم من كلام سيبويه أنه ليس له محل من الإعراب قال في الكتاب ٣٩٠/٢ : «واعلم أن ما كان فصلاً لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر، وذلك قولك : حسبت زيدًا هو خيرًا منك ، وكان عبدُاللّه هو الظريفَ ، وقال اللّه عز وجل ﴿ ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحقَ ﴾ . » اهـ ، وأنكر على من جعل له موضعًا من الإعراب حيث قال بعد ذلك : « وقد زعم ناس أن (هو) ها هنا صفة ، فكيف يكون صفة وليس من الدنيا عربي يجعلها ها هنا صفة للمظهر ، ولو كان ذلك كذلك لجاز مررت بعبداللّه هو نفسِه ، (فهو) ها هنا مستكرهة لا يتكلم بها العرب لأنه ليس من مواضعها عندهم » . اهـ ، ثم قال بعد ذلك ٣٩١/٢ : « فصار (هو) وأخواتها هنا بمنزلة (ما) إذا كانت لغوًا ، في أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن يذكر ». اهـ ، وانظر هذا المفهوم من كلام سيبويه في : شرح المقدمة المحسبة ١٥٩/١ ، شرح التسهيل ١٦٩/١ . وانظر مذهب البصريين في : الاصول ١٥٢/٢ ، معاني القرآن للزجاج ٤٢٠/٤ ، شرح المفصل ١١٣/٣ ، شرح الجمل ٦٥/٢ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٤٤/١ ، الارتشاف ٤٩٤/١ ، المغني ٥٧١/٢ .

(٢) إضافة يستقيم بها الكلام وهي في شرح الحلاوة السكرية - ١٠٠ - للمؤلف .

(٣) انظر : الانصاف المسألة (١٠٠) ٧٠٦/٢ و ٧٠٧ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٤٥/١ ، شرح الرضي ٤٦٢/٢ و ٤٦٣ ، الارتشاف ٤٩٤/١ ، الجنى الداني : ٣٥١ ، المغني ٥٧١/٢ ، ائتلاف النصرة : ٦٧ .

(٤) هذه الأمثلة من الغرة المخفية ٦٥/أ ، بتصرف من المؤلف .

كقولِه تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ (١) ، ومثالُه في باب (مَا) -والمرادُ بها: العَامِلَةُ عَمَلَ ليْسَ - كقولك: ما زيدٌ هو أفضلَ مِنْكَ ، كما تقول : ليس زيدٌ أفضلَ منك ، ومثالُه في باب (كان) وأخواتِها كقولِه تعالى : ﴿ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ ﴾ (٢) ، ومن ذلك قولُه تعالى : ﴿ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ (٣) ، وكقولِ الشاعرِ :

أَتَبْكِي عَلَى لَيْلَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا

وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلاَ أَنْتَ أَقْدَرُ (٤)

ومثالُه في باب (ظَنَّ) وأخواتِها : ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾ (٥) ، ومثالُه في باب (أَعْلَمَ وأَرَىْ) كقولك :

---

(١) البقرة : ٣٧ .

(٢) الأنفال : ٣٢ .

(٣) المائدة : ١١٧ .

(٤) من الطويل ، لقيس بن ذَرِيح الكناني ، انظر : الكتاب ٣٩٣/٢ ، المقتضب ١٠٥/٤ ، الأغاني ٢٣٨/٩ ، شرح أبيات سيبويه ٢٧٨/١ ، التبصرة والتذكرة ٥١٤/١ ، شرح المفصل ١١٢/٣ ، شرح التسهيل ١٦٩/١ ، اللسان (ملا) ٢٩٢/١٥ ، البحر المحيط ٣٥٩/٨ ، ولصدر البيت روايات هي : (تُبَكِّي على لبنى) ، (تَبْكِي على لبنى) ، (أَتَبْكِي على لبنى) ، (تَبْكِي على ليلى) ، (تَحِنُّ إلى ليلى) ، والملا : المتسع من الأرض ، وقيل : موضع بعينه . وليس هذا البيت شاهداً على ضمير الفصل في باب (كان) وأخواتها كما ذكر المؤلف ، وإنما هو شاهد على جواز جعل الضمير اسماً مرفوعاً وما بعده مرفوع ولهذا ارتفع (أقدر) على أنه خبر و (أنت) مبتدأ ، وكان يجوز أن يكون الضمير فصلاً بين اسم (كان) الضمير المتصل وبين خبرها (أقدر) ولكن منع من هذا أن القوافي مرفوعة. قال سيبويه : « وقد جعل ناس كثير من العرب (هو) وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ وما بعده مبني عليه ، فكأنك تقول : أظن زيداً أبوه خيرٌ منه ، ووجدت عمراً أخوه خيرٌ منه . فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول : أظن زيداً هو خيرٌ منك ، وحدثنا عيسى أن ناساً كثيراً يقرؤنها : ﴿ وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون ﴾ وقال الشاعر ، قيس بن ذريح :

تُبَكِّي على لبنى وأنت تركتها وكنت عليها بالملا أنت أقدرُ » . ا.هـ .

انظر : الكتاب ٣٩٢/٢ ، والمقتضب ١٠٥/٤، والتبصرة والتذكرة ٥١٤/١، وشرح المفصل ١١٢/٣.

(٥) سبأ : ٦ .

أَعلَمْتُ زَيْدًا أَخَاكَ هُوَ الذاهبَ ، هذا إذا كان المبتدأُ والخبرُ مَعْرفَتَيْنِ مُجَرَّدَين من النواسخِ أو مُنْسُوخين كما قد علِمْتَ وقِسْ على نحو ذلك .

تَنْبيهٌ : اعْلَمْ أَنَّ الشُّرُوْطَ الجَامِعَةَ لقُيُوْدِ هذا الضَمِيرِ عند المُحَقِّقِيْنَ من النحْويين سَبْعَةٌ[١] ، وقد تَضَمَّنَها قَوْلُهم[٢] : «ضَمِيْرُ الفَصْلِ هو : ضَمِيرٌ يَتَوَسَّطُ بين المبتدأِ والخبرِ ، من الضمَائِرِ المُنْفَصِلةِ المَرْفُوعةِ ، مُسَاوِياً للمبتدأِ فيمَا له من التَّكَلمِ والخِطَابِ والغَيْبَةِ ، والتَّذْكِيرِ والتَّأْنِيْثِ ، والإفْرَادِ والتَّثْنِيةِ والجَمْعِ ، إنْ كان المبتدأُ والخبرُ مَعْرِفَتين ، أو كان الخبرُ نَكِرةً مُضَارِعَةً للمعْرِفَةِ بِامْتِنَاعِ دُخُوْلِ (اللامِ) عليه» . انتهى كلامُه ، فَتَأَمَّلْ هذه الاحْتِرَازَاتِ فإنَّ فيها وفيما يُقَابِلُها إحَاطَةً لِمَسائِلِ هذا الضَمِيرِ ، أَمَّا قولُهم : (بَيْنَ المبتدأِ والخبرِ) فهو احْتِرَازٌ من / الضمير الفَاصِلِ بين الحَالِ وصَاحِبِها[٣] كقوله تعالى : [٢٦/أ]
﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِيٓ هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ ﴾[٤] ، فيمَنْ نَصَبَ (أَطهرَ)[٥] ، و (لكم) على أنه خبر (هُنَّ) ، فيكون من باب تقديمِ الحالِ على العاملِ

---

(١) عدها ابن هشام في المغني ستة شروط : اثنان فيما قبله وهما : ١ – كونه مبتدأ في الحال أو الأصل ، ٢ – كونه معرفة ، واثنان فيما بعده وهما : ١ – كونه خبراً لمبتدأ في الحال أو في الأصل ، ٢ – كونه معرفة أو كالمعرفة في أنه لا يقبل (أل) ، واثنان في نفسه وهما : ١ – أن يكون بصيغة المرفوع ، ٢ – أن يطابق ما قبله . انظر : المغني ٥٦٨/٢ و ٥٦٩ ، وأضاف المؤلف شرطاً سابعاً وهو : كون الضمير منفصلاً .

(٢) هذا كلام ابن الخباز في الغرة المخفية ٦٥/أ ، وشرح الشروط من كلامه أيضاً.

(٣) أجازه الأخفش . انظر: شرح التسهيل ١٦٨/١، شرح الكافية لابن مالك ٢٤٢/١، المغني ٥٦٨/٢.

(٤) هود : ٧٨ .

(٥) النصب قراءة سعيد بن جبير والحسن بخلاف ومحمد بن مروان وعيسى الثقفي وابن أبي إسحاق . انظر: المحتسب ٣٢٥/١ . ورويت عن مروان بن الحكم ، انظر : البحر المحيط ٢٤٧/٥ ، ولحّن أبو عمرو هذه القراءة وقال : « احتبى ابن مروان في ذهِ في اللحن » ، انظر : الكتاب ٣٩٦/٢ و ٣٩٧ ، القراءات الشاذة : ٦٠ .

الظَّرْفِي[١] ، كقوله تعالى : ﴿ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾ [٢] -بنصب(مَطْوِيَّتٌ)[٣] - وقولُهم : (مِن الضَمائِر) احْتِرَازٌ مِن الظَّاهِرِ ، وقولهم : (المُنْفَصِلَةِ) احْتِرَازٌ من المُتَّصِلَةِ ، وقولهم : (المَرْفُوعَةِ) احْتِرَازٌ من المَنْصُوبةِ[٤] ، وقولهم : (مُسَاوِياً للمبتدأ) احْتِرَازٌ من قولِنا :زيدٌ أنتِ خيرٌ منه[٥]، وقولُهم : (إنْ كان المبتدأُ والخبرُ مَعرِفَتين) احْتِرَازٌ من كَوْنِهما نَكِرَتَين[٦] كقولِك : رجلٌ كريمٌ هو خيرٌ منك ، وقولُهم : (بِامْتِنَاعِ دُخُولِ اللام عليه) يعني : أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ[٧] والفعل المُضَارِع[٨] كقولِك : زيدٌ هو أفضلُ منك، وزيدٌ هو يقولُ[٩] ، وبَعضُ النَحْوِيين[١٠] يُقَيِّدُ الخبرَ بثلاثةِ شروطٍ أخرى : بِكَوْنِه مُعَرَّفاً

---

(١) وخرّج ابن جني هذه القراءة في المحتسب ٣٢٦/١ فقال : « وأنا من بعدُ أرى أن لهذه القراءة وجهاً صحيحاً، وهو أن تجعل (هن) أحد جزأي الجملة ، وتجعلها خبراً لـ (بناتي) ، كقولك : زيد أخوك هو ، وتجعل (أطهرَ) حالاً من (هن) أو من (بناتي) ، والعامل فيه معنى الإشارة ، كقولك : هذا زيد هو قائماً أو جالساً أو نحو ذلك فعلى هذا مجازه ، فأما على ما ذهب إليه سيبويه ففاسد كما قال ».اهـ . وقال ابن هشام في المغني ٥٦٨/٢ : « وقد خُرِّجت على أن (هؤلاء بناتي) جملة ، و (هن) إما توكيد لضمير مستتر في الخبر ، أو مبتدأ و (لكم) الخبر، وعليهما (فأطهرَ) حال، وفيهما نظر، أما الأول: فلأن (بناتي) جامد غير مؤول بالمشتق، فلا يتحمل ضميراً عند البصريين ، وأما الثاني: فلأن الحال لا يتقدم على عاملها الظرفي عند أكثرهم» ا.هـ .

(٢) الزمر : ٦٧ .

(٣) وهي قراءة عيسى بن عمر والجحدري . انظر القراءات الشاذة : ١٣١، البحر المحيط ٣٢٢/٧، ونسبها ابن مالك في شرح العمدة ٤٣٦/١ إلى الحسن البصري .

(٤) انظر المغني ٥٦٩/٢ .

(٥) انظر : الكتاب ٣٩٤/٢ ، الأصول ١٢٥/٢ ، شرح المفصل ١١٠/٣ .

(٦) انظر : الكتاب ٣٩٥/٢ و ٣٩٦ ، الأصول ١٢٥/٢ ، شرح المفصل ١١٢/٣ .

(٧) انظر : الكتاب ٣٩٢/٢ ، شرح المفصل ١١١/٣ .

(٨) في شرح الرضي ٤٥٩/٢ : «أجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته الاسم ، وامتناع دخول اللام عليه ».ا.هـ، وفي المغني ٥٦٩/٢ : « وشرط الذي كالمعرفة أن يكون اسماً كما مثلنا ، وخالف في ذلك الجرجاني ، فألحق المضارع بالاسم لتشابههما ». اهـ . وتبع الجرجاني السهيلي وابن الخباز والعكبري كما ذكر ابن هشام في المغني ٥٦٩/٢ .

(٩) نهاية كلام ابن الخباز في الغرة المخفية ٦٥/أ .

(١٠) ينقل المؤلف من هنا عن ابن مالك من (شرح الكافية الشافية) - بتصرف - من مواضع متفرقة منها ، هي في ٢٤٠/١ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ .

بالأَدَاةِ ، أو مُصَدَّراً بِـ(مِثْلِ) أو (غَيْرِ) مُضَافِين ، فمنَ الأولِ قولُه تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ ﴾ (١)، وزيدٌ هو مِثْلُ عمروٍ ، وعمروٌ هو غَيْرُ زيدٍ، – تلك عشرةٌ كاملةٌ – وبَعْضُهم أجازَ وقوعَهُ بَيْن نَكِرتين كمَعْرِفتين نحو : حَسِبْتُ خيراً من زيدٍ هو خيراً من عمروٍ ، حَكَى ذلك سيبويه عن بعضِ المتَقدِّمين وأَنكَرَه إنكاراً شديداً(٢) ، وبعضُ العرب يَرْفَعُ ما بعدَ هذا الضميرِ بِمُقْتَضَى الخَبَرِيَّةِ ، وكَوْن الضميرِ مُبتدأً(٣) ، فَيَقْرءُون قولَه تعالى : ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ ﴾ (٤) و ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾ (٥) بِالرَّفْعِ ، ومنه قِرَاءَةُ عَبْدِ اللّهِ بن مَسْعُودٍ (٦) – رضي اللّه عنه – ﴿ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (٧) انتهى كلامهم(٩) .

والحاصلُ مما ذكرْنَاهُ أَنَّ ضَمِيرَ الفَصْلِ ضميرُ رَفْعٍ مُنْفَصِلٌ ، وأَنَّه يَحُلُّ بين المبتدأِ والخبرِ معرفتين ، وبين خمسةٍ من نَواسِخِه ، فاثنانِ حرفانِ وهما (إنّ) و(مَا) ، وثلاثة أَفْعَال وهي (كان) و(ظنَّ) و(أَعلمَ) ، وَأَنَّه يَجِبُ مُطَابَقَتُهُ لِمَا قَبْلَهُ في التَّكَلُّم والخِطَاب والغَيْبَةِ ، وفي الإِفْرادِ والتَّثْنِيَةِ

---

(١) الصافات : ٧٧ .

(٢) هم أهل المدينة . انظر : الكتاب ٣٩٥/٢ .

(٣) هو بنو تميم . انظر : الكتاب ٣٩٢/٢ ، المقتضب ١٠٥/٤ ، البحر المحيط ٢٧/٨ .

(٤) الكهف : ٣٩ ، وهي قراءة عيسى بن عمر . انظر : تفسير القرطبي ٤١٧/١٠ ، البحر المحيط ١٢٣/٦ .

(٥) المزمل : ٢٠ ، وهي قراءة أبي السمال . انظر : القراءات الشاذة : ١٦٤ ، الكشاف ٦٣١/٤ ، وزاد في البحر ٣٥٩/٨ ابن السميفع .

(٦) انظر : معاني القرآن للفراء ٣٧/٣ ، ونسبت في القراءات الشاذة –١٣٦– إلى : أبي زيد النحوي ، وفي البحر المحيط ٢٧/٨ إلى الاثنين معاً .

(٧) الزخرف : ٧٦ .

(٨) نهاية كلام ابن مالك في شرح الكافية ٢٤٦/١ .

وَالجَمْعِ ، وفي التَّذْكِير والتَّأْنِيثِ ، وأنَّه في نَفْسِهِ يَجُوزُ أَنْ يكونَ مُذكَّرًا ، أو مُؤَنثًا ، أو مَرْفُوعًا ، أو مَنْصُوبًا[1] ، ولا يكون مجْرورًا ، وأنه لا مَحَلَّ لَهُ عِنْدَ البَصْرِيين ، وأَنَّ له عندَ الكوفيين مَحَلاً كما قد عَلِمْتَ واللّه أعلم .

[الاحتمالات الإعرابية لضمير الفصل]

ثم قلتُ :

[ص] زَيْدٌ هُوَ الفَاضِلُ إِمَّا مُبْتَدَا أَوْ بَدَلٌ أَوْ هُوَ فَصْلٌ أَكَّدَا

[ش] وأقولُ : تَرَدَّدَ الناسُ في ضَمِيرِ الفَصْلِ على ثلاثةِ مَذَاهِبَ :

فَبَعْضُهم قالَ : / هو مُبْتَدأٌ[2] ، وبَعضُهم قالَ : هو بَدَلٌ[3] ، وبَعضُهم [٢٦/ب] قال : هو فَصْلٌ وتَأْكِيدٌ[4] ، وكُلُّها جَائِزٌ[5] ؛ وذلك لأنَّه في التَّأْوِيلِ لا يَخْلُو : إِمَّا أَنْ يكون مُبْتَدأً ، أو بَدَلاً ، أو فَصْلاً مُؤَكِّداً كما في البيتِ على التَّرْتِيبِ ، وقد مَثَّلَ لَهُ النُّحَاةُ بقولهم : زيدٌ هُوَ الذاهبُ ، أو زيدٌ هُوَ خيرٌ مِنْكَ ، قَالَهُمَا صَاحِبُ (الكَافِي)[6] ، لَكِنِّي مَثَّلْتُ لَهُ بقولي: زيدٌ هُوَ الفَاضِلُ ، والجميعُ واحدٌ في التَّرْكِيبِ ، فإذا أَعْرَبْتَهُ قُلْتَ : (زيدٌ) مُبْتَدأٌ ، و (هُوَ) مُبْتَدأٌ ثَانٍ ، و(الفَاضِلِ) خَبَرُهُ ، وإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : (زيدٌ) مُبْتَدأ ، و (هُوَ) بَدَلٌ منه ، و(الفَاضِلِ) خَبَرُهُ ، وإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : (زيدٌ) مُبْتَدأ ، و(الفَاضِلِ) خَبَرُه ، و (هُوَ)

---

(١) انظر : الارتشاف ٤٩٤/١ ، المغني ٥٧١/٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٣٩٢/٢ ، الأصول ١٢٦/٢ ، الارتشاف ٤٩٤/١.

(٣) انظر: الارتشاف ٤٩٤/١ ، المغني ٥٧٢/٢.

(٤) بمعنى أنه يفيد التوكيد ، لكنه ليس تأكيداً ، انظر : شرح الرضي ٤٥٧/٢ ، الارتشاف ٤٩٥/١ .

(٥) انظر : شرح المفصل ١١٣/٣ ، شرح الجمل ٦٧/٢ ، الارتشاف ٤٩٤/١ .

(٦) صاحب الكافي هو منصور بن فلاح اليمني – وستأتي ترجمته ص ٦٣ ، صرّح المؤلف بذلك في الجزء الأول ٢٢/أ ، و ٢٤/ب ، و ٩١/ب وكتاب الكافي مفقود . انظر : ابن فلاح النحوي مع تحقيق الجزء الأول من كتابه المغني – رسالة دكتوراة صفحة : ١١ ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٤هـ ، للطالب عبد الرزاق السعدي . هذا وقد ذكر ابن فلاح نفس المثالين في المغني ٣١٩/ب .

فَصْلٌ مُؤَكِّد . انتهى ذلك ، هذه احْتِمَالاتُه وهو بين المبتدأ والخبر ، فَإِنْ وَقَعَ في باب (كان) وأخواتِها ، أو (ظَنَنْتُ) وأخواتِها ، فله احتمالاتٌ أُخْرى ، فَإِنَّ[1] (كان) تَرْفَعُ الاسمَ ، وتَنْصِبُ الخبرَ ، و (ظَنَنْتُ) تَنْصِبُ مَفْعُولين ؛ فلذلك جَازَ النَّصْبُ في مثل قولك : كُنْتُ أَنَا القَائِمَ ، فـ(التَّاءُ) اسم (كان) ، و (القَائِمَ) مَنْصُوبٌ لأَنَّه خبرُ (كان)، و (أَنَا) تَأْكِيْدٌ وَفَصْلٌ[2] لا مَوضِعَ له من الإِعْرابِ ، وكذلك : كُنَّا نَحْنُ القَائِمِيْنَ ، قال الله تعالى: ﴿ وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴾[3]، قال ابن بَابَشَاذ[4] – رحمة الله عليه – : « ولو رَفَعْتَ الكُلَّ لجَازَ ، فقُلْتَ : كنتُ أنا القائمُ ، فيكونُ (أنا) مبتدأً ، و (القائمُ) خبرٌ ، والجملةُ في مَوْضِعِ نَصْبٍ خبرٌ لـ(كان) ، وكذلك : و[5] كُنَّا نحن الوارثون[6] ، فـ (نحنُ) مبتدأٌ ، و(الوارثون)[6] خبرُه ، والجملةُ في موضع نَصْبٍ تقديراً [خبرٌ][7] لـ(كان) ، فإذا عَرِيَتِ المسائلُ من(كان) وأخواتِها، و(ظننتُ) وأخواتِها، فليس إلا الرفعُ، كقولك: أنا القائمُ ، ونحن القائمونَ ، وأنتَ القائمُ ، وأنتِ القائمةُ ، وأنتما القائمانِ ، [وأنتما القائمتان][8] ، وأنتم القائمونَ ، وأنتنَّ القائماتُ . وكل ذلك وما أَشْبَهَهُ مبتدأٌ وخبرٌ ، فالأَوَّل هو المبتدأُ ، ولاَ يَتَبَيَّنُ فيه إعرابٌ ، لا رَفْعٌ ولا غيرُه ؛ لِأَنَّه

---

(١) من هنا نقل من كلام ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ١٤٢/١ .

(٢) ويجوز أن يكون بدلاً ، انظر : شرح الجمل ٦٧/٢ .

(٣) القصص : ٥٨ .

(٤) طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود المصري الجوهري [... – ٤٦٩] أبو الحسن ، نحوي لغوي ، سمع الحديث ورواه، له من المصنفات : شرح الجمل للزجاجي ، شرح كتاب الأصول لابن السراج ، تعليق في النحو في ١٥ مجلداً ، المحتسب في النحو ، انظر انباه الرواة ٩٥/٢ – ٩٧ ، بغية الوعاة ١٧/٢ ، شذرات الذهب ٣٣٣/٣ ، مرآة الجنان ٩٨/٣ ، معجم المؤلفين ٣٢/٥ ، شرح المقدمة المحسبة ٧/١ .

(٥) إضافة الواو من شرح المقدمة المحسبة .

(٦) في الأصل (الوارثين) والتصويب من شرح المقدمة المحسبة .

(٧) إضافة من شرح المقدمة المحسبة .

(٨) إضافة من شرح المقدمة المحسبة ، وفي بعض نسخها غير موجودة .

مَبْنِيٌ من حَيْثُ كان مُضْمراً ، والمُضْمَراتُ كلُّها مَبْنِيَّاتٌ ، وإنما بُنِيَتْ لِشَبَهِهَا بالحروفِ ، وعلى هذا يُقاسُ كلُّ ما كانَ في كتابِ اللّه تعالى ، كقوله عَزَّ وعَلاَ : ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ (١) وكقوله عَزَّ وجَلَّ ﴿ ءَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ ٱلْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنزِلُونَ ﴾ (٢) ، فَاعْرِفْهُ ، وقِسْ عليه وباللّه التوفيق»(٣) ، انتهى كلامُه .

تَنْبِيهٌ : اِعْلَمْ أَنَّ من الأدِلَّة القُرآنِيَّةِ على هذا الضميرِ ما هو مُتَّفَقٌ عليه وما هو شَاذٌّ ، فمِن المتَّفَقِ عليه خَمْسُ آياتٍ كريمةٍ وهي: قولُه تعالى : ﴿ فَرَجَعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ / فَقَالُوٓاْ إِنَّكُمْ أَنتُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ (٤) ، ﴿ وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴾ (٥) ، ﴿ إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ ﴾ (٦) ، ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾(٧) ، ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾ (٨) ونحو ذلك ، ومن الشَّاذِ خمسُ آياتٍ أُخْرى ، وهي : قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ (٩) ، ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ (١٠) ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ ﴾(١١)

أ/٢٧

---

(١) الحشر : ٢٢ و ٢٣ .

(٢) الواقعة : ٦٩ .

(٣) انظر : شرح المقدمة المحسبة ١٤٢/١ و ١٤٣ .

(٤) الأنبياء : ٦٤ .

(٥) القصص : ٥٨ .

(٦) الأعراف : ١١٣ ، والشعراء : ٤١ .

(٧) المزمل : ٢٠ ، وقرأ أبو السمال وابن السميفع بالرفع كما سبق ص ٤٧ .

(٨) آل عمران : ١٨٠ ، قرأ حمزة بـ(التاء) ، والباقون بـ(الياء) . انظر : البحر ١٣٣/٣ ، إتحاف فضلاء البشر:١٨٢ ، وانظر توجيه القرأتين في الكتاب ٣٩١/٢ ، البيان ٢٣٣/١ ، البحر ١٣٣/٣ وغيرها .

(٩) المائدة : ١١٧ ، بالرفع حكاه أبو معاذ ، انظر : القراءات الشاذة : ٣٩ ، وبلا نسبة في التبيان ٤٧٧/١ .

(١٠) الزخرف : ٧٦ ، وهي قراءة عبداللّه بن مسعود – رضي اللّه عنه – وانظر : معاني القرآن للفراء ٣٧/٣ ، ونسبت في القراءات الشاذة –١٣٦– إلى أبي زيد النحوي ، وإلى الاثنين معاً في البحر ٢٧/٨ .

(١١) الكهف: ٣٩، بالرفع قراءة عيسى بن عمر. انظر : تفسير القرطبي١٠/٤١٧، البحر ١٢٣/٦.

قُرِيَ بالرَّفْعِ فيهِنَّ ، وقرأ الأعْمَشُ[١] ﴿ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾[٢] بالرَّفْعِ ، وقُرِئَ ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾[٣] بالرَّفْعِ ، والمَفْعُولُ الثَّانِي جُمْلَةٌ ، وأَمَّا قَوْلُه تَعَالى : ﴿ وَمَكْرُ أُو۟لَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾[٤] الأَجْوَدُ أَنْ يكونَ مبتدأً ، وجَوَّزُوْا أَنْ يكونَ فَصْلاً لِوُقوعِ المُضَارِعِ بعْدَه[٥] ، انتهى .

وقد عُلِمَ بذلك كلِّه حالُ ضَمِيرِ الفَصْلِ مُجَرَّداً من النَّواسِخِ أو معَها ، مُؤَوَّلاً بالمبْتَدأ أو بغيرِه ، وهَلْ له مَحَلٌّ أَمْ لا ؟ ، مَدْلُوْلاً عليه بِمَشْهُوْرٍ أو بِشَاذٍّ كما تقدَّمَ بَيَانُهُ واللّه أعلم .

---

(١) سليمان بن مهران الأسدي بالولاء [٦١ – ١٤٨ هـ] الملقب بالأعمش ، تابعي مشهور ، أصله من بلاد الري ، ونشأ وتوفي بالكوفة ، كان عالماً بالقرآن والحديث والفرائض ، انظر : سير أعلام النبلاء ٢٢٦/٦ ، معرفة القراء الكبار ٩٤/١ ، شذرات الذهب ٢٢٠/١ ، الأعلام ١٣٥/٣ .

(٢) الأنفال : ٣٢ ، انظر القراءات الشاذة : ٤٩ ، وزاد في البحر ٤٨٢/٤ : زيد بن علي .

(٣) سبأ : ٦ ، في القراءات الشاذة –١٢١– : بالرفع حكاه أبو معاذ . وفي البحر ٢٤٩/٧ : قراءة ابن أبي عبلة ، جعل (هو) مبتدأ ، و (الحق) خبره ، والجملة في موضع المفعول الثاني ليرى .

(٤) فاطر : ١٠ .

(٥) المجوز هو المازني كما في شرح الرضي ٤٥٩/٢ ، وعبد القاهر الجرجاني في البحر المحيط ٢٩١/٧ ، وتبع الجرجاني أبو البقاء العكبري في التبيان ١٠٧٣/٢ ، وابن الخباز في شرح الإيضاح ، والسهيلي . انظر : المغني ٥٦٩/٢ .

[أسماء الإشارة]

ثم قُلْتُ : القِسْمُ الثَّالثُ (١) : الاسْمُ المُبْهَمُ (٢) وَفُرُوْعُهُ خَمْسَةٌ وَهْوَ على ضَرْبَيْنِ : الضَّرْبُ الأَوَّلُ : اسْمُ الإشَارَةِ وَهْوَ خَمْسَةٌ وعِشْرُوْنَ اسْمَاً .

[ص] بِذَا أَشِرْ لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرْ ... والرُّتْبَةُ القُرْبَى بِذَا لَمْ تُنْكَرْ
وَكُلُّ مَنْ أَدْخَلَ (هَا) عَلَيْهِ ... يَقُوْلُ هَذا الحَرْفُ لِلتَّنْبِيْهِ
كَذِيْ وَتِي ذِ هِيْ تِهِيْ وَذِهْ وَتِهْ ... وَاكْسِرْهُمَا وَتَا وَذَاتُ فَانْتَبِهْ

[ش] وأقولُ : تقدَّم لنا أنَّ أقسامَ الاسمِ ثلاثةٌ: ظَاهِرٌ وهو على عشرةِ أنواعٍ، وله عشرةُ فُروعٍ ، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليها ، ومُبْهَمٌ وهو على ضَرْبَين (٣) وله خمسةُ فروعٍ ، والكلامُ فيه الآنَ ، فالضَّرْبُ الأَوَّل اسمُ الإشارةِ ، وسُمِّيَ بذلك لأَنَّه لا يُعْرَفُ المُرَادُ بِه إلا بِمُشَارٍ (٤) إليه ؛ لأَنَّك لو قُلْتَ : هذا ، من غيرِ أَنْ تُشِيْرَ إلى مُعَيَّنٍ ، لَمْ يُعْلَمِ الذي تُرِيْدُهُ ، فإذا قَصَدتَ إلى مُعَيَّنٍ بالإشَارة عُلِمَ الذي تُرِيْدُه ، انتهى .

وقد تقدَّمَ الكلامُ على حَدِّهِ في بابِ تَقْسِيْمِ الأَسماءِ وتَحدِيْدِها(٥) ، والكلامُ الآنَ على عدَّةِ أَسْمَائِه ، إذا عرفْتَ ذلك فاعْلَمْ : أَنَّ المُشَارَ إليه إمَّا شَخْصٌ ، وإمَّا مَكانٌ ، والشَّخْصُ إمَّا واحدٌ ، أو اثنانِ ، أو جَمَاعةٌ ، وكلٌّ منها إما مُذَكَّر ، أو مُؤَنَّث ، فمنها للمُفْرَدِ المُذَكر مِنْ ذَوِي العِلْمِ وغيرهم (ذَا) ، وإلى ذلك أشرتُ بقولي :

* بِذَا أَشِرْ لِمُفْرَدٍ / مُذَكَّرْ * [٢٧/ب]

---

(١) من الأسماء ، لأنه قسمها إلى ثلاثة : ظاهر ، ومضمر ، ومبهم ، كما سبق ذكره ص ١ .

(٢) في اللسان (ذا) ١٥/٤٥٤ : « أهل الكوفة يسمون (ذا ، وتا ، وتلك ، وذلك ، وهذا ، وهذه ، وهؤلاء ، والذي ، والذين ، والتي ، واللاتي) : حروف المُثُل ، وأهل البصرة يسمونها : حروف الإشارة ، والأسماء المبهمة ».

(٣) في الجزء الأول ٧١/أ : « اعلم أن الأسماء ثلاثة ، ظاهر ومضمر ومبهم ، وأن جملة أقسامها خمسون قسماً ، فالظاهر منها له سبعة وأربعون قسماً ، والمضمر منها له قسم واحد ، والمبهم منها له قسمان ». اهـ . وفاته هنا ذكر الاسم المضمر ، والعدد الذي ذكره مع الظاهر هو للأسماء الظاهرة التي يدخلها الإعراب ، انظر : الجزء الأول ١١٦/ب .

(٤) انظر : الكتاب ٢/٥ ، شرح المفصل ٣/١٢٦ .

(٥) انظر : الجزء الأول ٧٤/ب و ٨٧/ب .

والمرادُ بالـمُفْرِدِ : الوَاحِدُ الـمَخْصُوْصُ بِأَنْ يُشَارَ إليـه بِـ(ذَا) ، واخْتُلِفَ في(أَلِفِه) : فَعِنْدَ البَصْرِيِّيْنَ أَنَّها أَصْلِيَّةٌ [١]، وعند الكُوْفِيِّين أَنَّهـا زَائِدَةٌ ، مُسْتَدِلِّيْنَ بِسُقُوْطِهَا في التَّثْنِيَةِ [٢]، ويُشَارِكُهُ في هذه الإِشَارةِ ما هو في حُكْمِهِ من الأَمْكِنَةِ القَرِيْبَةِ كقولك وأنت في الحَطِيْمِ : ذَا مَقَامُ إبراهيم ، وذَا حِجْرُ إسماعيل ، وذَا بَيْتُ رَبِّ العَالَمِيْنَ ونحوِ ذلك ، وإلى ذلك أشرْتُ بقولي :

* والرُّتْبَةُ القُرْبَى بِذَا لَمْ تُنْكَرْ *

أَعْنِي : والذي مَرْتَبَتُه قَرِيْبَةٌ منك ، الإِشَارَةُ إليـه أيضًا بِـ(ذَا) ، كالـمُفْرِدِ الـمُذَكر لم تُنْكر ؛ بَلْ هي مَعْرُوفَةٌ مَشْهُوْرَةٌ عند النَحْوِيين[٣] ، ويَجُوز أَنْ تَدْخلَ عليـه (ها) التَّنبيْهِ كقولِه تعالى : ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [٤] ، ﴿ هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴾ [٥] ،

---

(١) هي منقلبة عن أصل ، قال المرادي : «(ذا) ثنائي لفظاً ، ثلاثي وضعاً ، لقولهم في التصغير: ذَيَّا ، فهل المحذوفة عينه أو لامه ؟ قولان ، أظهرهما الثاني ، وهل هو من باب طويت أو من باب (حييت) ؟ قولان ، أشهرهما ، الثاني . وهل وزنه فعْل – بالإسكان – أو فعَل – بالتحريك؟ قولان ، أصحهما الثاني ». انظر : توضيح المقاصد ١٨٧/١ ، وانظر أيضاً : شرح الرضي ٤٧٣/٢ ، الارتشاف ٥٠٥/١ .

(٢) وتبع السهيلي الكوفيين ، وانظر هذا الخلاف في : الانصاف ٦٦٩/٢ مسألة (٩٥) ، نتائج الفكر: ٢٢٧ ، شرح المفصل ١٢٦/٣ ، شرح الرضي ٤٧٣/٢ ، الارتشاف ٥٠٥/١ ، توضيح المقاصد ١٨٨/١ ، الجنى الداني : ٢٣٨ ، شرح ابن عقيل ١٣٠/١ ، ائتلاف النصرة : ٦١ ، هذا وقد وافق المؤلف الكوفيين في كتابه : القلادة الجوهرية شرح الحلاوة السكرية –١٠٣– حيث قال بعد ذكره لمذهب الكوفة : « وهذا هو الظاهر والله أعلم ». ا.هـ وذهب قوم منهم السيرافي وابن يعيش : إلى أن (ذا) ثنائي الوضع (كما) ، فالألف أصل ليست منقلبة عن شيء . انظر : شرح المفصل ١٢٧/٣ ، شرح الرضي ٤٧٤/٢ ، الارتشاف ٥٠٥/١ ، توضيح المقاصد ١٨٨/١ .

(٣) انظر : شرح المفصل ١٣٧/٣ ، شرح الرضي ٤٨٤/٢ .

(٤) المائدة : ١١٩ .

(٥) الأنبياء : ١٠٣ .

﴿ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ ﴾ [١] ونحوِ ذلك ، وإلى ذلك أشَرْتُ بقولي :

وَكُل مَنْ أَدْخَلَ (هَا) عَلَيْهِ يَقُوْلُ هَذَا ...

أَعْني : يَجْمَعُ بين الحرفِ الذي هو (هَا) ، وبين الاسمِ الذي هو (ذَا) في كلمةٍ واحدةٍ مُنَبَّهٍ فيها بِـ(هَاءٍ) ، ولذلك قُلْتُ :

* يَقُوْلُ هَذَا الحَرْفُ للتَّنْبِيْهِ *

فَتَنَبَّهْ لذلك ، ومنها للمُفْرَدِ المُؤَنَّث مِنْ ذَوِي العِلْمِ وغيرهم عَشْرَةُ أَسْمَاء من أسماءِ[٢] الإشارةِ وقد تَضَمَّنَها البيتُ الثالثُ من هذه الأبياتِ الثلاثة وهي : (ذِيْ) و (تِيْ) ، و (ذِهِيْ) و (تِهِيْ)[٣] ، و (ذِهْ) و (تِهْ) بسكون (الهاء) منهما، و (ذِهِ) و (تِهِ) بكسر (الهاء) منهما[٤]، و (تَا) و (ذَاتُ)[٥] على التَّرتيبِ كما في البيتِ ، وليس في (الخُلاصَةِ) منها سِوى أربعةٍ ، حيثُ قال :

* بِذِيْ وَذِهْ تِي تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ * [٦]

فَاقْتَصَرَ على أَرْبَعةٍ منها ، واختَصَر البَاقي ، وليس ذلك بجيِّد لِمَا فيه من الإِخْلاَلِ ، وأما قولي : (فَانْتَبِهْ) فليسَتْ بِحَشْوٍ ولا بِكَلِمَةِ اسْتِرَاحَةٍ ، وإنما قَصَدْتُ بها تَعْرِيْفَ الطَّالِبِ بِجَوَازِ دُخُول (ها) التَّنْبِيْهِ

---

(١) القصص : ١٥ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٢٣٩/١ ، شرح الكافية لابن مالك ٣١٥/١ ، شرح الرضي ٤٧٥/٢ .

(٣) باشباع الكسر .

(٤) باختلاس الكسر .

(٥) قال ابن هشام في شرح القطر – ١٣٦ – : « وهي أغربها ، وإنما المشهور استعمال ذات بمعنى صاحبة كقولك : ذات جمال ، أو بمعنى (التي) في لغة بعض طيء ، حكى الفراء : بالفضل ذو فضلكم اللّه بَهْ ، والكرامة ذاتُ أكرمكم اللّه بها ، أي : التي أكرمكم اللّه بها ، فلها حينئذ ثلاثة استعمالات » . اهـ .

(٦) انظر : ألفية ابن مالك : ١٠ ، وقبله : * بِذَا لمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ *

على ما يَجُوْزُ دخولُ (ها) عليه[١] ، وهي تِسْعَةٌ من هذه الأسماءِ العشرةِ فيُقَالُ فيها : هَا ذِيْ ، وهَا تِيْ ، وهَذِهْ ، وهَاتِهْ ، وهَذِهِ ، وهَاتِهِ ، وهَذِهِيْ[٢] ، وهَاتِهِيْ[٢] ، وهَاتَا ، إلا (ذاتُ) فإنَّه لا يُقَالُ فيها : هَذَاتُ[٣] ؛ لأنَّه لم يُسْمَعْ من كَلامِ العَرَبِ[٤]، وإلى ذلك أشَارَ ابن بَابَشَاذ بقوله: « وقد يكونُ مع الإشَارة تَنْبيهٌ مثل : هَذَا وهَاتَا ، وقد يكونُ معها خِطَابٌ مثل: ذَاكَ[٥]، وتَاكَ، وقد يكونُ معها الأمرَانِ جميعًا مثل : هَذَاكَ و هَاتَاكَ ، وكُلُّها مَعَارِفُ ، وكُلُّها مَبْنِيَّةٌ، وكلُّها مَعْمُوْلَةٌ، وقد تكونُ هي عاملةً في الحَالِ ، بِخِلافِ / المُضْمَرَاتِ [٢٨/أ] مثل هَذَا زيدٌ واقفاً ، وهذه هندٌ واقفةً ونحو ذلك»[٦] انتهى كلامُه .

[مثنى اسم الإشارة]

ثم قلْتُ :

[ص] وللْمُثَنَّى شبهُ إعْرَابٍ أُلِفْ ذَانِ وتَانِ رَفْعُ كُلٍّ بِالأَلِفْ

والنَّصْبُ والجرُّ بِذَيْنِ تَيْنِ ثَقِّلْ وَخَفِّفْ مِنْهُمَا النُّوْنَيْنِ

[ش] وأقولُ : اخْتَلَفَ الناسُ في المثنَّى من أسماءِ الإشارةِ ، هل يَدْخُلُهُ الإعْرَابُ أم لا ؟ ، والصَّحيحُ أنَّه لا يَدْخُلُهُ ؛ لأنَّه من الأسماءِ التي لا يُفَارِقُها البِنَاءُ ، ولذلك قلْتُ : (شِبْهُ إعْرَابٍ) ، ولم أَقُلْ : إعْرَابٌ ، هذا الذي عليه المُحَقِّقُوْنَ من النحْويين ؛ وذلك لأنَّهم قد اخْتَلَفُوا فيها على وَجْهَيْنِ :

---

(١) ذكر العلة نفسها في كتابه القلادة الجوهرية شرح الحلاوة السكرية : ١٠٢ .

(٢) في الأصل (هذه وهاته) .

(٣) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل ٢٤٤/١ أنها تدخل على جميع الأسماء العشرة الخاصة بالمؤنث ، والمؤلف نفسه كذلك في شرح الحلاوة السكرية : ١٠٢ .

(٤) في دقائق التصريف -٥٤١-: وقال بعضهم : « هذات ذاهبة ، وهي لغة شاذة » . وانظر : اللسان (ذا) ٤٥٤/١٥.

(٥) في الأصل (تاك) والتصحيح من شرح المقدمة المحسبة .

(٦) انظر : شرح المقدمة المحسبة ١٦٤/١ و ١٦٩ و ١٦٧ على التوالي .

أَحَدُهما : أَنَّه تَثْنِيَةٌ صِنَاعِيَّةٌ ، لِمُوَافَقَتِها للمثنَّى حَقِيْقَةً بالألفِ رفعًا ، وبـ(الياء) نَصْباً وجَراً [١]. والثَّاني : أَنَّها صِيْغَةٌ مُرْتَجَلَةٌ للتَّثْنية ، لاَ تَثْنِيَةٌ حَقِيْقَةٌ ؛ لأنَّ المثنَّى يُنَكَّرُ عند تَثْنِيَتِه وهذه لا يُفَارِقُها التَّعْرِيْفُ[٢] ، قالَ ابن إِيَاز[٣] : « وهذا القولُ هو الجيِّدُ »[٤] .

قُلْتُ : ولذلك جَعَلْتُها شَبِيْهَةً بالمثنَّى ، لا مُثنًّى حقيقةً ، ثم أشرْتُ إلى مَرْفُوْعِهِ بالبيت الأول ومثلْتُ له بقولي : (ذَانِ) للمذكَّر ، و (تَانِ) للمؤنَّث ، وأما نَصْبُه وجَرُّه فهو بـ(الياء)، وإلى ذلك أشرْت بقولي :

* والنَّصْبُ والجَرُّ بِذَيْنِ تَيْنِ *

أَعْني : للمذكَّر (ذَيْنِ) ، وللمؤنَّث (تَيْنِ) في حالتي النَّصبِ والجرِّ ، وأمَّا[٥] قوله تعالى : ﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [٦] ، فَمُؤَوَّلٌ على أَنَّ (إِنَّ)

---

(١) انظر : معاني القرآن للزجاج ٧١/١ ، شرح المفصل ١٢٧/٣ ، شرح التسهيل ١٩١/١ و٢٤٠، شرح الألفية لابن الناظم : ٧٧ ، شرح الرضي ٤٧٤/٢ ، توضيح المقاصد ١٩٠/١ ، شرح قطر الندى : ١٢٧ ، شرح ابن عقيل ١٣١/١ .

(٢) انظر : الكتاب ٤١١/٣ و ٤١٢ ، سر صناعة الإعراب ٤٦٥/٢ ، الإنصاف ٦٧٤/٢ ، شرح المفصل ١٢٧/٣ و ١٢٨ ، شرح الرضي ٤٧٤/٢ .

(٣) الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله [... - ٦٨١ هـ] نحوي ، صرفي ، من آثاره : المحصول في شرح الفصول ، قواعد المطارحة ، الإسعاف في الخلاف ، انظر : بغية الوعاة : ٥٣٢/١ ، الأعلام ٢٣٤/٢ ، معجم المؤلفين ٣١٦/٣ .

(٤) انظر : المحصول في شرح الفصول ١٣٧/ب .

(٥) من هنا نقل من الدرة المضيئة ١١/أ ، بتصرف .

(٦) طه : ٦٣ ، بتشديد (إنّ) و (بالألف) قرأ بها أبو جعفر ، والحسن ، وشيبة ، والأعمش ، وطلحة ، وحميد ، وأيوب ، وخلف ، وأبو عبيد ، وأبو حاتم ، ... والأخوان ، والصاحبان . انظر: البحر ٢٣٨/٦ .

بمعنى : نَعَمْ[١] ، ولم يُثَنَّ من أسماءِ الإشَارةِ غيرُهما و (ذَوَاتَا)[٢] ، وذهبَ الفَارِسي في جَماعَةٍ إلى أَنَّهما : لَفْظَانِ وُضِعَا للتَّثْنِيَةِ ، ولَيْسَا بِتَثْنِيَةٍ حقيقيةٍ ، لمُلازَمَتِهِمَا للتَّعْرِيفِ ، قائلاً : « أَلا تَرى أَنَّ العَلَمِ إذَا ثُنِّي قُدِّرَ تَنْكِيْرُهُ » . انتهى كلامُه[٣] . وأما قولي :

* ثَقِّلْ وَخَفِّفْ مِنْهُمَا النُّوْنَيْنِ *

ففيه إشَارةٌ إلى أَنَّه يَجُوزُ تَشْدِيْدُ (النُّون) وتَخْفِيْفُها أيضًا مِنْ اسمَيْ الإشارة[٤] وهما: (ذَانِ) ، و (تَانِ) ، ويكونُ التَّشْدِيْدُ فيهما عِوَضاً عن (الأَلِف) المَحْذُوفَةِ[٥]، وعَلامَةً للبُعْدِ عند بَعْضِهم [٦] ، وهذهِ المسألةُ

---

(١) في الآية قراءات وتأويلات أخرى . انظر : معاني القرآن للفراء ١٨٣/٢ ، معاني القرآن للزجاج ٣٦١/٣ ، البيان ١٤٤/٢ ، التبيان ٨٩٤/٢ ، شرح المفصل ١٢٩/٣ ، البحر ٢٣٨/٦ ، شرح شذور الذهب : ٤٦ ، المغني ٤٧/١ .

(٢) قال تعالى ﴿ ذواتا أفنان ﴾ الرحمن : ٤٨ .

(٣) انظر : المسائل البصريات ٨٥٢/٢ مسألة (١٣٨) ، التعليقة على كتاب سيبويه ٢٣٢/٣ ، بعبارات تؤدي معنى ما هنا ، وانظر : توضيح المقاصد ١٩٠/١ . وهنا ينتهي النقل من الدرة المضيئة ١٣/أ .

(٤) في الأصل (إشارة) والتصويب من الدرة المضيئة ١٣/أ .

(٥) انظر : سر صناعة الإعراب ٤٨٧/٢ ، شرح المفصل ١٣٥/٣ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٥٧/١ ، شرح التسهيل / ١٩١ و ٢٤٠ و ٢٤٣ ، شرح ابن الناظم : ٨٢ ، شرح الرضي ٤٨١/٢ ، شرح ابن عقيل ١٤١/١ .

(٦) منهم : المبرد . انظر : المفصل : ١٤١ ، شرح الرضي ٤٨١/٢ ، والزجاج . انظر : معاني القرآن للزجاج ١٤٣/٤ ، وابن السراج . انظر : الأصول ١٢٨/٢ ، وانظر : البسيط في شرح الجمل ٣٠٨/١ ، ولابن يعيش احتمالات أخرى . انظر : شرح المفصل ١٣٥/٣ و ١٣٦ ، اللسان (ذا) ٤٥٢/١٥ .

وَضَعَـهـا ابنُ مالـكٍ فـي بابِ (المَوصُول)[١] ، وأنا رأَيْتُ وَضْعَهـا في هذا البـاب أَحْسَن ، فَإِنَّه أَنْسَبُ لِتَعلُّقِها بأسماءِ الإِشَارةِ ، وعلى هذا فلو قَال الشَّيخُ – رحمةُ اللّه عليه – :

وَذَانِ تَانِ لِلْمُثَنَّى المُرْتَفِـعْ ... وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اُذْكُرْ تُطِعْ

/ وَالنُّـونُ مِنْ ذَيْنِ وتَيْنِ شُدِّدَا ... أَيْضاً وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا [٢٨/ب]

لكان أَوْلَى واللّه أعلم .

[جمع اسم الإشارة]

ثم قلتُ :

أُوْلَى لِجَمْعٍ مُطْلَقٍ عَمِيْمِ ... وَفِي الحِجَازِ امْدُدْهُ لا تَمِيْمِ

وأقولُ : يُشَارُ إلى الجَمْعِ المُطْلَقِ بـ(أُوْلَى) ، ومَعْنى قولي : (مُطْلَقٍ) أَعني : سَواءً كان لمذكَّرٍ أو لمؤنَّثٍ عَاقِلٍ أو غيرِ عَاقِلٍ ، لكنَّهُ في غيرِ العَاقِل قليلٌ[٢] ، فمن الأولِ قولُه تعالى ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ ﴾[٣] ، ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم ﴾[٤] ، ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾[٥] ونحوِ ذلك ، ومن الثَّاني قولُ الشاعرِ :

ذُمِّ المَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللوَى ... وَالعَيْشَ بَعْدَ أُوْلَئِكَ الأَيَّامِ[٦]

---

(١) قال ابن مالك في (الخلاصة) : ١٠ .

مَوْصُولُ الأَسْمَاءِ الَّذِي الأُنْثَى الَّتِي ... وَاليَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لا تُثْبِتِ

بل ما تَلِيـه أَوْلِـه العَلامَـهْ ... والنُّونُ إِنْ تُشْدَّدْ فَلاَ مَلامَـهْ

والنُّـونُ مِـن ذَينِ وَتَينِ شُـدِّدَا ... أَيْضًا وَتَعوِيضٌ بِذَاك قُصِدَا

(٢) انظر : شرح المفصل ١٣٣/٣ ، شرح التسهيل ٢٤١/١ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٧٧ ، شرح ابن عقيل ١٣٢/١ .

(٣) المجادلة : ٢٢ .

(٤) مريم : ٥٨ .

(٥) البقرة : ١٧٧ .

(٦) من الكامل ، لجرير بن عطية الخطفى . انظر : الديوان : ٤٥٢ برواية (الأقوام) ولا شاهد فيها ، معاني القرآن للزجاج ٢٤٠/٣ ، المفصل :١٤٠ ، شرح المفصل ١٣٣/٣ ، شرح الرضي ٤٧٦/٢ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٧٧ ، أوضح المسالك ١٣٤/١ ، تخليص الشواهد : ١٢٣، شرح ابن عقيل ١٣٢/١ ، المقاصد النحوية ٤٠٨/١ ، الخزانة ٤٣٠/٥ . =

وإلى ذلك أشَرْتُ بقولي :

* أُوْلَى لِجَمْعٍ مُطْلَقٍ عَمِيْمِ *

أيْ : عَامٌ على المذكَّر والمؤنَّث ، والعَاقِل والجَاهِل كما قد علِمْتَ ، والجُمْهُور على أن المَدَّ فيه أَوْلَى من القَصْرِ ؛ لِوُرُوْدِهِ في القرآنِ الكريمِ على لغة أَهْلِ الحِجَازِ – وهم قُرَيْشٌ – كما قَد علِمْتَ ، وأما القَصْرُ فهو لُغةُ بني تَمِيْمٍ [1] ، وإلى ذلك أشَرْتُ بقولي :

* وَفِي الحِجَازِ امْدُدْهُ لا تَمِيْمِ *

هذا الذي عليهِ كَافَّةُ النحْويين قديمًا وحديثًا ، وأما أَصْلُهُ فقد قالَ ابن جِنِّي : « أَصْلُهُ : أُوْلاَكَ ، واللامُ[2] زَائِدةٌ فيهِ ، كما قالوا : تِلْكَ ، والأَصْلُ: تِيْكَ ، وكما قالوا : ذَلِكَ ، والأصلُ : ذَاكَ ، وكما قالوا : أُوْلاَلِكَ في أُوْلَئِكَ ، والأصلُ : أُوْلاَكَ ، قال الأَعْشَى :

أُوْلاَلِكَ قَوْمي لَمْ يَكُوْنُوا ذُنَابَةً وَهَل يَعِظُ الضِّلِّيْلَ إلاّ أُوْلاَلِكَا؟ »[3]

انتهى كلامُه[4] .

== واللوى : الأصل فيه منقطع الرمل ، وهو هنا اسم مكان بعينه .

(١) انظر : المقتضب ٢٧٨/٤ ، شرح المفصل ١٣٣/٣ ، شرح الكافية لابن مالك ٣٥١/١ ، شرح التسهيل ٢٤١/١ ونسب المد فيه للحارثيين ، شرح الرضي ٤٧٦/٢ ، أوضح المسالك ١٣٤/١ .

(٢) في الأصل (الهمزة) وهو خطأ .

(٣) من الطويل ، ينسب للأعشى كما في شرح المفصل ٦/١٠ ، وهو غير موجود في ديوانه ، وينسب لأخي هبيرة بن عبد مناف الملقب الكَلْحَبَة ، انظر : النوادر: ١٥٤ ، والخزانة ٣٩٤/١ ، إلا أن صدره فيهما : * ألم تك قد جربت ما الفقر والغنى *

وورد بلا نسبة في : إصلاح المنطق : ٣٨٢ ، سر صناعة الإعراب ٣٢٢/١ ، التصريف الملوكي: ٢٦ ، المنصف ١٦٦/١ و ٢٦/٣ ، الصاحبي : ٢٨ ، شرح الجمل ٢٠٢/١ ، والرواية المشهورة : (لم يكونوا أُشَابة)– وهم الأخلاط من الناس – بدلاً من (لم يكونوا ذنابة) .

(٤) انظر : كلام ابن جني في : التصريف الملوكي : ٢٦ ، سر صناعة الإعراب ٣٢١/١ ، المنصف ١٦٥/١ ، بعبارات تؤدي معنى ما هنا .

[الإشارة إلى المكان ومراتب الإشارة]

ثم قُلْتُ :

وَشَاعَ لِلْقُرْبَى هُنَا وَهَا هُنَا ... مَعْ مَا مَضَى، وَالكَافُ لِلْوُسْطَى دَنَا

عَلَى خِلَافٍ . وَهْوَ عَيْنُ الوَاجِبِ ... فِي مَذْهَبٍ رَأَى بِهِ ابْنُ الحَاجِبِ

وَلَمْ يَكُنْ فِي مَذْهَبِ ابْنِ مَالِكِ ... وُسْطَى وَلَكِنْ خُذْ بِرَأْيِ المَالِكِيْ

قُلْ ذَاكَ وَالبُعْدَى بِنَحْوِ ذَلِكَا ... وَثَمَّ أَوْ هَنَّا ، وُقُلْ هُنَالِكَا

وأقولُ : أَسماءُ الإِشَارةِ إِمَّا أَنْ يُشَارَ بها إلى الأَشْخَاصِ وقد تقدمَ بيانُ ذلك[1] ، أو إلى الأَمْكِنَةِ والكلامُ فيه الآنَ ، فيُشَارُ إلى المكانِ القَرِيْبِ أو لِمَا هو في معنى القَرِيْبِ بـ(هُنَا) ، وإِنْ شِئْتَ أَدْخَلْتَ عليها (ها) التَّنْبيهِ وقلْتَ : هَاهُنَا ، ومن ذلك قولُه تعالى : ﴿ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ ﴾[2] ، وقولي: (مَعْ مَا مَضَى) فيه إِشَارةٌ إلى ما تقدَّم بَيَانه في البيتِ الأولِ من قولي :

* والرُّتْبَةُ القُرْبَى بِذَا لَمْ تُنْكَرْ *

فحِيْنَئِذٍ صَارَ للمُشَارِ بِه إلى المكانِ القَرِيبِ ثلاثةُ أسماءٍ : (ذَا) ، و(هُنَا) ، و(هَاهُنَا) ، وإلى ذلك أشرْتُ بقولي :

وَشَاعَ للقُرْبَى هَنَا وهَاهُنَا ... مَعْ مَا مَضَى ...

وأشرْتُ بقولي :

.... والكَافُ لِلْوُسْطَى دَنَا

عَلَى خِلَافٍ ....

إلى الخِلَافِ الوَاقِعِ بين النَحْويين في مَرَاتِبِ الإِشَارةِ ، فَذَهَبَتْ

---

(١) انظر ص ٥٢ .

(٢) المائدة : ٢٤ .

طَائِفَةٌ / منهم ابنُ مَالكٍ إلى : أنَّه ليس للإشَارةِ سِوَى مَرْتَبَتَيْنِ : قُرْبَى، [٢٩/أ]
وبُعْدَى[١] ، وذهَبَتْ طَائفةٌ أخرى ومنهم ابن الحَاجِبِ إلى : أنَّ مَراتِبَ الإشَارة ثَلاثةٌ[٢] . قالَ ابنُ مالكٍ في (شَرْح التَّسْهِيْل) : « والأوَّلُ هوَ الصَّحيحُ ، وهو الظَّاهِرِ من كلامِ المُتَقَدمِيْنَ ، ويَدُلُّ على صحَّتِه أربعةُ أوجهٍ »[٣] .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٢٤٢/١ ، شرح الكافية ٣١٦/١ ، شرح العمدة ١٥٠/١ ، وقوله في الألفية -١٠-:

وبهُنَا أو هَهُنَا أشِرْ إلى دَانِي المكانِ وبه الكاف صِلاَ
في البُعْدِ أو بثَمَّ فُهْ أو هَنَّا أو بهُنَالك انْطِقَنْ أو هِنَّا

ويظهر من كلام سيبويه والمبرد وابن السراج : أنه ليس للإشارة سوى مرتبتين : دنيا ، وبعدى أو تراخٍ . انظر : الكتاب ١٢/٢ و ٧٨ ، المقتضب ٢٧٧/٤ و ٢٧٨ ، الأصول ١٢٧/٢ ، الارتشاف ٥٠٧/١ ، وعلق المرادي على مذهب ابن مالك بقوله : ونسبه الصفار إلى سيبويه . انظر : توضيح المقاصد ١٩٣/١ ، وممن وافق ابن مالك في عدم ذكر المرتبة الوسطى : ابنه في شرح الألفية : ٧٨، وابن هشام في : أوضح المسالك ١٣٧/١ ، وشرح شذور الذهب : ١٣٦، وشرح قطر الندى : ١٣٨ .

(٢) انظر قوله في : شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ٧١٨/٣ ، وهو مذهب جمهور النحاة . انظر : شرح المقدمة المحسبة ١٦٦/١ ، المفصل ١٤١ ، أمالي ابن الشجري ١٦٤/٣ ، الفصول : ٢٣٠ ، شرح المفصل ١٣٥/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٠١/١ ، شرح الرضي ٤٨٠/٢ ، البسيط في شرح الجمل ٣٠٨/١ ، شرح ابن عقيل ١٣٥/١ .

(٣) انظر : ٢٤٢/١، وقد ذكر ابن مالك خمسة أوجه وليس أربعة كما قال المؤلف وهي -بتصرف- :
أولاً - أن المنادى ليس له إلا مرتبتان قربي وبعدي ، والمشار إليه شبيه بالمنادى فليقتصر فيه على مرتبتين إلحاقًا للنظير بالنظير .
ثانياً - أن المرجوع إليه في مثل هذا النقل لا العقل ، وقد روى الفراء أن بني تميم يقولون : ذاك وتيك بلا (لام) ، حيث يقول الحجازيون : ذلك وتلك بـ (اللام) ، وأن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا (لام) ، وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع (اللام)، فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان : إحداهما للقرب ، والأخرى لأدنى البعد وأقصاه . =

ذكَرَها في شَرْحِه تَعَصُّباً للقَوْل بذلك المذهبِ الأَوَّلِ .

قُلْتُ : والأَكْثَرُون على خِلافِهِ مُسْتَدِلِّين بالقِيَاس ، والإجْمَاعِ ، والاسْتِقْرَاءِ .

أَمَّا بِالقِيَاسِ : فَلِكَوْن القَاعِدةِ عند أهلِ التَّصْرِيْفِ : أَنَّ الزِّيَادةَ في البِنَاءِ تَدلُّ على الزِّيادةِ في المَعْنى ، كما قالوا في تَشْدِيد (النُّون)من (ذَانِّك وتَانِّك) ، إنَّه دَليلٌ على زيادةِ البُعْدِ[1]، وكما قَالُوا في (اللام) مِن (ذلك) إنَّها دَليلٌ على المَرتَبَةِ البُعْدَى[2] ، ومن ذلك قَوْل الزَّمَخْشَري في تَفْسِير (الفَاتِحَة) الكريمةِ :« (الرَّحْمَنُ) فَعْلاَن من رَحِمَ ، كَغَضْبَانَ وسَكْرَانَ ، من غَضِبَ وسَكِرَ ، وكذلك (الرَّحِيْمُ) فَعِيْلٌ منه ، كمَرِيْضٍ وسَقِيْمٍ ، من مَرِضَ وسَقُمَ، وفي (الرَّحْمَنِ) من المُبَالَغَةِ ما ليس في الرَّحِيمِ ؛ ولذلك قالوا : رَحْمَن الدُّنْيا والآخِرةِ ، ورَحِيْم الدُّنيا ، ويقولون: إنَّ الزِّيَادة في البناءِ لِزِيَادَة المَعْنى، وقال الزَّجَّاجُ في الغَضْبَانِ:« هو المُمْتَلِيءُ غَضَباً» [3]، ومما طُنَّ على أُذُنى من مُلَحِ العربِ أَنَّهم يُسَمُّون مَرْكَبًا من مَرَاكِبهم بالشُّقْدُفِ [4]، وهو مَرْكَبٌ خَفِيْفٌ وليس في ثِقَلِ مَحَامِلِ العِراقِ ، فقلْتُ في طريقِ الطَّائِفِ لرجلٍ

== ثالثاً – أن القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا لمجرد من (اللام) و (الكاف) معاً ، أو لمصاحب لهما معاً . أعني غير المثنى والمجموع .

رابعاً – أن التعبير (بذلك) عن مضمون كلام على إثر انقضائه شائع في القرآن وغيره ولا واسطة بين النطقين .

خامساً – أنه لو كانت مراتب الإشارة ثلاثاً لم يكتف في باقي التثنية والجمع بلفظين لأن في ذلك رجوعاً عن سبيل الإفراد . ا.هـ.

(١) سبق هذا في تثنية أسماء الإشارة ص ٥٧ .

(٢) انظر : شرح المفصل ١٣٥/٣ ، نتائج اللفكر : ٢٢٨ ، المغني ٢٦٤/١ .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٤٣/١ .

(٤) انظر : القاموس المحيط (شقف) ١١٠٠/٢ قال : الشُّقْدُفُ : مركب معروف بالحجاز ، وأما الشِّقِنْدَافُ : فليس من كلامهم .

منهم : ما اسمُ هذا المَحْمَل ؟ - أردتُ المَحْمَل العراقِي - ، فقال : أَلَيْس ذاك اسمُه الشُّقْدُفُ ؟ ، قلْتُ : بلى ، قال : فهذا اسمه الشّقِنْدَافُ[١] ، فَزَادَ في بِنَاء الاسم لِزِيَادة المُسَمَّى»[٢] انتهى كلامُه .

ومن ذلك الفَرْقُ بين القَمْلَةِ والقُمَّلَة ، فالقَمْلَةُ معروفة وهي : دُوَيْبَةٌ ضَعِيْفَةُ الهَيْئَةِ ، وفَوْقَها في الخَلْقِ القُمَّلَةُ - بالتَّشْدِيْد -[٣] . وبالجُمْلة فهذه مَسْأَلةٌ تَصْرِيْفِيَّةٌ ، والاحْتِجَاجُ بِهَا بَيِّنٌ ، وعلى هذا فنَقُولُ في القُرْبَى : (ذَا) مُجَرَّدًا من الزِّيَادةِ ، ونقول في الوُسْطَى : (ذَاكَ) بِزِيَادة حَرْفٍ واحدٍ ، وهو : (الكَافُ) ، ونقول في البُعْدَى : (ذَلِكَ) بِزِيَادةِ حَرْفَيْن اثنين ، وهما : (اللامُ) و(الكَافُ) ، وهذا ظَاهِرٌ ومُتَّجِهٌ ؛ لأنَّ العَقْل يَقْبَلُهُ ، والصِّنَاعَةُ تَقْضِي بِه واللّه أعلم .

وأما بالإجْمَاعِ : فالجُمْهُورُ على أَنَّها ثَلاثٌ ، ونَصُّوا على ذلك قَدِيمًا وحَدِيثًا ، ثُمَّ إلى وَقْتِنَا هذا وهَلُمَّ جَرًّا ، ومن ذلك قولُ الزَّمَخْشَري: « وَفُرِّقَ بين (ذَا) ، و(ذَاكَ) ، و(ذَلِكَ)، فقِيْلَ: الأَوَّلُ للقَرِيْبِ ، والثَّاني للمُتَوَسِّطِ ، والثَّالِثُ للبَعِيْد»[٤] / انتهى كلامُه ، ومن ذلك قولُ ابنِ الحَاجِبِ: و«يُقَالُ: (ذَا) للقريب، [٢٩/ب]
و(ذَلِكَ) للبَعِيد، و (ذَاكَ) للمُتَوَسِّط»[٥] انتهى كلامُه، ومن ذلك قولُ ابنِ فَلاَح[٦]: «و(ذَا) إِشَارةٌ إلى الحَاضِرِ ، وقد تَدْخُل (ها) التَّنْبِيْه في أَوَّلِه لِطَلَبِ تَحَقُّقِ

---

(١) انظر: القاموس المحيط (شقف) ٢/١١٠٠ .

(٢) انظر : الكشاف ١/١٦ .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٣٧٠ ، معاني القرآن للنحاس ٣/٧٠ ، البحر المحيط ٤/٣٧٣ .

(٤) انظر : المفصل : ١٤١ .

(٥) انظر : شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب ٣/٧١٨ .

(٦) هو منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان اليمني ، المشهور بابن فلاح ، [... - ٦٨٠ هـ] نحوي ، فقيه ، أصولي ، من آثاره : المغني في أربع مجلدات ، الكافي وكلاهما في النحو ، وجزء في أصول الفقه . انظر : بغية الوعاة٢/٣٠٢ ، الأعلام ٧/٣٠٣، معجم المؤلفين ١٣/١٩.

المُشَارِ إليه عندَ السَّامِعِ فيُقَال:(هذا)، وقد تَلْحَقُ (كَافٌ) بِآخِرِه للدَّلاَلَةِ على تَوَسُّطِ المُشَار إليه بين القَرِيبِ والبَعِيْدِ ، فيُقال:(ذَاكَ) و(ها ذَاكَ)، وقد تَصْحَبُه (اللام)[١] للدَّلاَلَةِ على بُعْدِ المُشَارِ إليه ، فيُقال :(ذَلِك) ، وخُصَّتْ بذلك لأنَّها قد تَدُلُّ على المَعْهُوْدِ الغَائِب وهو بَعِيْدٌ»[٢]، انتهى كلامُه ، ومن ذلك قولُ ابنِ مُعْطٍ في (الفُصُوْل)[٣] وفي (الدُّرَّة)[٤] أيضاً، ووافَقَه على ذلك ابنُ إيَاز في (شرح الفُصُول)[٥]، وابن الخَبَّازِ [٦]، والشَّرِيْشِي[٧] في (شرح الدُّرة)[٨] أيضاً ، وكذلك شُرَّاح (الخُلاَصَةِ) ما خَلا من وَلَدِه[٩]، فإنَّهم قد أَجْمَعُوا على أَنَّها ثلاثُ مَرَاتِبَ ، صرَّح بذلك ابنُ جَابِرٍ[١٠] ، ونَبَّه عليه

---

(١) في المغني ٣٣٠/أ : «وقد تصحبه اللام فيقال : ذلك ، وفيها وجهان ، أحدهما : للدلالة على بعد المشار إليه ، وخصت بذلك ...».

(٢) بعد هذا في المغني ٣٣٠/أ : «والثاني : أنها عوض من حرف التنبيه للدلالة على تحقق المشار إليه ، ولذلك لا يجوز الجمع بينهما فيقال : هذلك ، لئلا يجمع بين العوض والمعوض ، بخلاف (الكاف) فإنه يجوز الجمع بينهما لعدم العوض ... ».

(٣) انظر : الفصول : ٢٣٠ .

(٤) قال فيها :

أما الإشارات ففيها رُتَبُ ... في القرب والبعد كما تُرَتَّبُ

هذا يليه ذاك ثم ذلكا ... هاتا تليها تيك ثم تالكا

انظر : شرح الألفية للموصلي ٧١٦/١ .

(٥) انظر : المحصول في شرح الفصول ١٣٧/ب .

(٦) انظر : الغرة المخفية ٧٠/ب .

(٧) محمد بن أحمد بن محمد بن سُحْمان الوابلي الأندلسي الشريشي [٦٠١-٦٨٥هـ] فقيه ، أصولي ، مفسر ، نحوي ، لغوي . ولد بشريش ، ورحل وسمع بالاسكندرية ، ودمشق ، وحلب ، وإربل ، وبغداد ، وأقام بالقاهرة ، والقدس ، له : شرح ألفية ابن مالك ، شرح ألفية ابن معطي ، كتاب في الاشتقاق ، انظر : بغية الوعاة ٤٤/١ ، شذرات الذهب ٣٩٢/٥ ، الأعلام ٣٢٣/٥ ، معجم المؤلفين ٩/٩ .

(٨) انظر : التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية الجزء الثاني ٢٩/أ .

(٩) انظر : شرح الألفية له : ٧٨ .

(١٠) محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهواري الضرير [٦٩٨ - ٧٨٠ هـ] ، عالم أديب مشارك في علوم القرآن والنحو والفقه والحديث ، من آثاره : شرح ألفية ابن مالك ، ==

ابنُ قَاسمٍ[١] ، وقـال ابنُ عَقِيل : « ظَاهِـرُ كَلاَمه أَنَّـه ليس للـمُشَـارِ إليـه إلا رُتْبَتَانِ ، قُرْبَى ، وبُعْدَى ، والجُمْهُورُ على أَنَّ له[٢] ثلاثَ مَراتِبَ : قُرْبَى، وبُعْدَى ، وَوُسْطَى، فَيُشَارُ إلى مَنْ في القُرْبى بما ليس فيه (كَافٌ) ولا (لاَمٌ):كـ(ذَا)، و(ذِي) ، وإلى مَنْ في الوُسْطَى بما فيه (الكَافُ) وَحْدَها نحو: (ذَاكَ)، وإلى مَنْ في البُعْدَى بما فيه (كافٌ) و(لاَمٌ) نحو : (ذلك)»[٣] انتهى كلامُه .

وقـال البُرْهَانُ الأَبْنَاسِي : «جَعَلَ رُتْبَـةَ الإِشَـارةِ قُرْبى وبُعْدى فـقط ، وتَابَعَه وَلَدُه على ذلك ، مع أَنَّ جُمْهُور النَّحْويين على جَعْلِها ثَلاَثًا ، وأَنَّ بينهـما رُتْبَـةً مُتَوَسِّطةً بين القَرِيبَـةِ والبَعِيْدةِ ، فـالعَارِي عن (الكَاف) و(اللام) للقُرْبِ ، والـمَقْرُوْن بهما للبُعْدِ ، وبـ(الكاف) وَحْدَهُ للـمُتَوَسِّطِ»[٤] انتهى كلامُه .

وقـالَ أبو حَيَّان في كـتـابِه (مَنْهَجُ السَّالِكِ في الكلامِ على ألفيَّـةِ ابن مـالك):«والذي ذَكَرَ النَّـاس أَنَّ (اللام)للبَعِيدِ ، وأَنَّ مَراتِبَ الـمُشَـارِ إليـه ثلاثٌ : الدُّنْيَـا ، والوُسْطَـى ، والقُصْوى»[٥] ، انتهى كلامُه ، وبالجُمْلَـةِ فهذا بابٌ كبيرٌ،

= نظم كفاية المتحفظ ، شرح ألفية ابن معطي ديوان شعر ، انظر : بغية الوعاة ٣٤/١ ، شذرات الذهب ٢٦٨/٦ ، الأعلام ٣٢٨/٥ ، معجم المؤلفين ٢٩٤/٨ . وانظر كلامه في شرح الألفية ٢٩/أ وب.

(١) الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المراكشي ، المعروف بابن أم قاسم [٠٠٠-٧٤٩هـ] عالم مشارك في النحو والتفسير والفقه والأصول والقراءات والعروض . من آثاره : شرح المفصل ، شرح الشاطبية ، الجنى الداني في حروف المعاني ، شرح التسهيل ، شرح ألفية ابن مالك ، تفسير القرآن ، انظر : بغية الوعاة ٥١٧/١ ، شذرات الذهب ١٦٠/٦ ، الاعلام ٢١١/٢ ، معجم المؤلفين ٢٧١/٣ ، وانظر كلامه في توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٩٣/١ ، و الجنى الداني في حروف المعاني : ٢٣٨ .

(٢) في الأصل (لها) والتصحيح من شرح ابن عقيل .

(٣) انظر : شرح ابن عقيل ١٣٥/١ .

(٤) انظر : الدرة المضيئة في شرح الألفية ١١/ب .

(٥) انظر : منهج السالك الجزء الأول ورقة ٣٥ .

والقَائِلون به كثيرٌ .

وأما بالاسْتِقْرَاءِ من كلام العرب ، فَمِن ذلك قَولُ امرِيءِ القَيْس :

وتَعْرِفُ فِيهِ مِنْ أَبِيْهِ شَمَائِلاً ومِنْ خَالِهِ ومِنْ يَزِيْدَ ، وَمِنْ حُجُرْ

سَمَاحَةَ ذَا، وبِرَّ ذَا، وَوَفَاءَ ذا ونَائِلَ ذَا، إِذَا صَحَا وإذا سَكِرْ(١)

فأشَارَ في البيت الثاني إلى كلٍّ من الأَرْبَعةِ المذْكُورِين في البيتِ الأولِ بِاسْمٍ واحدٍ من أَسْماءِ الإِشَارة مُطَابِقٌ للمُشَار إليه في الإِفْرَادِ والتَذكِّيرِ، مَوْضُوْعٌ للقَرِيْبِ / المَرْتَبةِ ، مُجَرَّدٌ عن (الكَافِ) الدَّالَةِ على التَوَسُّط ، وعن [٣٠/أ] (اللام) الدَّالَةِ على البُعْدِ ، وهذا ظَاهِرٌ بَيِّنٌ ؛ لأَنَّ أَهْلَ الإِنْسَانِ أَقْرَبُ الناسِ إليه مَرْتَبةً ، وأَعَزَّهم عليه مَكَانةً ، ومن ذلك قولُ الحِمْيَرِي :

ذَاكَ خَلِيْلِي وذُو يُواصِلُنِي يَرْمِي وَرَائِي بأَمْسَهْمٍ وأَمْسَلِمَهْ(٢)

---

(١) من الطويل . انظر : الديوان ٣٠٣ ، والثاني في كتاب العروض للأخفش : ١٣٠ ، والأول في الشعر والشعراء ١١٧/١ . والشاعر هنا يمدح سعد بن الضَّباب الإيادي ورهطه .

(٢) من المنسرح ، ورد هكذا في تهذيب اللغة مادة (سلم) ٤٤٧/١٢ ، الصحاح مادة (سلم) ٩١٥١/٥ ، شرح المفصل ٢٠/٩ ، شرح الكافية لابن مالك ١٦٥/١ و ٢٧٣ ، شرح العمدة ١٢١/١ ، شرح ابن الناظم : ٨٨ ، شرح القطر : ١٥٨ ، المغني ٥٩/١ ، والسَّلِمة : واحدة السَّلِم وهي الحجارة ، وفي البيت إشكال في النسبة وفي صحته ، أما النسبة فليست للحميري كما ذكر المؤلف وإنما قائله : بجير بن عَنمة الطائي شاعر جاهلي مقل ، وقد وقع فيه تركيب صدر بيت على عجز آخر ، فإن الرواية فيه :

وإنَّ مولاي ذُو يُعَيِّرُنِي لا إحْنَةٌ بيننا ولا جَرِمَهْ

ينصرني منك غير مُعْتَذِرٍ يرمي ورائي بأَمْسَهْم وأَمْسَلِمَهْ

وقد صرّح بهذا كل من الآمدي في المؤتلف والمختلف : ٧١ ، وابن بري كما نقله عنه ابن منظور في اللسان مادة (سلم) ٢٩٧/١٢ ، والعيني في المقاصد ٤٦٤/١، ونقل السيوطي قول العيني في شرح شواهد المغني ١٥٩/١ ، وانظر شعر طئ وأخبارها في الجاهلية والإسلام ٣٤٤/٢ ، واستخدام (أم) بمعنى (أل) نقل عن (طئ) وعن (حمير) كما ذكر ابن هشام في المغني ٥٩/١ ، ولعل هذا ما دفع المؤلف إلى نسبته إلى الحميري ، وقد ذكر المؤلف هذا الشاهد في الجزء الأول ٦٥/أ باب (المعرف بأداة التعريف) وأشار إلى أن قائله شاعر طائي !! ، وسيأتي ذكر البيت أيضاً في باب الموصول ص ٩٩ .

فأشَارَ (بذاك) إلى ما هو أَمَامَه مُتَوَسِّطًا بينَهُ وبينَ العَدُوِ البَعيدِ عنه ، ولم يَقُلْ : (ذَا) ، ولا (ذَلِك) ؛ لأنَّه ليس قَرِيْبًا منه ، ولا بَعِيْدًا عنه ، وإنما هو في الحَالَةِ الوُسْطَى بينَهُ وبينَ القَوْمِ ، هذا على أَحَدِ التَّقْدِيْرَيْنِ في (وراء)، فإنَّه من أسماء الأَضْدَادِ[1] ؛ لأنَّه تَارةً يكونُ بمعنى: (أَمَام) ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَيَذَرُونَ وَرَآءَهُمْ يَوْمًا ثَقِيلًا ﴾ [2] ، يعني أَمَامَهم ، وتَارةً يكونُ بمعنى: (خَلْف) ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ [3]، وليس مُرَادُ الشاعرِ في البيت إلا بمعنى: (أَمَام) ؛ وذلك لأنَّ المعْلُوْمَ أنَّ الإنْسَانَ لا يُقَاتِلُ عنه صَاحِبهُ أو غُلاَمُهُ في وَقْتِ الحربِ إلا قُدَّامَهُ؛ لِيَدْفَعَ عنه مَنْ يَتَوصَّلُ إليه بِطَرِيْقٍ من الطُّرقِ التي فيها هَلاَكُ نَفْسِه، وإلا فلو فَرَضْنَا أنه بمعنى: (خَلْفَه) لَمَا أَمِنَ على نَفْسِه من إصَابَتِه له بالسَّهم الذي هو يَرْمي بهِ ، فتَعيَّن أَنْ يكونَ بمعنى: (أَمَامَه) .

ومن ذلك قولُ جَرِيرٍ :

وَإِذَا وَعَدْتَكَ نَائلاً أَخْلَفْتَهُ ... وَجَعَلْتَ ذَلِكَ مِثْلَ بَرْقِ الخُلَّبِ [4]

يُشِيْرُ إلى الوَعْدِ الذي بَعُدَ وَفَاؤُه من المُخْلِفَاتِ عليه المُسَوِّفَاتِ به؛ ولهذا قال: (أَخْلَفْتَهُ) ، يعني : يَبْعُدُ منهُنَّ القيامُ بوفَائِه ، انتهى ذلك .

---

(١) انظر : كتاب ثلاثة نصوص في الأضداد لأبي عبيد القاسم بن سلام : ٥٢ ، ولأبي محمد عبدالله التوزي : ٨٩ ، ولمحمد جمال الدين المنشي : ١٦١ ، وانظر الأضداد لمحمد بن القاسم الأنباري : ٦٨ .

(٢) الإنسان : ٢٧ .

(٣) الكهف : ٧٩ ، و (وراء) في الآية ليست بمعنى (خلف) وإنما بمعنى (أمام) . انظر : معاني القرآن للفراء ١٥٧/٢ ، وثلاثة نصوص في الأضداد :٨٩ و ١٦١ ، والأضداد للأنباري :٦٨ .

(٤) من الكامل ، انظر : الديوان : ٣٧ ، النائل : العطاء ، الخلب : السحاب الذي لا مطر فيه . والشاعر يصف وعود الغواني بأنها كاذبة مثل برق الخلب .

وحينئذٍ بعدَ قيامِ الحُجَّةِ على المَانعِ بالقِيَاسِ والإجْماع والاسْتِقْراءِ ، بَطَلَتِ الدَّعْوى بأَنَّها مَرْتَبَتانِ ليس إلاّ ، وثَبَتَ لنا كَوْنُها ثلاثًا، خِلافًا لابنِ مالكٍ، وعندي أَنَّ هذا وأَمْثَالَه هو الذي أَوْجَبَ لأبي حيَّانَ أَنْ يقولَ عنه في أولِ (المَنْهَج) : « وربما اخْتَارَ ما ليس بالمُخْتَارِ ولا المَشْهورِ ، وتَرَكَ مَا عليهِ العملُ من مَذَاهِبِ الجُمْهُورِ »[1] . واللّه أعلم .

والحَاصِلُ من هذا البَحْثِ في هذه المَسْأَلة ، أَنَّ ما كانَ مَوْصُوْفاً بالقُربِ وجَبَتِ الإشَارةُ إليه بِـ(ذَا) ، وما كان مَوْصُوفًا بالتَّوَسُّطِ وَجَبَتِ الإشَارةُ إليه بِـ(ذَاك)، وما كان مَوْصُوْفًا بالبُعْدِ وجَبَتِ الإشَارةُ إليه بـ(ذَلِكَ)، وإلى ذلك أشرْتُ بقولي بعد أَنْ قَرَّرْتُ أَنَّ (ذَا) للقُربى :

.... وَالكَافُ لِلْوُسْطَى دَنَا

عَلى خِلاَفٍ وَهْوَ عَيْنُ الوَاجِبِ فِي مَذْهَبٍ رَأَى بِه ابنُ الحَاجِبِ

أَعْني : في جماعةٍ من النَحْويين كما تقدم بَيَانه ، وأَمَّا قولي :

وَلَمْ يَكُنْ فِي مَذْهَبِ ابنِ مَالِكِ وُسْطَى وَلَكِنْ خُذْ بِرَأْيِ المَالِكِيْ

المَالِكيُّ : / هو ابنُ الحَاجِبِ[2] ، ومن المعْلُوم أَنَّ ابنَ مالكٍ شَافِعِيُّ [٣٠/ب]
المذْهَبِ على ما ذَكَرَه أَهلُ التَّاريخِ في تَرْجَمَتِه ، ومنهم الذَّهَبِي في كتابه (العِبَر)[3] ، ومنهم الشَّيخُ جَمَالُ[4] الدِّين الإسْنَائِي في (طَبَقَات الفُقَهَاءِ

---

(١) انظر : منهج السالك الجزء الأول ورقة (٢) .

(٢) انظر : الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ٨٦/٢ .

(٣) انظر : العبر في خبر من عبر ٣٠٠/٥ .

(٤) في الأصل (جمالدين) .

وهو : عبدالرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي أو الإسنائي الشافعي [٧٠٤-٧٧٢هـ]. مؤرخ ، فقيه أصولي ، مفسر ، عالم بالعربية والعروض ، من تصانيفه الكثيرة : التمهيد في تنزيل الفروع على الأصول ، شرح ألفية ابن مالك ، الهداية إلى أوهام الكفاية ، طبقات فقهاء الشافعية . انظر: بغية الوعاة ٩٢/٢ ، شذرات الذهب ٢٢٤/٦ ، الأعلام ٣٤٤/٣ ، معجم المؤلفين ٢٠٣/٥.

الشَّافِعِيَّة)[١]، ثم بيَّنْتُ مذهبَ ابن الحاجبِ ومَنْ وَافقَه على ذلك بقولي : (قُلْ ذَاكَ) ، أَعْني : بِـ(الكَاف) للوُسْطَى ، ومَثَّلْتُ للبُعْدَى بنحو : ذَلِكَ ، أَعْني : بـ(اللام) مَعَ (الكَافِ) ، والذي يُمَاثِلُه في أَسْمَاءِ الإِشَارةِ في المَراتِبِ الثَّلاثِ قولُهم:(هُنَا)، و(هُنَاكَ)، و(هُنَالِك)[٢]، ومنه قولُه تعالى : ﴿ هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [٣]، وقولُه تعالى : ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ ﴾ [٤] ونحوِ ذلك.

ثُمَّ مِمَا يُشَارُ به إلى البَعِيد (ثَمَّ) -بِفَتْحِ (الثَّاءِ) المُثَلَّثَةِ[٥]-كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ ﴾ [٦] ، ﴿ وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْآخَرِينَ ﴾ [٧]، ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ [٨] ، وكذلك (هَنَّا) وهو بِفَتْحِ (الهَاء) وكَسْرِها مَعَ تَشْدِيْدِ (النُّون) [٩]، وكذلك (هُنَالِكَ) كما تقدَّم بيانُه واللّه أعلم .

[حكم الجمع بين الهاء واللام ، وأحوال المخاطب]

ثم قُلْتُ :

[ص] وَالجَمْعَ بَيْنَ الهَا وَلاَمِ امْنَعِ ... وَفي الخِطَابِ افْرِدْ وَثَنِّ وَاجْمَعِ
كُلاً مَعَ التَّأْنِيْثِ والتَّذْكِيْرِ ... والكَافُ حَرْفٌ صَارَ كَالضَّمِيْرِ

[ش] وأقولُ : يَمْتَنِعُ اقْتِرانُ (الهَاءِ) مع (اللام) ، ولا يَجُوزُ الجَمْعُ بينهما بِوَجهٍ من الوُجُوْهِ ، وإلى ذلك أشرْتُ بقولي :

* وَالجَمْعَ بَيْنَ الهَا ولاَمِ امْنَعِ *

---

(١) انظر : طبقات فقهاء الشافعية للإسنوي ٢/٤٥٤.
(٢) انظر : شرح التسهيل ١/٢٥٠ ، توضيح المقاصد ١/١٩٨.
(٣) الأحزاب : ١١.
(٤) البقرة : ١٣٤ و ١٤١.
(٥) انظر : شرح الكافية لابن مالك ١/٣١٨، ألفية ابن مالك : ١٠، المغني ١/١٣٨.
(٦) الإنسان : ٢٠ .
(٧) الشعراء : ٦٤ .
(٨) البقرة : ١١٥ .
(٩) انظر : شرح المفصل ٣/١٣٧ .

إذْ لا يُقَال : هَذَالك[١] ، وإنَّمَا تَدْخُلُ على سبعةَ عشرَ اسمًا من أسماءِ الإشَارةِ كما سَتَراه مُفَصَّلاً ، فمنها على المجرَّدِ كقولك : هذا ، ومنها على المقرونِ بـ(الكافِ) نحو : هاذاك، وهو قَلِيْلٌ[٢] ، ومنه قولُ طَرَفَةَ [٣]بن العَبْدِ :

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لا يُنْكِرُوْنَنِي

وَلاَ أَهْلُ هاذاكَ الطِّرَافِ المُمَدَّدِ[٤]

ومنها على المُثَنَّى المذكَّر مُرْفُوعًا كان أو مَنْصُوبًا نحو : هَذَانِ ، وهَذَين ، ومنها على المثنَّى المؤنَّث مرفوعًا كان أو منصوبًا نحو : هَاتَان ، وهَاتَين ، ومنها تِسْعَةُ المؤنَّثِ المُقَدَّمِ ذِكْرُهَا فلا حاجةَ إلى إعَادَتها[٥] ، ومنها (أُوْلاَء) مَمْدُوْداً كان أو مَقْصُوْراً نحو : هؤلاء ، ومنها (هُنَا) فإنَّه يُقَال فيه : هَا هُنَا، كما تقدَّمَ بيانُه[٦] ، وأمَّا العِلَّةُ في كونِ (الهَاءِ) لا تَجْتَمِعُ مع (اللام)، فقد قالَ أبو حيَّان في (المَنْهَجِ):« قال السُّهَيْلِي[٧]: والأَظْهَرُ في

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٢٤٤/١ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٧٨ .

(٢) انظر : توضيح المقاصد ١٩٥/١ ، تخليص الشواهد : ١٢٤ .

(٣) في الأصل (ابن) وهو خطأ .

(٤) من الطويل ، انظر الديوان : ٣١ ، شرح التسهيل ٢٤٤/١ ، شرح الكافية لابن مالك ٣١٧/١ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٧٩ ، توضيح المقاصد ١٩٥/١ ، تخليص الشواهد : ١٢٥ ، شرح ابن عقيل ١٣٤/١ ، شرح المكودي : ٣٢ ، المقاصد النحوية ٤١٠/١ .
الغبراء : صفة الأرض جعلت كالاسم لها ، الطراف : البيت من الأدم .

(٥) انظر ص ٥٥ .

(٦) انظر ص ٦٠ .

(٧) هو : أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي [٥٠٨-٥٨١هـ]. فاضل كبير القدر في علم العربية ، وعلم التفسير والحديث والقراءات ، روى عن ابن العربي وابن الطراوة ، وكف بصره وهو ابن سبع عشرة . من آثاره : الروض الأنف في شرح السيرة ، شرح الجمل ولم يتمه ، نتائج الفكر ، التعريف والإعلام بما في القرآن من الأسماء والأعلام . انظر : إنباه الرواة ١٦٢/٢، وفيات الأعيان ١٤٣/٣، البغية ٨١/٢ ، نكت الهيمان : ١٥٨ ، شذرات الذهب ٢٧١/٤ ، الأعلام ٣١٣/٣.

(اللام)أَنَّها تَدُلُّ على تَرَاخٍ وبُعْدٍ في المُشَارِ، وأَكْثَرُ ما يُقَالُ في الغَائِبِ وما ليس بِحَضْرَةِ المُخَاطِبِ ، و (هَا) تَنْبِيهٌ للمُخَاطَبِ لِيَنْظُرَ ، وإِنَّما يَنْظُرُ / [٣١/أ] الإِنْسَانُ إلى مَا هُوَ بِحَضْرَتِهِ ، لا إلى مَا غَابَ عن نَظَرِهِ ؛ فَلِذَلك لم يَجْتَمِعَا »[١] . انتهى كلامُه ، وهو في غَايَةِ الحُسْنِ والصِّحَةِ .

وأَمَّا قولي (وفِي الخِطَابِ) إلى آخرِ البابِ فقد أَشَرْتُ بذلك إلى مَعْرِفَةِ أَحْوَالِ المُخَاطَبِ وهي خَمْسَةٌ : الإِفْرَادُ ، والتَّثْنِيَةُ ، والجَمْعُ ، والتَّذْكِيرُ ، والتَّأْنِيثُ ؛ ولذلك قلْتُ :

..... وَفِي الخِطَابِ افْرِدْ وَثَنِّ وَاجْمَعْ

كُلاً مَعَ التَّأْنِيثِ والتَّذْكِيرِ ....

وتَنْقَسِمُ هذه الأَحْوَالُ الخَمْسَةُ على سِتَّةِ أَقْسَامٍ: [٢]مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ ومؤنَّثٌ، ومثنًّى مذكَّرٌ ومؤنَّثٌ ، ومجْمُوعٌ مذكَّرٌ ومؤنَّثٌ ، وذلك ظَاهِرٌ ، لأَنَّا إذا ضَرَبْنَا ثلاثةً في اثنين صارَتْ سِتَّةً، والطَّرِيقُ فيها : أَنَّك تَسْأَلُ كلَّ واحدٍ من السِّتَّةِ عن مِثْلِهِ ، وعن الخمسةِ البَاقِيةِ، وتَصْرِيْفُ (كَافِ) الخِطَابِ في الجميع كتَصْرِيْفِ (كَافِ) الإِضْمَارِ في الضَّمَائِرِ، فإذا سَأَلْتَ مذكَّرًا عن مذكَّرٍ قلْتَ : كيفَ ذلكَ الرجلُ يا رجلُ ؟ ، وإِنْ سَأَلْتَه عن رجلين قلْتَ : كيف ذَانِكَ الرجلان؟ ، وإِنْ سأَلْتَهُ عن رجالٍ قلْتَ : كيف أولئكَ الرجالُ ؟ أو عن امرأةٍ : كيف تلكَ المرأةُ ؟ ، أو عنِ امرأتين : كيف تَانِكَ المرأتان ؟ ، أو عن نساءٍ : كيف

---

(١) انظر : منهج السالك الجزء الأول ورقة (٣٥) ، وانظر معناه في نتائج الفكر : ٢٢٨ ، وقد علل بعضهم عدم اجتماع (الهاء) مع (اللام) بكراهية كثرة الزوائد . انظر : شرح المقدمة المحسبة ١٦٦/١ ، شرح التسهيل ٢٤٤/١ .

(٢) المؤلف هنا ينقل هذا التقسيم عن ابن الخباز – بتصرف – . انظر : الغرة المخفية ٧٠/ب .

أولئك النساءُ ؟ ، و(الكَافُ) في الجميعِ مَفْتُوْحةٌ كخِطَابِ المذكَّر وقِسْ على نحو ذلك[١] ، وأشرْتُ بقولي :

* وَالكَافُ حَرْفٌ صَارَ كَالضَّمِيْرِ *

وإنْ شِئْتَ قُلْتَ : سَارَ بـ(السِّيْنِ) المُهْمَلَةِ ، فهما نُسْخَتَانِ وكلاهما واحد[٢] ، ومن ذلك قولُ ابن الخَبَّازِ :« وتَصْرِيْفُ كَافِ الخِطَابِ كتَصْرِيْفِ (كَافِ) الإِضْمَارِ»[٣]. يَعْني: في كلِّ حَالٍ من الأَحْوَالِ الخمسةِ والأَقْسَامِ الستة المذكورةِ . أَمَّا الأقسامُ : فقد عَلِمْتَها، وأَمَّا الأحوالُ فهي كقولِه تعالى: ﴿ كَذَلِكَ﴾ [٤]، و﴿ كَذَلِكِ﴾ [٥]، و﴿ ذَلِكُمَا﴾[٦]، و ﴿ ذَلِكُم ﴾[٧]، و ﴿ ذَلِكُنَّ ﴾[٨]؛ إذِ (الكَافُ) الحَرْفِيَّةُ على اخْتِلَافِها : بـ(الفَتْحِ) للمُخَاطبِ المذكَّر، وبـ(الكَسْرِ) للمُخَاطَبَةِ، وبـ(الضَّمِّ) للمثنَّى أو للمَجْموعِ مذكَّرًا كان أو مؤنَّثًا، وعلى هذا فهي

---

(١) إلى هنا ينتهي كلام ابن الخباز في الغرة المخفية ٧١/أ ، وانظر تفصيلاً أكثر في المقتضب ٢٧٥/٣ ، الأصول ١٢٧/٢ ، شرح المفصل ١٣٤/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٩/٢ .

(٢) يشير إلى أن لألفيته نسختين إحداهما بالسين والأخرى بالصاد ، وقد أشار المؤلف إلى ذلك في ألفيته . انظر : كفاية الغلام في إعراب الكلام ١٤/ب .

(٣) انظر : الغرة المخفية ٧٠/ب .

(٤) من ذلك قوله تعالى :﴿ وكذلكَ جعلنكم أمةً وسطاً لتكونوا شهداء على الناس...﴾ البقرة : ١٤٣.

(٥) من ذلك قوله تعالى : ﴿ قال كذلكِ قال ربكِ هو عليّ هين ولنجعله آية للناسِ ورحمة منا وكان أمرًا مقضيًا ﴾ . مريم : ٢١ .

(٦) من ذلك قوله تعالى : ﴿ قال لا يأتيكما طعامٌ ترزقانه إلا نبأتكما بتأويله قبلَ أن يأتيكما ذلكما مما علمني ربي إنِّي تركتُ ملةَ قومٍ لا يؤمنون باللّه وهم بالآخرةِ هم كافرون ﴾ يوسف : ٣٧ .

(٧) من ذلك قوله تعالى: ﴿ ذلكم اللّه ربكم خالقُ كلِّ شيء لا إله إلا هو فأنَّى تؤفكون ﴾ غافر:٦٢.

(٨) قال تعالى : ﴿ قالتْ فذلكنَّ الذي لمتنَّني فيه ولقد راودته عن نفسه فاستعْصَمْ ولئن لم يفعل ما آمره ليسجنَّ وليكونًا من الصاغرين ﴾ يوسف : ٣٢ ، وكلها ذكرها ابن الخباز في الغرة المخفية ٧١/أ ، إلا أن المؤلف – عفا اللّه عنه – فاته (تلكما)، ووردت في الغرة ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ... وناداهما ربهما ألم أنهكما عن تلكما الشجرةِ وأقلْ لكما إنَّ الشيطانَ لكما عدو مبين ﴾ . الأعراف : ٢٢ .

تَصيْرُ في الكلام أو تَسيْرُ كـ(الكاف) الإسْمِيَّةِ التي هي ضَمِيرٌ مُتَّصِل في نحو قولك : مررْتُ بِكَ ، أو بِكِ ، أو بِكُمَا ، أو بِكُمْ ، أو بِكنَّ ، وقِسْ على نحو ذلك.

وإلى ذلك أَشَارَ ابنُ مُعْطٍ بقوله في (فُصُوْلِه):«والأَصْلُ فيها أَنْ تَجْعَلَ (ذَا) للمَسْئُولِ عنه، و(الكاف) للمُخَاطبِ ، فتَخْتَلِفُ أحوالُها في الإفْرَاد والتَّثْنيةِ والجمْعِ ، والتَّذكير والتَّأْنيث »[١]، انتهى كلامُه ، قالَ ابن إيَاز: يعني:« أَنَّك تَجْعَلُ اسمَ الإشارةِ للمسْئُولِ عنه و(الكاف) للمُخَاطبِ فَيَتَصَرَّفُ فيها على حَسَبِه ، فإذا سأَلْتَ رجلاً عن رجلٍ قلْتَ : كيف ذلكَ الرجلُ يا رجلُ ؟ وفتَحْتَ (الكافَ) لأنَّك تُخَاطِب مُذكَّرًا، قال اللّه تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي / لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ ﴾ [٢]، وإذا سَأَلْتَ امرأةً عن رجلٍ قلْتَ : كيف ذاكِ [٣] الرجلُ يا امرأةُ؟ وكَسَرْتَ (الكافَ) لأنَّك تُخَاطِب مؤنَّثًا ، قال سبحانه وتعالى : ﴿[كَذَٰلِكِ][٤] قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ ﴾[٥] ، وإذا سَأَلْتَ رجلين عن رجلٍ قلْتَ : كيف ذَلِكُمَا الرجلُ يا رجلان؟، فالحَقْتَ (الكافَ)عَلامَةً للتَّثْنيةِ لأَنَّ المُخَاطَب اثنان ، قال تعالى : ﴿ ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي ﴾ [٦]. وهذه اللّغةُ هي الفَصِيْحَةُ فقِسْ عليها[٧] ، ونقلَ الثِّقَاتُ لغةً أخرى[٧] وهي : إفْرَادُ حَرْفِ الخِطَاب وَفَتْحُهُ مُطْلَقًا تَغْلِيْبَاً للوَاحِد المذكَّرِ ، قال تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [٨] ، وقياسُه على اللغةِ الأُوْلَى (وَكَذَلِكُمْ) فاعْرِفْ

[٣١/ب]

---

(١) انظر : الفصول : ٢٣١ .

(٢) يوسف : ٥٢ .

(٣) في المحصول : ذلك .

(٤) إضافة لصحة الشاهد وهي موجودة في المحصول .

(٥) مريم : ٢١ .

(٦) يوسف : ٣٧ .

(٧) انظر : شرح المفصل ١٣٥/٣ ، شرح الجمل ٣٤٠/٢ ، الارتشاف ٥٠٩/١ .

(٨) البقرة : ١٤٣ .

ذلك وَتَنَبَّـه له واللّه الموفق»[١] .

تَنْبِـيْـهٌ : قـولُ النَحْويين : إنَّ الإشَـارةَ لا حَرْفَ لـهـا[٢] ، ليس ذلك بجيِّدٍ[٣] ؛ لأنَّ الإشَـارة مَعْنًى من المعانِي وكانَ من حَقِّها أَنْ يَضَعُوا لها حَرْفاً كـمـا وَضَعُوا لغـيـرِها، لكـنِّي وَضَعْتُ لهـا حَرْفًا لائقًا بـهـا وذكـرْتُـهُ فـي جُمْلَةِ الحروفِ التـي لا عَمَلَ لها[٤] وهو : (ها) ، فـإنهم وَضَعُوهـا للتَّنْبِـيْـه ، ولا يَمْتَنِعُ أَنْ تكونَ للإشَـارةِ أيضًا ؛ وذلك لِـمُلازَمَتِهـا لاسمِ الإشـارةِ لَـفْظـاً أو تَقْدِيرًا ،

---

(١) نهاية كلام ابن إياز ، انظر : المحصول في شرح الفصول ١٣٨/أ .

(٢) انظر : أسرار العربية:٣٤٦ ، اللباب في علل البناء والإعراب ٤٨٨/١ ، شرح المفصل ١٢٦/٣، شرح الألفية لابن الناظم: ٢٩ ، شرح الرضي ٤٧١/٢ ، شرح ابن عقيل ٣٢/١.

(٣) ذكر المؤلف في الجزء الأول ٨١/ب : أن هذا القول مردود بثلاثة أوجه هي باختصار :

أ - كون (ها) في التنبيه حرفًا ملازمًا للإشارة وهو على وزن (لا) في النهي و (ما) في النفي و (يا)في النداء ، وقد اخترت أن يكون (ها) حرف إشارة ... ، والدليل على استحقاقه لذلك ملازمته لاسم الإشارة والمجاورة لها تأثير .

ب - لورود هذا في الكتاب وفي الحديث والكلام الفصيح العربي نثرًا كان أو نظمًا .

ج - تشبيه المعلوم بالمعدوم وكيف يجمل بالإنسان العاقل أن يقول : هذا شيء معلوم موجود يشبه شيئًا معدومًا مجهولاً كان من حقه أن يوضع فلم يوضع .

(٤) انظر : الجزء الثاني ٩١/ب و ٩٢/أ حيث قال : ويا لله العجب من قولهم . كان ينبغي أن يوضع فلم يوضع ، وليت شعري كيف يتفق للإنسان العاقل أن يشبّه موجودًا بمعدوم ، وكيف يليق به أن يقيس حاضرًا معلومًا على غائب مجهول إن هذا لشيء عجابٌ ، يا سبحان اللّه ألستم قادرين على أن تضعوا لها حرفًا كما وضعتم لغيرها ، ليت شعري من قال من العرب أن (كأنّ) للتشبيه ، و (لكنّ) للاستدراك ، و (ليت) للتمني ، و (لعل) للترجي ونحو ذلك، هل هو إلا من وضع النحويين واصطلاحهم على ذلك عملاً بقول الإمام علي - كرم اللّه وجهه - لأبي الأسود الدؤلي : وانح على هذا النحو وقس على مثاله وزد عليه ما عنّ لك ... ، وانظر : القلادة الجوهرية شرح الحلاوة السكرية : ٤٣٣ ، واعتبر علي بن سليمان الحيدرة اليمني حرف المضارعة هو حرف الإشارة حيث قال في كشف المشكل ١٩٠/٢ : وقيل أيضًا بنيت المبهمات لتضمنها حرف الإشارة ولا ينطق به ، أظنهم أرادوا حرف المضارعة في أشير أو أنبه ، وشرط العلة أن تكون ظاهرة ، وهذه علة حكيمة .

فاللَّفْظِي كقولِه تعالى : ﴿هَٰذَا يَوْمُكُمُ الَّذِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ (١) ، ﴿هَٰذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ﴾ (٢) ، ﴿هَٰذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ (٣) ونحو ذلك ، والمُقَدَّرُ كقولِ القائلِ : هُوَ ذَا يَفْعَلُ ، إذِ التَّقْدِيرُ : هَا هُوَ ذَا ، وإلى ذلك أَشَارَ الحَرِيْرِي بقولِه في (الدُّرَّةِ) : « ويقولون : هُوَ ذَا يَفْعَلُ ، وهُوَ ذَا يَصْنَعُ، وهو خَطَأٌ فَاحِشٌ ، ولَحْنٌ شَنِيْعٌ . والصَّوابُ أَنْ يُقَالَ : هَا هُوَذَا [يَفْعَلُ](٤) ، وكان(٥) أَصْلُ القول : [هُوَ](٤) هَذَا يَفْعَلُ ، فَقُطِعَ حَرْفُ التَّنْبيهِ الذي هو: (ها) من اسمِ الإشَارةِ الذي هو : (ذَا) وصُدِّرَ في الكلامِ اهْتِمَاماً بِتَنْبيهِ المخَاطَبِ قَبْلَ ذِكْرِ غَيرِه ، وأُقْحِمَ بينهما الضَّمِيرُ ، ويُسمَّى هذا التَّقْرِيبُ ، وأيضًا ففي تَقْديمِ التَّنْبيه فَائدةٌ أخرى وهي : أَنَّا إذا قلْنَا : هَاهُوذَا ، كُتِبَ حَرْف التَّنْبيه بإِثْبَاتِ (الأَلِف) كَيْلاَ يَبْقى على حَرْفٍ وَاحدٍ ، والعَربُ تُكْثِرُ الإشَارةَ والتَّنْبيْهَ فيما تَقْصُدُ به التَّفْخِيمَ ، وفيما رَوَاهُ النَحْويون : أَنَّ غُلاَمًا مَرَّ بصَفِيَّةَ بنتِ عبد المطَّلِب فقال لها : أَيْنَ الزُّبَيْرُ ؟ ، قالَتْ : وما تُرِيْدُ منه ؟ قال : أُرِيْدُ أَنْ أُبَاطِشَهُ ، فقالت : هَا هُوَ ذَاكَ . فَصَارَ إليه فَبَاطَشَهُ ، فَغَلَبَهُ الزُّبَيْرُ ، فَرَجَعَ الغُلاَمُ مَغْلُوْلاً(٦) ، فمَرَّ بِصَفيَّةَ فقالَتْ له :

---

(١) الأنبياء : ١٠٣ .

(٢) الرحمن : ٤٣ .

(٣) القصص : ١٥ .

(٤) إضافة من درة الغواص .

(٥) في الأصل (وكل) والتصحيح من درة الغواص .

(٦) في الأصل وفي درّة الغواص (بالغين) وفي الكامل ١٠٩٦/٣: مفلولاً بـ(الفاء) ولعله الأصوب .

/ كَيْفَ وَجَدْتَ زَبْرَا أَأَقِطاً أَوْ[١] تَمْرَا [أ/٣٢]

أَمْ قُرَشِياً صَقْرا [٢]

أَرَادَتْ : أَوَجَدْتَهُ طَعَامًا تَأْكُلُهُ ، أم[٣] صَقْرًا يَأْكُلُكَ »[٤]انتهى كلامُه.

وسيأتي الكلامُ على ذلك مَبْسُوطًا في محلِّه من باب (تَقْسِيمِ الحروفِ التي لا عمَل لها) إنْ شاء اللّه تعالى[٥] .

والحاصِلُ مما ذُكِرَ أنَّ أُصُوْلَ أسماءِ الإشَارةِ خمسةٌ وعشرون ، منها للمُفْرد المذكَّر واحِدٌ [٦]، وللمُفْردِ المؤنَّثِ عشرةٌ[٧] ، ومنها للمُثَنَّى أربعةٌ[٨] ،

---

(١) في الأصل ودرة الغواص والمقتضب (أم) وهو خطأ ، وفي الكتاب والكامل وأمالي ابن الشجري واللسان – كما سيأتي – (أو) وهو الصواب ، قال في الكامل ١٠٩٦/٣ :
« لم تَشْكُكْ بين الأقط والتمر فتقول أيهما هو ؟ ولكنها أرادت : أرأيته طعامًا أم قرشيًا صقرًا؟ أي : أأحدَ هذين رأيته أم صقرًا ؟ ولو قالت : أأقطًا أم تمرًا لكان محالاً على هذا الوجه» . وانظر : أمالي ابن الشجري ١١٢/٣ .

(٢) من الرجز ، انظر : الكتاب ١٨٢/٣ ، المقتضب ٣٠٣/٣ ، الكامل ١٠٩٦/٣ ، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٣٦/٢ برواية (أم حَضْرَمِيًا مُرًا) ، أمالي ابن الشجري ١١١/٣ برواية (أم قرشيا صارمًا هزبرا) ، اللسان (زبر) ٣١٨/٤ برواية (أو مُشْمَعِلا صقرا) . والرواية المشهورة (كيف رأيت) . وزبر : القوي الشديد ، وهو مكبر الزبير ابن صفية عمة الرسول ﷺ . والأقط : اللبن الرائب يطبخ حتى ينعقد ، ثم يجعل أقراصًا ، ثم يجفف في الشمس .

(٣) في الأصل (م) .

(٤) انظر : درة الغواص في أوهام الخواص : ١٢٢ و ١٢٣.

(٥) انظر : الجزء الثاني من الهداية ٩١/ب و ٩٢/أ .

(٦) وهو : ذا .

(٧) وهي : ذي وتي ، وذهْ وتهْ ، وذهِ وتهِ ، وذهي وتهي ، تا وذات .

(٨) وهي : ذان وتان ، وذين وتين .

ومنها للجَمْعِ المُطْلَقِ واحد[١] ، ومنها للمكانِ القَرِيْبِ المذكَّرِ اثنان[٢] ، وللمُتَوسِّط واحدٌ[٣] ، وللبَعِيْد ثلاثةٌ[٤] ، ومنها للمؤنَّث المتوسِّط والبعيدِ اثنان[٥] ، ومنها للجمع المُطْلَق المتوسِّطِ واحدٌ وهو: (أولئك) ، الجملةُ : خمسةٌ وعشرون وفروعها أربعون ، والمُنَبَّهات منها بـ (ها) التَّنْبيه سبعةَ عشرَ[٦] ، وللمُخَاطَبِ منها بـ (كافِ) الخِطَابِ ستةٌ كما قد علمْتَ [٧] . وما عَدَاها فهو إما نَادِرٌ في الاسْتِعْمَالِ ، أو شَاذٌ في القِيَاسِ وهي سبعةَ عشرَ .

وزَعَمَ أبو حيّانَ أنه حَصَرَها ، وليسَ الأمرُ كما قال ؛ لأنه أَخَلَّ منها بأسماءَ عديدةٍ ، وسأذكرُ ما أَهْمَلَهُ منها فإنّه لا بأسَ بجَمْعِ المُتَفرِّقِ ؛ وذلك لأنّه قال في كتابِه (مَنْهَجُ السَّالِك) : « ولْنَحْصُرْ أسماءَ الإشَارةِ بالنَّظَرِ إلى مَرَاتِبها الثلاثِ ، وبالنَّظر إلى تذكيْرِها وتَأْنيثها ، وبالنَّظرِ إلى إفْرَادِها وتَثْنِيَتِهَا وجَمْعِها ، فنقول : لمُفْردٍ قريبٍ مذكّر:(ذا)، و(ذاءِ)، و(ذائِه)، ويجوزُ دُخُولُ (ها) التَّنْبيه فتقولُ :(هذا)، و(هذاءِ)، و(هذائِه)[٨]، ولمتوسِّطٍ : (ذاك)، ويجوز إدْخَالُ (ها) فتقولُ :(ها ذاك)، ولبعيدٍ: (ذلك)، و(آلِك)[٩] ، ولمذكَّرَيْنِ قريبَيْن: (ذان) رفعًا، و(ذين) نصبًا وجرًا، ويجوز إدْخال (ها) فتقولُ :(هذان)، و(هذين) ، ومَنْ قالَ: الزيدانِ -رفعًا ونصبًا وجرًا- قال :(هذانِ) -بالألف- في

---

(١) وهو : أولاء .

(٢) وهما : هنا ، وها هنا .

(٣) وهو : هناك .

(٤) وهي : هنالك ، وثَمَّ ، وهَنَا .

(٥) وهما : تيك وتلك .

(٦) انظر : ص ٧٠ .

(٧) انظر : ص ٧١ .

(٨) ويقال أيضًا : هذاؤه . انظر : الارتشاف ٥٠٥/١ .

(٩) انظر : شرح التسهيل ٢٣٩/١ ، شرح الرضي ٤٨٠/٢ .

الأحوالِ الثلاثةِ ، ولمتوسِّطَين :(ذانِك)، ويجوز (هذانِك)[١] ، ولبعيدَين :(ذانِّك) -بالتَّشْديد- رفعًا، و(ذيْنِّك) -بالتَّشْديد- نصبًا وجرًا، و(ذايْنِّك) أيضًا رفعًا، و(ذيْنِّيك) نصبًا وجرًا، مع التَّشْديد فيهما . ولجمعٍ مذكَّرٍ قريبٍ: (أُوْلَى)[٢] -بالقَصْرِ- أو بالمَدِّ [٣] ، وتدخل (ها) فتقول: (هؤُلاَ)، و(هؤُلاَءِ)، و(هَوْلاءِ)[٤] -بحَذْف ألف (ها) وبواو ساكنة- ، وفي الوَسَط :(أُوْلاَك)، و(هؤلاك)، وفي بعيد: (أُوْلَئِك) ، و(أُوْلاَلِك(، و(أُوْلاَّك)[٥]، ولمؤنَّثٍ قريبٍ مفردٍ : (ذاتُ)، و(ذي)، و(تي) ، و(ذِهْ) ، و(تِهْ) ، و(تا) ، ويجوزُ إدخالُ (ها) على كلٍّ منها ، ووسَطٍ : (تِيْك) ، و(تَيْك) ، و(ذِيْك)[٦] ، ويجوز دخول (ها)، وبعيد : (تِلْك) ، و(تَلك) ، و(تَالِك) ، و(تَيْلك) .

---

(١) وقال بعض أهل الحجاز : (ذانيك) بتخفيف (النون) وزيادة (ياء) . انظر : دقائق التصريف : ٤٥٠، شرح التسهيل ٢٤٢/١.

(٢) وحُكي عن بعض كنانة : أولَّى فعلوا ذاك ، وهو شاذ مرغوب عنه . انظر : دقائق التصريف : ٥٤١.

(٣) نحو : أولاءِ ، وحكى قطرب (أولاءٍ) بالتنوين . انظر : دقائق التصريف : ٥٤٢ ، شرح التسهيل ٢٤١/١، شرح الرضي ٤٧٦/٢ .

(٤) انظر : دقائق التصريف : ٥٤١ ، شرح التسهيل ٢٤٢/١ (نقلها عن قطرب) ، شرح الرضي ٤٧٧/٢ إلا أنه لم يعتبرها لغة ، بل تخفيف بحذف ألف (ها) ، وقلب همزة (أولاء) واوًا .

(٥) حكاها قطرب . انظر : دقائق التصريف : ٥٤١ ، شرح التسهيل ٢٤٢/١ (نقلها عن أبي علي).

(٦) قال في الصحاح (ذا) ٢٥٥٠/٦ : ولا تدخل الكاف على (ذي) للمؤنث ، وإنما تدخلها على (تا)، تقول: تيك ، وتلك ، ولا تقل (ذِيْك) فإنه خطأ.ا.هـ وفي اللسان (ذا) ٤٤٩/١٥: وليس في كلام العرب (ذِيْك) البتة، والعامة تخطيء فيه فتقول: كيف ذِيك المرأة ؟ والصواب كيف تيك المرأة ؟. ا.هـ وانظر : شرح الرضي ٤٨٠/٢، وقد أورد (ذِيك) ابن المؤدب في دقائق التصريف:٥٤١، والزمخشري في المفصل : ١٤١، وابن مالك في التسهيل: ٣٩، وشرحه أيضًا ٢٣٩/١، وأبوحيان في الارتشاف ٥٠٥/١ وزاد بقوله: وقال ثعلب: لا يقال (ذَيك) -بالفتح-، وانظر: توضيح المقاصد ١٩٢/١، المساعد ١٨٢/١.

ولمؤنثتَيْنِ قريبتَيْنِ/:(تان) رفعًا، و(تين) نصبًا وجرًا. ولمتوسِّطتَيْنِ[١]: [٣٢/ب]
(تانِك)،و(تينِك)،ولبعيدتَيْنِ:(تانِّك)،(وتينِّك)،وإنْ شئت:(تانِيْك)، ولا يجوزُ التَّشْديدُ في (تينِك) ولا في (ذينِك) على مذهب البصريين[٢] ، وأما جَمْعُ المؤنّث فكجمعِ المذكّر في رُتَبِهِ الثلاثِ، وفي الإفرادِ، والتَّثنيةِ والجمعِ». انتهى كلامُه[٣].

وليستْ مَحْصُورةً في جَمْعِه هذا ، وإنما بَقِي عليه منها ثلاثون اسمًا كما ترى ، منها خمسةٌ أُخْرى للمفْرَدِ المؤنَّثِ ، فإنّه جعلها خمسةً[٤] كابن إيَاز[٥] وغيرِهِ ، وأما ابنُ مالكٍ فإنّه جعلَها أربعةً[٦] ، والصَّحيحُ أنها عشرةٌ ، وأنّ (ها) تدخلُ على كلٍّ منها كما تقدَّم بَيَانه[٧] . وبَقِي عليه ما يشارُ به إلى الأَمْكِنَةِ وهي عشرةُ أسماء : (هُنَا) ويُقَال فيها : (هَنَتْ) – بفتحِ (الهاءِ) و (النونِ) وسكونِ (التاءِ)[٨] – وتدخلُه (الهاءُ) كقولِك : (ها هنا) .

---

(١) في الأصل (لمتوسطين) وهو خطأ .

(٢) أجاز الكوفيون التشديد مع (الياء) أيضًا مستدلين بقراءة ابن كثير ﴿إحدى ابنتي هاتينِّ﴾ بالتشديد . انظر: شرح المقدمة المحسبة ١٦٢/١، البحر المحيط ٤٧٤/٧، أوضح المسالك ١٤٠/١، النشر ٢٤٨/٢، الميسَّر في القراءات الأربعة عشر : ٣٨٨ .

(٣) انظر : منهج السالك الجزء الأول ورقة : ٣٦ ، وانظر أيضًا الارتشاف ٥٠٥/١ .

(٤) عدها أبو حيان ستة لا خمسة ، وفي الارتشاف ٥٠٥/١ عدها عشرة .

(٥) انظر : المحصول في شرح الفصول ١٣٧/ب ، ومنهم ابن يعيش في شرح المفصل ١٣١/٣، وابن الناظم ، في شرح الألفية : ٧٧ ، وابن فلاح في المعنى ٣٣٠/ب ، وابن جابر في شرح الألفية ٢٨/ب .

(٦) في الألفية : ١٠ * بِذِي وَذِهْ تِيْ تَا على الأُنْثَى اقْتَصِرْ *
وفي شرح العمدة عدها خمسة ١٥١/١ ، وفي شرح التسهيل ٢٣٩/١ وشرح الكافية ٣١٥/١ عدها عشرة .

(٧) انظر ص ٥٥ ، واضطرب رأيه هنا حيث أجاز دخول (ها) على العشرة كلها ، وهناك أجاز دخولها على تسعة فقط ما عدا (ذات) .

(٨) هكذا قال المؤلف ، وفي التسهيل –٤١– : وقد يقال (هَنَّتْ) موضع (هَنَا) ا.هـ . وأما اللغة في (هُنَا) فقد أبو حيان في الارتشاف ٥١١/١ : وقد تبدل ألف (هُنَا) هاء في الوقف فتقول : هُنَه .

ومنها : هُنَاك ، وهُنَالك ، وثَمَّ ، وهَنَّا – بفتحِ (الهاء) وكسرِها مع تشديدِ (النونِ)، وهَنَّاك – بتَشْديدِ (النون) فيها[١] مع كَسْرِ (الهاء) وفتحها[٢] انتهى .

وبَقِي عليه (هَؤُلَايْ) للجمعِ[٣] مذكَّرًا كان أو مؤنثًا في الدُّنْيا ، وبَقِي عليه (تَاكَ) للمؤنَّثِ المتوسِّطِ ، وبَقِي عليه ما اقْتَرَنت فيه (الهاءُ) مع (الكافِ) في التَّثْنِية والجمع وهو : (هاذانِكَ)، و(هاؤلائك)، ومَنَعَ من ذلك ابنُ مالكٍ في (شرح التسهيل)[٤] ، ويَرُدُّهُ ما سُمِعَ من كلامهم : (هؤُلائِكنَّ)[٥]، وبقي عليه أقسام الخِطَاب الستة كما تقدّمَ بَيَانه[٦] والله أعلم .

---

(١) في الأصل (فيهما) .

(٢) انظر : شرح التسهيل ١/٢٥٠ .

(٣) في الأصل (للمثنى) وهو خطأ .

(٤) انظر : ١/٢٤٤ .

(٥) من ذلك قول الشاعر :

يا ما أُمَيْلِح غِزلانا شَدَنَّ لنا من هَؤُلَيّائِكن الضَّالِ والسَّمُر

انظر : شرح التسهيل ١/٢٤٤ ، المغني ٢/٧٨٨ ، المقاصد النحوية ١/٤١٦، شرح شواهد المغني ٢/٩٦٢ ، الخزانة ١/٩٧ .

وعلى الرغم من إنشاد ابن مالك لهذا البيت في شرح التسهيل فقد قال بعده : « ولا تلحق – يعني (ها) التنبيه – المقرون بالكاف في التثنية والجمع فلا يقال : هاذانك ، ولا هاؤلائك » ا.هـ . فكأن هذا تناقض . لكن ابن مالك قال قبل إنشاده البيت : « ولا تلحق المقرون بكاف الخطاب إلا مجرداً من (اللام)، وعدم لحاقها إياه أكثر من لحاقها » ا.هـ . انظر : شرح التسهيل ١/٢٤٤ ، فيفهم من هذا أن مذهبه القلة لا الامتناع ، وانظر: شرح العمدة ١/١٥١.

(٦) انظر : ص ٧١ .

تَتْمِيمٌ : قد عرفْتَ أنَّ من أسماءِ الإشَارةِ ما هو للحَاضرِ القريبِ منكَ كـ (هذا) ونحوِه ، ومنها ما هو للغَائبِ البعيدِ عنكَ كـ (ذلك) ونحوِه ، هذا على الأصْلِ ، ثم قد يُجَاءُ بخلافِ الأصلِ فيُسْتَعْمَلُ ما هو للقَريبِ للبعيدِ، وما هو للبَعِيدِ للقَرِيبِ على العَكْسِ من ذلك ؛ وذلك لأنّ العربَ تتوسَّعُ في أسماءِ الإشَارةِ[1] كما تتوسَّعُ في الأفعالِ كما ستَقِفُ عليه في آخر فَصْلِ (الفعل) إنْ شاء اللّه تعالى[2] . فمِن استِعْمَالهم للقريبِ ما هو للبعيدِ كقولِه تعالى : ﴿ الٓمٓ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [3] ، والمرادُ به : هذا الكتابُ الذي بين أَيْدِينا[4] ، ومن استِعْمالهم للبعيدِ ما هو للقريبِ كقولِه تعالى : ﴿ هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِى يُكَذِّبُ بِهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ [5] ، والمعنى : تِلْكَ جهنَّم ؛ لِبُعْدِ ما بينَنا وبينَها من المسَافَةِ[6]، ومثلُه قولُه تعالى : ﴿ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ ﴾ [7] ، أَيْ : ذلك من شِيْعَتِه وذلك من عدوِّه ؛ لأنَّهما ليسا حاضرَيْنِ الآنَ معنا ، وإنما حِكَايةُ القصةِ أَوْجَبَتِ التَّوسُّع في ذلك [8].

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٢٤٨/١ ، شرح الرضي ٤٧٨/٢ ، البسيط في شرح الجمل ٣٠٩/١ ، الارتشاف ٥٠٩/١ وقال : « وما ذهب إليه ابن مالك من أنهما يتعاقبان فيكون (ذلك) بمعنى (هذا) هو مذهب الجرجاني وطائفة ، وخالفهم السهيلي وأبطل ما احتجوا به » . ا.هـ

(٢) انظر : ص ٢٦٧ .

(٣) البقرة : ١ و ٢ .

(٤) انظر : معاني القرآن للفراء ١٠/١ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦٦/١ ، معاني القرآن للنحاس ٧٨/١ ، التبيان ١٥/١ .

(٥) الرحمن : ٤٣ .

(٦) الذي يظهر أن (هذه) هنا استعملت على الأصل للقريب ؛ لأنه إنما يقال لهم ذلك يوم القيامة والنار حاضرة يشاهدونها عيانًا ، ويقال لهم ذلك تقريعًا وتوبيخًا وتصغيرًا وتحقيرًا ، انظر : البحر المحيط ١٩٤/٨ ، تفسير ابن كثير ٢٧٦/٤ .

(٧) القصص : ١٥ .

(٨) انظر : معاني القرآن للزجاج ١٣٦/٤ ، معاني القرآن للنحاس ١٦٥/٥ ، شرح التسهيل ٢٤٩/١ ، ارتشاف الضرب ٥٠٩/١ .

ولا يَجُوزُ ذلك ونحوُه إلا فيما هو مُحَقَّقُ الوقُوْعِ ، ومن / المعْلُوم [٣٣/أ]
أنَّ الكتابَ حَقٌّ ، وأنَّ النَّارَ حَقٌّ ، وأنَّ قِصَّةَ موسى - عليه السَّلام - حقٌّ
واللّه أعلم .

فَائِدَةٌ : إنْ قلْتَ ما الحِكْمَةُ في تَسْمِيَةِ هذا البابِ والذي يَلِيْهِ
-وهو باب (الموصُوْل) - بالمُبْهَم ؟

قُلْتُ : قالَ ابن إيَازٍ في (شرح الفَصُوْلِ) : « إنما سُمِّيَتْ أسماء
الإشَارةِ والأسماءُ الموصُوْلاتِ بالمُبْهَماتِ ؛ لأنها لم تُوْضَعْ في أَصَالَةِ الوَضْعِ
لمُسَمى مُعَينٍ لا تُفَارِقُه ، ألا تَرى أنّ (ذَا) يَصِحُّ أَنْ يُشَارَ به إلى كلِّ
مذكَّرٍ وكذلك أخواتُه ، وهكذا (الَّذِي) فإنّه يَصِحُّ أَنْ يُوْصَفَ بِهِ كُلُّ شيءٍ ،
وهذا بخِلاَفِ (رجلٍ) وشِبْهِهِ فإنّه لا يُفَارِقُ ما وُضِعَ لَهُ »[1] . انتهى ، وهو
ظَاهِرٌ واللّه أعلم .

وإنْ قلْتَ : ما سَبَبُ بِنَاء أسماءَ الإشارةِ ؟

قلْتُ : قال ابن إيَاز : « إنما بُنِيَتْ لوجهين : أحدُها : كونُها أَشْبَهتِ
المُضْمَر؛ وذلك لأنك تُشيْرُ بها إلى الشيءِ حَالَ حُضُوْرِه ، فإذا غَابَ لم تَقَعْ
عليه . والثّاني[2] : كونُها تَضَمَّنَتْ معنى حرفِ[3] الإشارةِ إذْ هي معنى ،
فيقْتَضي[4] القياسُ أَنْ يَضَعُوا لها حرفًا كالاستِفْهامِ ، والنَّفْي

---

(١) انظر : المحصول في شرح الفصول ١٣٧/أ ، وتتمة كلامه : « وفيه نظر ، وقيل إبهامها لأنك تشير بها إلى كل ما بحضرتك وقد يكون بها أشياء فتلبس على المخاطب المشار إليه ، ومن هنا لزمها الصفة عند اللبس ». ا.هـ ، وانظر : شرح المفصل ١٢٦/٣ . وانظر أسبابًا أخرى لهذه التسمية في : شرح المقدمة المحسبة ١٦٣/١ ، كشف المشكل في النحو ١٩٠/١ .

(٢) في المحصول : (والثاني قاله أبو الفتح) .

(٣) في الأصل (حروف) والتصويب من المحصول .

(٤) في الأصل (يقتضي) وإضافة الفاء من المحصول .

وغيرِهما »[١] . انتهى كلامُه .

قلْتُ : وهذا أيضًا ظاهرٌ، ولذلك وَضَعْتُ لها أنا حرفًا - كما أشارَ الشيخ وغيرُه من النحْويين - وهو : (ها) ، وسيأتي الكلامُ عليه في باب (تَقْسِيْم الحروف التي لا عَمَل[٢] لها) .

وعلى هذا فـ (ذا) و (تا) مَبْنِيَّان لشَبَهِهِمَا بـ (نا) و (ها) من الضَّمَائرِ ، ويُقَاسُ عليهما ما تفرَّعَ عنهما من بقيةِ أسماءِ هذا البابِ واللّه الموفق[٣] .

وإنْ قلْتَ : ما سَبَبُ بناء الموصُولاتِ ؟ [٤].

قلْتُ : أشارَ أبو البقاءِ إلى ذلك لمّا أرادَ أن يُبَيِّن عِلَّةَ التَّسْمِيَةِ فأَرْدَفَهَا بِذِكْرِ عِلَّةِ البِنَاءِ حيث قال : « وإنما سُمِّيَتْ هذه موصولاتٌ ؛ لأنّها نَوَاقِصُ لا تَتِمُّ إلا بما تُوْصَلُ به ؛ ولذلك بُنِيَتْ [لأنها][٥] كبَعضِ الكلمةِ أو كالحرفِ الذي يَفْتَقِرُ إلى جملة »[٦] . وقال ابن مالك[٧] : إنما بُنِيَتْ لِشَبَهِها بالحروفِ في الوَضْعِ وبأسماء الإشارة في الإِبْهَامِ ، فكما أَنَّ (لَنْ)

---

(١) انظر : المحصول في شرح الفصول ١٣٧/أ .

(٢) انظر : الجزء الثاني ٩١/ب و ٩٢/أ .

(٣) وقال ابن مالك في التسهيل -١٤١- : « وبني اسم الإشارة لتَضمُّنِ معناها ، أو لشبه الحرف وضعًا وافتقارًا ». ا.هـ

(٤) كان الأولى أن يذكره في باب الموصول ! !

(٥) إضافة من اللباب .

(٦) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١١٣/٢ ، وانظر : شرح المقدمة المحسبة ١٧٧/١ .

(٧) هذا النص لابن مالك لم أجده في باب (الإعراب والبناء) ولا في باب (الموصولات) ولا في باب (اسم الإشارة) في كتب ابن مالك المطبوعة وهي : التسهيل وشرحه ، شرح الكافية الشافية ، شرح العمدة ، الخلاصة ، والذي ذكره ابن مالك في شرح الكافية ٢١٨/١ وشرح العمدة ١١١/١ ، والألفية : ٤ ، أن سبب بناء الموصولات هو : شبه الحرف في الافتقار فقط .

و(لَمْ) في الحروف وُضِعَا على حرفين ، كذلك (مَنْ) و(مَا) في الأسماءِ الموصُولةِ وُضِعَا على حرفين ، وكما أَنَّ (ذَا) و(تَا) لا يَزُوْل إِبْهَامُها إلا بذِكْرِ المُسَمَّى ، كذلك (مَن) و(مَا) لا يَزُول إِبْهَامُها إلا بذكرِ الصِّلةِ والعَائِدِ ، ويُقَاسُ على ذلك ما لم يُذكَرْ مِن بَواقِي البابين واللّه الموفق .

ثم قلْتُ : أَحْوَالُ (ذَا) وهي أَرْبَعَةٌ :

[ص] وَذَا إِشَارَةٌ كصَاحِبٍ وَرَدْ لَغْواً ، وَفِي مَعْنَى الَّذِي أَيْضاً يَرِدْ

/[ش] وأقول : أَحْوَالُ (ذَا) في جميعِ الكلامِ العربي أَرْبَعَةٌ [١] ، وقد تضمَّنها هذا البيتُ . [٣٣/ب]

فأَوَّلُها : الإِشَارةُ ، وقد عرفْتَ في أولِ هذا البابِ[٢] أنه اسمُ الإشارةِ إلى المفردِ المذكَّرِ الحَاضِرِ ، كقولك : جاء ني ذَا ، ورأيتُ ذَا ، ومررْتُ بذَا ، وإنْ شئْتَ أَدْخَلْتَ عليه حرفَ التَّنْبيهِ ، فتقول : هذا ، كما تقدمَ بيانُه[٣] ، وإنْ شئتَ أَدْخَلْتَ عليه (مَن) للاستِفْهَامِ ، وتقول : مَن ذَا قائمًا بالبابِ ؟[٤] ، وإذا أَعْرَبْتَ قلْتَ : (مَن) مبتدأ ، و (ذا) خبرُه ، و (قائمًا) : نَصْبٌ على الحال، كأنك سألْتَ عمَّنْ عرفْتَ قيامَه ولم تَعْرِفْهُ ، وإلى ذلك أشرْتُ بقولي : (وَذَا إِشَارَةٌ) .

وثَانيهَا : أَنْ تكونَ بمعْنَى (صَاحِبٍ)، كقولك : رأَيْتُ رجلاً ذَا مالٍ ، ونحو ذلك ، وإلى ذلك أشَرْتُ بقولي : (كصَاحِبٍ) ، أَعْنِي : وتكونُ بمعنَى

---

(١) هذا الكلام عن (ذا) وأحوالها للهروي في الأزهية : ٢٠٥ – ٢٠٧ بتصرف من المؤلف ، وانظر: الجنى الداني : ٢٣٨ .

(٢) انظر : ص ٥٢ .

(٣) انظر : ص ٥٣ .

(٤) انظر : الكتاب ٦١/٢ ، هذا وقد تدخل على (ذا) (ما) الاستفهامية وتكون (ذا) إشارة أيضًا نحو : ماذا التواني ؟ ماذا الوقوف ؟ . انظر : المغني ٣٣٠/١ .

صَاحِبٍ أيضًا كما قد علمْتَ[١] .

وثالثُهَا : أَنْ تكونَ زَائِدَةً مُلْغَاةً[٢] ، وذلك حيث تكون بعد (ما) كقولِك : مَاذَا أردْتَ : أخيرًا أَمْ شرًا ؟، فـ (ما) اسمٌ بمعنى (مَن)[٣]، و (ذا) لَغْوٌ ، و (ما) في مَوْضِعِ نَصْبٍ بوُقُوْعِ الفعلِ عليها ، والمعنَى : أَيَّ شيءٍ أَردْتَ ، ونَصَبْتَ (خيرًا) على البَدَلِ مِن (مَا)[٤] ، وإنْ جعلْتَ (ما) اسمًا و (ذَا) اسمًا ثانيًا بمعنى (الذي) ثم أَبْدَلْتَ رفعْتَ البدلَ[٥] ، وقلْتَ : ماذا أردْتَ : أخيرٌ أم شرٌّ ؟ ، تجعلُ (ما) رفعًا بالابتداءِ ، و (ذا) خبرُ المبتدأ ، و (أردْتَ) صِلَةُ (ذا) ، و (أخيرٌ أم شرٌّ) بَدَلَيْن ، كأنك قلْتَ : ما الذي أردته : أهُوَ خيرٌ أم شرٌّ ، ومثلُه قولُ لبيدٍ :

أَلاَ تَسْأَلاَنِ المرءَ مَاذَا يُحَاوِلُ

أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلاَلٌ وَبَاطِلُ [٦]

---

(١) انظر : الكتاب ٤٣٠/١ ، الجنى الداني : ٢٤١ .

(٢) يُقصد بإلغاء (ذا) أن تركب مع (ما) بحيث يصيران اسمًا واحدًا يدل على الاستفهام ، والدليل على أنهما تركبا قولهم : عمّاذا تسأل ؟ بإثبات ألف (ما) ، فليست (ذا) زائدة هنا كما نبه على ذلك سيبويه في الكتاب ٤١٧/٢ ، لأن بعض النحويين أجاز كون (ذا) زائدة قال ابن هشام في المغني ٣٣٢/١ : أجازه جماعة منهم ابن مالك في نحو : ماذا صنعت ؟ ، وعلى هذا التقدير فينبغي وجوب حذف (الألف) في نحو : لِمَ ذا جئت ؟ والتحقيق أن الأسماء لا تزاد ا.هـ .

(٣) في الأزهية -٢٠٦- : فـ (ما) و (ذا) اسم واحد بمعنى (ما) ، و (ذا) لغو .

(٤) انظر : التبصرة والتذكرة ٥١٩/١ ، شرح المفصل ١٤٩/٣ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٨٤/١، شرح التسهيل ١٩٦/١ ، تخليص الشواهد : ١٥٤ .

(٥) انظر : الكتاب ٤١٧/٢ ، شرح المفصل ١٤٩/٣ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٨٢/١ ، شرح التسهيل ١٩٦/١ و ١٩٧ ، الجنى الداني : ٢٣٩ ، تخليص الشواهد : ١٥٣ .

(٦) من الطويل ، وهو في : شرح ديوان لبيد : ٢٥٤ ، الكتاب ٤١٧/٢ ، التبصرة والتذكرة ٥١٨/١، شرح المفصل ١٨٩/٣ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٨٣/١، شرح التسهيل ١٩٧/١ ، رصف المباني : ١٨٨ ، الجنى الداني : ٢٣٩ ، مغني اللبيب ٣٣٠/١ ، أوضح المسالك ١٥٩/١ ، القلادة الجوهرية : ١١٦ ، شرح شواهد المغني للسيوطي ١٥٠/١ ، خزانة الأدب ١٤٥/٦. والنحب له معان وهو هنا : النذر .

جعَلَ (ذا) بمنْزِلَةِ (الذي) فلذلك رفَعَ البَدَلَيْن ، كأنه قال : ما الذي يُحَاوِلُه ؟ أَنَحْبٌ – أَيْ : أَنَذْرٌ – فيُقْضَى ، أم تَعَبٌ وإِضَاعةُ زَمَانٍ .

ورابعُها : أَنْ تكونَ بمعنى (الذي)[١] وذلك حيثُ تكونُ بَعْدَ (مَنْ)[٢] كقولك : مَنْ ذا قائمٌ ؟ ومَنْ ذَا خيرٌ منك ؟ تريد : مَنِ الذي هو قائمٌ ؟ ومَنِ الذي هو خيرٌ منك ؟ وعلى هذا فـ (مَنْ) في مَوْضِعِ رَفْعٍ بالابتداءِ ، و (ذَا) خبرٌ للمبتدأ ، وهي اسمٌ نَاقِصٌ بمعنى (الذي) ، وقولُك : (هو خيرٌ منك) مبتدأٌ وخبرٌ في صلة (الذي) . قال سيبويه : « وأَكْثَرُ ما يستَعْمَلُ هذا على الإِنْكَارِ ، أَيْ : مَا أَحدٌ خيرًا منك . كما يُقَال : مَن ذَا أَرْفَعُ من الخليفةِ ؟ والغَرَضُ : مَا أَحَدٌ أَرْفَعَ منه ، وإِنْ كنْتَ سَائِلاً عن إنسانٍ عرفْتَ فَضْلَهُ ولم تَعْرِفْهُ نَصَبْتَ[٣] ، فقلْتَ : مَنْ ذَا خيرًا منك ؟ ، كما نَصَبْتَ : مَن ذَا قائمًا ؟ حينَ سألْتَ عمَّن عرفْتَ قِيَامَه ولم تَعْرفهُ » . انتهى[٤] ، وإلى ذلك أشرْتُ بقولي :

* ... وَفِي مَعْنَى الَّذِي أَيْضَاً يَرِدْ *

---

(١) انظر : الكتاب ٦١/٢ ، شرح التسهيل ١٩٦/١ و ١٩٨ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٨٢/١ ، شرح الرضي ٣/٦٤ ، الجنى الداني : ٢٣٩ ، المغني ٣٥٨/١ ، القلادة الجوهرية : ١١٦ .

(٢) وكذلك بعد (ما) الاستفهامية كما مر إذا لم تلغ معها .

(٣) عبارة الأزهية – ٢٠٦– : ولم ترد أن تشير إلى إنسان قد عرفت فضله على المسئول ، ولم تعرفه فتسأل عنه ليُعْلِمَكَهُ ، ولو أردت ذلك لنصبته فقلت : من ذا خيرًا منك ...

(٤) الذي في الكتاب ليس بهذا النص وإنما قريب منه ، فقد قال سيبويه : « وأما قولهم : من ذا خيرٌ منك ، فهو على قوله : من الذي هو خيرٌ منك ؛ لأنك لم ترد أن تشير أو تومىء إلى إنسان قد استبان لك فضله على المسئول فيُعْلِمَكَه ، ولكنك أردت : من ذا الذي هو أفضل منك ، فإنْ أومأت إلى إنسان قد استبان لك فضله عليه ، فأردت أن يعلمكه نصبت (خيرًا منك) ، كما قلت : من ذا قائمًا ، كأنك قلت : إنما أريد أن أسألك عن هذا الذي قد صار في حالٍ قد فَضَلَك بها . ونصبُه كنصب : ما شأنك قائمًا . انظر : الكتاب ٦١/٢ .

ونص سيبويه الذي ذكره المؤلف هو في الأزهية : ٢٠٥ و ٢٠٦ .

فَائِدَةٌ [١] : (ذَا) إذا كانت بَعْدَ / (مَا) فهي على وَجْهَيْن : [٣٤/أ]
تكونُ بمعنَى (الَّذِي) ، وتكون لَغْواً[٢] . وإذا كانتْ بعدَ (مَنْ) فهي على وجهينِ أيضًا تكونُ بمعنى (الَّذِي) ، وتكون بمعنى الإشارةِ إلى الحاضرِ ، ولا تكون لَغْواً أبدًا [١]، وإلى هذا أشارَ ابنُ هشامٍ الأنصاري بقولِه في (المُغْنِي): « وظاهرُ كلامِ جماعةٍ أنه يَجُوزُ في : مَن ذَا لقيت ؟ أنْ تكون (مَن) و (ذَا) مُرَكَّبَتَيْنِ ، كما في قولك : ماذا صنعْتَ ؟ ومَنَعَ مِن ذلك أبو البقاءِ في مَوَاضِعَ مِن (إعْرَابه)[٣] ، وثعلبٌ في (أَمَالِيْهِ)[٤]. انتهى كلامُه[٥] .

مَسْأَلَةٌ: إنْ قال قائلٌ مَا الحِكْمَةُ في جَوازِ زِيَادةِ (ذا) بعد (ما)؟ ولم تَجُزْ زِيَادَتُها بعد (مَنْ) ، على أنّ قولهم في الزَّائِدَة : مَاذَا أردْتَ ؟ شَبِيْهُ بقولِهم : مَن ذَا أردْتَ ؟ ، إذِ التَّقْدِير فيهما : ما أردتَ ؟ ومَن أردتَ ؟ وكذلك لو فَصَلَ (الَّذي) بين (ذا) والفعلِ كقولِك : مَن ذا الذي يضرب زيدًا ؟ إذِ التقدير : مَن الذي يضرب زيدًا ؟ ونحو ذلك .

قلْتُ : قد أَجَاب عن ذلك أبو البقاءِ في إعرابِ قولِه تعالى : ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ [٦] ، ولَفْظُهُ : « قوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي﴾ (مَنْ) استِفْهَامٌ في مَوْضِعِ رَفْعٍ بالابتداءِ ، و (ذا) خبرُه ، و (الَّذِي) نَعْتٌ لِـ (ذا) أو[٧] بَدَلٌ منه ، و (يقرضُ) صِلَةُ (الَّذِي) ، ولا يجوزُ أَنْ تكونَ (مَن ذَا) بمنْزِلَة اسمٍ واحدٍ كما كانت (ماذا)؛ لأن (مَا) أَشَدُّ إبْهَاماً

---

(١) هذا الكلام للهروي في الأزهية : ٢٠٧ .
(٢) بمعنى ملغاة لتركبها مع (ما) .
(٣) انظر : التبيان ١٩٣/١ و ١٩٤ . وسيتكرر الكلام عن (من ذا) في أحوال (مَن) ص١٦١.
(٤) انظر : مجالس ثعلب ٥٢٦/٢ .
(٥) انظر : المغني ٣٥٨/١ .
(٦) البقرة : ٢٤٥ ، والحديد : ١١ .
(٧) في الأصل (و) والإضافة من التبيان .

مِن (مَنْ) ؛ إذْ كانت (مَنْ) لِمَنْ يَعْقِلُ ، ومثلُه ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ (١) ﴾ »(٢) انتهى كلامُه . ولم يَتَعَرَّضْ صَاحِب (المُغْنِي) إلى زِيَادَةِ (ذَا) بعد (مَن)(٣) ، إنما ذَكَرَ زيادةَ (مَن)(٤) ليس إلاّ ، والطريقُ في ذلك كما قد علمْتَ . واللّه أعلم .

[الموصولات]

ثم قلْتُ : الضَّرْبُ الثَّانِيْ : الاِسْمُ المَوْصُوْلُ وَهْوَ عِشْرُوْنَ مَوْصُوْلاً وَلَه فَرْعَانِ .

[ص] ثُمَّ الَّذِي الَّتِي وَمَنْ وَمَا وَأَلْ مَوْصُوْلَةٌ ، وَذَا بِمَنْ أو مَا كَمَلْ

وَذُوْ عَلَى مَعْنَى الَّذِي في قَوْلِ طَيْ كَالأَوَّلَيْنِ مُطْلَقًا ، وَصِلْ بِأَيْ

[ش] وأقولُ : تقدّمَ (٥) لنا أنَّ الاسمَ المُبْهَمَ على ضَرْبين : اسمُ إشَارةٍ ، واسمُ مَوْصُوْلٌ ، وقد تقدَّمَ الكلامُ على اسمِ الإشَارةِ(٦) ، والكلامُ الآنَ على الاسمِ الموصولِ ، وقد تقدَّمَ الكلامُ على حَدِّهِ في بابِ (تَقْسِيْمِ الأسماءِ

---

(١) البقرة : ٢٥٥ .

(٢) انظر : التبيان ١/١٩٣ ، ونفس التعليل ذكره ابن هشام في المغني وهو تتمة كلامه السابق في ص ٨٧ . انظر : المغني ١/٣٥٨ .

(٣) هذا غير صحيح ، فقد ذكر ابن هشام أحوال (ذا) بعد (مَن) سواء كانت موصولة أو زائدة أو مركبة حيث قال : وإذا قيل : مَن ذا لقيت ؟ ، فـ (مَن) : مبتدأ ، و (ذا) : خبر موصول ، والعائد محذوف ، ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الأسماء كون (ذا) زائدة ، و (مَن) مفعولاً . ا.هـ . أما تركيب (ذا) مع (مَن) – وهو مراد المؤلف بدليل كلامه السابق – فقد نقل هو بنفسه كلام ابن هشام عن هذا في ص ٨٧ ، انظر : المغني ١/٣٥٨ .

(٤) انظر : المغني ١/٣٦٠ .

(٥) انظر : الجزء الأول : ٧١/أ و ٧٤/ب .

(٦) انظر : ص ٥٢ – ٨٣ .

وتَحْدِيْدِها) كما قد علمْتَ[١] . إذا عرفْتَ ذلك فاعلم :

أنّ الموصولَ على نوعينِ : أحدُهما حَرْفِي ، ولم يتعرَّضْ إليه صَاحِبُ (الخُلاَصَةِ) [٢] / ، وهو : كلُّ حَرْفٍ أُوِّلَ هو وصِلَتُه بمَصْدَرٍ ، ولم يَحْتَجْ إلى عَائِدٍ [٣]، وقد أفردْتُ له بابًا على حِدَتِه في (فَصْل العَامِلِ)[٤] وسيأتي لنا شَرْحُه إنْ شاء اللّه تعالى .

النَّوْعُ الثاني : الموصولُ الاسْمِي وهو : كلُّ اسمٍ افْتَقَرَ إلى الوَصْلِ بجملة مَعْهُوْدَةٍ مُشْتَمِلَةٍ على ضميرٍ لائِقٍ بالمعنى[٥] ، وينْقَسِمُ إلى مذكَّرٍ ومؤنَّثٍ ، وكلٌّ منهما إلى مَفْرَدٍ ومُثَنى ومَجْمُوْعٍ ، فللمفردِ الذي ليس بمؤنَّثٍ : (الَّذِي) عَالِمًا كان أو غيرَ عالِمٍ ، فمِن العَالِمِ [٦] قولُه تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ ﴾ [٧] ومِن غير العَالِمِ قولُه تعالى : ﴿ هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴾ [٨] ، وللمؤنَّثة : (الَّتِي) عَاقِلَةً كانت أو غير عَاقِلَةٍ ، فمِن

---

(١) انظر : الجزء الأول : ٧٤/ب . حيث قال : « القسم الثالث من أقسام الأسماء الظاهرة : المبهم ، وهو على نوعين : اسم إشارة واسم موصول ، وكل منهما يطلق عليه الناقص ، واتفق النحاة في تحديده على أن يقال فيه : هو الاسم الناقص المفتقر إلى ما يبينه أو يتممه ». ا.هـ

(٢) وذكره في الكافية الشافية وشرحها ٣٠١/١ وما بعدها ، وذكره في التسهيل :٣٣ و ٣٧ وشرحه ١٨٨/١ و ٢٢٣ .

(٣) انظر : التسهيل : ٣٣٠ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٨١ ، شرح الرضي ٦/٣ ، أوضح المسالك ١٣٧/١.

(٤) انظر : الكفاية ٣٦/ب باب ما جعل صلة لغيره وسمي موصولاً أو مصدريًا عاملاً كان أو غير عامل ، وشرحه غير موجود بأيدينا .

(٥) تعريف الموصول الحرفي والاسمي منقولان من الدرة المضيئة ١٢/أ و ب .

(٦) في الأصل (المعالم) وهو خطأ .

(٧) غافر : ٣٠ و ٣٨ .

(٨) الأنبياء : ١٠٣ .

العَاقِلِ قولُه تعالى: ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾ (١)، ومِن غيرِ العَاقِلِ قولُه تعالى : ﴿ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُوا۟ عَلَيْهَا ﴾ (٢) وقِسْ على نحو ذلك ، ومنها(٣) أسماء تُسْتَعْمَلُ بمعنى (الَّذِي) و (الَّتِي) وتَثْنِيَتِهِمَا وجَمْعِهِمَا واللَّفْظُ واحدٌ ، وهي خمسةُ أسماء :

أولُها : (مَنْ) - بفَتْحِ الميم - وهي لِمَنْ يَعْلَمُ غالبًا ولغير العَالِمِ قليلاً ، وهي على العَكْسِ مِن أُخْتِها (مَا) فإنها لغير العَالِمِ غالبًا ولِمَنْ يعلمُ قليلاً ، ولكلٍّ منهما أربعةُ مَعَانٍ كما ترى على التَّفْصِيْل(٤) .

أما (مَنْ) : فأوَّلُ معانيها أنها تكونُ لِمَنْ يَعلمُ حقِيْقَةً ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ (٥)، والثَّاني : أَنْ تكونَ لمُنَزَّلٍ منْزِلَةَ مَن يعلمُ ، وقد اجْتَمَعَا في قولِه تعالى : ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ ﴾ (٦)، والثالثُ : أَنْ تكونَ لِشِبْهِ مَنْ يَعْقِلُ ، كقولِ الشاعرِ :

بَكَيْتُ عَلى سِرْبِ القَطَا إذْ مَرَرْنَ بِي

وقلْتُ ومِثْلِي بالبُكَاءِ جَدِيْرُ :

---

(١) المجادلة : ١ .

(٢) البقرة : ١٤٢ .

(٣) أي من الأسماء الموصولة .

(٤) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٥ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/٢٧٦ ، شرح التسهيل ١/٢١٦ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٨٥ ، شرح الرضي ٣/٥٥ ، توضيح المقاصد ١/٢١٨، أوضح المسالك ١/١٤٧ ، شرح ابن عقيل ١/١٤٧ ، الدرة المضيئة ١٣/ب والمؤلف نقل منه هذه المعاني بتصرف ، القلادة الجوهرية شرح الحلاوة السكرية : ١١٠ .

(٥) الرعد : ٤٣ .

(٦) لأحقاف : ٥ .

أَسِـرْبَ القَـطَـا هَـلْ مَـنْ يُعِيْـرُ جَنَـاحَـهُ ؟

لَـعَلِّـي إلى مَـنْ قـد هَـوَيْـتُ أَطِـيْـرُ (١)

إذِ العَارِيـةُ لا تكونُ إلا من عاقلٍ ، فكأنّـه قالَ : هَـلْ فِيْكُـنَّ مَنْ يُشْـبِـهُ العـاقلَ في فِعْـلِ العَارِيــةِ ؟ لَعلِّـي أَطِيْـرُ بِجَنَـاحِـه إلـى مَـنْ قـد هَـوَيْـتُ ، وزَعَـمَ ابنُ مـالك في (شـرحِ الكافـيةِ) أَنَّ الـمُسَـوِّغَ لذلـك هــو : الكـلامُ ، وَلَـفْـظُـهُ : «أَجْرَاهُ مُـجْرَى مَنْ يَعْـقِـلُ بأنْ كَلَّـمَـهُ فَعَبَّـرَ عنه بـ (مَنْ) ، كما سَـاغَ لِوَصْـفِ الكَواكِـب أَنْ يُجْمَـعَ جَمْعَ مَنْ يَعْقِـلُ لكونه فـي الأَصْـلِ لِـمَـن يَـعْـقِـلُ ، أَعْنِي: السُّجُوْد»(٢) . انتهى كلامُـه(٣) ، وفيه نَظَـرٌ من وَجْهَيْـن اثنين :

أحـدُهما : كَـوْنُ القَـطَـا لم تتكَلَّـمْ ، وإنما الكلامُ من الشـاعـرِ(٤) ، فلو كانَ الكلامُ منها لكان تَشْبِيْهُهَا بالعاقلِ صحيحًا ؛ لِتَلَبُّسِـهَا بفعلِ العقلاءِ ، لكنها لم تتكلَّم وحينئذٍ فنِسْبَتُـهَا إلى العقلاءِ في ذلك بَاطِلَـةٌ . والصَّـوابُ أَنْ يُقَالَ : إنّ الـمُسَـوِّغَ لذلك هو : طَلَبُ العَارِيــةِ منها ؛ لأنَّها من أفعالِ العقلاءِ ،

---

(١) من الطويل ، واختلف في قائله فقيل : مجنون ليلى قيس بن الملوح وهو ممن يستشهد بشعره والأبيات في ديوانه : ١٣٧ ، وقيل العباس بن الأحنف وهو لا يستشهد بشعره وهي في ديوانه: ١٦٨. والرواية في كلا الديوانين لا شاهد فيها وهي (مِنْ مُعيرٍ) .
وورد بلا نسبة في شرح التسهيل ٢١٧/١، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٧٧/١، شرح الألفية لابن الناظم : ٨٥ ، أوضح المسالك ١٤٧/١ ، ونسبه ابن هشام في تخليص الشواهد: -١٤١- إلى العباس بن الأحنف وكذلك العيني في المقاصد ٤٣١/١ ، وبدون نسبة في شرح ابن عقيل ١٤٨/١ ، القلادة الجوهرية :١١٠ ، شرح الأشموني ١٨٥/١ .
والسرب : جماعة الظباء والقطا ونحوهما ، القطا : نوع من اليمام . ويروى (شكوت) بدلاً من (بكيت) .

(٢) يشير إلى قوله تعالى : ﴿ إذ قال يوسف لأبيه يا أبت إني رأيت أحد عشر كوكبًا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين ﴾ يوسف : ٤ .

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ٢٧٨/١ .

(٤) لا وجه لهذا الاعتراض ، لأن ابن مالك نسب الكلام إلى الشاعر بقوله : (كلَّمه) ، ولم ينسبه إلى القطا أبدًا ، وكان الكلام بطريق النداء والاستفهام وهما يتصور توجيههما إلى العقلاء.

ومَعْلُومٌ بالضَّرُورَةِ / أنه لا يُسْتَعَارُ إلا من عاقلٍ[١] ، [٣٥/أ]

والوجْهُ الثاني : كونُ الكَواكِبِ سجَدَتْ ، فلمّا تَلَبَّسَتْ بالسُّجُودِ تَشَبَّهَتْ بأفعالِ العقلاءِ فلذلك جُمِعَتْ جَمْعَ المذكَّرِ السَّالمِ ، والقَطَا لم يُنْسَبْ إليها فعلُ البَتَّة ، فهي التي[٢] لا تُشْبِهُ الكواكبَ بوَجْهٍ من الوجوهِ ، وحينئذٍ فقِياسُ مَسْأَلةِ الكواكبِ على مسألةِ القَطَا بَاطِلٌ[٣]، واللّه أعلم .

والرابعُ[٤] : أَنْ تكونَ لِتَغْلِيبِ مَنْ يَعْقِلُ ، كقولِه تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾[٥].

والخامسُ : أَنْ تكونَ لِتَفْضِيلِ مَنْ يعْقِلُ على مَنْ لا يعْقِلُ ، كقوله تعالى: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾[٦]، وكقولِه تعالى: ﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ ﴾[٧] انتهى . قالتِ النحاةُ[٨] : « وتكونُ (مَن) بمعنى (الَّذِي) و (الَّتِي)

---

(١) لا مانع من الجمع بين تكليمها عن طريق النداء والاستفهام ، وطلب العارية منها لكي تجري مجرى العقلاء .

(٢) كأنها مقحمة ، والمعنى أسلم بدونها .

(٣) الصواب مع المؤلف في هذا الوجه ؛ أما الأول فلا يظهر ذلك .

(٤) من معاني (مَن) الموصولة .

(٥) النور : ٤١ .

(٦) النحل : ١٧ .

(٧) النور : ٤٥ .

(٨) هذا من كلام البرهان الأبناسي في الدرة المضيئة ١٣/ب ، نقله البرهان عن ابن الناظم في شرح الألفية : ٨٦ ، وانظر أيضاً : الكتاب ٤١٥/٢ ، المقتضب ٢٩٥/٢ ، شرح الجمل ١٨٨/١، شرح التسهيل ٢١٣/١ .

وفروعهما ، ويجوزُ في ضَميرها مُرَاعَاةُ لَفْظِهَا كثيراً ، كقولِه تعالى : ﴿ وَمِنْهُم مَّن لَّا يُؤْمِنُ بِهِۦ ﴾ (١) ، وكقولِه تعالى: ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ ﴾ (٢)، ومُرَاعَاةُ مَعْنَاها قليلاً ، كقولِه تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ (٣)، وكقولِ الشاعرِ :

تَعَالَ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لا تَخُونُنِي

نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ (٤)

وثانيها(٥) : (مَا) ولها أربعةُ أحوالٍ(٦) : أوَّلُها : أَنْ تكونَ لِمَا لا يعقلُ إمّا وَحْدَهُ ، كقولِه تعالى : ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾ (٧).

والثاني : أَنْ تكونَ لِمَا [لا](٨) يعْقِلُ مَعَ مَنْ يَعقِلُ ، كقوله تعالى : ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ (٩)، وإذا اخْتَلَطَ صِنْفُ مَنْ يعْقِلُ

---

(١) يونس : ٤٠ .

(٢) الأحزاب : ٣١ .

(٣) يونس : ٤٢ .

(٤) من الطويل ، للفرزدق ، وهو في : الديوان : ٦٢٨ ، الكتاب ٤١٦/٢ ، المقتضب ٢٩٥/٢ ، الخصائص ٤٢٢/٢ ، أمالي ابن الشجري ٤١/٢ ، شرح المفصل ١٣٢/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٨٨/١ ، شرح التسهيل ٢١٣/١ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٨٦ ، تخليص الشواهد : ١٤٢ ، المغني ٤٦٥/٢ ، شرح شواهده ٥٣٦/٢ ، المقاصد ٤٦١/١ ، والرواية المشهورة (تعشَّ) .

(٥) الثاني من الموصولات العامة .

(٦) انظر : شرح الجمل ١٧٣/١ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٧٦/١ ، شرح التسهيل ٢١٧/١، شرح الألفية لابن الناظم : ٨٥، شرح الرضي ٥٥/٣، توضيح المقاصد ٢١٩/١، أوضح المسالك ١٥٠/١ ، شرح ابن عقيل ١٤٧/١ ، القلادة الجوهرية : ١١١ ، شرح الأشموني ١٨٨/١ .

(٧) النحل : ٩٦ .

(٨) إضافة لصحة الكلام .

(٩) الحديد : ١ .

بصِنْفِ مَا لا يعقلُ جَازَ أَنْ يُعَبَّرَ عن الجميع بـ (مَنْ) تَغْلِيْبًا لِلأَفْضَلِ كما تقدَّم بَيَانُه[١] ، أو (بما) كما في هذه الآيةِ الكَرِيمة وذلك لأنَّها عَامَّةٌ في الأَصْلِ[٢] .

والثالثُ : أنها تكون لأَنْوَاعِ مَنْ يعقلُ ، كقولِه تعالى : ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾[٣] ، ومِثْلُه : ﴿ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ ﴾[٤] .

والرابعُ : أنَّها تكونَ لِلْمُبْهَمِ أَمْرُهُ المَشْكُوْكُ فيهِ ، كقولك لِشَخْصٍ أَرَاكَ شَبَحاً[٥] لا تَدْرِي ما هو ؟ : رأيْتُ مَا رأيتَ ، أو كقولك لشخصٍ تريدُ منه الإِعْلامَ عن خبرٍ مُغَيَّبٍ : أَخْبِرْني بما هنالك . قالَ ابنُ مالكٍ : «ومِنَ المُبْهَمِ أمرُه : المَشْكُوْكُ فيه لِبُعْدِه ، هل هو إنسانٌ أو غيرُه ؟ قولُك : أُنْظُرْ إلى مَا ظَهَرَ : أيُّ شيءٍ هُوَ ؟»[٦] . انتهى كلامُه .

وثالثُهَا[٧] : (أَلْ) واخْتَلَفُوا فيها على ثلاثةِ أوجهٍ[٨] : أحدُها : أنَّها مَوْصُوْلٌ حَرْفيٌ ، قالَه المازِني ، والثَّاني : أنَّها حَرْفُ تَعْرِيْفٍ ، قالَه الأخفَشُ.

---

(١) انظر : ص ٩٢ .

(٢) انظر : شرح الكافية لابن مالك ٢٧٧/١ .

(٣) النساء : ٣ .

(٤) المؤمنون : ٦ ، والمعارج : ٣٠ .

(٥) في الأصل (شخصًا) وما أثبته من شرح ابن الناظم : ٨٧ ، ومن الدرة المضيئة ١٤/أ.

(٦) انظر : شرح الكافية ٢٧٧/١ .

(٧) الثالث من الموصولات العامة ، وكلام المؤلف عن (أل) هو بنصه في الدرة المضيئة ١٤/أ.

(٨) انظر الخلاف في: اللباب ١٢٧/٢ ، شرح المفصل ١٤٤/٣ (واختار قول المازني) ، شرح الجمل ١٧٨/١ ، شرح التسهيل ٢٠٠/١ ، شرح الرضي ١١/٣ ، الارتشاف ٥٣١/١ ، توضيح المقاصد ٢٢٥/١ ، الجنى الداني : ٢٠٢ ، أوضح المسالك ١٥٣/١ ، المغني ٦٠/١ ، شرح ابن عقيل ١٤٦/١ ، القلادة الجوهرية شرح الحلاوة السكرية : ١١١ .

والثالثُ : – وهو الصَّحيحُ – أنّها اسمٌ مَوْصُوْلٌ بمعنى (الَّذِي) و(الَّتِي) وفروعِهما[١] ؛ لعَوْدِ الضَّمِيرِ عليها في نحوِ : أَفْلَحَ المُتَّقِي رَبَّهُ ؛ إذِ الضَّمائرُ لا تُعَادُ إلا على الأسماء . قالتِ النحاة[٢] : « ويَلْزَمُ في ضَمِيرِها اعْتِبَارُ المعْنَى نحو : جاءَ الضَّاربُ ، والضَّارِبةُ ، والضاربانِ ، [والضاربتان] [٣] ، والضاربونَ ، / والضاراباتِ ، فكأنك وَضَعْتَ (أَلْ) مَوْضِعَ (الَّذِي) و [٣٥/ب] (الَّتِي) وفروعِهما ، و تُوْصَلُ باسمِ الفاعلِ كهذه الأمثلةِ ، وباسمِ المفعولِ كقولك : جاء المَضْرُوْبُ غلامُه ، وبالصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ باسمِ الفاعلِ كـ : الحَسَنِ الوَجْهِ – على الصَّحيحِ[٤] –، ولا تُوْصَلُ بأَفْعَلِ التَّفْضِيْلِ »[٥] . قالوا[٦] : « وتكونُ للعَاقِلِ ولغَيرِه ، كقولك : جاءَ الراكبُ والمركوبُ معًا ».

ورابعُها[٧] : (ذَا) فإنها اخْتَصَّتْ من بين أسماءِ الإشارةِ بأنّها تُسْتَعْمَلُ مَوْصُولةً ، وتكونُ مثلَ (مَا) في اسْتِعْمَالها بلَفْظٍ واحدٍ للمذكَّرِ،

---

(١) انظر : الكتاب ١٨١/١ ، المقتضب ١٩/١ ، الأصول ٢٦٥/٢ ، التبصرة والتذكرة ٥١٧/١ و ٥٢٥ ، شرح المقدمة الكافية لابن حاجب ٧٢٥/٣ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٩٧/١ ، رصف المباني : ٧٤ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٨٧ ، الارتشاف ٥٣١/١ .

(٢) هذا كلام البرهان الأبناسي في الدرة المضيئة ١٤/أ . وانظر : شرح الكافية لابن مالك ٢٩٨/١، شرح الألفية لابن الناظم : ٨٧ .

(٣) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٤) قصر بعض النحاة صلة (أل) على اسم الفاعل والمفعول كابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ١٧٨/١ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١٤٣/٣. وابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية ٧٢٢/٣ ، وابن عصفور في المقرب ٦٠/١ ، وشرح الجمل ١٧٩/١ ، وفي وصل (أل) بالصفة المشبهة خلاف ، وأجاز ذلك ابن مالك في شرح التسهيل ٢٠١/١ وتبعه ابنه في شرح الألفية : ٩٣، والمرادي في توضيح المقاصد ٢٣٩/١، وابن هشام في أوضح المسالك ١٦٥/١، وابن عقيل في شرح الألفية ١٥٦/١ وذكر أن ابن عصفور اضطرب رأيه في هذا فمرة أجاز ومرة منع.

(٥) انظر : شرح قطر الندى : ١٤٢ ، شرح الأشموني ٢١١/١ .

(٦) من كلام البرهان الأبناسي في الدرة المضيئة ١٤/أ . وانظر : المقرب ٥٨/١ ، شرح الجمل ١٧٦/١ ، توضيح المقاصد ٢٢٥/١ ، أوضح المسالك ١٥٠/١ ، شرح الأشموني ١٩٥/١ .

(٧) الرابع من الموصولات العامة ، والكلام عن (ذا) منقول من الدرة المضيئة ١٤/أ و ب .

والمؤنَّثِ ، والمُفْردِ ، والمثنَّى ، والمجموعِ ، لكِنْ بشَرْطَين :

أحدُهما : أنْ تكونَ بَعْدَ (مَا) أو (مَن) الاسْتِفْهاميَتَين ، كقولك : مَن ذَا جاء ك ؟ ، ومَاذَا تفعلُ ؟ ، وعلى هذا فـ (مَنْ) اسمُ اسْتِفْهَامٍ وهو مبتدأٌ ، و (ذَا) موصولٌ بمعنى (الَّذِي) وهو خبرَ (مَنْ) ، و (جاء ك) صِلَةُ الموصولِ ، إذِ التَّقْدِيْرُ : مَنْ الذي جاء ك[1] ، ومنه قولُ الشاعرِ :

أَلاَ إنَّ قَلْبِي لَدَى الظَّاعِنِيْنَا

حَزِيْنٌ ، فَمَنْ ذَا يُعَزِّي الحَزِيْنَا ؟ [2]

وكذلك القولُ في : ماذا تفعلُ ؟ ، ومنه قولُ لبيدٍ :

أَلاَ تَسْأَلاَنِ المَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ

أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلاَلٌ وَبَاطِلُ [3]

هذا مَذْهَبُ البصريينَ[4] ، وأما الكوفيونَ[4] فإنّهم لاَ يَشْتَرِطُوْنَ تَقْدِيمَ (مَنْ) و لا (مَا) على (ذَا)[5] ، وأنْشَدُوا على ذلك قولَ الشاعرِ :

---

(١) انظر : شرح الجمل ١/١٧٨ ، شرح الكافية لابن مالك ١/٢٨٢ ، شرح ابن الناظم ١/٢٨٢ ، توضيح المقاصد ١/٢٣١ ، أوضح المسالك ١/١٥٧ .

(٢) من المتقارب ، لأُمية بن أبي عائذ الهذلي ، انظر : شرح أشعار الهذليين ٢/٥١٥ ، الأغاني ٢٤/١١ ، شرح التسهيل ١/١٩٩ ، أوضح المسالك ١/١٦١ ، المقاصد النحوية ١/٤٤١ (ونسبه إلى أمية بن أبي الصلت) ، القلادة الجوهرية : ١١٧ ، خزانة الأدب ٢/٤٣٦ ويروى (مع الظاعنينا) .

(٣) تقدم تخريج البيت في ص ٨٥ .

(٤) انظر رأي الكوفيين في : معاني القرآن للفراء ١/١٣٨ ، والخلاف في : الإنصاف ٢/٧١٧ مسألة (١٠٣) ، شرح المفصل ٤/٢٤ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٩٠ ، شرح الرضي ٣/٢٣ ، أوضح المسالك ١/١٦٢ ، تخليص الشواهد : ١٥٠ ، القلادة الجوهرية : ١١٧ ، شرح الأشموني ١/٢٠٤.

(٥) في الأصل (أل) وهو خطأ .

عَـدَسْ مَا لِعَبَّـادٍ عَلَيْـكِ إِمَـارَةٌ

أَمِنْتِ وَهَـذَا تَحْمِلِيْنَ طَلِيْقُ (١)

وزَعَمُوْا أنّ المُرَادَ : والذي تَحْمِلِينَ طَلِيْقُ ، قال البَدْرُ بن مالك: «والأَظْهَرُ أنَّ (هذا) اسمُ إِشَارةٍ ، و (تَحْمِلِين) حالٌ ، والتَّقْدِيْرُ : وهذا مَحْمُوْلاً طليقُ »(٢) . والثاني : أنْ لا يكونَ مُشَاراً بها نحو : مَن ذا ، ومَاذا . انتهى .

واعْلَمْ أنّهم جَوَّزُوْا في نحوِ قولِك : مَاذَا صنَعْتَ ؟ وجهين(٣) :

---

(١) من الطويل ، ليزيد بن مُفَرِّغ الحميري . انظر : شعر ابن مفرّغ الحميري : ١١٥ ، معاني القرآن للزجاج ٢٨٨/١ ، الأغاني ٢٧٩/١٨ ، أمالي ابن الشجري ٤٤٣/٢ ، أمالي ابن الحاجب ١٤٨/٢ ، الإنصاف ٧١٧/٢ ، شرح المفصل ٢٤/٤ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٩٠ ، شرح الرضي ٢٣/٣ ، أوضح المسالك ١٦٢/١ ، تخليص الشواهد : ١٥٠ ، المغني ٥٣٤/٢، المقاصد النحوية ٤٤٢/١ ، الخزانة ٤١/٦ ، شرح أبيات المغني للبغدادي ٢٠/٧ .

عدس : اسم لبغل أو زَجْرٌ له ، عبّاد : هو ابن زياد بن أبي سفيان . ويروى (نجوت) بدلاً من (أمنت) .

(٢) انظر : شرح الألفية له : ٩٠ .

(٣) من كلام البرهان الأبناسي في الدرة المضيئة ١٤/ب . وانظر : الكتاب ٤١٧/٢ ، معاني القرآن للأخفش ٣٦٧/١ ، معاني القرآن للفراء ١٣٨/١ ، معاني القرآن للزجاج ٢٩٣/١ ، التبصرة والتذكرة ٥١٨/١ ، شرح التسهيل ١٩٦/١ ، شرح الرضي ٦٤/٣، شرح الألفية لابن الناظم : ٩٠ ، توضيح المقاصد ٢٣٢/١ ، تخليص الشواهد : ١٥٣ .

أحدُهما : أنْ تكونَ (ذَا) مَوْصُولةً ، فتكون (ما) مبتدأ ، و (ذا) وصِلَتُهْ خبرًا ، والعائدُ محذوفٌ . والثاني : أنْ تكونَ مُلْغَاةً ، فيكون مَجْمُوْعُ (مَاذَا) مفعولاً مُقَدَّماً لـ(صنعْتَ) ، فعلى الأولِ إنْ أَبْدَلْتَ من اسمِ الاستفهامِ رَفَعْتَ[1]، وعلى الثانِي يكونُ البَدَلُ والجوابُ مَنْصُوْبَين ، وقد قُرِيءَ بالوَجْهَينِ قولـه تعالى : ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾[2] ، بِرَفْعِ (العَفْوَ) على الوَجْهِ الأولِ وبه قرأ أبو عمرٍو[3] ، أي : المُنْفَقُ العفوُ ، وبالنَّصبِ[4] على الإلْغاءِ ، أيَ : ينفقونَ العفوَ[5]، وأمَّا (مَاذا) فجميعُ أَحْوَالِهَا ستةٌ ، وقد أفردْتُ لها بابًا على حِدَتِها ، وسيأتي الكلامُ على / [٣٦/أ] شرحِها إنْ شاء اللّه تعالى[6] .

وخامسُها[7]: (ذُوْ) وتكونُ موصولةً في لغةِ طَيئ فقط ، والأَشْهَرُ

---

(١) وكذلك يكون الجواب أيضًا .

(٢) البقرة : ٢١٩ .

(٣) انظر : النشر ٢٢٧/٢ ، ورويت عن ابن كثير . انظر : البحر المحيط ١٦٨/٢ و ١٦٩، وعن اليزيدي أيضًا . انظر : إتحاف فضلاء البشر : ١٥٧ .

(٤) قراءة الجمهور ، انظر : النشر ٢٢٧/٢ ، البحر المحيط ١٦٨/٢ ، الإتحاف : ١٥٧ .

(٥) نهاية النقل من الدرة المضيئة ١٤/ب .

(٦) انظر : ص ١٦٨ .

(٧) الخامس من الموصولات العامة ، وكلام المؤلف عن (ذو) هو من الدرة المضيئة ١٤/أ . وانظر : التبصرة والتذكرة ٥٢٠/١ ، شرح المفصل ١٤٧/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٧٧/١ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٧٣/١ ، شرح التسهيل ١٩٩/١ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٨٨ ، توضيح المقاصد ٢٢٧/١ ، أوضح المسالك ١٥٣/١ ، شرح ابن عقيل ١٤٩/١ .

عندَهُم فيها البِنَاءُ واستعمالُها في الإفرادِ والتذكيرِ وفروعِهما بلَفْظٍ واحدٍ[١] ، ويَظْهَرُ المعنى بالعَائِدِ نحو : جاء ني ذُوْ فَعَلَ ، وذُوْ فعلَتْ ، ورأيتُ ذُوْ فعلاَ ، وذُوْ فعلُوا ، ومررْتُ بذُوْ فعلْنَ ، قالَ شاعرِهم في مَعْنى (الَّذِي) :

ذَاكَ خَلِيْلِيْ وَذُوْ يُواصِلُنِي يَرْمِي وَرَائِي بأَمْسَهْمٍ وَأَمْسَلِمَه [٢]

يعْنِي : والذي يُوَاصِلُنِي ، وقالَ في معْنَى (الَّتِي) :

فَإِنَّ المَاءَ ماءُ أَبِي وَجَدِّي

وَبِئْرِى ذُوْ حَفَرْتُ وَذُوْ طَوَيْتُ [٣]

يعْنِي : التِي حفَرتُ والتِي طَوَيْتُ[٤] ، وإلى هذا البيتِ أشرْتُ بقولي :

(كَالأَوَّلَيْنِ مُطْلَقًا) ، أَعْنِي : (الَّذِي) و(الَّتِي)، وذَكَر ابنُ جنِّي في (المُحْتَسَب) : أنّ مِنَ النحْويين مَنْ يُعْرِبُها إعرابَ (ذُوْ) بمَعْنى (صَاحِبٍ)[٥] ، ويُرْوَى بالوَجْهيْنِ قولُ الشاعرِ :

---

(١) وذكر الهروي في الأزهية – ٢٩٥ – وابن عصفور في المقرب ٥٦/١ و ٥٧ : أن بعض طيء يثني (ذو) ويجمعها، تقول في التثنية : (ذوا) رفعًا ، وذَوَي في النصب والجر ، وتقول في الجمع (ذَوُوْ) رفعًا و (ذَوِي) في النصب والجر .

(٢) مر تخريجه في ص ٦٦ .

(٣) من الوافر ، لسنان بن الفحل الطائي ، انظر : شرح الحماسة للمرزوقي : ٥٩١ ، أمالي ابن الشجري ٥٥/٣، الإنصاف ٣٨٤/١ ، شرح المفصل ١٤٧/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٧٧/١ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٧٤/١ ، شرح التسهيل ١٩٩/١ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٨٨ ، توضيح المقاصد ٢٢٨/١ ، أوضح المسالك ١٥٤/١ ، تخليص الشواهد ١٤٣، المقاصد النحوية ٤٣٦/١ ، القلادة الجوهرية : ١١٣ ، الخزانة ٣٤/٦ ، شعر طيء وأخبارها في الجاهلية والاسلام ٦٠٠/٢ .

(٤) نهاية النقل من الدرة المضيئة ١٤/أ .

(٥) هي لغة لبعض طيئ ، انظر : المحتسب ١٤٢/١ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٧٤/١ ، تخليص الشواهد –٥٤– وفيه : «أن ابن الضائع يقيد الإعراب بحالة الجر لأنه محل السماع ».

فإمَّا كِرَامٌ مُوْسِرُوْنَ لَقِيْتُهُمْ

فَحَسْبِيْ مِنْ ذِيْ عِنْدَهُم ما كَفَانِيَا [١]

هذا الإعْرَابُ على الجرِّ ، وأمَّا على البِنَاءِ فيُقَالُ : (مِنْ ذُوْ) ، وهي في الوَجْهَيْن على معنى:(مِن الذي)، وذَكَرَ ابن دُرُسْتُوَيْهِ[٢] في (الإرْشَادِ)[٣] مِثْلَ ما ذَكَرَ ابن جنِّي في (المحْتَسَبِ) .

وأمَّا (أَي) -وهي بفَتْحِ (الهمزةِ) وبتَشْدِيدِ (الياء)- فهي مِن[٤] الأسماءِ الموصولةِ ، وخَالَفَ في مَوْصُوْلِيَّتِهَا ثَعْلَب[٥] ، وهي بِمَثَابَةِ (مَا) في أنَّها تكونُ بلَفْظٍ واحدٍ للمذكَّرِ، وللمؤنَّثِ، مفردًا كان، أو مثنًّى، أو مجموعًا نحو : أُمْرُرْ بأيٍّ فَعَلَ ، وأيٍّ فعلا ، وأيٍّ فعلُوا ، وأيٍّ فعلْنَ ، وقد تلحقها (تاءُ) التأنيثِ[٦] نحو : أُمْرُرْ بأيةٍ فعلَتْ ، وقد اجتمَعا في قولِ الشاعرِ :

---

(١) من الطويل ، لمنظور بن سحيم الفقعسي الكوفي ، انظر : معجم الشعراء : ٢٥٣ ، شرح الحماسة للمرزوقي : ١١٥٨ ، شرح المفصل ١٤٨/٣ ، المقرب ٥٩/١ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٧٤/١ ، شرح التسهيل ١٩٩/١ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٨٩ ، توضيح المقاصد ٢٢٩/١، أوضح المسالك ١٥٣/١ ، المغني ٤٧١/٢ ، تخليص الشواهد : ٥٤ و ١٤٤ ، المقاصد النحوية ١٢٧/١، شرح أبيات المغني للبغدادي ٢٥٠/٦ .
ويروى أوله بالواو ، و (أتيتهم) بدلاً من (لقيتهم) .

(٢) عبدالله بن جعفر بن محمد بن درستويه ، [٢٥٨-٣٤٧هـ] ، من علماء اللغة ، فارسي الأصل ، تلقى عن ابن قتيبة والمبرد ، من آثاره : شرح الفصيح ، شرح الكتاب ، الإرشاد في النحو ، نقض كتاب العين . انظر : إنباه الرواة ١١٣/٢ ، البغية ٣٦/٢، شذرات الذهب ٣٧٥/٢ ، الأعلام ٧٦/٤ ، معجم المؤلفين ٤٠/٦ .

(٣) نقل ذلك عن ابن درستويه كلاً من : ابن مالك في شرح الكافية ٢٧٥/١ ، وابن هشام في تخليص الشواهد : ٥٤ .

(٤) كلام المؤلف عن (أي) منقول من الدرة المضيئة ١٥/أ .

(٥) في قوله : أنها لا تستعمل إلا شرطًا أو استفهامًا ، انظر : ارتشاف الضرب ٥٣٠/١ ، توضيح المقاصد ٢٤٢/١ ، المغني ٩٢/١ .

(٦) انظر : معاني القرآن للفراء ١٤٢/٢ ، المقرب ٥٩/١ ، شرح الرضي ٢٢/٣ ، توضيح المقصد ٢٤٢/١ وفيه : وقال أبو موسى : وإذا أريد بها المؤنث ألحقت (التاء) في الأشهر ، وحكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة يثنونها ويجمعونها.

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ

تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيْكَ وتَحْسِبُ (١)

ولا تُضافُ لِنَكِرَةٍ خِلافًا لابنِ عُصْفورٍ(٢) ، ولاَ يَعْمَلُ فيها إلاَّ مُسْتَقْبَلٌ مُتَقَدِّمٌ ، كقولِه تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ ﴾ (٣) خِلافًا للبصريين (٤).

وإنما أَفْرَدْتُهَا عن أخواتِهَا السَّوابِقِ لها في الذِّكْرِ ؛ لِكَوْنِها تُعْرَبُ دُوْنَ أَخَوَاتِها(٥) ، وقد تقدَّمَ أَنَّ فيها ما في أَخَواتِهَا من شَبَهِ

---

(١) من الطويل ، للكميت بن زيد الأسدي ، انظر : شرح هاشميات الكميت لأبي رياش القيسي : ٤٩ ، شرح الحماسة للمرزوقي : ٢٩٢ ، المحتسب ١٨٣/١ ، المقرب ١١٦/١ ، شرح التسهيل ٧٣/٢ ، أوضح المسالك ٦٩/٢ ، شرح ابن عقيل ٤٤٣/١ ، المقاصد ٤١٣/٢ ، الخزانة ١٣٧/٩. والرواية المشهورة (عليّ) بدلاً من (عليك) .

(٢) في الارتشاف ٥٣٠/١ : وقد تضاف إلى نكرة قليلاً ، وأنكر بعضهم إضافتها إلى نكرة . ا.هـ. وانظر : أوضح المسالك ١٥١/١ ، شرح الأشموني ٢١٧/١ ، القلادة الجوهرية : ١١٥ .

(٣) مريم : ٦٩ .

(٤) الذين لا يشترطون استقبال العامل وتقديمه كالكوفيين لعدم الدليل ، وقد سئل الكسائي عن سبب كون العامل مستقبلاً فقال : (أيّ) كذا خلقت ، وقد علل لذلك ابن السراج وابن عصفور وابن الباذش . انظر ذلك مع الخلاف في : الأصول ٣٢٦/٢ ، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٦٠٦/٢ ، شرح الجمل ٤٦٠/٢ ، شرح التسهيل ١٩٩/١ ، شرح الرضي ٢١/٣ ، الارتشاف ٥٣١/١، أوضح المسالك ١٥٢/١ .

(٥) يعني أخّرَها مفردة عن بقية الموصولات في الألفية ، تمامًا كما فعل ابن مالك في ألفيته ، نبّه على ذلك شراح الألفية وعللوا له بما ذكره المؤلف . انظر : توضيح المقاصد ٢٤٢/١ ، الدرة المضيئة ١٥/ب (التي ينقل منها المؤلف) . شرح المكودي : ٣٧ .

الحَرْفِ[١]، ولكنْ عَارَضَ شَبَهَ الحرفِ الإضَافَةُ، وهي مِن خَصَائِصِ الأسماءِ فأُعْرِبَتْ لذلك[٢] ، ولها في الإعْرَابِ والبِنَاءِ أربَعُ حالاتٍ ، وقد أَفْرَدْتُ لها بابًا على حِدَتِهَا ، وسيأتي الكلامُ على شرحه إنْ شاء اللّه[٣] تعالى .

[تثنية وجمع الاسم الموصول]

ثم قلْتُ :

[ص] وَثَنِّ وَاجْمَعْ مَا لَهُنَّ أُصِّلاَ ... وَهْوَ الَّذِيْ مَعَ الَّتِي وَفَصِّلاَ

/ قُلِ اللَّذَانِ وَاللَّتَانِ بِالأَلِفْ ... رَفْعًا ، وَفِي سِوَاهُ بِالْيَا قَدْ أُلِفْ [٣٦/ب]

وَالنُّوْنُ ثَقِّلْ مِنْهُمَا أَوْ خَفِّفْ ... وَإِنْ تَشَأْ فِي لُغَتَيْنِ فَاحْذِفْ

جَمْعُ الَّذِي الَّذِيْنَ وَالأُلَى وَفِي ... جَمْعِ الَّتِي اللاتِي(بِيَاءٍ) وَاحْذِفْ

وَكَالَّتِي ذَاتُ ذَوَاتُ إِنْ جُمِعْ ... وَفِي الَّذِيْنَ عَنْهُم (الَّذِيْ) سُمِعْ

[ش] وأقولُ : تقدَّم لنا أولاً أنَّ اسمَ الإشارةِ ينْقَسِمُ إلى مذكَّرٍ ومؤنَّثٍ وأنهما أَصْلاَ أسمائِه وهما : (ذا) و (تا)[٤] ، ثم تقدَّم لنا ثانيًا أنَّ أَخَاهُ الاسمَ الموصولَ ينْقَسِمُ إلى مذكَّرٍ ومؤنَّثٍ وأنهما أَصْلاَ أسمائِه وهما : (الَّذِيْ) و (الَّتِي)[٥] ، وتقدَّمَ لنا أنَّ اسمَ الإشَارةِ يُثَنَّى ويُجْمَعُ بطريقِ الشَّبَهِ لِلمُثَنَّى المُعْرَبِ[٦] ، وكذلك الاسمُ الموصولُ يُثَنَّى ويُجْمَعُ بطريقِ

---

(١) انظر : ص ٨٣ .

(٢) قال المرادي في توضيح المقاصد ٥١/١ : إن شبه الحرف يقتضي بناء الاسم إذا لم يعارضه معارض يقتضي إعرابه ، فإن عارضه معارض مقتضٍ للإعراب ألغى شبه الحرف وأعرب الاسم ترجيحاً لمقتضى الإعراب فإنه داعية الأصل . ا.هـ . وانظر : أسرار العربية : ٣٨٤ ، شرح المفصل ١٤٥/٣ ، البسيط في شرح الجمل ٢٨١/١ ، وهنا نهاية النقل من الدرة المضيئة ١٥/ب .

(٣) انظر : ص ١٤٨ .

(٤) انظر : ص ٥٢ و ٥٤ .

(٥) انظر : ص ٨٩ .

(٦) انظر : ص ٥٥ .

الشَّبَهِ للمُثَنَّى المعربِ ؛ لأنه مَبْنِيٌّ والمَبْنِيُّ لا يَدْخُلُه الإعرابُ كما تقدمَ القول به في أسماء الإشارة[١] ، إذا عرفْتَ ذلك فاعلَمْ أنك إذا ثَنَّيْتَ (الَّذِي) و (الَّتِي) من الأسماءِ الموصولةِ أو جمعتَهُما . قلْتَ في تَثْنِيَتِهِمَا رفعاً : (اللَّذَانِ) و (اللَّتَانِ) ، ونَصْباً وجَرّاً : (اللذَيْن) و (اللَّتَيْنِ) ، وإلى ذلك أشَرْتُ بالبيتين الأوَّلَيْنِ من هذه الأبياتِ الخمسةِ ، و (الألِفُ) في قولي : (أُصِّلاَ) للتَّثْنِيَةِ ؛ لأنها عَائِدةٌ على (الذي) و (التي) ، و (الألِفُ) في قولي : (وَفَصِّلاَ) مُبْدَلَةٌ من (نونِ) التَّوكيدِ الخفيفةِ عند الوَقْفِ ، وأمَّا قولي : (وفي سِوَاه) أَعْني : وفي سِوَى الرَّفْعِ ، وإنْ شئتَ قلْتَ : الضَّميرُ (وفي سِوَاه) عائدٌ على النَّصْبِ والجرِّ كما قد علمْتَ .

واعلَمْ أنَّهم قد جَوَّزُوْا في (نون) المثنَّى من الموصولاتِ - مذكَّرًا كان أو مؤنَّثاً ، مرفوعًا كانَ أو منصوبًا أو مجرورًا - أَنْ تُشَدَّدَ ، وذلك باتِّفاقٍ مع (الألِفِ) كـ (اللَّذَانّ) و (اللَّتَانّ) ، ومذهبُ الكوفيين[٢] مع (الياءِ) كـ (اللَّذَيْنّ) و (اللَّتَيْنّ) ، كما في (ذَيْنِ) و (تَيْنِ) المُقَدَّمِ ذِكْرُهُمَا في بابِ (الإشارةِ) [٣] ، ومن ذلك قراءةُ[٤] ابن كثيرٍ ﴿ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ ﴾ [٥] -بالتَّشْديدِ- ، ومَنَعَ البصريون من ذلك[٢] .

---

(١) انظر : ص ٥٥ .

(٢) انظر الخلاف في : منهج السالك الجزء الأول ورقة (٣٨) ، الارتشاف ٥٢٦/١، توضيح المقاصد ٢٠٧/١، أوضح المسالك ١٤٠/١ ، شرح ابن عقيل ١٤١/١، ائتلاف النصرة : ٨٠ .

(٣) انظر : ص ٥٧ .

(٤) انظر : الإقناع في القراءات السبع ٦٢٨/٢ ، النشر ٢٤٨/٢ ، الإتحاف : ٣٨١ .
وابن كثير هو : أبو معبد عبدالله بن كثير المكي [٤٥-١٢٠هـ]، أحد القراء السبعة ، وإمام الناس في القراءة ، كان عالمًا بالعربية ، ولقي عدداً من الصحابة . انظر : معرفة القراء الكبار ٨٦/١، وفيات الأعيان ٤١/٣ ، شذرات الذهب ١٥٧/١ ، الأعلام ١١٥/٤ .

(٥) فصلت : ٢٩ .

قالتِ النُّحاةُ : والغَرَضُ بهذا التَّشْديْدِ[١] في نونِ (ذَانِ) و (تَانِ)[٢] المشار بهما التَّعْوِيْضُ عن أَلِفَيْهِمَا المَحْذُوفَتَيْنِ ، لأنَّ هذه (ألف) الرفعِ وهي دَالَّةٌ على معنًى ، وتلك كانتْ منهما ولا معنَى لها وإنما هي حَرْفُ هِجَاءٍ ؛ فلهذا أَبْقَوا ما يدُلُّ على معنًى ، وحَذَفُوا ما لا يدُلُّ على معنًى ، ثم قَصَدُوْا بالتَّشْديْدِ في نونيهما التَّعويضَ عن ألفيهما ، وكذلك القولُ في تَشْديْدِ (النونِ) من (اللَّذَيْنِ) و(اللَّتَيْنِ)[٣] ، فإنَّ الغَرَضَ به التَّعويضُ عن ياءَ يْهما المَحْذُوْفَتَيْنِ ؛ لأنَّ هذه (الياء) تدلُّ على معنًى ، وتلك / كانتْ منهما ولا [٣٧/أ] معنَى لها وإنما هي حَرْفُ هِجَاءٍ ؛ فلهذا أَبْقَوا ما يدلُّ على معنًى ، وحَذَفُوْا ما لا يدُلُّ على معنًى، ثُمَّ قَصَدُوْا بالتَّشْديْدِ في نونيهما التَّعْويضَ عن ياءَ يْهما » ، وتقدَّمَ لنا في بابِ (الإشارةِ)[٤] أَنَّ تَشْديْدَ (النونِ) يكونُ عَلاَمَةً على البعْدِ عندَ بعضِهم ، قال ابن مالك في (شرح التَّسْهِيْلِ) : « ويُبْطِلُ هذا القولَ جَوَازُ التَّشْديْدِ في (ذَيْنِ) و (تَيْنِ)»[٥] . انتهى كلامُه .

وعلى هذا فلا يَجُوْزُ تَشْديْدُهما إلا في حِكَايةِ البُعْدِ خُرُوْجًا من الخِلاَفِ واللّه أعلم .

---

(١) انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ١١٢ ، سر صناعة الإعراب ٤٨٧/٢ ، الأزهية : ٢٩٧ ، أمالي ابن الشجري ٥٦/٣ ، البيان ٢٣٢/٢ ، شرح المفصل ١٤١/٣ ، المحصول في شرح الفصول ١٤٠/أ ، منهج السالك الجزء الأول ورقة (٣٨)، توضيح المقاصد ٢١٠/١، شرح ابن عقيل ١٤١/١، شرح المكودي : ٣٤ .

(٢) في الأصل (اللذين واللتين) وهو خطأ .

(٣) في الأصل (ذين وتين المشار بهما) وهو خطأ .

(٤) انظر : ص ٥٧ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ٢٤٠/١ ، وعلّق المرادي على قول ابن مالك بقوله : وأجيب بأنه لا يدل جواز التشديد في (ذين) و (تين) في حالة القرب على عدم جعله على سبيل اللزوم دليلاً على حالة البعد ، بل قد يلزم الشيء دلالة على شيء في حال ، وإن كان جائزًا في حال أخرى .ا.هـ. انظر: توضيح المقاصد ٢١٠/١.

تَـنْبِـيْـهٌ : كـان القِيَـاسُ في تَثْنِيَـةِ (الَّذي) و (الَّـتِـيْ) إِثْبَـاتُ (الياءِ) كما في: القَاضِيَانِ والدَّاعِيَانِ، وفي (ذَا) و (تَـا) إِثْبَاتُ (الأَلِـفِ) كما في : الفَتَيَـانِ ونحوِه ، ولكنَّـهم فَرَّقُوْا بَيْنَ تَثْنِيَـةِ المُعْرَبِ والمَبْنِـيْ منهمـا ، بأن قـالوا في المَبْنى : لـمّا كـان في (الذي) و (التي) (يَـاءٌ) سَاكِنَـةٌ وعند تَـثْنِيَتِـهِ تَدْخُـلُ عليـه (الأَلِفُ) سـاكنةً ، فَحُذِفَ الأَوَّلُ منهمـا لاِلْتِقَـاءِ السَّـاكِنَيْنِ ، وكذلك لـمَّـا كان في (ذَا) و (تَـا) (ألفٌ) وعند تَثْنِيَتِـهِ تدخل عليه (ألف)[1] سـاكنةٌ ، فَحُذِفَ الأَوَّلُ منهما لاِلْتِقَـاءِ السَّـاكنين ، وليس المـعْرَبُ كذلك ؛ لأنَّـه لا يَتَعَاقَبُ في تَثْنِيَتِـه سَاكِنَـانِ أبدًا ، فـاعْرِفِ الفَرْقَ بينهما[2] واللّه الموفق .

– رجَعْنَـا إلى الشَّـرْحِ – اعلم : أنَّ (نُـوْنَ) المثنّى قـد تُحْذَفُ في حالَـةِ الرَّفْـعِ ، وهـي لغةُ بني[3] الحارثِ بن كعبٍ وبعضُ رَبِيْعَـة[4] ، وعَزَاها ابنُ مـالكٍ في (الكَافِيَـةِ الشَّـافِيَـةِ) إلى : هُذَيْـلٍ أيضًا[5] ، كما سيأتي بيانُـه في ذِكْرِ الشَّـواهدِ[6] ، وإلى ذلك أشرْتُ بالبيتِ الثالثِ من هذه الأبياتِ الخمسةِ.

وإذا أردْتَ جمع (الّذي) فله جَمْعَانِ :

أحدُهما : (الَّذينَ) وهو بـ (الياءِ) مطْلَقًا ، أعَنْي : في الإفْرَادِ ، أو

---

(١) في الأصل (ياء) وهو خطأ .

(٢) انظر : شرح الكافية لابن مالك ٢٥٦/١ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٨٢ ، منهج السالك الجزء الأول ورقة (٣٧) ، توضيح المقاصد ٢٠٧/١ ، أوضح المسالك ١٣٩/١ ، الدرة المضيئة ١٣/أ ، شرح الأشموني ١٧٨/١.

(٣) في الأصل (ابني) بالألف وهو خطأ .

(٤) انظر : الارتشاف ٥٢٦/١، توضيح المقاصد ٢٠٩/١ ، أوضح المسالك ١٤٠/١ .

(٥) لم ينسبها ابن مالك في متن (الكافية الشافية) ولا في شرحها إلى أحد انظر : ٢٦٠/١ و ٢٦١ من شرح الكافية ، والذي نسبه ابن مالك إلى هذيل هو إعراب (الذين) إعراب جمع المذكر السالم انظر ٢٥٨/١ من شرح الكافية .

(٦) انظر : ص ١١٣ .

في الجَمْعِ ، أو في الرَّفْعِ ، أو في النَّصْبِ ، أو في الجرِّ ، فمِنَ الإفْرَادِ في الأحْوالِ الثَّلاثة : كقوله تعالى : ﴿ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ (١) ، ﴿ إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾ (٢) ، ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ (٣) ونحوِ ذلك ، ومِنَ الجَمْعِ في الأحْوالِ الثَّلاثة : كقولِه تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ﴾ (٤) ، ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ (٥) ، ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ (٦) ونحوِ ذلك ، وبَنُو هُذَيْلٍ وبَنُوْ عُقَيْلٍ (٧) يُجْرُوْنَ (الَّذينَ)(٨) مُجْرَى جمعِ المذكَّرِ السَّالمِ، فيَجْعَلُوْنَهُ [في](٩) حَالَةِ الرَّفْعِ بـ (الواوِ) ، وفي حَالَةِ النَّصْبِ والجرِّ بـ (الياءِ)، وفيه لُغَةٌ ثالثةٌ وهي : / حَذْفُ (الألِفِ) [٣٧/ب]
و(اللاَّمِ)، قالَ أبو عمروٍ :« سمعْتُ أعرابيًا يقرأ : ﴿ صِرَاطَ لَذِيْنَ ﴾»(١٠).
ولكِنَّ اللغةَ الأُوْلَى هي الأَوْلَى ؛ لأنها الفُصْحَى وبها نَطَقَ القرآنُ الكريمُ .

والثانِي(١١) : (الأُلَى) ، وإليهما أشرْتُ بقولي :

---

(١) النمل : ٤٠ .
(٢) القصص : ٨٥ .
(٣) الإسراء : ١.
(٤) المؤمنون : ١ و ٢ .
(٥) مواضع كثيرة منها في : الكهف : ٣٠ و ١٠٧ ، مريم : ٩٦ ، البينة : ٧ .
(٦) الفاتحة : ٧ .
(٧) انظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٧٢٤/٣ ، شرح التسهيل ١٩١/١ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٥٨/١ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٨٣ ، الارتشاف ٥٢٦/١ ، توضيح المقاصد ٢١٤/١ ، تخليص الشواهد : ١٣٥ ، أوضح المسالك ١٤٣/١ ، شرح ابن عقيل ١٤٤/١ .
(٨) في الأصل (الذي) وهو خطأ .
(٩) زيادة لسلامة الكلام .
(١٠) انظر : القراءات الشاذة لابن خالويه : ١ ، البيان ٣٩/١ ، إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٩٩/١ ، شرح التسهيل ١٩٠/١، البحر ١٤٤/١ ، الارتشاف ٥٢٦/١ ، توضيح المقاصد ٢١٥/١.
(١١) الثاني من جمع (الذي) .

* جَمْعُ الَّذِيْ الَّذِيْنَ وَالأُلَى ... *

وكلاهُمَا فيه تَجَوُّزٌ ، أمّا (الذين) : فلأنه مَخْصُوصٌ بمَنْ يَعقِلُ ، وهو[١] عامٌّ كـ(العَالَمِيْنَ)، فكان من حَقِّهِ أنه يَجْرِي على حُكْمِ الجمعِ المذكرِ السالمِ ، ولكِنَّهُ جاءَ على خِلافِ الأَصْلِ[٢] ، وأما (الأُلى) : فلأنه اسم جَمْعٍ كـ(الأَهْلِ)، وكان من حَقِّه أنْ يَلحَقَ به في إعرابه ، ولكَنَّه جاء على خِلافِ الأَصْلِ[٢] .

وأمّا (الَّتِي) فكـ (الَّذِي) في كَوْنِها بـ (الياءِ) رَفْعاً ونَصْباً وجَراً ، كقولِه تعالى: ﴿ هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِى يُكَذِّبُ بِهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾[٣] ، ﴿ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى ﴾[٤] ، ﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّتِى نَقَضَتْ غَزْلَهَا ﴾[٥] ومَا أشْبَهَ ذلك ، وأما جَمْعُها : فإنها تُجْمَعُ على (اللاتِي) بإِثْبَاتِ (الياءِ) السَّاكِنَةِ أو بِحَذْفِهَا[٦] ، وإلى ذلك أشرْتُ بقولي :

..... وفِيْ جَمْعِ الَّتِيْ اللاتِي بِيَاءٍ وَاحذِفْ

ويجوزُ جَمْعُهُ أيضًا على (اللائِي) - بهمزةٍ[٧] مكسورةٍ - ويجوزُ

---

(١) أي : الذي .

(٢) انظر : شرح الألفية لابن الناظم : ٨٢ ، توضيح المقاصد ٢١١/١ و ٢١٣، الدرة المضيئة ١٣/أ، شرح الأشموني ١٨٣/١ .

(٣) الرحمن : ٤٣ .

(٤) الحجرات : ٩ .

(٥) النحل : ٩٢ .

(٦) انظر : الأصول ٢٦٢/٢ ، الأزهية : ٣٠٤ ، دقائق التصريف : ٥٤٥ ، شرح التسهيل ١٥٩/١، شرح الكافية لابن مالك ٢٦٨/١ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٨٤ ، شرح الرضي ٢١/٣ ، توضيح المقاصد ٢١٦/١ ، شرح ابن عقيل ١٤٥/١ .

(٧) في الأصل (بياء) .

فيها ما جازَ في (ياءِ) (اللاتي) من الإثباتِ والحذفِ[١] كما سيأتي بيانُه[٢] .

ثم ممّا يُقَاسُ على (التي) في معنى الإفْرادِ والتَّأْنيثِ (ذَاتُ)، وجمعه على (ذَوَاتُ)[٣] ، وإلى ذلك أشرْتُ بقولي :

* وَكَالَّتي ذَاتُ ذَوَاتُ إنْ جُمِعْ *

وذلك لأنَّ من العربِ مَنْ يقولُ : (ذَاتُ) يُرِيْدُ بها معنى (التي) ، ويقولُ: (ذَوَاتُ) يُرِيْدُ بها معنى (اللاتِي) ، ومِن ذلك رِوَايَةُ الفَرَّاءِ عن بعضِ العربِ فيما نَقَلَهُ عنه الفَزَارِي[٤] – رحمة اللّه عليه – ولَفْظُهُ : «وطَيِئٌ يُقِيْمُوْنَ (ذُوْ) مَقَامَ (الذي)، ويُقِيْمُوْنَ (ذَاتُ) مَقَامَ (التي) ، فيقولون: ذُوْ قامَ زيدٌ ، بمعنَى : الذي قامَ زيدٌ ، وذَاتُ قامَتْ هند ، بمعنَى : التي قامت ، قال الشاعرُ :

---

(١) انظر : الأصول ٢٦٢/٢ ، الأزهية : ٣٠٥ ، دقائق التصريف : ٥٤٥ ، شرح الجمل ١٧٣/١ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٦٨/١ ، شرح التسهيل ١٩٥/١ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٨٤، شرح الرضي ٢١/٣ ، توضيح المقاصد ٢١٦/١ ، شرح ابن عقيل ١٤٥/١ .

(٢) انظر : ص ١٢٤ .

(٣) وهي لغة لبعض طيئ بالبناء على (الضم) فيهما ، وحُكي إعرابهما إعراب (ذات) و (ذوات) بمعنى: صاحبة وصاحبات . انظر : شرح الكافية لابن مالك ٢٧٥/١ ، الارتشاف ٥٢٧/١ و ٢٥٨ ، توضيح المقاصد ٢٣٠/١ ، أوضح المسالك ١٥٥/١ ، شرح ابن عقيل ١٥٠/١ ، وذكر الهروي وابن عصفور : أن بعض طيئ يثني (ذات) فيقول : (ذواتا) رفعًا ، و (ذواتي) نصبًا وجرًا . انظر : الأزهية : ٢٩٥ ، المقرب ٥٦/١ و ٥٧ .

(٤) إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم الفزاري [٦٦٠ – ٧٢٩هـ] ابن الفركاح ، من كبار الشافعية، عرض عليه القضاء فأبى ، وانقطع للتدريس والعبادة ، من آثاره : تعليق على التنبيه (في فقه الشافعية) تعليق على مختصر ابن الحاجب (في أصول الفقه) ، الإعلام بفضائل الشام ، فتاوى ، انظر : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٣٥/١ ، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه ٣١٤/٢ ، شذرات الذهب ٨٨/٦ ، الأعلام ٤٥/١ ، هذا وقد بذلت جهدي في توثيق نصوص الفزاري – التي أكثر المؤلف من نقلها – ولكن مع الأسف لم أظفر بكتاب له مطبوع أو مخطوط يحوي هذه النصوص ، إلا أنني وجدت اتفاقًا شبه تام بين نصوص الفزاري وما في كتاب الأزهية للهروي – ما عدا ثلاثة نصوص سيأتي ذكرها – لذلك قمت بتوثيق نصوص الفزاري من الأزهية ، وسبق الحديث عن الفزاري ونقولاته في القسم الخاص بالدراسة.

فإنَّ بَيْتَ تَميمٍ ذُوْ سَمِعْتَ بِهِ

لمَّا تَمَنَّتْ وأَرْبَتْ عِزَّها مُضَرُ (١).

وكذلك يَجْعَلُوْنَ (ذُوْ) رَفْعًا في كلِّ حالٍ ومُوَحَّدًا في التَّثْنِيَة والجمعِ فيقولون : جاء ني ذُوْ قالَ ذاك ، ورأيْتُ ذُوْ قالَ ذاك ، ومررْتُ بذُوْ قالَ ذاك ، وذُوْ قالَ ذاك الزيدان ، وذُوْ قالَ ذاك الزيدون ، وكذلك (ذَاتُ) في المؤنَّثِ ، قال الفَرَّاءُ : « سمعْتُ بعضَ العربِ يقول : بالفَضْلِ ذُوْ فَضَّلَكُمُ اللّه بِهْ ، وبالكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمَكُمُ اللّه بِهْ» (٢) ، يريدُ : (بِهَا) فلمّا أَسْقَطَ (الألفَ) جعَلَ الفتحةَ التي كانت في (الهاءِ) في (الباءِ) عِوَضاً منها ، ومنهم مَنْ يَجْعَلُ (ذُوْ) بمعنى (الذي) للمذكَّرِ والمؤنَّثِ / جميعًا في كلِّ حالٍ ، فيقولُ : [٣٨/أ] هذه هند ذُوْ سمِعْتُ بها ، ورأيت هندًا ذُوْ سمعْتُ بها ، ومررْتُ بهند ذُوْ سمعْتُ بها ، ورأيتُ أَخَوَيْكَ ذُوْ سمعْتُ بهما ، ومررْتُ بالقوم ذُوْ سمعْتُ بهم ، كما جَعَلُوْا (مَنْ) و (مَا) للمذكَّرِ والمؤنَّثِ والاثنينِ والجمعِ . قالَ الشاعرُ :

فَإِنَّ الماءَ ماءُ أبِي وجَدِّي وَبِئْرِي ذُوْ حَفَرْتُ وذُوْ طَوَيْتُ (٣)

أرادَ : التي حفَرْتُ والتي طَوَيْتُ ، وربما ثَنَّوا وجَمَعُوا فقالوا : هذان ذَوَا تَعْرِفُ ، وهؤُلاءِ ذَوُوْ تعرف ، وهَاتَانِ ذَوَاتَا تعرف ، وهؤُلاءِ ذَوَاتُ

---

(١) من البسيط ، لرجل من طيئ أدرك الإسلام ، انظر : النوادر : ٦١ ، الكامل ١١٣٩/٣ ، أمالي ابن الشجري ٥٤/٣ ، والرواية المشهورة للشطر الثاني من البيت هي :

* فيه تنمّت وأرست عزها مضر *

(٢) انظر قول الفراء في : أمالي ابن الشجري ٥٤/٣ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٧٥/١ ، شرح التسهيل ١٩٥/١ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٨٩ ، أوضح المسالك ١٥٥/١ ، شرح قطر الندى : ١٣٦ ، في القرآن والعربية من تراث لغوي مفقود : ٩٧ و ٢٧٦ .

(٣) سبق تخريجه في ص ٩٩ .

تعرف ، ويَرْفَعُوْنَ (التاءَ) مِن (ذَوَاتُ) على كلِّ حَالٍ، قال الفراء:« أَنْشَدَنِي بعضُ العربِ :

جَمَعْتُها مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقِ ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ »[١]

انتهى كلامُه[٢] . وقد تأتي (ذَواتُ) بمعنَى (اللاتي) كما سيأتي[٣] بَيَانُه في ذِكْرِ الشَّواهِدِ ، ثُمَّ مما يجوزُ حَذْفُهُ والمعنى باقٍ على حَالِهِ : (نونُ) الذين ، وإلى ذلك أشرْتُ بقولي :

* وَفِي الَّذِيْنَ عَنْهُمُ الَّذِيْ سُمِعْ *

أَعْنِي : في لُغَةٍ[٤] لا في ضَرُورَةٍ ؛ لِوُرُوْدِ ذلك في النَّثْرِ وفي

---

(١) من الرجز ، لرؤبة بن العجاج ، انظر : ملحق الديوان : ١٨٠، أمالي ابن الشجري ٥٥/٣، المقرب ٥٨/١، شرح الكافية لابن مالك ٢٧٥/١ ، شرح التسهيل ١٩٦/١ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٨٩ ، أوضح المسالك ١٥٦/١ ، تخليص الشواهد : ١٤٤ ، المقاصد النحوية ٤٣٩/١ ، شرح الأشموني ٢٠١/١. أينق : جمع ناقة ، موارق : سريعات السير .

(٢) كلام الفزاري موافق لما في كتاب الأزهية في علم الحروف : ٢٩٣ – ٢٩٥ .

(٣) في الأصل (سياه) .

(٤) انظر : دقائق التصريف : ٥٤٤ ، الأزهية : ٢٩٨ ، أمالي ابن الشجري ٥٧/٣ ، وجعل بعض النحاة حذف النون تخفيفًا لطول الاسم بالصلة . انظر : سر الصناعة ٣٥٧/٢ ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : ٣٠٠ ، التوطئة : ١٦٥ ، شرح الجمل ١٧١/١ ، شرح الرضي ٢٠/٣ ، توضيح المقاصد ٢١٤/١ ، وفصّل ابن مالك فقال : « وإذا لم يقصد (بالذي) مخصص جاز أن يعبر به عن جمع حملاً على (مَنْ) ... فإن قصد (بالذي) مخصص فلا محيص عن (اللذين) في التثنية ، و (الذين) في الجمع ، ما لم يضطر شاعر» .ا.هـ.

انظر : شرح التسهيل ١٩١/١ و ١٩٢ ، وفي شرح الكافية ٢٦٠/١ و ٢٦١ : جعل وقوع (الذي) في موضع (الذين) لتضمنه معنى الجزاء أو مقصودًا به الجنس كثيرًا ، وما سوى ذلك قليل .

الشِّعْرِ، فمِنَ النثرِ قولُه تعالى : ﴿ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟ ﴾ [١]، وَخَالَفَ الفَرَّارِي في ذلك وقال : « بَلِ (الذي) هُنَا نَعْتٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُه: كَالْخَوْضِ الذي خَاضُوْا »[٢]. وأمَّا كَوْنُها بمعنَى (الذين)[٣] صِرْفًا فقد أَنْشَدَ على ذلك قولَ الراجزِ[٤] :

يا رَبَّ عِيْسَى لا تُبَارِكْ في أَحَدْ

في قَائِمٍ مِنْهُمْ ولا في مَنْ قَعَدْ

غَيْرَ الَّذِي قَامُوا بِأَطْرَافِ المَسَدْ[٥] .

أرادَ (الذين) ، ثم قال : « وهذه اللغةُ تَجْعَلُ (الذي) مع الجمعِ بِلَفْظِ الوَاحِدِ ، فيُقَالُ فيها : الذي فَعَلُوا ذلك الزيدون ». انتهى كلامُه[٦].

ومن الشعرِ كقولِ الشاعر :

وإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ

هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يا أُمَّ خَالِدِ [٧]

يعنِي : وإنَّ الذين ، بدليلِ قولِه : دِمَاؤُهُم ، وعلى ذلك حَمَلَ أبو البقاءِ

---

(١) التوبة : ٦٩ .

(٢) انظر : الأزهية : ٣٠٠ .

(٣) في الأصل (الذي) خطأ .

(٤) انظر : الأزهية : ٢٩٩ .

(٥) وردت بلا نسبة في : سر الصناعة ٥٣٧/٢ ، الأزهية : ٢٩٩ ، الروض الأنف ٣٠٦/٣ برواية : (غير الألى شدوا) ولا شاهد فيها ، شرح الجمل ١٧٢/١، رصف المباني : ٢٧٠ و ٣٤٢ ، اللسان (ذا) ٤٥٦/١٥ . ويروى أولها : (لا بارك الرحمن في بني أسد) .
ويروى : (عبس) بدلاً من (عيسى) ، و (وإلا الذي شدوا) بدلاً من (غير الذي قاموا) .

(٦) انظر : الأزهية : ٢٩٨ .

(٧) من الطويل ، للأشهب بن رميلة . انظر: الكتاب ١٨٧/١، المقتضب ١٤٦/٤ ، سر الصناعة ٥٣٧/٢، الأزهية : ٢٩٩ ، أمالي ابن الشجري ٥٧/٣ ، معجم البلدان ٢٧٢/٤ ، =

-رحمة اللّه عليه - قولَه تعالى : ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ (١) ، فقال : «(الَّذِي) هُنَا مُفْرَدٌ في اللَّفْظِ ، والمعنَى على الجمعِ ، بدليلِ قولِه تعالى: ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ وما بَعْدَهُ . و(٢) في وُقُوعِ المفردِ هنَا مَوْقِعَ الجمعِ وَجْهَانِ : أحدُهما : هو جِنْسٌ مِثْلُ (مَنْ) و (مَا) فيَعُودُ الضَّميرُ إليه تَارَةً بِلَفْظِ المفردِ وتَارَةً بِلَفْظِ الجمعِ . والثَّاني : أَنَّه أَرَادَ (الذينَ) / [٣٨/ب] فحَذَفَ (النونَ) لِطُولِ الكلامِ بالصِّلَةِ ، ومِثْلُهُ : ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ﴾ (٣) ثم قال : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ ». انتهى كلامُه(٤) .

تَذْيِيلٌ : في مَعْرِفَةِ أَصْلِ الأَصْلَيْنِ من هذا البابِ ، وهما : (الذي) و (التي) وما قِيلَ في تَثْنِيَتِهِمَا وجمعِهما من اللُّغَاتِ ، أمّا أَصْلُ (الذي) ففيه مَذْهَبَانِ(٥) : أحدُهما : مذهبُ سيبويهِ وسائر البصريين : أنّ أَصْلَ (الَّذِي): (لَذِي) على وَزْنِ (عَمِي) و (شَجِي) ونحوِهما، و (عمٍ)

= شرح المفصل ١٥٥/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٧٢/١ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٦١/١، شرح التسهيل ١٩٢/١، رصف المباني : ٣٤٢ ، اللسان (ذا) ٤٥٥/١٥ ، المقاصد ٤٨٢/١ ، الخزانة ٢٥/٦ . وينسب البيت إلى : حريث بن محفِّض برواية (فإن الألى) ولا شاهد فيها . انظر : الخزانة ٢٩/٦ . حانت دماؤهم : لم يؤخذ لهم بدية ولا قصاص ، فَلْج : اسم بلد ، ومنه قيل لطريق تأخذ من البصرة إلى اليمامة طريق بطن فلج ، وقيل : وادٍ بين البصرة وحِمَى ضريَّة من منازل عدي بن جندب بن العنبر بن تميم . انظر : معجم البلدان ٢٧٢/٤ .

(١) البقرة : ١٧ .

(٢) إضافة (الواو) من التبيان لاستقامة الكلام.

(٣) الزمر : ٣٣ ، وانظر : معاني القرآن للفراء ٤١٩/٢ .

(٤) انظر: التبيان ٣٢/١ .

(٥) هذا الكلام عن أصل (الذي) و (التي) موجود في الأزهية : ٢٩١ ، وانظر الخلاف في : الأصول ٢٦٢/٢ و ٢٦٣ ، أمالي ابن الشجري ٥٢/٣ ، الإنصاف ٦٦٩/٢ مسألة (٩٥) ، اللباب ١١٤/٢ ، شرح المفصل ١٣٩/٣ ، شرح الرضي ١٧/٣ ، الارتشاف ٥٢٥/١ ، ائتلاف النصرة : ٦٥ .

و(شَجٍ) اسْمَا فَاعِلٍ مِن (عَمِي) و (شَجِيَ)[١]، وأن (الألِفَ) و(اللامَ) دَخَلَتَا عليهما للتَّعْرِيْفِ ، ويَدُلُّ على ذلك أنّك تقولُ : الَّذِي قام زيد ، فهذا التَّشْدِيْدُ الذي في (اللامِ) يدُلُّ على أنَّ أَصْلَهَا (لَذِي) ، وأنّ (الألفَ) و(اللامَ) دخلَتَا على حَرْفٍ من نَفْسِ الكلمةِ ، فَأُدْغِمَتِ (اللامُ) التي جاءَتْ مع (الألفِ)[٢] في (اللامِ) التي في قولِك : (لَذِيْ) .

والثانِي : مَذْهَبُ الفراءِ قال : « أَصْلُ (الذي) : (ذَا) التي هي إِشَارةٌ إلى ما هو بِحَضْرَتِكَ ، ثم نُقِلَتْ من الحَضْرَةِ إلى الغَيْبَةِ ، ودخَلَتْ عليها (الألفُ) و (اللامُ) للتَّعْرِيفِ ، وخُطَّتْ (أَلِفُهَا) إلى (الياءِ) لِتَفْرِقَ بين الإِشارةِ إلى الحَاضِرِ والغَائِبِ » . انتهى ذلك[٣] . وعندي أنَّ المذهبَ الأوَّلَ أَجْوَدُ من الثانِي ؛ لِمَا فيه من عَدَمِ التَّكَلُّفِ والتَّعَسُّفِ واللّه أعلم . أمّا أَصْلُ (التي) فكما قِيلَ في (الذي) ، فيُقَاسُ عليه في جميعِ ما تقدَّمَ القولُ به في تَأْصِيْلِهِ واللّه أعلم .

وأمَّا تَثْنِيَةُ (الذي) ففيها ثَلاثُ لُغَاتٍ[٤]: الأُولَى : (اللذانِ) بتَخْفِيْفِ (النونِ) ، والثانيةُ : (اللذانِّ) بتَشْدِيْدِ (النونِ) وهي لغةُ قريشٍ[٥] ، والثالثةُ : (اللذا) بحذفِ (النون) ، قالَ الشاعرُ :

أَبَنِي كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا قَتَلا المُلُوكَ وفَكَّكَا الأَغْلاَلا[٦].

---

(١) في الأزهية بعد هذا : ووزن (لَذِي) : فَعِل .

(٢) في الأصل (واللام) وحذفها أحسن كما في الأزهية .

(٣) إلى هنا نهاية نص الأزهية : ٢٩١ .

(٤) من الأزهية : ٢٩٦ و ٢٩٧ ، وانظر : الأصول ٢٦٢/٢ ، دقائق التصريف : ٥٤٣ ، أمالي ابن الشجري ٥٥/٣ ، شرح الجمل ١٧١/١ ، شرح التسهيل ١٩١/١ ، الارتشاف ٥٢٦/١ ، توضيح المقاصد ٢٠٦/١ ، أوضح المسالك ١٣٩/١ .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الأزهية : ٢٩٦ ، وفي أمالي ابن الشجري ٥٥/٣ ، إلا أن أبا حيان في الارتشاف ٥٢٦/١ في كلامه على تثنية (الذي) و (التي) قال : « وتخفيف نونيهما لغة الحجاز وبني أسد، وتشديدهما لغة تميم وقيس » . ا.هـ .

(٦) من الكامل ، للأخطل غياث بن غوث التغلبي ، انظر : الديوان ١٠٨/١، الكتاب ١٨٦/١ ، المقتضب ١٤٦/٤، سر الصناعة ٥٣٦/٢ ، شرح الحماسة للمرزوقي : ٧٩ ، أمالي ابن الشجري ٥٥/٣ ، شرح الجمل ١٧١/١ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٦٢/١، شرح التسهيل ١٩٢/١ ، توضيح المقاصد ٢٠٨/١، أوضح المسالك ١٤٠/١ ، اللسان (ذا) ٤٥٥/١٥ ، الخزانة ٦/٦ . وعماه هما : عمرو بن كلثوم وقتل الملك عمرو بن هند ، ومرة بن كلثوم وقتل المنذر بن النعمان بن المنذر .

فقال قومٌ[١] : هي لغتُه[٢] ، وقالَ آخرون[٣] : بل لغتُه[٤] (اللذانِ) إلا أنه حَذَفَ (النونَ) لِطُوْلِ الاسمِ ، كما حَذَفَها النَّجَاشِي[٥] في قولِه :

فَلَسْتُ بِآتِيْهِ ولا أَسْتَطِيْعُهُ

ولاكِ اسْقِنِي إنْ كان مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ [٦]

أَرَادَ (ولَكِنْ) فَحَذَفَ (النونَ) للتَّخْفِيْفِ ، قالَ[٧] : « وإنَّما حُذِفَتِ (الياءُ) التي كانت في (الذي) إذا ثَنَّيْتَهُ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ؛ لأنَّ (الذي) غيرُ مُعْرَبٍ [٨] ، وقد قُرِيءَ قولُه تعالى : ﴿ [وَاللَّذَانِ][٩] يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ ﴾ [١٠]

---

(١) هم الكوفيون . انظر : أمالي ابن الشجري ٥٥/٣.

(٢) في الأصل (لغة) والتصويب من الأزهية : ٢٩٦ ، وتنسب هذه اللغة إلى بني الحارث بن كعب وبعض ربيعة . انظر : الارتشاف ٥٢٦/١ ، توضيح المقاصد ٢٠٩/١ ، أوضح المسالك ١٤٠/١.

(٣) هم البصريون . انظر : الكتاب ١٨٦/١ ، المقتضب ١٤٦/٤ ، سر الصناعة ٥٣٦/٢ ، أمالي ابن الشجري ٥٥/٣ ، شرح المفصل ١٥٤/٣ ، شرح الجمل ١٧١/١ ، شرح الرضي ١٩/٣ ، أما ابن مالك فقد عد حذف (النون) في مثل هذا البيت ضرورة في شرح التسهيل ١٩٢/١ ، وقليلاً في شرح الكافية ٢٦١/١ .

(٤) في الأصل (لغة) والتصويب من الأزهية : ٢٩٦ .

(٥) النجاشي الحارثي قيس بن عمرو بن مالك ، شاعر هجّاء مخضرم [... - ٤٠ هـ] كان رقيق الإسلام ، استعدى عليه بنو عجلان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لأنه هجاهم ، فهدده بقطع لسانه ، وأقام علي - رضي الله عنه - عليه الحد لإفطاره في رمضان ، انظر : الشعر والشعراء ٣٢٩/١ ، الأعلام ٢٠٧/٥ .

(٦) من الطويل . انظر : الكتاب ٢٧/١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٥٢/١ ، سر الصناعة ٥٤١/٢ ، الحماسة الشجرية ٧١٨/٢ ، أمالي ابن الشجري ١٦٧/٢ ، شرح المفصل ١٤٢/٩ ، رصف المباني : ٢٧٧ ، الجنى الداني : ٥٩٢ ، تخليص الشواهد : ٢٦٩ ، المغني ٣٢١/١ ، اللسان (لكن) ٣٩١/١٣ ، شرح شواهد المغني للسيوطي ٧٠١/٢ ، الخزانة ٤١٨/١٠ .

(٧) من كلام الهروي في الأزهية : ٢٩٧ .

(٨) انظر : الكتاب ٤١١/٣ ، توضيح المقاصد ٢٠٧/١ ، أوضح المسالك ١٣٩/١ .

(٩) إضافة لصحة الكلام ، وهي موجودة في الأزهية : ٢٩٧ .

(١٠) النساء : ١٦ .

بتَخْفِيفِ (النونِ) وتَشْدِيدِهَا »[١] ، فمَنْ شَدَّدَ جعَلَها عِوَضاً[٢] من (الياءِ) المَحْذُوفَةِ ، كما تقدَّمَ القول به في (ذَيْنِ) و (تَيْنِ)[٣] وأن التَّشْدِيدَ فيهما عِوَضٌ عن (أَلِفَيْهِمَا) فهذا مثل ذلك .

وأما تَثْنِيَةُ (التي) فكما قِيلَ في تثنية (الذي) من اللُغَاتِ الثلاثِ[٤] / التي تقدَّمَ ذِكْرُهَا ، فعلى[٤] الأُولى يُقَالُ : (اللَتَانِ) بتَخْفِيفِ (النون) ، [٣٩/أ] وعلى الثانية يُقَالُ : (اللَّتَانِّ) بتَشْدِيدِها ، وعلى الثالثةِ يقالُ : (اللَّتَا) بحَذْفِ (النون) ، كقول الرَّاجِزِ :

هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمُ لَقِيلَ فَخْرٌ لَهُمُ صَمِيمُ[٥]

وأمَّا جَمْعُ (الذي) ففيه ثمانُ لُغَاتٍ[٦] : اللُّغَةُ الأولَى : (الَّذِيْن) بـ(الياءِ) في جميعِ الأَحْوَالِ من رَفْعٍ ونَصْبٍ وجَرٍ ، وهي اللُّغَةُ العَالِيَةُ وبها جَاءَ التَّنْزِيْلُ ، واللُّغَةُ الثانيةُ : بجَعْلِها جمعًا سالمًا ، فتقولُ : جاءَ

---

(١) التخفيف قراءة الجمهور ، والتشديد قراءة ابن كثير . انظر : الإقناع في القراءات السبع ٦٢٨/٢، البحر المحيط ٢٠٧/٣ ، النشر ٢٤٨/٢ ، الإتحاف : ١٨٧ ، وهنا نهاية كلام الهروي .

(٢) في الأصل (عرضا) وهو خطأ .

(٣) انظر : ص ١٠٥ .

(٤) من الأزهية : ٣٠٣ ، وانظر : الأصول ٢٦٢/٢ ، أمالي ابن الشجري ٥٩/٣ ، شرح الجمل ١٧١/١ ، المقرب ٥٧/١ ، الارتشاف ٥٢٦/١ ، توضيح المقاصد ٢٠٧/١ ، أوضح المسالك ١٣٩/١ .

(٥) نسبه العيني في المقاصد ٤٢٥/١ إلى الأخطل ، وقال البغدادي في الخزانة ١٤/٦ : وقد فتشت أنا ديوانه فلم أجده فيه والله أعلم ، والبيت من إنشاد الفراء كما في : الأزهية : ٣٠٣ ، أمالي ابن الشجري ٥٩/٣ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٦٢/١ . وانظره في : توضيح المقاصد ٢٠٨/١ ، أوضح المسالك ١٤١/١ ، القلادة الجوهرية : ١٠٩ .

(٦) من الأزهية : ٢٩٧ – ٣٠٢ ، وانظر: الأصول ٢٦٢/٢ ، دقائق التصريف: ٥٤٤ ، أمالي ابن الشجري ٥٦/٣ ، شرح الجمل ١٧١/١ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٥٨/١– ٢٦٢ ، شرح التسهيل ١٩١/١ – ١٩٥ ، شرح الرضي ١٩/٣ و ٢٠ ، الارتشاف ٥٢٦/١ ، توضيح المقاصد ٢١٣/١ – ٢١٦ .

اللَّـذُوْنَ[١] عندك ، ورأيتُ اللَّـذِيْـنَ عندك ، ومـررْتُ باللَّـذِيْـنَ عندك ، وهي لغـةُ هُـذَيلٍ[٢] ، وبها قالَ شاعرُهم :

نَـحْـنُ اللَّـذُوْنَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَـا

يـوم النُّـخَيْـلِ غَارَةً مِـلْحَـاحَـا[٣] .

واللُّغَةُ الثالثةُ : بَجَعْلِـهَا في الجمعِ بِلَفْظِ الوَاحِدِ ، فتقول : الذي فعلوا ذلك الزيدون ، ومن ذلك قول الأشهب بن رُمَيْلَـة[٤] :

* وَإِنَّ الَّذِي حَـانَتْ بِفَلْـجٍ دِمَـاؤُهُـمْ *

---

(١) على هذه اللغة تكتب (اللذون) بلامين ، وأما على لغة من يلزمه (الياء) فتكتب بلام واحدة ، والسر فيه أن (أل) معرفة أو على صورتها إن قلت إنه معرفة بالصلة ، والمعرفة لا تدخل على الحرف ولا على شبهه في المبنيات فحذفت منه خطًا بخلاف المعرب . انظر : حاشية الشيخ محمد الأمير على مغني اللبيب ٦٢/١ .

(٢) في معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢ لغة كنانة ، وفي نوادر أبي زيد -٨٩- : «سمعت رجلاً من بني عُقيل يقول : هم اللذون قالوا ذاك ، ولم يقل : الذين »، وفي الارتشاف ٥٢٦/١ : «وإعراب (الذين) مشهور في لغة طيئ قاله ابن مالك ، وذكر بعضهم أنها لغة هذيل» .

(٣) من الرجز ، وهو لأبي حرب بن الأعلم بن خويلد من بني عقيل وهو جاهلي كما في النوادر : ٤٧ برواية (الذين) ولا شاهد فيها ، وقيل لرؤبة بن العجاج وهو في ملحق الديوان : ١٧٢ ، وقيل لليلى الأخيلية وهو في الديوان : ٦١ برواية (الذين) ولا شاهد فيها ، وانظر البيت في : الأزهية : ٢٩٨ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٨٣ ، أوضح المسالك ١٤٣/١ ، تخليص الشواهد : ١٣٥ ، المغني ٤٧١/٢ ، شرح ابن عقيل ١٤٤/١ ، المقاصد ٤٢٦/١ ، شرح شواهد المغني ٨٣٢/٢، الخزانة ٢٣/٦ . شعراء بني عقيل وشعرهم في الجاهلية والإسلام ٥٢/٢ .
النخيل : تصغير نخل ، وهو اسم عين قرب المدينة على خمسة أميال . ويوم النخيل من أيام العرب، انظر : معجم البلدان ٢٧٨/٥ .

(٤) الأشهب بن ثور بن عبد المدان بن جندل بن تميم [... - ٨٦ هـ] ، ورميلة أمُه وكانت أمَة ، شاعر إسلامي مخضرم ، ولم تعرف له صحبة واجتماع بالنبي ﷺ ، وهاجى الأشهب الفرزدق ولكن الفرزدق غلبه ، انظر : الأغاني ٣٠٨/٩ ، الخزانة ٣٠/٦ .

البيت المُقَدَّم ذِكْرُهُ[١] ، ويُقَالُ إنّ قولَه تعالى : ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾[٢] على هذهِ اللغةِ ، وكذلك قولُه تعالى : ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾[٣] كأنَّه قالَ : كمَثَلِ الذين[٤] اسْتَوْقَدُوْا ، فحَمَلَ أوَّلَ الكلامِ على لَفْظِ (الذي) ثم وَحَّدَهُ ، وآخِرَهُ[٥] على المعنى فجَمَعَه ، هذا الذي عليه غَالِبُ المُعْرِبين ومنهم أبو البقاءِ ، وقد تقدَّمَ حِكَايَةُ قوله في إعْرَابِهِ[٦] .

واللُّغَةُ الرابعةُ : تقولُ في الرفع : هم اللاءُ وْنَ فعلوا كذا ، و (اللائِيْنَ) في النَّصْبِ والجر ، قالَ الهذلي[٧] :

هُمُ اللاءُ وْنَ فَكُّوا الغُلَّ عَنِّي

بِحَيِّ الأَبْرَقَيْنِ ، وَهُمْ جَنَاحِي [٨]

---

(١) سبق تخريجه في ص ١١١ .

(٢) الزمر : ٣٣ .

(٣) البقرة : ١٧ .

(٤) في الأصل (الذي) وما أثبته من الأزهية : ٢٩٩ .

(٥) في الأصل (واخر) والتصويب من الأزهية : ٣٠٠ .

(٦) انظر : ص ١١٢ .

(٧) لا يعرف من هو ؟ قال البغدادي في شرح أبيات المغني ٢٥٥/٦ : « ولقد راجعت أشعار الهذليين الذي جمعه السكري فلم أجد فيه هذا البيت فضلاً عن تتمته واسم قائله والله أعلم ». وفي ديوان الهذليين – ٥/٣ – أبيات لمالك بن خالد الخناعي الهذلي يمدح زهير بن الأغرّ من نفس وزن البيت الشاهد وقافيته ولكنه ليس منها .

(٨) من الوافر ، وهو من إنشاد الفراء كما في إعراب ثلاثين سورة : ٣٠ ، وانظر البيت في : أمالي ابن الشجري ٥٨/٣ ، شرح الجمل ١٧٣/١ ، شرح التسهيل ١٩٤/١ ، اللسان (ذا) ٤٠٤/١٥ ، المغني ٤٧١/٢ ، همع الهوامع ٢٨٧/١ .
والأَبْرق والبَرْقاء : حجارة ورمل مختلطة وكذلك البُرْقة ، وإذا جاؤوا بالأبرقين في شعرهم هكذا مثنى فأكثر ما يريدون به إبرقَيْ حُجْر اليمامة ، وهو منزل على طريق مكة من طريق البصرة بعد رُمَيْلة اللِّوى للقاصد مكة ، ومنها إلى فَلْجَة ... وقال الزمخشري : الأبرقان : ماء لبني جعفر . انظر : معجم البلدان ٦٥/١ و ٦٦ .
والرواية المشهورة للبيت هي (بمرو الشاهجان) بدلاً من (بحي الأبرقين) .

وشاهدُ (اللائِيْن) قولُ الشاعر :

أَلمَّا تَعْجَبِي وَتَرىْ بَطِيْطاً

من اللائِيْنَ فِي الحِقَبِ الخَوالي [١]

واللُّغَةُ الخامسةُ : (اللاءُ وْ)[٢] بحذفِ (النونِ) ، قال الكِسَائي : «سمعْتُ هُذَيْلاً تقولُ : اللاءُ وْ[٢] فعلوا كذا وكذا»[٣] .

واللُّغَةُ السادسةُ : اللائِي فعلوا كذا ، بـ (الياء) في الرَّفْعِ والنَّصْبِ والجرِّ ، قال الفراء : «وهذه اللُّغَةُ سَواءٌ في الرجالِ والنساءِ»[٤] . وفي قِرَاءَةِ عبدِاللَّهِ : ﴿ وَاللائِي[٥] آلَوْا مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾[٦]، في مَوضِعِ ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ﴾[٦] .

واللُّغَةُ السابعةُ : (اللاءِ) بحَذْفِ (الياءِ) في الرجالِ والنساءِ ، فتقول : هُمُ اللاءِ فعَلُوا كذا ، وهنَّ اللاءِ فعَلْنَ كذا ، قال / الفراء[٧] : [٣٩/ب]

---

(١) من الوافر ، للكميت بن زيد ، انظر : الديوان ٦٧/٢ ، كتاب الشعر ٤٢٤/٢ ، المسائل البغداديات : ٣١٥ ، دقائق التصريف : ٥٤٦ ، اللسان (بطط) ٢٦٢/٧ ، الخزانة ٨١/٦. والبطيط : العَجَبُ والكذب .

(٢) في الأصل (اللاء) والتصويب من الأزهية : ٣٠٠ ، أمالي ابن الشجري ٥٨/٣ .

(٣) انظر قول الكسائي في : الأزهية : ٣٠٠ ، أمالي ابن الشجري ٥٨/٣ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٥٩/١ ، الارتشاف ٥٢٦/١ .

(٤) انظر قول الفراء في : الأزهية : ٣٠١ ، أمالي ابن الشجري ٥٨/٣ .

(٥) في الأصل (للائي) والتصويب من الأزهية : ٣٠١ . وانظر القراءة في : القراءات الشاذة – ١٣ – وفيه : ﴿ للذين يُقْسِمُون من نسائهم ﴾ ابن عباس، ﴿ اللائي أَلُو من نسائهم ﴾ ابن مسعود . وفي شرح الرضي ٢٠/٣ : قرأ الأخفش ﴿ للائي يؤلون من نسائهم ﴾ . وفي البحر المحيط ١٩١/٢ : قرأ عبدالله ﴿ للذين آلوا ﴾ بلفظ الماضي .

(٦) البقرة : ٢٢٦ .

(٧) انظر : الأزهية : ٣٠١ ، أمالي ابن الشجري ٥٨/٣ .

أنشدني رجلٌ مِن بني سُلَيْم :

فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ عَلَيْنَا اللاءِ قد مَهَدُوْا الحُجُورَا[١]

هذا في التَّذْكِيرِ ، وأما في التَّأْنيثِ فكقولِ الآخرِ :

اللاءِ كُنَّ مَرَابِعًا وَمَصَائِفًا

بِكَ والغُصُونُ مِنَ الشَّبَابِ رِطَابُ [٢]

ومنه قولُه تعالى : ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَ ﴾ [٣]، فإنْ كانت مَقْصُوْرَةً فلا تُستَعْملُ إلا للمؤنَّث كما سيأتي بَيَانُه في اللغةِ السادسةِ من لغاتِ (التي)[٤].

واللُّغَةُ الثامنةُ : (الأُلَى) وتستعملُ للمذكَّرِ وللمؤنَّثِ ، فإذا كانتْ للمذكرِ فإنها بمعنَى (الذين) وهو كثيرٌ ، وإذا كانت للمؤنَّثِ فإنها تكونُ بمعنَى (اللائي) و (اللاتي) وهو قليلٌ[٥] ، وعلى هذا فتقول : همُ الأُلى فعلوا ،

---

(١) من الوافر ، ولا يعرف قائله بالتحديد سوى أنه لرجل من سليم كما ذكر الفراء . انظر : الأزهية: ٣٠١ ، أمالي ابن الشجري ٥٨/٣ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٥٩/١ ، شرح التسهيل ١٩٤/١، شرح الألفية لابن الناظم : ٨٤ ، توضيح المقاصد ٢١٧/١ ، أوضح المسالك ١٤٦/١ ، تخليص الشواهد ١٣٧ ، شرح ابن عقيل ١٤٥/١ ، شرح المكودي : ٣٥ ، المقاصد النحوية ٤٢٩/١، شرح الأشموني ١٨٤/١ .

والحُجُور : جمع حِجْر الإنسان بالفتح والكسر ، ويروى (هم مهدوا) بدلاً من (قد مهدوا) .

(٢) من الكامل ، مجهول القائل ، ورد في : الأزهية ٣٠١ و ٣٠٦ .

(٣) الطلاق : ٤ ، وهذه قراءة بقية السبعة (بالهمز) و (ياء) بعدها وهي شاهد على اللغة السادسة التي سبقت ، وقرأ قالون وقنبل ويعقوب (بالهمز) من غير (ياء) ، فتكون شاهداً على هذه اللغة السابعة . انظر النشر ٤٠٤/١ ، البحر ٢٠٧/٧ .

(٤) من لغات جمع (التي) وهي (اللَّا) انظر ص ١٢٣ .

(٥) انظر : شرح الكافية لابن مالك ٢٥٨/١ ، شرح الرضي ٢١/٣ ، الارتشاف ٥٢٦/١ ، توضيح المقاصد ٢١١/١ ، أوضح المسالك ١٤٣/١ .

وهُنَّ الأُلى فعَلْنَ ، فمِنِ استِعْمالها للمذكَّرِ كقولِ الشاعرِ :

أَلَيْسُوْا بِالأُلى قَسَطُوا جَمِيْعًا

عَلى النُّعْمَانِ وابْتَدَرُوا السِطاعَا (١)

ومِنِ استِعْمالها للمؤنَّثِ كقولِ الآخرِ :

وأمَّا الأُلَى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهَامةٍ

فكُلُ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الحِجْلَ أَفْصَما (٢)

وكقول كُثير عزة :

إذا شَحَطَتْ دَارٌ لِعَزَّةَ لَمْ أَجِدْ

لَهَا في الأُلى يَلْحَيْنَ في وُدِّهَا مِثْلاَ (٣)

وقد اجْتَمَعَ استعمالُها للمذكَّرِ وللمؤنَّثِ جميعًا في قولِ الشاعرِ :

---

(١) في الأصل (القتالا) وما أثبته من مصادر تخريج البيت الآتية . والبيت من الوافر ، للقطامي عمير بن شييم التغلبي ، انظر : الديوان : ٣٦ ، الأزهية : ٣٠٢ ، أمالي ابن الشجري ٥٧/٣ ، اللسان (سطع) ١٥٥/٨ .

قسطوا : جاروا ، والرواية المشهورة (وابتدروا السطاعا) بدلاً من (وابتدروا القتالا) .

(٢) من الطويل ، نسب في اللسان (فصم) ٤٥٣/١٢ لعمارة بن راشد ، وفي حاشية ديوان حميد بن ثور الهلالي – ٢١ – ما يوحي بنسبته إليه ، والبيت في : شرح الكافية لابن مالك ٢٧٢/١ ، شرح التسهيل ١٩٣/١ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٨٤ ، تخليص الشواهد : ١٣٨ ، شرح ابن عقيل ١٤٥/١ ، المقاصد ٤٥٣/١ .

الحجل : القيد ثم نقل إلى الخلخال وهو المراد ، الفصم : الكسر من غير بينونة ، أي : أن ساق الفتاة لضخامته يكسر خلخالها .

(٣) من الطويل ، انظر : الديوان : ٣٨٢ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٧٣/١ .

شحطت : بَعُدَت ، ولحَا الرجلَ : لامه وشتمه وعنَّفَهُ . ويروى (بعزة) بدلاً من (لعزة) ، و(وصلها) بدلاً من (ودها) .

وتُلْفِي الأُلَى يَسْتَلْئِمُوْنَ على الأُلَي

تَراهُنَّ يوم الرَّوْعِ كالحِدَأِ القُبْلِ [١]

ولذلك ذَكَّرَ ضميرَ الأولِ وأنَّثَ ضميرَ الثاني ، فقال : (يستلئمون) ثم قال : (تراهنَّ) بَيَانًا للجَوازِ .

والحاصلُ مما ذكر : أنَّ لـ (الذي) في حَالةِ الجمع ثَمَانُ لُغَاتٍ منها خمسة تَخْتَصُّ بالمذكَّر وهي : (الذين) مطلقًا ، و (اللذون) رفعًا ، والتَّوْحِيْدُ معَ الجماعةِ كـ (الذي) فعلوا هم الزيدون ، و (اللاء ون) رفعًا ، وبـ (الياء) فيما عداهُ ، و (اللاء و)[٢] بحذفِ (النونِ) مطلقًا ، ومنها ثلاثٌ تُستعمَلُ للذكُورِ وللإنَاثِ وهي: السادسةُ والسابعةُ والثامنةُ ، أعنِي: (اللائِي) و (اللاءِ) و (الأُلَى)، وليس لجمعهِ مَزِيدٌ[٣] على ذلك واللّه أعلم .

وأما جَمْعُ (التي) ففيهِ عشرُ لُغَاتٍ [٤] : اللغةُ الأولَى : (الَّتِي) على

---

(١) من الطويل ، قائله أبو ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي ، انظر : ديوان الهذليين ٣٧/١، شرح الكافية لابن مالك ٢٧١/١ ، شرح التسهيل ١٩٣/١ ، شرح الألفية لابن الناظم ٨٥ ، توضيح المقاصد ٢١١/١ ، تخليص الشواهد ١٣٩ ، شرح ابن عقيل ١٤٢/١ ، المقاصد ٤٥٥/١ ، شرح شواهد المغني ٦٧٢/٢ ، شرح الأشموني ١٨٠/١ ، الخزانة ٢٤٩/١١ .

يستلئمون : يلبسون لأمة الحرب وهي الدروع ، الحدأ : طائر معروف مفرده حدأة ، القُبْل : التي في عينها قَبَل أي حول وذلك لتقلب أعينهن من شدة الطيران والفزع ، ويروى أوله (وتبلى) و (وتفني) .

(٢) في الأصل (اللا) .

(٣) ويقال في (الألى) : (الألاء) بالمد . انظر : شرح التسهيل ١٩٥/١ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٧١/١، الارتشاف ٥٢٧/١ ، توضيح المقاصد ٢١٢/١ ، وسيذكر المؤلف ذلك في ص ١٣٢.

(٤) من الأزهية : ٣٠٣ - ٣٠٦ ، وانظر : الأصول ٢٦٢/٢ ، دقائق التصريف : ٤٤٥ ، أمالي ابن الشجري ٥٩/٣ ، شرح المفصل ١٤٢/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٧٣/١ ، المقرب ٥٧/١، شرح الكافية لابن مالك ٢٦٨/١ ، شرح التسهيل ١٩٢/١ - ١٩٥ ، شرح الألفية لابن الناظم: ٨٤ ، شرح الرضي ٢١/٣ ، الارتشاف ٥٢٧/١ ، توضيح المقاصد ٢١٦/١، اللسان مادة (لنا) ٢٣٩/١٥ ، شرح الأشموني ١٨٣/١ .

لَفْظِ الوَاحِدةِ [١]، كقولِه تعالى : ﴿ وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَـٰمًا ﴾ [٢] .

واللغةُ الثانيةُ : (اللاتِي) كقولِه تعالى : ﴿ وَٱلَّـٰتِى / يَأْتِينَ ٱلْفَـٰحِشَةَ [٤٠/أ] مِن نِّسَآئِكُمْ ﴾ [٣] ومثله ﴿ مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّـٰتِى دَخَلْتُم بِهِنَّ ﴾ [٤] .

واللغةُ الثالثةُ : (اللاتِ) - بِكَسْرِ (التاءِ) وحَذْفِ (الياءِ) - قال الأسودُ بن يُعْفر [٥] :

اللاتِ كالبَيْضِ لمَّا تَعْدُ أنْ دَرَسَتْ
صُفْرُ الأنامِلِ مِنْ قَرعِ القَوارِيرِ [٦]

ومعنى (دَرَسَتْ) حَاضَتْ .

واللغةُ الرابعةُ : (اللواتي) ، قالَ الراجزُ :

هُنَّ اللواتِي والَّتِي وَ اللاتي زَعَمْنَ أنِّي كَبُرَتْ زَلاتِي [٧]

---

(١) في الأصل (الواحد) والتصويب من الأزهية : ٣٠٣ .

(٢) النساء : ٥ .

(٣) النساء : ١٥ .

(٤) النساء : ٢٣ .

(٥) الأسود بن يُعْفُر - بضم (الياء) أو فتحها والفرق في الصرف ومنعه - بن عبد الأسود النهشلي [... - ٢٢ ق . هـ] شاعر جاهلي فحل من سادات تميم ، كان يكثر التنقل في العرب يجاورهم فيذم ويحمد ، ولما أسن كف بصره ، ولذا قيل هو أعشى نهشل . انظر : الشعر والشعراء ٢٥٥/١ ، الاشتقاق ٢٤٣/١ ، الأغاني ١٧/١٣ ، الخزانة ٤٠٥/١ ، الأعلام ٣٣٠/١.

(٦) من البسيط، انظر : الديوان : ٣٨ ، الأزهية : ٣٠٤ ، أمالي ابن الشجري ٦٠/٣ ، اللسان (لتا) ٢٣٩/١٥ ، و (درس) ٨٠/٦ ، شبّه النساء بالبَيْضِ كما جاء في القرآن ﴿ كأنهن بيض مكنون ﴾ . والرواية المشهورة (القواقيز) بدلاً من (القوارير) .

(٧) لا يعرف قائله ، وهو من إنشاد أبي عمرو كما في اللسان (لتا) ٢٣٩/١٥ ، وانظره في : الشعر والشعراء ٨٨/١ ، معاني القرآن للزجاج ٢٨/٢ ، كتاب الشعر ٤٢٥/٢ ، أمالي ابن الشجري ٣٤/١ ، شرح الجمل ١٨٧/١ ، شرح التسهيل ٢٣٣/١ ، شرح الرضي ٦٩/٣ ، الخزانة ١٥٤/٦ ، شرح أبيات المغني ٣١١/٧ . ==

ومن ذلك قولُ الشَّـاطِبي[١] – رضي اللّه عنه – :

* وهَنَّ اللوَاتِي لِلْمُوَاتِي نَصَبْتُهَا *[٢] .

واللغةُ الخامسةُ : (اللَّواتِ) بِكَسْر (التاء) وحَذْفِ (الياء) .

واللغةُ السادسةُ : (اللا) ، قال الكُمَيْت[٣] :

وكَانَتْ مِنَ اللا لا يُعَيِّرُها ابْنُهَا

إذَا مَا الغُلَامُ الأَحْمَقُ الأُمِّ عُيِّرا [٤]

= والرواية المشهورة لأوله (من) ولآخره (لِداتِي) ، ويروى (يزعمن) بدلاً من (زعمن) و (أن قد) بدلاً من (أني) .

(١) القاسم بن فِيْرُه بن خلف الرعيني الشاطبي الأندلسي الضرير [٥٣٨ – ٥٩٠ هـ] أحد الأعلام الكبار ، أعجوبة في الذكاء ، كثير الفنون ، غاية في القراءات ، حافظ للحديث ، إمام في اللغة والأدب . انظر : معجم الأدباء ٢٩٣/١٦ ، وفيات الأعيان ٧١/٤ ، معرفة القراء الكبار ٥٧٣/٢ ، نكت الهميان : ١٩٤ ، البغية ٢٦٠/٢ ، شذرات الذهب ٣٠١/٤ ، الأعلام ١٨٠/٥ ، معجم المؤلفين ١١٠/٨ .

(٢) جزء بيت من منظومة الشاطبي في القراءات السبع والمسماة : حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع ، وتمام البيت :

* مَنَاصِبَ فَانْصَبْ في نِصَابِك مُفْضِلا *

ومعنى البيت : هن : أي القراءات والروايات والطرق ، المُواتي : الموافق وأصله الهمز نصبتها: أي رفعتها وأبرزتها وأصلتها . مناصب : أصولاً جمع منصب وهو الأصل ، والمعنى : أي وتلك القراءات والطرق هي التي نظمت في هذه القصيدة لمن وافقني على ما اصطلحت فيها ونصبتها أصولاً لمن يقرؤها وأعلامًا للعز والشرف ، فانصب : أي انصب وتجرد وشمر لتحصيلها ، نصابك : أصلك ، مفضلاً : ذا فضل . انظر : متن الشاطبية المسمى حرز الأماني ووجه التهاني : ٤ ، إبراز المعاني من حرز الأماني ١٦١/١ و ١٦٢ ، سراج القاريء المبتديء وتذكار المقريء المنتهي : ١٣ .

(٣) هو الكميت بن معروف الأسدي ، ذكر ذلك أبو علي الفارسي في كتاب الشعر ٤٢٦/٢ . ونبه على ذلك محقق أمالي ابن الشجري ٦٠/٣ حاشية (٥) – ويعرف بالكميت الأوسط ، تمييزًا له عن جده الكميت بن ثعلبة المعروف بالكميت الأكبر ، وعن الكميت بن زيد شاعر الهاشميين ، والكميت بن معروف أشعرهم قريحة ، وهو من بيت شعر ، توفي سنة ٩٦ هـ . انظر : معجم الشعراء : ٢١٢ ، الأغاني ١٤٧/٢٢ ، الأعلام ٢٣٣/٥ ، شعراء مقلون : ١٤١ .

(٤) من الطويل ، وضعه جامع ديوان الكميت بن زيد في شعره ٢٢١/١ ، وانظر: ==

أراد من (اللاتِي) ، وليس الحَذْفُ في ذلك لِلضَّرُوْرَةِ ، وإنما هو لُغَةٌ كما قد علمْتَ ، ومن ذلك قولُ الآخرِ :

فَدُوْمِي على العَهْدِ الَّذِي كَانَ بَيْنَنَا

أَأَنْتِ مِنَ اللا مَا لَهُنَّ عُهُوْدُ (١)

واللغةُ السابعةُ : (اللائِي) - بالهَمْز والياء - ، واللغةُ الثامنةُ : (اللاءِ) - بِكَسْرِ (الهَمْزةِ) ، وحَذْفِ (الياءِ) - ، واللغةُ التاسعةُ : (اللايْ) بِحَذْفِ (الهمزةِ) وإسْكانِ (الياءِ) ، وقد قُرِيءَ قولُه تعالى : ﴿ واللايْ يَئِسْنَ مِن المَحِيْضِ ﴾ (٢)، واللغةُ العاشرةُ : (اللايِ) بـ : (ياء) مَكْسُورةٍ غيرِ مَهْمُوزةٍ ، قالَ الشاعرُ :

مِنَ اللايِ لَمْ يَحْجُجْنَ يَبْغِيْنَ حَجَّةً

وَلكِنْ لِيَبْلِيْنَ البَرِيءَ المُغَفَّلاَ (٣)

= الأزهية : ٣٠٥، شرح الكافية لابن مالك ٢٦٩/١ ، شرح التسهيل ١٩٥/١ ، اللسان (لتا) ٢٣٩/١٥ (لوى) ٢٦٦/١٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد ١٤٤/١ ، شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٢٢٥/١ ، همع الهوامع ٢٨٧/١ .

والرواية في الأصل وبعض المصادر بالغين في (يعيرها) و (عيرا) وذلك خطأ . انظر : أمالي ابن الشجري ٦٠/٣ حاشية (٥) .

(١) من الطويل ، بلا نسبة في : كتاب الشعر ٤٢٥/٢ ، الأزهية : ٣٠٥ ، أمالي ابن الشجري ٦١/٣ ، شرح التسهيل ١٩٥/١ ، اللسان (لوى) ٢٦٧/١٥ ، شفاء العليل ٢٢٥/١.

والرواية المشهورة (أم أنت) بدلاً من (أأنت) .

(٢) الطلاق : ٤ ، بحذف (الهمزة) وإسكان (الياء) قرأه أبي عمرو والبزي ، وقرأ قالون وقنبل ويعقوب (بالهمز) من غير (ياء) ، وورش (بياء) مختلسة ، وأبو جعفر بتسهيل (الهمزة) والباقون (بالهمز) و (ياء) بعدها . انظر : شرح الرضي ٢١/٣ ، النشر ٤٠٤/١ ، البحر ٢٠٧/٧، الإتحاف : ٥٧ و ٥٨ .

(٣) من الطويل ، للعرجي عبدالله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - انظر: الديوان : ٧٤ ، الأغاني ٣٩٠/١ ، وينسب لعائشة بنت طلحة كما في العقد الفريد ١٠٩/٦ ، وللحارث بن خالد المخزومي كما في زهر الآداب ١٦٨/١ برواية (اللائي) . =

وأما جمعُ (اللاءِ) على (اللاءَ اتِ) فقد سُمِعَ من كلامِهم ولكنَّه نَادرٌ [١]، كقولِ بعضِهم :

أُولَئِكَ أَخْدَانِي الَّذِيْنَ أَلِفْتُهُمْ

وَأَخْدَانُكَ اللاءَ اتُ زُيِّنَ بِالْكَتَمْ [٢]

يُرْوى بالبِنَاءِ على الكَسْرِ ، ويُرْوَى بالإِعْراب أيضًا[١] . كما قِيلَ في (اللَّواتِي): إنَّها جَمْعُ (اللاتي)[٣] ، وكما قِيلَ في (اللَّوَاتِي)[٤] : إنَّها جَمْعُ (اللَّائِي)[٣] وعلى هذا فكلٌّ من هذه الثلاثةِ جَمْعُ الجَمْعِ . انتهى ذلك .

والحاصلُ فيْما ذُكِرَ : أَنَّ لـ(التي) في حالةِ الجمعِ عشرَ لُغَاتٍ وهي : (الَّتِي) على لَفْظِ الواحدةِ[٥] ، واللاتِي ، واللاتِ ، واللَّوَاتِي ، واللَّواتِ ، واللا ، واللائِي، واللاءِ ، واللايْ ، واللايِ ، وليس لجمعِه مَزِيْدٌ[٦] على ذلك،واللّه أعلم.

== والبيت من غير نسبة في : معاني القرآن للزجاج ٢٨/٢ ، الأزهية : ٣٠٦ ، أمالي ابن الشجري ٦٠/٣ ، اللسان (تا) ٤٤٥/١٥ ، (ذا) ٤٥٥/١٥ .

والرواية المشهورة (اللاءِ) (بالهمزة) المكسورة وحذف (الياء) فيكون البيت شاهدًا على اللغة الثامنة لا العاشرة ، ويروى (حِسبة) بدلاً من (حجة) و (ليقتلن) بدلاً من (ليبلين).

(١) انظر : الأصول ٢٦٢/٢ ، شرح التسهيل ١٩٢/١ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٦٨/١ ، شرح الرضي ٢١/٣ ، الارتشاف ٥٢٧/١ ، توضيح المقاصد ٢١٦/١ ، شرح الأشموني ١٨٣/١ .

(٢) من الطويل ، ورد بلا نسبة في : شرح الكافية لابن مالك ٢٦٨/١ ، شرح التسهيل ١٩٢/١ ، اللسان (لتا) ٢٤٠/١٥ ، همع الهوامع ٢٨٨/١ . والكتم : نبت يخلط بالحناء ويخضب به الشيب . ويروى : (إخواني) و (أخواتك) بدلاً من (أخداني) و (أخدانك) ، و (عرفتهم) بدلاً من (ألفتهم).

(٣) انظر : أمالي ابن الشجري ٦١/٣ ، شرح التسهيل ١٩٥/١ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٦٨/١، شرح الرضي ٢١/٣ ، توضيح المقاصد ٢١٦/١ .

(٤) في الأصل (اللايي) .

(٥) في الأصل (الواحد) .

(٦) ويقال : (اللاتْ) و (اللواتْ) بسكون (التاء) انظر : التوطئة : ١٦٥ ، الارتشاف ٥٢٧/١ . ويقال : (اللواء) و (اللوا) انظر : شرح الكافية لابن مالك ٢٦٩/١ ، شرح التسهيل ١٩٥/١، الارتشاف ٥٢٧/١ ، توضيح المقاصد ٢١٦/١ .

/ **تَكْمِيلٌ** : في ذِكْرِ لُغَاتِ أَصْلَي هذا الباب وهما : (الذي) و [٤٠/ب]
(التي) ، وفي كلٍّ منهما أربعُ لغاتٍ ذكرَها الأستاذُ أبو الحسنِ بن عُصفورٍ في (المُقَرَّبِ) ولَفْظُهُ : « وفي (الَّذِي) أربعُ لغاتٍ : (الَّذِي) بتَخْفِيفِ (الياءِ)، و (الَّذِيّ) بتَشْدِيدِها، و (الَّذِ) بِحَذْفِ (اليـاءِ)، و (الَّذْ) بتَسْكِيْنِ (الذالِ) بعد الحذْفِ ، وفي (التي) مثلُها »[1]. انتهى كلامُه ، ثم أخَذَها منه ابنُ مالكٍ ونَظَمها في (الكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ) فقال :

كالَّذِ والَّذْ والَّذيِّ والَّذي ومِثْلُ ذي اللُّغَاتِ في التِي احْتُذِي [2]

ثم قالَ في الشَّرحِ: «وفيهما أربعُ لُغَاتٍ ، تَخْفِيْفُ (الياءِ)، وتَشْديدُها، وحَذْفُها مع كَسْرِ ما قبلها ، وحذفُها مع سُكُونِ من قبلها »[3]. انتهى كلامُه.

---

(١) انظر : المقرب ٥٧/١ ، وشرح الجمل ١٧٠/١ وقال في اللغة الثانية : بتشديد الياء وإجرائها بوجوه الإعراب أو كسرها على كل حال .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ٢٥٢/١ .

(٣) السابق ٢٥٣/١ ، وانظر هذه اللغات الأربع في : دقائق التصريف : ٥٤٢ ، اللباب ١١٨/٢ ، شرح الرضي ١٧/٣ و ١٨ ، الإرتشاف ٥٢٥/١ و ٥٢٦ ، اللسان (لذا) ٢٤٥/١٥.
وعدها الهروي في الأزهية – ٢٩٢ – خمساً في (الذي) بزيادة (ذو) الطائية ، وأربعًا في (التي) وهي : إثبات (الياء) ساكنة ، وحذفها مع سكون ما قبلها أو كسره ، و (ذات) الطائية، وعدها ابن الشجري في أماليه ٥٣/٣ ستًا في (الذي) بزيادة (ذو) ، و (ذا) بعد الاستفهام ، وأربعًا في (التي) كما في الأزهية . أما ابن مالك عدها ستًا في (الذي) و (التي) الخامسة منها : تشديد (الياء) مضمومة ، والسادسة : حذف (الألف) و (اللام) وتخفيف الياء ساكنة . انظر : شرح التسهيل ١٨٩/١ ، ونقلها عنه المرادي في توضيح المقاصد ٢٠٦/١ .
– هذا وقد عد بعض النحاة هذه اللغات من قبيل الضرورة الشعرية نظرًا لورودها في الشعر فقط ولم ترد في النثر . منهم : ابن جني . انظر : التمام في تفسير أشعار هذيل : ٤٢ .
وكذلك أبو علي الشلوبين في التوطئة : ١٦٤ ، وشرح الجزولية ٦٠٢/٢ . وكذلك اللورقي الأندلسي نقل ذلك عنه الرضي في شرح الكافية ١٨/٣ . وانظر : الارتشاف ٥٢٦/١ .

قلتُ : أما شاهدُ (الَّذِ) بِحَذْفِ (الياءِ) وكَسْرِ ما قبلَها فهو كقولِ الشاعرِ :

لاَ تَعْذِلِ الَّذِ لاَ يَنْفَكُ مُكْتَسِبًا

حَمْدًا ولو كان لا يُبْقِي ولا يَذَرُ (١)

وكقولِ الرَّاجزِ :

بالَّذِ لَوْ شَاءَ لَكُنْتُ صَخْرًا

أَوْ جَبَلاً أَشَمَّ مُشْمَخِرًّا (٢)

وأما شاهدُ (الَّذْ) بحذفِ (الياءِ) وسكون ما قبلها ، فهو كقولِ الراجزِ :

---

(١) من البسيط ، وأما قائله فقد ذكر الشيخ عبد السلام هارون في معجم شواهد العربية ١٦٢/١ : أن البيت لصفية الباهلية في شرح الحماسة للمرزوقي : ٩٤٩ ، والعقد الفريد ٢٧٧/٣ ، والذي فيهما هو :

أخنى على واحدي ريب الزمان وما يبقى الزمان على شيء وما يذر

وليس في البيت شاهد . وفي بعض نسخ شرح الكافية لابن مالك : أن قائله رجل من طيئ أنشده ابن الأنباري في أماليه عن الأصمعي ، انظر : شرح الكافية ٢٥٥/١ ، حاشية رقم (١) ، وانظر البيت في شرح التسهيل ١٨٩/١ ، المساعد على تسهيل الفوائد ١٣٩/١ ، شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٢٢١/١ . ويروى (محتسبًا) بدلاً من (مكتسبًا) .

(٢) مجهول القائل ، وهو من إنشاد قطرب كما في : التمام في تفسير أشعار هذيل : ٤٢ ، وورد البيت في : دقائق التصريف : ٥٤٣ ، الأزهية : ٢٩٢ ، أمالي ابن الشجري ٥٣/٣ ، الانصاف ٦٧٦/٢ ، شرح الجزولية للشلوبين ٦٠١/٢ ، شرح الجمل ١٧٠/١ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٥٤/١ ، شرح الرضي ١٨/٣ ، رصف المباني : ٧٦ ، الخزانة ٥٠٥/٥ .

جبلاً أشم : طويل الرأس ، مشمخرا : العالي البالغ الارتفاع وقيل : الراسي . والرواية المشهورة لأوله : (والّذِ) ، ويروى (لكنت برا) بدلاً من (لكنت صخرا) و (أصم) بدلاً من (أشم) .

أَحْـمَـدُ رَبَّ الـنِّـعْـمَـةِ الَّـذْ تَـمَّـتْ

نَـعْـمَـاؤُهُ عَـلَـيَّ وَاسْـتَـتَـمَّـتْ (١)

وكقولِ الآخرِ :

فَـظَـلْـتُ فـي شَـرٍّ مِـنَ الَّـذْ كِـيْـدَا

كـالَّـذْ تَـزَبَّى زُبْـيَـةً فَـاصْـطِـيْـدَا (٢)

وأما شاهدُ (الَّذِيّ) بتَشْـديدِ (الياءِ) ، فهو كقولِ الشاعرِ :

وَلَـيْـسَ الـمَـالُ فَـاعْـلَـمْـهُ بِـمَـالٍ وإِنْ أَغْـنَـاكَ إِلاّ لِـلَّـذِيِّ (٣)

يَـجُـودُ بِـمَـا لَـدَيْـهِ ويَـصْـطَـفِـيْـهِ لأَقْـرَبِ أَقْـرَبِـيْـهِ وَ لِـلْـقَـصِـيِّ

وأمّا شاهدُ (الَّذِي) - بِسُكُوْن (الياءِ) - فهو كقولِ الشاعرِ :

---

(١) لِهيْمان بن قحافة ، انظر : شرح الكافية لابن مالك ٢٥٥/١ حاشية رقم (١) . ويروى (واستتبت) بدلاً من (استتمت) .

(٢) من الرجز ، لرجل من هذيل لم يسم ، انظر : شرح أشعار الهذليين ٦٥١/٢ ، الكامل ٢٧/١ ، التمام : ٤٢ ، دقائق التصريف : ٥٤٢ ، الأضداد للأنباري : ٣٣٨ وفيه : أنشد الفراء ، الأزهية : ٢٩٢ ، أمالي ابن الشجري ٥٣/٣ ، الإنصاف ٦٧٢/٢ ، شرح المفصل ١٤٠/٣ ، شرح الجزولية للشلوبين ٦٠١/٢ ، شرح الجمل ١٧١/١ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٥٥/١ ، شرح الرضي ١٨/٣ ، رصف المباني : ٧٦ ، اللسان (زبى) ٣٥٣/١٤، الخزانة ٣/٦ .
تزبى : حفر حفرة ، زبية : مصيدة الأسد ولا تتخذ إلا في قُلّة أو رابية أو هضبة .

(٣) من الوافر ، لا يعرف قائلهما . انظر : الأزهية : ٢٩٣ ، أمالي ابن الشجري ٥٤/٣ ، الإنصاف ٦٧٥/٢ ، شرح الجزولية للشلوبين ٦٠١/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٧٠/١ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٥٤/١ ، شرح التسهيل ١٩٠/١ ، شرح الرضي ١٧/٣ ، رصف المباني : ٧٦ ، اللسان (لتا) ٢٤٥/١٥ ، المساعد ١٣٨/١ ، الخزانة ٥٠٤/٥ وفيه : « والبيتان لا علم لي بقائلهما والله أعلم » ا.هـ، ونسبهما محقق شرح الجمل للحطيئة ولم أجدهما في ديوانه . ==

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّماءَ بَنَى لَنَا

بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ (١)

وأمّا شاهدُ (الَّتْ) - بِحَذْفِ (الياءِ) مع سُكُوْنِ ما قبلَها - فهو كقولِ الشاعرِ :

أَرْضُنَا الَّتْ آوَتْ ذَوِي الفَقْرِ وَالذُّ ..

.. لِّ فَاضُوْا ذَوِي غِنًى وَاعْتِزَازِ (٢)

وأمّا شاهدُ (الَّتِ) - بِحَذْفِ (الياءِ) مع كَسْرِ ما قبلَها - فهو كقولِ الشاعرِ :

شُغِفَتْ بِكَ الَّتِ تَيَّمَتْكَ فَمِثْلُ ما

بِكَ مَا بِهَا مِن لَوْعَةٍ وغَرَامِ (٣)

= ويروى الشطر الثاني من البيت الأول (وإن أنفقته) و (من الأقوام) . ويروى أول البيت الثاني (يريد به العلاء ويمتهنه) . و (تنال به العلاء وتصطفيه) . ويروى (أقربيك وللصفي) بدلاً من (أقربيه وللقصي) . والقصي : هو البعيد .

(١) من الكامل ، للفرزدق . انظر : الديوان : ٤٨٩ ، الكامل ٨٧٧/٢ ، الصاحبي في فقه اللغة : ٤٣٤، شرح المفصل ٩٧/٦ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٤٨٣ ، اللسان (عزز) ٣٧٤/٥، شرح ابن عقيل ١٨٢/٢ ، المقاصد ٤٢/٤ ، الأشباه والنظائر ٥٠/٦ ، شرح الأشموني ٩٦/٣، الخزانة ٢٤٢/٨ . سمك : رفع .

(٢) من الخفيف ، مجهول القائل ، انظر : شرح التسهيل ١٩٠/١ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٥٥/١ حاشية رقم (١) ، المساعد ١٣٩/١ ، شفاء العليل ٢٢١/١ . آضوا : رجعوا .

(٣) من الكامل ، مجهول القائل ، انظر : شرح التسهيل ١٩٠/١ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٥٥/١ حاشية رقم (١) ، المساعد ١٣٩/١ ، شفاء العليل ٢٢٢/١ ، همع الهوامع ٢٨٤/١ .

شُغِف بالشيء : أولع به ، تيمه الحب : استولى عليه ، اللوعة : وجع القلب من المرض والحزن والحب ، الغرام : اللازم من العذاب والشر الدائم والبلاء والحب والعشق .

/ ومِن النحْويين مَنْ يُنْشِدُ هذا البيتَ : [٤١/أ]

شُغِفَتْ بك الَّذِ ....

ويَجْعلُه شاهداً للمذكَّرِ المحْذُوف (الياءِ) مع كَسْرِ (الذالِ) ، وهو خَطَأٌ صَرِيْحٌ مِن وَجْهَيْنِ اثنين : أحدُهما نَحْويٌ ، والثاني عَرُوضِيٌ .

أمّا النَّحْوي : فإنَّ قبلَه وبعدَه ما يدُلُّ على تَأْنِيْثِه وهو قولُه : (شُغِفَتْ) و (تَيَّمَتْكَ) ، ولقد رأيتُهُ في عِدَّة نُسَخٍ من (شرحِ الكافيةِ الشافيةِ) لابنِ مالكٍ وهو على هذه الصِّفَةِ وتعجَّبْتُ من الشيخ – رحمه الله – في ذلك ، ولعلَّ ذلك سَهْوٌ من الكاتبِ والله أعلم [١]. وأما العَرُوضي : فإن البيتَ من (الكاملِ) ويجوزُ فيه أَنْ يُنْشَدَ بكَسْرِ (التاءِ) مع التَّخْفِيْفِ وبإسْكَانِها ، فبالكَسْرِ على جَعْلِ الجُزْءِ الثاني من البيت[٢] بَرِيَّاً[٣] –أيْ صَحِيْحًا سَالِماً – ، وبالإسْكَانِ على جعلهِ مُضْمَراً – أي : زُوْحِفَ[٤] بالإضْمَار – ، وحينئذٍ تكونُ روايتُه بـ (التاءِ) على طريقةِ إدْغَام المِثْلَيْنِ المُتَقَارِبَيْنِ من كَلِمَتَيْنِ فتَنَبَّه لذلك .

ومن شواهدها مَحْذُوْفةُ (الياءِ) مع سُكُوْنِ ما قبلها قولُ الشاعرِ :

أَرْضُنَا الَّتْ [٥]..... .....

---

(١) في شرح الكافية المطبوع لا يوجد هذا البيت في الأصل ولم يستشهد به ابن مالك ، ولكن ذكر المحقق في الحاشية رقم (١) – ٢٥٥/١ – أن في بعض نسخ شرح الكافية زيادات على الأصل وهي عدة أبيات من ضمنها هذا البيت ، إلا أن البيت مكتوب برواية (الت) وهي الرواية الصحيحة ، ولا حاجة إذن لهذا الاعتراض ، ما لم يكن المؤلف قد اطلع على نسخ أخرى غير النسخ التي حقق عليها الكتاب والله أعلم .

(٢) أي : التفعيلة الثانية .

(٣) أي : سلم من المعاقبة . انظر : الكافي في العروض والقوافي : ٣٦ و ١٤٤ ، العيون الغامزة علي خبايا الرامزة : ٩٣ .

(٤) أي : دخله زحاف الإضمار ، وهو تسكين الثاني المتحرك فتصير (متَفاعلن) . (متْفاعلن) وتحول إلى (مستفعلن) .

(٥) سبق تخريجه في ص ١٢٩ .

كما تقدّم بَيَانُه ، وأما شواهدُ الثالثةِ والرابعةِ من لُغَاتِ (الَّتِي) فلم أَقِفْ لهما على شَاهِدٍ [١]، لكنَّ النَّقَلَةَ ثِقَاتٌ فيما ذَكَرُوْهُ ، وأما قولُ البرهان الأَبْنَاسي: إنّ فيها ست لُغَاتٍ ، فما أَدْرِي مِن أَيْن أَخَذَه ولا عمَّن نَقَلَهُ ؟[٢]، ولَفْظُه : « وفي كلٍّ مِن (الَّذِي) و (الَّتي) ستُّ لُغَاتٍ : إِثْبَاتُ (الياءِ) ، وحَذْفُها مع إِسْكَانِ (الذالِ)، وتَشْدِيْدُها مَكْسُوْرَةً ومَضْمُوْمَةً ، والسادسة : حَذْفُ (الأَلِفِ) و (اللامِ) وتخْفِيْفُ (الياءِ) ساكنةً » . انتهى كلامُه[٣] . والمَشْهُوْرُ منها ما نَقَلَه ابنُ عُصفورٍ[٤] وابنُ مالكٍ[٥] من كَوْنِها أَرْبَعًا كما قد علمْت .

والحاصلُ ممّا ذُكِرَ : أنّ الأسماءَ الموصولة عشرون موصولاً كما ذكرتُ

---

(١) ذكر المؤلف من لغات (التي) : (التِ) و (التْ) واستشهد لهما ، وبقي من لغاتها (التي) بإثبات (الياء) ساكنة ولشهرتها لا تحتاج إلى دليل ، والرابعة هي (التيّ) بتشديد الياء ولا شاهد لها ، قال أبو حيان في الإرتشاف ٥٢٥/١ : « ولا يحفظ التشديد في (التي) ، إنما حفظ في (الذي) ، ومن تعرض لحصر لغات (الذي) و (التي) كالهروي والدينوري والجوهري لم يذكروا ذلك ». ا.هـ . وانظر : الأزهية : ٣٠٢ و ٣٠٣ ، الصحاح (لتي) ٢٤٧٩/٦ . وقد ذكر تشديد (الياء) في (التي) ابن الشجري في أماليه ٥٩/٣ حيث قال : «وذكر أبو القاسم الثمانيني لغة خامسة وهي (التيُّ) بتشديد (الياء) كما قالوا في المذكر (الذيُّ)». ا.هـ . وانظر : المقرب ٥٧/١ ، شرح الجمل ١٧١/١ ، شرح التسهيل ١٨٩/١ ، شرح الرضي ١٧/٣ ، توضيح المقاصد ٢٠٦/١، المساعد ١٣٨/١ ، وكلهم لم يوردوا شاهداً على تشديد (الياء) في (التي) .

(٢) نقله عن ابن مالك في شرح التسهيل ١٨٩/١ ، كما نقله عن ابن مالك أيضاً المرادي في توضيح المقاصد ٢٠٦/١ ، ونقله عن المرادي الأشموني في شرح الألفية ١٧٨/١ .

(٣) انظر : الدرة المضيئة ١٢/ب ، ويظهر سقوط لغة وهي حذف (الياء) مع بقاء (الذال) و (التاء) مكسورتين كما جاء عند ابن مالك .

(٤) انظر : المقرب ٥٧/١ ، وشرح الجمل ١٧٠/١ .

(٥) انظر : شرح الكافية ٢٥٢/١ .

في التَّبْويبِ[١] ، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليها تَفْصيلاً ولا بأسَ بذكرِها إجْمَالاً وهي : الذي ، والتي ، واللذان ، واللتـــان ، واللذَيْن ، واللتَيْـن ، والذيْـن ، واللذون ، واللاتي ، واللاتِ ، واللائي ، واللاءِ ، والأُلى ، وذاتُ ، وذواتُ ، ومَـن ، ومَـا ، وأل، وذو الطائية ، وأيٌّ . انتهى ذلك ، وما عَداها فهو إما لُغَةٌ في بعضِها ، أو نَادِرٌ في الاستعمالِ ، فاللغةُ كما تقدَّم بَيانه من لُغَاتِ (الذي) و (التي)[٢]، والنادرُ في الاستعمالِ كما أنشدُوا في مَحْذُوفِ (اللَّوَاتِي) قولَ الراجزِ :

جَمَعْتُها مِنْ أَيْنُـقٍ عِكَـارِ مِنَ اللَّوا شَـرِبْنَ بالصِّـرَّار [٣]

/ وكاستعمالِهم (الأُلاَءِ)- مَمْدُوْدًا - بمعنَى (الذيْـن) كقولِ الشاعرِ: [٤١/ب]

أَبَى اللَّـــهُ لِلشُّـمِّ الأُلاءِ كـأَنَّـهـمْ

سُيُوفٌ أَجَادَ القَيْـنُ يَـوْمًا[٤] صِقَـالَـها [٥]

---

(١) انظر : ص ٨٨ .

(٢) انظر : ص ١٢٦ .

(٣) نسبه أبو زيد في النوادر - ٦٠ - إلى كثير بن عطية ، وروايته لا شاهد فيها وهي :

مَنَحْتُها من أينق غِزَار من أينق شُرِّفْنَ بالصرار

وانظر البيت في : شرح الكافية لابن مالك ٢٦٩/١ ، شرح التسهيل ١٩٥/١ ، المساعد ١٤٥/١ ، اللسان (شرف) ١٧٤/٩ ، و (لتا) ٢٤٠/١٥ ، و (لوى) ٢٦٦/١٥ ، شفاء العليل ٢٢٥/١ ، همع الهوامع ٢٨٨/١ .

أينق : جمع ناقة ، عكار : جمع عَكَرَة وهي القطعة من الإبل ، الصرار : خيط يشد فوق خِلْف الناقة لئلا يرضعها ولدها . والرواية المشهورة (شُرِّفْنَ) بدلاً من (شربن) ، ويروى (من أنوق خيار) بدلاً من (أينق عكار) و (غزار) بدلاً من (عكار) .

(٤) في الأصل (البين قهراً) وما أثبته من مصادر تخريج البيت الآتية .

(٥) من الطويل ، لكثير عزة ، انظر : الديوان : ٨٧ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٧١/١ ، شرح التسهيل ١٩٥/١ ، شرح شذور الذهب : ١١٩ ، المساعد ١٤٣/١ ، المقاصد ٤٥٩/١ ، شرح الأشموني ١٨١/١ ، همع الهوامع ٢٨٦/١ .

الشم : جمع أشم ، مأخوذ من الشمم ، وهو استواء قصبة الأنف مع ارتفاع يسير في أرنبته ، وهي علامة سؤدد في الرجال عند العرب . صقالها : صنعتها .

انتهى ذلك وبه تَمَّ مجموعُ الأسماءِ الموصولةِ أَصْلاً وفَرْعًا كما قد علمْتَ واللّه أعلم .

ثم قلتُ : الصِّلةُ والعَائِدُ :

[ص] صِلَةُ الاسْمِ جُمْلَةٌ مُخَبَّرَهْ ... أَوْ شِبْهُهَا كمَنْ خَطَبْتُهَا مَرَهْ

جَاءَ الَّذِي عِنْدَكَ وَصْلُ الظَّرفِ ... جَاء الَّذي في الدارِ وَصْلُ الحَرْفِ

وَوَصْلُ (أَلْ) بِصِفَةٍ صَرِيْحَهْ ... لَهَا تكُوْنُ صِلَةً صَحِيْحَهْ

كالضَّارِبِ المَضْرُوْبِ أيضًا والحَسَنْ ... وَكُلُّهَا بعَائِدٍ قد اقْتَرَنْ

وَهْوَ ضَمِيْرٌ طَابَقَ المَوْصُوْلَ في ... أَحْوَالِهِ ، وَبِالظُّهُوْرِ قد يَفِيْ

[ش] وأقولُ : لمَّا فَرغْنَا من تَعْدَادِ الأسماءِ الموصولةِ وشَرَحْنَا أَبْيَاتها ، شَرَعْنَا في ذِكْرِ ما تَفْتَقِرُ إليه الموصولاتُ ، ولا[1] شَكَّ أن كلَّ مَوصُولٍ من الأسماءِ يحتاجُ إلى صِلَةٍ وعَائِدٍ ، أما الصِّلَةُ فهي تُعَرِّفُه ؛ لأنه اسم نَاقِصٌ لا يَتِمُّ مَعْنَاهُ إلا بالصِّلَةِ ، وهي إنْ كانت بغيرِ (الألفِ) و (اللامِ)[2] فَشَرْطُها : أنْ تكونَ جُمْلَةً خَبَرِيَّةً أو شِبْهَهَا ، وهو إمّا ظَرْفٌ أو حَرْفٌ كما سيأتي بَيَانُه ، فالخَبَرِيَّةُ نحو : جاء الذي ضربْتُه ، وقولُنَا (خَبَرِيَّةٌ) قَيْدٌ مُخْرِجٌ لِمَا عَدَاها من الجُمَلِ : كالإنْشَائِيَّةِ ، والطَّلَبِيَّةِ ، والتَّعَجُّبِيَّةِ ، أو المُشْتَمِلَةِ على دعاءٍ وهي بلَفْظِ الخَبَرِ ، أو التي تَسْتَدْعِي كلامًا قبلَها ، فالإنْشَائيةُ نحو : جاء الذي بِعتَكَهُ[3] ، والطَّلَبِيَّةُ نحو : جاء الذي اِضْرِبْهُ

---

(١) من هنا ينقل المؤلف من الدرة المضيئة ١٥/أ بتصرف منه .

(٢) قال ابن مالك في شرح الكافية ٢٩٧/١ : « التعبير بـ (أل) أولى من التعبير بالألف واللام ، ليُسْلك في ذلك سبيلُ التعبير عن سائر الأدوات كـ (هل) و (بل) فكما لا يعبّر عن (هل) و (بل) بالهاء واللام ، والباء واللام ، بل يُحكى لفظهما ، كذا ينبغي أن يُفعل بالكلمة المشار إليها ، وقد استعمل التعبير بـ (أل) الخليل وسيبويه – رحمهما الله –» ا.هـ .

(٣) انظر : شرح الكافية لابن مالك ٢٨٧/١ .

أو لا تَضْرِبْهُ ، خِلافاً للكِسَائي فيهما[١] ، والتَّعَجُّبِيةُ نحو : مررْتُ بالذي ما أَحْسَنَهُ ، خِلافًا لابن خَرُوْفٍ[٢] ، والمُشْتَمِلَةُ على الدعاءِ نحو : جاء الذي رَحِمَه اللّه ، خِلافًا للمازني[٣] ، والتي تستدعِي كلامًا قبلَها نحو : جاء الذي حتى أبوه قائم[٤] ، وقِسْ على نحو ذلك ، وقال بعضُهم : عَهْدِيَّةً بَدَلاً عن خَبَرِيَّةٍ [٥]، كقولِك : جاء الذي أكرمتُه ، قال بعضُهم : أو مُنَزَّلَةً مَنْزِلَةَ العَهْدِيَّةِ [٦]، كقوله تعالى : ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ [٧] ، وكِلاَ القولين دَاخِلٌ تحت الخَبَرِيَّةِ ؛ فلهذا حَسُنَ الاكْتِفَاءُ بها عن غيرها ، وأمَّا شِبْهُ الجملةِ وهو : الظَّرفُ والمجْرُوْرُ التَّامَّان ، فقد مَثَّلْتُ للجملة الخبرية بقولي :

..... كمَنْ خَطَبْتُهَا مَرَهْ ....

---

(١) انظر : الارتشاف ٥٢١/١ ، توضيح المقاصد ٢٣٨/١ ، المساعد ١٣٧/١ ، شرح ابن عقيل ١٥٥/١ .

(٢) انظر : شرح الرضي ١٠/٣ ، الارتشاف ٥٢١/١ ، النكت الحسان: ٤٩ ، توضيح المقاصد ٢٣٨/١ ، شرح الأشموني ٢١١/١ .

وابن خروف هو : أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي المعروف بابن خروف النحوي الأندلسي [... – ٩م٦ أو ٦١٠ هـ] ، كان فاضلاً في علم العربية ، وله فيها مصنفات شهدت بفضله وسعة علمه منها : شرح كتاب سيبويه ، شرح الجمل ، وأخذ النحو عن ابن طاهر المعروف بالخدبّ . انظر : معجم الأدباء ٧٥/١٥ ، وفيات الأعيان ٣٣٥/٣، البغية ٢٠٣/٢ ، الأعلام ٣٣٠/٤ ، معجم المؤلفين ٢٢١/٧ .

وبعض المصادر تخلط في ترجمته مع الشاعر ابن خروف علي بن محمد بن يوسف . وهنا نهاية النقل من الدرة المضيئة ١٥/أ .

(٣) انظر : الارتشاف ٥٢١/١ ، توضيح المقاصد ٢٣٨/١ ، شرح الأشموني ٢٠٩/١ .

(٤) انظر : النكت الحسان : ٤٩ ، الإرتشاف ٥٢٢/١ ، توضيح المقاصد ٢٣٩/١ ، شرح الأشموني ٢١١/١ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ١٨٧/١ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٨٨/١ ، شرح الألفية لابن الناظم: ٩٢ ، شرح الرضي : ٣ / ٩ ، توضيح المقاصد ٢٣٨/١ ، الدرة المضيئة ١٥/أ .

(٦) انظر : شرح الألفية لابن الناظم : ٩٢ ، الدرة المضيئة ١٥/أ .

(٧) طه : ٧٨ .

وللظَّرفِ بقولي :

جَـاءَ الَّـذِي عِنْدَكَ ....

وللمجْرُوْرِ بقولي :

..... جَـاءَ الَّذِي في الدَّارِ ....

/ وإلى ذلك كلِّه أشـرْتُ بالبيتين الأوَّلَيْـنِ من هذه الأبيات الخمسة . [١/٤٢]

فإذا أردْتَ إعرابَ الثلاثةِ قلْتَ في الأولِ : (مَنْ) اسمٌ مَـوْصُـولٌ مُفْتَقِرٌ إلى صِلَـةٍ وعَائِدٍ ، وهو مبتدأٌ ، و (خطبتُها) فعلٌ وفاعلٌ ، وهما الجملةُ الخبريةُ التي هي صِلَـةٌ للموصولِ ، و (ها) مِنْ (خطبتها) هو العَائدُ ، و (مَرَهْ) هو الخبرُ ، وهي في اللغةِ العربيةِ بمعنى(امْرَأَة)، قال الجوهري: « وبعضُهم يقـولُ : هذه مَرأَةٌ[١] صَـالِـحَـةٌ ومَـرَةٌ أيضًا بِتَـرْكِ الهَـمْزَةِ ، وتَحْرِيْـكِ الرَّاءِ كحَـرَكَتِهَا » . انتهى[٢] كلامُه ، ومن ذلك قولُ الراجزِ :

تَـقُول عِرْسِـي وَهْـيَ لِي فـي عَـوْمَـرَهْ

بِئْسَ امـرأً[٣] وإنَّني بِئْسَ الْمَـرَهْ [٤]

وعلى هذا فكما يُقَالُ : امرأةٌ ومَرَة ، كذلك يقالُ : امرؤٌ ومَرْءٌ ، قال الجوهري:« والمَرْءُ : الرجل ، يقال: هذا مَرْءٌ[٥] صالح ، ومررْتُ بمَرْءٍ صالح،

---

(١) في الأصل (امرأة) وما أثبته من الصحاح .

(٢) انظر : الصحاح (مرأ) ١/٧٢ .

(٣) في الأصل (امرءٌ) بتنوين الضم ، والتصويب من مصادر تخريج البيت الآتية .

(٤) ورد بلا نسبة في : شرح العمدة ٢/٧٨٥ ، شرح التسهيل ٣/١٣ ، شرح ابن عقيل ٢/١٦٢ ، المقاصد ٤/٢٩ ، شرح الأشموني ٣/٦٠ . عومرة : صياح وجلبة وصخب .

(٥) في الأصل (امرءً) بهمزة الوصل وبالنصب ، والتصويب من الصحاح .

ورأيت مَرْءًا[١] صالحًا ، [٢] وهذان مَرْآن صالحان »[٣] . انتهى كلامُه .

وأمّا الظَّرْفُ فإنك تقولُ في إعرابِه : (جاء) فعلٌ ماضٍ ، و (الَّذِي) فاعِلُهُ ، والفاعلُ مرفوعٌ ورَفْعُهُ مُقَدَّرٌ وهو اسمٌ موصولٌ مُفْتَقِرٌ إلى صِلَةٍ وعائدٍ ، فالصِّلَةُ (عند) وهي الظَّرفُ ، والعَائِد (الكاف) وتَقْدِيْرُ الكلامِ (اسْتَقَرَّ) وقس على نحو ذلك ، وأما المَجْرُوْرُ فإنك تقولُ في إعرابه : (جاء الذي) وإعرابُه كما مَضَى ، و (في الدار) جَارٌّ ومَجْرُوْرٌ ، وتَقْدِيْرُ الكلامِ (اسْتَقَرَّ) كالأولِ ؛ وذلك لأنّهم قالوا[٤] : يَجِبُ تَعْلِيْقُ الموصولِ[٥] بالفعلِ لِيشْبَهَ الجملةَ وهذا واجبٌ هنا ، بِخَلافِ تَعَلُّقِه بالوَصْفِ فإنه مخصوصٌ بباب (المبتدأِ والخبرِ) كما سيأتي بيانُه في بابه[٦] إن شاء اللّه تعالى . وأمّا قولي :

وَوَصْلُ (أَلْ) بِصِفَةٍ صَرِيْحَهْ ... لَهَا تَكُوْنَ صِلَةً صَحِيْحَهْ

كالضَّارِبِ المَضْرُوْبِ أيضًا والحَسَنْ ... .

ففيه إشارةٌ إلى أنَّ صِلَةَ (أَلْ) لا تكونُ إلاَّ صِفَةً صَرِيْحَةً -أيْ:

---

(١) في الأصل (مراءً) والتصويب من الصحاح .

(٢) في الصحاح بعد هذا : « وضم الميم لغة ... » .

(٣) انظر : الصحاح (مرأ) ٧٢/١ .

(٤) هذا القول للبرهان الأبناسي في الدرة المضيئة ١٥/أ ، وانظر : شرح المقدمة المحسبة ١٧٧/١، شرح المفصل ١٥١/٣ ، شرح التسهيل ٢١١/١ ، البسيط في شرح الجمل ٢٨٢/١ ، توضيح المقاصد ٢٣٧/١ ، شرح ابن عقيل ١٥٥/١ و ٢١٣ .

(٥) كذا بالأصل ، والذي يتعلق بالفعل هو الظرف والجار والمجرور لا الموصول .

(٦) باب المبتدأ والخبر في فصل العامل وهو الفصل الثامن من فصول الكفاية ٢٤/أ ، وشرحه ليس بأيدينا .

خَالِصَةً – كاسمِ الفاعلِ ، واسمِ المفعولِ[١] ، والصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ[٢] باسمِ الفاعلِ ، وقد مثَّلْتُ للثلاثةِ بقولي: كالضَّاربِ ، والمَضْرُوْبِ ، والحَسَنِ الوَجْهِ، ولا تُوصَلُ بأَفْعَلِ التَّفْضِيْلِ أبدًا ، كقولِك : جاءَ الأَفْضَلُ منك ، وأجازَهُ بعضُهم قِيَاسًا[٣] على أَخَواتِه الثلاثِ من الصِّفَاتِ الصَّرِيْحَةِ ؛ ولذلك مثَّلْتُ بها فإنها مُتَّفَقٌ عليها ، وسَكَتُّ عن اسمِ التَّفْضِيلِ لأن الأَكْثَرِيْنَ على أنه لا يكون صِلَةً لـ (أَلْ) ، وكذلك الفعلُ المضارعُ[٤] ، لكنْ أَجَازَه النحاةُ اضْطِرَارًا[٥]، وأجَازَهُ ابنُ مالكٍ اخْتِيَارًا[٦] ولم يُوَافَقْ على ذلك ، وقد سبقَ

---

(١) انظر : شرح المفصل ١٤٣/٣ ، شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ٧٢٢/٣ ، المقرب ٦٠/١، شرح الجمل ١٧٩/١ ، شرح الرضي ١١/٣ .

(٢) من النحاة من منع ذلك كما سبق ص ٩٥ ، وعلل المانعون من وصل (أل) بالصفة المشبهة بقولهم : « وإنما لم توصل (اللام) بالصفة المشبهة مع تضمنها للحكم ، لنقصان مشابهتها للفعل ». انظر : شرح الرضي ١٤/٣ ، المغني ٦٠/١ .

(٣) لم أجد أحدًا أجازه في المراجع التي رجعت إليها ، قال ابن هشام في المغني – ٦٠/١ – في حديثه عن (أل) الموصولة : « وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين ، قيل : والصفات المشبهة ، وليس بشيء ؛ لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل ، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق » ا.هـ ، وانظر : شرح الأشموني ٢١١/١ .

(٤) كقول الفرزدق :

ما أنت بالحكم التُرضَى حكومته ... ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجدَلِ

وقول الآخر :

يقول الخَنَا وأبغَضُ العُجْم ناطقًا ... إلى ربنا صوتُ الحمار اليُجَدَّع

(٥) انظر : معاني الحروف للرماني : ٦٨ ، شرح المفصل ١٤٣/٣ ، شرح الجمل ١٧٩/١ ، المقرب ٦٠/١ ، شرح الرضي ١٥/٣ ، الإرتشاف ٥٣١/١ ، توضيح المقاصد ٢٣٩/١ ، الجنى الداني: ٢٠٢ ، المغني ٦٠/١ و ٦١ ، تخليص الشواهد : ١٥٤ ، شرح ابن عقيل ١٥٦/١ .

(٦) انظر : شرح الكافية ٣٠٠/١ ، شرح التسهيل ٢٠٢/١ ، وسكت ابنه عند إيراده شواهد وصل (أل) بالمضارع حيث قال في شرح الألفية – ٩٣ – : « وقد توصل الألف واللام بفعل مضارع شبهوه بالصفة ؛ لأنه مثلها في المعنى » . ا.هـ . فكأنه وافق والده . وما ذهب إليه ابن مالك هو مذهب بعض الكوفيين . انظر : الارتشاف ٥٣١/١ ، توضيح المقاصد ٢٤٠/١ .

وسبق ابن مالك إلى هذا الرأي الأخفش انظر : الصحاح (جدع) ١١٩٤/٣ ، =

الكلامُ / عليه في شرح (أَدَاةِ التَّعْرِيْفِ)[١] ، والصَّواب فيه مَذْهَبُ الجمهور [٤٢/ب] واللّه أعلم . وأما قولي :

..... وَكُلُّهـا بِعَائِـدٍ قَدِ اقْتَـرَنْ

إلى آخرِ البابِ ، ففيه إشارةٌ إلى بَيَان العائد ، وحَقِيْقَتُه: أَنَّه ضميرٌ طَابَقَ الموصولَ في أَحْوَالِه الخمسِ : من إِفْرادٍ ، وتَثْنِيةٍ ، وجَمْعٍ ، وتَذْكيرٍ ، وتَأنيثٍ . وعلى هذا فيُقَالُ : جاء الذي أكرمْتُهُ ، وجاء اللذَانِ أكرمْتُهُمَا ، وجاء الَّذِين أكرمتُهم ، وجاء تِ التي أكرمْتُهَا ، وجاء تِ اللَّتَانِ أكرمتُهما ، وجاء تِ اللاتِي أكرمتُهُن ونحو ذلك . وفي قولي :

.... وبالظُّهُوْرِ قَدْ يَفِي

إشارةٌ إلى أنَّ العَائِدَ قد يظْهَرُ[٢] في بعضِ الأحوالِ ، ولكنَّ ظُهُوْرَهُ نَادِرٌ لا حُكْمَ له ، وإنما الحكمُ للأَغْلَبِ وهو الإِضْمَارُ [٣]؛ لأنّ الغَرَضَ به الاخْتِصَارُ ، ومِن إِظْهَارِهِ قولُه تعالى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ [٤] أَيْ : بِهِ ،

= تخليص الشواهد : ١٥٥ ، المغني ٦١/١ . وقيل : إن (أل) في هذه الشواهد ليست اسمًا موصولاً بذاته ، إنما هي هنا بقية (الذي) حذفت بعض أجزائه لكثرة الاستعمال . انظر : رصف المباني : ٧٦ ، الارتشاف ٥٣١/١ ، الجنى الداني : ٢٠١ .

(١) انظر : الجزء الأول ٥٥/ب من النسخة التركية .

(٢) يعني : أن يكون اسمًا ظاهرًا لا مضمرًا .

(٣) انظر : شرح الجمل ١٨١/١ ، شرح التسهيل ١٨٦/١ و ٢١١ ، شرح الرضي ١١/٣ ، الارتشاف ٥٢٣/١ ، توضيح المقاصد ٢٣٦/١ ، المساعد ١٣٦/١ ، شرح الأشموني ١٧٧/١ .

(٤) الأنعام : ١ .

وكقولِ الشاعرِ :

* وأنْتَ الَّذِي في رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ * (١)

أي : في رَحْمَتِكَ (٢) ، ومن ذلك قولُهم : أبو سعيدٍ الذي رَوَيْتُ عن الخُدْرِي ، أيْ : عَنهُ ، وكل ذلك من بابِ القَلِيْلِ ، وإلى ذلك أشرْتُ بـ (قد) ، حيث قلْتُ : (قد يفي)، لكنْ إذا حَلَّ الظَّاهِرُ مَوْضِعَ المضْمَرِ هل يُسَمَّى عَائِدًا أَمْ لا ؟ الصَّحِيْحُ أنّه لا يُسَمَّى عَائِدًا ، وإنما يُقالُ في إعرابِه : ظَاهِرٌ حَلَّ مَحَلَّ العائدِ(٣) تَوْكِيْدًا لِبَيَانِ الموصولِ ، كما في الآيةِ الكريمةِ ، ولِضَرُوْرَةِ الشاعرِ كما قد علمْتَ واللّه أعلم .

ثم قلْتُ : حَذْفُ العَائِدِ مَرْفُوْعًا كَانَ أَوْ مَنْصُوْبًا أَوْ مَجْرُوْرًا .

[ص] وَاحْذِفْهُ حَالَ الرَّفْعِ وَهْوَ مُبْتَدَا

خَبَرُهُ يَكُوْنُ وَصْفًا مُفْرَدَا (٤)

وَاحْذِفْهُ حَالَ النَّصْبِ وَهْوَ مُتَّصِلْ

بِالْفِعْلِ ، أَوْ وَصْفٍ : كَمَنْ أَدْعُوْ يَصِلْ

---

(١) عجز بيت من الطويل ، وصدره :

* فيا رَبَّ ليلى أنت في كل موطن *

ينسب لمجنون ليلى . انظر : المقاصد ٤٩٧/١ ، شرح شواهد المغني ٥٥٩/٢ ، وليس في ديوانه ، وورد بلا نسبة في : شرح الجمل ١٨٢/١ ، شرح التسهيل ١٨٦/١ و ٢١٢ وفيه (أنشده الكسائي)، الارتشاف ٥٢٣/١ ، النكت الحسان : ٤٩ ، توضيح المقاصد ٢٣٦/١ ، شرح الأشموني ١٧٧/١ .

(٢) ويجوز تقدير العائد بضمير الغائب انظر : توضيح المقاصد ٢٣٧/١ .

(٣) في الارتشاف ٥٢٣/١ : « ... ومن النحاة من لا يجيز الربط بالظاهر ، ولم يجزه سيبويه في خبر المبتدأ نحو : زيد قام أبو عمرو ، وإذا كانت كنية زيد أبي عمرو فأحرى أن لا يجوز عنده في الصلة ، والذي أذهب إليه في هذا المسموع النزر : أن الضمير محذوف منه والظاهر بدل منه ...» ا.هـ .

(٤) في الكفاية للمؤلف – ١٥/أ – بعد هذا البيت في الحاشية :

وإنْ يَكُ الفَاضِلُ بعد الحَذْفِ يَصْلُحُ وَصْلاً فالضَّميرُ مَنْفِي

وَمَا الْفَتَى مُعْطِيْكَ خَيْرٌ يَتَّصِفْ

وَلَمْ يَجُزْ مِنْ وَصْلِ (أَلْ) أَنْ يَنْحَذِفْ

وَاحْذِفْهُ فِي الجَرِّ مَعَ اسْمِ الفَاعِلِ

كَأَنْتَ قَاضٍ ، أَوْ بِحَرْفٍ عَامَلِ

مِنْ بَعْدِ سَابِقٍ أَبَانَ عَنْهُ

يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُوْنَ مِنْهُ

[ش] وأقولُ : هذه الأبياتُ الخمسةُ تَشْتَمِلُ على حَذْفِ العَائِدِ مَرْفُوْعًا كان أو مَنْصُوْبًا أو مَجْرُورًا ، أما حَذْفُه مرفوعًا فَشَرْطُ حَذْفِه : أنْ يكونَ مُبْتَدأً مُخْبَرًا عنه بِوَصْفٍ مُفْرِدٍ ، طَالَتِ الصِّلَةُ أو لَم تَطُلْ[1] خِلافًا لابنِ مالكٍ[2] ، فالطَّوِيْلُ نحو : جاء الذي هو ضارب زيدًا ، فيجوزُ حينئذٍ حَذْفُ (هو) فيُقَالُ : جاء الذي ضَارِبٌ زيدًا ، ومنه قولُ / بعضِ العربِ : «ما [٤٣/أ] أنا بالَّذِي قَائلٌ لك سُوْءًا »[3] ، إذِ التَّقْدِيرُ: هُوَ قَائِلٌ لك ، وزَعَمَ ابنُ مالكٍ[2] : أنَّ هذا الحذْفَ لا يَجُوْزُ إلا إذَا طَالَتِ الصِّلَةُ فقط ، ووَافَقَهُ على ذلك

---

(١) هذا مذهب الكوفيين ، واشترط البصريون طولها ، وإن لم تطل فهو ضعيف أو قبيح . انظر : الكتاب ١٠٧/٢ و ١٠٨ ، التبصرة والتذكرة ٥٢٣/١ ، أمالي بن الشجري ١١٢/١ ، شرح المفصل ١٥٢/٣ و ١٥٣ ، شرح الجمل ١٨٣/١ ، المقرب ٦٠/١ و ٦٢ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٩٥ ، شرح الرضي ٢٦/٣ و ٢٧ ، البسيط في شرح الجمل ٢٨٤/١ ، الارتشاف ٥٣٣/١ ، توضيح المقاصد ٢٤٦/١ ، تخليص الشواهد : ١٥٨ و ١٦٠ ، أوضح المسالك ١٦٦/١، المساعد ١٥٣/١ .

(٢) لم يمنع من ذلك ابن مالك وإنما قال في شرح التسهيل ٢٠٧/١ : « فإن عُدِمت الاستطالة ضعف الحذف ولم يمتنع »ا.هـ، ومثله في شرح الكافية ٢٩٦/١، وفي الألفية جعله قليل -١١-:

إن يستطل وصل ، وإن لم يستطل فالحذف نزر .....

فهو لم يمنعه كما ترى ، وابن مالك يسير على مذهب البصريين في هذا وليس منفردًا بهذا .

(٣) انظر : الكتاب ١٠٨/٢ وفيه : « سمعه الخليل عنهم » .

شُرَّاحُ (الخُلاَصةِ)[١]، ومنهم ابن عَقِيْلٍ ولَفْظُه: « ولا يُحْذَفُ صَدْرُ الصِّلَةِ مع غيرِ (أَيٍّ) إلا إذا طَالَتِ الصِّلَةُ نحو : جاء الذي هو ضاربٌ زيدًا – كما تقدَّم بَيَانه – ، فإن لَمْ تَطُلِ الصِّلةُ فالحَذْفُ قليلٌ ، وأَجَازَهُ الكُوْفيون قِيَاسًا على نحوِ : جاء الَّذِي قَائم ، إذِ التَّقْديرُ : جاء الذي هو قائمٌ ، ومنه قولُه تعالى: ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِى أَحْسَنَ ﴾[٢] في قِرَاءَةِ[٣] الرَّفعِ أَيْ : (هو أَحْسَنُ) ، [٤]هذا مَذْهَبُ الشيخِ ، والظَّاهرُ أنه مَقِيْسٌ كما قال الكوفيون[٤] ؛ وذلك لأنَّهم جَوَّزُوا في : لاَ سِيَّمَا زيدٌ [٥]– إذا رُفِعَ (زيد) – أنْ تكونَ (ما) موصولةً و (زيدٌ) خبرًا لمبتدأٍ مَحْذُوْفٍ ، التقديرُ : لا سِيَّ الذي هو زيدٌ ، فحُذِف العائدُ على المبتدأِ وهو قولُك : (هو) وُجُوْبًا ، –[٦] ولهذا قالتِ الأَصْحَابُ مِن بعده[٦] – فهذا مَوْضِعٌ حُذِفَ فيه صَدْرُ الصِّلَةِ[٧] وُجُوْبًا ولم تَطُلِ الصِّلَةُ ، وهو مَقِيْسٌ وليْسَ بِشَاذ » . انتهى[٨] . وفي قولي :

..... خَبَرُهْ يَكُوْنُ وَصْفًا مُفْرَدَا

---

(١) وافقوه على أن الحذف إذا لم تطل الصلة ضعيف قليل وليس ممتنعًا . انظر : شرح ابن الناظم : ٩٥ ، توضيح المقاصد ٢٤٦/١ ، أوضح المسالك ١٦٨/١ ، شرح المكودي ٣٨ ، الدرة المضيئة ١٦/أ ، شرح الأشموني ٢١٨/١ .

(٢) الأنعام : ١٥٤ .

(٣) قراءة يحيى بن يعمر ، وابن أبي إسحاق ، وأبو عبدالرحمن السلمي ، وأبو رزين ، والحسن ، والأعمش ، انظر : المحتسب ٢٣٤/١ ، الكشاف ٧٨/٢ ، زاد المسير ١٥٤/٣ ، البحر المحيط ٢٥٦/٤ ، الإتحاف : ٢٢٠ .

(٤) ليست هذه العبارة في شرح ابن عقيل المطبوع .

(٥) في الأصل (زيدًا) بالنصب ، والتصويب من شرح ابن عقيل .

(٦) هذه العبارة للمؤلف .

(٧) في شرح ابن عقيل زيادة (مع غير أي) .

(٨) انظر : شرح ابن عقيل ١٦٥/١ و ١٦٦ .

إشارةٌ إلى أنّه لا يُحْذَفُ إلا إذا أُخْبِرَ عنه بصِفَةٍ مُفْردةٍ كما تقدَّم بَيَانه من التَّمْثِيل بـ (ضَارِبٍ) و (مَضْرُوبٍ) و (حَسَنٍ) ونحوِ ذلك ، فإنْ لم يُخْبَرْ عنه بصفةٍ أُفْرِدَتْ فلا يَجُوْزُ الحَذْفُ ، وذلك في أربعةِ أَحْوَالٍ[١] :

أولُها : أَنْ لاَ يكون مَعْطُوفًا ، نحو : جاء الذي زيدٌ وهُوَ فَاضِلاَنِ .

والثاني : أَنْ لا يكونَ مَعْطُوفًا عليه ، نحو : جاء الذي هو وزيدٌ قائمانِ .

والثالثُ : أَنْ لا يكون بعد (لَوْلاَ) ، نحو : جاء الذي لَوْلاَه لأكرمتُكَ .

والرابعُ : أَنْ لا يَصْلُحَ للوَصْلِ ما تَبَقَّى مِن بعد حَذْفِهِ ، وذلك فيما إذا كان الخبرُ[٢] جملةً ، أو ظَرْفًا ، أو مجرورًا ، كقولك : جاء الذي هو أَبُوْهُ مُنْطَلِقٌ ، أو : جاء الذي هو عندَك ، أو : هو في الدارِ ، فلا يَجُوز الحَذْفُ في شيءٍ من هذه المَواضِعِ أَصْلاً ؛ لأنَّه إذا حُذِفَ صَلُحَ البَاقِي للصِّلةِ ، فلا يُعْلَمُ أَحُذِفَ شيءٌ أَمْ لاَ ؟ وإنْ كان الخبرُ مُفْرَدًا نحو : (أَيُّهُمْ فَاضِلٌ) جَازَ الحَذْفُ ، ولا فَرْقَ في ذلك بين (أيٍّ)، وغيرها[٣] كما سيأتي بيانُه[٤] .

وأما حَذْفُه مَنْصُوبًا فَشَرْطُ حَذْفِه : أَنْ يكونَ مُتَّصِلاً مَنْصُوبًا بفعلٍ تَامٍّ أَوْ وَصْفٍ[٥] ، فمِثَالُ الفعلِ قولُه تعالى : ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ

---

(١) انظر : المقرب ٦٠/١ ، الارتشاف ٥٣٣/١ وأضاف : « ألا يكون محصورًا ولا في معنى المحصور ولا بعد نفس » ا.هـ ، توضيح المقاصد ٢٤٧/١ ، شرح الأشموني ٢٢١/١ .

(٢) من كلام البرهان الأبناسي من الدرة المضيئة ١٦/أ . (بتصرف) .

(٣) نهاية النقل من الدرة المضيئة ١٦/أ .

(٤) انظر : ص ١٤٩ .

(٥) حذف العائد المنصوب منقول من الدرة المضيئة ١٦/ب (بتصرف من المؤلف) ، وانظر : المقتضب ١١٥/٣ و ١٢٢ ، الأصول ٢٧٠/٢ و ٢٧١ ، اللباب ١٢٥/٢ ، شرح المفصل ١٥٢/٣، شرح الجمل ١٨٣/١ ، المقرب ٦١/١ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٩٠/١، ==

وَحِيدًا ﴾ (١)، ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ (٢) ، ﴿ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِىٓ أَنفُسُكُمْ ﴾ (٣)، إذِ التَّقْدِير : (خَلَقْتُهُ)(٤) ، و (بَعَثَهُ) ، و (تَشْتَهِيْهِ) وقس على / نحو ذلك ، وقد مثَّلْتُ له في (الكِفَايَةِ) بقولي : [٤٣/ب]

.... كمَنْ أَدْعُو يَصِلْ

إذِ التَّقديرُ : مَن أَدْعُوه للوَصْلِ يَصِلْ ، ومثَّلْتُ بـ (أَدْعُوْ) ؛ لِيُفْهَمَ من التَّمْثِيلِ به أَنَّ الفعلَ النَّاصِبَ للضَّمِيرِ يكونُ مُتَصَرِّفًا تَامّاً على مِثْل: أَدْعُو . ومِثَالُ الوَصْفِ قولُك لِسَائِلٍ مَثلاً : الذي أنا مُعْطِيْكَهُ درهمٌ ، فيجوزُ حَذْفُ (الهاء) ، ومنه قولُ الشاعرِ :

مَا اللَّه مُوْلِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ

فَمَا لَدَى(٥) غَيْرِهِ نَفْعٌ ولاَ ضَرَرُ (٦)

التَّقديرُ : (مُوْلِيْكَهُ) ، وإلى ذلك أشرْتُ بقولي :

ومَا الْفَتَى مُعْطِيْكَ خَيْرٌ يَتَّصِفْ .....

== شرح التسهيل ٢٠٤/١ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٩٦ ، شرح الرضي ٢٥/٣ ، البسيط ٢٨٣/١، الارتشاف ٥٣٥/١ ، توضيح المقاصد ٢٤٨/١ ، تخليص الشواهد : ١٦١ ، أوضح المسالك ١٦٩/١ ، شرح ابن عقيل ١٦٩/١ .

(١) المدثر : ١١ .

(٢) الفرقان : ٤١ .

(٣) في الأصل (الأنفس) وهو خطأ ، والآية في سورة فصلت : ٣١ ، وأما الآية التي في سورة الزخرف : ٧١ ﴿ وفيها ما تشتهيه الأنفس ﴾ فالعائد مذكور غير محذوف .

(٤) في الأصل (خلقه) .

(٥) في الأصل (الذي) والتصويب من مصادر تخريج البيت الآتية .

(٦) من البسيط ، ورد بلا نسبة في : شرح الكافية لابن مالك ٢٩٠/١ ، شرح التسهيل ٢٠٥/١ ، توضيح المقاصد ٢٤٨/١ ، تخليص الشواهد : ١٦١ ، أوضح المسالك ١٦٩/١ ، شرح ابن عقيل ١٦٩/١ ، شرح المكودي : ٣٩ ، المقاصد النحوية ٤٤٧/١ ، شرح الأشموني ٢٢٢/١ .

إذِ التَّقْديرُ : والذي يُعْطِيْكَهُ الفتى خير ، وقس على نحو ذلك .

واحْتَرَزْنَا بِـ (مُتَّصِلٍ) منْ نحوِ : جاء الذي إيَّاهُ ضربْتُ ، فلا يجوز حَذْفُ (إيَّاه) ؛ لِفَواتِ ما دَلَّ عليه الانْفِصَالُ من الاخْتِصَاصِ والاهْتِمَامِ ، واحْتَرَزْنَا بـ(فعلٍ) من المَنْصُوبِ بالحَرْفِ ، نحو : جاء الذي إنَّه مُنْطَلِقٌ ، أو كأنَّهُ أسدٌ ، أو : لَيْتَهُ قائمٌ ، أو : لَعَلَّهُ مقيمٌ ، وما أشبه ذلك[1] فإنه لا يجوزُ الحذفُ . وظَاهِرُ عِبَارةِ (الخُلاَصَةِ)[2] جَوَازُ الحَذْفِ في صِلَةِ (أَلْ) ، والجمهورُ على أنه لا يجوزُ [3] : الضاربُ زيدٌ هندٌ ، يريد : الضَّارِبُهَا ، وشَذَّ قولُ الشاعرِ :

مَا المُسْتَفِزُّ الهَوَى مَحْمُوْدَ عَاقِبَةٍ

ولو أُبِيحَ لَهُ صَفْوٌ بلا كَدَرِ [4]

---

(١) وكذلك المنصوب بالفعل الناقص لا يجوز حذفه . انظر : المقرب ٦١/١ ، الارتشاف ٥٣٥/١ ، توضيح المقاصد ٢٥٣/١ ، شرح ابن عقيل ١٧٢/١ .

(٢) قال في الألفية : ١١

..... وَالحَذْفُ عِنْدَهُم كَثِيرٌ مُنْجَلِي

في عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إنِ انْتَصَبْ بفِعْلٍ أو وَصْفٍ كمَن نَرجُوْ يَهَبْ

وعبارته في شرح التسهيل تفيد ذلك على قلة قال – ٢٠٧/١ – : « وقد يحذف منصوب صلة (الألف) و(اللام)، ثم ذكر البيت : ما المستفز الهوى محمود ....»ا.هـ ، ووافقه ابنه في شرح الألفية:٩٧.

(٣) انظر : الأصول ٢٧١/٢ ، التبصرة والتذكرة ٥٢٩/١ ، شرح الجمل ١٨٤/١ ، المقرب ٦١/١ ، شرح الرضي ٢٤/٣ ، البسيط ٢٨٥/١ ، الارتشاف ٥٣٢/١ ، توضيح المقاصد ٢٥٠/١ ، تخليص الشواهد : ١٦١ ، أوضح المسالك ١٦٩/١ و ١٧١ ، شرح الأشموني ٢٢٦/١ ، همع الهوامع ٣٠٧/١ .

(٤) من البسيط ، ورد بلا نسبة في : شرح التسهيل ٢٠٧/١ ، توضيح المقاصد ٢٥٠/١ ، تخليص الشواهد : ١٦١ ، أوضح المسالك ١٧١/١ ، المساعد ١٥٢/١ ، المقاصد النحوية ٤٤٧/١ ، شرح الأشموني ٢٢٣/١ ، همع الهوامع ٣٠٨/١ .
مستفز : من استفز بمعنى أزعجه وأفزعه واستخفه .

وإلى ذلك أشـرْتُ بقولي :

..... ولَمْ يَجُزْ مِن وَصْلِ (أَلْ) أَنْ يَنْحَذِفْ

تَنْبِيهَانِ [١]: أحدُهما : إذا حُذِفَ العَائِدُ المَنْصُوبُ هل يَجُوْزُ العَطْفُ عليه ؟ فيه مَذْهَبَانِ : أحدُهما : الجَوازُ ، وهو مَذْهَبُ الأَخْفَشِ والكِسَائي[٢] ، والثاني : المَنعُ ، وإليه ذَهَب ابن السَّراجِ[٣] وجماعةٌ من النحْويين[٤] . والتَّنْبيْهُ الثانِي : هل يجوز مَجِيءُ الحَالِ منه ؟ اتَّفَقُوا على الجَوازِ[٥] نحو : هذه التي عانَقْتُ مُجَرَّدَةً ، أيْ : (عَانَقْتُهَا) وقِسْ على نحوِ ذلك[٦] .

وأما حَذْفُهُ مجروراً فهو على قِسْمين[٧] : الأولُ : المجرورُ بإضَافَةِ اسم فاعلٍ إليه عَامِلٍ فيه ، والدَّليلُ على كَونِه عاملاً تَمْثِيْلِي[٨] (بِقَاضٍ) فإنَّه عَامِلٌ ، ويُقَاسُ عليه ما أَشْبَهَهُ كقولِك : أُدْعُ ما أنتَ دَاعٍ ، وأُرْجُ ما أنتَ رَاجٍ ، وارْمِ ما أنتَ رَامٍ ونحوِ ذلك ، أَيْ : دَاعِيْهِ ، ورَاجِيْهِ ، ورَامِيْهِ ، ومن

---

(١) كلام المؤلف منقول من الدرة المضيئة ١٦/ب بتصرف ..

(٢) انظر : الارتشاف ٥٣٥/١ ، توضيح المقاصد ٢٥٣/١ ، شرح الأشموني ٢٢٧/١ .

(٣) انظر : الأصول ٣٥١/٢ (في العائد المحذوف المرفوع) .

(٤) في الارتشاف ٥٣٥/١ : « واختلف عن الفراء في ذلك » .

(٥) انظر : الارتشاف ٥٣٥/١ وفيه : « واتفقوا على الجواز من الراجع المحذوف إذا كانت مؤخرة» ، ا.هـ ، توضيح المقاصد ٢٥٣/١ ، شرح الأشموني ٢٢٧/١ .

(٦) في الارتشاف ٥٣٥/١ : « فإن كانت الحال متقدمة نحو : هذه التي مجردةً عانقت ، – تريد عانقتها مجردة – فأجازها ثعلب ومنعها هشام » ا.هـ .

(٧) كلام المؤلف عن حذف العائد المجرور بقسميه منقول من الدرة المضيئة ١٧/أ . وانظر : أمالي ابن الشجري ٨/١ ، المقرب ٦١/١ ، شرح الجمل ١٨٤/١ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٩٢/١ ، شرح التسهيل ٢٠٥/١ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٩٧ ، شرح الرضي ٢٥/٣ ، الارتشاف ٥٣٥/١ ، توضيح المقاصد ٢٥٣/١ ، تخليص الشواهد : ١٦٢ ، أوضح المسالك ١٧٣/١ ، شرح ابن عقيل ١٧٣/١ ، شرح المكودي : ٤٠ ، شرح الأشموني ٢٢٧/١ .

(٨) في الأصل (تمثيله) .

ذلك قولُه تعالى : ﴿ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ﴾ [(١)]، أيْ : (قَاضِيْـهِ)، وإلى ذلك أشرْتُ بقولي :

واحْذِفْهُ في الجرِّ مَعَ اسمِ الفَاعِلِ كأَنْتَ قَاضٍ .....

أَعْنِي : كما في الآيةِ الكَرِيمةِ ، ومنه قولُ الشاعرِ :

/ ويَصْغُرُ في عَيْني تِلادِي[(٢)] إذا انْثَنَتْ [٤٤/أ]

يَمِيْنِي بإِدْراكِ الذي كُنْتُ طَالِبَا [(٣)]

أيْ : (طَالِبُهُ) ، وعلى هذا فلو كانَ الوَصْفُ غيرَ عَامِلٍ ، أو كانَ العَائِدُ في غيرِ وصَفٍ امْتَنَعَ الحَذْفُ ، نحو : جاء الذي أنا ضَارِبُه أمسِ ، أو أنا مَضْرُوْبُهُ أمسِ ، أو أنا غلامُه .

والثانِي : المجْرُوْرُ بحَرْفٍ عَامِلٍ ، وشَرْطُ [(٤)] حَذْفِه : أن يُجَرَّ العائدُ بالحرفِ الذي جُرَّ الموصولُ به مع اتِّفَاقِهِمَا في اللفظِ والمعنَى ، واتِّفَاقِ الفِعْلَيْنِ في المَادَّةِ ، كقولك لولدك : اكتبْ بالذي كتبْتُ ، أي : (بِهِ) ، ولغُلامِك : اقطعْ بالذي قطعْتُ ، أي : (به) ونحوِ ذلك ، إذِ (الباءُ) للاسْتِعَانَةِ فيهما ، والاتِّفَاقُ في المثالِ الأوَّلِ بين (اكتبْ) و (كتبتُ) ، وفي المثالِ الثانِي بين (اقطعْ) و (قطعتُ) ، وهما مُتَّحِدَانِ في المادَّةِ ، ومن ذلك قولُه تعالى : ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ [(٥)] أَيْ : (منْهُ) ، وإلى هذا أشرْتُ بقولي :

---

(١) طـه : ٧٢ .

(٢) صدر البيت في الأصل : * وتصغر ..... بلادي ..... *
والتصويب من مصادر تخريج البيت الآتية .

(٣) من الطويل ، لسعد بن ناشب ، انظر : الشعر والشعراء ٦٩٦/٢ ، شرح الحماسة للمرزوقي : ٦٩ ، شرح التسهيل ٢٠٥/١ ، شرح ابن الناظم : ٩٧ ، تخليص الشواهد : ١٦٣ ، المقاصد ٤٧١/١ ، شرح الأشموني ٢٢٧/١ ، الخزانة ١٤١/١ و ١٤٣ .

(٤) في الأصل (وشرطه) .

(٥) المؤمنون : ٣٣ .

.... أَوْ بِحَرْفٍ عَامِلْ

ومَحَلُّهُ :

مِنْ بَعْدِ سَابِقٍ ....

أَعْنِي : من بَعْدِ قولٍ مُتَقَدِّمٍ في اللَّفْظِ يَدُلُّ عليه ما بَعْدَهُ ، كقوله تعالى : ﴿ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ [١] أيْ : (منْهُ) ، ومنه قولُ الشاعرِ :

وقد كُنْتَ تُخْفِي حَبَّ سَمْراءَ خُفْيَةً

بُحِ الآنَ مِنْهَا بِالَّذي أَنْتَ بَائِحُ [٢]

أيْ : (بَائِحٌ به) ، فإنْ اخْتَلَفَ الحرفانِ لَفْظًا نحو : مررْتُ بالذي غضبْتَ عليه ، أو مَعْنًى نحو : كتبْتُ بقلم مِنْ زيدٍ[٣] ، أو اخْتَلَفَ الفعلانِ نحو: مررْتُ بالذي فرحْتَ به – امْتَنَعَ الحَذفُ في الجميعِ[٤] ، وقد شَذَّ حَذْفُ العائد المجرور من دُوْنِ هذه الشُّرُوْطِ كلِّها[٥] ، كقولِ حاتمٍ :

---

(١) المؤمنون : ٣٣ .

(٢) من الطويل ، لعنترة بن شداد العبسي ، انظر : الديوان : ٤٥ ، الخصائص ٩٠/٣ ، أمالي ابن الشجري ٨/١ ، شرح التسهيل ٢٠٦/١ ، اللسان (أين) ٤٢/١٣ ، الارتشاف ٥٣٦/١ ، شرح ابن عقيل ١٧٤/١ ، المساعد ١٥٢/١ ، المقاصد النحوية ٤٧٨/١ ، الأشباه والنظائر ٥٦/١ ، شرح الأشموني ٢٢٩/١ .
والرواية المشهورة (حقبة) بدلاً من (خفية) و (فبح لان) بدلاً من (بح الآن) .

(٣) تمثيله بهذا المثال غير صحيح ، وكان الأولى أن يمثل بما جاء في شرح ابن عقيل ١٧٥/١ : «مررتُ بالذي مررتَ به على زيد ، (فالباء) في الموصول للإلصاق ، والداخلة على الضمير للسببية » ا.هـ .

(٤) انظر : شرح ابن عقيل ١٧٥/١ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ٢٠٦/١ ، الارتشاف ٥٣٦/١ ، توضيح المقاصد ٢٥٦/١ ، تخليص الشواهد : ١٦٤ ، أوضح المسالك ١٧٥/١ ، شرح الأشموني ٢٣٢/١ .

وَمِنْ حَسَدٍ يَجُوْرُ عليَّ قَوْمِي وَأَيُّ زَمَانِهم لَمْ يَحْسُدُونِي [١]

أي : (فيه) ، واللّه أعلم .

تَنْبِيْهٌ : من الخَلَلِ المشْهُورِ على ألْسِنَةِ العامَّةِ : حَذْفُ العائِدِ على اسمِ اللّهِ تعالى بعد الحَمْدِ لَهُ ، نبَّهَ على ذلك الحريري في (الدُّرَّة) بقوله : «ويقولون: الحَمدُ للّه الَّذي كان كذا وكذا ، فيَحْذِفُوْنَ الضَّميرَ العائدَ على اسمِ اللّه تعالى ، وهو الَّذي به يَتمُّ الكلامُ ، وتَنْعَقِدُ الجملةُ ، وتَنْتَظِمُ الفائدةُ ، والصَّوابُ أنْ يُقَالَ:الحمدُ للّه إذْ كان كذا وكذا بِلُطْفِه ومَعُونَتِه ، الحمدُ للّه الذي كانَ كذا وكذا من فَضْلِهِ وإحْسَانِهِ ، وما أشْبَهَ ذلك»[٢] . انتهى كلامُه .

[أيّ]

ثم قلتُ : أَحْوَالُ (أَيٍّ) في الإعْرَابِ والبِنَاءِ وهي أربعةٌ :

[ص] / فَرْعٌ لأَيٍّ أَرْبَعٌ فَأُعْرِبَتْ
عَلَى ثَلاثٍ وَبِحَالٍ بُنِيَتْ
تُضَافُ وَاذْكُرْ مَعَها صَدْرَ الصِّلَهْ
أَوْ لاَ تُضَافُ اذْكُرْهُ ، أَوْ لاَ ذِكْرَ لَهْ

---

(١) من الوافر ، والبيت بهذه الحالة التي ذكرها المؤلف لا شاهد فيه حيث لا يوجد فيه اسم موصول، وهو مستقيم الوزن على هذه الحالة ، والرواية المشهورة للشطر الثاني :

* وأي الدهر ذو لم يحسدوني *

بذكر (ذو) موصولة على لغة طيئ ، وكل المصادر التي استشهدت بالبيت ذكرته بهذه الرواية، ما عدا البرهان الأبناسي في الدرة المضيئة – ١٧/أ – فقد ذكره بدون الاسم الموصول أيضًا، وروايته هي :

* وأي الدهر لم يحسدوني *

والوزن غير مستقيم بهذه الرواية ، ويبدو أن المؤلف لاحظ ذلك أثناء نقله من الدرة المضيئة، فعدّل فيه من أجل الوزن ، وفاته أن موضع الشاهد قد اختل .

وانظر البيت بالرواية الصحيحة في : ملحق ديوان حاتم : ١٢٨ ، شرح التسهيل ١٩٩/١ و ٢٠٦ توضيح المقاصد ٢٥٦/١ ، تخليص الشواهد : ١٦٤ ، أوضح المسالك ١٧٥/١ ، المساعد ١٥٣/١ ، المقاصد ٤٥١/١ ، شرح الأشموني ٢٣٠/١ .

(٢) انظر : درة الغواص : ١٩٦ .

وَمَعْ إِضَافَةٍ وَحَذْفِ الصَّدْرِ تُبْنَى كَمَا جَاءَ بِنَصِ الذِّكْرِ

[ش] وأقولُ : (أَيٌّ) بِاعْتِبَارِ إِعْرابِها وبِنَائِها لها أربعةُ أَحْوَالٍ ، وكنا قدَّمنا أنّ الاسمَ الموصول له فَرْعَانِ[١] ، هذا أحدُهما وهو المذكُوْرُ فيه أحوالُ (أَيٍّ)، إذا عرفْتَ ذلك فاعلَمْ : أنَّ أحوالَ (أيٍّ) أَرْبَعٌ ، تُعْرَبُ في ثَلاثٍ منها وتُبْنَى في الرابعةِ[٢] ، أما الثَّلاثُ التي هي مُعْرَبَةٌ فيها :

فأولُها : أنْ تُضَافَ ويذكرَ معها صَدْرُ صِلَتها ، نحو : يعجبني أيُّهم هُو قائمٌ ، وإلى ذلك أشرْتُ بقولي :

تُضَافُ وأذكُرْ مَعَها صَدْرَ الصِّلَهْ .....

والثانِي : أنْ لا تُضَافَ ولا يذكرُ معها صَدْرُ الصِّلةِ ، نحو : يعجبني أيٌّ قائمٌ ، والثالثُ : أنْ لا تُضَاف ويذكرَ معها صَدْرُ الصِّلةِ ، نحو : يعجبني أيٌّ هو قائمٌ ، ففي هذه الأحوالِ الثلاثةِ تكونُ مُعْرَبَةً بالحركاتِ الثلاثِ ، وإلى هاتين الحالَتيْنِ – أعنِي : الثانيةَ والثالثةَ – أشرْتُ بقولي :

..... أَوْ لاَ تُضَافُ اذْكُرْهُ ، أو لا ذِكْرَ لَهْ

والرابعُ : أنْ تُضَافَ ويحذفَ صدرُ صلَتها، نحو : يعجبني أيُّهم قائمٌ ، ففي هذه الحالةِ تُبْنَى على الضَّمِّ ، قال تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾[٣] ، وقالَ الشاعرُ :

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ على أَيُّهم أَفْضَلُ[٤].

---

(١) انظر ص : ٨٨ .

(٢) انظر الحديث عن (أي) الموصولة في : الأزهية : ١٠٩ ، أمالي ابن الشجري ٤١/٣ ، اللباب ١٢٣/٢ ، شرح المفصل ١٤٥/٣ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٨٥/١ ، شرح التسهيل ٢٠٨/١، شرح الألفية لابن الناظم : ٩٤ ، شرح الرضي ٦٠/٣ ، الارتشاف ٥٣٠/١ ، توضيح المقاصد ٢٤٢/١ ، أوضح المسالك ١٥٢/١ ، شرح ابن عقيل ١٦١/١ .

(٣) مريم : ٦٩ .

(٤) من المتقارب ، مجهول القائل ، ونسبه بعضهم إلى غسان بن عُلة بن مرة ، والنسبة =

وبعضُ العربِ أَعْرَبَها في هذه الحالةِ أيضًا كما ذَهَبَ إليه الخليلُ ويونس[١] ، لكنِ الأكثرونَ على القولِ بالبِنَاءِ كما في الآيةِ الشَّرِيفةِ [٢]، وإلى ذلك أشرْتُ بقولي :

وَمَعْ إِضَافَةٍ وحَذْفِ الصَّدْرِ تُبْنَى كما جَاءَ بِنَصِّ الذِّكْرِ

أيْ : القرآنُ الكريمُ ، فإنَّ من أَسْمَائِه الذِّكْرُ ، قال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [٣]، فقِسْ على نحو ذلك واللّه الموفق .

ثم قلتُ : أَحْوَالُ (أَيٍّ) في مَعَانِيْها وَهْيَ سَبْعَةٌ .

[ص] أَيٌّ كَـ (مَا) اِسْتِفْهَامٌ شَرْطٌ فِي النِّدَا

وكَالَّذِي تَعَجُّبٌ مَدْحٌ بَدَا

= غير صحيحة ، والدليل على ذلك أن أول مَن ذكره هو أبو عمرو الشيباني في كتابه (الجيم) -٢/٢٦٤- حكاه عن غسان الذي هو ممن تؤخذ عنه اللغة من العرب ، فغسان راوٍ للبيت وليس بقائل له ، وتنبه لهذا ابن الأنباري في الإنصاف ٧١٥/٢ ، والبغدادي في الخزانة ٦١/٦ ، وشرح أبيات المغني ١٥٢/٢ ، وانظر البيت في : شرح المفصل ١٤٧/٣ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٨٥/١ ، شرح التسهيل ٢٠٨/١ ، رضف المباني : ١٩٧ ، تخليص الشواهد : ١٥٨ ، المقاصد ٤٣٦/١ .

(١) انظر الخلاف في : الكتاب ٣٩٨/٢ وما بعدها ، الأصول ٣٢٣/٢ ، التبصرة ٥٢٢/١ ، معاني الحروف للرماني : ١٦٠ ، الأزهية : ١٠٩ ، أمالي ابن الشجري ٤١/٣ ، الإنصاف ٧٠٩/٢ ، أسرار العربية : ٣٨٣ ، نتائج الفكر : ١٩٨ ، اللباب ١٢٣/٢ ، شرح المفصل ١٤٥/٣ ، شرح التسهيل ٢٠٨/١ ، شرح الرضي ٦١/٣ ، الارتشاف ٥٣٤/١ ، المغني ٩١/١ ، تخليص الشواهد : ١٥٩ ، ائتلاف النصرة : ٦٧ .

(٢) وتأويل الآية على مذهب من جعل (أي) معربة في الآية : أن (أي) مبتدأ و (أشد) خبره ، وهو على الحكاية ، والتقدير : لننزعن من كل شيعة الفريق الذي يقال : أيهم ، فهو على هذا استفهام ، وهذا قول الخليل . وذهب يونس إلى ذلك أيضًا إلا أن موضع الجملة نصب (بننزعن) وهو فعل معلق عن العمل ومعناه التمييز . وانظر أقوالاً أخرى في التبيان في إعراب القرآن ٨٧٨/٢ .

(٣) الحجر : ٩ .

[ش] وأقولُ : لِـ (أَيٍّ) من المعانِي في جميعِ الكلامِ العربي سبعةُ أَحْوالٍ وقد تضَمَّنها هذا البيتُ[١].

فأولُها : أَنْ تكونَ كـ (مَا) ، أَعْني : اسماً موصولاً مثلَ (مَا) كما تقدَّم بَيَانُه في شرحِ الأسماءِ الموصولةِ[٢] ، وإلى ذلك أشرْتُ بقولي : (أَيٌّ كـ « ما ») أَعْنِي: بأنَّها تكونُ بمَثَابَةِ (مَا) في أنَّها تُستَعْملُ بلَفْظٍ واحدٍ للمذكَّرِ ، والمؤنَّثِ ، مُفْرداً كان ، أو مثَنًّى ، أو / مجموعًا ، نحو : أُمْرُرْ [٤٥/أ] بأَيٍّ فعل ، وأَيٍّ فعَلا ، وأَيٍّ فعلُوا ، وأَيٍّ فعلَتْ ، وأَيٍّ فعلَتَا ، وأَيٍّ فعَلْنَ ، ونحوِ ذلك .

وثانِيها : أَنْ تكونَ اسْتِفْهَامًا ، كقولك : أَيُّ الرجلين أخوك ؟ ، وأَيُّ المرأتين أختُك ؟ ، وأيُّ شيءٍ عندك ؟ ، وأيُّ شيءٍ تُحْسِنُه ؟ أو نحو ذلك ، فترْفَعُ (أيّاً) بالابتداءِ ، وما بعدَ الإضَافَةِ خبرُها .

فَائِدَةٌ : ذَكَرها صَاحِب (الصِّحَاحِ) وهي :« أَنَّك إذا اسْتَفْهَمْتَ (بأَيٍّ) عن نَكِرَةٍ أَعْرَبْتَها بإعرابِ الاسمِ الَّذي هو مُسْتَفْهَمٌ[٣] عنه ، فإذا قِيلَ لك : مَرَّ بِي رجلٌ ، قلْتَ : أَيٌّ يا فَتَى ؟ ، تُعْرِبُها في الوَصْلِ ، وتشيرُ إلى الإعرابِ في الوَقْفِ ، وإنْ قال : رأيتُ رجلاً ، قلْتَ : أَياً يا فتى؟، تُعْرِبُ وتُنَوِّنُ إذا وَصَلْتَ ، وتَقِفُ على (الألفِ) إذا وَقَفْتَ ، فتقول : أَيَّا؟ ، وإنْ قال : مررْتُ برجلٍ ، قلْتَ : أَيٍّ يا فتى؟، فتحْكِي كلامَهُ في الرَّفعِ ، والنَّصْبِ ، والجرِّ ، في حَالَتي الوَصْلِ والوَقْفِ ، وإنِ اسْتَفْهَمْتَ عن مَعْرِفَةٍ رفَعَتْ (أيّاً) لا غيرَ على كُلِّ حَالٍ »[٤] انتهى كلامُه ، وإلى ذلك أشرْتُ بقولي : (اِسْتِفْهَامٌ) أَعْنِي :

---

(١) معاني (أي) مختلف في عددها ، فمن النحاة من عدها أربعة ، ومنهم من أوصلها إلى ثمانية معانٍ . انظر : معاني الحروف للرماني : ١٥٩ – ١٦١ ، الصحاح (أي) ٢٢٧٦/٦ ، الأزهية : ١٠٦ – ١١٠ . أمالي ابن الشجري ٣٩/٣ – ٤٥ ، المفصل : ١٤٨ ، شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٧٣٥/٣ ، شرح الجمل ٤٦٠/٢ ، التسهيل : ٣٧ ، المغني ٩١/١ – ٩٤ .

(٢) انظر : ص ١٠٠

(٣) في الصحاح (اسْتَثْبَاتٌ عنه) .

(٤) انظر : الصحاح (أيّ) ٢٢٧٧/٦ .

وتكون للاسْتفْهَامِ أيضًا كما قد علمْتَ .

فَـائِـدَةٌ : ذَكَرها الفَزَارِي وهي : « أنَّ (أيّاً) في الاسْتفهامِ إذا أُضيْفَتْ إلى المَعْرِفَةِ فهي سُؤَالٌ عن الاسمِ ، كقولك : أَيُّ الرجلين أخوك ؟ ، وأيُّ الرجال قام ؟ ، والجوابُ حينئذٍ يكون بذِكْرِ أَحَدِ الاسمين أو الأسماء فتقول : زيدٌ ، أو عمرو . وإذا أُضيْفَتْ إلى النَّكِرةِ فإنّها سؤالٌ عن الصِّفَةِ ، والجوابُ حينئذٍ يكون بذِكْرِ الصِّفَةِ على عَدَدِ النَّكِرَةِ ، كقولك : أَيُّ رجلٍ أخوك ؟ ، فتقولُ : طَوِيْلٌ ، وإنْ قال : أَيُّ رجلين أخوك ؟ ، فتقولُ : طَوِيْلاَنِ مَثَلاً ، ولا يَجُوْزُ إضَافَةُ (أيٍّ) إلى مَعْرِفَةٍ وَاحِدَةٍ ، فلا تقولُ : أيُّ الرجل أخوك ؟ ؛ لأن (أيّاً) في المعرفةِ سؤالٌ عن البَعْضِ ، والوَاحِدُ لا يَتَبعَّضُ ، وأما في النكرة فإنها سؤال عن الكُلِّ » . انتهى كلامُه[1] .

تَنْبِيْهٌ : قال الفراءُ : « (أَيٌّ) يعملُ فيه ما بعدَهُ ، ولا يعملُ فيه ما قبلَهُ ، كقوله تعالى : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾[2] فرفَعَ ، وقال : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾[3] فنَصَبَهُ بما بعدَهُ »[4] انتهى . وقال الفَزَارِيُ : « اعْلَمْ أَنَّ (أيّاً) في الاسْتفْهَامِ لا يَعْمَلُ فيها ما قبلَها من الفعلِ ، ويعملُ فيها ما بعْدَها ، فمن ذلك قولُه تعالى : ﴿ وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ﴾[3] فـ (أيّ) نُصِبَ بـ (يَنْقَلِبُوْن) ، ولا يجوز نَصْبُهَا بـ (سَيَعْلَمُ) ؛ لأنَّ الاستفهامَ لا يعملُ فيه ما قَبْلَهُ ؛ لأنَّ له

---

(١) انظر : الأزهية : ١٠٨ و ١٠٩ .

(٢) الكهف : ١٢ .

(٣) الشعراء : ٢٢٧ .

(٤) انظر : معاني القرآن ٤٦/١ ، الصحاح (أي) ٢٢٧٦/٦ ، اللسان (أيًا) ٥٩/١٤ .

صَدرُ الكلامِ ، وإعْمَالُ ما قبلَه فيه يُخْرِجُه عن الصَّدْرِيَّةِ ، ولا يقعُ قبلَ (أيٍّ) في الاستفهامِ من الأفعالِ إلا أفعالُ الشَّكِ واليَقيْنِ نحو : (ظَنَنْتُ) و (عَلِمْتُ) / وما أَشْبَه ذلك ، فتقولُ : علمْتُ أيُّهم في الدار ؟ ولو قلتَ : [٤٥/ب] ضربْتُ أيُّهم في الدارِ ؟ ، وأنت تريدُ الاستفهامَ لم يَجُزْ ؛ لأنه ليس ممَّا يُلْغَى»[١] انتهى كلامُه .

وثالثُها[٢] : أنْ تكونَ شَرْطاً – أَعْني : تدخلُ في الشَّرْطِ والجَزَاءِ – كقولك : أيُّ رجلٍ جاءَني أكرمْتُه ، فالشَّرْطُ : المَجِيْءُ ، والجَزَاءُ : الإكْرَامُ ، وإلى هذين الحالين – أَعْنِي : ثانيهَا وثالثهَا – أشَارَ صاحب (الصِّحَاح) بقوله : « وَيُسْتَفْهَمُ بها ويُجَازَى ، فيمَن يَعْقِلُ وفيمَا لا يَعْقلُ »[٣] . يعنِي تقولُ مثلاً : أَيُّ الرجالِ عندك ؟ ، وأيُّ الدراهمِ معك ؟ ، وأيُّ رجلٍ جاء ني أكرمْتُه ، وأيُّ ثوبٍ لاَقَ بِي لَبِسْتُه ، ونحوِ ذلك ، وإلى ذلك أشرْتُ بقولي (شَرْطٌ) ، أعني : وتكونُ للشَّرْطِ أيضًا كما قد علمْتَ .

رابعُها : أنْ تكون مُنَادَى[٤] ، وذلك إذا نَادَيْتَ اسمًا فيه (ألف) و (لام)، نحو : يا أَيُّهَا الرجلُ ، فإنَّ (يَا) : حَرْفُ نِدَاءٍ ، و (أَيُّ) : اسمٌ مُبْهَمٌ مفردٌ مُنَادَى مَعْرِفَةٌ بالنِّدَاءِ مَبْنِي على الضَّمِّ ، و (هَا) : حَرْفُ تَنْبِيْهٍ ، وهي عِوَضٌ ممَّا كانت (أَيُّ) تُضَافُ إليه ، وترفعُ (الرجلَ) لأنه صِفَةُ (أيٍّ) قاله صاحب (الصِّحاح)[٥] ، وإلى ذلك أشرْتُ بقولي : (في النِّدا) ، أعنِي : وتكون

---

(١) انظر : الأزهية : ١٠٨ .

(٢) الثالث من معاني (أي) .

(٣) انظر : الصحاح (أيُّ) ٢٢٧٦/٦ .

(٤) قال أبو علي الشلوبين في شرح المقدمة الجزولية ٦٠٧/٢ : « وقوله في (أي) هنا إنه منادى مجاز من القول لما جاء بلفظ المنادى ، وإلا فالحقيقة ما قاله غيره : من أنها وُصْلَةٌ لنداء ما فيه (الألف) و (اللام) » . ا.هـ ، وانظر : الكتاب ١٠٦/٢ ، المقتضب ٢١٦/٤ ، التبصرة ٣٤٤/١، المغني ٩٢/١ .

(٥) انظر : الصحاح (أيّ) ٢٢٧٧/٦ .

في النِّداء أيضًا كما قد علمْتَ .

وخامسُها : أنْ تكونَ بمعنَى (الَّذِي) ، وسمّاها الفَزَاري : خَبَرًا ، ولَفْظُه : « وتكون خَبَرًا بمعنى (الَّذِي) ، وتُوصَلُ بما يُوْصَلُ به (الَّذِي)، كقولهم : أَيُّهم قام أخوك ، والمعْنَى : الَّذِي قام أخوك ، وأَيُّهم أبوه قائم زيد ، والمعْنَى : الَّذِي أبوه قائم زيدٌ [١]. وذكَرَهُ الشَّيْخُ أبو إسحاق[٢] – رحمة اللّه عليه – في (اللُّمَعِ) ، ومَثَّلَهُ بقولِه : « أيُّهم قام ضربْتُهُ ، والمعنَى : الذي قام هو الذي ضربتُهُ »[٣]، ثُمَّ قال[٤] : وإنما نَبَّهْنَا على هذا ؛ لأنَّ قولَه : (أيُّهم قام ضربْتُ) يُوْهِمُ أنه مِثْلُ قولِ القائلِ : أيُّ رجلٍ جاء ني أكرمْتُهُ ، على أنَّ كلاً منهما شَرْطٌ وجَزَاءٌ ، وليس كذلك ، بل المرادُ بقوله (أَيُّهم قام) : الذي قام ، فأَخبَرَ عن : (الذي قام) بأنه : (الذي ضربه) . واللّه أعلم »[٥]، وإلى ذلك أشرْتُ بقولي : (وكالَّذِي) ، أعني : وتكون مثل (الذي) في المعنى كما قد علمْتَ .

تَنْبِيْهٌ : قال الفزاري :« اعلم أنَّ (أيّاً) في الخبرِ إذا كانت مُضَافَةً ، ولم يكُنْ بعدَها (هُوَ) بُنِيَتْ على الضَّمِّ إلاَّ في حَالِ الخَفْضِ[٦] ،

---

(١) انظر : الأزهية : ١٠٦ .

(٢) إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ، جمال الدين الفيروزابادي [...–٤٧٦ هـ] ، تفقه على جماعة من الأعيان منهم البيضاوي والكرخي وغيرهم ، تولى التدريس بالمدرسة النظامية ببغداد ، له تصانيف مباركة مفيدة منها : (المهذب في المذهب) ، (التنبيه) في الفقه ، (اللمع) وشرحه في أصول الفقه ، (النكت) في الخلاف ، (التبصرة) و (المعونة) و (التلخيص) في الجدل . انظر : وفيات الأعيان ٢٩/١ ، شذرات الذهب ٣٤٩/٣ ، الأعلام ٥١/١ ، معجم المؤلفين ٦٨/١ .

(٣) انظر : اللمع في أصول الفقه : ١٣٨ ، و شرح اللمع له أيضًا ٥٣٦/١ .

(٤) لا زال الكلام للفزاري .

(٥) لم أجد هذا النص في الأزهية التي أكثر الفزاري من النقل منها ، ولم أظفر بكتاب للفزاري فيه هذا النص .

(٦) هذا قول لبعض النحويين الأوائل ، حيث شرطوا لبناء (أي) ألا تكون مجرورة ، بل مرفوعة أو منصوبة . انظر : أمالي ابن الشجري ٤٣/٣ ، المحصول في شرح الفصول ١٤٠/ب و ==

كقولِك : كلمتُ أيُّهم في الدار ، وكَلِّمْ أيُّهم أَفْضَلُ ، تريدُ : الذي في الدار ، والذي أفضل، ومنه قولُه تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ (١)، وتقول : مررتُ بأيِّهم قام – بالخَفْضِ –. ومِنَ العربِ مَنْ يقولُ : كَلِّمْ أيَّهم أفضلُ ، فيعْرِبُها بِالنَّصْبِ على القِيَاسِ ، ويُعْمِلُ فيها الفعلَ ، ويرفَعُ ما بعدَها / بإِضْمَارِ (هو) ، قال سيبويهِ : « وهي لُغَةٌ جيِّدةٌ ، نَصَبُوْهَا كما جَرُّوْهَا ، وقد قَرأ بعض القراءِ (٢) ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ (١) – بالنَّصْبِ (٣)– ». أما إذا كانت مُضَافةً وبعدها (هُوَ) أو كانت مُفرَدَةً أُعْرِبَتْ بوُجُوْهِ الإِعْرَابِ كلِّها ، ويَعْمَلُ فيها ما قبلَها كقولك : رأيْتُ أيَّهم هو في الدار، وكلِّم أيّاً (٤) أفضلُ، وما أشبه ذلك»(٥). ثم قال(٦): «وأما قِرَاءةُ النَّصْبِ في قوله تعالى : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ فهي مَنْقُوْلَةٌ من [١٤٦/أ]

= ١٤١/أ، توضيح المقاصد ٢٤٥/١ . ويبطل هذا الشرط قول الشاعر :

* فسلم على أيهم أفضل *

حيث جاء ت (أي) مجرورة وهي مبنية على الضم ، إلا أن ابن الشجري قال : «وخص سيبويه بالجار (الباء) دون غيرها» ا.هـ . انظر : الأمالي ٤٣/٣ .

(١) مريم : ٦٩ .

(٢) في الكتاب ٣٩٩/٢ : « وحدثنا هارون أن ناساً – وهم الكوفيون يقرءونها : ﴿ ثم لننزعن من كل شيعة أيَّهُمْ أشدُّ على الرحمن عتيا ﴾ » ا.هـ . ونسبت القراء ة إلى هارون الأعور القارىء ، ومعاذ بن مسلم الهراء – وهو أستاذ الفراء ، وطلحة بن مصرّف ، وكلاهما كوفي ، وزائدة عن الأعمش . انظر : معاني القرآن للزجاج ٣٣٩/٣ ، القراءات الشاذة : ٨٦ ، الكشاف ٣٢/٣ ، البحر المحيط ١٩٦/٦ .

(٣) انظر : الكتاب ٣٩٩/٢ .

(٤) في الأزهية : أيًا هو أفضل .

(٥) انظر : الأزهية : ١٠٩ و ١١٠ .

(٦) لا زال الكلام للفزاري .

(التَّحْصِيْلِ) في التَّفْسِيْرِ لِلْمَهْدَوِي[١] عن مُعَاذ بن مسلم[٢] فقط»[٣] انتهى كلامُه .

وسادسُها : أنْ تكونَ تَعَجُّباً ، وذلك كقولك : أيُّ رجلٍ زيدٌ ، وأيُّ رجلٍ أخوك ، ذكرَهُ صاحبُ (الصِّحاح)[٤] ، ومَثَّلَه بقولِ جميلٍ :

بُثَيْنُ ، الْزَمِي لا ، إنَّ لا ، إنْ لَزِمْتِه
على كَثْرَةِ الوَاشِيْنَ ، أيُّ مَعُونِ[٥]

ونَقَل الفزاريُ عن الكسائِي أنه ذكَرَه في (دِيْوَانِ الأدَبِ) واحْتَجَّ له بهذا البيتِ[٦] ، ثم قال[٧] : « ومعنى البيتِ : الْزَمِي (لا) ، فإنه أيُّ مَعُوْنٍ على كَثْرَةِ الوَاشِيْنَ ، يعني : إذا قالَ الوَاشُوْنَ لها عنه : ما يسوؤُه ، تقولُ : لا ،

---

(١) أحمد بن عمار بن العباس المهدوي المغربي [... - ٤٤٠ هـ] نحوي ، لغوي ، مفسر ، عالم بالأدب والقراءات ، أصله من المهدية من بلاد إفريقية ، روى عن الشيخ الصالح أبي الحسن القابسي ، من آثاره : التفصيل الجامع لعلوم التنزيل ، التحصيل في مختصر التفصيل ، تعليل القراءات السبع ، انظر : إنباه الرواة ١٢٦/١ ، معجم الأدباء ٣٩/٥ ، بغية الوعاة ٣٥١/١ ، الأعلام ١٨٤/١ ، معجم المؤلفين ٢٧/٢ .

(٢) معاذ بن مسلم الهرَّاء [... - ١٨٧ هـ] نحوي كوفي ، وهو أستاذ الكسائي ، ولد في أيام يزيد بن عبدالملك ، ومات في السنة التي نكب فيها البرامكة ، وكان له أولاد ، وأولاد أولاد ، فماتوا كلهم وهو باق ، ولا كتاب له يعرف . انظر : الفهرست : ١٠٣ ، إنباه الرواة ٢٨٨/٣ ، وفيات الأعيان ٢١٨/٥ ، بغية الوعاة ٢٩٠/٢ ، شذرات الذهب ٣١٦/٢ ، الأعلام ٢٥٨/٧ .

(٣) لم أجد هذا النص في الأزهية التي أكثر الفزاري من النقل منها ولم أظفر بكتاب الفزاري فيه هذا النص ..

(٤) انظر : الصحاح (أي) ٢٢٧٦/٦ .

(٥) من الطويل ، انظر : الديوان : ٤٤ ، أدب الكاتب : ٤٧٦ ، الخصائص ٢١٢/٣ ، المنصف ٣٠٨/١ ، المحتسب ١٤٤/١ ، الصحاح (أي) ٢٢٧٦/٦ ، الممتع الكبير في التصريف : ٦١، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١٦٨/١ ، اللسان (أيا) ٥٩/١٤ .

(٦) البيت مذكور في ديوان الأدب للفارابي ت ٣٥٠ هـ ، ثلاث مرات عند كلام يتعلق بالأبنية، حيث قال الفارابي : « وإذا كانت الزيادة (ميمًا) مفتوحة فهو اسم الزمان والمكان والمصدر ، هذا إذا كانت العين مفتوحة ، فإذا كانت مضمومة فإن الكسائي يقول : ليس على هذا البناء إلا حرفان: مَكْرُم ومَعُون ، قال الشاعر :

* ليوم رَوْعٍ أو فَعال مَكْرُم *

وقال آخر : * بثين الزمي لا ... * الخ البيت ،

وقال الفراء : هما جمع مكرمة ومعونة ، فعنده أن هذا ليس من الأبنية » . ا.هـ ، من ديوان الأدب ٨٢/١ و ٢٨٧ ، ٣٥١/٣ .

(٧) لا زال الكلام للفزاري .

فإذا لَزِمَتْ قَوْلَ (لا) كان ذلك مَعُوْنًا عليهم ، وأَيٌّ مَعُوْنٍ»[١] . انتهى كلامُه .

وإلى ذلك أشرْتُ بقولي : (تَعَجُّبٌ) أعنِي : وتكونُ للتعجُّبِ أيضًا كما قد علمْتَ .

فَائِدَةٌ : ذَكَرها الفزاري قال : « واعلم أنَّ (أيّاً) في التعجُّبِ لا تُضَافُ إلا إلى نَكِرَةٍ ، كقولك : أَيُّ رجلٍ زيدٌ ، وأَيُّ رجلين الزيدان ، وأيُّ رجالٍ الزيدون ، فـ (أَيُّ) : رَفْعٌ بالابتداءِ ، و (زيدٌ) : خَبَرُهُ ، والكلام تعجُّبٌ»[٢]. انتهى كلامُه .

وسابعُها : أنْ تكونَ مَدْحًا[٣] ، أعْنِي : يكون فيها معنى المَدْحِ ، كقولك : جاء ني رجلٌ أَيُّ رجلٍ ، ورأيْتُ رجلاً أَيَّ رجلٍ ، ومررْتُ برجلٍ أَيِّ رجلٍ، وجاء ني رجلان أَيُّ رجلين ، ورأيت رجلين أَيَّ رجلين ، ومررت برجلين أَيِّ رجلين ، وجاء ني رجالٌ أَيُّ رجالٍ ، ورأيْتُ رجالاً أَيَّ رجالٍ ، ومررتُ برجالٍ أَيِّ رجال ، وقس على نحو ذلك . بشَرْطِ الاتْبَاعِ في الإعرابِ على كل حالٍ من : رَفْعٍ ، أو نَصْبٍ ، أو جَرٍّ ، كما قد علمْتَ واللّه أعلم .

---

(١) لم أجد هذا النص في الأزهية التي أكثر الفزاري من النقل منها ، ولم أظفر بكتاب للفزاري فيه هذا النص . .

(٢) انظر : الأزهية : ١٠٨ .

(٣) أي : تكون نعتًا فيه معنى المدح ، انظر : الأزهية : ١٠٧ .

[حكم أي في التأنيث والعطف]

ثم قلْتُ :

[ص] أَنِّثْ بـ (تَاءٍ) أَوْ فَلاَ كَمَنْ تَلاَ وَإِنْ عَطَفْتَ فَارْفَعَنَّ مُسْجَلا

[ش] وأقولُ : تقدَّم لنا أَنَّ (أيّاً) في المَدْح تكون تابِعَةً للمَمْدُوْحِ فيما لَهُ مِن رفعٍ ، أو نَصْبٍ ، أو جَرٍّ[١] ، فإنْ كانَ المَمْدُوْحُ مؤنَّثاً أَدْخَلْتَ عليه (التاء)[٢] ، وقلْتَ : مررْتُ بجَارِيَةٍ أيَّةِ جاريةٍ ، وإنْ شئْتَ حذَفْتَ (التاءَ) وقلْتَ: وأيِّ جاريةٍ ، كقولِه تعالى : / ﴿ فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴾[٣] ، [٤٦/ب] ﴿ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسُۢ بِأَيِّ أَرۡضٖ تَمُوتُۚ ﴾[٤] ، وإلى ذلك أشرْتُ بما في النِّصْفِ الأولِ من هذا البيت ، ويَنْحَلُّ معناهُ إلى قولِنا : وأَنِّثْ بـ (التاءِ) ، أو فلا (تاء) كما تَلاَ التَّالِي في هاتين الآيتين ونحوِ ذلك .

فإنْ[٥] أَدْخَلْتَ عليها (الواوَ) فارْفَعْها في كلِّ حالٍ ، كقولك : مررْتُ برجلٍ وأيُّ رجلٍ ، وكذلك تقول في المَعْرِفَةِ : مررْتُ بزيد وأيُّ رجلٍ ، تريد : وأيُّ رجلٍ هو ، اللَّهم إلا أَنْ يكونَ وَصْفُ (الرجل) جَارِياً على غيرِ مَن هُوَ لَهُ كقولك : مررْتُ برجل وأيُّ[٦] رجلٍ أبوه ، فترفَعُ (أيّاً) بالابتداءِ ، و (أبوه) الخبر[٥] ، وكذلك إنْ دخلَتْ عليها (التاءُ) مع العَطْفِ فإنَّك تأتي بها مرفوعةً كما رفعْتَها مع المذكَّرِ في حَالِ التَّجْرِيْدِ منها . وتقولُ : مررْتُ بجاريةٍ وأيةُ جاريةٍ ، ولا تَخْتَصُّ هذه الحالةُ بدخول (التاءِ) عليها دُوْنَ غيرِها من هذه

---

(١) انظر : ص ١٥٧ .

(٢) انظر : الأزهية : ١٠٧ ، أمالي ابن الشجري ٤٥/٣ ، شرح الرضي ٢٢/٣ ، توضيح المقاصد ٢٤٢/١ .

(٣) الإنفطار : ٨ .

(٤) لقمان : ٣٤ .

(٥) من الأزهية : ١٠٧ بتصرف .

(٦) في الأصل (أي رجل) بدون الواو ، والصواب إثباتها . انظر : الأزهية : ١٠٧ حاشية (٥).

الأَحْوَالِ السبعةِ ؛ بَلْ ويجوز دُخُوْلُها عليها أيضًا وهي في حَالةِ الاستفهامِ[١] كقولِ الشاعرِ :

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ ... تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيْكَ وتَحْسَبُ [٢]

وقِسْ على نحو ذلك .

[مَــنْ]

ثم قلْتُ : أَحْوَالُ (مَنْ) - بِفَتْحِ المِيْمِ - وَهْيَ سِتَّةٌ .

[ص] وَمَنْ كَـ(مَا) اسْتِفْهَامُ شَرْطٍ خَبِّرْ ... وَصِلَةٌ زَائِدَةٌ ونَكِّرْ

[ش] وأقولُ : أَحْوَالُ (مَنْ) في جميعِ الكلامِ العربي سِتَّةٌ[٣] وقد تَضمَّنها هذا البيتُ :

فأولُها : أَنْ تكونَ مَوْصُولةً ، أَيْ : اسمًا موصولاً ، وقد عرفْتَ في أَوَائِلِ هذا البابِ أَنَّه اسمٌ مَوْصُولٌ يستَعْمَلُ بمعْنَى (الذي) و (التي) وتَثْنِيَتِهِمَا وجَمْعِهِمَا واللَّفْظُ وَاحِدٌ، كأَخَواتها (مَا)، و (أَلْ)، و (ذو) الطائية، كما تقدَّم بيَانه في شرحِ الأسماءِ الموصولةِ[٤] ، والدَّلِيْلُ على ذلك قولُه تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ ﴾[٥]، ومن ذلك قول القائلِ : زَارَنِي مَنْ أُحِبُّهُ ، وعرفْتُ مَنْ عندك ، ومررتُ بمَنْ مررتَ به ونحو ذلك ، وإلى ذلك أشرْتُ بقولي : (ومَنْ كـ «مَا») أَعْنِي : أنها تكونُ مثلَ (مَا) على حالٍ واحدٍ في جميع مَا سَبَق بَيَانه .

وثانِيْهَا : أَنْ تكونَ اسْتِفْهَامِيَّةً ، والاستفْهامُ بها على قِسْمَيْنِ :

---

(١) انظر : شرح الرضي ٢٢/٣ .

(٢) سبق تخريجه في ص ١٠١ .

(٣) معاني (مَن) مختلف في عددها ، فمنهم مَن عدها (أربعة) ، ومنهم مَن أوصلها إلى سبعة ، انظر : حروف المعاني للزجاجي : ٥٥ ، معاني الحروف للرماني : ١٥٧ ، الصحاح (منن) ٢٢٠٧/٦ ، الأزهية : ١٠٠ ، المفصل : ١٤٦ ، أمالي ابن الشجري ٦٢/٣ ، شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٧٣٥/٣ ، التسهيل : ٣٦ ، توضيح المقاصد ٢٢٠/١ ، المغني ٣٥٨/١.

(٤) انظر : ص ٩٠ .

(٥) الحج : ١٨ .

اسْتفْهامٌ مُجَرَّدٌ ، واستفْهَامٌ في تَأْوِيْلِ الجَحْدِ ، أما المُجَرَّدُ فهو كقولِه تعالى حِكَايَةً عن القائلين : ﴿ مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ ﴾ (١) ، ﴿ قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ﴾ (٢) وكقولِ القائلِ: مَن أبوك ؟ ، ومَن كلَّمَكَ ؟ ، ومَن / [٤٧/أ] عِنْدَك ؟ ونحو ذلك ، كما تقول : هَلْ زيد قَائم ؟ وهل قَامَ زيد ؟ ، ويَشْتَرِكَانِ في خمسةِ أشياء : في مَعْنَى الاسْتفْهَامِ ، وفي صَدْرِ الكلام، وفي دُخُوْلِهِمَا على الأسماءِ وعلى الأفعالِ ، وفي الوَزْنِ(٣) ، ويختلفان في شيءٍ واحدٍ وهو : النَّوْعُ ؛ وذلك لأنَّ (مَنْ) اسمُ استفْهامٍ ، و (هَلْ) حَرْفُه واللّه أعلم .

وأَمَّا الذي هو في تَأْوِيْلِ الجَحْدِ فهو : كقولك : مَنْ قامَ إلا زيدٌ ؟ كأنك قلت : مَا قَامَ إلا زيدٌ ، قاله الفزاري(٤) ، وإليه أشَارَ ابن هشام الأنصاري بقوله في (المُغْنِي) : « وإذا قِيلَ : مَنْ يفعل هذا إلا زيدٌ ؟ ، فهي (مَنْ) الاستفْهاميةُ أُشْرِبَتْ معنى النَّفْي ، ومنه قولُه تعالى : ﴿ وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ (٥) ، ولا يَتَقَيَّدُ جَوازُ ذلك بأَنْ يَتَقَدَّمَها (الواو)، خِلَافاً لابنِ مالكٍ(٦) ، بدَليل ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ ﴾ (٧)» انتهى كلامُه(٨) .

---

(١) يس : ٥٢ .

(٢) طه : ٤٩ .

(٣) أي أن بنيتهما تتفقان في أنهما من حركة وسكون .

(٤) انظر : الأزهية : ١٠٥ .

(٥) آل عمران : ١٣٥ .

(٦) قال ابن مالك في معرض حديثه عن النفي المؤول في باب الاستثناء : « وأكثر ما يكون معنى النفي في الاستفهام إذا كان بـ (هل) أو (مَن) » ا.هـ. ، ولم يشترط أن تتقدم (الواو) على (مَن) ، إلا أن الآيات التي مثل بها (لمَن) قبلها (واو) وهي قوله تعالى : ﴿ ومن يغفر الذنوب إلا اللّه ﴾ ، ﴿ ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون ﴾ . انظر : شرح التسهيل ٢/٢٨٠ و٢٨١ .

(٧) البقرة : ٢٥٥ .

(٨) انظر : مغني اللبيب ١/٣٥٨ .

قلْتُ : ومِن ذلك قوله تعالى : ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ ﴾ [١]، فإنَّ القوْلَ في إعرابهما وفيما أَشْبَهَهُمَا واحدٌ وهو : أنَّ (مَنْ) اسْتفهامٌ في مَوْضِعِ رَفْعٍ بالابتداءِ ، و (ذَا) خبرُه ، و (الَّذِي) نَعْتٌ له ، أو بَدَلٌ منه . و (يُقْرِضُ) صِلَةُ (الذي)، [٢]ولا يجوزُ أَنْ تكونَ (مَنْ ذَا) بِمَنْزِلةِ اسمٍ واحدٍ كما كانت (ماذا)؛ لأن (مَا) أَشَدُّ إِبْهَامًا مِن (مَنْ) ؛ إِذْ كانت (مَنْ) في الغَالب لِمَن يَعْقِلُ[٢] ، و (مَا) على العكس منها ، هذا الذي عليه غالبُ المعربين ومنهم : أبو البقاءِ في (إعرابِه)[٣] ، وثعلبُ في (أَمَالِيه)[٤] ، وإلى ذلك أشارَ صاحبُ (المُغْنِي) بقوله : « وَظَاهِرُ كلامِ جماعةٍ أنه يجوزُ في : مَنْ ذَا لقيتَ ؟ ، أنْ تكونَ (مَنْ) و (ذَا) مُرَكَّبَتَيْنِ كما في قولك : مَاذَا صنَعْتَ ؟ .»[٥] انتهى كلامُه . وبقولِ هؤلاءِ أَقُوْلُ ، ولذلك قلْتُ في تَبْوِيْبِ هذا البابِ : (أَحْوَالُ مَنْ) ولَمْ أَقُلْ : (أَحْوَالُ مَنْ ذَا) ؛ لأن (مَا) يجوزُ جعْلُها مع (ذَا) كلمةً واحدةً مُرَكَّبَةً ، ولا يجوزُ جَعْلُ (مَنْ) مع (ذَا) كلمةً واحدةً[٦] ؛ لِمَا في (مَا) مِن شِدَّةِ الإِبْهَامِ ، وكذلك القَوْلُ في إِعْرابِ قولِه تعالى : ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ ﴾ [٧]، وكذلك القولُ في إعرابِ قولِ الحريري – رحمه اللّه – :

---

(١) البقرة : ٢٤٥ ، الحديد : ١١ .

(٢) هذا من كلام أبي البقاء في التبيان ١٩٣/١ و ١٩٤ .

(٣) انظر : السابق .

(٤) انظر : مجالس ثعلب ٥٢٦/٢ .

(٥) انظر : مغني اللبيب ٣٥٨/١ .

(٦) وقد أجاز ذلك كل من : ابن عصفور في شرح الجمل ١٧٨/١ ، وابن مالك في شرح التسهيل ١٩٦/١ ، وابنه في شرح الألفية : ٩٠ ، وأبو حيان في الارتشاف ٥٢٨/١ وقال : « زعم ابن الأنباري أنهم لا يركبونها – أي ذا – مع (مَن) فلا يقولون : من ذا ؟ كما يقولون : ماذا ؟ والصحيح سماع ذلك من العرب » . ا.هـ ، والمرادي في توضيح المقاصد ٢٣١/١ ، وابن عقيل في شرح الألفية ١٥٢/١ .

(٧) البقرة : ٢٥٥ .

* ومِـنْـهُ : مَن ذَا بالفِنَاءِ قَـاعِدَا * [١]

فقس على نحو ذلك .

واعلم أَنَّ (مَنْ) إذا تَجَرَّدَتْ عن (ذَا) فإنّها تأتي للاسْتفهامِ أو للشَّرْطِ ، فإنْ صَحِبَها (ذا) فإنّها لا تأتي إلا للاسْتفهامِ خَاصَّةً كما قد علمْتَ في هذه الأمثلةِ كلِّها ، بِخِلاَفِ (مَا)[٢] فإنها تأتي للاستِّفهامِ أو للشَّرطِ سواءً صَحِبَها (ذَا) أَمْ لم يَصْحَبْها على الصَّحِيْحِ من مَذَاهِبِ النحويين ، وسيأتي لنا بَيَان ذلك في باب : / (أَحْوَالِ مَاذَا)[٣] إنْ شاء اللّه تعالى . [٤٧/ب]

وثالثُهـا : أنْ تكونَ شَـرْطِيَّـةً ، أعْني : تَدْخُلُ في الشَّـرْطِ والجَزَاءِ ، كقوله تعالى : ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾ [٤] ، وكقولِ القائلِ : مَنْ يُكْرِمْنِي أكرِمْهُ ، وعلى هذا فـ (مَنْ) مبتدأٌ وهي شَرْطٌ ، ويُقَال : اسم الشَّرْطِ ، و(يكرمْني) . جَزْمٌ بالشَّرْطِ ، و (أكرمْه) : جَوَابُهُ وهما جميعًا خَبَرُ (مَنْ)[٥] ، وإلى هذا الحالِ والذي قبلَه أشرْتُ بقولي :(اسْتفْهَامُ شَرْطٍ) على تَرْكِيْبِ المُتَضَايِفَيْنِ ؛ لِضِيْقِ المَجَالِ ، إذِ الغَرَضُ حَصْرُ أحوالِه

---

(١) شطر من منظومة الحريري (ملحة الإعراب) في باب (الحال والتمييز) وتمامه :

* وبِعْتُهُ بدرهمٍ فصاعدا *

وفيها : (في الفناء) بدلاً من : (بالفناء) . انظر : ملحة الإعراب : ٣٨ .

(٢) في الأصل : ماذا ، وما أثبت لعله الصواب .

(٣) انظر : ص ١٦٨ .

(٤) النساء : ١٢٣ .

(٥) في هذا خلاف بين النحاة ، فمنهم من يقول : إن فعل الشرط هو الخبر ، وقال بعضهم : الخبر: الفعل والجواب معًا . انظر الخلاف في : اللباب ٢/٦٠ ، شرح الرضي ١/٢٣٤ ، المغني ١/٣٦٠ و ٢/٥٣٨ ، المباحث المرضية المتعلقة بـ (من) الشرطية : ٣٥ ، وانظر الملحق الذي عمله محقق المباحث المرضية حول الخلاف في خبر اسم الشرط : ٤٣ - ٦٦ .

الستَّةِ في بيْتٍ واحدٍ كما قد رأيْتَ .

فَائِدَةٌ : قال الفزاري : «اعلم أنَّ (مَنْ) إذا جَعَلْتَها للجَزَاءِ جَزَمْتَ الفعلين ، كقولك : مَنْ يَزُرْني أَزُرْهُ ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ (١) وإنْ جَعَلْتَها للاسْتفهامِ رفَعْتَ الفعلَ الأولَ ، وجَزَمْتَ الثاني؛ لأنه جَوَابُ الاستِّفهامِ بغَيْرِ (الفاء) ، كقولك : مَنْ يَزُوْرُني أَزُرْهُ ، وإن جعلْتَها بمعنَى (الذي) رفَعْتَ الفعلين جميعًا ، كقولك : مَنْ يَزُوْرُني أَزُوْرُهُ ، والمعنَى : الذي يَزُوْرُنِي أَزُوْرُه ، قال الله تعالى : ﴿ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ ﴾ (٢) ، وكذلك (مَا) و (أيّ) إذا جعلْتَهما على هذه الأَوْجهِ ، وكذلك (مَتَى) إذا جَعَلْتَها جَزَاءً جزمْتَ الفعلين معًا ، كقولك : متى تقُمْ أَقُمْ ، وإنْ جعلتَها استفْهَامًا رفَعْتَ الفعلَ الأولَ ، وجزمْتَ الثاني ، كقولك : متى تقومُ أقمْ ، وتقول : غلامَ مَن تضربْ أضربْ ، تَجْزِمُ الفعلين إذا جعلْت (مَنْ) للجَزَاءِ ، وتَنْصِبُ (الغلامَ) بالفعل الأول ، لأن الثاني جواب(٣) . (٤)[فإنْ جعَلْتَ (مَنْ) استفهامًا رفعْتَ الفعلَ الأولَ ، وجزمْتَ الثاني ، فتقول :](٤) غلام مَنْ تضربُ أضربْ ، جزمْتَ (أضربْ) لأنه جوابُ الاستفْهامِ بغيرِ (الفاء) ، ونصبْتَ (الغلامَ) بالفعلِ الأولِ أيضًا ، وإنْ جعلت (مَنْ) بمعنى (الذي) رفَعْتَ الاثنين ، تقول : غلامَ مَنْ تضربُ أضربُ ، فتنْصِبُ (الغلام) بالفعل الثاني ؛ لأنّ الأولَ واقِعٌ على (هاء) مُضْمَرَةٍ تعودُ على (مَنْ) . كأنك قلْتَ : غلامَ الذي تضربُهُ أضربُ ،

---

(١) الفرقان : ٦٨ .

(٢) هود : ٣٩ و ٩٤ ، والزمر : ٤٠ .

(٣) بعد هذا في الأصل : (وجزمت الثاني ، كقولك : متى تقومُ أقمْ ، وغلام مَنْ تضربُ أضربْ ، جزمت (أضربْ) لأنه جواب الاستفهام ...) ، فيظهر أن هناك تكرار حل محل العبارة الصحيحة التي سقطت كما سيأتي .

(٤) ساقطة من الأصل ، والإضافة من الأزهية : ١٠٤ .

وتقول : غلامُ مَن تضربُه أضربْ ، فترفَعُ (الغلام) بالابتداءِ ؛ لأنك اشْغَلْتَ الفعل بـ (الهاء) ». انتهى كلامُه[١].

ورابعُها : أنْ تكون خبرًا ، يعني: بمعنى (الَّذِي) ، كقولك : مَنْ كلمْتُ زيدٌ [٢]، ومَن كلمني عمرٌو ، ورأيتُ مَنْ في الدار ، ومررْتُ بمَنْ هو أخوك ، إذِ التَّقديرُ : الذي كلمتُ زيدٌ [٢]، والذي كلمني عمرو ، ورأيتُ الذي في الدار ، ومررْتُ بالذي هو أخوك ونحوِ ذلك ، ومثَّلَ لها الشيخُ أبو إسحاق بقوله : «جاءني مَن أحببْتُه ، أي : الذي أحبه»[٣] ، ومن ذلك قولُه تعالى : ﴿ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾[٤]، وعلى هذا فـ(مَنْ) هُنَا بمعنَى (الذي) ، كأنَّهُ قال : أَفَالَّذِي يُلْقَى [في النارِ][٥] خَيْرٌ أَمِ الذي يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ القِيَامَةِ ، وإلى ذلك أشرْتُ بقولي : (خَبِّرْ) . [٤٨/أ]

وخامسُها : أنْ تكونَ صِلَةً زَائِدَةً ، ذَكَرَهُ الفزاري مُحْتَجًّا بقول الشاعر:

آلُ الزُّبَيْرِ سَنَامُ المَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ
ذَاكَ العَشِيْرَةُ والأَثْرَوْنَ مَنْ عَدَدَا [٦]

---

(١) انظر : الأزهية : ١٠٣ و ١٠٤ .

(٢) في الأصل (زيدًا) بالنصب ، والتصويب من الأزهية : ١٠٠ .

(٣) انظر : اللمع في أصول الفقه – ١٣٨– وفيه : مَن أحبه ، وانظر شرح اللمع له أيضًا ٥٣٥/١ .

(٤) فصلت : ٤٠ .

(٥) اضافة من الأزهية : ١٠٠ ، فالنص موجود فيها .

(٦) من البسيط ، ورد بلا نسبة في : الأزهية : ١٠٣ ، أمالي ابن الشجري ٦٥/٣ ، شرح الجمل ٤٥٨/٢ و ٥٦٠ ، شرح الرضي ٥٥/٣ ، الارتشاف ٥٤٦/١ ، المغني ٣٦١/١ ، شرح شواهده ٧٤٢/٢ ، الخزانة ١٢٨/٦ .

الأثرون : جمع أثرى ، وهو أفعل تفضيل من ثَرِيْتُ بك – بكسر الراء – أي : كثرت بك .

ويروى أوله : (إن الزبير) ، ويروى (ذاك القبائل) بدلاً من (ذاك العشيرة) .

قال :« أرادَ : الأَثْرَوْنَ عدداً »[١] ، ونَقَلَهُ أيضاً عن الكسائي[٢] .

وقال غيرُهما في معنى البيت : « تقديرُه : والأَثْرَوْنَ مَن يَعُدُّ عددا ، فحذَفَ الفعلَ واكْتَفَى بالمَصْدَرِ عنه ، كقولك : ما أنتَ إلا سَيْراً ، تريدُ : ما أنت إلا تَسِيْرُ سَيْراً »[٣] . انتهى كلامُه[٤] . وإلى ذلك أشرْتُ بقولي : (وصِلَةٌ زَائِدَةٌ) .

وسادسُها: أنْ تكونَ نَكِرَةً بمعنى (إنسان) ، قال الفزاري : «ويَلْزَمُها النَّعْتُ ، كقولك : جاء ني مَنْ ظريفٌ ، ورأيْتُ مَنْ ظريفًا ، ومررْت بمَنْ ظريفٍ ، أو : بمن غيرِك ، أو نحوِ ذلك ، قالَ حسانُ بن ثابتٍ – رضي اللّه عنه ـ :

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً على مَنْ غَيْرِنَا

حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا [٥]

---

(١) انظر : الأزهية : ١٠٣ .

(٢) السابق : ١٠٢ .

(٣) هذا التأويل على مذهب البصريين الذين لا يجيزون زيادة (مَن) انظره في : أمالي ابن الشجري ٦٥/٣ ، المغني ٣٦١/١ ، وهناك تأويل آخر هو : أن (عدداً) صفة لـ (مَن) على أنه اسم وضع موضع المصدر وهو : العَدُّ ، أي : والأثرون قوماً ذوي عد ، أي قوماً معدودين . انظر : شرح الجمل ٤٥٩/٢ ، شرح الرضي ٥٥/٣ ، المغني ٣٦١/١ .
كما أن البيت يروى عند البصريين (والأثرون ما عددا) . انظر : الخزانة ١٢٩/٦ .

(٤) انظر : الأزهية : ١٠٣ .

(٥) من الكامل ، وهو في زيادات ديوانه : ٥١٥ ، وقد نسب لعبداللّه بن رواحة الأنصاري وليس في ديوانه ، ولبشير بن عبدالرحمن بن كعب بن مالك ، والصواب أنه لكعب بن مالك . انظر : الديوان ٢٨٩ ، شرح أبيات سيبويه ٤٣٩/١ ، أمالي ابن الشجري ٤٤٠/٢ ، الخزانة ١٢٠/٦ و١٢٢ ، وانظر البيت مع اختلاف النسبة أو بدونها في : الكتاب ١٠٥/٢ ، معاني القرآن للفراء ٢١/١ و ٢٤٥ ، مجالس ثعلب ٢٧٣/١ ، البصريات ٤٢٢/١ ، سر صناعة الإعراب ١٣٥/١ ، أمالي ابن الشجري ٦٥/٣ و ٢١٩ ، شرح المفصل ١٢/٤ ، شرح الجمل ٤٩٢/١ ، المقرب ٢٠٣/١، شرح الرضي ٥٤/٣ ، رصف المباني : ١٤٩ ، اللسان (منن) ٤١٩/١٣ ، الارتشاف ٤٣١/٢ ، الجنى الداني : ٥٢ ، توضيح المقاصد ٢٢٢/١ ، المغني ١٢٧/١ و ٣٥٩ و ٣٦٠ ، شرح شواهده ٣٣٧/١٥ ، المقاصد ٤٨٦/١ .

فَخَفْضُ (غيرِنا) على النَّعْتِ لـ (مَنْ) ، [وقد][1] يُروى بالرفعِ أي : على مَن هو غيرُنا ، و (مَن) هنا مَعْرِفَةٌ [فيمَن رَفَعَ][1] بمعنى (الذي)؛ وذلك لأن (مَنْ) ، و (مَا) إذا كانَا موصولَيْنِ كانَا مَعْرِفتَيْنِ ، وإذا نُعِتَا كانَا نكرتَيْنِ »[2]. قالَ صاحبُ (الصِّحاحِ) : « ويُروى أيضًا بـ (الواوِ) في أولِه : (وكفى)»[3]، وقال بعد ذِكْرِ خَفْضِ (غير) : « ويجوزُ فيه الرفعُ على أن تُجعل (مَنْ) صِلَةً بإضمار (هو) »[4]. انتهى كلامُه .

تَنْبِيهٌ : يَنْبَغِي تَقْيِيدُ هذه النكِرَة بالوَصْفِ فيُقَالُ فيها : نَكِرَةٌ مَوصُوفَةٌ ، قال به جماعة[5] ، ومنهم ابنُ هشامٍ في (المغْنِي) ولَفْظُهُ : «وَنَكِرَةٌ مَوْصُوْفَةٌ ؛ ولهذا دخلَتْ عليها (رُبَّ) في قولِ الشاعرِ :

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ

قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتًا ، لم يُطَعْ [6]

---

(١) إضافة لسلامة الكلام من الأزهية .

(٢) انظر : الأزهية : ١٠١ .

(٣) هذا الكلام الذي نقله المؤلف عن الجوهري غير موجود في الصحاح ، وإنما ذكر الجوهري البيت مرويًا بالواو في أوله . انظر : الصحاح (منن) ٢٢٠٧/٦ و ٢٢٠٨ .

(٤) انظر : الصحاح (منن) ٢٢٠٨/٦ .

(٥) انظر : معاني الحروف للرماني : ١٥٨ ، الصحاح (منن) ٢٢٠٧/٦ ، الأزهية : ١٠١ ، أمالي ابن الشجري ٦٤/٣ ، شرح المقدمة الكافية ٧٣٥/٣ ، الارتشاف ٥٤٤/١ ، توضيح المقاصد ٢٢٠/١ .

(٦) من الرمل ، وقائله سويد بن أبي كاهل اليشكري ، انظر : الشعر والشعراء ٤٢١/١ ، الأغاني ١١٢/١٣ ، أمالي ابن الشجري ٤٤٠/٢ و ٢١٩/٣ ، شرح المفصل ١١/٤ ، شرح الرضي ٥٤/٣ ، شرح شذور الذهب : ١٢٧ ، شرح شواهد المغني ٧٤٠/٢ ، =

ووُصِفَتْ بالنَّكِرَة في قولِهم : مررْتُ بمَنْ مُعْجِبٍ لك ، وفي قولِ حسان :

فكَفَى بِنَا فَضْلاً على مَنْ غيرِنا حَبُّ النَّبِيِّ محمد إيَّانَا (١)

ويُرْوَى برَفْعِ (غير) ، فيَحْتَمِلُ أنَّ (مَنْ) على حَالِها ، ويحْتَمِلُ أنْ تكون مَوْصُوْلة والتَّقْدِيْر : مَنْ هو غيرُنا ، والجملةُ صِفَةٌ أو صِلَةٌ ، وقالَ الفرزدق :

إنِّي وإيَّاكَ إذْ حَلَّتْ بِأَرْحُلِنَا

كَمَنْ بِوَادِيْهِ بَعْدَ المَحْلِ مَمْطُوْرِ (٢)

أيْ : كشخصٍ مَمْطُوْرٍ بِوَادِيْهِ (٣) ، ومن ذلك قولُه تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾ (٤) / أَيْ : شَخْصٌ مُؤْمِن »(٥). انتهى كلامُه ، [٤٨/ب]

== شرح الأشموني ١٩١/١، الخزانة ١٢٣/٦ .

انضجت : أراد نهاية الكمد والحسرة في قلبه ، والبيت في كل المصادر برواية : لم يُطَعْ ، وهو من قصيدة مشهورة رويها (العين) الساكنة ، والذي في الأصل : لم يطق .

(١) سبق تخريجه ص ١٦٥ .

(٢) من البسيط ، انظر : الديوان ١٩٠ ، الكتاب ١٠٦/٢ ، معاني القرآن للفراء ٢٤٥/١ ، شرح أبيات سيبويه ٤١٤/١ ، البغداديات : ٣٧٦ ، الأزهية : ١٠٢ ، أمالي ابن الشجري ٦٥/٣ ، شرح الجمل ٤٥٨/٢ ، شرح شواهد المغني ٧٤١/٢ ، الخزانة ١٢٣/٦ .

(٣) في المغني بعد هذا : « وزعم الكسائي أنها لا تكون نكرة إلا في موضع يخص النكرات ، ورُدّ بهذين البيتين ، فخرجهما على الزيادة ، وذلك شيء لم يثبت كما سيأتي . وقال تعالى : ﴿ ومن الناس ... ﴾ » ا.هـ.

(٤) البقرة : ٨ ، ولا توجد في المغني عبارة : أي : شخص مؤمن ، والذي فيه بعد الآية : «فجزم جماعة بأنها موصوفة ، وهو بعيد لقلة استعمالها ، وآخرون بأنها موصولة ، وقال الزمخشري : إن قدرت (أل) في الناس للعهد فموصولة مثل (ومنهم الذين يؤذون النبي) ، أو للجنس فموصوفة مثل (من المؤمنين رجال) . ويحتاج لتأمل » ا.هـ .

(٥) انظر : المغني ٣٥٩/١ .

وإلى ذلك أشرْتُ بقولي : (ونَكِّرَا) ، أعْنِي : وتكونُ نَكِرَةً كما قد علمْتَ واللّـــه أعلم .

[مـــاذا]

ثم قلْتُ : أَحْوَالُ (مَاذَا) وهي سِتَّةٌ :

[ص] أَشِرْ وصِلْ بِـ (ذَا) وَزِدْ مُسْتَفْهِمَا أَوْ بِهِمَا شَيءٌ أَشِرْ وَزِدْهُ (مَا)

[ش] وأقولُ : أحوالُ (مَاذَا) في جميعِ الكلامِ العربي ستَّةٌ[١] ولا سابعَ لها وقد نظمتُها في هذا البيتِ :

فأولُها : أنْ تكونَ (مَا) استفْهامًا و (ذَا) إشَارةً[٢] ، قال ابن هشام: « نحو : مَاذَا التَّواني ؟ مَاذَا الوُقُوفُ ؟»[٣] .

قلْتُ : ومنه قولُ الشاعرِ :

مَاذَا وُقُوْفِي على رَسْمٍ عَفَا مُخْلَوْلِقٍ دَارِسٍ مُسْتَعْجِمِ [٤]

وقِسْ على نحوِ ذلك .

---

(١) نقلها المؤلف من المغني ١/٣٣٠ – ٣٣٢ (بتصرف) .

(٢) انظر : شرح التسهيل ١/١٩٧ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٩٠ ، شرح الرضي ٣/٦٤ ، الارتشاف ١/٥٢٨ ، توضيح المقاصد ١/٢٣٢ ، الجنى الداني : ٢٤١ .

(٣) انظر : المغني ١/٣٣٠ .

(٤) من مخلع البسيط ، للأسود بن يعفر ، انظر : الديوان : ٦٢ ، اللسان (خلع) ٨/٧٨ ، العقد الفريد ٥/٤٨٠ .

وثانِيْـهَا : أنْ تكونَ (مَا) استـفـهـامًا و (ذَا) مَوْصُولـةً[١] ، كقـولِ لبيـدٍ – رضي اللّه عنه – :

أَلاَ تَسْـأَلاَنِ المَـرْءَ مَـاذا يُحَـاوِلُ

أَنَحْـبٌ فَيُقْضَـى أَمْ ضَلاَلٌ وباطِـلُ ؟ [٢]

فـ (مـا)[٣] مـبـتـدأٌ ، بدليل إِبْدَالِـه المرفـوعَ منهـا ، و (ذَا) مـوصـولٌ بمعنَى (الذي) ، بدليلِ افْتِقَارِه للجملةِ بعدَه ، وهو أَرْجَحُ الوجـهينِ في قـولِـه تعالى : ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾ [٤] فيمَنْ رَفَـعَ (العفوَ)[٥] أيْ : الذي تُنْفِقُـونه هـو العـفـوُ ، إذ الأَصْـلُ أنْ تُـجَـابَ الاسْـمِيَّـةُ بالاسْـمِيَّـةِ والفِـعْـلِيَّـةُ بالفِـعْـلِيَّـةِ [٣]. وعلى هـذا فكأنَّ التَّقـديرَ : يَسْـأَلُوْنَكَ مـا الـذي يُـنْـفِـقُـوْن ؟ ، أيْ : أَيُّ شـيء يُنْفِقُـون ؟ ، فَأُجِيْبُوا : قُلْ يا محمد : العَـفْـوُ ، ومَـنْ نَصَبَ [٥] جَعَلَ (مَـا) و (ذَا) اسمًا واحدًا ، ونَصَبَ (العفوَ) بـ : (ينفقون) ، وإلى ذلك أشارَ ابن خَالَوِيهِ بقولِه : « فإنْ سَـأَلَ سائلٌ لِـمَ جعلُوا (مَا) و (ذَا)

---

(١) انظر : الكتاب ٤١٦/٢ ، الأزهية : ٢٠٦ ، أمالي ابن الشجري ٥٤/٣ ، اللباب ١٢٢/٢ ، شرح المفصل ١٤٩/٣ ، شرح المقدمة الكافية ٧٣٨/٣ ، شرح الجمل ٤٧٩/٢ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٨٢/١ ، شرح التسهيل ١٩٦/١ ، شرح الرضي ٦٤/٣ ، الارتشاف ٥٢٨/١ ، توضيح المقاصد ٢٣١/١ ، الجنى الداني : ٢٣٩ .

(٢) سبق تخريجه في ص ٨٥ . وسبق الكلام على هذا الموضع في أحوال (ذا) ص ٨٥ ، وفي الأسماء الموصولة ص ٩٦ و ٩٨ .

(٣) هذا كلام ابن هشام في المغني ٣٣٠/١ .

(٤) البقرة : ٢١٩ .

(٥) سبق تخريج القراءتين ص ٩٨ في الحديث عن (ذا) الموصولة ، فالرفع قراءة أبي عمرو وابن كثير واليزيدي ، والنصب قراءة الجمهور .

اسمًا ، ولَمْ يجعلُوا (مَنْ) و (ذَا) اسمًا في مثلِ قولهِ تعالى : ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ ﴾ ؟ [١] فالجَوابُ عن ذلك : أنَّ (مَنْ) وإن كانت مُبْهَمَةً كـ (مَا) ، فإن (مَنْ) خَاصٌ بالآدَمِيِّيْن ، و (مَا) تقع لِمَنْ يَعْقِلُ ولِمَا[٢] لا يَعْقِلُ مثل (ذا) ، فلمَّا ضَارَعْتَها في شِدَّةِ الإبْهَامِ - أعني : (ذا)[٣]- بَنَوْهَا معها »[٤] . انتهى كلامُه .

وثالثُها : أنْ تكونَ (ما) استفهامًا و (ذَا) زَائِدةً ، أجازَه جماعةٌ منهم ابنُ مالكٍ[٥] ، وذلك كقولك : مَاذَا صنعْتَ ؟ ، إذِ التَّقديرُ : مَا صنعْتَ ؟ ، وإلى هذه الأحوالِ الثلاثةِ أشرْتُ بما في النِّصْفِ الأوَّلِ مِن هذا البيتِ واكْتَفَيْتُ بقولي : (مُسْتَفْهِمَا) في جُزْءِ العَرُوْضِ عن تَكْرَارِهِ مع قولي : (أَشِرْ وَصِلْ وَزِدْ) ، وعلى هذا فقولي (مُسْتَفْهِمَا) مَنْصُوبٌ على الحالِ من أيِّ الثلاثةِ أرْدَتَهُ ، وبقولي : (بِذَا) عن تكْرَارِهِ مع كلِّ واحدٍ من الثلاثةِ المذكُوْرَةِ ، وهو جَارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بكلٍّ من الأفعالِ الثلاثةِ ، إذِ التَّقْديرُ: أَشِرْ بِذَا ، وَصِلْ بِذَا ، وَزِدْ بِذَا ، كما تُقَدَّرُ الحالُ مع الثلاثةِ في الاسْتفهامِ ، إذِ التَّقْدير: أَشِرْ بِذَا مُسْتَفْهِمَاً، وصِلْ بِذَا مُسْتفهمًا، وزِدْ بِذَا مُسْتَفْهِمًا، فتنبَّه لذلك.

---

(١) البقرة : ٢٤٥ ، والحديد : ١١ .

(٢) في الأصل (لمن) .

(٣) في الأصل (ماذا) .

(٤) لم أجده بهذا النص في كتب ابن خالويه : (إعراب القراءات السبع وعللها)، (إعراب ثلاثين سورة من القرآن) ، (ليس في كلام العرب) ، ووجدت نصًا يقرب منه في كتاب : (الحجة في القراءات السبع) المنسوب إلى ابن خالويه والنص في ٩٦/١ ولفظه : « فإن قيل : فلم بنيت (ما) مع (ذا) ولم تبن (مَن) معها ؟ ، فقل : لما كانت (ما) عامة لمن يعقل ولما يعقل و (ذا) مثلها في الإبهام والعموم بنوهما للمشاركة ، ولما اختصت (مَن) بمَن يعقل لم يبنوها مع (ذا) لهذه العلة ». ا.هـ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ١٩٦/١ ، شرح الرضي ٥٦٤/٣ ، المغني ٣٣٢/١ .

ورابعُها : أنْ يكون (مَاذَا) كلُّه استفهامًا[١] ، وإلى ذلك أشرْتُ بقولي:(أَوْ بِهِمَا)، أَعْنِي: أو يكونُ الاستفهامُ بالكَلِمَتين معًا على التَّرْكِيْبِ فيهما ، كقولك : لِمَاذَا جِئْتَ ؟ ، وكقول الشاعر :

* يا جِيْلَ تَغْلِبَ مَاذَا بَالُ نِسْوَتِكُم * [٢]

وهو أَرْجَحُ الوَجْهِين في الآيةِ في قِراءَة غيرِ أبي عمرٍو[٣] ﴿ قُلِ العَفْوَ ﴾ [٤] -بالنَّصْبِ- / أَيْ : يُنْفِقُوْنَ العَفْوَ ، انتهى ذلك . [٤٩/أ]

وخامسُها: أَنْ يكون (مَاذَا) كلُّه اسم جِنْسٍ بمعنى(شيءٍ)[٥] ، وإلى ذلك أشرْتُ بقولي:(شيءٌ)، أعني: وتكونُ بمعنَى(شيءٍ)، كقولِ الشاعرِ:

دِعِي مَاذَا عَلِمْتِ سَأَتَّقِيْهِ ... ولَكِنْ بِالْمُغَيَّبِ نَبِّئِيْنِي [٦]

---

(١) انظر : الكتاب ٤١٦/٢ ، التبصرة والتذكرة ٥١٩/١ ، الأزهية : ٢٠٦ ، أمالي ابن الشجري ٥٤/٣ ، اللباب ١٢٢/٢ ، شرح المفصل ١٤٩/٣ ، شرح المقدمة الكافية ٧٣٨/٣ ، شرح الجمل ٤٧٩/٢ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٨٢/١ ، شرح التسهيل ١٩٦/١ ، الارتشاف ٥٢٨/١ ، توضيح المقاصد ٢٣١/١ ، الجنى الداني : ٢٣٩ .

(٢) صدر بيت من البسيط لجرير بن عطية الخطفى ، وتمامه :

* لا يَسْتَفِقْنَ إلى الدِّيْرَيْنِ تَحْنَانَا *

انظر : الديوان : ٤٨٠ ، شرح التسهيل ١٩٨/١ ، الجنى الداني : ٢٤٠ ، المغني ٣٣٠/١ ، شرح شواهده ٧١١/٢ ، همع الهوامع ٢٩٠/١ ، شرح أبيات المغني ٢٢٨/٥ ، والرواية المشهورة لأوله : (يا خُزْرَ) .

(٣) وهي قراءة الجمهور كما مر ص ١٦٩ .

(٤) البقرة : ٢١٩ .

(٥) بعد هذا في المغني ٣٣١/١ : « أو موصولاً بمعنى (الذي) ، على خلاف في تخريج قول الشاعر : * دعي ماذا علمت ..... * » .
وانظر هذا الموضع في : الكتاب ٤١٨/٢ ، شرح التسهيل ١٩٧/١ ، الارتشاف ٥٢٩/١ ، توضيح المقاصد ٢٣١/١ ، الجنى الداني : ٢٤١ .

(٦) من الوافر ، ينسب لعدد من الشعراء ، فنُسب للمثقّب العبدي كما في المقاصد ١٩١/١ و ١٩٢، وشرح شواهد المغني ١٩١/١، والديوان : ٢١٣، وأنكر البغدادي في الخزانة ١٤٥/٦ ، وشرح أبيات المغني ٢٣٢/٥ نسبته للمثقب ، ونُسب لسحيم بن وثيل الرياحي ، ولأبي زبيد الطائي كما في المقاصد ١٩١/١ ، ونُسب لأبي حية النمري كما في اللسان (أبي) ١٢/١٤، ==

فالجمهورُ على أنَّ (ماذا)[١] كلَّه مفعولُ (دَعِي) ، ثم اخْتَلَفُوا : فمَنعَ من ذلك ابنُ عصفورٍ ؛ لأنّ الاستفهامَ له صَدْرُ الكلامِ[٢] ، يعنِي : فلو كان استفهامًا لَمَا تَأَخرَ عن الصَّدْرِيَّةِ ، وقالَ السِّيرافي وابنُ خروف : «مَوْصُوْلَةٌ بمعنَى (الذي)»[٣] ، وقالَ الفارسيُّ : «نكِرَةٌ بمعنَى (شيءٍ) ، قال : لأنّ التَّركيبَ ثَبَتَ في الأَجْنَاسِ دون الموصولاتِ»[٤] .

والصَّحيحُ ما ذَهَب إليه الجمهورُ من كَونِهما معًا في هذه الحالةِ بمعنى (شيءٍ) واللّه أعلم .

وسادسُها : أنْ تكونَ (ذَا) للإشَارةِ و (مَا) زَائِدةً[٥] ، وإلى ذلك أشرْتُ بقولي : (أَشِرْ وزِدْهُ مَا) ، وذلك كقولِ الشاعرِ :

* أَنَوْرًا[٦] سَرْعَ مَاذَا يَا فَرُوْقُ * [٧]

والتَّقديرُ : أَنَوْرًا[٦] سَرْعَ ذَا يا فَرُوْقُ ، وقولُه : (أنورًا)[٦] إِنْكَارٌ ،

= والديوان : ١٧٧ ، ونُسب لمزرّد بن ضرار الغطفاني كما في الديوان : ٦٨ ، وورد بلا نسبة في : الكتاب ٤١٨/٢ ، المسائل المنثورة : ٢١٩ ، شرح الجمل ٤٧٩/٢ ، شرح التسهيل ١٩٧/١ ، شرح الرضي ٦٥/٣ ، اللسان (ذوا) ٤٦١/١٥ ، الارتشاف ٥٢٩/١ ، توضيح المقاصد ٢٣١/١ ، الجنى الداني : ٢٤١ ، المغني ٣٣١/١ ، الهمع ٢٩١/١ .

(١) في الأصل (ما) والإضافة من المغني ٣٣١/١ .

(٢) انظر : شرح الجمل ٤٧٩/٢ ، الارتشاف ٥٢٩/١ ، المغني ٣٣١/١ .

(٣) انظر : المغني ٣٣١/١ ، شرح أبياته ٢٣١/٥ ، الخزانة ١٤٢/٦ .

(٤) انظر : المسائل المنثورة : ٢١٩ ، الارتشاف ٥٢٩/١ ، الجنى الداني : ٢٤١ ، المغني ٣٣١/١، شرح أبياته ٢٣٢/٥ ، الخزانة ١٤٤/٦ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ١٩٧/١ ، المغني ٣٣١/١ .

(٦) في الأصل (أثورًا)- بالثاء - والتصويب من مصادر تخريج البيت الآتية .

(٧) صدر بيت من الوافر ، وتمامه :

* وحبلُ الوصل مُنْتَكثٌ حَذِيْقُ *

وهو لمالك بن زغبة الباهلي ، أو لزغبة الباهلي ، أو لجزء بن رباح الباهلي . انظر : اللسان (نور) ٢٤٤/٥ ، و (سرع) ١٥٢/٨ ، و (حذق) ٤٠/١٠ ، و (بوق) ٣٠/١٠ ، شرح شواهد المغني ٧١٤/٢ ، شرح أبيات المغني ٢٣٣/٥ . =

و(سَرْعَ) : أَصْلُه : سَرُعَ - بضمِّ الراءِ - فخُفِّفَ ، أيْ : أَسْرَعَ في الخروجِ وهو عَاجِزٌ ، وأما (مَا) : فهي زَائِدَةٌ ، وقولُه : (يا فَرُوْقُ) : هو - بفَتْحِ الفاءِ- على وَزْنِ : (صَدُوْق) مما جاء على (فَعُول) ، أَصْلُه : يا فَرُوْقَةُ ، وهو وَصْفٌ يتَّصِفُ به الذكَرُ والأُنْثَى من بني آدم ، كما قالَ الجوهري : «يُقَال: امرأةٌ فَرُوْقَةٌ ، ورجلٌ فَرُوْقَةٌ أيضًا ، ولا جَمْعَ له . وفي المَثَلِ : رُبَّ عَجَلَةٍ تَهَبُ رَيْثًا، ورُبَّ فَرُوْقَةٍ يُدْعَى لَيْثًا»[١] . انتهى كلامُه[٢] .

والرَّيْثُ : الإِبْطَاءُ ، يُقَالُ : رَاثَ[٣] عليّ خَبَرُكَ يَرِيْثُ رَيْثاً ، أيْ : أَبْطَأَ إِبْطاءً[٤] . والفَرُوْقَةُ : العاجزُ[٥] ، وهو مُرَخَّمٌ في البيت ، إذِ التَّقديرُ : يا فَرُوْقَةُ[٦] . وأما الطريقُ في إعرابِه فكما قد علمْتَ واللّه أعلم .

ثم قلتُ : الإِخْبَارُ عن الَّذِيْ والأَلِفِ واللَّامِ .

[ص] فَرْعٌ وَأَخْبِرْ لِلَّذِيْ بِعَمْرو ... مِنْ قَوْلِهِمْ عَمْرُو إِمَامُ العَصْرِ

قُلِ الَّذِيْ هُوَ إِمَامُ العَصْرِ ... عَمْرُو وَكَالَّذِيْ عَلَى ذَا الأَمْرِ

[ش] وأقولُ : هذا بابُ الإِخْبَارِ عن (الذي) و (أل) وفروعِهما ، والنحْويون

= وورد بلا نسبة في : إصلاح المنطق : ٣٥ ، مجالس ثعلب ١٧١/١ ، المحتسب ١٨٢/١ ، شرح المقدمة الجزولية ٤٢١/١ ، شرح التسهيل ١٩٧/١ ، المغني ٣٠١/١ .

أنورًا : أي أنفارًا ، يقال : امرأة نَوار ، ونسوة نُور : إذا كانت تنفر من الريبة وغيرها مما يكره .

(١) انظر : مجمع الأمثال ٣٦/٢ ، وقائله مالك بن عوف الشيباني ، وتمامه : ورب غيث لم يكن غيثًا .

(٢) انظر : الصحاح (فرق) ١٥٤١/٤ .

(٣) في الأصل (رأث) بالهمز ، والتصويب من الصحاح .

(٤) انظر : الصحاح (ريث) ٢٨٤/١ ، اللسان (ريث) ١٥٧/٢ .

(٥) بسبب الخوف والفزع .

(٦) وقد يقال للمؤنث (فروق) . انظر : اللسان (فرق) ٣٠٥/١٠ .

يقولون: بابُ الإِخْبَارِ بـ(الذي) و (الألف) و(اللام)[١] ، وليس ذلك بجيِّدٍ؛ لأنّ الإخبارَ عنهما لا بهما . فتنبَّه لذلك ، فإنّه دَقيقٌ وكلٌّ وَاقِعٌ في هذه المَغْلُطَة[٢]، هذا وبعضُهم يُسَمِّيْه / بابَ (السَّبْكِ)[٣]، وبعضُهم يُسمِّيْه [٤٩/ب]
باب (الامْتحَانِ)؛ وذلك لأنّ النحْويين قد وَضَعُوه لامْتحَانِ الطالبِ وتَدْرِيْبه ، كما وَضَعَ التَّصْرِيْفِيُّون بابَ (التَّمْرِيْنِ) لاخْتِبَارِ الطالبِ ومعرفةِ حالِ ذِهْنِه[٤] ، وذَكَرْتُه في سِيَاقِ الموصولاتِ لأنّه منها، ويجوزُ أنْ يُجْعَلَ في سِيَاقِ الأَخْبَارِ لأنّه منها أيضًا ، ومَنْ جَعَلَهُ في غيرِ هذين المَوْضِعين فقد وَضَعه في غير مَحلِّهِ[٥] واللّه أعلم .

إذا عرفْتَ ذلك فاعلم : أنَّ هذا البابَ بابٌ كبيرٌ ، وللنحاةِ فيه اخْتِلاَفٌ كثيرٌ ، وشرحٌ طويلٌ ، والمُصِيْبُ فيه قليلٌ ، لكنْ زُبْدَةُ القولِ وخُلاَصَتُهُ أنه على قِسْمين :

---

(١) انظر : الأصول ٣١٤/٢ ، شرح المقدمة الكافية ٧٢٨/٣ ، شرح الجمل ٤٩٤/٢ ، شرح الكافية لابن مالك ١٧٧٠/٤ ، شرح الرضي ٢٩/٣ ، أوضح المسالك ٢٣٨/٤ ، شرح ابن عقيل ٣٩٨/٢ ، شرح المكودي: ٢٦٧ .

(٢) قال النحاة : « الباء في قولهم : (الإخبار بالذي) باء السببية ، لا باء التعدية ، لأن (الذي) يجعل في هذا الباب مبتدأ ، لا خبرًا ، فهو في الحقيقة مخبر عنه » . انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٧٢٠ ، توضيح المقاصد ٢٩٢/٤ ، الدرة المضيئة ٢٠٣/ب ، شرح المكودي ٢٦٧ ، شرح الأشموني ١١٥/٤ .

(٣) انظر : أوضح المسالك ٢٣٨/٤ ، الدرة المضيئة ٢٠٣ / ب .

(٤) انظر : شرح الرضي ٢٩/٣ ، توضيح المقاصد ٢٩٢/٤ ، أوضح المسالك ٢٣٨/٤ ، الدرة المضيئة ٢٠٣/ب ، شرح ابن عقيل ٣٩٩/٢ .

(٥) وضعه الفارسي في الإيضاح – ٢٥٥ – آخر أبواب الكتاب بعد باب (النون الثقيلة والخفيفة)، وابن مالك في الكافية الشافية وضعه بعد باب (المقصور والممدود) . انظر : شرح الكافية ١٧٧٠/٤ ، وفي الخلاصة – ٦٤ – بعد باب (أما ولو ولولا) ، وفي التسهيل – ٢٥١ – بعد باب (الحكاية) .

القِسْمُ الأولُ : الإخبارُ بـ (الذي)[١] أو بواحدٍ من فُرُوْعِهِ ، وقد تضمَّنها هذانِ البيتانِ ، وكلٌّ منهما يُخْبَرُ به إمّا عن الجملِ الإسميةِ ، وإمّا عن الجملِ الفعليةِ ، فإذا قِيْلَ لك مثلاً : أَخْبِرْ[٢] عن اسمٍ بـ (الذي) أو بأحدِ فروعِهِ ، فظَاهِرُ عبارتهم[٣] أنّك تجعلُ (الذي) خَبَرًا عن ذلك الاسمِ ، وليس الأمر كذلك ، بلِ الاسمُ الذي يُخْبَرُ عنه هو الخبرُ نفسُه ، ولَفْظُ (الذي) هو المبتدأُ، وعلى هذا فـ (الباءُ) في قولهم : بـ (الذي) بمعنَى : (عن) ، أي أخبر عن (الذي)[٢] ، فإن الخبرَ لهُ لا بهِ . وإلى ذلك أشرْتُ بقولي : (وأَخْبِرْ لِلَّذِيْ) ، وأمّا قولي : (بعمرو) ففيه إشَارةٌ إلى بَيَان المَسْأَلَةِ ، فإذا قِيْل لك مثلاً : أَخْبِرْ عن (عمرٍو) من قولِهم - أعْني : من قولِ النُّحَاةِ - : عمرٌو إمَامُ العَصْرِ ، والمرادُ به : سيبويهِ -رحمة اللّه عليه - ، فقُل : الذي هو إمَامُ العصر عمرٌو ، فتَجْعَلُ[٤] الاسمَ الذي تريدُ أَنْ تُخْبِرَ عنه مُؤَخَّرًا ، والموصولَ مبتدأً مُقَدَّماً ، وما بينهما صِلَةٌ لـ(الذي) ، وتجْعَلُ مكان (عمرٍو) الذي أَخَّرْتَهُ ضميرًا غَائبًا مُطَابقًا عَائِدًا على الموصولِ[٤] ، وإلى ذلك أشرْتُ بقولي :

قُلِ الَّذِيْ هُوَ إِمَامُ العَصْرِ ... عَمْرٌو .....

وقِسْ على نحوِ ذلك . وقولي :

---

(١) استخدام المؤلف التعبير (بالذي) يناقض وصفه لهذا التعبير في أول الباب بعدم الجودة والغلط . انظر ص ١٧٤ .

(٢) من كلام البرهان الأبناسي في الدرة المضيئة ٢٠٣ / ب .

(٣) في الأصل (عباراتهم) والتصويب من الدرة المضيئة .

(٤) من كلام البرهان في الدرة المضيئة ٢٠٤/أ ، وانظر : توضيح المقاصد ٢٩٣/٤ ، أوضح المسالك ٢٣٨/٤، شرح ابن عقيل ٣٩٩/٢ .

.... وكَالَّذِي عَلى ذَا الأَمْرِ

أعنِي : وفُرُوْعُ (الذي) كالذي على ذَا الأَمْرِ الذي ذكرتُه لك من : تَأْخيرِ الخبرِ ، وتَقْديم المبتدأ ، وتَوْسِيْطِ الصِّلةِ ، وتَبْدِيْلِ الظَّاهِرِ بالمضمرِ ، وذلك فيما إذا كانَ[1] المُخْبَرُ عنه مثنًّى ، أو مجموعًا على حدِّه ، أو مؤنثًا ، فإنَّ الموصولَ يكونُ كذلك ؛ لأنّه خَبَرٌ عنه فيجِبُ مُطَابَقَةُ الخبرِ بالمُخْبَرِ عنه ، فإذا قيل لك : أَخْبِرْ عنْ (أَخَوِيْكَ) من قولِ القائلِ : بلّغْتُ من أخويْك إلى العَمْرِين رسالةً ، فقل : اللَّذانِ / بلَّغْتُ منهما إلى العَمْرِين رسالةً [٥٠/أ] أخَواك ، أو عنِ (العَمْرِيْنَ) فقل : الذِينَ بلَّغْتُ من أَخَوِيْك إليهم رسالةً العَمْرُونَ ، أو عنِ (الرسالةِ) فقل : التي بلَّغْتُها من أخَوِيْك إلى العَمْرِين رسالةٌ [1] ، وقس على نحوِ ذلك .

تَنبيْهٌ : اعلم أنّه لا يَخْتَصُّ الإِخْبَارُ في هذا البابِ عن الاسمِ الظَّاهرِ وَحْدَه ؛ بل يكونُ الإِخْبَارُ عنه وعن المُضْمَرِ أيضًا[2] ، أمّا عن الظَّاهر فكما قد علمْتَ ، وأمّا عنِ المضمرِ فكما لو قِيْلَ لك : أَخْبِرْ عن (التاء) من قولك : بَلَّغْتُ من أَخويْكَ إلى العَمْرِين رسالةً ، فتقول : الذي بَلَّغَ من أخويْك إلى العَمْرِين رسالةً أنا ، وقس على ذلك .

واعلَمْ أنّ لهذا الإِخْبَارِ عند النحْويين شروطًا عشرةً[3] :

أحدُها : أنْ يكونَ المُخْبرُ عنه قَابِلاً للتَّأخيرِ ، فلا يُخْبرُ عن (أيّ) من قولك : أيُّهم في الدارِ ؟ ؛ لأنّك لو قلْتَ : الذي هو في الدار أيُّهم ، لأَزَلْتَ

---

(١) من كلام البرهان في الدرة المضيئة ٢٠٤ /أ ، وانظر : شرح ابن الناظم : ٧٢١ ، توضيح المقاصد ٢٩٤/٤ ، شرح ابن عقيل ٤٠٠/٢ .

(٢) انظر : شرح الجمل ٤٩٩/٢ وما بعدها فقد فصل المسألة ووضحها . شرح المفصل ١٥٨/٣ ، شرح الرضي ٣٨/٣ ، توضيح المقاصد ٢٩٣/٤ ، الدرة المضيئة ٢٠٤/أ .

(٣) منقولة من الدرة المضيئة ٢٠٤/ب – ٢٠٥/ب وفي بعضها تصرف من المؤلف .

الاستِّفهامَ عن صَدْرِيَّتهِ ، وكذلك كلُّ مَا كان له صَدْرُ الكلامِ: كاسماءِ الشَّرطِ، و(كَمْ) الخبريةِ ، و (ما) التَّعَجُّبيَّة ؛ لأنّه يجب تَأْخِيْرُ المُخْبَرِ عنه ، والعربُ قد الْتَزَمَتْ تَقْديمها[١] .

الثانِي: أنْ يكونَ قَابِلاً للتَّعْرِيْفِ ، فلا يُخْبَرُ عن (الحالِ) و (التَّمْيِيز)؛ لأنَّ كلا منهما وَاجِبُ التَّنْكِيْرِ ، حتى ولو دَخَل التَّعريفُ في شيء منهما لَفْظًا لَوَجبَ تقدِّيرُه بالتَّنْكِيْر في معناه[٢] .

والثالثُ : أنْ يكونَ قَابِلاً للاسْتِغْنَاءِ عنه بأَجْنَبِي ، فلا يُخْبَرُ عن (الهاء) من نحو : زيد ضربتُهُ ، ومن نحو : ضرب زيد غلامَه [٣] ؛ لأنّها لا يُسْتَغْنى عنها بالأَجْنَبِي كـ : عمرو وبكر ؛ لأنك لو أَخْبَرْتَ عنه لقلْتَ : الذي زيد ضربتُه هو[٤] ، والذي ضربه زيد غلامُه هو ، ونحوِ ذلك .

الرابعُ : جَوازُ الاسْتِغْنَاءِ عنه بضميرٍ ، فلا يُخْبَرُ عن الاسم المجرورِ بـ(حَتَّى) أو بـ (مُذْ) أو بـ(مُنْذُ)؛ لانهنَّ لا يَجْرُرْنَ [٥] إلا الظَّاهرَ، والإخبارُ

---

(١) انظر : شرح الجمل ٢/٤٩٤ ، شرح الكافية لابن مالك ٤/٧٧٣ ، التسهيل : ٢٥١ ، شرح ابن الناظم : ٧٢١ ، الارتشاف ٢/٣ ، توضيح المقاصد ٤/٢٩٥ ، أوضح المسالك ٤/٢٣٩ ، شرح ابن عقيل ٢/٤٠١ .

(٢) انظر : شرح الجمل ٢/٤٩٥ و ٤٩٨ ، شرح الكافية لابن مالك ٤/١٧٧٥ ، شرح ابن الناظم : ٧٢٢ ، توضيح المقاصد ٤/٢٩٥ ، أوضح المسالك ٤/٢٤٠ ، شرح ابن عقيل ٢/٤٠١ .

(٣) انظر : شرح الجمل ٢/٤٩٥ و ٤٩٦ ، شرح الكافية لابن مالك ٤/١٧٧٤ ، التسهيل : ٢٥١ ، شرح ابن الناظم : ٧٢٢ ، الارتشاف ٢/٣ ، توضيح المقاصد ٤/٢٩٥ ، أوضح المسالك ٤/٢٤٠ ، شرح ابن عقيل ٢/٤٠١ .

(٤) فالضمير المنفصل هو الذي كان متصلاً بالفعل قبل الإخبار ، والضمير المتصل الآن خَلَفٌ عن ذلك الضمير الذي كان متصلاً ففصلته وأخرته ، ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابطًا للخبر بالمبتدأ الذي هو (زيد) بقي الموصول بلا عائد ، وإن قدرته عائدًا على الموصول بقي الخبر بلا رابط . انظر : أوضح المسالك ٤/٢٤٠ .

(٥) في الأصل والدرة المضيئة ٢٠٤/ب (يجرون) بالواو ، والتصويب من أوضح المسالك ٤/٢٤٠.

يَسْتَدْعِي إِقَامَةَ ضميرٍ مُقَامَ المُخْبَرِ عنه ، ولا يُخْبرُ عن مَوْصُوْفٍ دُوْنَ صِفَتِه ، ولا عن مَصْدَرٍ عَامِلٍ دُوْنَ مَعْمُوْلِهِ ، ولا عن مُضَافٍ دُوْنَ مُضَافٍ إليه[١] .

الخامسُ : جَوَازُ وُرُوْدِهِ في الإِثْبَاتِ ، فلا يُخْبرُ عن (أَحَدٍ) ونحوه ، فإنك لو أخبَرْتَ عن (أَحَدٍ) من قولك : مَا جَاء ني أحدٌ ، لقلْتَ : الذي مَا جاءني أَحَدٌ – وذلك في الإِثْبَاتِ – وهي لا تُسْتَعملُ إلا مَنْفِيَّةً[٢] .

السادس : جَوَازُ اسْتعْمَالِهِ مَرْفُوْعًا ، فلا يُخْبرُ عن لاَزِمِ النَّصْبِ على الظَّرْفِيَّةِ كـ: (عِنْدَ)، و (لَدَى) ، و (سُبْحَان)[٣]، و (سَحَر) مُعَيَّنًا، ولا عن لاَزِمِ الرَّفعِ نحو : أَيْمُن اللّه[٤] .

السابعُ : كَوْنُه في جملةٍ خَبَرِيَّةٍ ، فلا يُخْبرُ عن (زيد) من نحو : اضْرِبْ زيدًا ؛ لأن الطَّلَبَ لا يقع صِلَةً[٥] .

الثامنُ : أنْ لا يكونَ في إِحْدى جملتين مُسْتَقِلَّتَيْن نحو (زيد) من

---

(١) انظر : شرح الجمل ٤٩٥/٢ ، شرح الكافية لابن مالك ١٧٧٤/٤ ، التسهيل : ٢٥١ ، شرح ابن الناظم : ٧٢٢ ، الارتشاف ٣/٢ ، توضيح المقاصد ٢٩٧/٤ ، أوضح المسالك ٢٤٠/٤ ، شرح ابن عقيل ٤٠١/٢ .

(٢) انظر : شرح الجمل ٤٩٥/٢ و ٤٩٨ ، شرح الكافية لابن مالك ١٧٧٤/٤ ، التسهيل : ٢٥١ ، شرح ابن الناظم : ٧٢٢ ، الارتشاف ٣/٢ ، توضيح المقاصد ٢٩٨/٤ ، أوضح المسالك ٢٤١/٤ .

(٣) ليست ظرفًا وإنما مصدر غير متصرف ، ونقل المؤلف هذا من الدرة المضيئة ٢٠٥/أ .

(٤) انظر : شرح الجمل ٤٩٥/٢ و ٤٩٦ ، شرح الكافية لابن مالك ١٧٧٣/٤ ، التسهيل : ٢٥١، شرح ابن الناظم : ٧٢٢ ، الارتشاف ٣/٢ ، توضيح المقاصد ٢٩٨/٤ .

(٥) انظر : التسهيل : ٢٥١ ، شرح ابن الناظم : ٧٢٢ ، الارتشاف ٤/٢ ، توضيح المقاصد ٢٩٨/٤ ، أوضح المسالك ٢٤١/٤ .

قولك : قامَ زيدٌ وقعدَ عمرٌو ، بِخلاَفِ : إنْ قامَ زيدٌ قعدَ عمرٌو ، فإنك تُخْبِرُ عن (زيد)، تقول : الذي إنْ قامَ [قعدَ][1] عمرٌو زيدٌ ، أو عن (عمرٍو) فتقول : الذي إنْ قعدَ[2] قامَ زيدٌ عمرٌو[3] .

التاسعُ : إمْكَانُ الاسْتِفَادةِ ، فلا يُخْبَرُ عن اسم ليس تَحْتَهُ معنًى: كعَجُزِ العَلَمِ [4] ، نحو : (بكر) من : أبي بكرٍ ، إذْ لا يمكنُ أنْ يكونَ خبرًا عن شيءٍ ، وكذلك القولُ فيما أَشْبَهَهُ ، ونحو : (بَكَّ) من : بَعْلَبَكّ ، ونحو (وَيْهِ) من : نِفْطَوَيْهِ ، وما أَشْبَهَ ذلك لِعَدمِ الفَائِدَةِ ، ونُقِلَ عن المَازِنِي الجوازُ في ذلك[5] ، وليس ذلك بِصَوابٍ ؛ لأنّ الخبرَ مَحلُّ الفَائِدة وليس ذلك بمُفِيْدٍ .

العاشرُ : كونُه جُثَّةً والإخبارُ عنه بظَرْفِ الزَّمان[6] ، إذ لا يُخْبرُ به عن جُثَّةٍ عند جمهورِ البصريين[7] ، فإنْ وَرَدَ شيءٌ من ذلك أُوِّلَ ، نحو : الليلة الهِلاَلُ ، أيْ : طُلُوْعُ الهلال ، أو رُؤْيَةُ الهلال ، والرُّطَبُ في تَمُوْزٍ ، والوَرْدُ في نَيْسَان ، أي : ظُهُوْرُ الرُّطبِ ، وخُرُوج الوَرْدِ ، إذِ الإِخْبَارُ في الحقيقة إنّما هو عن المعنى المُقَدَّرِ ؛ لوُقُوْعِهِ وَقْتًا دون وَقْتٍ ، وكذا إنْ دَلَّ الدليلُ على

---

(١) إضافة لسلامة المثال .

(٢) في الأصل (قام) ، وما أثبته لعله الصواب .

(٣) انظر : التسهيل : ٢٥١ ، شرح ابن الناظم : ٧٢٢ ، الارتشاف ٤/٢ ، توضيح المقاصد ٢٩٨/٤، أوضح المسالك ٢٤١/٤ .

(٤) انظر : شرح الجمل ٤٩٥/٢ و ٤٩٧ ، التسهيل : ٢٥١ ، الارتشاف ٣/٢ ، توضيح المقاصد ٢٩٨/٤ .

(٥) انظر : الارتشاف ٣/٢ ، توضيح المقاصد ٢٩٨/٤ .

(٦) هذا الكلام عن المبتدأ الجثة وكيفية الإخبار عنه موضعه عند النحاة في باب (الابتداء)، وكلام المؤلف هنا منقول من الدرة المضيئة ٢١/أ و ب ، ولم أجد أحدًا من النحاة الذين ينقل عنهم المؤلف قد ذكر هذا الشرط في باب الإخبار عن (الذي) .

(٧) انظر : المقتضب ٣٥١/٤ ، الجمل : ٣٨ ، الإيضاح : ٩٥ ، اللمع : ٧٤ ، الإنصاف ٦١/١ ، اللباب ١٤٠/١ ، شرح المفصل ٨٩/١ ، شرح التسهيل ٣١٩/١ ، شرح الألفية لابن الناظم : ١١٢ ، توضيح المقاصد ٢٨٠/١ ، أوضح المسالك ٢٠٢/١ ، شرح ابن عقيل ٢١٤/١ .

تَقْدِيْرِ المُضَافِ كقولِ الراجزِ :

أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُوْنَهْ يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وتُنْتِجُونَهْ ؟ (١)

تَقْديره : أكلّ عامٍ إِحْرَازُ نَعَمٍ ، أو : نَهْبُ نَعَم .

وذهبَ قومٌ منهم ابنُ مالكٍ إلى جَوازِ ذلك من غير شُذُوْذٍ بشَرْطِ أَنْ يُفِيْدَ(٢) ، كأَنْ يكونَ المبتدأُ عامًا واسم الزَّمان خَاصّاً ، كقولك : نحن في يومٍ طَيِّبٍ ، أو في شهرٍ طيِّب ، فإن لم يُفِدْ امْتَنَعَ الإخبارُ نحو : زيدٌ يومَ الجمعة؛ لأنّ ظَرْفَ الزَّمَانِ إنما يُخْبَرُ به عن المعنَى مَنْصُوبًا كان ، أو مجرورًا بـ(في)، نحو : الرحيلُ غدًا ، والقتالُ في يومِ الجمعةِ ، وأما ظَرْفُ المكانِ فيُخْبَرُ به عن الجثَّةِ نحو : زيدٌ عندك ، وعن المعنَى نحو : العِلْمُ أمامَك ، والجهلُ خلفَك . ونحوِ ذلك .

تَنْبِيْهٌ : قولُ النحاةِ : الإِخْبَارُ بـ (الذي) هو كقولِ الفُقَهاءِ : زيد بَنَى بأَهْلِهِ ، يريدون : دخلَ بيتَهُ، وليس ذلك بِصَوابٍ، ولهذا قال الحريري في (الدُّرَّةِ): « ويقولون للمُعَرِّس: قد بَنَى بِأَهْلِهِ، ووَجْهُ الكلام : بَنَى على أهلِهِ، والأَصْلُ فيه أنَّ الرجلَ إذا أرادَ أَنْ يدخلَ على عِرْسِهِ بَنَى عليها قُبَّةً ؛

---

(١) البيت لقيس بن حصين بن زيد الحارثي كما في شرح أبيات سيبويه ٢١١/١ ، والخزانة ٤٠٧/١ و ٤١٢ ، ونسب في الأغاني ٣٥٧/١٦ لرجل ضبي ، وفي المقاصد ٥٢٩/١ لصبي من بني سعد ، وورد البيت بلا نسبة في : الكتاب ١٢٩/١ ، اللمع : ٧٦ ، الإنصاف ٦٢/١ ، شرح التسهيل ٣١٩/١ ، شرح الكافية لابن مالك ٣٥٢/١ ، شرح الألفية لابن الناظم : ١١٢ ، اللسان (نعم) ٥٨٥/١٢ ، تخليص الشواهد : ١٩١ ، الأشباه والنظائر ١٠٢/٣ ، يلقحه قوم : يحملون الفحول على النوق ، فإذا حملت ، أغرتم عليها فأخذتموها وهي حوامل فنتجتموها ، أي : ولدت عندكم .

(٢) انظر : التسهيل : ٤٩ ، شرح الكافية ٣٥١/١ ، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١٦٤/١ ، الألفية : ١٣ حيث قال :

ولا يكونُ اسمُ زمانٍ خَبَرا عن جُثَّةٍ ، وإنْ يُفِدْ فأَخْبِرَا

ولهذا قيلَ لكلِّ مَنْ أَعْرَسَ : بَانٍ ، ويُجَانِسُ هذا الوَهْم قولُهم للجَالِسِ عند بابه : جلَس / على بَابِه ، والصَّوابُ فيه أَنْ يُقَالَ : جلس بِبَابِهِ ، وكذلك [٥١/أ] يقولون : رَمَيْتُ بالقَوسِ ، والصَّواب أَنْ يُقَالَ : رمَيْتُ عن القَوْسِ أو على القوسِ ، كما قال الشاعر :

أَرْمِي عَلَيْها وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ وَهْيَ ثَلاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ (١)

فإنْ قيلَ : هَلا أَجَزْتُم أنْ تكونَ (الباء) في هذا المَوْطِن قائمةً مَقَام (عن) أو (على) كما جاءَتْ بمعنَى (عن) في قولِه تعالى : ﴿ سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ (٢) ، أو بمعنَى (على) كقولِه تعالى : ﴿ وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا ﴾ (٣) ، والجَوابُ عنه : أَنّ إِقَامَةَ بعضِ حُرُوفِ الجرِّ مُقَامَ بَعْضٍ إِنَّمَا جُوِّزَ في المَواطِن التي يَنْتَفِي فيها اللَّبْسُ ، ولا يَسْتَحِيْلُ المعنَى الذي صِيْغَ له اللَّفْظُ ، وعلى هذا فَلَو قِيْلَ ها هنا : رمَيْتُ بِالقَوْسِ ، لَدَلَّ ظَاهِرُ الكلامِ على أنّه نَبَذَها من يده ، وهو ضِدُّ المُرَادِ بِلَفْظِهِ ؛ فلهذا لم يَجُز التَّأَوُّلُ لـ(الباء) فيه »(٤) انتهى كلامُه ، وعلى هذا أيضًا فلو قِيلَ هُنَا : الإِخْبَارُ بـ (الذي) لاسْتَحَالَ المعنَى عن الوَجْهِ المُراد به ، إِذِ الغَرضُ به إنّما هو : الإِخْبَارُ عن (الذي) لا بِه كما قد علمْتَ واللّه أعلم .

---

(١) من الرجز ، لحميد الأرقط . انظر : إصلاح المنطق : ٣١٠ ، الخصائص ٣٠٧/٢ ، التمام : ٢٣٨ ، شرح عمدة الحافظ ٥٧٦/١ ، اللسان (ذرع) ٩٣/٨ (فرع) ٢٤٧/٨ ، (رمى) ٣٣٥/١٤، البحر المحيط ٣١٤/٨ ، أوضح المسالك ٢٨٦/٤ ، المقاصد ٥٠٤/٤ ، الخزانة ٢١٤/١ . فرع أجمع : أي عملت من غصن ولم تعمل من شق عود ، وذلك أقوى لها .

(٢) المعارج : ١ .

(٣) هود : ٤١ .

(٤) انظر : درة الغواص : ٢٠٣ و ٢٠٤ .

[الإخبار عن أل وفروعها]

ثم قلْتُ :

[ص] وَقُلْ بِـ (أَلْ) فِي رَحِمَ اللَّه الفَتَى الرَّاحِمُ الرَّاحِمُهُ أَيْضًا أَتَى

[ش] وأقولُ : القِسْمُ الثانِي : الإخبار عن (أَلْ) ، والمُراد بها : الموصولةُ أو عن أَحَدِ فُرُوعِها ، فيجوزُ الإخبارُ عن (أل) ، بالشُّرُوْطِ المُتَقَدِّمَةِ بزِيَادَةِ ثلاثةِ شُرُوْطٍ عليها[1] :

فالأولُ : أنْ تكونَ الجملةُ فِعْلِيةً ، فلا يُخْبرُ عن (زيد) من قولك : زيدٌ أخوك .

والثاني : أنْ يكونَ الفعلُ مُتَصَرِّفًا بحَيْثُ يصِحُّ أنْ يُصَاغَ منه صِلَةٌ لـ(أَلْ) ، فلا يُخْبرُ عن (زيد) من قولك : عسى زيدٌ أنْ يقومَ ، وكذلك (نِعْم) و(بِئْس) ، و(ليس) .

والثالثُ : أنْ يكونَ مُثْبَتًا ، فلا يُخْبَرُ عن (زيد) من نحو : مَا زَال زيدٌ قائمًا ، وكذلك (ما انْفَكَّ)، و(ما بَرِحَ)، إذِ الجَامِدُ والمَنْفِي لا يكونان صِلَةً لـ(أَل) ، والمُرَادُ بالصِّلَةِ : اسمُ الفاعل ، أو المفعولِ ، فيُخْبَرُ عنهما من قولك : رَحِمَ اللّه الفتى ، فتقولُ في الإخْبارِ عن (أَلْ) وهي في اسمِ الفاعلِ : الرّاحِمِ الفتى اللّهُ ، وتقولُ في الإخبارِ عن (أَلْ) وهي في المفعول : الرَّاحِمُهُ اللّهُ الفتى ، ولا يَجُوْزُ حَذْفُ (الهاءِ) لأنّ عَائِدَ (الأَلِفِ والَّلامِ) لا يُحْذَفُ إلا في الضرورةِ ، كقولِ الشاعرِ :

* مَا المُسْتَفِزُّ الهَوَى مَحْمُوْدَ عَاقِبَةٍ * [2].

---

(١) انظر هذه الشروط الثلاثة في : شرح الجمل ٤٩٤/٢ ، شرح الكافية لابن مالك ١٧٧٥/٤ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٧٢٤ ، الارتشاف ٤/٢ ، توضيح المقاصد ٢٩٩/٤ ، أوضح المسالك ٢٤١/٤ ، شرح ابن عقيل ٤٠٣/٢ ، الدرة المضيئة ٢٠٥/ب (وكلام المؤلف منه) .

(٢) سبق البيت بتمامه وتخريجه في ص ١٤٤ .

ومـثَّلْتُ بـ (رَحِم) لأنّـه يصِـحُّ أنْ يُصَـاغَ منه صِلَـةٌ لـ (أل) وهـي صَرِيْحَـةٌ كـ : اسمِ الفـاعلِ ، وهـو الذي مـثَّلْـتُ لك بـه فـي قـولي : (الرَّاحِمُ الرَّاحِمُهُ).

و (واو)العَطْفِ مُقَدَّرةٌ في عَطْفِ المثالِ الثانِي على المثالِ الأولِ ، إذِ التَّقْدِيْرُ : / والرَّاحِمُهُ أَيْضَاً أَتَى ، وقس على نحو ذلك . [٥١/ب]

[المبنيـات]

ثم قلْتُ : البِنَاءُ الأَصْلِيّ وَهُوَ عِشْرُوْنَ نَوْعاً ولَهُ ثَلاَثَةُ فُرُوْعٍ .

[ص] فِي الأَصْلِ يُبْنَى مُضْمَرٌ وَفِي العَلَمْ
وَفِي اسْمِ فِعْلٍ واسْمِ صَوْتٍ وابْنِ كَمْ
وَالظَّرْفِ واسْمِ الشَّرْطِ والإِبهَامِ
أَشِرْ بِهِ أَوْ صِلْ والاسْتِفْهَامِ

[ش] وأقولُ : البِنَاء على قِسْمين : أَصْلِيٌّ وعَارِضٌ ، فالأَصْلِيُّ : ما لم يَتَغَيَّرْ عن بِنْيَتِهِ التي وُضِعَ عليها ، والكلامُ فيه الآنَ . والعَارِضُ : ما جَلَبُه عَارِضٌ لَفْظِي ، وسيأتي الكلامُ عليه في بابٍ يَخُصُّه على حِدَتِهِ كهذا الذي نحن فيه إن شاء اللّه تعالى(١) .

إذا عرفْتَ ذلك فاعلَمْ : أنَّ البِنَاءَ الأَصْلِيَّ عند جماعةٍ من النحْويين المُتَأَخِّرين كـ: (ابن عَقيل) وغيره يكون في ستةِ أنواعٍ ليس إلا ، ولَفْظُهُ : «وحَاصِلُ البيتين أنَّ البِنَاءَ يكونُ في ستةِ أبوابٍ : المُضْمَرَاتُ ، وأسماءُ الشَّرْطِ، وأسماءُ الاستفهامِ ، وأسماءُ الإِشَارةِ ، وأسماءُ الأفْعَالِ ، والأسماءُ الموصُوْلَةُ »(٢) . انتهى كلامُه .

---

(١) انظر : ص ٢٢٨ .

(٢) انظر : شرح ابن عقيل ٣٤/١ ، وحصر الزمخشري المبنيات في سبعة أبواب هي : المضمرات، وأسماء الإشارة ، والموصولات ، وأسماء الأفعال والأصوات ، وبعض الظروف ، والمركبات ، والكنايات . انظر المفصل : ١٢٦ .

وعندي أنَّه مُنْحَصِرٌ في عشرين نوعًا منها هذه السِّتة ، ويُزَادُ عليها أربعةَ عشرَ نوعًا كما سَتَراه مُفَصَّلاً بعون اللّه وتوفيقه .

فأولُها : المُضْمَرَاتُ مُطْلَقًا كما تقدَّم بَيَانُه في بابِها[١] .

وثانيها : في الأَعْلَامِ ، كـ : (سُبْحانَ) للتَّسْبِيْح[٢] ، و (كَيْسَان) للغَدْرِ[٣] ، إذْ هما عَلَمان مَبْنِيانِ على الفتحِ ، ونحو : (يَسَارِ) للمَيْسَرَةِ[٤]، و (فَجَارِ) للفَجْرَةِ[٥] ، إذْ هما عَلَمان مَبْنِيان على الكسرِ .

وثالثُها : في أسماءِ الأَفْعَالِ مُطْلَقًا كما سيأتي بَيَانُه في بابِها[٦] .

ورابعُها : في أسماءِ الأَصْوَاتِ مطلقًا كما سيأتي بَيَانُه في بابِها[٦] .

وخامسُها : (كَمْ) ، خَبَرِيَّةً كانت أو استِّفهاميةً ، وإلى هذه الأنواعِ الخمسةِ أشرْتُ بالبيت الأولِ من هذين البيتين .

وسادسُها : في الظُّرُوْفِ ، زَمَانِيَّةً كانت أو مَكانِيَّةً ، فالزَّمَانيةُ نحو : الآنَ ، ومُنْذُ ، ومُذْ ، وما أشبَه ذلك ، والمَكَانِيةُ كـ : هُنَا ، وَلَدى ، وثَمَّ ، وما أشبَه ذلك[٧] .

وسابعُها : في أسماءِ الشَّرْطِ ، نحو : مَتَى ، ومَهْمَا ، وأَيْنَما ، وما أشبَه ذلك .

---

(١) انظر : ص ٢ .

(٢) انظر : المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة : ٢٦ ، المفصل : ١٠ ، أمالي ابن الشجري ١٠٧/٢ ، الخزانة ٢٣٤/٧ .

(٣) انظر : الصحاح (كيس) ٩٧٣/٣ ، المفصل : ١٠ ، اللسان (كيس) ٢٠١/٦ .

(٤) انظر : الجمل : ٢٦٣ ، المفصل : ١٥٧ .

(٥) انظر : المبهج : ٢٨ ، المفصل : ١٥٧ .

(٦) هما في فصل العامل ، وهو الفصل الثامن من فصول الكفاية ٢٧/ب ، وشرحه غير متوفر لدينا .

(٧) انظر : أمالي ابن الشجري ٥٩٥/٢ ، منهج السالك ، الجزء الأول ، ورقة ٣٦ و ٣٧ .

وثامنُها وتاسعُها : في الأسماءِ المُبْهَمَةِ ، وهي : أسماءُ الإشارةِ ، والأسماءُ الموصولةُ كما تقدَّم بيانُه في بابيهما[١] .

وعاشرُها : أسماءُ الاستفهامِ ، نحو : كَيْفَ ، ومَتَى ، ومَنْ ، ومَا ، وقس على نحوِ ذلك كلِّه ، وإلى هذه الخمسةِ الثانيةِ أشرْتُ بالبيت الثاني من هذين البيتين ، تلك عَشَرةٌ كَامِلَةٌ ، والعشرةُ البَواقِي منها خمسةٌ في باب (فَعالِ) ، وخمسة في المُرَكَّبَاتِ ، وسيأتي / الكلام عليها إنْ شاء اللّه تعالى[٢] . [٥٢/أ]

ثم قلْتُ : وَمِنْهُ العَلَمُ المَخْتُوْمُ بـ (وَيْهِ) .

[ص] فَرْعٌ وَكُلُّ مَا انْتَهى بِـ (وَيْهِ) لَيْسَ بِمُعْرَبٍ كَـ: سِيْبَوَيْهِ

وَقِيْلَ قَدْ يَأْتِي كمَا لاَ يَنْصَرِفْ وَالأَشْهَرُ البِنَاءُ فِيْهِ إِنْ عُرِفْ

[ش] وأقولُ : تقدَّم لنا أَنَّ البِنَاء الأَصْلي له ثَلاَثَةُ فُرُوْع هذا أولُها[٣] ، وهو : العَلَمُ المَخْتُوْمُ بـ (وَيْهِ) ، وهو مِن جملةِ الأَعْلاَمِ المَبْنِيَّةِ ، وهي على قسمين : لَفْظِيَّةٌ ، وهذا البابُ منها ، ومَعْنَوِيَّةٌ ، وقد تقدَّم التَّمثِيْلُ بها كـ : فَجَارِ ، ويَسَارِ[٤] ، ونحوِ ذلك ، وحُكْمُ المَبْنِي على الكسرِ[٥] أنّه يَقَعُ في الأسماءِ والحروفِ ، ولا يدخلُ في الأفعالِ أبدًا ، إذْ لا يدخلُ الكَسْرُ فيها إلا بِعَارِضٍ ، كقولِه تعالى : ﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾[٦] ، وعلى هذا فالكَسْرُ الموجُوْدُ في هذا الفِعْلِ – وإنْ كان أَصْلُه مَبْنِيًا على السُكُوْنِ – إلا أنه لالتِقَاءِ السَّاكنين[٥] عَرَضَ له الكَسْر ؛ لأنه الأَوَّلُ منهما .

واعلَمْ أنّ من فروعِ العلمِ المبنيِّ مطلقًا ما يكونُ آخرُه مختتمًا بـ(ويهِ)،

---

(١) انظر : ص ٨٢ ، و ص ٨٣ .
(٢) انظر : ص ٢١٣ ، و ص ٢٠١ .
(٣) انظر : ص ١٨٣ .
(٤) انظر : ص ١٨٤ .
(٥) من كلام الحريري في شرح ملحة الإعراب : ٣٦٥ .
(٦) المزمل : ٢ .

أعني: باسمِ صوتٍ[١] ، وقد مثَّلْتُ له بـ (سيبويهِ) . وهو اسمٌ مُرَكَّبٌ تَرْكيبًا مَزْجيًا كما سبق بيانُه في بابِ (العَلَمِ)[٢] ، ولَم يَتَعَرَّض صَاحِبُ (الخُلاصَةِ) إلى ذِكْرِ الخِلافِ الذي وَقَعَ فيه[٣] ، فإنَّ له فيه حُكْمًا آخرَ كما سيأتي بيانه عن الجَرْمِي[٤] ، وكان التَّنْبيه عليه من الضَّرُورِيَّاتِ لأَجْلِ احْتِيَاجِ الطَّالبِ إليه، ولهذا قالَ أبو حَيَّان في كتابه (مَنْهَجُ السَّالك في الكلامِ على أَلْفِيَّةِ ابن مالك): « ولم يَتَعَرَّضِ النَّاظِمُ لحُكْمِ المركَّبِ تَرْكِيبَ مَزْجٍ إذا كَمُلَ بـ (ويهِ) نحو : سِيْبَوَيْهِ ، ونِفْطَوَيْهِ[٥] ، وبَزْرَوَيهِ[٦] ، وابن دُرُسْتُوَيْهِ ،

---

(١) انظر : الصحاح (ويه) ٢٢٥٨/٦ ، شرح المفصل ٢٩/١ ، شرح ابن الناظم : ٧٥ ، اللسان (ويه) ٥٦٣/١٣ .

(٢) انظر : الجزء الأول ٤٢/أ .

(٣) قال ابن مالك في الألفية : ٩ .

وجملةٌ وما بمزجٍ ركَّبا ذا إن بغير وَيْهِ تمَّ أعربا

(٤) انظر: ص ١٨٧، وهو جواز إعرابه بإعراب ما لا ينصرف ، انظر : شرح الكافية لابن مالك ٢٤٩/١ ، شرح التسهيل ١٧٣/١ ، شرح الرضي ١٣٠/٣ ، رصف المباني : ٣٤٥ ، الارتشاف ٤٣٤/١ و ٤٩٧، منهج السالك ، الجزء الأول ، ورقة : ٣٣ ، توضيح المقاصد ١٨٠/١ ، شرح شذور الذهب : ٨٩ ، أبو عمر الجرمي حياته وجهوده في النحو : ٨٣ رسالة ماجستير بجامعة أم القرى .

والجرمي هو : صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي النحوي [... - ٢٢٥ هـ] . أخذ النحو عن الأخفش وغيره ، ولقي يونس بن حبيب ، وأخذ اللغة عن أبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي ، كان ذا دين وأخا ورع ، من آثاره : كتاب الفرخ ، الأبنية ، العروض ، تفسير غريب سيبويه . انظر : الفهرست : ٨٩ ، إنباه الرواة ٨٠/٢ ، معجم الأدباء ٥/١٢ ، بغية الوعاة ٨/٢ ، شذرات الذهب ٥٧/٢ ، الأعلام ١٨٩/٣ .

(٥) إبراهيم بن محمد بن عرفة الأزدي [٢٤٤ - ٣٢٣ هـ] ، أخذ عن ثعلب والمبرد ، وخلط المذهبين، وكان طاهر الأخلاق ، من آثاره : غريب القرآن ، المقنع في النحو ، الرد على من قال بخلق القرآن ، الأمثال . انظر : الفهرست : ١٣٠ ، إنباه الرواة ٢١١/١ ، معجم الأدباء ٢٥٤/١ ، وفيات الأعيان ٤٧/١ ، بغية الوعاة ٤٢٨/١ ، شذرات الذهب ٢٩٨/٢ ، الأعلام ٦١/١ .

(٦) أحمد بن يعقوب الأصبهاني ، المعروف بغلام نفطويه [... - ٣٥٤ هـ] . أخذ عن الفضل بن الحباب ، واليزيدي ، وتصدر لإقراء النحو إلى أن مات ، انظر : إنباه الرواة ١٨٧/١، معجم الأدباء ١٥٢/٥ ، البغية ٤٠٠/١ . وفيهما (برزويه) .

وابن خَالَوَيْهِ، وابن شَاهَوَيْهِ[١]، وكلُّهم نحاةٌ ولا نَحْفَظُ لهم سابعًا». انتهى[٢] كلامُه . قالتِ النحَاة[٣] :« وحُكْمُهُ البِنَاءُ على الكَسْرِ ، تقولُ : جاء سيبويهِ، ورأيتُ سيبويهِ ، ومررْتُ بسيبويهِ ، وإنما لم يُعْرَبْ لاخْتِلاَطِ الاسمِ الأولِ بالصَّوْتِ وصَيْرُوْرَتِهما اسمًا واحدًا ، فعُوْمِلَ مُعَامَلَةَ الصَّوْتِ كـ : (غَاقٍ) ، فبُنِيَ ، ونُوِّنَ إنْ نُكِّرَ كما يُنَوَّنُ (غَاقٍ) إنْ نُكِّرْ ، ولم يذكرْ سيبويهِ في هذا النحوِ إلا البِنَاءُ[٤] ، وأَجَازَ أبو عمر الجَرْمي فيه أنْ يُعْرَبَ بإعراب ما لا يَنْصَرِفُ[٥] ، فيُقَالُ : قام سيبويهُ ، ورأيتُ سيبويهَ ، ومررتُ بسيبويهَ » ، انتهى[٦] كلامه . لكنّ الأَشْهَرَ في أَحْوَالِهِ أَنّه إذا كان مَعْرُوْفًا بُنِي على الكسرِ، وإلا نُوِّنَ بتَنْوِيْنِ التَّنْكِيْرِ كما تقدَّم بَيَانُه في بابِ (تَنْوِّينِ الأسماء)[٧]، وإلى ذلك كلِّه أشرْتُ بهذين البيتين ، فنَزِّلْ عليهما وباللّه التوفيق .

تَنْبِيْهٌ: قَوْلُ أبي حيانَ : « ولا نَحْفَظُ / لهم سَابِعًا »، بَلى لهم [٥٢/ب]

---

(١) محمد بن عبداللّه بن شاهويه ، ذكره أبو الكرم المبارك بن فاخر النحوي في مشيخته ، وذكر أنه روى الجمهرة عن أبي الحسن الزعفراني عن الحسن الآمدي ، وعن أبي علي الفارسي ، وأنه حدث بالإجازة عن ابن جني وقرأ عليه عدة من كتب النحو والأدب . انظر : البغية ١٢٩/١.

(٢) انظر : منهج السالك ، الجزء الأول ، ورقة : ٣٣ .

(٣) هذا الكلام لأبي حيان في منهج السالك .

(٤) انظر : الكتاب ٣٠١/٣ و ٣٠٢ ، المقتضب ١٨١/٣ و ٢١/٤ .

(٥) وأجاز ذلك الكسائي كما نقله عنه ثعلب ، انظر : أبو عمر الجرمي (رسالة ماجستير):٨٣، إنباه الرواة ٣٥٢/٢ .

(٦) انظر : منهج السالك ، الجزء الأول ، ورقة : ٣٣ ، وتمام كلامه : « فإن كان ما ذكره مسموعًا قُبل، وإن كان مقيسًا على (بعلبك) لم يُقْبل » ا.هـ . وانظر : الارتشاف ٤٩٧/١ .

(٧) انظر : الجزء الأول ٨٧/أ من النسخة التركية .

سابعٌ وهو : ابن عَمْرَوَيْهِ[١] ، صَارُوْا سَبْعَةً[٢] ، هذا من النُّحاةِ خَاصَّةً، وأمّا مِن غيرِهم فخَلْقٌ كثيرون لا يُحْصِيْهِمْ عدداً إلا اللّهُ تعالى ، لكنْ من أَعْيَانِهم : ابن رَاهَوَيْهِ[٣] ، كان فَقيهًا كبيراً يُنَاظِرُ الشافعيَّ في زمانه ، ومنهم : طَاهِرُ بن الحسين بن رَادَوَيْهِ[٤] ، المَشْهُورُ بالكرمِ الزَّائدِ والجُودِ المُفْرِطِ[٥] ، ومنهم : أبو الجَيْشِ خُمَارَوَيْهِ بن أحمدَ[٦] ، من بعض عُمَّالِ المُعْتَمِدِ على اللّه تعالى[٧] ، ومنهم : أبو جعفرِ الأَصْبَهاني ، المَعْرُوْف

---

(١) لم أجد أحداً بهذا الاسم فيما اطلعت عليه ، وقد عقد السيوطي في بغية الوعاة -٢/٣٩٣- فصلاً فيمن آخر اسمه (ويه) من النحويين - ولم يذكر ابن عمرويه منهم - وذكر أن الداعي لعقد هذا الفصل قول أبي حيان هذا الذي ذكره المؤلف ، وأضاف السيوطي على ما ذكره أبو حيان عشرة أسماء أخرى ، فبلغوا ستة عشر اسماً ، من غير المشتركين في اسم واحد .

(٢) في الأصل (ثمانية) وهو خطأ .

(٣) إسحاق بن إبراهيم التميمي المروزي ، [١٦١ - ٢٣٨ هـ] جمع بين الحديث والفقه والورع ، كان أحد أئمة الإسلام ، أخذ عنه الإمام أحمد ، والبخاري ، ومسلم ، والترمذي ، وغيرهم ، وروى عن الشافعي وعُد من أصحابه ، من آثاره : المسند ، كتاب في التفسير ، انظر : الفهرست : ٣٧٩ ، وفيات الأعيان ١/١٩٩ ، شذرات الذهب ٢/٨٩ ، الأعلام ١/٢٩٢ ، معجم المؤلفين ٢/٢٢٨.

(٤) طاهر بن الحسين بن مصعب بن رزيق بن رادويه ، [١٥٩ - ٢٠٧ هـ] . من كبار الوزراء والقواد ، أدباً وحكمة وشجاعة ، وهو الذي وطد الملك للمأمون وقتل أخاه الأمين ، وكان طاهر يلقب بذي اليمينين ، مات مسموماً . انظر : وفيات الأعيان ٢/٥١٧ ، شذرات الذهب ٢/١٦ ، الأعلام ٣/٢٢١ ، معجم المؤلفين ٥/٣٥ .

(٥) في وفيات الأعيان -٢/٥١٧- عند ترجمة طاهر بن الحسين : « وكان جده رزيق بن ماهان مولى طلحة الطلحات الخزاعي المشهور بالكرم والجود المفرط » . ا.هـ.

(٦) أبو الجيش خمارويه بن أحمد بن طولون ، [... - ٢٨٢هـ] ، أمير مصر والشام ، وليهما بعد مقتل أبيه ، كان من أحسن الناس خطًا ، وغلب عليه اللهو وتقريب الأوباش ، وثار عليه الجند وقتل . ولم يتجاوز سن الشباب . انظر : وفيات الأعيان ٢/٢٤٩ ، شذرات الذهب ٢/١٧٨ ، الأعلام ٢/١٤٩ .

(٧) أحمد بن المتوكل على الله جعفر بن المعتصم [٢٢٩ - ٢٧٩ هـ] خليفة عباسي ، وطالت أيام ملكه ، وكانت مضطربة كثيرة العزل والتولية ، كان من أسمح آل عباس ، وهو الذي نقل الخلافة من سامراء إلى بغداد ، ومات مسموماً ، وقيل : رُمي في رصاص مذاب . انظر : شذرات الذهب ٢/١٧٣ ، الأعلام ١/١٠٦ .

بِبَزْرَوَيْهِ[١] غلام نِفْطَوَيْهِ ، ومنهم : أبو منصور بَخْتِيَار بن أحمد بن بُوَيْهِ الدَّيْلَمِي[٢] ، ومنهم : قَرْغَوَيْهِ[٣] ، غلام سَيْفِ الدَّوْلَةِ ابن حمدان[٤] ، وابن مَاسَوَيْهِ[٥] الأديب ، وكلهم مُتَرْجَمُوْنَ في : تاريخ ابن خَلِّكان[٦] وغيره ،

---

(١) (الباء) الأولى زيادة يستقيم بها الكلام .

(٢) بختيار عز الدولة ابن معز الدولة أحمد بن بويه الديلمي [٣٣٢ - ٣٦٧ هـ] . أحد سلاطين العراق من بني بويه ، كان شديد البأس يمسك الثور بقرنيه ويصرعه ، نشبت معارك بينه وبين ابن عمه عضد الدولة انتهت بمقتله ، انظر : وفيات الأعيان ٢٦٧/١ ، شذرات الذهب ٥٩/٣ ، الأعلام ٤٤/٢ .

(٣) ليست له ترجمة مفصلة ، وما ذكر من ترجمته هو : أنه لما مات سيف الدولة عزم أبو فراس على التغلب على حمص ، فعلم بذلك أبو المعالي بن سيف الدولة وغلام أبيه قرغويه ، فأرسل إليه من يقاتله ، فأخذ وضرب فمات في الطريق ، وقيل لما قتله قرغويه لم يعلم به أبو المعالي ، فلما بلغه الخبر شق عليه . انظر : وفيات الأعيان ٦١/٢ ، شذرات الذهب ٢٥/٣ .

(٤) علي بن عبدالله بن حمدان التغلبي [٣٠٣ - ٣٥٦ هـ] . سيف الدولة الأمير ، صاحب المتنبي وممدوحه ، أخباره ووقائعه مع الروم كثيرة ، وكان كثير العطايا مقربًا لأهل الأدب ، يقول الشعر الجيد . انظر : وفيات الأعيان ٤٠١/٣ ، شذرات الذهب ٢٠/٣ ، الاعلام ٣٠٣/٤.

(٥) يوحنا بن ماسويه ، أبو زكريا [... - ٢٤٣ هـ] من علماء الأطباء ، كان طبيب الخلفاء العباسيين ، وأصاب شهرة واسعة وثروة طائلة ، ومجلسه أعمر مجلس ببغداد ، من آثاره : البرهان ، الأزمنة ، الحميّات ، المشجر . انظر : الفهرست : ٤٦٥ ، تاريخ الحكماء : ٣٨٠، عيون الأنباء في طبقات الأطباء ١٢٣/١ ، الأعلام ٢١١/٨ ، معجم المؤلفين ٢٦٣/١٣ .

فائدة : في ضبط ما آخره (ويه). قال ابن خلكان في تاريخه -٤٥٦٥/٣- : « وسيبويه : بكسر (السين) المهملة وسكون (الياء) المثناة من تحتها وفتح (الباء) الموحدة و(الواو) وسكون (الياء) الثانية وبعدها (هاء) ساكنة ، ولا يقال بـ(التاء) البتة ، وهو لقب فارسي معناه بالعربية: رائحة التفاح ، هكذا يضبط أهل العربية هذا الاسم ونظائره مثل : نفطويه وعمرويه وغيرهما ، والعجم يقولون : سِيْبُوْيَه ، بضم (الباء) الموحدة وسكون (الواو) وفتح (الياء) المثناة بعدها ؛ لأنهم يكرهون أن يقع في آخر الكلمة (وَيْه) لأنها للندبة »... ا.هـ .

(٦) أحمد بن محمد بن ابراهيم بن خلكان البرمكي [٦٠٨ - ٦٨١ هـ] . المؤرخ الحجة ، والأديب الماهر ، صاحب (وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان) ، تولى القضاء في كل من مصر والشام. ودرس في كثير من مدارس دمشق وتوفي بها . انظر : شذرات الذهب ٣٧١/٥ ، الأعلام ٢٢٠/١ ، معجم المؤلفين ٥٩/٢ .

وكذلك : ابن حَمْدَوَيْهِ[١] الحكِيم ، ذَكَره الجوهري في مَادَّة (رَجَبَ)[٢] ، قال ابن خالويه: «وليس في العَلَمَاءِ مَنْ اسمُه : إبراهيم، وكُنْيَتُه : أبو عبدالله، سوى نِفْطَوَيْهِ – بكَسْر (النون) وبفَتْحها – والكَسْرُ أَفْصَح»[٣]. والله أعلم .

ثم قلتُ : ومِنْهُ (أَمْسِ) .

[ص] فَرْعٌ وَأَمْسِ اليَوْمِ بِالكَسْرِ أُلِفْ
مُعَيَّناً وَإِنْ تُنَكِّرْهُ صُرِفْ
فَاعْرِبْهُ فِي التَّنْكِيْرِ وَالتَّصْغِيْرِ
وَ (أَلْ) وَإِنْ تُضِفْ وَفِي التَّكْسِيْرِ

[ش] وأقولُ : الفَرْعُ الثاني من فُرُوْعِ البِنَاءِ الأَصْلِيّ (أَمْسِ) ، وهو من جُمْلَةِ أسماءِ الظُّرُوْفِ كما تقدَّم بَيَانُه[٤] ، إلا أنَّ النحَاةَ قد أَفْرَدُوْا له بابًا على حِدَتِه اهْتِمَامًا بِشَأْنِه [٥] ، والكلامُ فيه الآنَ وهو : مَبْنِيٌّ على الكَسرِ أَبَدًا مَا دَامَ مَقْطُوْعًا عن الإِضَافَةِ ، وهو : أمسُ يومِك الذي أنت فيه ، لا فَارِقَ بينك وبَيْنَه سِوَى ليلةٍ واحدةٍ ، هذا هو المُرَاد بقولنا : (مُعَيَّنًا) ، أعْني مَعْرُوْفاً مَعْهُوْداً لِقُرْبِه منك ؛ ولذلك قلْتُ : (أَمْسِ اليومِ) أعْني : الحَاضِرُ الذي أَشْرَقَتْ عليك شَمْسُه ، فإنْ كان بَعِيْدًا عنك وهو غيرُ مُعَيَّنٍ بَلْ هو

---

(١) شَمِر أبو عمرو بن حمدويه الهروي اللغوي [... – ٢٥٥ هـ] . الأديب الفاضل ، إليه الرحلة في هذا الفن من كل مكان ، أخذ عن علماء العراق ، له كتاب كبير في اللغة غرق في النهروان ، وله غريب الحديث والسلاح ، والجبال والأودية . انظر : إنباه الرواة ٧٧/٢ ، معجم الأدباء ٢٧٤/١١ ، البغية ٤/٢ ، الأعلام ١٧٥/٣ ، معجم المؤلفين ٣٠٦/٤ .

(٢) انظر : الصحاح (رجب) ١٣٤/١ .

(٣) انظر : وفيات الأعيان ٤٨/١ .

(٤) انظر : ص ١٨٤ .

(٥) انظر : الجمل : ٢٩٩ .

نَكِرَةٌ تَعَيَّنَ صَرْفُه ، وإلى ذلك كلِّه أشَرْتُ بالبيت الأول من هذينِ البيتينِ، وزَعَمْ الحريريُّ أنَّه لا يَنْصَرِفُ إلا إذا صُغِّرَ ليس إلا ، حيث قالَ :

وأَمْسِ مَبْنيٌّ على الكَسْرِ فإنْ صُغِّرَ صَارَ مُعْرَبًا عِنْدَ الفَطِنْ (١)

وَوَقَعَ في عبارةِ (الجُمَلِ) للزَّجَّاجي زِيَادَةٌ على ذلك وهي: الإِضَافَةُ، والتَّعْرِيْفُ بـ (الألفِ) و (اللامِ) ، ولَفْظُهُ : « اعْلَمْ أنَّ (أَمسِ) في كلامِ العربِ مبْنيٌّ على الكَسرِ أبدًا ، كقولك : خرجتُ أمسِ ، وقَدِمَ بَكْرٌ أمسِ ، وإذا أَضَفْتَهُ(٢) ، أو أَدْخَلْتَ عليه (الألفَ) و (اللامَ) أَعْرَبْتَهُ ، / فقلْتَ : كان أَمْسُنَا طَيِّباً ، ومِنَ العربِ مَنْ يَبْنِيْهِ على الفَتْحِ ، قالَ الشاعرُ : [٥٣/أ]

لقد رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا

عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا »(٣)

انتهى كلامُه (٤) ، فتحَصَّل لنا من كلامهما ثلاثةُ أحوالٍ : التَّصْغِيْرُ ،

---

(١) انظر : ملحة الإعراب : ٧٠ .

(٢) في الجمل المطبوع : فإذا أضفته ونكرته ... ، وعلق المحقق في حاشية (١) بأنها غير واردة في بعض النسخ وكأنها مقحمة ، انظر : الجمل : ٢٩٩ .

(٣) من شواهد الكتاب الخمسين التي لا يعرف قائلها ، والبيت ضمن مقطوعة من ثمانية أبيات تنسب للعجاج وليست في ديوانه ، قال البغدادي في الخزانة ١٧٣/٧ : « قال ابن المستوفي : وجدت هذه الأبيات الثمانية في كتاب نحو قديم للعجاج أبي رؤبة ، وأراه بعيداً من نمطه » ا.هـ . والبيت من شواهد : الكتاب ٢٨٥/٣ ، النوادر : ٥٧ ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : ٢٣٧ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ٩٥ ، شرح الملحة : ٣٦٦ ، أمالي ابن الشجري ٥٩٦/٢ ، أسرار العربية : ٣٢ ، الحماسة البصرية ٣١٩/٢ ، شرح المفصل ١٠٧/٤، شرح الجمل ٤٠١/٢ ، شرح الكافية لابن مالك ١٤٨١/٣ ، اللسان (أمس) ٩/٦ ، شرح شذور الذهب : ٩٧ ، شرح قطر الندى : ٢٢ ، أوضح المسالك ١٣٢/٤ ، المقاصد ٣٥٧/٤، الخزانة ١٦٧/٧ ، ويروى أوله (إني) ، و (الأفاعي) بدلاً من (السعالي) ، و(قُعْسَا) بدلاً من (خمسا).

(٤) انظر : الجمل : ٢٩٩ .

والإِضَافَةُ، والتَّعْرِيْفُ، وزَادَ بعضُهم التَّنْكِّير[١]، وزَادَ بعضُهم التَّكْسِير[٢]، صَارتِ الجُمْلَةُ خمسةَ أَحْوَالٍ ، وقد اجْتَمعَتْ في هذا البيت الثاني من هذين البيتين . - رجعْنَا إلى ذِكْرِ الشَّواهدِ - أمَّا الشَّاهدُ على كَوْنِه مَبْنِيّاً على الكَسْرِ لأنّه مَعْرُوْفٌ مُعَيَّنٌ مُفْرَدٌ مُكَبَّرٌ مُجَرَّدٌ عن الإِضَافَةِ والأَدَاةِ فكقولِ الشاعرِ :

رأَيْتُكَ أَمْسِ أَكْرَمَ مَنْ تَمَشَّى

وَأَنْتَ اليَوْمَ خَيْرٌ مِنْكَ أَمْسِ [٣]

وكقولِ الرَّاجِز :

هَلْ عِنْدَكُمْ مِمَّا طَبَخْتُمْ أَمْسِ

مِنْ كَبِدٍ أَوْ فَخِذٍ أَوْ رَأْسِ[٤] .

وأمّا الشَّاهِدُ على كَوْنِهِ مُكَسَّرًا - أيْ مَجْمُوْعًا جَمْعَ تكْسِيْرٍ -

---

(١) انظر : شرح الملحة : ٣٦٦ ، أمالي ابن الشجري ٥٩٦/٢ ، شرح المفصل ١٠٧/٤ ، شرح الجمل ٤٠٠/٢ ، شرح الكافية لابن مالك ١٤٨٢/٣ ، شرح ابن الناظم : ٦٥٧ ، الارتشاف ٢٤٩/٢ ، شرح شذور الذهب : ٩٨ .

(٢) انظر : شرح الكافية لابن مالك ١٤٨٢/٣ ، شرح ابن الناظم : ٦٥٧ ، الارتشاف ٢٤٩/٢ ، شرح شذور الذهب : ٩٨ .

(٣) من الوافر ، لعبدالله بن خارجة المعروف بأعشى بني ربيعة ، وهو في : الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : ٢٣٨ ، شرح الحلاوة السكرية : ٣٥٥ ، الأغاني ١٤٠/١٨ برواية :

* رأيتك أمس خير بني معدّ *

وهو بها أيضاً في اللسان (أمس) ١٠/٦ منسوباً إلى زياد الأعجم .

(٤) ورد بلا نسبة في : الإفصاح : ٢٣٨ برواية (فرث) بدلاً من (فخذ) ؛ شرح الحلاوة السكرية : ٣٥٥ .

مُعْرَبًا بالحركاتِ فكقول الرَّاجِز :

مَرَّتْ بِنَا أَوَّلَ مِنْ أُمُوسِ تَمِيْسُ فِينَا مِيْسَةَ العَرُوْسِ[١]

هذا عِنْدَ الحِجَازِيين[٢] ، وأما بنو تَمِيمٍ[٣] فإنهم لا يَبْنُوْنَه على الكَسْرِ، وإنّما يَمْنَعُونَه من الصَّرْفِ ، ويَنْصِبُوْنَه بِلا تَنْوِينٍ ، ويَفْتَحون آخرِه في الجرِّ[٢] ، كما قالَ الرَّاجِزُ :

لَقَدْ رأَيتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا عَجَائِزًا مِثْلَ الأَفَاعِي خَمْسَا

يَأْكُلْنَ ما في رَحْلِهِنَّ هَمْسَا لاَ تَرَكَ اللَّهُ لَهُنَّ ضِرْسَا [٤]

فقال : (أَمْسَا) حيثُ جرَّهُ بـ (مُذْ) ، وذلك لأنّ من لُغَتِهم الجرُّ بـ (مُذْ) و (مُنْذُ) ، ويجعَلُونَه مثلَ : عُمَرَ ، وزُفَرَ ونحوهما من المَعْدُوْلاَتِ ،[٥] وأما تَعْرِيْفُهُ بالأَدَاةِ فهو كقولِه تعالى : ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾[٦].

وأمّا إِضَافَتُه وتَصْغِيْرُهُ فلَمْ أَقِفْ لهما على شَاهِدٍ شِعْرِي ولا نَثْرِي ، وإنّما نَصَّ الجمهورُ على ذلك[٧] ، ومن ذلك قولُ الجوهري:« أَمْسِ :

---

(١) ورد بلا نسبة في : المحتسب ٢٢٤/٢ وفيه : رويناه عن أبي علي ، اللسان (أمس) ١٠/٦، شرح شذور الذهب : ١٠٠ ، شرح الحلاوة السكرية : ٣٥٦ ، همع الهوامع ١٩١/٣ . وذكر أبو حيان : أنه يجمع أيضًا على آمُس ، انظر : الارتشاف ٢٤٩/٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٢٨٣/٣ و ٢٨٤ ، المقتضب ١٧٣/٣ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٢٣ و ١٢٤، الجمل : ٢٩٩ ، شرح الملحة : ٣٦٦ ، المفصل : ١٧٣ ، أمالي ابن الشجري ٥٩٥/٢ ، أسرار العربية : ٣٢ ، شرح الجمل ٤٠٠/٢ ، شرح الكافية لابن مالك ١٤٨١/٣ ، اللسان (أمس) ٩/٦ ، الارتشاف ٢٤٩/٢ ، شرح شنور الذهب : ٩٦ ، شرح قطر الندى : ٢٠ .

(٣) كلام المؤلف من هنا منقول من الإفصاح : ٢٣٨ (بتصرف).

(٤) سبق تخريجه في ص ١٩١ .

(٥) نهاية النقل من الإفصاح : ٢٣٨ .

(٦) يونس : ٢٤ .

(٧) في تصغير (أمس) خلاف بين النحاة ، فمنهم من أجاز ومنهم من منع . =

اسمٌ حُرِّكَ آخِرُه لالْتِقَاءِ السَّاكنين ، واخْتَلَفَ العربُ فيه ، فأَكْثَرُهم يَبْنِيه على الكَسْرِ مَعْرِفَةً ، ومنهم مَن يُعْرِبه مَعْرِفَةً ، وكلُّهم يُعْرِبُه إذا دَخَلَتْ عليه (الألف) و (اللام) ، أو صَيَّرهُ نَكِرَةً ، أو مُضَافًا ، تقول : مَضَى الأَمْسُ المبارِكُ، ومَضَى أَمْسُنَا ، وكلُّ غدٍ صَائرٌ أَمْسَا ، قال سيبويهِ : قد جاء في ضَرُوْرَة الشعر (مُذْ أَمسَا) بالفَتْحِ[1] ، وأَنْشَدَ :

/ لقد رأيتُ عجبًا مذ أَمْسَا [2] ..... [٥٣/ب]

إلى آخر البيتينِ» . انتهى كلامُه[3] ، ومُرَادُه بالمَعْرِفة : اليومُ الذي

= فمن المانعين سيبويه حيث قال : « وأما(أمس) و(غدُ) فلا يحقران ؛ لأنهما ليسا اسمين لليومين بمنزلة زيد وعمرو ، وإنما هما لليوم الذي قبل يومك ، واليوم الذي بعد يومك ، ولم يتمكنا كزيد واليوم والساعة والشهر وأشباههن ، ألا ترى أنك تقول : هذا اليوم وهذه الليلة فيكون لما أنت فيه ، ولما لم يأت ، ولما مضى ، وتقول : هذا زيد وذلك زيد ، فهو اسمُ ما يكون معك وما يتراخى عنك ، و(أمس) و(غدُ) لم يتمكنا تمكن هذه الأشياء ، فكرهوا أن يحقروهما كما كرهوا تحقير (أين) ، واستغنوا عن تحقيرهما بالذي هو أشد تمكنًا ، وهو اليوم والليلة والساعة »... ا.هـ . الكتاب ٤٧٩/٣ و ٤٨٠ . وقال أبو حيان في الارتشاف ٢٤٩/٢ : « وإذا صغر فذكر ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) أنه لا خلاف في إعرابه ، وهذا مخالف لنص سيبويه وغيره من النحاة أن أمس لا يصغر ، وعن المبرد أنه يصغر وينون ».. ا.هـ . وقال ابن هشام في شرح الشذور ٩٩ : « وذكر المبرد والفارسي وابن مالك والحريري أن أمس يصغر فيعرب عند الجميع، كما يعرب إذا كُسِّر ، ونص سيبويه على أنه لا يصغر وقوفًا منه على السماع ، والأولون اعتمدوا على القياس ، ويشهد لهم وقوع التكسير ؛ فإن التكسير والتصغير أخوان ».. ا.هـ

(١) نص كلام سيبويه كما في الكتاب -٢٨٤/٣- : « وقد فتح قوم (أمس) في (مذ) لما رفعوا ، وكانت في الجر هي التي ترفع ، شبهوها بها . قال :

لقد رأيت عجبًا مذ أمسا .....

وهذا قليل » . ا.هـ.

(٢) سبق تخريجه في ص ١٩١ .

(٣) انظر : الصحاح (أمس) ٩٠٤/٣ .

وذِكْرُ المؤلف لكلام الجوهري هذا يدل على أن الجوهري ممن نص على إضافة (أمس) وتصغيره ، وليس في كلام الجوهري ما يفيد بتصغير (أمس) ، بل إن لكلام الجوهري تتمة يكمل بها كلام سيبويه - السابق الذكر - فيه المنع من تصغير (أمس) وهو : « قال : ولا يصغر (أمس) كما لا يصغر غدا ، والبارحة ، وكيف ، وأين ، ومتى ، وأي ، وما ، وعند ، وأسماء الشهور والأسبوع غير الجمعة ». ا.هـ . وانظر الكتاب ٤٧٩/٣ و ٤٨٠ .

فَصَلَتِ البَارِحَةُ بَيْنَك وبَيْنَهُ ، لا المُعَرَّفُ بأَدَاةِ التَّعْرِيْفِ ، وهذا شَرْطُه في مَنْعِ الصَّرْفِ أيضا كما تقدَّم بَيَانُه في باب (ما لاَ يَنْصَرِف)[١] ، وأمّا تَصْغِيْرُهُ كما قال الحريري[٢] ، فلَمْ يَذْكُرْ له شَاهِدا ، لَكِنْ مِثَالُه كقولك : مررْتُ بزيد في أُمَيْسٍ ، تريدُ : نَهَارًا قَصِيْرًا[٣] . انتهى ذلك .

والحاصِلُ مِمَّا ذُكِرَ : أنَّ (أَمْسِ) عند الحجازيين مَبْنِي على الكَسْرِ أبدًا مَا لم يَدْخُلْ عليه واحدٌ من هذه الخمسةِ ، فإنْ دَخَلَه شيءٌ منها أُعْرِبَ ، ودَخَلَهُ جميع الإعْرَاب : الرَّفْعُ ، والنَّصْبُ ، والجرُّ ، كما قالوا في (سَحَر) إذا أُرِيْدَ سَحَرُ يومِكَ الذي أنت فيه ، فإنْ أُضِيْفَ أو دَخَلَتْ عليه (أَلْ) صَار مُعْرَبًا بالرفعِ ، والنصبِ ، والجرِ[٤] انتهى ذلك ، أيضًا قالت النُّحَاة[٥] : «والعِلَّةُ في كَوْنه مَبْنِيّاً على الكسرِ عند الحجازيين : كَوْنُهُ أُزِيْلَ عن (الألفِ) و(اللامِ)، فإنَّ أَصْلَهُ أَنْ يُسْتَعْمَل بهما ؛ لِكَوْنِه مَعْهُوْدًا مَعْرُوْفًا ، فَأُزِيْلَتَا عنه تَخْفِيْفًا ، وبَقِي التَّعْرِيفُ بحالِه[٦] وهو تَعْرِيفُ العَهْدِ ، فتَضَمَّنَ معنى (الألف) و (اللام) – وهو التَّعْرِيْفُ – فَوجَبَ بناؤُه ؛ لأن الاسم إذا تَضَمَّنَ معنى الحَرْفِ بُنِيَ نحو : أينَ ، وكيفَ ، وحُوِّل[٧] إلى الكسرِ لالْتِقَاءِ السَّاكنين نحو : هؤلاءِ، وحَذَارِ ، وما أَشْبَهَ ذلك»[٨] .

---

(١) انظر : الجزء الأول ١٣٩ / ب .

(٢) انظر : الملحة : ٧٠ ، شرح الملحة : ٣٦٦ .

(٣) ونفس المثال ذكره المؤلف في شرح الحلاوة السكرية : ٣٥٧ .

(٤) انظر : الإفصاح : ٢٣٨ ، شرح ابن الناظم : ٦٥٥ ، البسيط في شرح الجمل ٤٨٥/١، أوضح المسالك ١٢٩/٤ .

(٥) هذا قول الفارقي في الإفصاح .

(٦) في الإفصاح : تعريف ما فيه (الألف) و (اللام) وهو تعريف العهد ...

(٧) في الإفصاح : وحُرِّك .

(٨) نهاية النقل من الإفصاح : ٢٣٧ ، وانظر في علة البناء أيضًا : الخصائص ٣٩٤/١ ، شرح المقدمة المحسبة ١٨٣/١ ، أمالي ابن الشجري ٥٩٥/٢ و ٥٩٦ ، أسرار العربية : ٣٢ ، شرح المفصل ١٠٦/٤ ، شرح الكافية لابن مالك ١٤٨٢/٣ ، شرح الرضي ٢٢٦/٣ . =

خُلاصَةُ القولِ : أنه بُنِيَ عند الحجازيين لِتَضَمُّنِهِ مَعْنى حَرْفِ التَّعْرِيْفِ ، وذلك لأنه مَعْرِفَةٌ بغَيْرِ أداةٍ ظَاهِرَةٍ ، وقال الفراء : « مِن العربِ مَنْ يَخْفِضُهُ وإنْ دخلَتْ عليه (الألفُ) و (اللامُ)»[١] . انتهى ذلك .

و أمّا أبو محمدٍ[٢] الحريريّ فكأنَّه اسْتَدْرَكَ على نفسِه بعد أن اقْتَصَرَ على التَّصْغِيْرِ في شِعْرِه[٣] ، فقال في نَثْرِه : « وهو مَبْنِيٌّ على الكَسْرِ في قولِ الجمهورِ إلا أَنْ يُصَغَّرَ ، أو يُضَافَ فيُعْرَبَ ، أو يُعَرَّفَ ، أو يُنَكَّرَ ، وقد بَنَاهُ بعضُ العربِ على الفَتْحِ ، وأَنْشَد قولَ الراجزِ[٤] :

لقد رأيت عجباً مذ أمسا ..... البيتين»[٥] . فَزَادَ على التَّصْغِيرِ : الإِضَافَةَ ، والتَّعْرِيْفَ بالأَدَاةِ ، والتَّنْكِيرَ ، فلم يَبْقَ عليه من الأَحْوَالِ الخمسةِ سِوَى : التَّكْسِيْرِ ، وهو من زِيَادَاتِ (الكِفَايَةِ) على كلامِه كما قد علمْتَ واللّه أعلم .

== وللسهيلي تعليل آخر لبناء (أمس) هو : « أن (أمس) جاء بلفظ الأمر حين أرادوا بناءه كما بني الفعل الماضي الذي صيغ من أجله ، ولم يجيء بلفظ الفعل لئلا يلتبس بالفعل الماضي ...» ا.هـ. انظر : نتائج الفكر : ١١٤ ، الارتشاف ٢٤٩/٢ .

(١) وذلك مثل قول الشاعر :

وأني حُبست اليوم والأمسِ قبله ببابك حتى كادت الشمس تغرب

انظر : معاني القرآن للفراء ٤٦٧/١ و ٤٦٨ ، الخصائص ٣٩٤/١ و ٥٧/٣ ، شرح التسهيل ٢٢٤/٢ ، شرح الرضي ٢٢٩/٣ ، الارتشاف ٢٥٠/٢ ، شرح شذور الذهب : ٩٩ و ١٠٠ ، همع الهوامع ١٩٠/٣ .

(٢) في الأصل : (أبو القاسم) ، وما أثبته هو في مصادر ترجمته ، انظر : إنباه الرواة ٢٣/٣ ، البغية ٢٥٧/٢ ، شذرات الذهب ٥٠/٤ ، الأعلام ١٧٧/٥ .

(٣) قال في الملحة : ٧٠ :

وأمسِ مبْني على الكسر فإنْ صُغِّرَ صار مُعْرَبًا عند الفَطِنْ

(٤) سبق تخريجه في ص ١٩١ .

(٥) انظر : شرح الملحة : ٣٦٦ .

تَنْبِيهٌ : قولُ الزَّجَّاجي : « إنَّ مِن العَربِ مَنْ يَبْنِي (أَمْسِ) على الفتح»[١] ، ليس بِجَيِّدٍ ، فإنَّه لا قائلَ بذلك من النحْويين قَاطِبَةً بصريًا كان أو كوفيًا[٢] ؛ ولهذا غَلَّطَهُ الناس ونَسَبُوْهُ إلى الوَهْمِ في ذلك[٣] ، ومنهم : ابن هِشَامٍ ، حيثُ نَبَّه على هذه الأحوالِ الستةِ كلِّها ولَفْظُه : «(أَمْسِ) إذا أردْتَ به مُعَيَّنًا – وهو اليومُ الذي قبلَ يومِك – فللعَربِ فيه حينئذٍ ثلاثُ / لُغَاتٍ : [٥٤/أ]

إحْدَاهَا : البِنَاءُ على الكَسْرِ مُطْلَقًا ، وهي لُغَةُ أَهْلِ الحِجَازِ ، فيقولون : ذهب أَمسِ بِما فيه ، واعتكفْتُ أَمْسِ ، وعجبْتُ مِنْ أَمْسِ – بالكسر فيهنَّ – قالَ الشاعرُ :

---

(١) انظر : الجمل : ٢٩٩ .

(٢) قد قال بذلك الزجاج أيضًا شيخ الزجاجي . انظر : شرح الجمل ٢/٤٠٠، الارتشاف ٢/٢٤٩، الهمع ٣/١٨٧ ، والحريري في شرح الملحة : ٣٦٦ ، ومن العجب أن المؤلف نقل هذا عنه قبل قليل ! ! ، وفي إحدى نسخ الخزانة – عند قول البغدادي : « فما اعترض به الشارح المحقق على الزجاجي ، في زعمه أن (أمس) في البيت مبنية على الفتح ، حق لا شبهة فيه » –حاشية بخط ناسخها نصها : « قوله : فما اعترض به الشارح ... الخ . قلت : ليس بحق ، ولم ينفرد به الزجاجي ، وقد أقره عليه جملة من الشروح ، وردوا من رد عليه . قال الخفاف : وقد أخذ على أبي القاسم ذكر بنائها على الفتح ، وقيل إنما هو إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، وليس كذلك ، فقد حكى الثلاثة الأوجه في (المنتخب) لأبي إسحاق الزجاج الذي نقل أبو القاسم منه. انتهى . قلت : نقل الأوجه الثلاثة الهروي في (الذخائر) وأقرها . وقال : إن البناء على الفتحة لغة لبعض تميم ، وذكر الثعلبي في (شرح جمل الجرجاني) مثله ، ومثله في (شرح شواهد الجمل) للأعلم ، وابن السيد البطليوسي . فتأمله . فعدم ذكر سيبويه له لا يدل على نفيه ، إذ ليس في كلام سيبويه ما يدل على نفيه والله أعلم ». ا.هـ . انظر : الخزانة ٧/١٦٩ حاشية (١) .

(٣) كابن عصفور في شرح الجمل ٢/٤٠١ ، وابن مالك في شرح التسهيل ٢/٢٢٣ ، والرضي في شرح الكافية ٣/٢٢٩ ، وأبو حيان في الارتشاف ٢/٢٤٩ ، وابن هشام في شرح قطر الندى : ٢٤ ، وشرح شذور الذهب : ٩٨ ، وانظر : الخزانة ٧/١٦٩ .

مَنَعَ البَقَاءَ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ وَطُلُوْعُها مِنْ حَيْثُ لاَ تُمْسِي[١]

ثم قال :

اليَومُ أَعْلَمُ ما يَجِيءُ بِهِ وَمَضَى بِفَضْلِ قَضَائِه أَمْسِ[٢]

الثانيةُ : إِعْرَابُه إِعْرَابَ ما لا يَنْصَرِفُ مُطْلَقًا ، وهي لُغَةُ بعضِ بني تميمٍ ، وعليها قولُه :

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا

يأْكُلْنَ ما في رَحْلِهِنَّ هَمْسَا لا تَرَكَ اللّهُ لَهُنَّ ضِرْسَا [٣]

وقد وَهِمَ الزجَّاجي فزَعَمَ أنَّ مِنَ العَربِ مَنْ يَبْنِي (أَمْسِ) على الفتحِ واسْتَدَلَّ بهذا البيتِ .

الثَّالثةُ : إِعْرابُه إِعرابَ ما لا يَنْصَرِفُ في حالةِ الرَّفعِ خاصةً ، وبِنَاؤه على الكَسْرِ في حالة النَّصْبِ والجرِّ ، وهي لغةُ جُمْهورُ بني تَمِيْمٍ، يقولون : ذهبَ أمسُ ، فيَضُمُّونه بغيرِ تَنْوينٍ ، واعتكفْتُ أمسِ ، وعجبْتُ من أمسِ ، فيَكْسِرُونه فيهما ، وإذا أُرِيدَ بـ(أمسِ) يَوْمٌ مَا من الأيامِ الماضيَةِ ، أو كُسِّرَ ، أو دخلَتْه (أل) ، أو أُضِيْفَ ، أُعْرِب بإِجْمَاعٍ ، تقولُ : فعلْتُ ذلك أمسًا ، أيْ : في يومٍ مَا من الأيامِ الماضيةِ ، وقال الشاعرُ :

---

(١) وبعده :

تبدو لنا بيضاء واضحة وتغيب في صفراء كالورس .

(٢) هذه الأبيات من الكامل ، وقائلها : القمقام بن العباهل بن ذي سحيم بن العزيز ، وهو تبع الثاني أو الثالث ملك حضرموت واليمن المعروف بتبع بن الأقرن ، ورويت لأسقف نجران ، وهي في : ذيل الأمالي والنوادر : ٢٩ ، معجم الشعراء : ٢٠١ ، الحماسة البصرية ٤٠٦/٢ ، شرح الجمل ٤٠٠/٢ (البيت الثالث) وكذلك في شرح التسهيل ٢٢٣/٢، اللسان (أمس) ٩/٦ (الأول والثالث) ، ومثله في شرح شذور الذهب : ٩٧ ، أوضح المسالك ١٣٤/٤ (الشطر الأخير من البيت الثالث) ، شرح قطر الندى : ٢٠ ، الهمع ١٨٨/٣ (الثالث منها) .

(٣) سبق تخريجه في ص ١٩١ .

مَـرَّتْ بِنَـا أَوَّلَ مِـنْ أُمُـوسِ تَمِيْسُ فِيْنَا مِيْسَةَ العَرُوسِ [١]

وتقولُ : ما كان أَطْيَبَ أمسَنَا ، وذكر المُبَرِّدُ[٢] ، والفَارِسيُّ[٣] ، والحَرِيْرِي[٤] ، وابنُ مالكٍ [٥] ، أَنَّ (أمسِ) يُصَغَّرُ ، فيُعْرَبُ عندَ الجميعِ كما يُعربُ إذا كُسِّر ، ونَصَّ سيبويه[٦] على أَنَّه لا يُصَغَّرُ ، وُقُوْفاً منه عندَ السَّماعِ ، والأَوَّلُون اعتَمدُوا على القِيَاسِ ، ويَشْهَدُ لهم وُقُوْعُ التَكْسِيرِ، فإنّ التصْغِيْرَ والتَكْسِيرَ أَخَوَانِ من وادٍ واحدٍ ، وقالَ الشاعرُ :

وإنِّي وَقَفْتُ اليَوْمَ والأَمْسَ قَبْلَهُ

بِبَابِكَ حَتى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ [٧]

رُوِيَ هذا البيتُ بفَتْحِ (أمسِ) ، على أَنَّه ظَرْفٌ مُعْرَبٌ لدخولِ (أَلْ) عليه ، ويُرْوَى أيضًا بالكَسْرِ ، وتَوْجِيْهُهُ : إمَّا على البِنَاءِ ، وتَقْدِيرُ (أَلْ) زَائِدةٌ ، أو على الإعْرَابِ ، على أَنَّه قَدَّرَ دخولَ (في) على اليومِ ، ثم عَطَفَ (أمسِ) عليه عَطْفَ التَّوهُمِ .

---

(١) سبق تخريجه في ص ١٩٣ .

(٢) ذكر في : المقتضب -٢/٢٧٥- : « أن كل متمكن من الزمان يصغر» ، وفي ٤/٣٣٤ : جعل أمس من ظروف الزمان غير المتمكنة ، فيظهر من هذا أن المبرد يرى أن (أمس) لا يصغر. وممن نقل عن المبرد أن (أمس) يصغر أبو حيان في الارتشاف ٢/٢٤٩ .

(٣) قال الفارسي في كتابه التعليقة على كتاب سيبويه -٣/٣٤١ - بعد قول سيبويه : « وأما أمس وغد فلا يحقران » ، قال أبو علي : « لم يجز تحقير (أمس) لأنه مبني ، ولم يبن إلا لمشابهة الحرف ، و (غد) ما أراه يمتنع من أن يصغر ».ا.هـ.

(٤) انظر : شرح ملحة الإعراب : ٣٦٦ .

(٥) انظر : شرح الكافية الشافية : ٣/١٤٨٢ .

(٦) انظر : الكتاب ٣/٤٧٩ و ٤٨٠ .

(٧) من الطويل ، قائله نصيب بن رباح الأموي بالولاء ، انظر : شعر نصيب بن رباح :٦٢ ، معاني القرآن للفراء ١/٤٦٧ ، الأغاني ٩/٥٨، الخصائص ١/٣٩٤ و ٣/٥٧ ، المحتسب ٢/١٩٠، الصاحبي في فقه اللغة: ٢٠٢ ، الإنصاف ١/٣٢٠ ، شرح التسهيل ٢/٢٢٤ ، اللسان (أمس) ٦/٨ و ١٠ ، الارتشاف ٢/٢٥٠ ، شرح شذور الذهب : ٩٩ ، الأشباه والنظائر ١/٢٠٤.

و[١] قالَ اللّه تعالى : ﴿ فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾[٢] الكَسْرةُ فيه كَسْرةُ إعْرَابٍ لوجودِ (أَلْ) ». انتهى كلامُه[٣] ، والحاصلُ مما ذَكَرْنَاه أَنَّ (أمسِ) يُبْنَى مَعْرُوفًا، ويُعْرَبُ مَنْكُورًا /، ومُكَسَّرًا ، ومُعَرَّفًا [٥٤/ب] بأَدَاةِ التَّعْرِيفِ ، ومُضَافاً ، ومُصَغَّراً ، كما قد علمْتَ واللّه أعلم .

تَنْبِيهٌ : لا يُجَرُّ (أمسِ) إلا بـ (مُذْ) أو (مُنْذُ) ، ومَنْ جَرَّهُ بـ(مِنْ) فهو لاَحِنٌ ؛ ولهذا أَشَارَ الحَرِيْري بقولِه في (الدُّرَّةِ) : « ويقولون : ما رأيْتُه من أمسِ ، والصَّوابُ أَنْ يُقَالَ : مُنْذُ أمسِ ، أو مُذْ أمسِ ؛ لأَنَّ (مِنْ) تَخْتَصُّ بالمكَانِ ، و (مُذْ) و (مُنْذُ) تَخْتَصَّانِ بالزَّمَانِ[٤]، وأمّا قولُه تعالى : ﴿ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾[٥] فإِنَّ (مِنَ) ها هنا بِمَعْنى (في) الدَّالَّةِ على الظَّرْفِيَّةِ ، بدليلِ أَنَّ النِّدَاءَ للصَّلاةِ المُشَارِ إليها يُوقَعُ في وَسْطِ[٦] يومِ الجُمعةِ ، ولو كان (مِنْ) ها هنا هي التي تَخْتَصُّ بابْتِدَاءِ الغَايَةِ لكان مُقْتَضَى الكلامِ أَنْ يُوْقَعَ النِّداءُ في أَوَّلِ الجُمعَةِ ، وأَمَّا قولُه تعالى: ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾[٧] فَهُو[٨] على إِضْمَارِ

---

(١) زيادة الواو من شرح شذور الذهب .

(٢) يونس : ٢٤ .

(٣) انظر : شرح شذور الذهب : ٩٦ – ١٠٠ .

(٤) هذا على مذهب البصريين الذين لا يجيزون استعمال (مِنْ) في الزمان ، وتأولوا ما ورد من شواهد في ذلك ، وذهب الكوفيون إلى أن (مِنْ) تستعمل لابتداء الغاية في الزمان والمكان ، واحتجوا بشواهد قرآنية وأخرى شعرية . ووافق الكوفيين في هذا كلٌّ من : الأخفش ، والمبرد، وابن درستويه ، وابن مالك ، والرضي ، والمرادي . انظر تفصيلاً أكثر في : الإنصاف ٣٧٠/١ مسألة (٥٤) ، شرح المفصل ١٠/٨ ، شرح الكافية لابن مالك ٧٩٦/٢ ، شرح الرضي ٢٦٤/٤ ، الجنى الداني : ٣٠٨ ، المغني ٣٤٩/١ ، ائتلاف النصرة : ١٤٢ .

(٥) الجمعة : ٩ .

(٦) في الأصل (توسط) ، وما أثبته من الدرة .

(٧) التوبة : ١٠٨ .

(٨) في الأصل : فهي ، والتصويب من الدرة .

مَصْدَرٍ حُذِفَ لِدلالَةِ الكلامِ عليه ، وتَقْدِيرُه : مِنْ تَأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ [١] ، وأَمَّا قولُهم : ما رأيْتُه مُذْ خُلِقَ ، ومُذْ كان ، ففي الكلامِ حَذْفٌ ، وتَقْدِيرُه : مُذْ يومِ خُلِقَ ، ومذ يومِ كان»[٢] انتهى كلامُه .

[المركبات]

ثم قلْتُ:ما رُكِّبَ مِن الأعْدَادِ والأحْوَالِ والظُّرُوْفِ والكِنَايَاتِ والزَّمَنِ المُبْهَمِ .

[ص] فَرْعٌ وَرَكِّبُوْا كَتِسْعَةَ عَشَرْ أَوْ تِسْعَ عَشْرَةَ لأُنْثَى أَوْ ذَكَرْ

وَبَيْتَ بَيْتَ بَيْنَ بَيْنَ ثُمَّ كَيْتْ وَكَيْتَ أو حِيْنَ وفِي ذَيْتَ وَذَيْتْ

[ش] وأقولُ : في هذين البيتينِ خمسةُ أنواعٍ من المبنياتِ الأصليَّةِ ، وهي : ما رُكِّبَ من الأعْدادِ ، ومن الأحْوَالِ ، ومن الظُّرُوْفِ ، ومن الكِنَايَاتِ ، ومن الزَّمَنِ المُبْهَمِ ، كما في تَرجَمة الباب على التَّرتيبِ .

فأَوَّلُها : ما رُكِّبَ تَرْكِيْبَ مَزْجٍ من الأعدادِ ، وهو : أَحدَ عشرَ ، وإحدَى عَشْرَةَ إلى تسعَةَ عشرَ ، وإلى تسعَ عشرة[٣] ، تقولُ : جاءَني أحدَ عشرَ ، ورأيْتُ أحدَ عشرَ ، ومررْتُ بأحدَ عشرَ ، ببِنَاءِ الجُزأَيْنِ على

---

(١) بعد هذا في الدرة : « وعلى هذا قول زهير :

لِمَنْ الدِّيارُ بقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ

أي : مِنْ مَرِّ حجج ، ومِنْ مرِّ دَهر ، وقيل : إن (مِنْ) في هذا البيت زائدة على ما يراه الأخفش من زيادتها في الكلام الواجب فكأنه قال : أقوين حججًا ، وأما قولهم : ما رأيته مذ خلق ...».

(٢) انظر : درة الغواص : ١١٧ و ١١٨ .

(٣) انظر : الكتاب : ٢٩٧/٣ ، المقتضب ١٦١/٢ ، ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٣٦ ، المفصل: ١٧٦ ، شرح المقدمة الكافية ٧٥٦/٣ ، شرح الكافية لابن مالك ١٦٦٩/٣ و ١٦٩٤ ، شرح شذور الذهب : ٧٢ (وكلام المؤلف منه بتصرف) .

الفَتْحِ[١] ، وكذلك القولُ في البَوَاقي ، إلا في اثني عشرَ ، واثنتي عشرةَ[٢] ، فإنَّ الجُزْءَ الأَوَّلَ منهما يُعْرَبُ بإعْرَابِ المثَنّى ، بـ(الألِف) رفْعَاً ، وبـ(الياء) نَصْبًا وجَراً[٣] ، وإلى ذلك أشرْتُ بالبيتِ الأولِ من هذين البيتين ، ومثَّلْتُ لعددِ المذكَّرِ بتسعةَ عشرَ ، ولعددِ المؤنَّثِ بتسعَ عشرةَ ، على قاعدةِ النَحْويين في ثُبُوْتِ (التاء) مع المؤنَّثِ في حالةِ التَّرْكِيْبِ ، وفي حَذْفِها مع المذكَّر ، على العَكْسِ من حالة الإفْرَادِ[٤] ، كما سيأتي بَيَانُه في شرح باب (العَدَد)[٥]، وجميعُ أَمْثِلَةِ هذين / النَّوْعَين داخلةٌ تحت (كَافِ) التَّشْبِيْه من قولي : [٥٥/أ]

..... كَتِسْعَةَ عَشَرْ أَوْ تِسْعَ عَشْرَةَ .....

ولذلك اكتَفَيْتُ بهما طَلَباً للإيْجَازِ والاخْتِصَارِ .

وثانِيْهَا : ما رُكِّبَ تَرْكِيْبَ خمسةَ عشرَ من الأَحْوَالِ[٦] ، يقالُ : فُلانٌ جَارِي بَيْتَ بَيْتَ ، وأصْلُه : بيتًا لبيتٍ ، أي : مُلاَصِقًا ، فَحُذِفَ الجَارُّ وهو: (اللاّم) ، ورُكِّبَ الاسمَان ، وعاملُ الحالِ : ما في قوله (جَارِي) مِن مَعْنَى

---

(١) قال المبرد : «... وكان الأصل أحدًا وعشرة ، وخمسة وعشرة ، فلما كان أصل العدد أن يكون اسمًا واحدًا يدل على جميع ، نحو : ثلاثة ، وأربعة ، وخمسة – بنوا هذين الاسمين فجعلوهما اسمًا واحدًا ، وألزموهما الفتح ؛ لأنه أخف الحركات ... » انظر : المقتضب ١٦١/٢ .

(٢) قال ابن مالك : « وخص بالإعراب (اثنا) و (اثنتا) لوقوع العجز منهما موقع النون ، فكما كان الإعراب مع النون ثابتا ثبت مع الواقع موقعها ...» انظر : شرح الكافية ١٦٧١/٣.

(٣) إلى هنا نهاية كلام ابن هشام في شرح الشذور : ٧٢ .

(٤) انظر : الجمل : ١٢٦ ، شرح شذور الذهب : ٤٢٩ .

(٥) باب العدد في فصل العامل وهو الفصل الثامن من فصول الكفاية ٢٥/ب وشرحه غير موجود بأيدينا.

(٦) انظر : الكتاب ٣٠٢/٣ و ٣٠٣ و ٣٠٧ ، المقتضب ٢٩/٤ ، ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٣٦ و١٣٨ ، المفصل :١٧٧، شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٧٥٦/٣ ، شرح الكافية لابن مالك ١٦٩٧/٣ ، شرح الشذور : ٧٥ (وكلام المؤلف منه بتصرف) .

الفعلِ، فإنّه بمَعْنى : مُجَاوِرِي ، وجوَّزُوا أَنْ يكونَ الجَارُّ المقَدَّرُ (إلى)[١]، ومن ذلك قولُ العربِ : تَسَاقَطُوا أَخْوَلَ أَخْوَلَ [٢] ، أيْ : (مُتَفَرِّقِيْنَ). وقال الشاعر:

تَسَـــاقَطُ عَنْـهُ وَارِداً بعد صَادِرٍ

سِقَاطَ شَرَارِ القَيْنِ أَخْوَلَ أَخْوَلاَ [٣]

قالوا : يَصِفُ ثَوراً يَطْعَنُ الكلابَ بقَرْنِه[٤] ، وفي الحديثِ : « كان عليه السَّلام يَتَخَوَّلُنَا بالمُوْعِظَةِ – أيْ : يَتَعَهدُنَا بها شيئًا فشيئًا – مَخَافَةَ السَّآمَةِ علينا »[٥]، قال أبو علي :«هو من قولِهم : تَسَاقَطُوا أَخْوَلَ أَخْوَلَ[٢] ، أيْ : شيئًا بعدَ شيءٍ»[٦] . وكانَ الأَصْمَعِي يَرْوِيْهِ : يتخَوَّنُنَا بـ (النُّونِ)[٧] ،

---

(١) بعد هذا في شرح الشذور : « وأن لا يقدر جارٌّ أصلاً ، بل (فاء) العطف ...» ا.هـ. وانظر : المفصل: ١٧٧ ، شرح المفصل ١١٧/٤.

(٢) في الأصل : (أخوك أخوك) بالكاف وهو خطأ .

(٣) من الطويل ، قائله ضابيء بن الحرث البرجمي . انظر : النوادر لأبي زيد : ١٤٥ ، الشعر والشعراء ٣٥٢/١ ، الخصائص ٢٩٠/٣ ، المحتسب ٤١/٢ ، شرح الحماسة للمرزوقي : ١٦٤٥، شرح الكافية لابن مالك ١٦٩٨/٣ ، اللسان (خول) ٢٢٦/١١، شرح شذور الذهب:٧٥، والرواية المشهورة لصدر البيت :

* يُسَاقِط عنه رَوْقُه ضَارِيَاتِهَا *

ويروى (ضارباتها) ، ويروى (حديد القين) . وروقه : قرنه ، ضارياتها : جمع ضارية وهي الكلاب ، القين : الحداد .

(٤) انظر : شرح الكافية لابن مالك ١٦٩٧/٣ ، شرح شذور الذهب : ٧٥ .

(٥) وفي رواية : « في الأيام كراهة السآمة علينا » ، انظر : صحيح البخاري – كتاب العلم– باب ما كان النبي ﷺ يتخولهم بالموعظة والعلم كي لا ينفروا ٢٧/١ ، صحيح مسلم –كتاب صفات المنافقين وأحكامهم – باب الاقتصاد في الموعظة ٢١٧٢/٤ ، مسند الإمام أحمد ٤٧٢/١.

(٦) تحدث أبو علي عن (أخول أخول) في : المسائل العضديات: ٢٠٨ ، المسائل المنثورة : ٢٤٩ ، ونص أبي علي هذا في : الخصائص ١٣٠/٢ ، وشرح شذور الذهب : ٧٦ .

(٧) في لفظة (يتخولنا) ثلاث روايات هي : ==

ويقول معناه : يتعَهَدُنَا[١] . انتهى .

وثالثُها : ما رُكِّب تَرْكِيْبَ المَزْجِ من الظُّرُوْفِ زَمَانِيَّةً كانت أو مَكَانِيَّةً ، فمثالُ ما رُكِّبَتْ فيه ظُروفُ الزَّمانِ قولك : فُلانٌ يأتيْنَا صَبَاحَ مَسَاءَ[٢] ، والأصْلُ : صبَاحًا ومسَاءً ، أي : كلَّ صبَاحٍ ومَسَاءٍ ، فَحُذِفَ العَاطِفُ ، ورُكِّبَ الظَّرْفَان – قَصْداً للتَّخْفِيْفِ – تَرْكِيبَ خمسةَ عشرَ ، قالَ الشاعرُ :

وَمَنْ لا يَصْرِفُ الوَاشِينَ عَنْهُ

صَبَاحَ مَسَاءَ يَبْغُوهُ خَبَالاَ [٣]

ولو أَضَفْتَ فقلْتَ :(صَبَاحَ مَساءٍ) لجَازَ، أَيْ : صَبَاحًا ذَا مَسَاءٍ، والمُسَوِّغُ لجَوازِ إِضَافَتِه إليه ما بينهما من المُنَاسَبَةِ ، وإِنْ كان الصَبَاحُ والمَسَاءُ لا يَجْتَمِعَان[٤] .

= أ – (يتخولنا) بالخاء واللام ، ومعناها : يتعهدنا ، من قولهم فلان خائل مال ، وهو الذي يصلحه ويقوم به .

ب – (يتخوننا) بالخاء والنون ، ومعناها : يتعهدنا أيضًا ، وهذه الرواية لأبي عمرو بن العلاء أو الأصمعي .

جـ – (يتحولنا) بالحاء واللام ، بمعنى : يطلب الحال التي ينشطون فيها للموعظة ، فيعظهم فيها ، ولا يكثر عليهم فيملوا . انظر : غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام ١٢٠/١ ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٢١٩/١ ، النهاية في غريب الحديث والأثر ٨٨/٢ . وانظر الرواية الثانية في : الخصائص ٢٨٩/٣ ، شرح شذور الذهب : ٧٦ .

(١) نهاية النقل من شرح شذور الذهب : ٧٦ .

(٢) انظر : الكتاب ٢٢٧/١ و ٣٠٢/٣ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٣٦ ، المفصل : ١٧٧ ، شرح المفصل : ١١٨/٤ ، شرح الكافية لابن مالك ١٦٩٨/٣ ، شرح شذور الذهب : ٧٢. (كلام المؤلف منه بتصرف) .

(٣) من الوافر ، لا يعرف قائله . انظر : شرح الكافية لابن مالك ١٦٩٨/٣، شرح التسهيل ٢٠٣/٢، شرح شذور الذهب : ٧٣ ، همع الهوامع ١٤١/٣ ، ويروى (يضنوه) بدلاً من (يبغوه) .

(٤) نهاية كلام ابن هشام في شرح شذور الذهب : ٧٣ .

وإلى ذلك أشارَ الحَرِيْرِي بقوله في(الدُّرَّةِ):« ومِن ذلك أَنّهم لا يُفَرِّقُون بين قولهم : زيد يأْتِيْنَا صَبَاحَ مَسَاءٍ – على الإِضَافَةِ – ويأْتِيْنَا صَبَاحَ مَسَاءَ – على التَّرْكِيْبِ – وبينهما فَرْقٌ يَخْتَلِفُ المَعْنَى فيه ، وهو : أَنَّ المُرَادَ به مع الإِضَافَةِ : أَنَّه يَأْتِي في الصَّبَاحِ وَحْدَهُ ، إِذْ تَقْدِير الكلامِ : يأتينا في صَبَاحِ مَسَاءٍ ، والمُرادُ به عند تَرْكِيْبِ الاسمين وبِنائِهما على الفَتْحِ :أَنَّه يَأْتِي في الصَّبَاحِ والمَسَاءِ معًا . وكان الأَصْلُ : هو يَأْتِيْنَا صَبَاحًا وَمَسَاءً ، فَحُذِفَتِ (الواو) العَاطِفَةُ ، ورُكِّبَ الاسْمَانِ ، وبُنِيَا على الفَتْح ؛ لأَنَّه أَخَفُ الحَرَكاتِ ، كما فُعِلَ في[1] العَددِ المُرَكَّب / من أحدَ عشرَ ، إلى تسعةَ عشرَ »[2] انتهى كلامُه ، قال بعض المُعْرِبِيْنَ[3] : « ونَظِيْرُهُ في الإِضَافَةِ قولُه تعالى:﴿ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا ﴾[4]، فَأُضِيْفَ الضُّحَى إلى ضَمِيرِ العَشِيَّةِ ، وقيل : الأَصْلُ :أَوْ ضُحَى يَوْمِهَا ، ثُمَّ حُذِفَ المُضَافُ ، ولا حَاجَةَ إلى هذا ، فإِنَّ الأَوَّل أَوْلَى مِنْهُ . [٥٥/ب]

ومن ذلك قولك : فُلانٌ يَأْتِيْنَا يَوْمَ يَوْمَ[5] ، أَيْ : يَوْماً فَيَوْماً، أَيْ :

---

(١) في الأصل (من) ، وما أثبته من الدرة .

(٢) انظر : درة الغواص : ٢٢٤ ، وقال السيوطي في الهمع ١٤٢/٣ بعد ذكره لكلام الحريري هذا: «وردَّ عليه ابن بري : بأن هذا الفرق لم يقله أحد ، بل صرح السيرافي بأنَّ : سير عليه صباحَ مساءٍ ، وصباحَ مساءَ ، وصباحًا ومساءً ، معناهن واحد » . ا.هـ.

(٣) هذا قول ابن هشام في شرح شذور الذهب : ٧٣ ، وانظر : معاني القرآن للزجاج ٢٨٢/٥ ، الكشاف ٦٨٦/٤ .

(٤) النازعات : ٤٦ .

(٥) انظر : الكتاب ٣٠٢/٣، ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٣٦ ، المفصل : ١٧٧ ، شرح المفصل ١١٨/٤ ، شرح الكافية لابن مالك ١٦٩٤/٣ ، شرح الرضي ١٤٢/٣ ، ولا زال الكلام لابن هشام من شرح الشذور : ٧٣ .

كُلَّ يَوْمٍ ، قالَ الشاعرُ :

آتٍ الـرِّزْقُ يَـوْمَ يَـوْمَ ؛ فَـأَجْمِـلْ

طَـلَبَـاً ، وَابْـغِ لِلْقِيَامَـةِ زَادَا [١]

ومِثَالُ مـا رُكِّبَ من ظُرُوْفِ المَكَانِ قـولُكَ : سُـهِّلَتِ الهَمْزَةُ بَيْنَ بَيْنَ [٢] ، والأَصْلُ : بَيْنَـها وبَيْنَ حَرْفِ حَرَكَتِـها ، فَحُذِفَ ما أُضِيْفَ إليه -وهو (هاء) الكَائِنَـةُ بين الأولى[٣] وبين الثـانيـة - وحُذِفَ العَاطِفُ ، ورُكِّبَ الظَّرْفَان ، قال الشاعرُ :

..... وَبَعْضُ القَوم يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا [٤]

الأَصْـلُ : بَيْـنَ هـؤلاءِ وبَيْـنَ هـؤلاءِ ، فَـأُزِيْلَـتِ الإِضَـافَـةُ ، ورُكِّـبَ الاسْمَـانِ تَرْكِيْبَ خمسةَ [عشـرَ][٥] ، وهذان الظَّرْفَان اللَّـذانِ صَـارَا ظَـرْفاً واحِداً في مَـوْضِـعِ نَـصْبٍ [على][٥] الحـال ، إذِ المُرَادُ : وبَـعضُ القَـوْمِ

---

(١) من الخفيف ، لا أعرف قائله ، انظر : شرح التسهيل ٢٠٣/٢ ، شرح شذور الذهب : ٧٣ ، همع الهوامع ١٤١/٣ .

(٢) انظر : الكتاب ٣٠٢/٢ ، المقتضب ١٨٤/٣ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٣٨ ، المفصل : ١٧٧ ، شرح المفصل ١١٧/٤ ، شرح المقدمة الكافية ٧٥٧/٣ ، شرح الكافية لابن مالك ١٦٩٨/٣ ، شرح الرضي ١٤٤/٣ ، ولا زال الكلام لابن هشام من شرح الشذور : ٧٤ .

(٣) في الأصل (الأول) والتصويب من شرح شذور الذهب : ٧٤ .

(٤) من مجزوء الكامل ، وأوله :

* نحمي حقيقتنا وبعض ... *

وهو لعَبِيد بن الأبرص الأسدي . انظر : الديوان : ١١٨ ، الشعر والشعراء ٢٦٧/١ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٣٨ ، سر الصناعة ٤٩/١ ، اللمع : ٢٢٦ ، المفصل : ١٧٧ ، شرح المفصل ١١٧/٤ ، شرح الكافية لابن مالك ١٦٩٨/٣ ، اللسان (بين) ٦٦/١٣ ، شرح الشذور: ٧٤ ، المقاصد ٤٩١/١ ، شرح شواهد المغني ٢٥٨/١ ، الخزانة ٢١٣/٢ .

والحقيقة : ما يجب على الإنسان أن يحميه من الأهل والعشيرة .

(٥) زيادة لسلامة الكلام ، وهي في شرح شذور الذهب : ٧٥ .

يَسْقُطُ وَسطاً »[١]. وإلى ذلك أشرْتُ بقولي : (بَيْنَ بَيْنَ) ، ومن ذلك : (وَسْطَ) -بسُكُوْن السِّين - نَبَّهَ على ذلك الجَوْهَرِي بقوله : « ويُقَالُ جلسْتُ وَسْطَ القوم - بالتَّسْكِين- لأنَّه ظَرْفٌ ، وجلسْتُ وَسَطَ الدَّار - بالتَّحْرِيْك - لأنَّه اسمٌ ، وكلُّ مَوْضِعٍ صَلَحَ فيه (بَيْنَ) فهو وَسْط - بالسُّكون - وإن لم يَصْلُح فيه (بَيْنَ) فهو وَسَط - بالتَّحريك[٢] - وربّما سُكِّن وليس بالوَجْهِ ، كقولِ الشاعرِ :

وقالوا يَالَ أَشْجَعَ قَومَ هَيْجٍ

وَوَسْطَ الدَّارِ ضَرْبٌ وانْتِقَامُ »[٣]

انتهى كلامُه[٤] ، وإلى ذلك أَشَارَ الحَرِيري بقوله في (الدُّرَّة) : «ويقولون للمُتَوَسِّطِ [الصِّفَةِ][٥] : هو بَيْنَ البَيْنَيْنِ [٦] ، والصوابُ أَنْ يُقَالَ : هو بَيْنَ بَيْنَ ، كما قالَ عَبِيدُ بن الأَبْرَصِ [٧] :

---

(١) نهاية كلام ابن هشام في شرح شذور الذهب : ٧٥ .

(٢) انظر : الفروق اللغوية : ٢٥٣ ، الارتشاف ٢٥٩/٢ .

(٣) من الوافر ، قائله : أَعْصُر بن سعد بن قَيْس عَيْلان . انظر : الصحاح (وسط) ١١٦٨/٣ ، اللسان (وسط) ٤٢٧/٧ . والرواية التي في الصحاح واللسان هي :

وقالوا يال أشجع يومَ هيج ووسْطَ الدار ضَرْبَاً واحْتِمَايَا

(٤) انظر : الصحاح (وسط) ١١٦٨/٣ .

(٥) إضافة من الدرة .

(٦) في الأصل : البين ، والتصويب من الدرة .

(٧) عبيد بن الأبرص بن عوف بن جشم الأسدي [... - نحو ٢٥ ق . هـ] ، شاعر من دهاة الجاهلية وحكمائها ، وهو أحد أصحاب المجمهرات ، المعدودة طبقة ثانية عن المعلقات ، عاصر امرأ القيس ، وله معه مناظرات ، قتله المنذر بن ماء السماء يوم بؤسه . انظر : الشعر والشعراء ٢٦٧/١ ، الأغاني ٨٥/٢٢ ، الخزانة ٢١٥/٢ ، الأعلام ١٨٨/٤ .

..... وَبَعْضُ القَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا [١]

أيْ : بين العَالي والمُنْخَفِضِ ، وقد كانَ الأَصْلُ في هذا الكلامِ أَنْ يُضَافَ (بَيْنَ) ، فلمّا قُطِعَ عن الإِضَافةِ ، وضُمَّ أَحَدُ الاسمين إلى الآخَرِ، وحُذِفَتْ (واو) العَطْفِ المُعْتَرِضَةُ بينهما بُنِيَا كما بُنِيَ العَدَدُ المركَّبُ ، نحو : أحدَ عشرَ ، ونَظِيرهُ إلى تسعةَ عشرَ ». انتهى كلامُه[٢] .

ورابعُها : ما رُكِّبَ من الكِنَايَاتِ [٣] ، وإليه أشرْتُ بقولي :

..... ثُمَّ [٤] كَيْتْ وَكَيْتَ ..... وفي ذَيْتَ ذَيْتْ

وليس (ذَيْتَ) / غيرَ (كيْتَ) ، وإنما هي بمعنَى (كَيْتَ) ، وإنَّما [٥٦/أ] أَبْدَلُوا كَافَها ذَالاً ، وهي كِنَايَةٌ عن الحَدِيْثِ المَعْلُومِ ، ولا تُسْتَعْمَلُ إلاَّ مُكَرَّرَةً بحَرْفِ العَطْفِ نحو : كَيْتَ وكَيْتَ ، أو ذَيْتَ وذَيْتَ ، ولها عَشَرَةُ أَحْوَالٍ ، وقد تَقَدَّمَ شَرْحُهَا في باب (مَا جَرَى من الكِنَايَاتِ مَجْرَى الأَعْلاَمِ)[٥] ، وأَشْهَرُهَا : أَنْ تكونَ مَبْنِيَّةً على الفَتْحِ ، هذا على اللُّغَةِ الفُصْحَى ، وقد تُضَمُّ ، وقد تُكْسَرُ أيضًا ، وتَاؤُهَا بَدَلٌ من الهَاءِ [٦] ، قالَ

---

(١) مر تخريجه في ص ٢٠٦ .

(٢) انظر : درة الغواص : ١٠٣ و ١٠٤ .

(٣) انظر : الكتاب ٢٩٢/٣ و ٣٦٣ ، المقتضب ١٨٣/٣ ، المسائل العضديات : ١٤٣ ، المفصل : ١٧٩ و ١٨٣ ، شرح المفصل ١٣٧/٤ ، شرح المقدمة الكافية ٧٦١/٣ ، شرح الكافية لابن مالك ١٧١٣/٤، شرح الرضي ١٥٣/٣ ، الارتشاف ٣٩١/١ .

(٤) في الأصل : أو كيت و كيت ، وما أثبته هو الذي في أول هذا الباب ص ٢٠١ .

(٥) انظر الجزء الأول ٤٤/ب ، والأحوال العشرة هي باختصار :
الأول فتح (التاء)، والثاني ضمها ، والثالث كسرها ، والرابع إبدال (كافها) بـ(ذال) معجمة فيقال : ذيْتَ بفتح (التاء) فيها ، وبضمها وهو الخامس ، وبكسرها وهو السادس ، ويقال فيها كيّةَ وهو السابع ، وذيّةَ وهو الثامن ، ويجوز عطفها فيقال : كيت وكيت وهو التاسع ، وذيت وذيت وهو العاشر .

(٦) ذهب الجمهور إلى أن (ذيت وكيت) أصلهما : (ذيّة وكيّة) بفتح أولهما وتشديد (الياء) ، ثم حذفت (الهاء)، وأُبدل من (الياء) التي هي لام (تاء). انظر : المسائل العضديات : ١٤٣، =

ابن جنِّي : « وقد أَبْدَلُوا التاءَ من الياءِ[١] لامًا[٢] ، وذلك في قولِهم : كَيْتَ وكَيْتَ ، وأَصْلُها كَيَّةَ وكَيَّةَ »[٣].

قالتِ النحَاة[٤] : «وفي كيتَ ثلاثُ لغاتٍ : منهم مَنْ يبنيَها على الفتحِ ،

= سر صناعة الإعراب ١٥٢/١، التصريف الملوكي : ٤٣ ، أمالي ابن الشجري ٢٨٧/٢ ، شرح المفصل ١٣٧/٤ ، الممتع الكبير في التصريف : ٢٥٧ ، شرح الرضي ١٥٣/٣ ، اللسان (كيا) ٢٣٦/١٥ ، الارتشاف ٣٩١/١ ، المبدع في التصريف : ١٥٨ .

وذهب البعض إلى أن أصلهما (ذَيْه و كَيْه) بفتح أولهما وتخفيف (الياء) ، فأبدلت (التاء) من (الهاء) – كما ذهب المؤلف إلى هذا – ، وهو رأي الفيومي في المصباح المنير (ذيب) :١١٢.

(١) في الأصل (الهاء) وما أثبته موجود في سر الصناعة ١٥٢/١ ، ويعضِّده ما في التصريف الملوكي : ٤٣ ، واللسان (كيا) ٢٣٦/١٥ .

وهنا إشكال يرد ، فنَقْلُ المؤلف لكلام ابن جني هذا بعد قوله : (وتاؤها بدل من الهاء) كأنه بذلك يستدل بكلام ابن جني على قوله هذا ، بدليل أن ما في الأصل من كلام ابن جني هو : (وأبدلوا التاء من الهاء) ، ورأى ابن جني هو (إبدال التاء من الياء) ، فعلى هذا هل يكون المؤلف قد غير كلام ابن جني ليوافق رأيه ؟ أو أنه أخطأ في فهم كلام ابن جني فوهم فيه ؟ لا سيما أن كلام ابن جني هذا بما أثبته المؤلف قد سبق في الجزء الأول ٤٤/ب ، ولو أثبت المؤلف بقية كلام ابن جني لزال الإشكال ، لأن ابن جني وضح فيه أن (التاء بدل من الياء) .

(٢) في الأصل (الاما) وهو خطأ .

(٣) انظر : سر الصناعة ١٥٢/١ ، اللسان (كيا) ٢٣٦/١٥ .

وبعد هذه العبارة توضيح من ابن جني لهذه المسألة ، كان سيزيل الإشكال السابق ، ولا أدري لماذا لم يثبته المؤلف ؟ وتمام كلام ابن جني كما هو في (سر الصناعة) : « وقد نطقت بذلك العرب ، فقالوا : كان من الأمر كيَّةَ و كيَّةَ ، وذيَّةَ وذيَّةَ ، ثم إنهم حذفوا (الهاء) ، وأبدلوا من (الياء) التي هي لام (تاء) ، كما فعلوا في ثنتان ، فقالوا : كيت وذيت ، فكما أن الهاء في كيَّة وذيَّة علم تأنيث ، فكذلك الصيغة في كيت وذيت علم تأنيث ، وكذلك أيضًا التاء في اثنتان علامة تأنيث ، والصيغة في ثنتان أيضًا علامة تأنيث . وهذه قصة ابنة وبنت أيضًا . وفي كيت وذيت ثلاث لغات ...» ا.هـ .

(٤) هذا القول لابن جني ، وهو موصول بنص ابن جني الذي قبله ، كما في سر الصناعة ١٥٣/١ ، واللسان (كيا) ٢٣٦/١٥ ، إلا أن المؤلف فصل بين النصين بعبارة (قالت النحاة) ولا أدري سبب فصله بينهما .

فيقولُ: كيْتَ وكيْتَ ، [ومنهم مَنْ يبنيهَا على الضمِّ ، فيقول : كيْتُ وكيْتُ][1] ، ومنهم مَنْ يبنيهَا على الكسرِ ، فيقول : كيْتِ وكيْتِ [2] ، وأما قولهم : كيّةَ ، فليس فيها مع الهاء إلا البناءُ على الفتحِ » . انتهى كلامُهم[3] .

تَنْبيهٌ : لا تستعملُ (كيْتَ وكيْتَ) إلا في الأفْعَالِ ، ومَنْ استَعْملَها في الأقْوَالِ فهو لاحِنٌ ، وإلى ذلك أشَار الحَرِيْري بقوله : « ويقولون : قال فلانٌ : كيْتَ وكيْتَ ، فيَغْلَطُون فيه ؛ لأنَّ العربَ تقولُ [كان][4] من الأمْرِ كيْتَ وكيْتَ ، وقال فلان : ذيْتَ وذيْتَ ، فيجْعَلُون (كَيْتَ) كِنَايةً عن الأفعالِ ، و (ذيْتَ) كِنَايةً عن الأقوالِ ، كما أنَّهم يَكْنُونَ عن مِقْدَارِ الشَّيءِ وعِدَّتِه بلفظِ (كَذَا وكَذَا) ، فيقولون : قالَ فلانٌ من الشِّعرِ كَذَا وكَذَا بيْتاً ، واشترى الأميرُ كَذَا وكَذَا عَبَداً ، ونحوِ ذلك »[5] .

وأمَّا الكلامُ على أَصْلِ هذه اللَّفْظَةِ فَسَيَأْتي لنا ذلك في شَرْحِ باب (كَمْ وكَذَا وكَأَيِّنْ)[6] إنْ شَاءَ اللّه تعالى .

وخامسُها: ما رُكِّبَ من الزَّمَنِ المُبْهَمِ، وهو المُضَافُ إلى جُمْلَةٍ

---

(١) ساقطة من الأصل ، وهي في : سر الصناعة ١٥٣/١ ، واللسان (كيا) ٢٣٦/١٥ .

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل – ١٣٧/٤ – معللاً هذه اللغات : « فمن فتح فطلبًا للخفة ، لثقل الكسرة بعد (الياء)، كما قالوا : أين وكيف ، ومن كسر فعلى أصل التقاء الساكنين ، ومن ضم فتشبيهًا بقبل وبعد » . ا.هـ.

(٣) انظر : الكتاب ٢٩٢/٣ ، سر الصناعة ١٥٣/١ ، شرح المفصل ١٣٧/٤ ، شرح الكافية لابن مالك ١٧١٣/٤ ، شرح الرضي ١٥٣/٣، اللسان (كيا) ٢٣٦/١٥ ، الارتشاف ٣٩١/١ .

(٤) إضافة من درة الغواص .

(٥) انظر : درة الغواص : ١٣٨ .

(٦) في باب العدد ، فصل العامل ، تحت عنوان : كناية العدد الكثير المجهول الكمية وهي : كم وكذا وكأين . انظر : الكفاية ٢٦/أ . وشرحه غير موجود بأيدينا .

فِعْلِيَّةٍ أو إسميَّةٍ [١] ، وأَعْنِي بالمُبْهَمِ : ما لم يَدُلّ على وَقْتٍ بِعَيْنِه ، وذلك نحو : الحِيْنِ ، والوَقْتِ ، والسَّاعَةِ ، والزَّمَانِ ، فهذا النَّوْعُ مِنْ أسماءِ الزَّمَانِ تَجوْزُ إِضَافَتُه إلى الجملةِ . ويَجُوْزُ لك فيه حِيْنَئِذٍ الإعْرَابُ والبِنَاءُ على الفَتْحِ ، ثُمَّ تَارَةً يكونُ البِنَاءُ أَرْجَحَ من الإِعْرَابِ ، وتَارَةً يكونُ العَكْسُ .

فَالأَوَّلُ : إذا كان المُضَافُ إليه جملةً فعليةً فعلُهَا مَبنيٌّ ، كقولِ الشاعرِ :

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبَا

وقُلْتُ : أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ ؟ [٢]

يُرْوَى (على حِيْنِ) بالخَفْضِ على الإعرابِ ، و (على حِيْنَ) بالفَتْح على البناء وهو الأَرْجَحُ ؛ لِكَوْنِهِ مُضَافاً إلى مَبْنيٍّ وهو (عَاتَبْتُ) .

والثاني : إذا كانَ المُضَافُ إليه جملةً فعليةً فِعْلُهَا مُعْرَبٌ ، أو جملةً اسميةً ؛ فالأَوَّلُ كقوله تعالى : ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ / صِدْقُهُمْ ﴾[٣] [٥٦/ب] (فَيَوْمُ) مُضَافٌ إلى (يَنْفَعُ) وهو فِعْلٌ مُضَارِعٌ ، والفعلُ المُضَارِعُ

---

(١) انظر : الكتاب ٣٣٠/٢ ، ١١٧/٣ و ٢٩٩ ، التبصرة والتذكرة ٢٩٣/١ ، الإنصاف ٢٨٩/١ ، شرح المفصل ١٦/٣ ، شرح التسهيل ٢٥٣/٣، الارتشاف ٥٢٠/٢ ، توضيح المقاصد ٢٦٦/٢، أوضح المسالك ٢٦٦/٣ ، شرح شذور الذهب : ٧٩ (وكلام المؤلف منه بتصرف) ، شرح ابن عقيل ٥٩/٢ ، ائتلاف النصرة : ٧٢ .

(٢) من الطويل ، قائله النابغة الذبياني ، انظر : الديوان : ١٢٢ ، الكتاب ٣٣٠/٢ ، الأضداد ١٤٠، التبصرة والتذكرة ٢٩٤/١ ، شرح أبيات سيبويه ٥٣/٢ ، سر صناعة الإعراب ٥٠٦/٢ ، الإنصاف ٢٩٢/١ ، شرح المفصل ١٦/٣ ، المقرب ٢٩٠/١ ، شرح التسهيل ٢٥٥/٣ ، رصف المباني : ٣٤٩ ، اللسان (وزع) ٣٩٠/٨ ، الارتشاف ٥٢٠/٢ ، المغني ٥٩٤/٢ ، شرح شذور الذهب : ٧٩ ، شرح ابن عقيل ٥٩/٢ ، المقاصد ٤٠٦/٣ و ٣٥٧/٤ ، شرح شواهد المغني ٨١٦/٢ ، الأشباه والنظائر ٢٢٢/٢ ، الخزانة ٥٥٠/٦ .

(٣) المائدة : ١١٩ .

مُعْرَبٌ – كما سيأتي بيانه[١] – فكان الأَرْجَحُ في المُضَافِ الإعرابَ ؛ فلذلك قَرَأَ السَّبْعَةُ كلُّهم إلا نَافِعاً[٢] بِرَفْعِ (اليومِ)[٣] على الإعراب ؛ لأنَّه خبرُ المبتدأِ ، وقَرَأَ نافعٌ وَحْدَه بفَتْحِ (اليومِ) على البناءِ[٣] ، والبَصْرِيُّون يَمْنَعُون من البناءِ ، ويُقَدِّرُوْنَ الفتحةَ إعْرابًا[٤]، كما في قولك : صمْتُ يومَ الخميس[٥].

والثاني كقولِ الشاعرِ :

---

(١) انظر : ص ٢٧٨ و ٣١٣ .

(٢) نافع بن عبدالرحمن الليثي بالولاء المدني [... – ١٦٩ هـ] . أحد القراء السبعة المشهورين ، أصله من أصبهان ، وكان شديد السواد ، صبيح الوجه حسن الخلق ، انتهت إليه رياسة القراءة في المدينة ، وتوفي بها . انظر : معرفة القراء الكبار ١٠٧/١ ، وفيات الأعيان ٣٦٨/٥ ، شذرات الذهب ٢٧٠/١ ، الأعلام ٥/٨ .

(٣) انظر : إعراب القراءات السبع وعللها ١٥١/١ ، الاقناع ٦٣٧/٢ ، زاد المسير ٤٦٦/٢ ، البحر المحيط ٦٧/٤، النشر ٢٥٦/٢ ، وقرأ ابن محيصن بالفتح كذلك انظر : الإتحاف : ٢٠٤، وقرأ الأعمش (يومًا ينفع) بالتنوين . انظر : الكشاف ٦٨٢/١ ، وقرأ الحسن بن عياش الشامي (هذا يومُ) بالرفع والتنوين . انظر : البحر المحيط ٦٧/٤ .

(٤) وتخريج الآية على مذهبهم : أن تكون (هذا) مبتدأ ، والخبر محذوف ، و (يوم) ظرف متعلق بقال . والمعنى : قال الله في يوم ينفع الصادقين صدقهم هذا جزاء صدقك . ويجوز وجه آخر وهو : أن يكون (يوم) ظرف متعلق بمحذوف خبر عن (هذا) ، وامتنع على هذا أن تكون الإشارة إلى اليوم ، لاستلزام اتحاد الظرف والمظروف ، لذلك الاشارة للسؤال الواقع من الله تعالى ، والجواب الواقع من عيسى عليه السلام . والمعنى : هذا الذي ذكر من سؤال الله تعالى لعيسى عليه السلام واقع في اليوم الذي ينفع الصادقين صدقهم . انظر : معاني القرآن للزجاج ٢٢٤/٢ ، البيان ٣١١/١ ، التبيان ٤٧٧/١، الفريد في إعراب القرآن المجيد ١١٢/٢ ، البحر المحيط ٦٧/٤ .

ومذهب الكوفيين جواز الإعراب والبناء مع رجحان الإعراب انظر : الفريد ١١٢/٢ ، شرح التسهيل ٢٥٥/٣ ، الارتشاف ٥٢٢/٢ ، البحر ٦٧/٤ ، أوضح المسالك ١٣٦/٣ ، ائتلاف النصرة : ٧٢ .

(٥) بعد هذا في شرح الشذور – ٨٠ – : « والتزموا لأجل ذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم ، وإلا لزم كون الشيء ظرفًا لنفسه » .

تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى

عَلَى حِيْنَ التَّواصُلُ غَيْرُ دَانِ [١]

رُوِيَ بفَتْح (الحِيْنِ) على البِنَاءِ ، والكَسْرُ أَرْجَحُ على الإِعْرَابِ ؛ فلذلك لا يُجِيْزُ البصريون غَيْرَهُ [٢].

ولمّا كانت كلمةُ (حِيْنَ) دَاخِلَةً على الجملةِ الإسميةِ في هذا البيتِ -الذي هو من الوَافِرِ- وعلى الجملةِ الفعليةِ في البيت الذي قبلَه- وهو من الطَّويلِ- حَسُنَ التَّمثِيْلُ بها ؛ لِصَلاَحِيَّتِها للدُّخُولِ على الجملتين كما قد علمْتَ واللّه أعلم .

[فَعَالِ]

ثم قلْتُ : مَا جَاءَ على (فَعَالِ) وَهْوَ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ .

[ص] فَعَالِ فِي حَذَامِ أَوْ حَذَارِ حَمَادِ يَا لَكَاعِ أَوْ ظَفَارِ

[ش] وأَقُولُ : في هذا البيتِ خمسةُ أنواعٍ من المَبْنِيَّاتِ الأَصليَّةِ ، وكلُّها مَبْنِيَّةٌ على الكَسْرِ .

فالنَّوعُ الأَوَّلُ مما يَلْزَمُ البناءَ على الكَسْر : ما كان عَلَمًا لمؤنَّثٍ على وَزْنِ (فَعَالِ) مَفْتُوحَ (الفاء) مَعْدُولاً عن فَاعِلَةٍ [٣] ، وإليه أشرْتُ بقولي

---

(١) من الوافر ، مجهول القائل ، انظر : شرح التسهيل ٢٥٦/٣ ، الارتشاف ٥٢١/٢ ، أوضح المسالك ١٣٦/٣ ، شرح شذور الذهب : ٨٠ ، المقاصد ٤١١/٣ ، شرح الأشموني ٤٧٨/٢ ، همع الهوامع ٢٣٠/٣ . ويروى (التراجع) بدلاً من (التواصل) .

(٢) نهاية كلام ابن هشام في شرح الشذور : ٨١ .

(٣) انظر : الكتاب ٢٧٧/٣ ، المقتضب ٣٦٨/٣ ، الكامل ٥٩١/٢ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٠٠ ، الجمل : ٢٢٨ ، التبصرة والتذكرة ٥٦٤/٢ ، أمالي ابن الشجري ٣٦٠/٢ ، شرح الجمل ٢٤٣/٢ ، الارتشاف ٤٣٦/١ ، شرح شذور الذهب : ٩٣ ، الجزء الأول من الهداية ١٣٩/أ.

(حَذَامِ)[١]، وهـو عَلَمٌ على امرأةٍ عربيَّةٍ ، ومثلُه : قَطَامِ [٢]، و غَلاَبِ [٣] ورَقَاشِ [٤]، وقَطَاطِ [٥]، و بَلاَلِ [٦]، والجميعُ أَعْلامٌ لنسَاءٍ من العرب على نحو (حَذَامِ)، وأما (صَلاَحِ)[٧] فهو من أسماءِ مكةَ المُشَرَّفَةِ، وأما (صَمَامِ)[٨] فهو اسمٌ للدَّاهِيَةِ ، ومعناه أيْ : زِيْدِي ، وكذلك (حَلاَقِ)[٩] وهو اسمٌ للمَنيَّةِ ،

---

(١) انظر : الصحاح (حذم) ١٨٩٥/٥ ، ما بنته العرب على فَعالِ : ٨٩ ، اللسان (حذم) ١١٩/١٢ وهي : بنت جَسْرِ بن يَقْدُمَ أم عِجْلِ بن لُجَيْمِ بن صَعْب ، هذا ما قاله الصغاني في كتابه ما بنته العرب على فعال ، وفي اللسان : « قال ابن بري : هي بنت العَتِيكِ بن أسْلَمَ بن يَذْكُر بن عَنَزَة » . ا.هـ ، قال ابن الشجري في أماليه ٣٦٠/٢ : « واشتقاق حذام : من الحَذْم، وله معنيان : القَطعْ ، والمشي الخفيف » . ا.هـ.

(٢) انظر : الصحاح (قطم) ٢٠١٤/٥ ، ما بنته العرب على فعال : ٩٦ ، اللسان (قطم) ٤٨٩/١٢ ، قال ابن الشجري في أماليه ٣٦٠/٢ : « وقطام : من القَطمْ ، وهو القَطْع أيضًا ، أو من القَطَمِ وهو الشهوة ، يقال : فحل قَطِمٌ ، إذا كان يشتهي الضِّراب » .ا.هـ.

(٣) انظر : الصحاح (غلب) ١٩٥/١ ، ما بنته العرب على فعال : ١٢ ، اللسان (غلب) ٦٥٣/١.

(٤) انظر : الصحاح (رقش) ١٠٠٧/٣ ، ما بنته العرب على فعال : ٥٦ ، اللسان (رقش) ٣٠٥/٦. قال ابن الشجري في أماليه ٣٦٠/٢ : « ورقاش : من الرَّقْش ، وهو مثل النَّقْش ، ومنه حية رَقْشَاء ، إذا كانت مُنَقَّطة ». ا.هـ.

(٥) انظر : الصحاح (قطط) ١١٥٣/٣ ، ما بنته العرب على فعال : ٥٩ ، اللسان (قطط) ٣٨٢/٧ وفيها قطاط بمعنى : « حسبي مثل قطني » .

(٦) انظر : الصحاح (بلل) ١٦٣٩/٤ ، ما بنته العرب على فعال : ٨٤ ، اللسان (بلل) ٦٧/١١ وفيها : « يقال : لا تَبُلُّكَ عندي بَلالِ ، أي بالَّةٌ ، أي : لا يصيبك مني ندى ولا خير» .

(٧) انظر : الصحاح (صلح) ٣٨٤/١ ، ما بنته العرب على فعال : ١٨ ، اللسان (صلح) ٥١٧/٢، قال ابن منظور : « يجوز أن يكون من الصُّلْح ، لقوله عز وجل (حرمًا آمنًا) ويجوز أن يكون من الصَّلاح ... قال حرب بن أمية يخاطب أبا مطر الحضرمي ... :

أبا مطـــرٍ هَلُمَّ إلى صَلاحِ ... فتكفيك النَّدَامَى من قريـــشِ
وتأمن وَسْطَهم وتعيشَ فيهم ... أبا مطرٍ ، هُديت بخير عيشِ
وتسْكن بلـدة عَـــزَّت لقاحـًا ... وتأمن أن يزورك رَبُّ جيـشِ » . ا.هـ.

(٨) انظر : الصحاح (صمم) ١٩٦٧/٥ ، ما بنته العرب على فعال : ٩٢ ، سفر السعادة وسفير الإفادة : ٣٢٤ ، اللسان (صمم) ٣٤٥/١٢ ، وفيها : « يقال للداهية : صَمِّي صَمَامِ . أي : زيدي ، وصَمامِ صَمامِ أي تصامّوا في السكوت » .

(٩) انظر : الصحاح (حلق) ١٤٦٤/٤ ، ما بنته العرب على فعال : ٧٩ ، اللسان (حلق) /٦٦ وفيه : « اسم للمنية ، واسم للسنة المجدبة كأنها تقشر النبات » .

وأما (كَسَابِ)[١] فهو عَلَمٌ على كَلْبَةٍ ، وأما (سَكَابِ)[٢] فهو عَلَمٌ على فَرَسٍ ، قالَ الشاعرُ :

أَبَيْتَ اللَّعْنَ إنَّ سَكَابِ عِلْقٌ نَفَيْسٌ لا يُعَارُ ولا يُبَاعُ [٣]

ومثلُها (خَصَافِ)[٤] وهو اسمٌ لفَرسٍ أيضًا .

وحُكْمُ هذا النَّوعِ[٥] ما قاله الجَوْهَرِي في مادةِ (رَقَشَ) ولَفْظُهُ : « و (رَقَاشِ) اسمُ امْرَأَةٍ ، وأَهْلُ الحِجَازِ يَبْنُوْنَهُ على الكَسْرِ في كلِّ حَالٍ ، وكذلك كلُّ اسمٍ على (فَعَالِ) - بفَتْحِ الفَاءِ - مَعْدُوْلٌ عن (فَاعِلَة) ولا تَدْخُلُه[٦] (الأَلِفُ) و(اللامُ) ، ولا يُجْمَعُ ، مثل : قَطَامِ ، وحَذَامِ ، وغَلَابِ ،

---

(١) انظر : الصحاح (كسب) ٢١٣/١ ، ما بنته العرب على فعال : ١٢ ، اللسان (كسب) ٧١٧/١، وفي ما بنته العرب على فعال : اسم للذئبة أيضًا ، وفي اللسان : كذلك ، وفيه وربما جاء في الشعر كُسَيبًا .

(٢) انظر : الصحاح (سكب) ١٤٨/١ ، ما بنته العرب على فعال : ١١ ، اللسان (سكب) : ٤٧١، وفي اللسان : اسم فرس عُبيدة بن ربيعة وغيره ، وفي ما بنته العرب على فعال : أيضًا اسم لجبال القبليّة ، وهي سَراة فيما بين المدينة وينبع ، ما سال منها إلى ينبع سمي بالغَور ، وما سال منها إلى أودية المدينة سمي بالقبلية ، وانظر : معجم البلدان ٣٠٧/٤ .

(٣) من الوافر ، قائله عُبيدة بن ربيعة ، وقيل القحيف العجلي ، وقيل رجل من تميم ، وهو في: أسماء خيل العرب وفرسانها لابن الأعرابي : ١٠٣ ، الصحاح (سكب) ٢٤٨/١ ، شرح الحماسة للمرزوقي : ٢٠٩ ، الحماسة البصرية ٧٨/١ ، اللسان (سكب) ٤٧١/١ ، تخليص الشواهد : ٨٩ ، شرح شواهد المغني ٣٣٨/١ ، الخزانة ٢٩٩/٥ .

(٤) انظر : الصحاح (خصف) ١٣٥١/٤ ، ما بنته العرب على فعال : ٧٠ ، اللسان (خصف) ٧٣/٩ ، وفي ما بنته العرب على فعال ما يلي : « خصاف : فرس أنثى كانت لمالك بن عمرو الغساني ، وكذلك فرس سُمير بن ربيعة الباهلي ، وكذلك فرس حَمَلِ بن عوف بن بكر بن وائل، وفارس خَصَافِ : أحد فرسان العرب المشهورين ...» ا.هـ.

(٥) انظر : الكتاب ٢٧٧/٣ ، ٣٧٣/٣ ، الكامل ٥٩١/٢ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٠٠ ، التبصرة والتذكرة ٥٦٥/٢ ، أمالي ابن الشجري ٣٦٠/٢ ، شرح الجمل ٢٤٣/٢ ، الارتشاف ٤٣٦/١ ، شرح شذور الذهب : ٩٤ .

(٦) في الأصل (لا يدخل) والتصويب من الصحاح .

وأَهْلُ نَجْدٍ يُجْرُوْنَهُ مُجْرَى / ما لا يَنْصَرِفُ مثل (عُمَرَ) ، فيقولون : هذه [٥٧/أ]
رَقَاشُ -بالرفع- وهو القِيَاسُ ؛ لأَنَّه اسمٌ عَلَمٌ وليس فيه إلا العَدْلُ والتَّأْنِيْثُ ،
غَيْرَ أَنَّ الأَشْعَارَ جاءَتْ على لُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ ، قالَ الشاعرُ :

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصدِّقُوها فإِنَّ القولَ ما قالت حَذَامِ (١)

وقال امرؤُ (٢) القَيْسِ :

قَامَتْ رَقَاشِ وَأَصْحَابِي على عَجَلٍ
تُبْدِي لك النَّحْرَ واللَّبَّاتِ والجِيْدَا (٣)

وقال النَّابِغَة :

أَتَارِكَةٌ تَدَلُّلَهَا قَطَامِ وَبُخْلاً بالتَّحِيَّةِ والسَّلامِ (٤)

إلا أَنْ يكونَ في آخرِه (راء) ، مِثْل: (جَعَارِ)(٥) اسمٌ للضَّبُعِ ،

---

(١) مر تخريجه في ص ٢٠ .

(٢) في الأصل (امريء) والتصويب من الصحاح .

(٣) من البسيط ، انظر : الديوان : ٢٧١ ، ما بنته العرب على فعال : ٥٦ ، اللسان (رقش) ٣٠٦/٦ . اللبات : جمع لَبَّة وهي وسط الصدر والمَنْحَر .

(٤) من الوافر ، انظر : الديوان ١٧١ ، التبصرة والتذكرة ٥٦٥/٢ ، أمالي ابن الشجري ٣٦٠/٢ ، شرح المفصل ٦٤/٤ ، اللسان (رقش) ٣٠٦/٦ ، ويروى (ضِنّاً) بدلاً من (بخلاً) .

(٥) انظر : ما بنته العرب على فعال : ٣٠ ، اللسان (جعر) ١٣٩/٤ .

و (حَضَارِ)[١] اسمٌ لكَوْكَبٍ ، و (سَفَارِ)[٢] اسمٌ لِبئْرٍ ، و (وَبَارِ)[٣] اسمٌ لأرضٍ ، فيُوَافِقُونَ أَهْلَ الحِجَازِ في البِنَاء على الكَسْرِ»[٤] . انتهى كلامُه[٥]، وهو في غَايَةِ الحُسْنِ ، ويُقَاسُ عليه ما أَشْبَهَهُ في الوَزْنِ والعَلَمِيَّةِ والتَّأْنِيثِ والعَدْلِ ، وكلُّها أَعْلَامٌ لمؤنَّث ، وكلُّها على وَزْنِ (فَعَالِ) ، وكلُّها مَبْنِيَّةٌ على الكَسْرِ ، وكلُّها في (الصِّحَاحِ) وفي كتبِ العربيةِ واللّه أعلم .

---

(١) انظر : ما بنته العرب على فعال : ٣٣ ، اللسان (حضر) ٢٠٠/٤ ، وفيه : « قال أبو عمرو بن العلاء . يقال طعلت حَضارِ والوْزن ، وهما كوكبان يَطْلُعَان قبل سهيل ، فإذا طلع أحدهما ظن أنه سهيل للشبه ... ، وسميا مُحْلِفَين لاختلاف الناظرين لهما إذا طلعا ، فيحلف أحدهما أنه سهيل ، ويحلف الآخر أنه ليس بسهيل ».ا.هـ ، وفي ما بنته العرب على فعال :« اسم للكوكب ، وكذلك اسم للأمر معناه احضر ، واسم من الإحضار ومعناها : العادية ». ا.هـ.

(٢) انظر : ما بنته العرب على فعال : ٣٥ ، اللسان (سفر) ٣٧١/٤ ، وفي ما بنته العرب على فعال : « وقيل منهل قبل ذي قار ، لبني مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ».ا.هـ.

(٣) أرض كانت لعاد غلبت عليها الجن ، وهي بين اليمن ورمال يبرين . انظر : أمالي ابن الشجري ٣٦١/٢ ، ما بنته العرب على فعال : ٥٠ ، اللسان (وبر) ٢٧٣/٥ .

وسيأتي حكم ما آخره (راء) في النوع الخامس ص ٢٢٧ .

(٤) والعلة في ذلك هي : أن الإمالة لغة بني تميم ، ولا تصح الإمالة فيما آخره (راء) مضمومة ولا مفتوحة، فعدلوا إلى كسر آخرهما لتصح الإمالة فيهما ، هذا قول الخليل . انظر : الكتاب ٢٧٨/٣ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٠٢ ، وقد ذكره المبرد في المقتضب ٣٧٥/٣ دون أن ينسبه للخليل ، فظن ابن الشجري أنه قول المبرد فنسبه إليه في أماليه ٣٦١/٢ .

(٥) انظر : الصحاح (رقش) ١٠٠٧/٣ و ١٠٠٨ .

والنَّوعُ الثانِي مما يَلْزَمُ البناءَ على الكَسْرِ : ما كان اسمًا للفِعْلِ على وَزْنِ (فَعَالِ)[١] مثل : نَزَالِ بمعنَى : انْزِل ، ودَرَاك بمعنَى : ادْرِك ، وتَرَاكِ بمعنَى : اتْرُك ، وإليه أشرْتُ بقولي : (أو حَذَارِ) ، فإنَّه بمعنَى : احْذَر ، ومنه قولُ الرَّاجِزِ :

* حَذَارِ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارِ * [٢]

وقولُ الآخر :

تَراكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَراكِهَا أَمَا تَرى المَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا [٣]

---

(١) انظر : الكتاب ٢٧٠/٣ ، المقتضب ٣٦٨/٣ ، الكامل ٥٨٧/٢ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ٩٧ ، التبصرة والتذكرة ٥٦٤/٢ ، الجمل : ٢٢٨ ، أمالي ابن الشجري ٣٥٢/٢ ، ما بنته العرب على فعال : (حذار : ٣٢ ، تراك ودراك : ٨٢ و ٨٣ ، نزال : ٨٦) ، شرح الجمل ٢٤٢/٢، شرح الرضي ١٠٧/٣ ، شرح شذور الذهب : ٨٩ (وكلام المؤلف منه) .

(٢) لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي . انظر : الديوان : ٩٧ ، الكتاب ٢٧١/٣ ، المقتضب ٣٧٠/٣ ، الكامل ٥٨٨/٢ ، مجالس ثعلب ٥٨٣/٢ ، الإفصاح : ٢٦٢ ، أمالي ابن الشجري ٣٥٢/٢ ، ما بنته العرب على فعال : ٣٢ ، الإنصاف ٥٣٩/٢ ، اللسان (حذر) ١٧٦/٤ ، شرح شذور الذهب : ٨٩ ، وينسب إلى رؤبة بن العجاج . انظر : ذيل الديوان : ١٧٤ .

(٣) من الرجز ، للطفيل بن يزيد الحارثي . انظر : الكتاب ٢٤٢/١ و ٢٧١/٣ ، المقتضب ٣٦٩/٣، الكامل ٥٨٨/٢ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ٩٨ ، التبصرة والتذكرة ٢٥١/١ ، أمالي ابن الشجري ٣٥٣/٢ ، ما بنته العرب على فعال : ٨٢ (ونسب فيه إلى خالد بن مالك بن ربعي)، الإنصاف ٥٣٧/٢ ، شرح المفصل ٥/٤ ، اللسان (ترك) ٤٠٥/١٠ ، شرح شذور الذهب : ٩٠ ، الخزانة ١٦٠/٥ ، وتفسير البيت كما جاء عند الصغاني في ما بنته العرب على فعال : قال أبو عبيد : أغار المنتفق – أخو بني عوف بن مالك بن حنظلة – على إبل محجن بن سخلة ، واستصرخ بني نهشل ، فلما لحقوا جعل خالد بن مالك بن ربعي يرتجز فيقول :

* تراكها من إبل تراكها * (أي خلو عنها) .

فيقول المنتفق :

* أما ترى الموت لدى أوراكها * (أي مآخيرها ، فإنا نحميها) .

وانظر : الخزانة ١٦٠/٥ وفيها روايات أخر .

وقولُ الآخرِ :

هِيَ الدُّنْيَا تَقُوْلُ بِمِلءِ فِيْهَا حَذَارِ حَذَارِ مِن بَطْشِي وفَتْكِي

فَلا يَغْرُرْكُمُ مِنِّي ابْتِسَامٌ فَقَوْلِي مُضْحِكٌ والفِعْل مُبْكِي[١]

وبَنُو أَسَدٍ يَفْتَحُوْنَ (فَعالِ) في الأَمْرِ[٢] ، إِذْ هُوَ من لُغَتِهم .

ويُقَاسُ على ذلك ما أَشْبَهَهُ في الوَزْنِ والعَدْلِ من أسماءِ الأفعالِ ، وسيأتي لنا ذكرُ قِيَاسِها في النَّوعِ الرابعِ إنْ شاء اللّه تعالى[٣].

والنَّوعُ الثَّالثُ مما يَلْزَمُ البناءَ على الكَسْرِ وهو مَعْدُوْلٌ عن المَصْدَرِ: ما كانَ من أسماءِ المَعَاني على وَزْنِ (فَعَالِ)[٤] ، وإليه أشرْتُ بقولي : (حَمَادِ)[٥] إِذْ هُوَ في الأَصْلِ مَصْدَرٌ بمعنَى (الحَمْدِ) ، قال الجوهري : « وقولُهم : حَمَادِ لفُلانٍ ، أَيْ : حَمْداً له / وشُكْرًا ، وإِنَّما بُنِيَ [٥٧/ب]

---

(١) من الوافر ، قائلهما : أبو الفرج الساوي ، أحد كتاب الصاحب بن عباد ، من قصيدة يرثي فيها فخر الدولة ، انظر : يتيمة الدهر ٣٩٣/٣ ، الإيضاح في علوم البلاغة ١٥٢/٦ ، شرح شذور الذهب : ٩١ ، والشاعر لا يحتج بكلامه وإنما يتمثل به ، والمؤلف تابع ابن هشام في شرح شذور الذهب ، وصدرهما ابن هشام بقوله : « وما أحسن قول بعضهم » .

(٢) انظر : شرح الرضي ١٠٨/٣ ، الارتشاف ٤٣٦/١ و ١٩٨/٣ ، شرح شذور الذهب : ٩١ (وهو نهاية كلام ابن هشام) إلا أن ابن هشام علل هذه اللغة بقوله : « لمناسبة الألف والفتحة التي قبلها » .

(٣) انظر : ص ٢٢٤ .

(٤) انظر : الكتاب ٢٧٤/٣ ، المقتضب ٣٧١/٣ ، الكامل ٥٩٠/٢ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ٩٨، التبصرة والتذكرة ٥٦٤/٢ ، الجمل : ٢٢٩ ، أمالي ابن الشجري ٣٥٦/٢ ، شرح المفصل ٥٣/٤ ، شرح الجمل ٢٤٢/٢ ، شرح الرضي ١١٠/٣ ، الارتشاف ٤٣٦/١ .

(٥) انظر : ما بنته العرب على فَعالِ – ٢٦ – وفيه : « حماد ضد جماد » ، وفي – ٢٣ – : « يقال للبخيل : جماد له ، أي لا زال جامد الحال » ، وانظر : اللسان (حمد) ١٥٧/٣ .

على الكَسْرِ ؛ لأنَّه مَعْدُوْلٌ عن المَصْدَر »[١]. انتهى كلامُه ، ومثلُه (بَدَادِ)[٢] ومَعْنَاه : التَّفَرُّقُ والتَّبَدُّدُ ، كما يُقَالُ : تَبَدَّدَ الشَّيءُ ، إذا تَفَرَّقَ ؛ ولهذا قالَ الجوهريُّ : « وقولهم : جاءَتِ الخيلُ بَدَادِ ، أَيْ : مُتَبَدِّدَةً ، وبُنِيَ على الكَسْرِ؛ لأنَّه مَعْدُولٌ عن المَصْدرِ ، وهو البَدَدُ ، قال الشاعرُ :

* والخَيْلُ تَعْدُوْ في الصَّعِيْدِ بَدَادِ * [٣]

وتَفَرَّق القَومُ بَدَادِ ، أَيْ : مُتَبَدِّدَةً ، قالَ حَسَّانُ بن ثابت – رضي اللّه عنه – :

كُنَّا ثَمَانِيَةً وَكَانُوْا جَحْفَلاً لَجِباً فَشُكُّوْا بالرِّمَاحِ بَدَادِ [٤]

---

(١) انظر : الصحاح (حمد) ٤٦٧/٢ .

(٢) انظر : الصحاح (بدد) ٤٤٤/٢ ، ما بنته العرب على فعال : ٢٠ ، اللسان (بدد) ٧٨/٣ .

(٣) من الكامل ، وقبله :

* وذكرْتَ من لَبَنِ المُحَلَّقِ شَرْبَةً *

ينسب للنابغة الجعدي ، انظر المنسوبات إليه في الديوان : ٢٤١ ، الكتاب ٢٧٥/٣ ، اللسان (حلق) ٦٤/١٠ ، وينسب لعوف بن عطية بن الخَرِع التيمي . انظر : الأغاني ١٣٥/١١ ، الصحاح (بدد) ٤٤٤/٢ ، شرح أبيات سيبويه ٢٠٠/٢ ، شرح المفصل ٥٤/٤ ، اللسان (بدد) ٧٨/٣ ، الخزانة ٣٦٤/٦ ، وورد بلا نسبة في المقتضب ٣٧١/٣ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ٩٨ ، أمالي ابن الشجري ٣٥٧/٢ ، شرح الرضي ١١٣/٣ .

(٤) من الكامل ، انظر الديوان : ٧٢ ، الصحاح (بدد) ٤٤٤/٢ ، ما بنته العرب على فعال : ٢٢، شرح المفصل ٥٤/٤ ، اللسان (بدد) ٧٨/٣ ، الخزانة ٣٦٤/٦ .

وهذا البيت – كما في الديوان – من جملة أبيات قالها حسان – رضي اللّه عنه – لعيينة بن حصن الفزاري عندما أغار على لقاح رسول اللّه ﷺ ويذكر غزوة المصطفى لهم بسبب ذلك ، وهي المسماة بغزوة الغابة ، أو هي غزوة ذي قَرَد . والثمانية هم : المقداد بن الأسود ، وعباد بن بشر ، وسعد بن زيد ، وأسيد بن ظهير ، وعكاشة بن محصن ، ومحرز بن نضلة ، وأبو قتادة ، وعبيد بن زيد .

الجحفل : الجيش الكثير العدد، اللجب : كثير الجلبة. ويروى (فشلوا) بدلاً من (فشكوا) .

وإنَّمـــا بُنِـيَ للعَـدْلِ والتَّـأنيثِ والصِّـفـةِ ، فلـمَّـا مُنِـعَ بِـعِـلَّتَيْـنِ من الصَّرْفِ بُنِيَ بثلاثٍ ؛ لأنَّه ليس بَعْدَ المَـنْـعِ من الصَّرفِ إلا مَنْـعُ الإعرابِ». انتهى[١] كلامُه .

وممَّا يُقَاسُ على ذلك قـولُـهم : (فَجَارِ) وهـو عَلَمٌ للفُجُـوْرِ [٢] ، قالَ الجَوْهَـري : « و (فَـجَارِ) مثلُ (قَطَامِ) اسمٌ للفُجُوْرِ ، وهو مَعْرِفَـةٌ ، قال النَّابِغَةُ [٣]:

أَنَّا احْتَمَلْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَـا

فَحَمَلْتُ بَرَّةَ ، واحْتَمَلْتَ فَجَارِ [٤]

ومثلُه (يَسَارِ)[٥] ، قال الجوهري : « ويُقَالُ : أَنْظِرْنِي حتى يَسَارِ ، وهـو مَبْنِيٌّ علـى الكَسْرِ ؛ لأنَّـه مَعْدُولٌ عـن المَـصْدرِ ، وهـو المَـيْسَرةُ .

---

(١) انظر : الصحاح (بدد) ٤٤٤/٢ .

(٢) انظر : ما بنته العرب على فعال : ٤٥ وفيه : يستخدم للنداء أيضًا ، اللسان (فجر) ٤٨/٥ .

(٣) من الكامل ، انظر : الديوان : ١٠٣ ، الكتـاب ٢٧٤/٣ ، الكامل ٥٩٠/٢ ، مـجـالس ثعلب ٣٩٦/٢ ، التبصرة والتذكرة ٥٦٤/٢ ، الجمل : ٢٢٩ ، شرح أبيات سيبويه ١٥١/٢ ، الخصائص ١٩٨/٢ و ٢٦١/٣ و ٢٦٥ ، أمالي ابن الشجري ٣٥٧/٢ ، ما بنته العرب على فعال : ٤٥ ، شرح المفصل ٥٣/٤ ، شرح عمدة الحافظ ١٤١/١ ، اللسان (برر) ٤٢/٥ ، (فجر) ٤٨/٥ ، المقاصد ٤٠٥/١ ، الخزانة ٣٢٧/٦ .

(٤) انظر كلام الجوهري في : الصحاح (فجر) ٧٧٨/٢ و ٧٧٩ .

(٥) انظر : ما بنته العرب على (فعال) : ٥٢ ، اللسان (يسر) ٢٩٦/٥ .

قـال الشـاعـر :

فَقُلْتُ امْكُثُوا حَتَّى يَسَـارِ لَعَلَّنَا

نَحُجُّ مَعاً ، قَالَتْ : أَعَاماً وقَابِلَهْ (١)

وقال الفَرَزْدَقُ يُخَاطِبُ جَرِيْراً :

وَإِنِّي لأَخْشَى إِنْ خَطَبْتَ إِلَيْهِمُ

عَلَيْكَ الَّذِي لاَقَى يَسَارُ الكَوَاعِبِ (٢)

---

(١) من الطويل ، نسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه -٢/٢٠٩- لحُميد بن ثور ، وقال : «والبيت في شعره مرفوع وإنشاده :

فقلت امكثي حتـى يسـار لعلنا نجح معًا ، قالت : أعامًا وقـابلُهْ

لقد طال ما أكبَبْتُ تحت بجَادِكم وما كسَّرَتْنِي كـل عام مغازلُهْ

وأول القصيدة :

وقالت أغِثْنَا يا بن ثور ألا ترى إلى النَّجْدِ تُحْدَى نُوقُه وجَمَائِلُهْ » ا.هـ ،

من شرح أبيات سيبويه ، والبيت الشاهد في ديوان حميد بن ثور - ١١٧ - برواية أخرى هي :

فقلت امكثي حتى يسار لو أننـا نحـج ، فقـالت لي أعامٌ وقابـلُ

ونسبه البغدادي في الخزانة ٣٣٨/٦ لحُميد الأرقط . وانظر الاستدراكات على ديوان حميد بن ثور: ١٧٣ . وورد البيت بلا نسبة في : الكتاب ٢٧٤/٣ ، الجمل : ٢٢٩ ، شرح ملحة الإعراب للحريري : ٣٦٨ ، أمالي ابن الشجري ٣٥٦/٢ ، ما بنته العرب على فعال : ٥٢ ، شرح المفصل ٥٥/٤ ، شرح الجمل ٢٤٢/٢ ، التهذيب الوسيط في النحو لابن يعيش الصنعاني: ٣٦، اللسان (يسر) ٢٩٦/٥ . ويروى أول البيت (فقال امكثي) .

(٢) من الطويل ، انظر : الديوان : ٩٧، الأغاني ٣٧٧/٩ ، اللسان (يسر) ٣٠٠/٥ ، و (يسار) في البيت ليس مما يبنى على الكسر لأنه علم ، والذي يبنى على الكسر هو ما كان معدولاً عن المصدر ، ولا اعتراض على إيراد الجوهري للبيت ، لأن غرضه إيراد المعاني المختلفة للبنية الواحدة ، وإنما الاعتراض على المؤلف ؛ لأن غرضه إيراد ما يبنى على الكسر فقط ، ولعله أورد هذا البيت من أجل أن يكمل الكلام الذي ينقله عن الجوهري .

وهو اسمُ عَبْدٍ كان يَتَعَرَّضُ لِبَنَاتِ مَوْلاَهُ ، فَخَتَنَّ [١] مَذَاكِيرَهُ ». انتهى كلامُه[٢] .

والنَّوعُ الرَّابعُ : مِمَّا يَلْزَمُ البناءَ على الكَسْرِ : ما كان سَبَّاً للمؤنَّثِ، ويَخْتَصُّ هذا بالنِّدَاءِ فلا يُسْتَعْمَلُ في غَيْرِه [٣] ، وإليه أشَرْتُ بقولي : (يَا لَكَاعِ) ، وَعَطَفْتُ كُلاً مِن هذه الأنْواعِ الخَمْسَةِ (بأَوْ) إلاَّ لَكَاعِ ، فإنِّي جَعَلْتُ في مَوْضِعِ (أَوْ) حرفَ النِّداء وهو (يَا) تَنْبِيْهاً على اخْتِصَاصِه به دُوْنَ الأربعةِ البَوَاقِي ، وتَنْبِيْهاً على أَنَّه لا يُسْتَعْمَلُ هذا النَّوْعُ إلاَّ في النِّداءِ ، تقولُ من ذلك : يا لَكَاعِ [٤] ، بمعنى : يا لَئِيْمَة ، ومن كَلامِ عُمَرَ -رضي اللّه عنه - لبعضِ الجَوَارِي : « أَتَتَشَبَّهِينَ بالحَرائِرِ يا لَكَاعِ»[٥] ، وعلى هذا فلا يُقَال : جَاءَ تْنِي لَكَاعِ ، ولا رأَيْتُ لَكَاعِ ، ولا مررْتُ بلكَاعِ ، وأَمّا قَوْلُ الشاعر :

/ أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ، ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ [٦] [٥٨/أ]

---

(١) في الصحاح (فجَبَّنَ) ، والختن يأتي بمعنى القطع أيضًا. انظر : اللسان (ختن) ١٣٨/١٣.

(٢) انظر : الصحاح (يسر) ٨٥٩/٢ .

(٣) انظر : الكتاب ٢٧٢/٣ ، الكامل ٥٩٠/٢ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٠٠ ، التبصرة والتذكرة ٥٦٥/٢ ، الجمل : ٢٢٨ ، أمالي ابن الشجري ٣٤٧/٢ ، شرح المفصل ٥٧/٤ ، شرح الجمل ١٠٧/٢ و٢٤٣ ، شرح الرضي ١١١/٣، الارتشاف ٤٣٦/١ ، شرح شذور الذهب : ٩١.

(٤) انظر : الصحاح (لكع) ١٢٨٠/٣ ، ما بنته العرب على فعال : ٦٥ ، اللسان (لكع) ٣٢٣/٨، شرح شذور الذهب : ٩١ (وكلام المؤلف منه) .

(٥) انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٦٩/٤ ، وروايته هي : « أنه قال لأمة رآها : يا لكعاء، أتتشبهين بالحرائر » . وعلى هذا فلا شاهد فيها ، وانظر : شرح شذور الذهب : ٩٢ .

(٦) من الوافر ، ينسب للحطيئة كما في : الديوان : ١٣١ ، والكامل ٣٣٩/١ ، والتبصرة والتذكرة ٣٥٤/١ ، الجمل : ١٦٤ ، شرح المفصل ٥٧/٤ ، المقاصد ٤٧٣/١ و ٢٢٩/٤ ، الخزانة ٤٠٤/٢ و ٤٠٥ . وفي اللسان (لكع) ٣٢٣/٨ نسب إلى أبي الغريب النصري ، وورد بلا نسبة في : المقتضب ٢٣٨/٤ ، الصحاح (لكع) ١٢٨٠/٣ ، أمالي ابن الشجري ٣٤٧/٢ ، ما بنته العرب على فعال ٦٥ ، شرح الجمل ١٠٨/٢ ، شرح شذور الذهب ٩٢ ، أوضح المسالك ٤٥/٤ ، شرح ابن عقيل ١٣٩/١ .

فَضَرُوْرَةٌ شَاذَّةٌ؛ لأَنَّهُ اسْتَعْمَلَها في غَيْرِ النِّداءِ[١]، قال بعضُهم[٢]: «ويُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ التَّقْديرُ : قَعِيْدَتُهُ يُقَالُ لها : يَا لَكَاعِ ، وعلى هذا فيكون جَارِياً على القِيَاسِ إِنْ قِيْلَ فيه بجَوَازِ التَّقْدِير » واللّه أعلم .

تَنْبِيْهٌ : اِعْلَمْ أَنَّه يَجُوْزُ[٣] بالقِيَاسِ المُطَّرِدِ صَوْغُ (فَعَالِ) هذا، و (فَعَالِ) السَّابِقِ المَذْكُوْرِ في النَّوعِ الثَّانِي–وهو الدَّالُّ على الأَمْرِ– مِمَّا اجْتَمَعَ فيه ثَلاثَةُ شُرُوْطٍ ، وهي :

أَنْ يكونَ فعلاً ثُلاثيًا تَامًّا[٤] ؛ فَيُبْنَى من نَزَلَ : نَزَالِ ، ومن ذَهَبَ : ذَهَابِ ، ومن كَتَبَ : كَتَابِ ، بمَعنَى: انزلْ ، واذهبْ ، واكتبْ ، ويُقَال من فَسَقَ ، وفَجَرَ ، وزَنَى ، وسَرَقَ : يا فَسَاقِ ، يا فَجَارِ ، يا زَنَاءِ ، يا سَرَاقِ ، بمعنى: يا فَاسِقَةُ ، يا فَاجِرَةُ ، يا زَانِيَةُ ، يا سَارِقَةُ ، ولا يَجُوْزُ بِنَاءُ شيءٍ منهما من

---

(١) انظر : المقتضب ٢٣٨/٤ ، التبصرة والتذكرة ٣٥٤/١ ، الجمل ١٦٤ ، أمالي ابن الشجري ٣٤٧/٢ ، شرح ابن الناظم : ٥٨٦ ، شرح الرضي ٤٣٠/١ ، شرح شذور الذهب : ٩٢ .

(٢) هذا كلام المرادي في شرح الألفية ١٠/٤ ، وابن هشام في شرح الشذور : ٩٢ .

(٣) هذا الكلام لابن هشام في شرح شذور الذهب : ٩٣ .

(٤) قياسًا على ما سمع لكثرته ، وهو مذهب سيبويه والأخفش والجمهور ومنهم : ابن السراج ، والزمخشري ، وابن عصفور ، وابن مالك ، وابنه ، وابن هشام ، وابن عقيل . انظر : الكتاب ٣٨٠/٣، الأصول ٩٠/٢ ، المفصل : ٢٥٦ ، شرح الجمل ٢٤٦/٢ ، المقرب ١٣٢/١ ، شرح الكافية الشافية ١٣٩٢/٣ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٦١١ ، شرح الشذور : ٩٣ ، المساعد ٦٥٦/٢ . =

نحو : اللُّصُوْصِيَّةِ ؛ لأَنَّها لا فِعْلَ لها ، ولا من نحوِ : دَحْرَجَ ، واسْتَخْرَجَ، وانْطَلَقَ ؛ لأَنَّها زَائِدَةٌ على الثَّلاثةِ ، ولا من نحوِ : كَانَ ، وظَلَّ ، وبَاتَ ، وصَارَ ؛ لأَنَّها نَاقِصَةٌ لا تَامَّةٌ ، ولم يَقَعْ في التَّنْزِيلِ (فَعَالِ) أَمْراً إلاَّ في قِرَاءَةِ الحَسَنِ[1] ﴿ لا مَسَاسِ ﴾ [2]- بفَتْحِ الميم وكَسْرِ السِّين - وهو في دُخُوْلِ (لا) على [اسم][3] الفعلِ بِمَنْزِلَةِ قولهم للعَاثرِ إذا دَعَوْا عليه بأَنْ لا يَنْتَعِشْ - أَيْ : لا يَرْتَفِعْ - : لا لَعَاً .

وفي (مَعَاني القرآن العظيم) للفَرَّاء : مِن العربِ مَنْ يقولُ : لا مَسَاسِ ، يَذْهَبُ به إلى مَذْهَبِ دَرَاكِ وتَرَاكِ[4] . وفي كتابِ (لَيْسَ)

= - وذهب المبرد إلى أنه لا ينقاس ، لأن (فَعالِ) اسم وضعته العرب موضع (أفعل) وليس لأحد أن يبتدع اسماً لم تتكلم به العرب . وممن وافقه : الزجاج ، وابن الخشاب ، وابن يعيش ، انظر: المقتضب ٣٦٨/٣ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ٩٨ ، المرتجل في شرح الجمل : ٢٥٢ ، شرح المفصل ٥٢/٤ ، وانظر هذا الخلاف في : التبصرة والتذكرة ٢٥٢/١ ، شرح الرضي ١٠٧/٣ ، الارتشاف ١٩٨/٣ ، توضيح المقاصد ٧٦/٤ .

(١) الحسن بن يسار البصري .

(٢) طه : ٩٧ ، في المحتسب ٥٦/٢ : قراءة أبي حيوة ، وفي القراءة الشاذة - ٨٩ - : (أن يقول لا مساسَ) الحسن بـ(الياء) بغير تنوين ، وفي ما بنته العرب على فعال - ٥٥ - : قراءة أبي عمرو وأبي حيوة ، وزاد في البحر ٢٥٦/٦ : الحسن ، وابن أبي عبلة ، وقعنب ، وانظر : الكتاب ٢٧٥/٣ ، معاني القرآن للفراء ١٩٠/٢ ، المقتضب ٣٧١/٣، معاني القرآن للزجاج ٣٧٥/٣ ، أمالي ابن الشجري ٣٥٦/٢ ، إعراب القراءات الشواذ ٨٩/٢ .

(٣) إضافة من شرح شذور الذهب : ٩٣ .

(٤) ١٩٠/٢ (قريباً منه) .

لابن خَالَوَيْهِ : ﴿ لا مَسَاسِ ﴾ مثل : دَرَاكِ وتَراكِ[١] . انتهى ، وهذا من غَرَائِبِ هذه اللغةِ العربيةِ[٢] ، وحَمَلَهُ الزَّمَخْشَري[٣] والجَوْهَرِي[٤] على أنَّه من بابِ (قَطَامِ)، وأنَّه مَعْدُوْلٌ عن المَصْدَرِ وهو : المَسُّ[٥] واللّه أعلم .

والنَّوعُ الخامسُ ممَّا يَلْزَمُ البناءَ على الكَسْرِ : ما كان عَلَماً على نحو (حَذَامِ) ولكنَّه مُخْتَتَمٌ (بِرَاء)[٦]، وإلى ذلك أشَرْتُ بقولي:(أوَظفَارِ)[٧]، قال الجوهري : «وظَفَارِ – مثلُ قَطَامِ – مدينةٌ باليمنِ ، يُقَالُ : مَنْ دَخَلَ ظَفَارِ حَمَّر[٨] ، – يعني نَطَقَ بلُغَةِ حِمْيَرَ[٩] – وجِزْعُ ظَفَارِي[١٠] ، مَنْسُوْبٌ إليها ، وكذلك عُوْدُ ظَفَارِي ، وهو الذي يُبَخَّر به»[١١] . انتهى ، وجُعِلَ من ذلك أيضاً

---

(١) لم أجده في كتاب : ليس في كلام العرب المطبوع .

(٢) في البحر المحيط ٢٥٦/٦ : «قال صاحب اللوامع : هو على صورة نزال ونظار من أسماء الأفعال بمعنى انزل وانظر ، فهذه الأسماء التي بهذه الصيغة معارف ، ولا تدخل عليها (لا) النافية التي تنصب النكرات نحو : لا مال لك ، لكنه فيه نفي الفعل ، فتقديره : لا يكون منك مساس ، ولا أقول مساس ، ومعناه النهي أي : لا تمسني» ا.هـ ، وانظر الحاشية رقم (٢) في شرح الشذور : ٩٣ .

(٣) انظر : الكشاف ٨٢/٣ .

(٤) انظر : الصحاح (مسس) ٩٧٨/٣ .

(٥) نهاية كلام ابن هشام في شرح الشذور : ٩٣ .

(٦) انظر : الكتاب ٢٧٨/٣ و ٢٧٩ ، المقتضب ٣٧٥/٣، ما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٢ ، التبصرة والتذكرة ٥٦٧/٢ ، المفصل :١٦٠ ، أمالي ابن الشجري ٣٦١/٢ ، شرح المفصل ٦٥/٤ ، شرح الرضي ١١٦/٣ .

(٧) انظر : ما بنته العرب على فعال : ٤٠ وفيه : « في اليمن أربعة مواضع يسمى كل واحد منها بظفار ، مدينتان وحصنان ، المدينتان : ظفار الحَقْلِ على مرحلتين من صنعاء ، وظفار الساحل مِرْباط ، والحصنان : أحدهما في بلاد مراد يماني صنعاء ، والثاني في بلاد همدان شامي صنعاء ». ا.هـ بتصرف ، وانظر : اللسان (ظفر) ٥١٩/٤ .

(٨) انظر : تنبيه الألباب على فضائل الإعراب : ٦٢ ، مجمع الأمثال ٣٠٦/٢ ، اللسان (وثب) ٧٩٢/١.

(٩) هذه العبارة غير موجودة في الصحاح ، ولعلها شرح من المؤلف .

(١٠) الجزْع – بفتح الجيم وكسرها – الخرز ، سمى بذلك لأنه قد تجزع إلى بياض وسواد . انظر: أساس البلاغة : ٩٢ ، اللسان (جزع) ٤٨/٨ .

(١١) انظر : الصحاح (ظفر) ٧٣٠/٢ .

قولُهم للضَّبُعِ : (جَعَارِ) ، ولكَوْكَب في السماء (حَضَارِ)، ولِبئْر في الأرض (سَفَارِ) ، ولأرض مَعْرُوْفَةٍ (وَبَارِ) قال الجوهري :« ووَبَارِ – مثلُ قَطَامِ – أرضٌ كانت لعَادٍ ، وقد أُعْرِبَتْ هذه في الشعرِ ، كقولِ الشاعرِ وهو الأعْشَى:

/ ومَرَّ دَهْرٌ على وَبَارِ فَهلَكَتْ جَهْرَةً وَبَارُ [1] [٥٨/ب]

والقَوَافِي مَرْفُوْعَةٌ » . انتهى كلامُه[2] ، ويُقَاسُ على ذلك ما أَشْبَهَهُ في العَلَمِيَّةِ وفي اخْتِتَامِهِ بـ(الرَّاء) ، وحُكْمُ هذا النَّوعِ[3] أنه يَجْرِي (كحَذَامِ) في لُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ وكذلك (أَمْسِ) عندهم إذا أُرِيْدَ به مُعَيَّنٌ ، وبعضُ تميمٍ لا كلُّهم كما زَعَمَ ابنُ مالكٍ يَمْنَعُوْنَهُ من الصَّرْفِ ويُجْرُوْنَهُ على حُكْمِ عُمَرَ[4]، وأمَّا[5] الحِجَازِيُّون فيَبْنُوْنَ البابَ كلَّه على الكَسْرِ ، تَشْبِيْهاً له (بحَذَامِ) في التَّعْرِيْفَ والتَّأْنِيْثِ والزِّنَةِ ، فيقولون : هذه حَذَامِ ، وظَفَارِ ، بالكَسْرِ فيهما واللّه أعلم .

---

(١) من مخلع البسيط ، انظر : الديوان : ٩١ ، الكتاب ٢٧٩/٣ ، المقتضب ٣٧٦/٣ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٠٣ ، المفصل : ١٦٠ ، أمالي ابن الشجري ٣٦١/٢ ، ما بنته العرب على فعال : ٥١ ، شرح المفصل ٦٥/٤ ، شرح الجمل ٢٤٣/٢ ، شرح ابن الناظم : ٦٥٨ ، اللسان (وبر) ٢٧٣/٥ ، توضيح المقاصد ١٦٠/٤ ، أوضح المسالك ١٣٠/٤ ، شرح شذور الذهب : ٩٦ ، المقاصد النحوية ٣٥٨/٤ . وقال المرادي في شرح الألفية -١٦٠/٤- : « ويحتمل أن يكون (وباروا) فعلاً ماضيًا والواو ضمير جمع » ، وانظر : شرح الشذور : ٩٦ .

(٢) انظر : الصحاح (وبر) ٨٤١/٢ .

(٣) انظر : الكتاب ٢٧٨/٣ ، المقتضب ٣٧٥/٣ ، شرح المقدمة الكافية ٧٥٠/٣ ، المقرب ٢٨١/١ ، شرح الرضي ١١٦/٣ ، الارتشاف ٤٣٦/١ ، توضيح المقاصد ١٦٠/٤ .

(٤) انظر : شرح الكافية ١٤٧٦/٣ ، شرح العمدة ٨٧٠/٢ .

أما جمهور بني تميم فمذهبهم التفصيل بين ما كان مختتمًا (براء) فيبنى على الكسر -كالحجازيين- أو غير مختتم بها فيمنع من الصرف . انظر : شرح شذور الذهب : ٩٤ .

(٥) من هنا نقل من الدرة المضيئة ١٨٣/أ.

مَسْأَلَةٌ [١]: لو سَمَيْتَ (بحَذَامِ) ونحوِه مُذَكَّرًا لم تَبْنِه؛ بل تَمْنَعُهُ من الصَّرْفَ للعَلَمِيَّةِ والنَّقْلِ عن مُؤَنَّث ، ويَجُوْزِ صَرْفُهُ ؛ لأَنَّه إنما كان مؤنَّثًا لإِرَادَتِكَ[٢] ما عُدِلَ عنه عَلَماً ، فلمَّا زَالَ العَدْلُ ، زَالَ التَّأْنِيْثُ[٣] فتَنَبَّهْ لذلك والله الموفق .

ثم قلتُ : البِنَاءُ العَارِضُ وَهْوَ فِيْ سِتَّةِ أَنْوَاعٍ .

[ص] يُبْنَى اِسْمُ لاَ ، أَضِفْ لِيَا ، نَادِ العَلَمْ
والعَدَّ رَكِّبْ ، وَاقْطَعِ الظَّرْفَ بِضَمْ
وَنَحْوُ يَفْعَلْنَ مَعَ الثَّلاَثِ
أَيْ نُوْنُ تَوْكِيْدٍ أَوِ الإِنَاثِ

[ش] وأقولُ : لما فَرَغَ الكلامُ على شَرْحِ البناءِ الأَصْلِي وأنواعِه العشرين ، شَرَعْنَا في شَرْحِ البناءِ العَارِضِ وأنواعِه السِّتةِ ، فأقولُ : البناء العَارِضُ يكونُ في ستةِ أنواعٍ :

أَوَّلُها : اسمُ (لا) التي لنَفْيِ الجِنْسِ[٤] ، وهي لا يَجِبُ بِنَاءُ الاسمِ بَعْدَها إلا إذا كانَتْ لاسْتِغْرَاقِ الجِنْسِ نحو : لا رجلَ في الدار ، فإِنْ لم يُقْصَدْ بها الاسْتِغْراقُ حُمِلَتْ حينئذٍ على (لَيْس) ، فيَجُوز أَنْ يُقَال : لا رجلٌ فيها بل رجلانِ ، ثم مِنَ الَّتي للاسْتِغْراق قولُك : لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ ،

---

(١) انظر : الكتاب ٢٧٩/٣ و ٢٨٠ ، المقتضب ٣٧٤/٣ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٠٣ ، شرح الجمل ٢٤٦/٢ ، شرح الكافية لابن مالك ١٤٧٨/٣ ، شرح العمدة ٨٧١/٢ ، الارتشاف ٤٣٦/١ ، توضيح المقاصد ١٦١/٤ .

(٢) في الأصل (بإرادتك) والتصويب من الدرة المضيئة ١٨٣/ب .

(٣) نهاية النقل من الدرة المضيئة ١٨٣/ب .

(٤) انظر : الإيضاح : ١٩٣ ، الإنصاف ٣٦٦/١ مسألة (٥٣) ، شرح الكافية لابن مالك ٥٢١/١ ، شرح التسهيل ٥٣/٢ ، شرح ابن الناظم : ١٨٥ ، توضيح المقاصد ٣٦٢/١ ، شرح شذور الذهب : ٨٣ ، شرح ابن عقيل ٣٩٣/١ ، شرح الحلاوة السكرية : ٤١٠ .

بالبناءِ على الفَتْحِ فيهما على أَحَدِ الأَوْجُهِ الخمسةِ[١] فيها ، كما ستعرفُه في بابِها إنْ شاء اللّه تعالى[٢] ، أَلاَ ترى أَنَّ (رجلاً)، و (حَوْلاً) كانا مُعْرَبَيْنِ، فلمّا دخَلَتْ عليهما (لا) صَارَا مَبْنِيَّيْنِ ، فعَرَضَ لهما البناءُ على الفتحِ ، فقِسْ على نحوِ ذلك . وإلى ذلك أشرْتُ بقولي : (يُبْنِى اسمُ لا) .

وثانيها:المُضَافُ إلى (ياءِ) المُتَكَلِّمِ[٣]، كقولك في غلامٍ : غلامِيْ، وفي عبدٍ : عبدِيْ ، وفي دِرْهَمٍ : درهمِيْ ، وفي دينارٍ : دينارِيْ ، وفي كتابٍ: كتابِيْ ، وفي ثوبٍ : ثوبِيْ ونحوِ ذلك ، بكَسْرِ آخِرِ المُضَافِ ، وبإِسْكَانِ اليَاءِ المُضَافِ إليها في هذه الصُّورِ كلِّها وفيما أَشْبَهَهَا[٤] ، أَلاَ / ترى [٥٩/أ] أَنَّ غلامًا ، وعبدًا ، ودرهمًا ، ودينارًا ، وكتابًا ، وثوبًا ، كانَتْ قَبْلَ الإِضَافَةِ إلى (الياءِ) مُعْرَبَةً ، ثم صَارَتْ مَبْنِيَّةً ، حيثُ عَرَضَ لها البناءُ على الكَسْرِ، فقِسْ على نحو ذلك . وإلى ذلك أشَرْتُ بقولي : (أَضِفْ لِيَا) والمُراد بها : (يَاءُ) المُتَكَلِّم كما قد عَلِمْتَ .

وثَالِثُها : المَعْرِفَةُ المُنَادَى[٥] ، كقولك : يا زيدُ ، يا عمرُو، يا محمدُ ، وكقولِه تعالى :﴿ يَٰصَٰلِحُ ﴾[٦]، ﴿ يَٰشُعَيۡبُ ﴾[٧]، ﴿ يَٰنُوحُ ﴾[٨]

---

(١) انظرها في : توضيح المقاصد ٣٦٥/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٩٩/١ .

(٢) في الفصل الثامن وهو فصل العامل ، القسم الثالث العامل الحرفي النوع السابع . انظر: الكفاية ٣٥/أ وشرح ذلك غير موجود .

(٣) انظر : المفصل : ١٠٧ ، أمالي ابن الشجري ٣/١ و ٤ ، شرح المفصل ٣١/٣ ، شرح ابن الناظم : ٤١٣ ، توضيح المقاصد ٢٩٧/٢ ، أوضح المسالك ١٩٦/٣ . وهذا مذهب لبعضهم خلافًا للجمهور .

(٤) انظر تعليل ذلك في : شرح المفصل ٣٢/٣ .

(٥) انظر : الكتاب ١٨١/٢ ، التبصرة والتذكرة ٣٣٧/١ ، الجمل : ١٤٧ ، شرح الملحة : ٢٥٢ ، الانصاف ٣٢٣/١ مسألة (٤٥) ، شرح المفصل ١٢٩/١ ، المقرب ١٧٥/١ ، شرح التسهيل ٣٩٢/٣ ، توضيح المقاصد ٢٧٦/٣ ، شرح شذور الذهب : ١٠٨ .

(٦) الأعراف : ٧٧ ، هود : ٦٢ .

(٧) الأعراف : ٨٨ ، هود ٨٧ و ٩١ .

(٨) هود : ٣٢ و ٤٦ و ٤٨ ، الشعراء : ١١٦ .

ونحوِ ذلك ، أَلاَ تَرَى أَنَّ زيداً ، وعَمْراً، ومحمداً ، وصالحاً ، وشعيباً ، ونوحاً ، كانت أسماؤُهُم قَبْلَ النِّداءِ مُعْرَبَةً، فلمّا دخَلَتْ عليها (يا) صَارَتْ مَبْنِيَّةً، وعَرَضَ لها البناءُ على الضَّمِّ [١]، فقِسْ على نحو ذلك . وإلى ذلك أشَرْتُ بقولي: (نَادِ العَلَمْ) .

ورابِعُها : العَدَدُ المُرَكَّبُ تَرْكِيْبَ خمسةَ عشرَ[٢]، وهو مِن : ثَلاثةَ عَشَرَ إلى تسعةَ عشرَ [٣] ، أَلاَ ترى أَنَّ مِنْ ثلاثةَ إلى تسعةَ كانت – وهي مُفْرَدَةٌ – مُعْرَبَةً بالحركَاتِ ، فلمّا تَرَكَّبَتْ صَارَتْ مَبْنِيَّةً ، وعَرَضَ لها البناءُ على الفَتْحِ ، فَقِسْ على نحوِ ذلك . وإلى ذلك أشَرْتُ بقولي : (والعَدَّ ركِّبْ) .

وخامسُها : الظَّرْفُ المَقْطُوعُ عن الإضَافَةِ ، كقَبْلُ ، وبَعْدُ ، وما جَرَى مَجْرَاهما[٤] ، أَلاَ ترى أَنَّك إذا أَضَفْتَ كُلاً منهما أَعْرَبْتَهُ كقوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا وَمِنۢ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا ﴾ [٥] ، فإذا قَطَعْتَهُمَا عن الإضَافة صَارَا مَبْنِيَّيْنِ[٦] ، وعَرَضَ لهما البناءُ على الضَّمِّ ، كقوله تعالى : ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ [٧] ، فَقِسْ على نحو ذلك . وإلى ذلك أشَرْتُ بقولي :

.... وَاقْطَعِ الظَّرْفَ بِضَمْ

---

(١) انظر تعليل ذلك في : اللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٣٠ و ٣٣١ .

(٢) انظر : الكتاب ٣/٢٩٧ ، الجمل : ١٢٦ ، الإيضاح : ١٨٣ ، اللمع : ٢٢٧ ، شرح الملحة : ٣٣٤، المفصل : ١٧٦ ، المقرب ١/٣٠٨ ، شرح شذور الذهب : ٧٢ .

(٣) فاته ذكر أحد عشر ، فهي داخلة في هذا الحكم .

(٤) انظر : الكتاب ٣/٢٨٦ ، المقتضب ٣/١٧٤ ، الجمل : ٢٦٢ ، شرح الملحة : ٣٦٢ ، أسرار العربية : ٣١ ، أمالي ابن الشجري ٢/٥٩٥ و ٦٠٠ ، شرح المفصل ٤/٨٦ ، شرح شذور الذهب: ١٠١ ، شرح قطر الندى : ٢٥ ، وفيه فصّل ابن هشام أحوال (قبل) و (بعد) وما شابههما من أسماء الجهات الست ، وأول ، ودون ونحوها .

(٥) الأعراف : ١٢٩ .

(٦) فلما اقتطعا عن الإضافة – والمضاف مع المضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة – تنزّلا منزلة بعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبني . انظر : أمالي ابن الشجري ٢/٧٤ ، أسرار العربية : ٣١ .

(٧) الروم : ٤ .

تَنْبِيهٌ : كَثِيراً ما يَقَعُ في كلام الناس : ابْدَأْ بِذَا أَوَّلاً ، وهو ظَرْفٌ مَقْطُوعٌ عنِ الإِضَافَةِ فيَجِبُ ضَمُّهُ ؛ ولهذا قال الحَرِيْرِي في (الدُّرَّةِ): «ويقولون : ابْدَأْ بِهِ [١] أَوَّلاً ، والصَّوَابُ أَن يُقَال :ابْدَأ به أَوَّلُ – بالضَّمِّ – كما قالَ مَعْنُ بن أَوْسٍ [٢] :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لأَوْجَلُ على أَيِّنَا تَعْدُوْ المَنِيَّةُ أَوَّلُ [٣]

وإِنَّما بُنِيَ (أَوَّلُ) هُنَا ؛ لأَنَّ الإِضَافَةَ مُرَادَةٌ فيه[٤] ، إِذْ تَقْدِيْرُ الكلام : ابْدَأ بِه أَوَّلَ النَّاسِ ، فلمّا انْقَطَعَ عن الإِضَافَة بُنِيَ كأَسْمَاءِ الغَايَاتِ التي هي : قَبْلُ ، وبَعْدُ ونَظَائِرِهِمَا ، ومعنى تَسْمِيَةِ هذه الأسماء بالغَايَاتِ أيْ : قد جُعِلَتْ غَايَةً للنُّطْقِ بَعْدَمَا كَانت مُضَافَةً ؛ فلهذه العِلَّةِ اسْتَوْجَبَتْ أَنْ تُبْنِي؛لأَنَّ آخِرهَا حينَ قُطِعَ عن الإِضَافَةِ صَارَ كَوَسَطِ الكلمةِ، وَوَسَطَ الكلمة لا يكون إلا مَبْنِيّاً ، وإِنَّما / بُنِيَتْ على الضَّمِّ ؛ لأَنَّها في حَالَةِ الإِضَافَةِ تُعْرَبُ تَارَةً بالنَّصْبِ ، وتَارَةً بالجَرِّ ، فخُصَّتْ عند البناء بالضَّمِّ الذي خَالَفَ حَرَكَتِي إعرابها ، لِيُعْلَمَ أَنَّها مَبْنِيَّةٌ لا مُعْرَبَةٌ ، على أَنَّ (أَوَّلَ) [٥٩/ب]

---

(١) في الأصل : بذا ، وما أثبته من الدرة .

(٢) معن بن أوس المزني [... – ٦٤ هـ] ، شاعر فحل ، من مخضرمي الجاهلية والإسلام ، له مدائح في جماعة من الصحابة . وكف بصره في آخر أيامه ، ومات بالمدينة ، انظر : الأغاني ٦٩/١٢ ، معجم الشعراء : ٢٨٩ . نكت الهميان : ٢٤٨ ، الخزانة ٢٦٠/٧ ، الأعلام ٢٧٣/٧ .

(٣) من الطويل ، انظر : الديوان : ٩٣ ، معاني القرآن للفراء ٣٢٠/٢ ، المقتضب ٢٤٦/٣ ، الكامل ٧٥٠/٢ ، معجم الشعراء : ٢٨٩ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١١٢٦ ، أمالي ابن الشجري ٧٤/٢، شرح المفصل ٨٧/٤ ، اللسان (وجل) ٧٢٢/١١ ، أوضح المسالك ١٦١/٣ ، شرح قطر الندى : ٣٠ ، شرح شذور الذهب : ١٠١ ، المقاصد ٤٩٣/٣ ، الأشباه والنظائر ١٤٠/٨ ، الخزانة ٢٨٩/٨ .

(٤) قال ابن هشام في أوضح المسالك ١٦٢/٣ : « وحكى أبو علي : (ابدأ بذا من أولُ) بالضم على نية معنى المضاف إليه ، وبالخفض على نية لفظه ، وبالفتح على نية تركها ، ومنعه من الصرف للوزن والوصف » . ا.هـ.

إذا أُعْرِبَ لا يُصْرَفُ ؛ لأنَّه على وَزْنِ (أَفْعَلَ) وهو صِفَةٌ ؛ ولهذا قالوا: كان ذلك عَامَاً أَوَّلَ ، وما رأيْتُهُ مُنْذُ أَوَّلَ من أَمْسِ ، ولم يُسْمَعُ صَرْفُهُ إلا في قولهم : ما تَرَكْتُ له أَوَّلاً ولا آخِراً ، فجَعَلُوه في هذا الكلامِ اسمَ جِنْسٍ ، وأَخْرَجُوْهُ عن حُكْمِ الصِّفَةِ ، وأَجْرَوا هذا الكلامَ بمعنى : ما تَرَكْتُ له قَدِيْماً ولا حَدِيثاً»[1]. انتهى هذا ، ونَظِيْرُه قولُهم: الحمدُ للّهِ أَوَّلاً ، وآخِراً ، وظَاهِراً ، وبَاطِناً، على جَعْلِه اسمَ جنسٍ مَنْصُوباً على الحَالِ ، وإنْ جَعَلْتَهُ صِفَةً للّهِ مَنَعْتَهُ من الصَّرْفِ، وإنْ شِئْتَ صَرَفْهُ أَدْخَلْتَ عليه (الألِفَ)و (اللامَ) قلت: الحمد للّه الأَوَّلِ الآخِرِ الظَّاهِرِ البَاطِنِ ، قال الحريري –رحمه اللّه– : «ونَظِيْرُ (أَوَّلُ) في المَبْنِيَّاتِ على الضَّمِّ أنك تقول: انحَدَرَ من فَوْقُ ، وأَتَاهُ مِنْ قُدَّامُ، واسْتَرْدَفَهُ مِنْ وَرَاءُ ، وأَخَذَهُ[2] مِنْ تَحْتُ فَتُبْنَى هذه الأسماءُ على الضَّمِّ، وإنْ كانت ظُرُوْفَ أَمْكِنَةٍ ؛ لانْقِطَاعِهَا عن الإِضَافَةِ ، وعلى ذلك قولُ الشاعرِ :

أَلْبَانُ إِبْلِ تَعِلَّةَ بنِ مُسَاوِرٍ مَا دَامَ يَمْلِكُهَا عَلَيَّ حَرَامُ

لَعَنَ الإِلَهُ تَعِلَّةَ بنَ مُسَاوِرٍ لَعْناً يُصَبُّ عَلَيْهِ مِن قُدَّامُ [3]

أَرَادَ (من قُدَّامِهِ) ، فلمّا حَذَفَ الضَّمِيْرَ منه ، وقَطَعَهُ عن الإِضَافَةِ،

---

(١) انظر : درة الغواص : ١٦٢ و ١٦٣ .

(٢) إضافة (الهاء) من الدرة .

(٣) البيتان من الكامل ، وبينهما بيتان آخران وهما :

وطعامُ عِمْرانَ بن أَوْفى مثلُه ما دام يَسْلُكُ في البطون طعام

إن الذين يَسُوغُ في أعناقهم زادٌ يُمَنُّ عليهمُ لَلِئَامُ

وهذه الأبيات الأربعة من إنشاد أبي عمرو بن عبد الواحد المعروف بالزاهد ، عن أبي العباس أحمد بن يحيى ، عن أبي عبدالله بن الأعرابي ، وقائلها رجل من بني تميم . انظر الأبيات الأربعة في : الكامل ٨٢/١ ، أمالي ابن الشجري ٧٥/٢ و ٧٦ ، البيان والتبيين ٣٠٦/٣ ، البخلاء : ١٩٧ (ما عدا البيت الرابع) ، والرابع منها هو موضع الشاهد ، وهو في : شرح الملحة : ٣٦٣ ، أمالي ابن الشجري ٦٠١/٢ ، أوضح المسالك ١٦٠/٣ ، المقاصد ٤٣٧/٣ ، شرح الأشموني ٥٠١/٢ ، همع الهوامع ١٩٦/٣ ، ويروى (مسافر) بدلاً من (مساور) و (يشن) بدلاً من (يصب) .

بَنَاهُ على الضَّمِّ »[١] انتهى كلامُه .

وسَادِسُها: الفعلُ المُضَارِعُ إذا اتَّصَلَتْ به (نونٌ) واحدة من ثَلاثِ نُوْناتٍ ، وهي : نُونُ التَّوْكِيْدِ -خَفِيْفَةً كانت أو ثَقِيْلَةً- بشَرْطِ المُبَاشَرَةِ لُه، أو (نُوْن) الإِنَاثِ[٢] على نحوِ : يَفْعَلْنَ -بـ(الياء) المُثَنَّاةِ من تَحْتِها - فمتى اتَّصَلَتْ به (نونُ) الإِنَاثِ بُنِيَ على السُّكُوْنِ ، كقولك : الحَرائِرُ يَقْعُدْنَ ، والإِمَاءُ يَخْرُجْنَ ويَدْخُلْنَ ، ومتى اتَّصَلَتْ به إِحْدَى (نُوْنِي) التَّوْكِيْدِ مُبَاشِرَةً له فإِنَّه يُبْنَى على الفَتْحِ كقولِه تعالى : ﴿ لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلْحُطَمَةِ ﴾[٣] - بتَشْديدِ (النُّون) -أو كقولك : هل تَقُومَنْ يا زيدُ ؟ -بتَخْفِيْفِهَا- وقِسْ على نحو ذلك. وإلى ذلك أشَرْتُ بقولي: (ونحو يفْعَلْنَ) إلى آخِرِ البيتِ ، فنَزِّلْ عليه واللّه الموفق.

تَنْبِيْهٌ : كثيرًا ما يَغْلَطُ الناس في قولهم : النِّسْوانُ تَلِدْنَ ، والرَّوَاحِلُ تَرِدْنَ - بـ(التَّاءِ) المُثَنَّاةِ من فَوْقِها - وإلى ذلك / أشَارَ الحريري [٦٠/أ] في (الدُّرَّة) بقوله :« ويقولون : الحَوَامِلُ تَطْلُقْنَ ، والحَوَادِثُ تَطْرُقْنَ ، فيَغْلَطُون فيه؛ لأنّه لا يُجْمَعُ في هذا القَبِيْلِ بينَ[٤] (تاءِ) المُضَارَعَةِ و (النُّونِ) التي هي ضميرُ الفَاعِلِ[٥] أَبَدًا ، ووَجْهُ الكلامِ أَنْ يُلْفَظَ فيه بـ (ياء) المُضَارَعَةِ المُعْجَمَةِ باثْنَتَيْنِ من تَحْتِها ، كما قالَ اللّه تعالي : ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ ﴾[٦]. وعلى هذا فيُقَالُ : الغَوَانِي يَخْرُجْنَ[٧] ، والنَّوْقُ يَسْرَحْنَ ، وأنْشَدَ على ذلك قولَ الشاعرِ :

---

(١) انظر : درة الغواص : ١٦٣ .

(٢) انظر : الكتاب ١/٢٠ ، شرح الملحة : ٣٦٥ و ٣٧٠ ، المفصل : ٢٤٤ ، شرح قطر الندى : ٤٥، شرح شذور الذهب : ٧٢ .

(٣) الهُمَزة : ٤ .

(٤) في الأصل : بتاء ، وما أثبته من الدرة .

(٥) في الدرة : الفاعلات .

(٦) مريم : ٩٠ .

(٧) في الدرة : يمزحن .

خَفِّضْ عَلَيْكَ فَمَا في الحَيِّ نُوْ إِبِلٍ

إلا وأَيْنُقُــهْ يَشْرُدْنَ أَحْيَانَا »[١]

انتهى كلامُـه[٢] .

[الجامد والمشتق]

ثم قلْتُ : مَا يَجُوْزُ اسْتِعْمَالُهُ جَامِداً أَوْ مُشْتَقّاً وَهْوَ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ ، وَمَا يَجُوْزُ اسْتِعْمَالُهُ مُشْتَقّاً أَوْ مُؤَوَّلاً بِمُشْتَقٍّ وَهْوَ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ .

[ص] جَمْعٌ صَحِيْحٌ خَبَرٌ حَالٌ وَمِزْ وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ وَتَأْوِيْلاً أَجِزْ

[ش] وأقولُ : الجُمُوْدُ والاشْتِقَاقُ مَذْكُوران في كُتُبِ العربيةِ على سبيلِ البُعْدِ والتَّفْرِيقِ ، وقد رأَيْتُ جَمْعَهُمَا في بَابٍ واحدٍ وهو هذا ، لِيَخِفَّ حِمْلُها على الطَّالِبِ إِنْ شاء اللّه تعالى .

إذا عرفت ذلك فاعلم أَنَّ الَّذي يَجُوزُ اسْتِعْمَالُه في الكلامِ جَامِدًا أو مُشْتَقّاً يكونُ في أَرْبَعةِ مَوَاضِعَ ، والذي يَجُوز استِعْمَالُه مُشْتَقّاً أو مُؤَوَّلاً بِمُشْتَقٍّ يكونُ في مَوْضِعٍ واحدٍ من أبوابِ العربيةِ ، وقد جَمَعْتُ الخمسةَ في هذا البيتِ الواحدِ بعونِ اللّه وتوفيقِه ، أمَّا المواضعُ الأربعةِ التي يَدْخُلها الجُمُودُ والاشْتِقَاقُ :

فأولُها : الجمعُ الصحيحُ السَّالمُ ، ويخْتَصُّ الجُمودُ بالعَلَمِ ، كما

---

(١) من البسيط ، لمطيع بن إياس ، وقبلها ثلاثة أبيات مذكورة هي وحكايتها في درة الغواص ، وانظر : الأغاني ١٣/٣٥٠ ، شرح مقامات الحريري للشريشي ٤/٥٦ ، الغيث المسجم في شرح لامية العجم ٢/١٠٦ ، شعراء عباسيون : ٦٧ . ويروى (في الناس) بدلاً من (في الحي).

(٢) انظر : درة الغواص : ١٧٤ و ١٧٥ .

يخْتَصُّ الاشتِقَاقُ بالصِّفَةِ [١] ، وقد مَثَّلَ لهما ابنُ مَالكٍ (بِعَامِرٍ ومُذْنِبِ)[٢] ، ومَثَّلْتُ لهما أَنَا (بزيد وعَالِم) ، ولا فَرْقَ في ذلك بين الجمعِ المذكَّرِ السَّالِم ، وبين الجمعِ المؤنَّثِ السَّالِم ؛ ولهذا اقْتَصَرْتُ في البيتِ على قولي : (جَمْعٌ صَحِيْحٌ) لِتَنَاوُلِهِ كِلاَ الجَمْعيْن ، ومثالُهما في المؤنَّث كقولك: هذه عَاتِكَاتٌ قائماتٌ ونحو ذلك ، وقد تقدَّمَ لنا في باب (الجمعِ المذكرِ السالمِ)[٣] أَنَّ الجَامِدَ هو : ما دَخَلَه الجُمُوْدُ ، وهو : أَنْ يكونَ الاسمُ صَرِيْحًا دَالا على الحَقِيْقَةِ ، وسَواءً في ذلك ما كان مُشْتَقّاً في أَصْلِه ، أو غَيْرَ مُشْتَقٍّ[٤]، كما تقدَّم بَيَانُه . وأمّا المُشْتَقُّ فهو: ما له أَصْلٌ يُرْجَعُ بِهِ إليه ، كاسمِ الفاعلِ ، واسمِ المَفْعُولِ ، والصِّفةِ / المُشَبَّهةِ باسمِ الفاعلِ ، [٦٠/ب] وأَفْعلِ التَّفْضِيْلِ ، وقد تقدَّمَ الكلامُ على هذين النَّوْعَيْن مَبْسُوْطاً في (باب الجمعِ المذكرِ السالمِ)[٣]، فلا حَاجَةَ إلى إِعَادَتِهِ .

وثانيها : الخبرُ ، وإليه أشرْتُ بقولي : (خَبَرٌ) أعني : وَخَبَرٌ ، وإليه أشارَ ابنُ مالكٍ بقوله :

والمُفْرَدُ الجَامِدُ[٥] فَارِغٌ وَإِنْ ... يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُوْ ضَمِيْرٍ مُسْتَكِنّ [٦]

---

(١) انظر : شرح ابن عقيل ٦٠/١ ، شرح الحلاوة السكرية : ١٥١ .

(٢) في قوله :

وارْفَعْ بواوٍ وبيا اجْرُرْ وانْصِبِ ... سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ ومُذْنِبِ

انظر : الألفية : ٦ .

(٣) انظر : الجزء الأول ١٥١/ب .

(٤) انظر : اللباب ٤٨٣/١ ، شرح المفصل ٢٧/١ .

(٥) في الأصل : (الجامع) وهو خطأ ، والتصويب من ألفية ابن مالك .

(٦) انظر : الألفية : ١٣ .

هذا مَذْهَبُ البَصْرِيين[١] نحو : هذا عبدُاللّه ، وزيدٌ أخوك ؛ لأنَّ الجَامِدَ لا يَصْلُحُ لِتَحَمُّلِ الضَّميرِ إلا على تَأَوُّلِه بالمُشْتَقِّ نحو : زيدٌ أسدٌ ، أي : شُجَاعٌ ، والجَامِدُ إذا كان خبرًا لا يحتاجُ إلى ذلك ، فإنْ كان الخبرُ مُشْتَقًّا تَحَمَّلَ ضميرَ المبتدأ رافعاً له ؛ لأنَّ المُشتقَّ بِمَنْزِلَةِ الفعلِ في المَعْنَى فلا بُدَّ له من فاعلٍ ، إما ظَاهِرٌ نحو : زيدٌ ضاربٌ غلامه ، وإمّا مُضْمَرٌ نحو : زيدٌ قائمٌ ، أيْ : هو ، هذا إذا لم يَرْفَعِ الظَّاهِرَ ، فإنْ رَفَعَهُ نحو : زيدٌ قائمٌ أبوه ، لم يَتَحَمَّلْ ، والمرادُ بالمُشْتَقِّ : واحدٌ من الصِّفَاتِ الصَّرِيْحَةِ ، وهي الأربعةُ المُتَقَدِّمُ ذِكْرُها ، وأما المُشْتَقُّ من أسماءِ الآلاتِ نحو : (مِفْتَاح)فإنه لا يَتَحَمَّلُ ، وكذلك ما كان على صِيْغَةِ (مَفْعَل) وقُصِدَ به الزَّمَانُ أو المَكَانُ ، كمَرْمَى زيد ، إذا أُرِيْدَ به مكانُ رَمْيِهِ أو زَمَنُ رَمْيِهِ، فإنه لا يتحَمَّلُ شيئًا[٢] واللّه أعلم .

وثالثُها : الحَالُ ، وإليها أشرْتُ بقولي : (حَالٌ) أعنِي : وحالٌ ، وإلى اشْتِقَاقِهَا أشارَ ابنُ مالكٍ بقولِه :

وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلاً مُشْتَقًّا ... يَغْلِبُ ، لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحِقًّا [٣]

---

(١) انظر هذا الخلاف بين البصرة والكوفة في : الإيضاح : ٩٠ ، الإنصاف ٥٥/١ مسألة (٧)، اللباب ١٣٦/١، شرح المفصل ٨٧/١، شرح الجمل ٣٥٠/١ ، شرح التسهيل ٣٠٦/١ ، شرح ابن الناظم : ١١٠ ، الارتشاف ٤٦/٢ ، توضيح المقاصد ٢٧٧/١ ، أوضح المسالك ١٩٤/١ ، شرح ابن عقيل ٢٠٥/١ ، الدرة المضيئة ٢٠/ب (وكلام المؤلف منه بتصرف) ، ائتلاف النصرة : ٣١ .

(٢) انظر : توضيح المقاصد ٢٧٨/١ ، شرح ابن عقيل ٢٠٦/١ ، الدرة المضيئة ٢٠/ب (وهنا نهاية النقل منها) .

(٣) انظر : الألفية : ٣١ .

يعني يَجِبُ أنْ تكونَ مُنْتَقِلَةً عن صَاحِبِها ، فلا تَقُوْلُ :جاء زيدٌ طويلاً، أو قَصِيْرًا ، أو نحوِ ذلك إذْ لا فَائِدَةَ فيه، وأَنْ تكونَ مُشْتَقَّةً غالبًا لا جَامِدَةً ، لأنها تَدُلُّ على حَدَثٍ وصَاحِبِه[١] ، وما كان كذلك لا بُدَّ أن يكونَ مُشْتَقّاً أو مُؤَوَّلاً بالمُشْتَقِّ ، كقولِ الشاعرِ :

فَلَوْلاَ اللَّهُ ، والمُهْرُ المُفَدَّى لَرحْتَ ، وأَنْتَ غِربَالُ الإِهَابِ [٢]

أيْ: مُمَزقَ الجِلْدِ. فإنْ وقَعَتْ جَامِدةً أُوِّلَتْ بِمُشْتَقٍّ [٣]،كقوله تعالى: ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ ﴾ [٤] ، ﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [٥]،

---

(١) انظر : شرح الكافية لابن مالك ٧٢٧/٢ ، شرح التسهيل ٣٢٢/٢ ، شرح ابن الناظم : ٣١٢ ، توضيح المقاصد ١٣٣/٢ ، أوضح المسالك ٢٩٦/٢ ، شرح ابن عقيل ٦٢٦/١ ، الدرة المضيئة ٧٣/ب (وكلام المؤلف منه بتصرف) .

(٢) من الوافر ، نسب في الوحشيات – ٨ – إلى عُفيرة بنت طُرَامَة الكلبية ، وفي المقاصد النحوية ١٤٠/٣ إلى : منذر بن حسان ، والبيت من شواهد : الخصائص ٢٢١/٢ و ١٩٥/٣ ، شرح الكافية لابن مالك ١٠٧٤/٢ ، شرح التسهيل ١٠٥/٣ ، شرح ابن الناظم ٣١٣ ، اللسان (غربل) ٤٩١/١١ ، المساعد ٢٢٤/٢، الأشباه والنظائر ٤١١/٢ ؛ همع الهوامع ١٠٣/٥ ، شرح الأشموني ٢٧/٣ . ويروى بدلاً من (لرحت) (لأبت) .

(٣) هذه عبارة ابن الناظم في شرح الألفية : ٣١٢ ، نقلها عنه البرهان الأبناسي في الدرة المضيئة ٧٣/ب ، وليس الأمر على إطلاقه ، فقد قسم ابن هشام الحال الجامدة قسمين : جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل ، وجامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل ، ثم قال : « وزعم ابنه – أي ابن الناظم – أن الجميع مؤول بالمشتق ، وهو تكلف ، وإنما قلنا به في الثلاث الأول ؛ لأن اللفظ فيها مُرَاد به غير معناه الحقيقي ؛ فالتأويل فيها واجب » . ا.هـ. انظر : أوضح المسالك ٢٩٧/٢ – ٣٠٠ .

(٤) النساء : ٨٨ و (فئتين) في معنى : مفترقين .

(٥) الأعراف : ١٤٢ و (أربعين) في معنى : معدوداً أو مقدراً .

﴿ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا ﴾ (١) ، ﴿ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ﴾ (٢)
وقس على نحو ذلك .

وإلى جُمُوْدِها أشارَ بقوله(٣) :

وَيَكْثُرُ الجَمُوْدُ في سِعْرٍ وَفِي مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلاَ تَكَلُّفِ
كَبِعْهُ مُداً بِكَذَا ، يَداً بِيَدْ وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَداً ، أَيْ كَأَسَدْ(٤)

/ وذلك إذا أُوِّلَتْ بِمُشْتَقٍّ بلا تَكَلُّفٍ (٥) ، كما إذا دَلَّتْ على سِعْرٍ [٦١/أ]
نحو : بِعْهُ مُداً بِدِرْهَمٍ ، (فمُداً) حالٌ جَامِدَةٌ في معنى : بِعْه مُسَعَّراً(٦)
كلَّ مُدٍ بدرهمٍ ، ومنه : بِعْتُ البُرَّ قَفِيْزاً بدرهمٍ ، أو على مُفَاعَلَةٍ نحو :
كَلَّمْتُهُ فَاهُ إلى فِيَّ (٧) ، أيْ : مُتَشَافِهَيْن ، [أو على تَشْبِيْهٍ](٨) نحو : كَرَّ
زيدٌ أَسَداً ، أيْ : مثلَ أسدٍ ، ووَقَعَ المُتَرَادِفَانِ(٩) عِدْلَيْ عَيْرٍ ، أيْ :

---

(١) النساء : ٧١ ، و (ثبات) في معنى : متفرقين ، و (جميعًا) في معنى : مجتمعين .
(٢) الأعراف : ٧٣ . و (آية) في معنى : دالة .
(٣) أي : ابن مالك في ألفيته .
(٤) انظر : الألفية : ٣١ .
(٥) انظر : شرح الكافية لابن مالك ٧٣٠/٢ ، شرح التسهيل ٣٢٤/٢ ، شرح ابن الناظم : ٣١٣، الارتشاف ٣٣٤/٢ ، توضيح المقاصد ١٣٤/٢ ، أوضح المسالك ٢٩٧/٢ ، شرح ابن عقيل ٦٢٨/١ ، الدرة المضيئة ٧٣/ب (وكلام المؤلف منه بتصرف) .
وتقدير الحال بالمشتق له وجهان :
الأول : أن يقدر قبل الجامد مضافًا نحو (مثل) .
والثاني : أن يؤول المنصوب بما يصح أن يكون مشتقًا . انظر : شرح الرضي ٣٣/٢ .
(٦) في الأصل (سعرًا) وهو خطأ .
(٧) انظر الخلاف في هذا المثل في : شرح المفصل ٦١/٢ ، شرح التسهيل ٣٢٤/٢ ، شرح الرضي ٢١/٢، الارتشاف ٣٣٥/٢ .
(٨) إضافة لسلامة الكلام ، وهي في الدرة المضيئة .
(٩) كذا بالأصل ، وفي كتب النحو (المصطرعان) انظر : شرح الكافية لابن مالك ٧٣٠/٢ ، شرح التسهيل ٣٢٤/٢ ، شرح ابن الناظم ٣١٤ ، الارتشاف ٣٣٤/٢ ، الدرة المضيئة ٧٣/ب ، وفي كتاب الأمثال لأبي عبيد - ١٣٤ - : وقعا كَعِكْمَيْ بعير ، وانظر : حاشية (٥) منه ، وفي مجمع الأمثال ٣٦٤/٢ : وقعا كعكمي عَير .

مُصْطَحِبَيْنِ اصْطِحَابَ عِدْلَيْ حمارٍ حين[١] وَقَعَا ، وبَدَتِ الجَارِيَةُ قمراً ، أيْ : مُضِيْئَةً ، وتَثَنَّتْ غُصْناً ، أيْ : مُعْتَدِلَةً ، وكقولِ الشاعرِ :

أَفِي السِّلْمِ أَعْيَاراً[٢] جَفَاءً وَغِلْظَةً

وفِي الحَرْبِ أَمْثَالَ النِّسَاءِ العَوَارِكِ ؟ [٣]

أَعْيَاراً[٢] : جَمْعُ عَيْرٍ وهو الحمار[٤] . وقس على نحوِ ذلك .

ورابعُها : التَّمْيِيْزُ ، وإليه أشرْتُ بقولي : (وَمِزْ) ؛ وذلك لأنَّهم قالوا[٥] : إنَّ عَامِلَ التَّمْيِيْزِ يَجِبُ تَقْدِيمُه مُطْلَقاً ، أي : سَواءً كان اسماً : كقَدْرِ رَاحَةٍ سَحَاباً ، وشِبْرٍ أَرْضاً ، وقَفِيْزٍ بُرّاً ، ومَنَوَيْنِ عَسَلاً وتَمْراً

---

(١) في الأصل (حتى) والتصويب من الدرة المضيئة ٧٣/ب .

(٢) في الأصل (أعْيَار) والشاهد بالنصب كما في مصادر تخريجه الآتية .

(٣) من الطويل . وهو لهند بنت عتبة ، قالته لفلول الجيش القرشي العائد من بدر ، وهو في : الكتاب ٣٤٤/١ ، سيرة ابن هشام ٣٠٢/٢ ، المقتضب ٢٦٥/٣ ، الكامل ١٠٩٠/٣ ، التبصرة ٤٧٣/١ ، شرح أبيات سيبويه ٣٤٦/١ ، الإفصاح : ٣٠٨ ، الروض الأنف ١٩٩/٥ ، المقرب ٢٥٨/١ ، شرح الكافية لابن مالك ٧٣٠/٢ ، شرح ابن الناظم : ٣١٤ ، اللسان (عود) ٦١٤/٤ ، (عير) ٦٢٠/٤ ، المقاصد ١٤٢/٣ ، الخزانة ٢٦٣/٣ ، وفي الكامل ١٠٩٠/٣ حاشية (٤) : سبب آخر لقول البيت ، وشك في نسبته إلى هند بنت عتبة .
والعوارك : جمع عارك ، وهي الحائض . ويروى بدلاً من (أشباه) (أمثال) ، وبدلاً من (النساء) (الإماء) .

(٤) نهاية النقل من الدرة المضيئة ٧٣/ب .

(٥) بنصه من الدرة المضيئة ٨٢/ب ، وانظر تقديم التمييز على عامله والخلاف فيه في : المقتضب ٣٦/٣ ، الأصول ٢٢٣/١ ، التبصرة والتذكرة ٣١٨/١ ، الإيضاح : ١٧٤ ، الخصائص ٣٨٤/٢، أسرار العربية : ١٩٦ ، الإنصاف مسألة (١٢٠) ٨٢٨/٢ ، اللباب ٣٠٠/١ ، شرح المفصل ٧٣/٢ ، شرح الجمل ٢٨٣/٢ ، شرح الكافية لابن مالك ٧٧٥/٢ ، شرح التسهيل ٣٨٩/٢، شرح العمدة ٤٧٦/١ ، شرح ابن الناظم : ٣٥١ ، شرح الرضي ٧٠/٢ ، الارتشاف ٣٨٥/٢ ، توضيح المقاصد ١٨٦/٢، أوضح المسالك ٣٧٢/٢، شرح ابن عقيل ٦٧٠/١ ، المساعد ٦٦/٢، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ١٣٩/٢ ، ائتلاف النصرة : ٣٨ .

ونحوِ ذلك ، أو فعْلاً جَامِدًا نحو: ما أحْسَنَهُ رجلاً ، قال ابنُ مَالِكٍ : بإجْمَاعِ النُّحَاةِ[١] ، فإنْ كان العَامِلُ مُتَصَرِّفاً نحو : طَابَ زيدٌ نَفْساً ، وغَرَسْتُ الأَرْضَ شَجَرًا ، فَذَهَبَ سيبويهِ[٢] ، والفَرَّاءُ ، وأكثرُ البصريين ، والكوفيين إلى المَنْعِ، وذهبَ الكِسَائي، والجَرْمي، والمَازِني[٣] ، والمُبَرِّدُ[٤] إلى جَوازِ تقديمهِ ، قِيَاساً على غيره من الفَضْلاتِ المَنْصُوْبَةِ بفعلٍ مُتَصَرِّفٍ ، وَوَافَقَهم على ذلك ابنُ مالك[٥] لوُرُوْدِ السَّمَاعِ بِهِ ، كقولِ الشاعرِ :

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالفِرَاقِ حَبِيْبَهَا

وَمَا كَانَ نَفْساً بالفِرَاقِ تَطِيبُ [٦]

---

(١) انظر : شرح العمدة ٤٧٥/١ ، شرح التسهيل ٣٨٩/٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٢٠٤/١ و ٢٠٥ .

(٣) انظر : الكتاب ٢١١/١ حاشية رقم (١) ، المقتضب ٣٦/٣ .

(٤) انظر : المقتضب ٣٦/٣ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ٣٨٩/٢ ، شرح العمدة ٤٧٦/١ .

(٦) من الطويل ، مختلف النسبة ، فنسب : للمخبَّل السعدي واسمه : ربيع بن ربيعة ، انظر الديوان ٢٩٠ ، الكتاب ٢١١/١ حاشية رقم (١) ، الخصائص ٣٨٤/٢ ، اللسان (حبب) ٢٩٠/١ ، المقاصد الشافية ١٤١/٢ ، المقاصد النحوية ٢٣٥/٣ . ونسب لأعشى همدان وهو: عبدالرحمن بن عبدالله . انظر: الديوان : ٧٥ ، ونسب لقيس بن الملوح وليس في ديوانه . انظر: المقاصد النحوية ٢٣٥/٣ ، وورد بلا نسبة في : المقتضب ٣٧/٣، الأصول ٢٢٤/١ ، الجمل: ٢٤٣ ، الإيضاح: ١٧٤ ، التبصرة والتذكرة ٣١٩/١ ، شرح الحماسة للمرزوقي :١٣٣٠ ، أمالي ابن الشجري ٥٠/١ ، أسرار العربية : ١٩٧ ، الإنصاف ٨٢٨/٢ ، شرح المفصل ٧٤/٢ ، شرح الجمل ٢٨٣/٢ ، شرح الكافية لابن مالك ٧٧٨/٢ ، شرح التسهيل ٣٨٩/٢ ، شرح ابن الناظم : ٣٥٢ ، شرح ابن عقيل ٦٧٠/١ .

– هذا ومما أجاب به المانعون – من تقديم التمييز على عامله المتصرف – على هذا البيت ، بأن الرواية هي : (وما كان نفسٌ) أو (ما كان نفسي) وعلى هذا فلا شاهد فيها . انظر: الجمل : ٢٤٣ ، الخصائص ٣٨٤/٢ ، أسرار العربية : ١٩٧ ، الإنصاف ٨٣١/٢ ، اللباب ٣٠١/١، شرح المفصل ٧٤/٢ ، ائتلاف النصرة : ٣٩ .

وكقولِ الآخـر :

* وَمَـا ارْعَـوَيْـتُ وَ شَـيْـبـاً رَأْسِـيَ اشْـتَعَـلا * [١]

وكقولِ الآخـرِ :

وَلَسْـتُ إِذَا ذَرْعًـا أَضِـيْـقُ بِضَـارِعٍ

وَلاَ يَـائِـسٍ عِـنْـدَ التَّـعْـسُّـرِ مِـنْ يُـسْـرِ [٢]

وأجابَ المَانِعُون بِأَنَّ ذلك ضَـرُوْرَةٌ نَـادِرَةٌ[٣] واللّـه أعلم .

وخامسُـها: النَّعْـتُ ، وذلك لأنَّهم قالوا : إنَّ [٤] المَـنْعُـوْتَ بـه قِـسْـمَـان : مُـفْرَدٌ ، وجُـمْـلَـةٌ ، والـمُـفْـرَدُ قِـسْـمَـان : مُـشْـتَـقٌّ ، وشِـبْـهُـهُ ، فـالـمُـشْـتَقُّ الـمَـوْصُـوْفُ بـه: مـا دَلَّ على فاعلٍ، أو مفعولٍ، وتضَـمَّـن مَعْـنى فِعْـلٍ وحُـرُوْفـه[٥]، فـيـدْخُـلُ فـي ذلك : اسمُ الفـاعلِ ، واسمُ المفـعـولِ ، والصِّـفَـةُ الـمُـشَـبَّـهَـةُ باسمِ الفـاعلِ، وأفْـعَـلُ التَّفْـضِـيـلِ ، وأَوْزَانُ الـمُـبَـالَـغَـةِ ، ولا يدخلُ في ذلك أسـمـاءُ

---

(١) عجز بيت من البسيط ، وصدره :

* ضَـيَّـعْـتُ حَـزْمِـيَ في إِبْـعَـادِيَ الأمَـلاَ *

ولا يعرف قائله ، وهو في : شرح التسهيل ٣٨٩/٢ ، شرح العمدة ٤٧٨/١ ، المغني ٥٣٤/٢، المساعد ٦٦/٢ ، شرح ابن عقيل ٦٧١/١، المقاصد الشافية ١٤١/٢ ، المقاصد النحوية ٢٤/٣، شرح شواهد المغني ٨٦١/٢ ، شرح الأشموني ٣٥٠/٢ .

(٢) من الطويل ، مجهول القائل ، وهو في : شرح الكافية لابن مالك ٧٧٧/٢ ، شرح التسهيل ٣٨٩/٢ ، شرح ابن الناظم ٣٥٢ ، المقاصد الشافية ١٤١/٢ ، شرح المكودي : ١٣٣ ، المقاصد النحوية ٢٣٣/٣ .

(٣) نهاية نص الدرة المضيئة ٨٣/أ .

(٤) بالنص من الدرة المضيئة ١٢٤/ب ، وانظر : شرح المفصل ٤٨/٣ و ٥٧ ، المقرب ٢٢٠/١ ، شرح التسهيل ٣١٣/٣ ، شرح الكافية لابن مالك ١١٥٧/٣ ، شرح ابن الناظم ٤٩٣ ، شرح الرضي ٢٨٩/٢ ، الارتشاف ٥٨٥/٢ ، توضيح المقاصد ١٣٨/٣ ، أوضح المسالك ٣٠٤/٣، شرح ابن عقيل ١٩٥/٢ .

(٥) هذا كلام ابن مالك في شرح الكافية ١١٥٨/٣ .

الزَّمَانِ ، والمَكَانِ / ، والآلَةِ ؛ لأنّ المَقْصُودَ الاشْتِقَاقُ الصِّنَاعي [٦١/ب] المُشْتَمِلُ على وَصْفٍ صَرِيحٍ ، وهو : ما أُخِذَ من لَفْظِ المَصْدَرِ للدَّلالَةِ على مَعْنًى مَنْسُوبٍ إليه ، ودَلَّ على حَدَثٍ وَصَاحِبِهِ ، وقد مَثَّلَ لَه ابنُ مالكٍ بقولِه :

* وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ * [١]

وأما شِبْهُ المُشْتَقِّ فهو[٢]: ما أُوِّلَ به ، وأُقِيمَ مُقَامَهُ في معناه من الأسماءِ العَارِيَةِ من الاشْتِقَاقِ[٣] ، كاسمِ الإشَارَةِ نحو : مررْتُ بزيدٍ هذا ، أيْ : المُشَارِ إليه ، و(ذِي) بمعنى صاحبٍ [٤] نحو : مررْتُ برجل ذِي مَالٍ، والنَّسَبِ نحو : مررت برجل قُرَشِي، أي : مُنْتَسِبٍ ، وكذلك ما تَضَمَّنَ معنَى الصِّفَةِ اسْتِعْمَالاً لا وَضْعاً ، كقولهم : مررْتُ بِقَاعٍ عَرْفَجٍ كلّه ، أيْ: خَشِنٍ ، وذهبَ الكوفيون إلى أنّ أسماءَ الإشَارَةِ لا يُنْعَتُ بها لجُمُودِهَا[٥] ، وتَبِعَهُم السُّهَيْلِي في ذلك[٦] ، وإلى هذا النَّوعِ أشرْتُ بقولي :

---

(١) انظر : الألفية : ٤٦ ، وبعده :

* وَشِبْهِهِ كَذَا وَذِي والمُنْتَسِبْ *

(٢) هذا تفسير ابن مالك في شرح الكافية ١١٥٨/٣ .

(٣) قسّم المرادي شبه المشتق قسمين : مطرد وغير مطرد ، والمطرد ضربان :

أحدهما : جار مجرى المشتق أبداً ، كـ(ذي) بمعنى صاحب ، وأسماء النسب المقصود .

والآخر : جار مجراه في حال دون حال ، كأسماء الإشارة غير المكانية ، و (ذو) الموصولة وفروعها وأخواتها المبدوءة بهمزة الوصل .

وغير المطرد : المصدر ، والعدد ، والقائم بمسماه معنًى ملازمٌ ينزله منزلة المشتق كأسد . انظر: توضيح المقاصد ١٣٩/٣ .

(٤) وكذلك (ذو) الموصولة . انظر : شرح الكافية لابن مالك ١١٥٨/٣ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٤٩٣ ، الارتشاف ٥٨٦/٢ ، توضيح المقاصد ١٣٩/٣ .

(٥) انظر : الارتشاف ٥٨٦/٢ ، توضيح المقاصد ١٣٩/٣ ، المساعد ٤١٠/٢ .

(٦) انظر : السابق ، ونتائج الفكر : ٢١٤ ، وهنا نهاية النقل من الدرة المضيئة .

* وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ وَتَأْوِيلاً أَجِزْ *

أَيْ : جَوِّزِ النَّعْتَ بهما كما قد رأَيْتَ .

والحاصلُ مما ذُكِرَ أَنَّ الجُمُوْدَ والاشْتِقَاقَ يكونان في : الجمعِ السالمِ – مذكَّرًا كان أو مؤنثًا – ، وفي الخبرِ ، وفي الحالِ ، وفي التَّمييزِ ، وأَنَّ الاشْتِقَاقَ وشِبْهَهُ – وهو المُؤَوَّلُ بالمشْتَقِّ – يكونُ في النَّعْتِ . هذا على سبيلِ الإيْجَازِ، وأمَّا الكلامُ عليها بطريقِ البَسْطِ فمَحَلُّهُ في أبوابِها[1]، كما ستراه مُفَصَّلاً إنْ شاء اللّه تعالى .

[العـــدل]

ثم قلْتُ : مَا يَدْخُلُهُ العَدْلُ وهِيَ سِتَّةُ مَوَاضِع .

[ص] كَعُمَرَ أَكِّدْ وَنَادِ وَالْعَدَدْ قَطَامِ أَوْ نَزَالِ في بَابِ المَدَدْ

[ش] وأقولُ : المواضعُ التي يدخلُها العَدْلُ ستةٌ ، وكانت مُتَفَرِّقَةً في أبوابِ العربيةِ فجمعْتُها في بابٍ واحدٍ وهو هذا ، ليَخِفَّ حِمْلُها على الطالبِ إنْ شاء اللّه تعالى .

فأولُها: المَعْدُوْل عن (فاعل) عَلَمًا إلى (فُعَل) ، ومحَلُّه في بابِ (ما لا يَنْصَرِف)[2] ، وقد مثَّلْتُ له بقولي : (كعُمَرَ) لأنه مَعْدُوْلٌ عن: عَامِرٍ،

---

(١) أما باب جمع الصحيح السالم فهو في الجزء الأول ١٥١/ب . والخبر والتمييز والحال في الفصل الثامن من فصول الكفاية ، وهو فصل العامل . انظر: ٢٤/أ و ٢٥/أ و ٣١/ب على التوالي من الكفاية . وأما النعت فهو في الفصل التاسع من فصول الكفاية وهو فصل التابع . انظر : ٣٧/أ من الكفاية . وشرح هذه الأبواب كلها غير موجود بأيدينا .

(٢) انظر : الكتاب ٢٢٤/٣ ، المقتضب ٣٢٣/٣ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ٥٢ ، التبصرة والتذكرة ٥٥٩/٢ ، الجمل: ٢٢٢ ، الإيضاح : ٢٣٥ ، شرح الملحة : ٣١٢ ، أمالي ابن الشجري ٣٤٩/٢، شرح المفصل ٦١/١ ، شرح الجمل ٢٢٦/٢ ، شرح الكافية لابن مالك ١٤٧٣/٣ ، شرح الرضي ١٢٣/١ ، الارتشاف ٤٣٤/١ ، توضيح المقاصد ١٥٥/٤ ، أوضح المسالك ١٢٩/٤ ، شرح ابن عقيل ٣٣٥/٢ .

ومثْلُه: مُضَر[١] ، و جُشَم[٢] ، و قُثَم[٣] ، و زُفَر[٤] ، ودُلَف[٥] ، أسماءُ رجالٍ. وهي مَعْدُوْلَةٌ عن : مَاضِرٍ[٦] ، و جَاشِمٍ[٧] ، و قَاثِمٍ[٨] ، و زَافِرٍ[٩] ، ودَالِفٍ[١٠] ، ونحوِ ذلك . وقد تقدَّم الكلامُ عليها في بابِ (ما لا يَنْصَرِفُ) فلا حاجةَ إلى إعادَتِه[١١] .

وأما المَعْدُوْلُ عن (أَفْعَل) نحو : ثُعَل[١٢] ، وهو : أبو حَيٍّ من طَيّ يُقالُ له : ثُعَلُ بن عمرو[١٣] ، وهو معدولٌ عن : أَثْعَل[١٤] ، / قالَ الجوهري : [٦٢/أ]

---

(١) هو : مضر بن نزار بن مَعَدّ بن عدنان ، سمي بذلك لأنه كان مولعًا بشرب اللبن الماضر ، وقيل سمي به لبياض لونه من مَضِيرة الطبيخ . انظر : اللسان (مضر) ١٧٧/٥ .

(٢) اسم لعدد من الأشخاص من قبائل مختلفة . انظر : اللسان (جشم) ١٠١/١٢.

(٣) اسم رجل ، ولم يُحدد ، وهو كذلك : الذكر من الضباع . انظر : اللسان (قثم) ٤٦٢/١٢ .

(٤) اسم رجل ، ولم يُحدد ، ويطلق أيضًا على الجمل الضخم ، والأسد ، والرجل الشجاع والكريم والسيد . انظر : اللسان (زفر) ٣٢٥/٤ .

(٥) اسم رجل ، ولم يُحدد . انظر : اللسان (دلف) ١٠٧/٩ .

(٦) وهو مازج اللبن بالماء . انظر : شرح الملحة : ٣١٢ .

(٧) وهو الذي يفعل الشيء عن استثقال . انظر : شرح الملحة : ٣١٢ .

(٨) وهو المعطي الجواد . انظر : أمالي ابن الشجري ٣٤٩/٢ ، اللسان (قثم) ٤٦٢/١٢ .

(٩) وهو حامل الأثقال . انظر : شرح الملحة : ٣١٢ .

(١٠) وهو المتقاصر الخطو . انظر : شرح الملحة : ٣١٢ .

(١١) انظر : الجزء الأول ١٣٨/أ .

(١٢) انظر : الارتشاف ٤٣٤/١ ، توضيح المقاصد ١٥٥/٤ ، وعند ابن عقيل أن أصله (ثاعل) ، فهو معدول عن (فاعل) . انظر : شرح ابن عقيل ٣٣٥/٢ .

(١٣) انظر : الصحاح (ثعل) ١٦٤٦/٤ ، أمالي ابن الشجري ٣١٠/١ . وقال في اللسان (ثعل) – ٨٤/١١ – : « وليس بمعدول إذ لو كان معدولاً لم يصرف » ا.هـ.

(١٤) في الأصل (أفعل) بالفاء وما أثبته لعله الصواب .

«يُقَالُ رجلٌ أَثْعَلُ ، وامرأة ثَعْلاءُ»[١] . انتهى كلامُه ، ونظيرُ ذلك : زُحَل ، وهو اسمٌ للكَوْكَبِ المَعْرُوْفِ [٢]، و قُزَح، وهو اسمٌ للقَوْسِ المُتَلَوِّنِ في السماءِ، والأَغْلَبُ فيه أنَ يكون مُضَافًا ، كقولهم : قَوْسُ قُزَح[٣] ، و بُلَع ، وهو بَطْنٌ من قُضَاعَةَ[٤] ، ومَنْزِلَةٌ من مَنَازِلِ القمرِ ، وهما كَوْكَبان مُتَقَارِبان ، زَعَمُوا أنّه طَلَع لمّا قال اللّه تعالى للأرضِ : ﴿ ٱبْلَعِى مَآءَكِ ﴾ [٥] انتهى كلامُه [٦] ، و هُبَل ، اسمُ صَنَمٍ [٧] ، وهي مَعْدُوْلَةٌ عن : زَاحِلٍ ، وقَازِحٍ ، وبَالِعٍ ، وهَابِلٍ ، وقِسْ على نحوِ ذلك .

فكلُّها مُذكَّرةٌ ، وكلُّها أعلامٌ مَعْروفةٌ ، وكلُّها ألفاظٌ مَعْدُولَةٌ ، وكلها لا يَنْصَرِفُ للعلميَّةِ والعَدْلِ ، كما تقدمَ بيانُه في باب (ما لا ينصرفُ)[٨] .

وثانيها : المَعْدُوْلُ المُؤَكَّدُ به ، ومحَلُّه في باب (ما لا ينصرفُ)، وفي بابِ (التَّوكِيدِ) ، وهي أربعةُ ألفاظٍ ليس إلا : جُمَع ، و كُتَع ، وبُصَع ،

---

(١) في الصحاح (ثعل) ١٦٤٦/٤ : « الثَّعَلُ – بالتحريك – زوائد في الأسنان واختلاف في منبتها يركب بعضها بعضًا ، رجل أثعل ، وامرأة ثعلاء ». ا.هـ

(٢) في شرح الملحة –٣١٢– : « وهو النجم المعروف بالطارق ، وعدل به عن (زاحل) لأنه أبعد النجوم فلكا ، واشتقاقه من (زحل) إذا بعد ». ا.هـ

(٣) انظر : الصحاح (قزح) ٣٩٦/١ وفيه كذلك : اسم جبل بالمزدلفة .

(٤) انظر : اللسان (بلع) ٢٠/٨ ، توضيح المقاصد ١٥٥/٤ .

(٥) هود : ٤٤ .

(٦) انظر : الصحاح (بلع) ١١٨٨/٣ وفيه : سَعْدُ بُلَعَ من منازل القمر ، وكذلك في اللسان (بلع) ٢٠/٨ ، وزاد في سبب التسمية : « ويقال إنه سمي (بلع) لأنه كأنه لقرب صاحبه منه يكاد يبلعه ، يعني الكوكب الذي معه » . ا.هـ

(٧) وهو صنم كان لقريش في جوف الكعبة ، وهو من عقيق أحمر على صورة الإنسان مكسور اليد اليمنى ، أدركته قريش كذلك فجعلوا له يدًا من ذهب ، وكان أول من نصبه خزيمة بن إلياس بن مضر . انظر : كتاب الأصنام لابن الكلبي : ٤٣ .

(٨) انظر : الجزء الأول ١٣٨/أ .

وبُتَـع[١] ، وإليها أشَـرْتُ بقولي : (أَكِّدْ) ، وهذه الكلماتُ الأربعُ لا تَنْصـرِفُ ؛ للتَّعـريفِ والعَدْلِ ، كمـا تقـدمَ بيـانُـه في بابه[٢] ، أمـا التَّعْـرِيفُ فـبـالإِضَـافـةِ المَـنْوِيَّـةِ [٣] ، فإنَّ أصلَ : رأيتُ النسـاء جُمَـعَ ، أيْ : جَمِـيْعَـهُـنَّ ، كما يقَـال : رأيتُـهنَّ كلَّـهنَّ ، فَحُذِفَ الضَّـمِيرُ لِلعِلْـمِ به ، واسـتُغْنِيَ عنه بِـنِيَّـةِ الإضـافـة ، وصَـارَ كأنّـه عَلَـمٌ لعَـرائِـه عن عَـلامَـةٍ مَلْفُـوظٍ بها ، وليس بعَلَـم[٤] .

وأمـــا العَدْلُ فـــالصَّـحِيْـحُ أَنَّ (جُـمَـع) مَعْدولٌ عن (جَـمْـعَـاوات) ، واختارَه ابنُ مالكٍ[٥] ؛ لأنَّ مـفْـرَدَاتِها : جَـمْـعَـاء ، وكَـتْـعَـاء ، وبَصْـعَـاء ، وبَتْـعَـاء،

---

(١) انظر : الكتاب ٢٢٤/٣ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ٥٣ ، التبصرة والتذكرة ٥٦١/٢ ، أمالي ابن الشجري ٢٤٩/٢ ، شرح الجمل ٢٧٣/١ ، شرح الكافية لابن مالك ١٤٧٤/٣ ، شرح العمدة ٨٦٧/٢ ، شرح ابن الناظم : ٦٥٥ ، شرح الرضي ١١٩/١ ، الارتشاف ٤٣٥/١ ، توضيح المقاصد ١٥٤/٤ ، أوضح المسالك ١٢٨/٤ ، شرح ابن عقيل ٣٣٥/٢ .

(٢) انظر : الجزء الأول ١٣٨/ب .

(٣) في الأصل (المنونة) بالنون خطأ ، والصواب ما أثبته .

وكلام المؤلف من هنا منقول من الدرة المضيئة ١٨٢/أ .

(٤) هذه العبارة قد أكملها البرهان في الدرة ، والمرادي في شرح الألفية ، وهي عبارة ابن مالك في شرح الكافية ١٤٧٥/٣ ، وشرح العمدة ٨٦٧/٢ ، وتمامها : « وليس بعلم ؛ لأن العلم إما شخصي وإما جنسي ، فالشخصي مخصوص ببعض الأشخاص . فلا يصلح لغيره ، والجنسي مخصوص ببعض الأجناس فلا يصلح لغيره ، و (جُمَع) بخلاف ذلك ، فالحكم بعلميته باطل».ا.هـ

(٥) انظر : شرح الكافية ١٤٧٥/٣ ، شرح العمدة ٨٦٨/٢ ، وهو رأي ابن الشجري في أماليه ٣٥٠/٢ .

وهي أسماء ، وقِياسُ (فَعْلاَء) – إذا كان اسمًا – أَنْ يُجْمَعَ على (فَعْلاَوَات)، كصحراء ، وصَحْرَاوَات ، ولأنّ[١] ما جُمِعَ مذكَّرُه بـ(الواو) و(النون) ، جُمِعَ مؤنَّثه بـ(الألِف) و(التاء)، وقِيْلَ: مَعْدُولٌ عن (جُمْع) على وزن (فُعْل)–بضم (الفاء) وسكون (العين) –؛ لأنّ قِيَاس (أَفْعَل[٢] فَعْلاء) أَنْ يُجْمَعَ مذكَّرُه ومؤنَّثه على (فُعْل)، نحو : حُمْر ، في أحمر، وحمراء ، وهو قولُ الأَخْفَشِ[٣] ، والسِّيرافي[٤] ، واختارَه ابن عُصْفُور[٥] ، والأَوَّلُ هو المَشْهُورُ وبه أقولُ ،

---

(١) في الأصل : (ان) وما أثبته من الدرة المضيئة .

(٢) في الأصل (أفعل وفعلاء) بالواو ، والصواب حذفها كما في الدرة المضيئة .

(٣) انظر : شرح الكافية لابن مالك ١٤٧٥/٣ ، شرح العمدة ٨٦٨/٢ ، الارتشاف ٤٣٥/١ ، توضيح المقاصد ١٥٤/٤ .

(٤) السابق ، والكتاب ٢٢٤/٣ حاشية (١) .

(٥) انظر : شرح الجمل ٢٧٣/١ ، وهو كذلك رأي الصيمري في التبصرة والتذكرة ٥٦١/٢ ، وأبي عثمان المازني . انظر : أمالي ابن الشجري ٣٤٩/٢ .

ورد النحاة هذا الرأي لمخالفة (أجمع) لباب (أحمر) ، من حيث قالوا : أجمعون ، ولم يقولوا: أحمرون ، لم يجمعوه بـ(الواو) و(النون) ، كما لم يجمعوا مؤنثه بـ(الألف) و(التاء) . وكذلك لأن (فعلاء) لا يجمع على (فُعْل) إلا إذا كان مؤنثًا (لأفعل) صفة ، كحمراء وصفراء، و(جمعاء) ليس كذلك . انظر : أمالي ابن الشجري ٣٤٩/٢ ، شرح الكافية لابن مالك ١٤٧٦/٣ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٦٥٥ ، شرح الأشموني ٤٧٠/٣ . وهنا نهاية النقل من الدرة المضيئة ١٨٢/أ .

وقد تقدَّم الكلامُ على هذا النَّوعِ في بابِ (ما لا ينصرفُ) ، فلا حاجةَ إلى إعَادَتِه[١] .

وثالثُها : ما جُعِلَ عَلَمًا من المَعْدُول إلى (فُعَل) في النِّداء ، وهي أربعةُ ألفاظٍ : غُدَر ، وفُسَق ، وخُبَث ، ولُكَع[٢] ، وهي سَمَاعِيَّةٌ فتُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليها[٣] ، ولا تستَعْمَلُ إلا في النِّداءِ ، وإلى هذا أشرْتُ بقولي : (وَنَادِ) أَيْ : قُلْ : يا غُدَر ، يا فُسَق ، يا خُبَث ، يا لُكَع انتهى .

ثم هذا العَدْلُ على ثلاثةِ أنواعٍ :

أحدُها : مَعْدُول عن : (فَاعِل) ، وهو اسمان : غُدرَ ، عن / : غَادِرٍ ، وفُسَق ، عن : فَاسِقٍ . [٦٢/ب]

والثاني : مَعْدُولٌ عن : (فَعِيْلٍ) ، وهو : خُبَث ، عن : خَبِيْثٍ .

والثالثُ : مَعْدُولٌ عن : (فَعِلَ) - بفَتْح (الفاء) وكَسْرِ (العين) - وهو : لُكَع ، عن : لَكِع .

---

(١) انظر : الجزء الأول ١٣٨/ب .

(٢) انظر : الكتاب ١٩٨/٢ و ٢٢٥/٣ ، المقتضب ٣٧٣/٣ و ٣٧٤ ، الكامل ٣٣٨/١ و ١٢٣١/٣ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ٥٣ ، التبصرة والتذكرة ٣٥٣/١ و ٥٥٩/٢ ، أمالي ابن الشجري ٣٥١/٢ ، شرح الجمل ١٠٨/٢ ، شرح الكافية لابن مالك ١٣٣٠/٣ ، شرح العمدة ٨٦٩/٢ ، شرح التسهيل ٤١٩/٣ ، شرح الرضي ٤٣٠/١ ، الارتشاف ١٥١/٣ ، توضيح المقاصد ٨/٤ و ١٥٦ ، أوضح المسالك ٤٥/٤ ، شرح ابن عقيل ٢٧٨/٢ .

(٣) اختلف النحاة في هذا فذهب المبرد والزجاج وابن عصفور والمغاربة إلى أنه يقاس عليه كما يجوز قياس (فَعالِ) في سب الأنثى، انظر: الكامل ١٢٣١/٣، ما يتصرف وما لا ينصرف:٥٣، شرح الجمل ١٠٧/٢ ، الارتشاف ١٥١/٣ ، توضيح المقاصد ٨/٤ .
وذهب الصيمري وابن مالك وابنه وابن عقيل إلى أنه لا يقاس عليه ، انظر : التبصرة والتذكرة ٣٥٤/١ ، شرح الكافية ١٣٣٠/٣ ، شرح التسهيل ٤١٩/٣ ، شرح ابن الناظم : ٥٨٤ ، شرح ابن عقيل ٢٧٨/٢ . أما سيبويه فقد نُقل عنه جواز القياس . انظر : شرح الرضي ٤٣٠/١، الارتشاف ١٥١/٣ ، توضيح المقاصد ٨/٤ وفيه : « ونقله في البسيط عن سيبويه ». ا.هـ

قال المُحَقِّقُون من أهلِ العربيةِ[١] : « وهذا النَّوعُ أَحَقُّ من (عُمَرَ) بمَنْعِ الصَّرفِ ؛ لأنَّ عَدْلَه مُحَقَّقٌ ، وعَدْلُ (عُمَرَ) مُقَدَّرٌ [٢] ، وإنَّما قُدِّر العَدْلُ في (عُمَرَ) ونحوه لئَلا يَلْزَمَ مَنْعُ الصَّرفِ بعِلَّةٍ واحدة، وهي العلميَّةُ، ولأنَّ الأَعْلامَ يَغْلِبُ فيها النَّقْلُ ؛ فلذلك جُعِلَ (عُمر) مَعْدُولاً عن : (عَامرٍ) -العَلَمِ المَنْقُولِ من الصِّفَةِ - ولم يُجْعَلْ مُرْتَجَلاً[٣] . وبجَعْلِه مَعْدُولاً فائدتان : لَفْظِيَّةٌ : وهي التَّخْفِيفُ ، ومَعْنَوِيَّةٌ : وهي مَحْضُ العَلَمِيَّة ، إذْ لو قِيلَ : عامرٌ ، لَتُوُهِمَ أَنَّه صِفَةٌ» [٤]. وقد تقدَّم الكلامُ على ذلك في بابِه ، فلا حاجةَ إلى إعَادتِه[٥] .

ورابعُها : ما كانَ من أسماءِ العَدَدِ المَعْدُولةِ على وَزْنِ (فُعَال) و(مَفْعَل)[٦] من واحدٍ إلى عشرة [٧] ، كقولهم : أُحَادُ ومَوْحَدُ ، وثُنَاءُ ومَثْنى ،

---

(١) هذا النص في الدرة المضيئة ١٨٢/ب بتصرف من المؤلف ، وقد نقله صاحبها عن غيره أيضًا ، كما سأبين في داخل النص هذا .

(٢) عبارة ابن مالك بنصها في شرح الكافية ١٤٧٤/٣ ، ونقلها عنه المرادي في توضيح المقاصد ١٥٦/٤.

(٣) هذه من تنبيهات المرادي في توضيح المقاصد ١٥٥/٤ .

(٤) السابق ١٥٦/٤ ، وهو نهاية النص في الدرة المضيئة ١٨٢/ب .

(٥) انظر : الجزء الأول ١٣٨/أ .

(٦) انظر : الكتاب ٢٢٥/٣ ، المقتضب ٣٨٠/٣ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ٥٩ ، الأصول ٨٨/٢ ، التبصرة والتذكرة ٥٦٠/٢ ، الإيضاح ٢٣٥ ، شرح الملحة : ٣٠٨ ، شرح المفصل ٦٢/١ ، شرح الجمل ٢١٩/٢ ، شرح العمدة ٨٤٧/٢ ، شرح الكافية لابن مالك ١٤٤٥/٣ ، شرح ابن الناظم : ٦٤٠ ، شرح الرضي ١١٤/١ ، الارتشاف ٤٣٧/١ ، توضيح المقاصد ١٢٧/٤ ، أوضح المسالك ١٢٢/٤ ، شرح ابن عقيل ٣٢٦/٢ .

(٧) الذي سمع من ألفاظ العدد المعدولة هو من واحد إلى أربعة ، وهي التي وردت في الكتاب ٢٢٥/٣ ، الأصول ٨٨/٢ ، الإيضاح : ٢٣٥ ، شرح الملحة : ٣٠٨ .
وذكر الحريري في الدرة -١٨٤- وابن يعيش في شرح المفصل ٦٢/١ ، وابن عصفور في شرح الجمل ٢٢٠/٢ ، وابن مالك في شرح الكافية ١٤٤٧/٣ : أنه قد روي عن بعض العرب عُشار ، وأضاف ابن مالك أيضًا ورود : مَعْشَر ومَخْمس .

وثُلاثُ ومَـثْلَـثُ ، ورُبَاعُ ومَـرْبَعُ ، وخُمَـاسُ ومَخْمَـسُ ، وسُـدَاسُ ومَسْـدَسُ ، وسُبَاعُ ومَسْبَعُ ، وثُمَـانُ ومَثْمَـنُ، وتُسَـاعُ ومَتْسَـعُ ، وعُشَـارُ ومَعْشَـرُ، «وهي أعدادٌ مَسْمُوعَةٌ من واحدٍ إلى عشرة ، حَكَاهُمَا[١] أبو عمرو الشَّيْبَاني[٢]، وحَكَى[٣] أبو حـاتم[٤] وابن السِّكِّيت[٥] من أُحَـادَ إلى عُـشَـارَ ، ومَنْ حَفِـظَ

---

(١) أي : حكى البنائيين وهما (مَفْعَل وفُعَال) . انظر : الارتشاف ٤٣٧/١ ، توضيح المقاصد ١٢٩/٤ .

(٢) إسحاق بن مرار الشيباني بالولاء [٩٤ - ٢٠٦ هـ] ، لغوي أديب ، سكن بغداد ومات بها ، وجمع أشعار نيف وثمانين قبيلة من العرب ودوّنها ، وأخذ عنه جماعة كبار منهم أحمد بن حنبل، من آثاره : كتاب اللغات ، وكتاب الخيل ، وكتاب الجيم ، انظر : الفهرست : ١٠٧ ، إنباه الرواة ٢٥٦/١ ، معجم الأدباء ٧٧/٦ ، وفيات الأعيان ٢٠١/١ ، البغية ٤٣٩/١ ، شذرات الذهب ٢٣/٢ ، الأعلام ٢٩٦/١ .

(٣) انظر : الارتشاف ٤٣٧/١ ، توضيح المقاصد ١٢٩/٤ .

(٤) سهل بن محمد بن عثمان السجستاني ، [٠٠٠ - ٢٤٨ هـ] ، من كبار العلماء باللغة والشعر، من أهل البصرة ، وكان المبرد يلازمه ، له نيف وثلاثون كتاباً ، منها : المعمرون ، النخلة ، ما تلحن فيه العامة ، الأضداد ، المختصر في النحو ، انظر : الفهرست : ٩١ ، أخبار النحويين البصريين : ١٠٢ ، إنباه الرواة ٥٨/٢ ، معجم الأدباء ٢٦٣/١١ ، وفيات الأعيان ٤٣٠/٢ ، البغية ٦٠٦/١ ، شذرات الذهب ١٢١/٢ ، الأعلام ١٤٣/٣ .

(٥) يعقوب بن إسحاق بن السكيت [١٨٦ - ٢٤٤ هـ] ، إمام في اللغة والأدب ، اتصل بالمتوكل العباسي ، وعهد إليه بتأديب أولاده ، وجعله من ندمائه . ثم قتله لحادثة جرت بينهما . من آثاره: إصلاح المنطق ، الألفاظ ، الأضداد ، القلب والإبدال ، سرقات الشعراء ، شرح ديوان عروة بن الورد ، وقيس بن الخطيم . انظر : الفهرست ١١٤ ، إنباه الرواة ٥٦/٤ ، معجم الأدباء ٥٠/٢٠ ، وفيات الأعيان ٣٩٥/٦ ، البغية ٣٤٩/٢ ، شذرات الذهب ١٠٦/٢ ، الأعلام ١٩٥/٨ .

حُجَّةٌ على مَنْ لم يَحْفَظْ » انتهى كلامُه[١] .

أمّا أحَادُ ومَوْحَدُ فمَعْدُولان عن قولهم : جاء القومُ واحدًا واحدًا ، أو جاءَتِ النساء واحدةً واحدةً ، وأمّا ثُنَاءُ ومَثْنَى فمَعْدُولان عن قولهم : جاء القوم اثنين اثنين ، أو جاءَتِ النساء ثنتين ثنتين ، وأمَّا ثُلاثُ ومَثْلَثُ فَمَعْدُولان عن قولهم : جاء القوم ثلاثةً ثلاثةً ، أو جاءَتِ النساء ثلاثًا ثلاثًا ، وأما رُبَاعُ ومَرْبَعُ فَمَعْدُولان عن قولهم : جاء القوم أربعةً أربعةً ، أو جاءَتِ النساء أربعًا أربعًا ، وأما خُمَاسُ ومَخْمَسُ فَمَعْدُولان عن قولهم : جاء القوم خمسةً خمسةً ، أو جاءَتِ النسوة خمسًا خمسًا ، وكذلك القول في الخمسة البَوَاقي ، وكلُّها مَمْنُوْعَةٌ من الصَّرْفِ للعَدْل والصِّفَةِ [٢] ، وقد تقَدَّمَ الكلامُ

---

(١) لم يصدّر المؤلف هذا الكلام بقول قائل ، وهو من كلام أبي حيان في الارتشاف ٤٣٧/١ ، وقد ذكره المؤلف أيضًا في باب ما لا ينصرف الجزء الأول ١٣٣/أ ، ونقل هذا الكلام عن أبي حيان المرادي في توضيح المقاصد ١٢٩/٤ ، وابن عقيل في المساعد ٣٤/٣، والبرهان الأبناسي في الدرة المضيئة ١٧٦/أ .

(٢) هذا مذهب سيبويه والجمهور ، انظر : الكتاب ٢٢٥/٣ ، التبصرة والتذكرة ٥٦٠/٢ ، الإيضاح : ٢٣٤ ، شرح المفصل ٦٢/١ ، شرح الجمل ٢٢٠/٢ ، شرح الكافية لابن مالك ١٤٤٧/٣ ، توضيح المقاصد ١٢٧/٤ ، وذهب الفراء وتبعه أبو بكر الأنباري إلى أن سبب منعها من الصرف هو العدل عن لفظ العدد وعن معنى الإضافة . انظر : معاني القرآن للفراء ٢٥٤/١ ، المذكر والمؤنث ٢٦٨/٢ ، وأما الزجاج فقد وافق الجمهور في ما ينصرف وما لا ينصرف : ٥٩ ، وخالفهم في معاني القرآن ٩/٢ ، فجعل سبب منعها من الصرف هو العدل عن تأنيث ، وأنها نكرة ، والنكرة أصل للأسماء ، لأن النكرة تخفف ولا تعد فرعًا ، وذكر ابن السراج أن سبب منعها من الصرف هو العدل عن اللفظ والمعنى ، فأما اللفظ فظاهر ، وأما المعنى فهو عن تكرار العدد . انظر : الأصول ٨٨/٢ ، وذهب إلى ذلك الزمخشري أيضًا في الكشاف ٤٥٧/١ ، وانظر هذه المذاهب كلها في البحر المحيط : ١٥٩/٣.

عليها في بابِ (ما لا يَنْصَرفُ)[١] ، فلا حاجةَ إلى إعادتِه .

وخامسُها : ما جاء على (فَعَالِ) عَلَمًا لمؤنَّث مَعْدُوْلاً عن (فَاعِلَة) مُخْتَتَمًا بـ(ميْمٍ) أو بغيرِها، نحو: حَذَامِ، وقَطَامِ ، وغَلاَبِ، ورَقَاشِ، وصَلاَحِ، وسَكَابِ ، وخَصَافِ ، وكَسَابِ ، وظَفَارِ ، وجَعَارِ ، وحَضَارِ ، وسَفَارِ ، ووَبَارِ ، ونحو ذلك مما هو من الأعْلاَم المَعْدُولة عن (فَاعِلَة) ، ونَظِيْرُه ما كان مَعْدُولاً عن المَصْدر نحو : حَمَادِ ، وبَدَادِ / ، وفَجَارِ ، ويَسَارِ ونحو [٦٣/أ] ذلك ، ومِثْلُه ما جاء في سَبِّ الإناثِ وهو منادًى ، كقولهم : يا لَكَاعِ ، يا خَبَاثِ، يا فَسَاقِ ، يا فَجَارِ ، وقد تقدَّم بيان ذلك كلِّه في بابِه ، ولا حاجةَ إلى إعادتِه[٢].

وسادسُها : ما كانَ من أسماءِ الأَفْعَالِ المَعْدُوْلةِ على وَزْنِ (فَعَالِ) نحو : دَرَاكِ ، بمعنى : أَدْرِك ، ونَزَالِ ، بمعنَى : انْزِلْ ، وحَذَار ، بمعنَى : احْذَرْ ، وهذا مَقِيْسٌ وبابُهُ واسعٌ لا يَتَنَاهَى[٣] ؛ ولذلك قلْتُ :

.... أو نَزَالِ في بَابِ المَدَدْ

أَعْنِي : وإِنْ عَدَدْتَ (نَزَالِ) فأَنْزَلْتَ في باب السَّعَةِ ، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿ وَأَمْدَدْنَٰهُم بِفَٰكِهَةٍ ﴾[٤] ، أَيْ : وأَوْسَعْنَا عليهم[٥] ، ومن ذلك قول الشَّاطِبي – رحمة اللّه عليه – :

... . وَإِنْ رَدَدْتَ إِلَيْكَ الفِعْلَ صَادَفْتَ مَنْهَلا[٦]

---

(١) انظر : الجزء الأول ١٣٢/أ .

(٢) انظر تفصيل ذلك في : باب ما جاء على فعال ص ٢١٣ و ص ٢١٩ و ٢٢٣ .

(٣) انظر : ص ٢٢٤ .

(٤) الطور : ٢٢ .

(٥) في الكشاف ٤٠١/٤ : « زدناهم في وقت بعد وقت » ، وفي البحر المحيط ١٤٧/٨ : «يسّرنا لهم شيئًا فشيئًا حتى يكرّ ولا ينقطع ».

(٦) انظر : متن الشاطبية : ٢٤ ، باب الفتح والإمالة وبين اللفظين ، وأول البيت :

* وَتَثْنِيَةُ الأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا وإن *

واعلم أنّه لا يَخْتَصُّ هذا النَّوعُ بالقِيَاسِ وَحْدَه ، بل هو والنَّوعُ الخامسُ الذي قبلَه ، ثم لا يكون ذلك القياسُ مُطْلَقًا ، وإنما حُكْمُهُ فيه بثلاثةِ شُرُوطٍ ، وقد تقدَّم ذِكْرُهَا في التَّنْبِيْهِ من النَّوعِ الرابعِ ، من الأَصْلِ الجَامِعِ لِمَا لا يَنْصَرِف[1] ، فتَأَمَّلها من هنالك واللّه الموفق .

هذا آخِرُ الكلامِ على فَصْلِ (الاسم) ، وعلى أبوابِه ، وعلى مَسَائِله ، وعلى ما يَتَعَلَّقُ به ، وقد عرَفْتَ الطريقَ في جميعِ ذلك ، فانْحُ على مثْلِه ، وقِسْ عليه ما عَنَّ لك تُصِبْ هِدَايةً إنْ شاء اللّه تعالى .

[الفعل وأحكامه]

ثم قلتُ : الفَصْلُ الثَّانِي : فَصْلُ الفِعْلِ ، تَعْرِيْفُ الفِعْلِ .

[ص] مَا دَلَّ مَعنَى لَفْظِهِ عَلَى حَدَثْ وَزَمَنٍ فِعْلٌ ، كَقُلْ يَسْعَى مَكَثْ

وَلَقَّبُوْهُ الفِعْلَ حَيْثُ يَشْمَلُ وَمِنهُ لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ

[ش] وأقولُ : الفَصْلُ الثاني من فُصُولِ (الكِفَايَةِ) : فَصْلُ الفِعْلِ ، والكلامُ فيهِ على ثمانيةِ أشياء : على تعْرِيْفِه ، وعلى سَبَبِ تَسْمِيَته بالفِعْل ، وعلى علامَاتِه ، وعلى صِفَتِه ، وعلى حُكْمِه ، وعلى تَقْسِيْمِه ، وعلى إِعْرَابه ، وعلى ما يتَعلَّقُ به .

---

(١) لعل هذا وهم من المؤلف ، إنما ورد في (ما جاء على فعال) انظر : ص ٢٢٤ .

أمّا تعْرِيْفُهُ : فللنحاةِ فيه حُدُوْدٌ كثيرةٌ ، وكلُّها رَاجِعةٌ إلى ما قُلْتُهُ في هذه (الكِفَايَةِ) ، وهو : ما دَلَّ مَعْنَى لَفْظِهِ على حَدَثٍ وزَمَانٍ [١]. هذا أقربُ الحُدُوْدِ تَنَاولاً ، وأَحْسَنُها بَيَانًا ؛ لِمَا فيه من الإِيْجَازِ والإِيْضَاحِ، وهو نَصُّ ابن[٢] بَابَشَاذ، واخْتِيَارُ الأكثرين .

فخَرجَ بهذين القَيْدَين : ما دَلَّ على الحَدَثِ وَحْدَه ، وهو المَصْدَرُ ، كالضَّرْبِ ، والطَّعْنِ ، والقَتْلِ ، وما أَشْبَهَ ذلك ، أو على الزَّمَانِ وَحْدَه وهو الظَّرْفُ ، كالآنَ ، لأنّه اسمٌ دَالٌّ على الزَّمَانِ الحَاضِرِ ، ونَظِيرُه : الحِيْنُ ، والسَّاعةُ ، والوَقْتُ ، ونحوِ ذلك من أسماءِ / الزَّمَان . [٦٣/ب]

ودخَلَ بهما : ما دَلَّ لَفْظُهُ عليهما معًا ، وهو لا يَخْلُو : إمَّا أَنْ يكونَ مَاضِياً ، أو أَمْراً ، أو مُضَارِعاً ، وقد مَثَّلْتُ للثلاثة بقولي : (كقُلْ يَسْعَى مَكَثَ) ، فَقُلْ : فِعْلُ أمرٍ ، ويَسْعَى : فِعْلٌ مُضَارِعٌ ، ومَكَثَ: فِعْلٌ مَاضٍ .

وحينئذٍ يَنْحَلُّ معنَى البيتِ إلى قولِنا : الذي دَلَّ على حَدَثٍ وزَمَانٍ هو

---

(١) انظر حد الفعل في : الكتاب ١٢/١ ، الجمل : ١ ، الإيضاح في علل النحو : ٥٢ ، المفصل: ٢٤٣ ، أسرار العربية : ١١ ، نتائج الفكر : ٦٤ ، شرح المفصل ٢/٧ ، شرح الجمل ٩٦/١ .

(٢) انظر : شرح المقدمة المحسبة ١٩٣/١ .

فِعْلٌ ، مَاضِياً كان ، أو أمرًا ، أو مُضَارِعًا ، كقُلْ ، ويَسْعَى ، ومَكَثَ ، وسيأتي الكلامُ على عَلاَمَاتِ[١] كلٍّ منهما ، وعلى ما يتعلَّق به من إعرابٍ[١] أو بناءٍ ، أو غيرِ ذلك إنْ شاء اللّه تعالى .

وأمّا سَبَبُ تَلْقِيْبِ هذه الكلمةِ بالفِعْلِ ، فنَكْتَفِي في ذلك بما قَالَه ابن بَابَشَاذ – رحمة اللّه عليه – ولَفْظُهُ : « وإنَّما لُقِّبَ هذا النَّوْعُ فِعْلاً ؛ لأنَّه لَفْظٌ تُوْزَنُ به جَمِيْعُ الأفْعَالِ ، ويُعَبَّرُ به عنها[٢] ، قالَ اللّه تعالى : ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾[٣] » انتهى كلامُه[٤] .

فدخَلَ تحتَ قولِه تعالى : ﴿ يَفْعَلُ ﴾ جَمِيْعُ الأفْعَال الصَّادِرَةِ عنه . والمعنى أيْ : لا يُقَالُ : لأيِّ شيءٍ ربُنَا يُمِيْتُ هذا ويُحْيِي هذا ؟ ، ولا كيف يُغْنِيْ هذا ويُفْقِرُ هذا ؟ ، ولا كيف يُعْطِي هذا ويَحْرِمُ هذا ؟ ؛ لأنّ الكُلَّ بإرَادَتِه ، صَادِرٌ عن مَشِيْئَتِه وَحْدَه لا شَرِيْكَ له .

وإلى ذلك أشَرْتُ بقولي : (حيث يَشْمَلُ) أعني : لشُمُوْلِ هذه الصِّيْغَةِ على سَائِرِ أَفْعَالِ البَارِي عزَّ وعَلاَ ، وأمَّا عِبَادُه فهمُ المَسْئُوْلُون على مَا يَفْعَلُوْنَه من خَيرٍ وشَرٍ جَلِيْلاً كان أو قَلِيْلاً ، بدليلِ قولِه تعالى : ﴿ وَهُمْ يُسْئَلُوْنَ ﴾ .

---

(١) انظر ص ٢٦١ و ٢٧٣ .

(٢) قال علي بن سليمان الحيدرة في كشف المشكل في النحو ١٩٨/١ : « وأما قول طاهر بن أحمد : لأنه لفظ توزن به جميع الأفعال ، ويعبر به عنها ، فاتساع أيضًا ، لأن الأسماء توزن كالأفعال » . ا.هـ .

(٣) الأنبياء : ٢٣ .

(٤) انظر : شرح المقدمة المحسبة ١٩٣/١ . وقال الأنباري في أسرار العربية – ١١ – : « فإن قيل لم سمي الفعل فعلاً ؟ قيل : لأنه يدل على الفعل الحقيقي ، ألا ترى أنك إذا قلت : (ضرب) دل على نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة ، فلما دل عليه سمي به ؛ لأنهم يسمون الشيء بالشيء إذا كان منه بسبب ، وهو كثير في كلامهم » . ا.هـ

ولأهْلِ التَّفْسِيْرِ في هذه الآيةِ الكريمةِ تَأْوِيْلاتٌ كثيرةٌ ، أَقْرَبُها قولُ أبي اللَّيْثِ [١] :« قولُه تعالى : ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ ﴾[٢] يعني: عَمَّا يَحْكُمُ في خَلْقِه من المَغْفِرَةِ والعُقُوْبَةِ ؛ لأنَّه عَادِلٌ ليس بجَائِرٍ ، ﴿ وهُمْ يُسْـَٔلُوْنَ ﴾ عَمَّا يَفْعَلُون ، أيْ : بعضُهم ببَعضِهم ؛ لأنهم يَجُوْرُوْنَ ولا يَعْدِلُوْن، ومعناه: لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ على وجْهِ الاحْتِجَاجِ عليه، ولكنْ يُسْأَلُ على معنى الاسْتِكْشَافِ والبَيَانِ، كقولِه :﴿ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِيٓ أَعْمَىٰ ﴾[٣] ورُوِيَ عن مُجَاهِدٍ[٤] أنَّه قال : لا يُسْأَلُ عن قَضَائِه وقَدَرِه ، وهُمْ يُسْأَلُون عن أَعْمَالِهم[٥] ، ويُقَالُ : لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ ؛ لأنَّه ليس فَوْقَهُ أحدٌ ، وهم يُسْأَلُون ؛ لأنهم مَمْلُوكُوْنَ» . انتهى[٦] كلامُه ، فَنَسْأَلُ اللّهَ العَفْوَ والرِّضْوَان بمَنِّه وكَرَمِه .

---

(١) نصر بن محمد بن أحمد السمرقندي [٠٠٠ - ٣٧٣ هـ] . الملقب بإمام الهدى ، علامة ، من أئمة الحنفية ، ومن الزهاد المتصوفين ، له تصانيف نفيسة منها : تفسير القرآن ، عمدة العقائد، بستان العارفين (تصوف) ، تنبيه الغافلين (مواعظ)، عيون المسائل (فتاوى وتراجم) ، مختلف الرواية (في الخلافيات بين أبي حنيفة ومالك والشافعي) . انظر : سير أعلام النبلاء ٣٢٢/١٦ ، تاج التراجم : ٣١٠ ، طبقات المفسرين ٣٤٦/٢ ، الفوائد البهية في تراجم الحنفية: ٢٢٠ ، الأعلام ٢٧/٨ ، معجم المؤلفين ٩١/١٣ .

(٢) الأنبياء : ٢٣ .

(٣) طه : ١٢٥ .

(٤) مجاهد بن جبر ، أبو الحجاج المكي ، [٢١ - ١٠٤ هـ] ، تابعي مفسر ، أخذ التفسير عن ابن عباس - رضي الله عنه - ، وتنقل في الأسفار ، وكان لا يسمع بأعجوبة إلا ذهب لينظر إليها، يقال أنه مات وهو ساجد ، انظر : صفوة الصفوة ٢٠٨/٢ ، معجم الأدباء ٧٧/١٧ ، سير أعلام النبلاء ٤٤٩/٤ ، طبقات المفسرين ٣٠٥/٢ ، شذرات الذهب ١٢٥/١ ، الأعلام ٢٧٨/٥.

(٥) لم أجده في تفسير مجاهد ، وهو ضمن كلام أبي الليث السمرقندي .

(٦) نهاية كلام أبي الليث السمرقندي ، انظر : تفسيره المسمى بحر العلوم ٣٦٥/٢ .

- رجَعْنَا إلى شَرْحِ عِبَارَة ابن بَابَشَاذ - فإن[١] فيها تَقْوِيَةً لِمَا نحن فيه ، قال - رَحِمَهُ اللّه - : «الفعلُ ما دَلَّ على حَدَثٍ وزَمَان مُخْتَصٍ[٢]، مثل : فَعَلَ ، ويَفْعَلُ ، وسَيَفْعَلُ ، وإنما لُقِّبَ هذا النَّوعُ فِعْلاً ؛ لأنَّه لَفْظٌ / [٦٤/أ] تُوْزَنُ به جَمِيعُ الأَفْعَالِ ، ويُعَبَّرُ عنها به ، قال اللّه سبحانه وتعالى : ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾[٣] . هذا حَدُّ الفعلِ المُتَصَرِّف ، ولا يخرُجُ فعلٌ من الأفعالِ عنه ؛ لأنَّ الأفعالَ إنما دخَلَتْ على الكلامِ لتَدُلَّ على الزَّمَانِ والحَدَثِ دِلاَلَةَ إِفَادَةٍ ، وهي تُخَالِفُ الأسماءَ التي تدلُّ دِلاَلَةَ إِشَارَةٍ ؛ وذلك لأنَّ دِلاَلَةَ الأسماءِ دِلاَلَةٌ واحدةٌ ، وهي ذَاتُ المُسَمَّى ، ودِلاَلَةُ الأفعال دِلاَلَتَان : دِلاَلَةُ الزَّمَانِ ، ودِلاَلَةُ الحَدَثِ ، فدِلاَلَة الزَّمَانِ من نَفْسِ الصِّيْغَةِ ، ودِلاَلَة الحَدَثِ من نَفْس اللَّفظ » [انتهى كلامه][٤] ، وإلى ذلك أَشَارَ ابن مُعْطٍ بقوله :

وَالفِعْلُ مَا دَلَّ عَلَى زَمَانِ ومَصْدرٍ[٥] دِلاَلَةَ اقْتِرَانِ

قال ابنُ الخَبَّازِ : « هذا حَدٌّ جَيِّدٌ للفعلِ ، ويُرِيْدُ بقوله (دِلاَلَة اقْتِرَان) : اقْتِرَانُ المَصْدرِ بأحدِ الأزْمِنَةِ الثلاثة ، وفَائدةُ قوله (دِلاَلَةَ اقْتِرَان) : الاحْتِرازُ من دِلاَلَةِ المُشْتَرَكِ ؛ فإنه يَدُلُّ على مَعْنَيَيْنِ دِلاَلَةَ

---

(١) زيادة النون لاستقامة الكلام .

(٢) في شرح المقدمة المحسبة (مُحَصَّلٍ) ، وفي بعض النسخ منها (مختص) ، انظر : شرح المقدمة المحسبة ١٩٣/١ وحاشية (١) ، وانظر : شرح المفصل ٢/٧ .

(٣) الأنبياء : ٢٣ .

(٤) في الأصل المصور بياض بمقدار كلمتين ، ويبدو أنه خرم في المخطوط . وما أثبته يجري على عادة المؤلف عند نهاية نقل النصوص عن غيره . وانظر نهاية كلام ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ١٩٣/١ .

(٥) في الأصل (وحَدَث) وهو خطأ بدليل قول ابن الخباز الآتي ، فإنه ذكر أن تعريف الفعل هذا ، هو لعبدالقاهر الجرجاني ، وقد استبدل ابن معط منه لفظة (ومصدر) بلفظة (وحدث) . وانظر : الفصول لابن معط : ٤٣ ، شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٩٩/١ .

تَعَاقُبٍ ، لا دِلالَةَ اقْتِرَان [١] ، وهذا البيت وجَدْتُه[٢] لعبد القَاهِر في النحو ، وقد غَيَّر يَحْيَى منه لَفْظَةً ، فقالَ عبدُالقاهرِ : وَحَدَثٍ ، وقال هو : ومَصْدَرٍ ». انتهى كلامُه[٣] . قالَ ابنُ بَابَشَاذ : « وإنّما لُقِّبَ فعلاً ليُفَرّقَ بينه وبين المَصْدرِ الذي هو الحَدَثُ ، وهو اسمُ الفعلِ ؛ لأنّ المَصْدَرَ يأتي على أَوْزَانٍ كثيرةٍ مَقِيْسَةٍ وغيرِ مَقِيْسَةٍ ، والأفعالُ تأتي على أَوْزَانٍ مَحْصُوْرَةٍ مَقِيْسَةٍ ، وقد جُمِعَتْ في فَصْلِ (الفعلِ) ، وكلُّها يَجْمَعُها لَفْظَةُ (فَعَلَ) ؛ لأنّ (فَعَلَ) فِعْلٌ ثلاثي ، والثلاثي هو أصلٌ للرُبَاعي ولغيرِه ؛ ولذلك قُلْنَا : إنه لَفْظٌ تُوْزَنُ به / جميعُ الأفعالِ ، ويُعَبَّرُ به عنها ، كما قال اللّه تعالى : ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾[٤] أيْ : وهم يُسْأَلُوْن عَمَّا يَفْعَلُوْنَ ، وقد دَخَلَ تحت (يَفْعَلُ) و (يَفْعَلُوْن) كلُّ فِعْلٍ يَدُلُّ على حَدَثٍ من سَائِرِ الأَحْدَاثِ كلِّها ، على اخْتِلاَفِ أَنْوَاعِها ، وتَبَايُنِ أَجْنَاسِها »[٥] . انتهى كلامُه[٦] ، وهو مَذْهَبُ الجُمْهُوْرِ واللّه أعلم . [٦٤/ب]

فإن قُلْتَ : كان يَنْبَغِي أَنْ يُضَافَ إلى هذه العِبَارةِ قَيْدَانِ آخَرَانِ ، فيُقَالُ : الفعلُ ما دَلَّ على حَدَثٍ وزَمَانٍ خَبَراً كان أو طَلَبًا ؛ ليَدْخُلَ في ذلك فعلُ الأَمْرِ ؛ وذلك لأنَّ قولَه : (فَعَل ، ويَفْعَلُ ، وسيَفْعَلُ) إنَّما هو من بابِ الأَخْبَارِ ، والأَمْرُ إنما هو طَلَبٌ ، فكان ينْبَغِي أنْ يُقَالَ بتِلْك الزِّيَادَةِ .

---

(١) بعد هذا في الغرة : « واعلم أن الدلالتين في الفعل مختلفتان ، وذلك أن الزمان معلوم من صيغته، والمصدر معلوم من حروفه ، ولهاتين العلتين عمل في كل مصدر وزمان ، هذا قول أبي علي » . ا.هـ.

(٢) في الغرة : وجدته في أرجوزة لعبد القاهر في النحو .

(٣) انظر : الغرة المخفية ٦/أ .

(٤) الأنبياء : ٢٣ .

(٥) عبارة (وتباين أجناسها) غير موجودة في شرح المقدمة المحسبة .

(٦) انظر : شرح المقدمة المحسبة ١٩٣/١ و ١٩٤ .

قلْنَا : لا حاجَةَ إلى ذلك ؛ لأنّ الأمرَ وإنْ كانَ طَلَبًا فإنَّه دَالٌّ على حَدَثٍ وزَمَانٍ مَخْصُوْصٍ وهو الحَاضِرُ ، وحينئذٍ فيدخلُ في الحدِّ الذي ذَكَرُوْه؛ لكنْ كان يَنْبَغِي للشيخِ – رحمهُ اللّه – أَنْ يُمَثِّلَ له بنحو : (فَعَلَ ، ويَفْعَلُ ، وافْعَلْ) عِوَضاً عن قولِه : (سيَفْعَلُ) ؛ لأنّ (يَفْعَلُ) و (سيَفْعَلُ) وَاحِدٌ، فلا فَائِدَةَ في التَّمْثِيْلِ به .

فإنْ قلْتَ : لِمَ مَا قالوا في الحَدِّ : (مُتَصَرِّفاً) ؛ ليَخْرُجَ به ما لا يَتَصَرَّفُ من الأفعالِ ؟ قُلْنَا : لا حاجةَ إلى ذلك أيضًا ؛ لأنَّ الأفعالَ التي لا تتصَرَّفُ مُنْحَصِرَةٌ في ستِّ كلماتٍ[١] ، وهي : نِعْمَ وبِئْسَ[٢] ، ولَيْسَ [٣]، وعَسَى[٤] ، وفِعْلا التَّعَجُّبِ [٥] ، وإنما قِيْلَ لها أفعَالٌ ؛ لِمُشَابَهَتِهَا للأفعالِ المُتَصَرِّفَةِ في أربعةِ أشياء[٦] :

---

(١) انظر : شرح المقدمة المحسبة ٢٠٥/١ ، أسرار العربية : ١١ ، من الأمالي العكبرية : ١٦، كشف المشكل في النحو لعلي الحيدرة ٣٩١/١ ، وزاد الأنباري والعكبري والحيدرة (حبذا) ، الفصول : ١٧٧ .

(٢) الكوفيون اعتبروهما من الأسماء ، انظر : أمالي ابن الشجري ٤٠٤/٢ ، أسرار العربية : ٩٦، الإنصاف ٩٧/١ مسألة (١٤) ، اللباب ١٨٠/١ ، شرح قطر الندى : ٣٥ ، ائتلاف النصرة : ١١٥ .

(٣) من النحاة من اعتبرها حرف نفي ، انظر : المسائل الحلبيات : ٢١٠ ، المسائل المنثورة : ٢٠٨ ، اللباب ١٦٥/١ ، شرح الجمل ٣٧٨/١ ، الارتشاف ٧٢/٢ ، الجنى الداني : ٤٩٣ ، المغني ٣٢٣/١ ، شرح قطر الندى : ٣٦ .

(٤) من النحاة من اعتبرها حرف ترج ، انظر : أسرار العربية : ١٢٦ ، الارتشاف ١١٨/٢ ، الجنى الداني : ٤٦١ ، المغني ١٧٢/١ ، شرح قطر الندى : ٣٦ .

(٥) الكوفيون اعتبروهما من الأسماء ، انظر : أمالي ابن الشجري ٣٨١/٢ ، أسرار العربية : ١١٤، الإنصاف ١٢٦/١ مسألة (١٥) ، اللباب ١٩٧/١ ، الارتشاف ٣٣/٣ ، ائتلاف النصرة: ١١٨.

(٦) انظر : شرح المقدمة المحسبة ٢١٣/١ ، شرح ملحة الإعراب : ٤٧ ، كشف المشكل في النحو ٣٩٣/١ ، التهذيب الوسيط في النحو : ٥٣ .

أحدُها : قُبُوْلُ (تاءِ) التَّأْنيثِ السَّاكِنَةِ في ثلاثةٍ منها وهي : نِعْمَ وبِئْسَ ، ولَيْسَ ، المَقُوْلُ فيها عند دُخُوْلِها عليها : نَعِمَتْ ، وبَئِسَتْ ، ولَيْسَتْ .

والثاني : قُبُوْلُ (تاءِ) المُخَاطَبِين المَضْمُومةِ ، وذلك في واحدٍ منها وهو : (عَسَى) ، المَقُولُ فيه عند دخولِهَا عليه : (عَسَيْتُم) ، على مثل : نَهَيْتُم ، ورَمَيْتُم ، ونحوِ ذلك .

والثالثُ : ما صِيْغَتُه يُوَافِقُها في البِنَاءِ على الفَتْحِ ، وذلك في واحدٍ منها وهو (أَكْرَمَ) من قولهم : مَا أَكْرَمَ زيداً .

والرابعُ : ما صِيْغَتُه يُوَافِقُها / في البناءِ على السُّكُوْنِ ، وذلك في [٦٥/أ] واحد منها وهو : (أَكْرِمْ) من قولهم: أَكْرِمْ بزيدٍ ؛ لأنه جاءَ على صِيْغَةِ الأمرِ ؛ فلهذا الشَّبَهِ قِيْلَ لها أفعالٌ ، لا إلى الدَّلالَةِ على الحَدَثِ والزَّمَانِ ، فإنّها لا تَدُلُّ على شيءٍ منهما ، وإنّما تَدُلُّ على مَدْحٍ ، أو ذَمٍّ ، أو نَفْيٍ ، أو تَرَجٍّ كما قد عَلِمْتَ ، وأما سَبَبُ مَنْعِها من التَّصَرُّفِ فسيأتي بَيَانُ ذلك في بابِ (قِسْمَةِ الأفعال)[1] إنْ شاء اللّه تعالى .

ثم قلْتُ : عَلامَاتُ الفِعْلِ وَهْيَ سَبْعٌ .

[ص] أَوَّلُهَا سِيْنٌ وَسَوْفَ قَدْ وَلَمْ ... وَالتَّاء والنُّونُ وَيَا الأُنْثَى خَتَمْ

فالتَّاءُ لِلْمَاضِي بِلا مُنَازِعِ ... وَلَمْ لِفِعْلٍ مُعْرَبٍ مُضَارِعِ

يَصْلُحُ لِلْحَالِ وَالاسْتِقْبَالِ ... مَا لَمْ يَنَلْ تَنَفُّسَ الأَفْعَالِ

وَخُصَّ بالتَّنْفِيْسِ مَا يُسْتَقْبَلُ ... بِالسِّيْنِ أَوْ سَوْفَ عَلَيْهِ تَدْخُلُ

وَقَدْ لِمَاضِيْهَا وَلِلْمُضَارِعِ ... وَالنُّوْنُ لِلأَمْرِ أَوْ المُضَارِعِ

---

(١) انظر : ص ٣٠٦ .

كَذَلِكَ اليَاءُ الضَّمِيْرُ فِي افْعَلِي صَالِحَةٌ لَلأَمْرِ وَالمُسْتَقْبَلِ

[ش] وأقولُ : العَلاَمَاتُ التي تَمَيَّزَ بها الفعلُ عن أَخَوَيْهِ سبعٌ ، وإنّما كانت سَبْعًا ؛ لأنَّه في الرُّتْبَةِ الوُسْطَى بينَ أخويهِ ، فكَمَا أنَّ مَحَلَّ الفعلِ بينَ الاسمِ والحرفِ ، كذلك السَّبْعُ مَحَلُّها بينَ العَشْرِ التي تقدَّمَتْ للاسمِ[1] ، وبينَ الثلاثِ التي ستأتي للحرفِ في فَصْلِهِ[2] ، وحينئذٍ تَصِيْرُ جملةُ علاماتِ الكَلِمِ الثلاثِ : عشرين علامةً فاعْرِفْ / ذلك . – رجعْنَا إلى شرحِ علاماتِ [٦٥/ب] الفعلِ – قد عَرَفْتَ أنها سبعٌ[3] ، وقد تَضمَّنَها البيتُ الأولُ من هذه الأبياتِ الستةِ :

فأولُها : السِّيْنُ ، وثانيها : سَوْفَ ، وثالثُها : قَدْ ، ورابعُها : لَمْ ، وخامسُها: التَّاءُ –حَرْفاً كانت–كقالَتْ، –أو اسمًا مُضْمَرًا– كجِئْتُ ونحو ذلك، وسادسُها:النُّوْنُ،والمُرَادُ بها نُوْنُ التَّوْكِيْدِ–خَفِيْفةً كانت أو ثَقِيْلَةً–وسابعُها: يَاءُ الأُنْثَى ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا ﴾[4] ونحوِ ذلك ، وليسَتْ كلُّها لنوعٍ واحدٍ ، وإنّما منها ما يَخْتَصُّ بفعلٍ واحدٍ ، ومنها ما يدْخُلُ على فعلين اثنين ، كما سنذكره .

أما (التَّاءُ): فتَخْتَصُّ بدخُوْلها على المَاضِي من غيرِ شَرِيْكٍ له

---

(١) انظر : الجزء الأول ٣٣/أ من النسخة التركية ، وهي : أل ، والجر ، والنداء ، والنَسَب ، والإضافة، والتنوين ، والتصغير ، والجمع ، والإسناد ، والوصف .

(٢) انظر : الجزء الثاني ٧٦/ب و ٧٧/أ ، وهي : العدمية ، وتعني : عدم الإسناد ، والوجودية ، وتعني : تأثيره في غيره ولا يؤثر غيره فيه ، والسببية ، وتعني : الربط بين الذات والحدث .

(٣) انظر علامات الفعل في : شرح الملحة ٤٧٠ ، المفصل : ٢٤٣ ، اللباب ٤٩/١ ، شرح المفصل ٣/٧ ، شرح التسهيل ١٤/١ ، شرح الكافية لابن مالك ١٦٦/١ ، شرح العمدة ١٠٤/١ ، التذييل والتكميل ٦٩/١ ، توضيح المقاصد ٤٠/١ .

(٤) مريم : ٢٦ .

فيها ، وإلى ذلك أشرْتُ بقولي :

* فَالتَّاءُ لِلْمَاضِي بِلاَ مُنَازِعْ *

وسَواءً في ذلك الحَرْفُ في قولك : قَالَتْ ليلى ، وجاءَتْ سُعْدى ، وراحَتْ سلمى ، ونحوِ ذلك ، أو الضَّمِيْرُ كقولك : سِرْتُ ، وبِعْتُ ، واشْتَرَيْتُ ونحو ذلك .

وأمّا (لَمْ) : فتَخْتَصُّ بالفِعْلِ المُضَارِعِ من غيرِ شَرِيْكٍ له ولا مُنَازِعٍ، كقولِه تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[1] ، وإلى ذلك أشرْتُ بقولي :

* وَلَمْ لِفَعْلٍ مُعْرَبٍ مُضَارِعْ *

وخُصَّ بالمُعْرَبِ ؛ لأنَّه لا يُعْرَبُ من الأفعالِ الثلاثةِ غيرُه ، وأمّا الأمْرُ والمَاضِي فمَبْنِيَّان ، هذا على السُّكُونِ ، وهذا على الفَتْحِ ، كما ستَعْرِفُه في شرحِهما إنْ شاء اللّه تعالى[2] .

وأمّا (السِّين) و (سَوْفَ) : فيَخْتَصَّان بدخُولِهما على الفعلِ المُضَارِعِ للحَالِ والاسْتِقْبَالِ – ما لم يَدْخُلاَ عليه – وإلى ذلك أشَرْتُ بقولي :

يَصْلُحُ لِلْحَالِ وَالاِسْتِقْبَالِ ... مَا لَمْ يَنَلْ تَنَفُّسَ الأَفْعَالِ

وَخُصَّ بِالتَّنْفِيْسِ مَا يُسْتَقْبَلُ ... بِالسِّيْنِ أَوْ سَوْفَ عَلَيْهِ تَدْخُلُ

أمّا (السِّين): فقد قالتِ النُّحاة[3]: «هي حَرْفٌ يَخْتَصُّ بالمُضَارِعِ ، ويخَلِّصُه من الحَالِ للاسْتِقْبَالِ ، ويتَنَزَّلُ منه بِمَنْزِلَةِ الجُزْءِ ؛ ولهذا لم يَعْمَلْ فيه مع اخْتِصَاصِهِ به ، وليْسَ مُنْقَطِعاً مِن (سَوْفَ) ، خِلاَفاً

---

(١) الإخلاص : ٣ و ٤ .

(٢) انظر : ص ٢٧٤ و ٢٨٩ و ٢٩٣ .

(٣) هذا كلام ابن هشام في المغني ١٥٨/١ .

للكُوْفِيِّين[١] ، ولا مُدَّةُ الاسْتِقْبَالِ مَعَهُ أَضْيَقَ منها مع (سَوْفَ) ، خِلافاً للبَصْرِيِّيْن[٢] ، ومَعْنى قَوْلِ المُعْرِبين فيه : حَرْفُ تَنْفِيْسٍ ، أَيْ : حَرْفُ تَوْسِيْعٍ ؛ وذلك لأنَّه يقْلِبُ المُضَارِعَ من الزَّمَنِ الضَّيِّقِ - وهو الحَالُ - إلى الزَّمَنِ الوَاسِعِ-وهو الاسْتِقْبَالُ-، وأَوْضَحُ من عِبَارَتِهم قَوْلُ الزَّمَخْشَرِي[٣] حَرْفُ اسْتِقْبَالٍ»[٤] . وذلك لأنَّكَ إذا قلْتَ : زيدٌ يقومُ ، فيقومُ : فعلٌ مُضَارِعٌ صَالِحٌ للحَالِ، على تَقْدِيْرِ / قولك : يقومُ الآنَ ، ويَصْلُح للاسْتِقْبَال أيضًا ، [٦٦/أ] على تَقْدِيرِ قولك: يقومُ غَداً ، وهذانِ التَّقْدِيْرَانِ يَجُوْزُ كلٌّ منهما ما لَمْ يَدْخُلْ على الفعلِ حَرْفُ تَنْفِيْسٍ ، وإلى ذلك أشَرْتُ بقولي :

يَصْلُحُ لِلْحَالِ وَالاسْتِقْبَالِ ... مَا لَمْ يَنَلْ تَنَفُّسَ الأَفْعَالِ

فإذا أَدْخَلْتَ عليه حَرْفاً من حَرْفَي التَّنْفِيْسِ المَخْصُوْصِ بالمُسْتَقْبَلِ خَلَّصْتَهُ من الحَالِ إلى الاسْتِقْبَالِ ، وانْتَفَى عنه أَحَدُ التَّقْدِيرينِ وُجُوْباً ، وهو تَقْدِيرُ قِيَامِهِ في الزَّمَنِ الحَالِ ، وإلى ذلك أشرْتُ بقولي :

وَخُصَّ بِالتَّنْفِيْس مَا يُسْتَقْبَلُ ... بِالسِّيْنِ .....

---

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ٢٧٤/٣ ، شرح المفصل ١٤٨/٨ ، الإنصاف ٦٤٦/٢ مسألة (٩٢)، شرح التسهيل ٢٥/١ ، التذييل والتكميل ٩٨/١ ، الارتشاف ٧/٣ ، الجنى الداني : ٥٩ ، ائتلاف النصرة : ١٥٦ .

(٢) في الكتاب ٢٣٣/٤: « وأما (سوف) فتنفيسٌ فيما لم يكن بعد . ألا تراه يقول : سَوَّفْتُه»ا.هـ. وفي المفصل : ٣١٧ : « وفي (سوف) دلالة على زيادة تنفيس . ومنه : سوفته ، كما قيل من آمين أَمَّن » ا.هـ، وانظر المذهب البصري في : شرح المفصل ١٤٨/٨ ، الإنصاف ٦٤٧/٢ ، الجنى الداني: ٤٥٩ ، وهذا الذي ذكره ابن هشام من أن (السين) و(سوف) متساويتان في المدة هو اختيار ابن مالك في شرح التسهيل ٢٦/١ .

(٣) في المغني : وغيره ، انظر : المفصل : ٢٤٣ و ٣١٧ .

(٤) نهاية كلام ابن هشام في المغني ١٥٨/١ .

وأمّا (سَوْفَ) : فقد أشَرْتُ إليها بقولي :

.... أَوْ سَوْفَ عَلَيْه تَدْخُلُ

وهل زَمَنُ (السِّيْنِ) أَقْرَبُ من زَمَنِ (سَوْفَ) أَمْ لا ؟ .

ذَهَبَ أَهْلُ البَصْرَةِ إلى ذلك[١] ، ولم أَقِفْ لهم على شَاهِدٍ يُؤَيِّدُ القولَ بذلك ، لكنِّي نَظَمْتُ له مِثَالاً تراهُ في (الجَامِعَةِ النَّافِعَةِ) – وهي: أُرْجُوْزَتِي الكُبْرى – حيثُ قُلْتُ :

سَيَنْقَضِيْ عُمْرِي إِذَا لَمْ تَعْجَلِي

بِالْوَصْلِ يَا هِنْدُ وَسَوْفَ تُسْأَلِي [٢]

ومن المعلوم أَنَّ يومَ انْقِضَاءِ العُمُرِ أَقْرَبُ زَمَناً من يومِ القيامةِ الذي فيه يَقَعُ السُّؤَالُ ، والظَّاهرُ أَنَّهم اعْتَمَدُوا في ذلك على زِيَادَةِ الأَحْرُفِ [٣] ؛ وذلك لأَنَّ الزِّيَادَةَ في البناءِ تدلُّ على الزِّيَادةِ في المعنَى ، كما حَكَاهُ الزَّمَخْشَرِي في تَفْسِيرِ (الفَاتِحَةِ الشَّرِيْفَةِ) [٤]، وقد تقدَّم بَيَانُ ذلك في بابِ (الإِشَارَةِ)[٥] ، فمَنْ أَرَادَ الوقوفَ عليه فليَرْجِعْ إليه ، واللّه الموفق[٦] .

وأمّا (قَدْ) : فيَشْتَرِكُ فيها المَاضِي والمُضَارِعُ[٧] ، كقولك : قَدْ

---

(١) انظر : شرح المفصل ١٤٨/٨ ، شرح الرضي ٦/٣ ، رصف المباني : ٣٩٨ ، الجنى الداني : ٤٥٩، المغني ١٥٨/١ و ١٥٩ ، القلادة الجوهرية : ٢٤ .

(٢) ذكر المؤلف البيت في شرح الحلاوة السكرية : ٢٤ .

(٣) انظر : المغني ١٥٩/١ .

(٤) انظر : الكشاف ١٦/١ .

(٥) انظر : ص ٦٢.

(٦) ذكر بعض النحويين أن مُخلِّصات المضارع للاستقبال تبلغ ثلاثين كلمة . انظر : شرح التسهيل ٢٣/١ ، البسيط في شرح الجمل ٢٤٢/١ .

(٧) راجع معاني (قد) الحرفية إذا دخلت على الماضي والمضارع : معاني الحروف للرماني : ٩٨، الأزهية : ٢١١ ، رصف المباني : ٣٩٢ ، الجنى الداني : ٢٥٤ ، المغني ١٩٤/١ .

قَـامَ زيـدٌ ، وقَـدْ يَـقُـوْمُ عمـرٌو ، ونحو ذلك ، فـمِنْ دُخُوْلِها على الـمَـاضِي قولُه تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ (١) ، ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾ (٢) ونحـوِ ذلك ، وقَـدْ يَدْخُـلُ عليـهـا (أَنْ) - مَفْتُـوْحَـةً مُـخَـفَّـفَـةً - بَعْدَ فـعـلٍ قَـلْـبِـي ، كقولِه تعـالى : ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ (٣) ، ومِنْ دُخولِهـا على الـمُـضَـارِعِ قولُه تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ ﴾ (٤)، ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾ (٥) ، وقد تَـدْخُلُ عليها (اللامُ) ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ ﴾ (٦) ، وإلى دُخُوْلِـها على هذينِ الفعلينِ أشَـرْتُ بقولي:

* وَقَدْ لِمَـاضِـيْـهَـا وَلِلْمُـضَـارِعِ *

كما أَشَـارَ الحريريُّ بقولِه :

وَالفِـعْـلُ مَـا يَـدْخُـلُ قَـدْ والسِّـيْـنُ عَـلَيْـهِ مثـلُ بَانَ أَوْ يَبِيـنُ (٧)

وقِسْ على نحوِ ذلك .

وأمّـا (الـنُّـوْنُ): فـيَـشْـتَـرِكُ فـيـهـا فـعـلُ الأَمْـرِ والفـعـلُ الـمُـضَـارِعُ -خَفِـيْـفَـةً كانت أو ثَقِيْـلَـةً- ، فمِنْ دُخولِـها على الأَمْـرِ كقولك في (قُـمْ) : قُـمَـنْ، أو قُـمَـنَّ ، بسُـكُون (النُّـون) الخَفِيْـفَـةِ ، أو بتَـشْـديـد (النُّـوْن) الثَـقِيْـلَـةِ ،

---

(١) المؤمنون : ١ .

(٢) المجادلة : ١ .

(٣) المائدة : ١١٣ .

(٤) الأحزاب : ١٨ .

(٥) النور : ٦٤ .

(٦) الحجر : ٩٧ .

(٧) انظر : ملحة الإعراب : ١٦ .

ومِنْ دخولِهَا على المضارعِ كقولك في(يقوم) : يقُوْمَنْ ، أو يقُوْمَنَّ ، بالتَّخْفِيْفِ أو بالتَّشْدِيْدِ ، / ومن ذلك قولُه تعالى : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾ (١). [٦٦/ب]

وإلى ذلك أشرْتُ بقولي :

* وَالنُّوْنُ لِلأَمْرِ أَوْ المُضَارِعِ *

وأمّا (اليَاءُ) الضَّميرُ في (افْعَلِي) : فيَشْتَرِكُ فيها الأمرُ والمُسْتَقْبَلُ، أيْ: المضارعُ ، فمِنْ دخولها على الأمرِ كقولك في (كُلْ) : كُلِي، وفي (اشرَبْ) : اشْرَبِيْ ، ومن ذلك قولُه تعالى : ﴿ فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا ﴾ (٢) ونحو ذلك ، ومِنْ دخولِها على المضارعِ كما في قولك : تقومين ، وتقعدين ، وتأكلين ، وتشربين . وهذه آخرُ العَلاَمَاتِ السَبْعِ ؛ ولذلك قلْتُ :

* ..... وَيَا الأُنْثَى خَتَمْ *

أيْ : جُعِل خَاتِمَةً لها ، على ما فيه من قَصْرِ المَمْدُوْدِ ، إذِ الأَصْلُ : (وَيَاءُ الأُنْثَى) بالمَدِّ والهَمْزَةِ ، ولكنَّه قُصِرَ للضَّرُوْرَةِ واللّه أعلم .

والحاصلُ مما ذُكِرَ : أَنَّ عَلاَمَاتِ الفعل سَبْعٌ . فأَرْبَعٌ منها تَخْتَصُّ بدخولِهَا على فعلٍ واحدٍ – وهو إمّا المَاضِي أو المُضَارع – وهي : التَّاءُ ، ولَمْ ، والسِّيْنُ ، وسَوْفَ ، فـ(التَّاءُ) للماضي وَحْدَه ، و (لم والسين وسوف) للمضارعِ وحدَه كما قد رأيْتَ ، وثلاثٌ منها وهي : قَدْ ، والنُّوْنُ ، واليَاءُ ، كلٌّ منها له فِعْلان تدْخُلُ عليهما ، فأولُ الثلاثةِ : (قَدْ) وتدخُلُ على المُضَارعِ ويُشَارِكه فيها الماضي أيضًا .

---

(١) يوسف : ٣٢ .

(٢) مريم : ٢٦ .

وثانيها: (النُّوْنُ) وتدخلُ على المُضَارعِ ويُشَارِكه فيها الأمرُ أيضًا.

وثالثُها : (اليَاءُ) وتدخلُ على المضارعِ ويُشَارِكه فيها الأمرُ أيضًا كما قد عَلمْتَ واللّه أعلم .

فَائِدَةٌ : كنا قدَّمْنَا أَنَّ علاماتِ الاسمِ منها ما يَخْتَصُّ بالدخولِ عليه من أَوَّلِه ، ومنها ما يَخْتَصُّ بالدخولِ عليه من آخِرِه ، ومنها ما يَخْتَصُّ بالدخول عليه بجُمْلَتِهِ[1] . وكذلك الفعلُ فإنه يختصُّ بأَوَّلِه : (قدْ ، والسينُ وسوفَ ، ولمْ) ، ومن آخِرِه (التاءُ ، والياءُ ، والنونُ) ، قال ابن بَابَشَاذ : «وبجُمْلَتِهِ الأَمْرُ والنَّهْي»[2]. وقال غيرُه : « من وَسَطِهِ بالحَذْفِ كما في : قُلْ، وبِعْ ، ونَمْ ، وما أَشْبَهَ ذلك » . لكنَّ الحَذْفَ تَغْيِيْرٌ ، والأمر والنَّهي دَاخِلان تحتَ (النُّوْنِ) ، و (لم) ؛ فلهذا وَقَعَ الاكْتِفَاءُ بما في (الكِفَايَةِ) عن غيرِها واللّه الموفق .

تَنْبِيْهٌ : اعلم أنّ العربَ تَتَوَسَّعُ في الأفعالِ المُحَقَّقَةِ الوُقُوْعِ ، كما تَتَوَسَّعُ في أسماءِ الإِشَارةِ المُحَقَّقَةِ الوقُوْعِ ، أمّا تَوَسُّعُهم[3] في أسماءِ

---

(١) انظر : الجزء الأول ٣٣/أ من النسخة التركية ، ولم يذكر المؤلف هنا ما يختص بالدخول عليه من وسطه وقد ذكره هناك ، أما ما يختص بالدخول عليه من أوله فهو : أل ، والنداء ، والجر ، وأما ما يختص بالدخول عليه من آخره فهو : ياء النسب ، وياء الإضافة ، والتنوين ، وأما ما يختص بالدخول عليه من وسطه فهو : التصغير ، والجمع ، وأما ما يختص بالدخول عليه بجملته فهو : الإسناد ، والوصف .

(٢) انظر : شرح المقدمة المحسبة ٢١٢/١ . ونصه : « وإما من جملته ، مثل كونه أمرًا ، أو نهيًا ، أو متصرفًا ، وإما من معناه ، مثل كونه خبرًا ولا يخبر عنه ». ا.هـ. وانظر : اللمع : ٤٦ ، شرح الملحة : ٤٨ ، الفصول لابن معطي : ١٥٢ ، كشف المشكل في النحو ١٩٩/١ ، التهذيب الوسيط في النحو : ٣٩ .

(٣) في الأصل (توسيعهم) .

الإشارةِ فقد تقدَّمَ بَيَانُه في بابِها[١] ، وأما تَوَسُّعُهم في الأفعال فهذا مَحلُّ ذِكْرِه[٢] . اعلم أنّ العربَ العَرَبَاءَ المَوْثُوقَ بعَرَبِيَّتِهم وفَصَاحَتِهم الذين قد أُنْزِلَ القرآنُ الكريمُ بلُغَتِهم قد تَوَسَّعُوا في الأفعالِ كما توسَّعُوا في أسماءِ الإشارةِ ، وقد وَرَدَ في القرآنِ الكريمِ ما يَشْهَدُ بذلك لبَيَان الجَوَاز .

فتَارَةً يَستعملُون المُضَارعَ ومُرَادُهم: المَاضِي ، كقولِه تعالى: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [٣]

إذِ المعنَى: (فكان) ، ومن ذلك قولُ الخَنْسَاءِ في صَخْرٍ أخيها – تَرْثِيْهِ بعدَ مَوْتِهِ – :

وَإِذَا مَررْتَ بقَبْرِهِ فَاعْقِرْ بِهِ
كُومَ الهِجَانِ وكلَّ طِرْفٍ سَابِحِ
وَانْضَحْ جَوانِبَ قَبْرِهِ بِدِمَائِها
فَلَقَدْ يَكونُ أَخَا دَمٍ وذَبَائِحِ [٤]

إذِ المعنَى : (فلقد كان) ؛ لأنّها ما قالتِ البيتين إلا بعدَ وفاتِه .

---

(١) انظر : ص ٨١ .

(٢) انظر : تأويل مشكل القرآن : ٢٩٥ ، الصاحبي في فقه اللغة : ٣٦٤ ، الخصائص ٣٣١/٣، دقائق التصريف : ١٧ و ٢٨ ، أمالي ابن الشجري ٦٧/١ و ٣٥/٢ ، البيان ٧٤/٢ ، المغني ٧٩٧/٢ .

(٣) آل عمران : ٥٩ .

(٤) البيتان من الكامل ، وليسا في ديوان الخنساء ، فلعل المؤلف وهم في هذه النسبة ، وإنما هما لزياد الأعجم يرثي المغيرة بن المهلب ، انظر : الديوان : ٥٤ ، الشعر والشعراء ٤٣١/١ ، الأغاني ٣٧١/١٥ ، ذيل الأمالي والنوادر للقالي : ٩ ، دقائق التصريف : ٢٩ (ونسبهما للصلتان) ، أمالي ابن الشجري ٦٧/١ (الثاني) و ٣٥/٢ و ٤٥٣ ، البيان ٧٤/٢ ، الحماسة البصرية ٢٠٦/١ ، اللسان (كون) ٣٦٨/١٣ (الثاني) ، تخليص الشواهد : ٥١٢ (الثاني)، الخزانة ٤/١٠ . =

وتَـارَةً يَستعملُون الماضِـي ومُرَادُهـم : المسْتَقْبَلُ ، كقولـه تعالـى: ﴿ أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ ﴾ (١) ، ﴿ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ﴾ (٢) إذِ المعنَى : (يَأتِي) و (يكونُ)، فإنّ القيامةَ(٣) حَقٌ ، والأمَـانَ صِدْقٌ ، وكلٌّ منهما مُحَقَّقُ الوقوعِ ، كما أَنَّ خَلْقَ اللّهِ آدمَ -عليه السلام- مُحَقَّقُ الوقوعِ ، وكما أنَّ مَوْتَ أخيها محقَّقُ الوقوعِ ، وقِسْ على نحو ذلك .

ولذلك اعْتَرضَ الناسُ على ابنِ مالكٍ(٤) ، حيثُ قالَ في أولِ (الكَافيَةِ) و (الخُلاَصَةِ) : (قَالَ) (٥) ، ولم يَقُلْ : (أَقُوْلُ) كما فعلَ الحريريُّ(٦)، والصَّوَابُ بِيَدِ الحريريِّ في ذلك ؛ لأنّ قولَه غيرُ محقَّقِ الوقوعِ ، وأمّا ابنُ مالكٍ

== الكوم : جمع كوماء ، وهي الناقة السمينة . الهجان : البيض الكرام . الطرف : الأصيل من الخيل . سابح : السريع كأنه يسبح . نضح : - بالحاء - الرش القليل ، وبالخاء البَلّ . ويروى: (فإذا) بدلاً من (وإذا) ، و (الجلاد) بدلاً من (الهجان) .

(١) النحل : ١.

(٢) آل عمران : ٩٧ .

(٣) في الأصل (القيام) .

(٤) كالمرادي في توضيح المقاصد ٦/١ ، والشاطبي في المقاصد الشافية الجزء الأول ٢/أ ، وابن جابر في شرح الألفية ١/ب ، والأشموني في منهج السالك ١٢/١ .

(٥) قال في الكافية :

قَالَ ابنُ مَالِكٍ مُحَمَّدُ وقَدْ ... نَوَى إِفَادَةً بِمَا فِيه اجْتَهَدْ

انظر : شرح الكافية ١٥٥/١ . وفي الخلاصة : ٣ :

قَالَ مُحمّـدٌ هُوَ ابنُ مَالِكِ ... أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خيرَ مَالِكِ

(٦) قال في الملحة : ١٥ :

أقولُ مِن بعْدِ افْتِتَاحِ القَوْلِ ... بِحَمْدِ ذِي الطَّوْلِ شَدِيْدِ الحَوْلِ

وأما ابن معطي فقد بدأ ألفيته بالفعل المضارع - كالحريري - حيث قال :

يقولُ رَاجِـي ربِّـهِ الغـفورِ ... يحي بـن معـطِ بن عبـد النـورِ

انظر : شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٧٣/١ .

فقد اعْتَذَرَ عنه ابنُ قاسمٍ وغيرُه بأعْذَارٍ بَارِدَةٍ غيرُ ظَاهِرَةٍ[١] ، وقد ذَكَرْنَاهَا في (تَصْحِيْحِ الخُلاَصَةِ) [٢]، والمَثَلُ يقولُ :

إِذَا كَانَ وَجْهُ العُذْرِ لَيْسَ بِنَافِعٍ

فَإِنَّ اطِّرَاحَ العُذْرِ خَيْرٌ مِن العُذْرِ [٣]

والصَّحِيْحُ أَنَّ مِثْلَ ذلك لا يَجُوْزُ ، إلا فيما هو محقَّقُ[٤] الوقوعِ ، كما قد علمْتَ واللّه أعلم .

[أزمنة الأفعال]

ثم قلْتُ : مَا يَخْتَصُّ مِنَ الأَفْعَالِ الثَّلاَثَةِ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلاَثَةِ.

[ص] وَأَمْسِ لِلْمَاضِيْ وَ لِلآتِي غَدَا وَالآنَ مَعْهُمَا وَمَعْ أَمْرٍ بَدَا

---

(١) انظر : توضيح المقاصد ٦/١ ، واعتذر باعذار ثلاثة هي :

الأول : يجوز أن يكون قد تأخر نظم (قال) عن المحكي فيكون على ظاهره .

والثاني : أن يكون أوقع الماضي موقع المستقبل ، تحقيقًا له وتنزيلاً منزلة الواقع .

والثالث : أن يكون وضع كلمة (قال) أول نطقه ؛ ليحكي بها عند قضاء الحاجة والفراغ من المحكي... ، وانظر : المقاصد الشافية الجزء الأول ٢/أ ، شرح الهواري للألفية ١/ب ، شرح المكودي : ٨، شرح الأشموني ١٣/١ .

(٢) أحد كتب المؤلف ، واسمه كاملاً : صدقة المالك في تصحيح ألفية ابن مالك ، انظر : الجزء الأول من الهداية ١٤/ب .

(٣) من الطويل ، لمحمود بن الحسن الوراق البغدادي ، انظر : الديوان : ٦٣ ، الكامل ٦٩٦/٢ ، زهر الآداب ٩٩/١ ، بهجة المجالس ٤٨٩/١ ، الشوارد لعبدالله بن خميس ٢٠٥/١ .

ويروى (ليس ببيّن) و (ليس بواضح) بدلاً من (ليس بنافع) .

(٤) قال الشاطبي في المقاصد الشافية – الجزء الأول ٢/أ – : « ... إن ذلك يصح حيث يكون المستقبل مظنون الوقوع كهذا الوضع ، كما يصح حيث يكون معلوم الوقوع كقوله تعالى : ﴿ أتى أمر اللّه ﴾ » ا.هـ . .

[ش] وأَقولُ : ذَهَبَ النحْويون في عَلامَاتِ الأفعالِ إلى مَذْهَبين : أحدُهما: جَعْلُ العَلامَةِ حَرْفاً أو ضَمِيْراً ، كما تقدَّمَ بَيَانه في السَبْعِ المذكورةِ ، والثاني: جَعْلُ العَلامَةِ ظَرْفاً من ظُرُوْفِ الزَّمَانِ ، فجَعَلُوا للماضي (أمسِ) ، ومنهم الحريري[1] ، مثالُ ذلك : سافرَ زيدٌ أَمْسِ ، وقَدِمَ عمرٌو أَمسِ ، وقالَ زيدٌ أَمْسِ ، وقِسْ على نحوِ ذلك . وعلى هذا فكُلُّ كلمةٍ من قولنا : سافرَ ، وقَدِمَ ، وقَالَ ، وفَعَلَ – فِعْلٌ ماضٍ –، بدليلِ صَلاَحِيَّتِه لدُخُوْلِ (أَمْسِ) عليه ، وخَرَجَ بذلك الأَمْرُ والمُضَارعُ ، إذ لا يَصْلُح أَنْ يُقَال فيهما : قُمْ أَمْسِ ، ولا : يقومُ أَمْسِ ، فإنَّ الأَمْرَ زَمَنُه حَاضِرٌ ، والمُضَارع زَمَنُه مُسْتَقْبَلٌ[2] ، و(أَمْسِ) إنما هي لِزَمَنٍ ماضٍ . وجَعَلُوا للزَّمَن الآتي –وهو المستَقْبَلُ– / : [٦٧/ب] (غَداً) ، وعلى هذا فكلُّ كلمةٍ يَصْلُح معها (غداً) فهي فِعْلٌ مضارعٌ ، كقولك : يقومُ زيدٌ غَداً ، ويقعدُ عمرٌو غَداً ، ويقولُ زيدٌ غَداً ، ويفعلُ عمرٌو غَداً ، وقِسْ على نحوِ ذلك ، وعلى هذا فكلُّ كلمةٍ من قَوْلنا : يقومُ ، ويقعدُ ، ويقولُ ، ويفعَلُ ، – فِعْلٌ مضارع – ، بدليلِ صَلاَحيَّتِه لدُخُوْلِ (غَداً) عليه ، وخرجَ بذلك المَاضِي وَحْدَهُ ، إذْ لا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ فيه : قام زيدٌ غداً ، ولا : قعدَ

---

(١) قال في الملحة : ١٨ :

فكُلُّ مَا يَصْلُحُ فيهِ أَمْسِ ... فَإِنَّهُ ماضٍ بِغَيْرِ لَبْسِ

وانظر : شرح الملحة : ٥٩ و ٦١ .

(٢) ذكر أبو حيان أن في زمن المضارع اختلافًا بين النحاة ، فذهب الزجاج إلى أنه لا يكون إلا مستقبلاً ، وذهب ابن الطراوة إلى أنه مختص بالحال ، وذهب الجمهور إلى أنه يكون للحال والاستقبال ، ثم اختلفوا في أي منهما أصل للآخر ، انظر : التذييل والتكميل ٨١/١ ، الارتشاف ٥/٣ ، وانظر : الرشاد في شرح الإرشاد لمحمد بن السيد الشريف الجرجاني : ٢٤١ .

عمرٌو غداً ، ولا نحوِ ذلك ؛ لأنَّ (قامَ) زَمَنُهُ ماضٍ ، و (غداً) زَمَنُه مسْتَقْبَلٌ ، فَتَنَاقَضَا وتَعَارَضَا في اللَّفْظِ والمَعْنَى ، وربَّما استَعْمَلُوا (غداً) مَعَ الأمرِ، كقولهم : قُمْ غداً إلى صلاةِ الجمعةِ بالجامعِ ، وسِرْ غداً إلى زيارةِ أهلك بالمدينةِ ، ونحوِ ذلك . وهو أَقَلُّ من الأوَّلِ اسْتِعْمَالاً ، ويدخلُ كِلاَهما تحتَ قولي : (وَلِلآتِي) فإنَّ زَمَنَ الأمرِ والمضارعِ مُسْتَقْبَلُ آتٍ ، أَلاَ تَرى أنّك إذا قلْتَ لغُلاَمِك مثلاً : سِرْ إلى السُّوْقِ فاشترِ لنا كذا وكذا، وقُلْ لفلانٍ كذا وكذا، كان السَّيْرُ ، أو الشِّرَاءُ ، أو القَوْلُ ، وَاقِعاً من الغلامِ في أَزْمِنَةٍ تَلِي زَمَن الكلامِ مَعَهُ ، فثَبَتَ له بذلك عند النحْويين كَوْنُه آتِياً ، أَيْ مُسْتَقْبَلاً كما قد علمْتَ . وجَعَلُوا للأَفْعَالِ الثلاثة (الآنَ) ، كقولك : قام زيدٌ الآنَ من هُنا ، وقُمْ يا زيدُ الآن من هنا ، ويقومُ زيدُ الآنَ من هنا إلى مكانٍ آخرَ ، وقِسْ على نحوِ ذلك . وإلى ذلك أشرْتُ بقولي : (وَالآنَ مَعْهُمَا) أَعْنِي : مع المَاضِي والمُضَارِعِ (ومَعْ أَمْرٍ بَدَا) أَيْ : ظَهَرَ ، وهذه الطَّرِيْقَةُ قد اقْتَصَرَ عليها جَمَاعَةٌ من النحْويين[1] ، وبعضُهم اخْتَصَرَها أَصْلاً ، كابنِ مالكٍ وغيرِه[2] ، وبعضُهم ذَكَرَها في سِيَاقِ العَلاَمَاتِ ، كالحريريِّ وغيرِه[3] ، وقد نَظَمْتُها في هذا البيت وِفَاقاً للقائلين بها . واللّه الموفق .

---

(١) انظر : الجمل : ٧ ، اللمع : ٦٩ ، التبصرة والتذكرة ١/٩٠ ، شرح الجمل ١/١٢٩ ، البسيط ١/٢١٩ .

(٢) انظر : شرح الكافية ١/١٦٩ و ١٧٠ ، شرح العمدة ١/١٠٤ .

(٣) انظر : شرح الملحة : ٥٩ ، كشف المشكل في النحو ١/٢٠٢ ، شرح ابن الناظم : ٢٦ .

[إعـراب الماضي والمضارع]

ثم قلْتُ : صِفَةُ الفِعْلِ : حُكْمُ المَاضِي والمُضَارِع .

[ص] وَافْتَحْ مِن المَاضِي الأَخِيْـرَ إلا كَزُرْتُ زُرْنَا زُرْنَ زَارُوْا خِلاَّ

وَارْفَعْ مِن المُعْرَب مَا بِهِ كَمَلْ مَا لَمْ يَكُنْ لِعَامِلٍ فِيْهِ عَمَلْ

[ش] وأقولُ : تقدَّمَ الكلامُ على تعريفِ الفعلِ[١] ، وعلى سَبَبِ تَسْمِيَتِه بالفعلِ[٢] ، وعلى علاماتِه السبعِ[٣] ، والكلامُ في هذين البيتينِ على صِفَتِه وهو لا يخلُوْ :

إمّا : أَنْ يكونَ مَاضِياً ، أو مُضَارِعًا ، أو أَمْراً مُجَرَّداً ، أو مَقْرُوْناً بـ(لا) النَّاهِيَة ، أما حُكْمُ (الأمرِ) و (النَّهي) فسيأتي الكلامُ عليه[٤] ، وأما حُكْمُ (الماضي) و (المضارعِ) فيخْتَصُّ به / هذا البابُ لما بينهما من [٦٨/أ] المناسبةِ ؛ وذلك لأنَّ الماضي مفْتُوحٌ أبدًا ، ما لم يُسْنَدْ إلى ضَمِيْرِ مُتَكَلِّمٍ ، أو مُخَاطَبٍ ، أو مُخَاطَبَةٍ ، أو غَائِبِيْنَ ، أو غَائِبَاتٍ ، كقولك : قمْتُ ، وقمْتَ ، وقمْتِ ، وقامُوا ، وقمْنَ ، ونحوِ ذلك ، وكذلك المُضَارِعُ مَضْمُومٌ[٥] أبدًا ، ما لم يدخلْ عليه نَاصِبٌ ، أو جَازِمٌ ، أو (نونُ) تَوْكِيدٍ ، أو (نونُ) إِنَاثٍ ، فيدخل التَّغْيِيْرُ على كلٍّ منهما ، إمّا : باخْتِلافِ حركةٍ ، أو حَذْفٍ ، أو تَجْدِيْدِ بناءٍ ، هذا عندَ النحَاةِ ، وأمّا عندَ أهلِ التَّصْرِيفِ: فلكَوْنِ المضارعِ هو الماضي في البِنَاءِ ، غيرَ أنهم زَادُوه حرفًا من أَحْرُفِ المُضَارَعَةِ في أوله[٦] ، وأَبْدَلُوا حَرْفَ عَيْنِه بغيرِه[٧] ، فقالوا في (قالَ) : يَقُوْلُ ، وفي (باعَ) : يَبِيْعُ ، وفي

---

(١) انظر : ص ٢٥٤ .

(٢) انظر : ص ٢٥٥ .

(٣) انظر : ص ٢٦١ .

(٤) انظر : ص ٢٨٠ .

(٥) كان من الأفضل أن يقول (مرفوع) ليشمل علامات الرفع التي هي الضمة وثبوت النون .

(٦) انظر : شرح الملحة : ٧٦ ، شرح لامية الأفعال لابن الناظم : ٨٧ ، الرشاد في شرح الإرشاد : ٢٤١.

(٧) انظر : الكتاب ٣٤٠/٤ ، الجمل : ٤٠٣ ، اللباب ٣٨٦/٢ ، شرح المفصل ٦٥/١٠ ، شرح لامية الأفعال لابن الناظم : ٧٠ .

(نـامَ): يَـنَـامُ ونحـوِ ذلك ، فـانْتَقَلَ بذلـك زَمَنُـهْ من الـمُـضـيِّ إلى الاسْـتِـقْبَـالِ، وكان مَبْنِيَّـاً فصارَ مُعْرَباً ، إذا عرَفْتَ ذلك فاعلم : أَنَّ حُكْمَ الماضي البناءُ على الفَتْحِ دائمًا ، وإلى ذلك أَشـارَ الحريريُّ بقولِـه :

وَحُكْمُـهُ فَـتْـحُ الأَخِيْـــرِ مِنْـــهُ

كَقَوْلِـهِم : سَـارَ وَ بَـانَ عَنْـــهُ [١]

وإلى ذلك أشرْتُ بقولي :

* وَافْتَـحْ مِن الـمَـاضِيْ الأَخِيْـرَ *

و (الأَخِيْـرَ) صـفةٌ لموصـوفٍ مَحْذُوفٍ تقديرُه : الحـرفَ الأخيـرَ منه ، كـ(الباءِ) من : ضربَ ، وكـ(اللامِ) من: قتلَ، وكـ(الفاءِ) من: عرفَ، ونحو ذلك[٢]، اللَّهمَّ إلا أنْ يُسْنَـدَ الفعلُ إلى ضميرِ مُتَكَلِّـمٍ : كزرْتُ - مُثَلَّثُ[٣] (التاءِ) - ، أو (زرْنَا) فإنّه للمتكلِّمِ المشارِك لغيرِه ، أو المعَظِّمِ لنفسِه كما تقدمَ بَيَانُه في بابِه[٤] ، أو إلى ضميرِ الغَائِبين أو الغَائِباتِ ، كقولك : (زاروا) أو (زرْنَ) ،

---

(١) انظر : الملحة : ١٩ .

(٢) قال ابن هشام في شرح الشذور - ٧٢ - : « وأما نحو (رمى) و (عفا) فأصله : (رمَيَ) و (عفَوَ) ، فلما تحركت (الياء) و (الواو) وانفتح ما قبلهما قلبتا (ألفين) ، فسكون آخرهما عارض ، والفتحة مقدرة في الألف ... » ا.هـ.

(٣) بالضم للمتكلم ، بالفتح : للمخاطب ، بالكسر : للمخاطبة .

(٤) انظر : ص ٢٨ .

هذا مَذْهبُ الجمهورِ[١] ، وإليه أشارَ ابنُ بَابَشَاذ بقوله : « وجميعُ المَاضِي مفتوحُ الآخِرِ ، لا يجوزُ تَسْكِيْنُه في حَالِ الوَصْلِ ، إلا مَعَ ضميرِ المتكلِّمِ ، والمُخَاطِبِ، و (نونِ) جماعةِ النِّساءِ . ولا يجوزُ ضمُّه إلا معَ (واوِ) الجمعِ، سوى المعْتَلِ بـ (الألِف). ولا يجوزُ كَسْرُه بحالٍ ، إلا إذا اتَّصَلَتْ به (تاءُ) التَّأنيثِ ولَقِيَها سَاكِنٌ ، فإنَّ تلك (التاءَ) تكْسَرُ . ولا يجوزُ أنْ تدخلُه (نونُ) بحالٍ ، من نحو : ضربُوْنَه[٢] . هذه أحكامُ آواخِرِه ؛ وإنّما يكونُ[٣] مَفْتُوحًا إذا كان صَحِيْحاً ، فإنْ كان مُعْتَلاً وكان اعْتِلاَله بـ (الألِف) فإنّه يكونُ سَاكِناً ، مثل : دَعَا ، وغَزَا ، ورَمَى ، وجَرَى ، وما أشبه ذلك ، ولا يتَحَرَّك آخِرُه في حالةِ الاعْتِلاَلِ أبدًا ؛ لأنّ (الألِفَ) لا تتحرَّكُ ، فإنّها لو حُرِّكَتْ لعَادَتْ إلى أَصْلِها ، ولو عَادَتْ إلى أَصْلِها لثَقُلَتْ ؛ فلذلك قُلِبَتْ (ألفًا) وبقِيَتْ ساكنةً، وما عَدَا ذلك من الصَّحِيْحِ والمعْتَلِّ بـ(الياء) فلا يكونُ إلا مَفْتُوحًا، مثل : كتبَ ، وعَلِمَ ، وشَجِيَ ، وعَمِيَ ، للعِلَّة المذكورة . فإنِ اتَّصَلَ بجميعِ ذلك ضميرُ المتكلِّمِ وأخواتُه ، أو ضميرُ / المخَاطَبِ وأخواتُه ، أو (نونُ) [٦٨/ب]

---

(١) انظر : شرح المفصل ٥/٧ ، البسيط ٢٢٢/١ ، شرح الرضي ١٤/٤ ، شرح قطر الندى : ٣٥ . فالماضي يبنى على السكون إذا اتصل به الضمير المرفوع المتحرك كراهة توالي أربع حركات . ويبنى على الضم إذا اتصل به (واو) الجماعة لمجانسة (الواو) . وذكر الشيخ محمد محي الدين في تحقيقه لشرح قطر الندى – ٣٥ – : « أن من العلماء من ذهب إلى أن الماضي المسند إلى الضمائر (التاء ونا والنون والواو) مبني على الفتح المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة » ا.هـ.

(٢) كلام ابن بابشاد إلى هنا هو من متن مقدمته ، وما بعده هو من شرحه لمقدمته . انظر : شرح المقدمة المحسبة ١٩٧/١ .

(٣) في الأصل (كان) والتصويب من شرح المقدمة المحسبة .

جماعةِ [النساءِ][١] ، لم يكنْ إلا مُسَكَّنَ الآخِرِ ، صَحِيحًا كان أو مُعْتَلاً ، مِثالُ الصَّحِيحِ : كتبْتُ ، وعلمْتُ ، ومِثَالُ المعْتلِّ : دعوْتُ ، وسعيْتُ ، والعِلَّةُ في وُجُوبِ السُّكُونِ مع اتِّصالِه بهذه الضَّمَائِرِ ؛ لِئَلا يُجْمَعَ بينَ أربعِ مُتَحَرِّكَاتٍ لَوَازِمَ . إذ[٢] كانَ الضَّميرُ لازِماً وحركَتُه لازِمَةٌ ؛ فلذلك خُفِّفَ بتَسْكِين ما قبلَه . فإنْ لم يكنْ معَه شيءٌ من هذه الضَّمَائِرِ كان مَفْتُوحًا ، ولا يجوزُ ضمُّه إلا معَ (واوِ) الجمعِ مثل : كتبُوْا ، وعلمُوْا ؛ لأنّ (الواوَ) تُطَالِبُ بأنْ يكونَ ما قبلَها من جِنْسِهَا ؛ فلذلك انضَمَّ ، فإذا زَالَتِ (الواوُ) عَادَ إلى الواحدِ، فَعَادَتِ الفتحةُ » . انتهى كلامُه[٣] .

فمعنَى قولِه : (سوى المعتلِّ بالألف) يعنِي[٤] : أنّ المعتلَّ (بالألِفِ) لا يُضَمُّ فيه ما قبلَ (الواوِ) ؛ بلْ يكونُ ما قَبلَها مفتوحًا ، مثل : دَعَوْا ، ورَمَوْا ، تَثْبُتُ الفتحةُ لتدُلَّ على (الألفِ) المحذُوْفَةِ ، وعلى هذا فوَزْنُهُ في اللَّفْظِ : فَعَوْا ، وهو في الأصل : دَعَوُوْا[٥] ، على وَزْن : فَعَلُوْا .

ومعنَى قولِه : (ولا يجوزُ كسرُه بحالٍ ، إلا إذا اتصلَتْ به (تاءُ)

---

(١) إضافة لسلامة الكلام ، وهي في شرح المقدمة المحسبة .

(٢) في الأصل (إذا) والتصويب من شرح المقدمة المحسبة .

(٣) انظر : شرح المقدمة المحسبة ١٩٧/١ و ١٩٨ .

(٤) هذا الشرح هو لابن بابشاذ يشرح متن مقدمته ، نقله المؤلف عنه بتصرف ، وكأنه من كلامه . انظر : شرح المقدمة المحسبة ١٩٨/١ و ١٩٩ .

(٥) في الأصل (فعووا) ، وما أثبته هو في بعض نسخ شرح المقدمة المحسبة ، إلا أن الذي أثبته محقق الكتاب – من نسخ أخرى – هو : « وهو في الأصل : فعَلُوْا ، مثل : دعَوُوْا ، ولكنه أصل لا يستعمل للثقل » . ا.هـ. انظر : شرح المقدمة المحسبة ١٩٨/١ وحاشية رقم (١٠) .

التَّأنيث ... إلى آخره)، يعني[١] : إنِ اتَّصلَ بالفعلِ الماضي (تاءُ) تَأْنيثٍ وبعدها همزةُ وَصْلٍ ، فإنَّك تكْسرُها لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ [٢] ، فتقول : كتبَتِ المرأةُ ، فهذه كَسْرةٌ عَارِضَةٌ لا يُعْتَدُّ بها ، وكذلك لا يَعْتَدُّ بها القَارِيءُ [٣] في مثلِ ﴿ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ﴾ [٤] ، ﴿ وَلَقَدِ اسْتُهْزِيءَ بِرُسُلٍ ﴾ [٥] ؛ [٦]لأنَّ الحَرَكَتين عَارِضَتان ، فالكَسْرةُ لالْتِقَاءِ السَّاكنين ، والضَّمَّةُ للإتْبَاعِ في ﴿وَلَقَدُ اسْتُهْزِيءَ ﴾ اتْبِعَتْ ضَمَّةُ (الدَّالِ) ضَمَّةَ (التَّاءِ) من ﴿ اسْتُهْزِيءَ﴾ ، ومن ذلك ﴿ قُلُ انْظُرُوْا ﴾ [٧] ، ﴿ قُلُ ادْعُوْا ﴾ [٨] .

---

(١) هنا كلام لابن بابشاذ لم ينقله المؤلف وهو :« ولا يجوز كسر الفعل الماضي بحال ، فإن دخلت عليه (ياء) المتكلم – التي من شأنها أن يكون ما قبلها مكسورًا – ألحقت (نون) الوقاية ليسلم الفعل من الكسر ، فرقًا بينه وبين الاسم ، فقلت : كتّبني وعلّمني ، وكذلك الباقي . وإن اتصل بالفعل الماضي (تاء) التأنيث ...» انظر : شرح المقدمة المحسبة ١٩٩/١ .

(٢) الأصل في التقاء الساكنين الكسر ، إلا أن هذا الحكم قد يصرف لعلة تُحسِّن الانصراف عنه . انظر : الكتاب ١٥٢/٤ ، التبصرة والتذكرة ٤٤٣/١ ، شرح الملحة للحريري : ٦٢١ ، المفصل : ٣٥٣ ، أمالي ابن الشجري ٣٧٧/٢ ، شرح المفصل ١٢٧/٩ ، الارتشاف ٣٤٢/١ .

(٣) في شرح المقدمة المحسبة : « لا يعتد بها القاريء في إشمام ولا روم في مثل ...» .

(٤) يوسف : ٥١ .

(٥) الأنعام : ١٠ ، الرعد : ٣٢ ، الأنبياء : ٢١ .

قرأ عاصم ، وأبو عمرو ، وحمزة ، ويعقوب ، بكسر (الدال) على أصل التقاء الساكنين ، وقرأ باقي السبعة بالضم اتباعًا ، ومراعاة لضم (التاء) ، إذ الحاجز بينهما ساكن ، وهو حاجز غير حصين . انظر : البحر المحيط ٨٥/٤ ، النشر ٢٢٥/٢ ، الإتحاف : ٢٠٥ ، المُيَسَّر في القراءات الأربعة عشر : ١٢٩ .

(٦) بعد الآية في شرح المقدمة المحسبة : « لا على مَن كسر ، ولا على مَن ضم ؛ لأن الحركتين ...»

(٧) يونس : ١٠١ .

قرأ نافع ، وابن كثير (الحرميان) ، وأبو عمرو ، وابن عامر (العربيان) ، والكسائي بضم (اللام)، وقرأ عاصم ، وحمزة ، ويعقوب ، بكسر (اللام) ، ووافقهم الحسن ، والمطوعي . انظر : البحر المحيط ١٩٣/٥ ، النشر ٢٢٥/٢ ، الإتحاف : ٢٥٤ ، الميسر : ٢٢٠ .

(٨) الأعراف : ١٩٥ ، الإسراء : ٥٦ و ١١٠ ، سبأ : ٢٢ .

قرأ عاصم ، وحمزة ، ويعقوب بكسر (اللام) ووافقهم الحسن ، والمطوعي ، وقرأ الباقون بالضم . انظر : الإتحاف : ٢٣٤ ، الميسر : ١٧٥ .

ولا يجوزُ أنْ تدخلَه (نونٌ) بحالٍ من نحو : ضَرَبُوْنَهُ ؛ لأنَّ (النّونَ) إنّما تكونُ في الأفعالِ المُسْتَقْبَلَةِ المُعْربةِ عِوَضاً عن الضمّةِ التي كانت في الواحدِ ، والمَاضِي لا مُعْربٌ ولا مَرْفُوْعٌ[١] ؛ ولهذا قال ابن بَابَشَاذ : «فدُخُوْلُ (النّونِ) فيه من أَقْبَحِ اللَّحْنِ وأَسْقَطِهِ ، كما أنّ كَسْرَ الفعلِ الماضي في قولهم : مَنْ كَلَّمكِ ؟ مَنْ خَاطَبكِ يا هندُ ؟ من أَقْبَحِ اللّحْنِ أيضًا ؛ لأنَّ الفعلَ الماضي مَبْنيٌّ على الفَتْحِ . وكما أَنَّ ضَمَّ الفعلِ الماضي من قول العَامَّة : مَن ضَرَبُهُ ؟ من كَلَّمُهُ ؟ مِنْ أَقْبَحِ اللَّحْنِ أيضًا للعلَّةِ المذكورةِ . وكما أنّ التَّسْكينَ في الوَصْلِ من أَقْبَحِ اللَّحْنِ أيضًا في مثلِ : مَنْ ضَرَبْ زيدًا ؟ ؛ لأنَّ الفعلَ الماضي مَبْنيٌّ على الفَتْحِ لا يجوزُ تَسْكِيْنُه في الوَصْلِ ، وإنما يُسَكَّنُ إذا عَرَضَ له ما ذكرناه[٢] ، أو عَرَضَ له الوَقْفُ ، وما عَدَاه فإنه لَحْنٌ ، فاعرِفْ ذلك فإنه أَصْلٌ عظيمٌ ، / والعَامَّةُ تَتَهَافَتُ في اللَّحنِ فيه . وفَّقك اللّه للصَّوابِ في ذلك » . انتهى كلامُه[٣] . [٦٩/أ]

وأمّا المُضَارعُ فصِفَتُه : اتِّصَالُ أَوَّلِه بإحْدَى الزَّوَائِدِ الأربعِ ، ورَفْعُ آخِرِه ما لم يدخلْ عليه نَاصِبٌ أو جَازِمٌ ، وهذا التَّجَرُّدُ هو الرَّافِعُ له ؛ لقولِ ابنِ مالكٍ :

تَجرُّدٌ مِن جَازِمٍ و[٤] نَاصِبِ ... رَافِعُ فِعْلٍ كأُجِلُّ صَاحِبِي [٥]

مثالُ ذلك في الجملةِ الإسميةِ : زيدٌ يقومُ ، وفي الجملةِ

---

(١) نهاية النقل عن ابن بابشاذ دون إشارة من المؤلف . انظر : شرح المقدمة المحسبة ١٩٩/١ .

(٢) انظر : ص ٢٧٦ .

(٣) انظر : شرح المقدمة المحسبة ١٩٩/١ و ٢٠٠ .

(٤) في الأصل (أو) والتصويب من شرح الكافية الشافية .

(٥) انظر : شرح الكافية الشافية ١٥١٣/٣ .

الفعليةِ : يقومُ زيدٌ ، ورفْعُه في الاسميةِ على الخَبَرِيةِ[١] ، وفي الفعليةِ تَجرِيْدُه من العَامِلِ ، وإلى ذلك كلِّه أشرْتُ بالبيت الثاني من هذين البيتين واللّه الموفق .

وأما كَوْنُ الماضي : ثلاثيًا ، أو رباعيًا مُجَرَّدًا ، أو مَزِيْداً فيه ، والمَزِيدُ : إما خُمَاسِي ، أو سُدَاسِي ، والمضارعُ إما : مُجَرَّدٌ من عَارِضٍ يُغَيِّرُ إعرابه ، أو يقْتَضِي بناءَه – فسيأتي[٢] لنا ذلك في باب (تَقْسِيْمِ الأفعالِ)[٣] إنْ شاء اللّه تعالى .

---

(١) يعني : أن الجملة الفعلية في محل رفع خبر للمبتدأ .

(٢) في الأصل (فسيأ) فقط .

(٣) انظر : ص ٢٨٩ و ٣٠٠ .

ثم قلْتُ : حُكْمُ الأَمْرِ وَ النَّهْيِ[١] .

[ص] وَإِنْ أَمَرْتَ وَاحِداً فَيَنْحَذِفْ مِنْ فِعْلِهِ وَاوٌ أَوْ الْيَا أَوْ أَلِفْ

أَوْ جَمْعَ تَأْنِيثٍ وَأَمْرُ الجَاهِلِ أَوْ نَهْيُهُ يَجْرِيْ كَأَمْرِ العَاقِلِ

وَالثَّبْتُ فِي قُوْلُوْا وَقُوْلاَ قُوْلِي خَافَنْ تَخَافَنَّ وفِي المَثِيْلِ

[ش] وأقولُ : الأَمْرُ والنَّهْيُ[٢] أخوانِ يتَّفِقَان في الاشْتِقَاقِ ويخْتَلِفَانِ في المَعْنَى، أمّا اخْتِلاَفُهما في المعنَى فظَاهِرٌ بدخول (لا) النَّاهِيَة على أحدِهما؛ وذلك لأنّ وجودَها ينفي ما أثبته عَدَمُها ، كقولك في (قُمْ) : لا تَقُمْ ، وفي (افْعَلْ):لا تفْعَلْ ونحو ذلك، وأمّا اتِّفَاقُهما في الاشْتِقَاقِ فلكونهما مُشْتَقَّين من المَصْدَرِ على وَجْهِ الطَّلَبِ عندَ البصريين[٣] ، أو من الفعلِ الماضي عندَ الكوفيين[٣] ، وكلاهما من مَادَّةٍ واحدةٍ ؛ وذلك لأنَّهما يكونانِ من صِيْغَةِ المضارعِ[٤] ، إلا أنّهما مَجْزُوْمَان[٥] ، وعلامةُ الجَزْمِ فيهما: سُقُوْطُ أَحْرُفِ

---

(١) انظر الأمر والنهي في : الأصول ١٧٠/٢ ، الجمل : ٢٠٨ ، المفصل : ٢٥٣ ، شرح المفصل ٤٩/٧ .

(٢) في التذييل والتكميل ٨١/١ : «وقال قاضي الجماعة أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد . وأما الأمر والنهي فالنحويون يقولون فيه إنه فعل مستقبل نحو : اضرب ، ولا تضرب ، ولا تذهب ، ويقولون إنه مبني على السكون . وليس هو في الحقيقة فعلاً ؛ لأن الأمر إنما هو استدعاء فعل ، والنهي استدعاء ترك فعل ، واستدعاء الفعل ليس هو فعلاً إلا مجازًا ، كما أن استدعاء الخبر – وهو الاستفهام – ليس خبرًا ، ولكن لما اشتقوا لفظه من لفظ الفعل سموه فعلاً ، ويظهر لك هذا ظهورًا بينًا في أن النهي استدعاء ترك ، وترك الفعل ليس بفعل ». ا.هـ . وانظر : الارتشاف٣/٣.

(٣) اختلفت النحاة في هذا على أربعة مذاهب . انظر : الإيضاح في علل النحو : ٥٦ ، أسرار العربية : ١٧١ ، الإنصاف ١٤٤/١ مسألة (٢٨) ، اللباب ٢٦٠/١ ، شرح المفصل ١١٠/١ ، شرح التسهيل ١٧٨/٢ ، شرح الكافية لابن مالك ٦٥٣/٢ ، الارتشاف ٢٠٢/٢ ، توضيح المقاصد ٧٦/٢ ، شرح ابن عقيل ٥٥٩/١ ، المساعد ٤٦٤/١ ، ائتلاف النصرة : ١١١ ، شرح الأشموني ١٩٧/٢ .

(٤) انظر : شرح الملحة : ٦٤ .

(٥) الذي يقصده بالجزم هنا حذف حرف العلة (العين) لالتقاء الساكنين . قال ابن بابشاذ =

العَلَّةِ كما ترى ، ألا ترى أن قولنا : يقومُ ، ولا تقمْ ، وقمْ ، من مَادَّةٍ واحدةٍ وهي : قَوَمَ ، وكذلك : يقولُ ، ولا تقلْ ، وقلْ ، من مَادَّةٍ واحدةٍ وهي : قَوَلَ ، وكذلك : تفعلُ ، ولا تفعلْ ، وافعلْ ، من مَادَّةٍ واحدةٍ وهي : فَعَلَ ، وقِسْ على نحوِ ذلك ؛ فلذلك جعلْتُهما في بابٍ واحدٍ ؛ لما بينهما من المُنَاسَبَةِ في الاشْتِقَاقِ والطَّلَبِ كما قد علمْتَ – رَجَعْنَا إلى شرحِ البيتِ – فإذا أَمَرْتَ مَثَلاً واحدًا مُطْلَقًا – أَعْني عَاقِلاً كان أو جَاهِلاً – فلا يَخْلُو / ذلك الفعلُ [٦٩/ب] من : أَنْ يكونَ صَحِيْحاً ، أو مُعْتَلَّ (اللامِ) ، أو معْتَلَّ (العينِ) .

فإنْ كان صحيحًا فهو مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ ، كما سيأتي بَيَانُه في تَقْسِيم الأفعال[١] . وإنْ كان مُعْتَلّ (اللام) وَجَبَ حَذْفُ حرفِ العِلَّةِ من ذلك الفعلِ ، سواءً كان (ألفًا) ، أو (واوًا) ، أو (ياءً)[٢] ، وهذا البابُ مَعْقُوْدٌ للمعْتَلِّ (العين)[٣] ، وأمّا المعْتَلُّ (اللامِ)[٤] فسيأتي الكلام عليه[٥]. أمّا مثالُ ما حُذِفَتْ منه (الواوُ) قولك : يا زيدُ اغْزُ قومًا كفروا باللّه، ومثالُ ما حُذِفَتْ منه (الياءُ) قولك : يا زيدُ أَسْرِ بأهلك ليلاً ، وقِسْ على نحو ذلك[٦] ، وإلى ذلك أشرْتُ بما في البيت الأول من هذه الأبيات الثلاثة . والدَّليلُ على ذلك قولُه تعالى: ﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ ﴾[٧]، ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ ﴾[٨]،

== في شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٤٠ :« الجزم هو القطع ، والقطع قطعان : قطع حركة ، وقطع حرف ، فقطع الحركة هو الأصل ، وهو يكون في الأفعال الصحيحة . وقطع الحرف يكون في حروف العلة – وهي الواو والياء والألف – والنون ...» ا.هـ .

(١) انظر : ص ٢٩٣ .

(٢) انظر : الجمل : ٢٠٨ ، شرح الملحة : ٦٩ .

(٣) في الأصل : (اللام) .

(٤) في الأصل : (العين) .

(٥) انظر : ص ٣١٠ .

(٦) لم يمثل لما حذفت منه الألف ، فمثاله : اسعَ إلى الخيرات .

(٧) الصافات : ١٧٤ ، الذاريات : ٥٤ ، القمر : ٦ .

(٨) المائدة : ٢٧ ، الأعراف : ١٧٥ ، يونس : ٧١ ، الشعراء : ٦٩ .

﴿ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ﴾ (١) ، فإنْ(٢) وَقَفْتَ على شيءٍ من ذلك جَازَ أنْ تَقِفَ عليه بالسُّكُونِ ، فتقولُ : اخشْ ، واغدْ ، وارمْ (٣)، وجَازَ أن تَزِيْدَ عليه (ها) لبَيَانِ الحَرَكَةِ ، فتقولُ : اغدُهْ ، واخشَهْ ، وارمِهْ ، ومنه قولُه تعالى : ﴿ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ﴾ (٤)، وقِسْ على نحوِ ذلك . وأما قولُ العَامَّةِ بمكةَ المُشَرَّفَةِ وظَوَاهِرِها في عَصْرِنا هذا ، عندَ أَمْرِ بعضِهم بعضاً بالغُدُوِّ : يا فلانُ اغدَهْ – بفَتْحِ الدَّال – فهو لَحْنٌ جَرَتْ عليه ألْسِنَتُهم ، حيثُ دخلَ الدَّخِيْلُ فيهم .

هذا إنْ أَمَرْتَ واحداً من الناسِ ، فإنْ أَمَرْتَ به جَمْعَ تَأْنِيْثٍ أو نَهَيْتَهُ ، فهو كأَمْرِ العَاقِلِ(٥) ، مثالُ ذلك في الجمعِ المؤنَّثِ : خِفْنَ ، وقُلْنَ ، وبِعْنَ ، وكان الأَصْلُ في (خَفْ) : خَافْ ، وفي (قُلْ): قُوْلْ ، وفي (بِع): بِيْعْ ، فَسَكَنَ الحَرْفُ الأخيرُ لأَجْلِ الأَمْرِ ، والْتَقَى هو والحرفُ المعْتَلُّ –وهو سَاكِنٌ أيضاً– ومن القواعدِ النحويةِ أنّه متى الْتَقَى ساكنانِ أَحَدُهما الحَرْفُ المعْتَلُّ كان هو المَحْذُوْفُ ؛ فلهذا قِيْلَ : خَفْ ، وقُلْ ، وبِعْ (٦)، وسَواءً في ذلك خَطَابُكَ للعَاقِلِ أو للجَاهِلِ ، وإلى ذلك أشرْتُ بالبيتِ الثاني من هذه الأبياتِ الثلاثةِ ، وأما قولي : (والثَّبْتُ في قُوْلُوا) ... إلى آخر البيت . ففيه إشَارةٌ إلى [أنّ](٧) حَرْفَ الاعْتِلاَلِ يَثْبُتُ في خمسةِ

---

(١) طه : ٧٢ .

(٢) من هنا الكلام للحريري في شرح الملحة : ٧٠ .

(٣) بعد هذا في شرح الملحة : « وجاز أن تقف عليه بحركة فتقول : اخشَ ، اغدُ ، ارمِ » . ا.هـ.

(٤) الأنعام : ٩٠ ، وهنا نهاية كلام الحريري .

(٥) يتحدث هنا عن المعتل الأجوف ، وهو من كلام الحريري في شرح الملحة : ٧١ .

(٦) نهاية كلام الحريري في شرح الملحة : ٧١ .

(٧) إضافة لسلامة الكلام .

مَوَاضِعَ[١]:

أحدُها : إذا أَمَرْتَ / به جماعةَ المذكَّر ، كقولك : خَافُوْا ، وبِيْعُوْا ، وقُوْلُوْا . والثاني : إذا أَمَرْتَ به اثنين ، سواءً كانا مذكَّرَيْنِ أو مُؤَنَّثَيْنِ ، كقولك : خَافَا ، وبِيْعَا ، وقُوْلاَ . والثالثُ : إذا أَمَرْتَ به الوَاحِدَةَ من الإِنَاثِ ، كقولك : خَافِي من اللّه ، وقُوْلِي الحَقَّ ، وبِيْعِي هذا العبدَ . والرابعُ والخامسُ : إذا اتَّصَلَتْ بالفعل (نُوْنُ) التوكيدِ الثَّقِيلةِ أو الخَفِيْفَةِ ، كقولك للمذكرِ : خَافَنَّ من ربِّك ، ولا تخافَنْ غيرَه . [٧٠/أ]

والعِلَّةُ في ثُبُوْتِ حرف الاعْتِلاَلِ في هذه المواطِنِ الخمسةِ : تَحَرُّكُ ما بَعْدَها . فإن قلْتَ : قد نَجِدُ الحرفَ الأخيرَ مُتَحرِّكًا مع إِسْقَاطِ حرفِ الاعْتِلاَلِ في مثلِ قولك : بِعِ العبدَ ، وخَفِ اللّهَ ، وفي مثل قوله تعالى : ﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ ﴾[٢] . فالجوابُ عنه : أَنّ هذه الحركةَ حركةٌ عَارِضَةٌ ، بدَلِيلِ أنها تَزُوْلُ إذا لم تَتَّصِلْ بها (أَلِفُ) الوَصْلِ ، والحركةُ العَارِضَةُ لا اعْتِدَادَ بها ، ولا تَأْثِيْرَ لها ، إِذْ ليستْ كالحركةِ الثابتة في المواطِنِ الخمسةِ كلِّها[٣] انتهى .

وأمّا قولي : (وفي المَثِيْلِ) ، فأَعْنِي به : وفي ما يُمَاثِلُ ذلك من الأفعالِ فقِسْ عليها ما عَنَّ لك ، وباللّه التوفيقِ .

---

(١) من كلام الحريري في شرح الملحة – ٧١ – ، مع اختلاف في الترتيب والعدد ، فالحريري عدها أربعة ، لأنه جعل (نوني) التوكيد في موضع واحد ، والمؤلف اعتبرهما موضعين .

(٢) المزمل : ٢ .

(٣) نهاية كلام الحريري في شرح الملحة : ٧٢ .

تَنْبِيهٌ : (نُونَا) التَّوكيدِ[١] من لَوَازِمِ الأَمْرِ والمُضَارِعِ[٢] ، وهي مَفْتُوحَةٌ[٣] أبدًا ، ما لم تَتَّصِلْ بفعلِ الاثنينِ ، أو جَمَاعةِ النِّساءِ ، فإنّها تكونُ مَكْسُورَةً فيهما ، كقولك : اذْهَبَانِّ - للاثنين - ، واذْهَبْنَانِّ يا نسوةُ ، فَتُدْخِلُ (ألفًا) بعد (نونِ) جَمْعِ المؤنَّث ؛ لِتَفْصِلَ بين النُّونَاتِ ، وقس على نحو ذلك[٤] . واعلم [٥] أنّ (نُونَ) التَّوكيدِ الخَفِيفَةِ تدخلُ مع الثَّقِيلَةِ في كل الأفعالِ إلا في التَّثْنِيَةِ ومعَ (نونِ) جَمَاعةِ النِّساءِ ، فإنّها لا تدخلُ لئلا يُجْمَعَ بينَ ساكنينِ[٦] ، فإنّ (ألفَ) التَّثْنِيَةِ ساكنةٌ ، و (النُّون) ساكنةٌ ،

---

(١) انظر الخلاف في (نوني) التوكيد بين البصريين والكوفيين في : الإنصاف ٦٥٣/٢ مسألة (٩٤)، اللباب ٦٧/٢ ، شرح المفصل ٣٨/٩ ، شرح الرضي ٤٩٣/٣ ، الارتشاف ٣٠٣/١ ، توضيح المقاصد ٩٠/٤ ، الجنى الداني : ١٤١ ، المغني ٣٩١/٢ ، ائتلاف النصرة : ١٦٤ .

(٢) يؤكد بهما الأمر مطلقًا ، والمضارع الحال لا يؤكد بهما ، وأما المستقبل فله حالات عدة . انظر : الجمل : ٣٥٦ ، الايضاح : ٢٥٣ ، المفصل : ٣٣٠ ، شرح المفصل ٣٨/٩ ، شرح الجمل ٤٨٩/٢ ، المقرب ٧٣/٢ ، شرح الكافية لابن مالك ١٤٠٠/٣ ، شرح العمدة ٣٢٦/١ ، شرح الرضي ٤٨٤/٤ ، توضيح المقاصد ٩٠/٤ ، الجنى الداني : ١٤١ ، المغني ٣٩١/٢ .

(٣) أيْ : (النون) الثقيلة .

(٤) انظر : الكتاب ٥٢٦/٣ ، المقتضب ٢٣/٣ ، شرح الرضي ٤٨٤/٣ وفيه : « إنما حركت المشددة بالفتحة لثقلها وخفة الفتحة ، وكسرت بعد (ألف) الاثنين و (ألف) الفصل ، نحو : اضربانِّ واضربنانِّ ، تشبيهًا بـ(نون) الاعراب التي في المضارع ، فإنها تكسر بعد (الألف) نحو : تضربانِ، وكذا (النون) في الاسم المثنى نحو : الزيدان » . ا.هـ .

(٥) هذا من كلام ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ٢٠٩/١ بتصرف من المؤلف .

(٦) هذا مذهب الخليل وسيبويه والبصريين إلا يونس . وذهب يونس والكوفيون إلى جواز دخول النون الخفيفة على الأفعال التي فيها ألف الاثنين ونون النسوة . انظر : الكتاب ٥٢٦/٣ و ٥٢٧، المقتضب ٢٤/٣ ، التبصرة والتذكرة ٤٢٩/١ ، الإنصاف ٦٥٠/٢ مسألة (٩٤) ، اللباب ٦٨/٢ ، شرح المفصل ٣٨/٩ ، شرح الكافية لابن مالك ١٤١٧/٣ ، شرح الرضي ٤٩٢/٤ ، الارتشاف ٣٠٨/١ ، الجنى الداني : ١٤٣ ، ائتلاف النصرة : ١٣١ .

وكذلك (نونُ) جماعةِ النساءِ إذِ (الألِفُ) بعدَها ساكنةٌ ، ولا يجوزُ كسْرُهَا لالْتِقَاءِ السَّاكِنين ؛ لأنّ (نونَ) التَّوكيدِ الخَفِيْفَةِ لا تُحَرَّكُ ، بِخِلَافِ التَّنْوينِ الذي في الأسماءِ[١] ، وأما قراءةُ ابنُ [عامرٍ][٢] ﴿ ولا تَتَّبِعَانِ ﴾[٣] -بتَخْفِيْفِ (النونِ) وكَسْرِها - فليسَتِ النونُ (نونَ) توكيدٍ، ولا حرف نَهْيٍ ، و[٤]إنّما النونُ (نونُ) إعرابٍ وعلامةُ الرفعِ ، و (لا) حرفُ نَفْيٍ[٤].

والجملةُ في مَوضِعِ نَصْبٍ ، وانتِصَابُها على الحالِ ؛ لأنَّ (الواو) التي قبلَها (واو) حَالٍ ، فكأنَّه قال : فاسْتَقِيْمَا وأَنْتُما غيرُ مُتَّبِعَيْنِ . / [٧٠/ب] وهذا التَّقْدِيرُ هو الأَوْلَى[٥] ؛ لأنّ [واوَ][٦] الحالِ لا تقدَّرُ إلا بالجملِ ، وتلك

---

(١) جوّز يونس والكوفيون في (النون) الخفيفة الداخلة على فعل الاثنين وفعل الإناث أن تبقى ساكنة، لأن (الألف) قبلها كالحركة لما فيها من المدة ، أو أن تحرك بالكسر للساكنين ، وحُمل عليه قراءة (ولا تتبعانِ) بالتخفيف والكسر . انظر : شرح الرضي ٤٩٣/٣ ، أوضح المسالك ١١٠/٤ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق ، وهي في شرح المقدمة المحسبة ٢٠٩/١.
وابن عامر هو : عبدالله بن عامر بن يزيد اليحصبي [٢١ - ١١٨ هـ] . أحد القراء السبعة ، وقاريء الشام ، قيل أنه قرأ على عثمان رضي الله عنه نصف القرآن . انظر : معرفة القراء الكبار ٨٢/١، سير أعلام النبلاء ٢٩٢/٥ ، شذرات الذهب ١٥٦/١ ، الأعلام ٩٥/٤ .

(٣) يونس : ٨٩ ، قرأ الجمهور بتشديد (النون) ، وقريء بتخفيفها وكسرها ، وهذه القراءة تنسب عند النحاة وفي بعض كتب القراءات إلى ابن ذكوان . انظر : شرح الكافية لابن مالك ١٤١٨/٣، شرح ابن الناظم : ٦٢٩ ، البحر المحيط ١٨٦/٥ ، أوضح المسالك ١١١/٤ ، شرح ابن عقيل ٦٦٠/١، التذكرة في القراءات ٤٥٣/٢ ، الكشف عن وجوه القراءات وعللها ٥٢٢/١ ، الإقناع ٦٦٢/٢ ، وتنسب في بعض كتب القراءات إلى ابن عامر برواية ابن ذكوان. انظر : القراءات الشاذة : ٥٨ ، إعراب السبع وعللها ٢٧٢/١ ، النشر ٢٨٦/٢ ، الإتحاف : ٢٥٣ . وانظر أيضاً: زاد المسير ٥٩/٤ ، أمالي ابن الشجري ٥٣٤/٢ .

(٤) عبارة الأصل هي : « ولا حرف نفي وإنما النون نون إعراب وعلامة الرفع »، وما أثبته من شرح المقدمة المحسبة ٢١٠/١ .

(٥) في الأصل (الأول) ، ويمكن أن يكون التقدير :« فاستقيما غيرَ متبعين »، وهذا التقدير تقدير المفردات . انظر : شرح المقدمة المحسبة ٢١٠/١ .

(٦) زيادة يستقيم بها الكلام ، وهي في شرح المقدمة المحسبة ٢١٠/١ .

الجملُ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحالِ كما هو مُقَرَّرٌ في[١] بابها ، وقِسْ على نحو ذلك ، فجميعُ ذلك وما أَشْبَهَهُ داخلٌ تحتَ قولي : (وفِي المَثِيْلِ) واللّه أعلم .

ثم قلْتُ : حُكْمُ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ .

[ص] يُكْسَرُ بَادٍ اِسْمٌ أَوْ فِعْلٌ قُسِمْ مَاضٍ بِـ (تَا) أَمْرٌ مُضَارِعٌ جُزِمْ

حَرْفٌ وَأَتْبِعْ هَمْزَةً بِنُوْن (مِنْ) فِي الفَتْحِ أَوْ فِي الكَسْرِ من تَالٍ زُكِنْ

[ش] وأقولُ : حُكْمُ الْتِقَاءِ السَّاكِنين من العَوارِض التي تَعْتَرِضُ الأسماءَ والأفعالَ والحروفَ[٢] ، وعلى هذا إذا الْتَقَى في اللَّفْظِ سَاكِنان وَجَبَ كَسْرُ الأوَّلِ منهما ، ولا فَرْقَ[٣] في ذلك بينَ أنْ يكونَ الأوَّلُ في كلمةٍ هي: اسمٌ ، كقولك : كَمِ المال ؟ ومَنِ الرجل ؟ . أو فعلٌ وهو : إمّا ماضٍ وقد دخلَتْ عليه (تاءُ) التَّأنيثِ السَّاكنة ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ﴾[٤] ، ﴿ إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ﴾[٥] ، وإمّا أمرٌ ، كقوله تعالى : ﴿ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[٦] ، وإمّا مضارعٌ مَجْزُومٌ ، كقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾[٧] ،

---

(١) في الفصل الثامن وهو فصل العامل من الكفاية ٣١/ب ، وشرحه ليس بأيدينا .

(٢) انظر : الكتاب ٥٣٢/٣ و ١٥٢/٤ ، التبصرة والتذكرة ٧٢٣/٢ ، شرح الملحة : ٦٧ ، المفصل : ٣٥٣ ، شرح المفصل ١٢١/٩ ، المقرب ١٨/٢ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٠٠٢/٤ ، الارتشاف ٣٤١/١ .

(٣) هذا كلام الحريري في شرح الملحة : ٦٨ ، بتصرف من المؤلف .

(٤) يوسف : ٥١ .

(٥) الواقعة : ١ .

(٦) المزمل : ٢ .

(٧) البينة : ١ . وهنا نهاية النقل من شرح الملحة .

وكقولك: لِيَقُمِ الغلامُ ، وكقولِ الحاكمِ : ليَحْضُرِ الخَصْمُ ، ونحوِ ذلك . وإمّا حرفٌ ، كقولِه تعالى : ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ ﴾ (١) ، وكقولك : رويْتُ عَنِ ابنِ عباس ، ونحوِ ذلك . وإلى ذلك أشَرْتُ بقولي :

يُكْسَرُ بَادٍ اسمٌ أَوْ فِعْلٌ قُسِمْ مَاضٍ بِـ(تَا) أَمْرٌ مُضَارِعٌ جُزِمْ

حَرْفٌ ....

وأمّا قولي :

... وَأَتْبِعْ هَمْزَةً بِنُوْنِ (مِنْ)

فِي الفَتْحِ أَوْ فِي الكَسْرِ مِن تَالٍ زُكِنْ

فالإشَارَةُ به إلى : أَنَّ نُوْنَ (مِنْ) تَخْتَصُّ دُوْنَ غيرِها من الحروفِ بأنها إذا تَلاَها مَفْتُوْحٌ(٢) فُتِحَتْ ، كقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ ﴾ (٣). قالتِ النُّحاة (٤) :« وإنّما فُتِحَتْ اسْتِثْقَالاً لِتَوَالي الكَسْرَتَيْنِ فيما يَكْثُرُ اسْتِعْمَالُه » ، وهو فَتْحٌ شَاذٌ لخُروجِهِ عنِ القِيَاسِ . فإنْ تَلاَها مَكْسُوْرٌ كانتْ مَكْسُورةً على الأَصْلِ ، كما وَجَبَ الكَسْرُ في نُونِ (عَنْ) ، فكَما قلْتَ : رويْتُ عَنِ ابنِ عباسٍ ، كذلك تقولُ : سمعْتُ مِنِ ابنِ مسعودٍ

---

(١) النساء : ١٧٦ .

(٢) عبّر النحاة عن ذلك بقولهم : « إن نون (مِنْ) تكسر عند ملاقاتها كل ساكن سوى لام التعريف فهي معها مفتوحة » . انظر : المفصل : ٣٥٥ ، المقرب ١٩/٢ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٠٠٩/٤، الارتشاف ٣٤٣/١ .

(٣) البقرة : ٢٠٤ .

(٤) هذا من كلام الحريري في شرح الملحة : ٦٨ ، وانظر : الكتاب ١٥٤/٤ ، شرح المفصل ١٣١/٩.

-بالكَسْرِ فيهما - وقِسْ على نحوِ ذلك[١] .

[قسمة الأفعال]

ثُمَّ قلْتُ : تَقْسِيمُ الأَفْعَالِ : وَهْيَ عَلَى ثَلاثَةِ أَقْسَامٍ .

[ص] وَتُقْسَمُ الأَفْعَالُ فِي ثَلاثِ ... مَعَ الذُّكُورِ أَوْ مَعَ الإِنَاثِ

مَاضٍ وَأَمْرٌ بَعْدَهُ مُسْتَقْبَلُ ... فَعَلَ أَوِ افْعَلْ وَإِلا يَفْعَلُ

[ش] وأَقُولُ : أَقْسَامُ الأفعالِ ثلاثةٌ بالإِجْمَاعِ ولا رابعَ لها ، ومن ذلك قولُ الحريري - رحمةُ اللّه عليه - :

وَإِنْ أَرَدْتَ قِسْمَةَ الأَفْعَالِ ... لِيَنْجَلِي عَنْكَ صَدَى الإِشْكَالِ

فَهْيَ ثَلاثٌ ما لَهُنَّ رَابِعُ ... مَاضٍ وفِعْلُ الأَمْرِ والمُضَارِعُ [٢]

/ قالتِ النُّحاةُ[٣]: « وإنّما كانت كذلك ؛ لأنَّ كلَّ فعلٍ منها يَدُلُّ [٧١/أ] بَصيْغَتِه على قِسْمٍ من أقْسَامِ الزَّمَانِ بعَيْنِه ، ولمّا كانت أقْسَامُ الزَّمانِ ثلاثةٌ : [مَاضٍ ، وحاضرٌ ، ومستقبلٌ[٤]] ، انْقَسَمَ الفعلُ أيضًا إلى

---

(١) حكى سيبويه عن قوم فصحاء : « مِنَ ابنك بالفتح ، فأجروهما مجرى : مِنَ المسلمين » . انظر : الكتاب ١٥٥/٤ . كما ذكر : « أن ناسًا من العرب يقولون : مِنِ اللّه ، فيكسرونه ويجرونه على القياس ». انظر : الكتاب ١٥٤/٤ . وحُكي عن الأخفش : عَنُ الرجل -بالضم- انظر : المفصل : ٣٥٥ .

(٢) انظر : الملحة : ١٨ .

(٣) من كلام الحريري في شرح الملحة : ٥٩ .

(٤) وإنما كانت الأزمنة كذلك لأنها حركات الفلك فمنها حركة مضت وتقضّت ، ومنها حركة لم تأت بعد ، وبينهما حركة تفصل بين الماضية والآتية . انظر : التبصرة والتذكرة ٩٠/١ ، شرح المفصل٤/٧ . وقد أنكر قوم فعل الحال . انظر : إيضاح العلل : ٨٦ ، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : ٦٦ ، اللباب ١٣/٢ ، شرح المفصل ٤/٧ ، شرح الجمل ١٢٧/١ ، التذييل والتكميل ٨١/١ .

ثلاثةِ أَقْسَامٍ:] [١] ماضٍ ويُعْتَبرُ بـ (أمسِ) ، وحَاضِرٌ ويُعتَبرُ بـ (الآنَ) ، ومستقبلٌ ويُعتبرُ بـ (غَدٍ) ، - كما تقدّم بيانُه في بابهِ[٢] - وقد جَمَعَ زهيرٌ أَقْسامَ الزَّمَان في بيتٍ واحدٍ ، فقال :

وَأَعْلَمُ مَا فِي اليَوْمِ والأَمْسِ قَبْلَهُ

وَلَكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِي [٣]

إذا عرفْتَ ذلك فاعلم : أنّ الأفعالَ الثلاثةَ - سواءً كان فاعلُها مذكَّرًا أو مؤنَّثًا - لا تَخْرجُ عن كونها على هذه الصِّيغِ الثلاثِ المشَارِ إليها بقولي :

* فَعَلَ أو افْعَلْ وإلاَّ يَفعَلُ *

أمّا (فَعَل) : فهو مِثَالٌ للماضي، وهو من جُمْلَةِ المَبْنِيَّاتِ على الفَتْحِ، ما لم يَكُنْ آخِرُه (ألفاً)، وما لم يَكُنْ مُسْنَداً إلى ضَمِيرٍ مُفْرَدٍ ، أو مُثَنى، أو مَجْمُوعٍ . وقد حَصَرَه أهلُ التَّصْرِيفِ في عشرين مِثَالاً [٤].

---

(١) ساقطة من الأصل ، وهي في شرح الملحة : ٥٩ .

(٢) انظر : ص ٢٧٠ .

(٣) من الطويل ، لزهير بن أبي سُلمى المزني من معلقته . انظر : الديوان : ٨٦ ، شرح الملحة : ٦٠، اللباب ١٤/٢ ، شرح الجمل ١٢٩/١ ، الخزانة ٥٠٦/٧ .

وهنا ينتهي كلام الحريري كما في شرح الملحة : ٦٠.

(٤) هي كما يلي :

أ - أربعة للثلاثي المجرد هي : فَعَل ، فَعِل ، فَعُل وهي للمعلوم ، فُعِل للمجهول على خلاف فيه.

ب - واحد للرباعي المجرد وهو : فَعْلَلَ .

جـ - اثنا عشر للثلاثي المزيد هي : أَفْعَلَ ، فاعَلَ ، فَعَّلَ ، انْفَعَل ، افْتَعَل ، افْعَلَّ ، تَفَعَّلَ تَفاعَلَ ، استفعَلَ ، افْعَوْعَلَ ، افْعَالَّ ، افْعَوَّلَ . =

فالثلاثيُّ منها نحو : ضَرَبَ ، وشَرُفَ ، وشَرِبَ . والرباعيُّ منها نحو : دَحْرَجَ ، وأَعْلَمَ ، ونَاظَرَ ، وعَلَّمَ . والخماسيُّ منها نحو : تَدحْرَجَ ، وتَنَاظَرَ ، وتَعَلَّمَ ، وانْطَلَقَ ، واقْتَدَرَ ، واحْمَرَّ ، و[١]احْمَارَّ ، واغْدَوْدَنَ [٢] ، واقْشَعَرَّ، واسْحَنْكَكَ [٣]، واسْتَخْرَجَ ، واحْرَنْبَى[٤] . والمَبْنِي لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه مِن كلٍّ منها ، ويُقَاسُ عليها ما أَشْبَهها في الصِّحَةِ ، ويَلْتَحِقُ بها ما أشبهها في الوَزْنِ ، أو تَفَرَّعَ عنها بتَغْيِير ما ، وقد ذكَرْتُ جميعَ ذلك ونَبَّهْتُ على ما هو منها ثلاثيٌّ مَزِيْدٌ أو مُجَرَّدٌ ، أو رُبَاعي[٥] بزِيَادةٍ أو بغيرِ زِيَادةٍ ، أو خُماسيٌّ بزِيَادةٍ ، أو سُدَاسيٌّ بزِيَادةٍ ، ولا مَزِيْدَ على ذلك ؛ لأنَّه ليس لهم فعلٌ سُبَاعيٌّ، والثلاثيُّ منها هو الأَصْلُ [٥]، ويليه الرُّباعي ، فإنّ كلاً منهما يُوْجَدُ مجرَّداً أو زَائِدًا ، وغيرهما لا يكون إلا مَزِيدًا فيه ، وبَيّنْتُ الأفعالَ كلَّها في شرحِ كتابي : (تَيْسِيْرُ التَّعرِيْفِ في عِلْمِ التَّصْرِيْفِ) ، فمَن أراد

= د - ثلاثة للرباعي المزيد هي : افعَنْلَلَ ، افْعَلَلَّ ، تفعلل .

انظر : المسائل الحلبيات : ١٢٠ ، التبصرة والتذكرة ٧٤٣/٢ و ٧٨٦ ، شرح المقدمة المحسبة ١٩٦/١ ، اللباب ٢١٤/٢ و ٢١٥ ، الممتع الكبير في التصريف : ١١٥ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٠١٢/٤ ، شرح لامية الأفعال لابن الناظم : ٤٢ و ٧٢ ، شرح الرضي للشافية ٦٧/١ ، الارتشاف ٧٦/١ .

(١) هذا الفعل وما بعده سداسي ، والمؤلف لم ينبه عليه وخلطه مع الخماسي .

(٢) اغدودن النبت : إذا اخضرَّ حتى يضرب إلى السواد من شدة ريِّه ، واغدودن الشعر : طال وتم. انظر : اللسان ٣١١/١٣ .

(٣) اسحنكك الليل : إذا اشتدت ظلمته . انظر : اللسان (سحك) ٤٣٨/١٠ .

(٤) احرنبى الرجل : تهيأ للغضب والشر ، وقيل : استلقى على ظهره ، ورفع رجليه نحو السماء، واحرنبى المكان : إذا اتّسَعَ . انظر : اللسان (حرب) ٣٠٧/١ و ٣٠٨ .

(٥) من كلام ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ١٩٥/١ .

الوقوفَ على شيءٍ من ذلك فعليه بها هنالك . واللّه الموفق .

هذا إنْ كان فاعلُها مذكَّرًا ، فإنْ كان[١] الفاعلُ مؤنَّثاً زِدْتَ في آخِرِه (تَاءً) سَاكِنَةً ، وقلْتَ : هندٌ ذهبَتْ ، والناقةُ وضعَتْ ، ولا تُحَرَّكُ هذه (التاء) إلا في موضعين :

أحدُهما : إذا كان الفعل لمُثَنًّى فتُحَرَّكُ بالفَتْحِ ، كقولك : الهندانُ قامَتَا ، والناقتان وضَعَتَا ؛ لأنّ ما قبلَ (الألفِ) لا يكون أبدًا إلا مَفْتُوحًا .

والثانِي : إذا تَلاَها (ألفُ) الوَصْلِ[٢] ، فإنّه يجبُ حينئذٍ كَسْرُ (التاء) التي هي عَلاَمةُ فعلِ المؤنَّثِ / كقوله تعالى : ﴿ إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ﴾[٣] [٧١/ب] -بكَسْرِ (التاء) - لسُكُوْنِها وسُكُوْنِ (اللامِ) ، وكقوله تعالى : ﴿ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ﴾[٤] -بِكَسْرِ (التاء)- لسُكُوْنِها وسُكُوْنِ (الميمِ) ، لأنّ (أَلِفَ) الوَصْلِ معهما سَاقِطَةٌ لانْدِرَاجِ الكلامِ ، وإنْ كان آخِرُ الفعلِ الماضي (ألفًا) كانت سَاكِنَةً ؛ لامْتِنَاعِ تَحرُّكِها ، فإنْ كانَ الفعل لمؤنَّثٍ سقَطَتِ (الألفُ) لالْتِقَاءِ السَّاكنينِ (بالتاءِ) التي هي عَلاَمةُ فعلِ المؤنَّثِ ، فتقولُ في المذكَّرِ : زيدٌ غَدَا ، وتقولُ في المؤنَّثِ : هند غَدَتْ[٥] ، وإنْ أُسْنِدَ الفعلُ الماضي إلى ضَمِيرِ مُتكلِّمٍ : كقُمْتُ ، وقُمْنَا ، أو مُخَاطِبٍ : كقُمْتَ ، وقُمْتِ ، أو غَائِبِيْنَ: كقامُوا ؛ فإنّه يَسْكُنُ آخِرُهُ أو يُضَمُّ كما قد عرفْتَ[٦] . وقد عُلِمَ بذلك حالُ

---

(١) من هنا نقل من شرح الملحة للحريري : ٦٢ (بتصرف) .

(٢) في شرح الملحة – ٦٢ – بعد هذا: «إذ لا يوجد ما بعدها إلا ساكنًا ، فتسقط هي عند اندراج الكلام، ويلتقي الساكن بعدها بالتاء الساكنة ، فيجب لالتقاء الساكنين كسر التاء التي ...».ا.هـ

(٣) الواقعة : ١ .

(٤) يوسف : ٥١ .

(٥) نهاية كلام الحريري في شرح الملحة : ٦٣ .

(٦) انظر : ص ٢٧٣ .

الفعلِ الماضي مع فاعِله – مذكرًا كان أو مؤنثًا – وإلى ذلك أشرْتُ بقولي :

* مَعَ الذُكُوْرِ أَوْ مَعَ الإِنَاثِ *

فإن قلْتَ : ما سَبَبُ بِنَائِه على الفَتْح ؟[١] .

قلْتُ : قال ابن بَابَشَاذ – رحمة اللّه عليه – : « والماضي : ما كان مَبْنِيًّاً على الفَتْحِ، وإنّما بُنِيَتْ أفعالُه في الأَصْلِ ، لاسْتِحْقَاقِها البِنَاء، فإنّ الأفعالَ تدُلُّ على المَعَاني المُخْتَلفةِ بصِيَغٍ مُخْتَلِفَةٍ ، فأَغْنَى اخْتِلاَفُ صِيَغِهَا عن إعْرَابِها ، وبُنِيَتْ على حَرَكَةٍ لِمُضَارَعَتِها الفعلَ المُسْتَقْبلَ ، من حيثُ كانت تقعُ خَبَرًا ، وصِفَةً ، وصِلَةً ، وحَالاً ، وشَرْطاً وجَزَاءً ، كما تقعُ الأفعالُ المستقبلةُ ، مثل : زيدٌ كتبَ ، وهذا رجلٌ كتبَ ، وهذا الذي كتبَ [٢]، [وهذا زيدٌ كتبَ][٣] ، وإنْ كتبْتَ كتبْتُ . ومثل : زيدٌ يكتبُ ، وهذا رجلٌ يكتبُ ، وهذا الذي يكتبُ ، وهذا زيدٌ يكتبُ ، وإنْ يكتبْ أكتبْ . فأُعْطِيَ الفتحةَ في آخِرِه لِلْخِفَّةِ في تصرُّفِه في كلِّ حالٍ من هذه الأحْوَالِ الستةِ واللّه أعلم»[٤] . انتهى كلامُه .

---

(١) انظر : أسرار العربية : ٣١٥ ، اللباب ١٥/٢ ، كشف المشكل في النحو ٢٥٤/١ ، التهذيب الوسيط في النحو : ٩٩ .

(٢) في الأصل (يكتب) وهو خطأ ، والتصويب من شرح المقدمة المحسبة .

(٣) ساقطة من الأصل وهي في شرح المقدمة المحسبة .

هذا وقد ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً مع خلوه من (قد)، وإليه ذهب الأخفش ، ولا يجوّز البصريون ذلك إلا أن يكون الماضي مقترنًا بـ(قد) ظاهرة أو مضمرة، انظر : الإنصاف ٢٥٢/١ مسألة (٣٢) ، اللباب ٢٩٣/١ ، شرح المفصل ٦٧/٢ ، شرح الرضي ٤٥/٢ ، ائتلاف النصرة : ١٢٤ .

(٤) انظر : شرح المقدمة المحسبة ١٩٥/١ .

وأمّا (افْعَلْ) فهو : مِثَالٌ للأَمْرِ ، وهو[١] من جُمْلَةِ المَبْنِيَّاتِ على السُّكُونِ ما لم تتَّصِلْ به (ألفُ) الوَصْلِ[٢]، وسُكُوْنُه سكونُ بِنَاءٍ لا جَزْمٍ[٣]. وأمّا صِيْغَتُه : فإنّها مَأْخُوْذَةٌ من الفعلِ المُضَارِعِ ومُشْتَقَّةٌ منه[٤] ، بَيَانُ ذلك : أنّك تَحْذِفُ حرفَ المُضَارَعَةِ من فعلِه المُسْتَقبلِ ؛ لأنّه زَائِدٌ ولا اعْتِبَارَ بالزَّائدِ ، ثم تَنْظُرُ إلى ما يليْهِ ، فإنْ كان مُتَحَرِّكًا صُغْتَ مِثَالَ الأَمْرِ على صِيْغَتِه وحَرَّكْتَهُ بحَرَكَتِه ، فتقولُ في الأمر من (يُدَحْرِجُ)[٥] : دَحْرِجْ، وإنْ أَمَرْتَ المؤنَّثَ زِدْتَ عليه (ياءً) سَاكِنَةً وقلْتَ : دَحْرِجِي ، وإنْ أَمَرْتَ اثنين من الذكُورِ أو الإِنَاثِ قلْتَ : دَحْرِجَا ، وإنْ أَمَرْتَ جماعةً من الذكورِ قلْتَ : دَحْرِجُوْا ، أو الإِنَاثِ قلْتَ : دَحْرِجْنَ ، أو مما لا يَعْقِلُ قلْتَ : دَحْرِجْنَ ، [٦]إلْحَاقاً له بالنَّاقِصِ العَقْلِ وهو المؤنَّثُ ، / بدليلِ قولِه عليه السلام : « نَاقِصَاتُ عَقْلٍ وَ دِيْنٍ »[٧] ؛ فلهذا جُعِلَ أمرُهنَّ كأَمْرِ الجَاهِلِ[٦]، [٧٢/أ]

---

(١) هذا الكلام عن الأمر للحريري في شرح الملحة : ٦٤ – ٦٨ (بتصرف) ، وانظر : شرح المفصل ٥٨/٧ ، شرح الرضي ١٢٥/٣ .

(٢) يقصد عند التقاء الساكنين ، فإن همزة الوصل تسقط عند إدراج الكلام ، فإذا وصلت بكلمة وكان آخر تلك الكلمة ساكنًا سقطت هي ، والتقى الساكنان اللذان قبلها وبعدها .

(٣) انظر الخلاف في هذا في : المقتضب ٣/٢ و ١٣١ ، المفصل : ٢٥٧ ، أمالي ابن الشجري ٣٥٤/٢ ، أسرار العربية : ٣١٧ ، الإنصاف ٥٢٤/٢ مسألة (٧٢) ، اللباب ١٧/٢ ، شرح المفصل ٦١/٧، شرح الرضي ١٢٥/٤ ، ائتلاف النصرة : ١٢٥ .

(٤) ذهب البصريون إلى : أن فعل الأمر أصل في نفسه ، اشتق من المصدر ابتداءً ، كاشتقاق الماضي والمضارع منه ، وذهب الكوفيون إلى : أن الأمر مقتطع من المضارع . انظر : الإنصاف ٥٢٤/٢ ، اللباب ١٩/٢ ، شرح الكافية لابن مالك ٢٠١٤/٤ ، الارتشاف ٣/٣ ، التذييل والتكميل ٦٧/١ ، توضيح المقاصد ٢٢٣/٥ .

(٥) في الأصل (بالتاء) والتصويب من شرح الملحة .

(٦) هذا من كلام المؤلف .

(٧) قطعة من حديث ، وهو بتمامه : « يا معشر النساء تصدقن ، فإني رأيتكن أكثر أهل النار ، =

وإنْ[١] كان الحرفُ الذي يلي حرفَ المُضَارَعةِ سَاكِنًا ، كـ(الحاء) من : يَحْذَرُ ، و كـ(النون) من : يَنْطَلِقُ[٢] ، ونحو ذلك . اجْتَلَبْتَ لمثالِ الأمرِ همزةَ الوَصْلِ ؛ لتَتَوَصَّلَ بها إلى النُّطْقِ بالسَّاكنِ وقلْتَ : احْذَرْ ، وانْطَلِقْ ، واسْتَخْرِجْ . قالتِ النُّحاةُ[٣] : وتَثْبُتُ هذه الهمزةُ إذا ابْتَدَأْتَ بها ، وتَسْقُطُ في اللَّفْظِ إذا اتَّصَلَتْ بكلامٍ قبلَها[٤] ، ما خَلاَ من فعلين ، فإنهم أجَازُوا فيهما تَسْكِيْنَ ما بعدَ حرفِ المُضَارَعةِ منهما ، ولم تدخلْ عليهما همزةُ الوَصْل ، وهما قولُك : خُذْ ، وكُلْ[٥] ، وكذلك أجازوا في فعلينِ آخَرِين إلْحَاقَ همزةِ الوَصْلِ فيهما ، وحَذْفُهَا منهما ، وهما : مُرْ ، وسَلْ ، وقد وَرَدَ القرآنُ

= فقلن : وبِمَ يا رسول الله ؟ قال : تكثِرْنَ اللعن ، وتكفرْنَ العشير . ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن ، قلن : وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله ؟ قال: أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل ؟ قلن : بلى . قال : فذلك من نقصان عقلها . أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم ؟ قلن : بلى . قال : فذلك من نقصان دينها» . انظر : صحيح البخاري ٨٣/١ كتاب الحيض : باب ترك الحائض الصوم ، صحيح مسلم ٨٦/١ ، كتاب الإيمان : باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات ، وبيان إطلاق لفظ الكفر على غير الكفر بالله ككفر النعمة والحقوق ، سنن ابن ماجه ١٣٢٦/٢ كتاب الفتن : باب فتنة النساء .

(١) عود إلى كلام الحريري في شرح الملحة : ٦٥ ، وانظر : شرح المقدمة المحسبة ٢٠٦/١ ، شرح لامية الأفعال لابن الناظم : ٩٧ .

(٢) في شرح الملحة : والسين من يستخرج .

(٣) هذا كلام الحريري في شرح الملحة : ٦٥ ، وانظر : شرح المقدمة المحسبة ٢٠٧/١ .

(٤) في شرح الملحة : « وإن ثبتت في الخط » .

(٥) والعلة في ذلك لاجتماع همزتين في الأصل (أُوْخذ ، أُوْكل) فحذفت الهمزة التي كانت (فاء) ساكنة تخفيفا لكثرة الاستعمال ، ولما حذفت لم يحتج إلى (ألف) الوصل ، لأن ما بعد (الهمزة) متحرك ، ونفس الحكم ينطبق على الفعل (مر) . انظر : شرح المقدمة المحسبة ٢٠٧/١ ، الممتع الكبير في التصريف : ٣٩٤ ، شرح لامية الأفعال لابن الناظم : ٩٩ .

الكريمُ باللُّغتين ، قال تعالى في موضعٍ : ﴿ سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [١] بحَذْفِ همزةِ الوَصْل ، وقال تعالى في موضعٍ آخر: ﴿ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾ [٢]، ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ [٣]، بإلْحَاقِ همزة الوَصْل[٤] .

وأما حركةُ هذه الهمزةِ[٥] : فإنّها تُفْتَحُ في موضعٍ ، وتضمُّ [٦] في موضعٍ، وتكْسَر[٧] فيما عداهما .

أمّا الموضعُ الذي تفتحُ فيه فهو : إذا انْضَمَّ حرفُ المضارعَةِ وكان فعلُه الماضي رُبَاعيًا ، فتقولُ في الأمرِ : أَكْرِمْ زيدًا ، أو أَنْصِفْ عمرًا ، كقولِه تعالى : ﴿ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ [٨].

وأمّا الموضعُ الذي تضمُّ فيه فهو : إذا كان الثَّالِثُ من الفعل المضارع مَضْمُومًا ضَمّاً لازِماً[٩] ، كقولك إذا أمرْتَ مِنْ (يخرج) ، و(يدخل) ،

---

(١) البقرة : ٢١١ .

(٢) الفرقان : ٥٩ .

(٣) يوسف : ٨٢ .

(٤) قال ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ٢٠٧/١ : « وأما (مر) فإن الذي جاء في التنزيل ﴿وأمر أهلك بالصلاة ﴾ ، فإن (واو) العطف أغنت عن همزة الوصل فلم تحذف (الفاء) ، ولو جاء على حد (خذ) و (كل) لجاز ». ا.هـ . وانظر : شرح لامية الأفعال لابن الناظم : ٩٩ .

(٥) انظر : دقائق التصريف : ٩٩ و ١٠٣ ، شرح المقدمة المحسبة ٢٠٦/١ ، شرح لامية الأفعال لابن الناظم : ٩٨ .

(٦) في الأصل (وتكسر) وهو خطأ ، والتصويب من شرح الملحة : ٦٥ .

(٧) في الأصل (وتضم) وهو خطأ ، والتصويب في شرح الملحة : ٦٥ .

(٨) القصص : ٧٧ .

وبعد الآية في شرح الملحة – ٦٦ – : « فالهمزة في أوائل هذه الأفعال همزة قطع ، وتكون مفتوحة ، لأن الأفعال الماضية التي هي : أكرم ، وأنصف ، وأحسن ، رباعية وحرف المضارعة من مستقبلها مضموم ».

(٩) احترازًا من الضم العارض فإنه لا يراعى بل يكسر ، مثل قولك في الأمر من المشي : =

و(يسكن) : اُخْرُجْ ، واُدْخُلْ ، واُسْكُنْ ، ونحو ذلك .

وأمّا الموضعُ الذي تكسرُ فيه فهو[١] : إذا كان ثَالِثُ الفعلِ المضارعِ مَكْسُورًا ، أو مَفْتُوحًا ، أو أَمَرْتَ من فعلٍ خُمَاسي ، أو سُدَاسي ، كقولك في الأمرِ مِن (يضربُ) ، و (يذهبُ) : اِضْرِبْ ، واِذْهَبْ ، ومِن (ينطلقُ) : اِنْطَلِقْ ، ومِن (يستخرجُ) : اِسْتَخْرِجْ .

وإذا أَمَرْتَ من فعلٍ آخِرُه مُشَدَّدٌ ، فإنْ كان لمذكَّرٍ جازَ لك الإدْغَامُ والإظْهَارُ في الحرفين[٢] ، فإنْ شئتَ قلْتَ في الأمرِ من (يَغُضُّ) : غُضَّ ، وإنْ شئت قلْتَ : اُغْضُضْ بصرك ، فمَنْ قال : (اُغْضُضْ) سَكَّنَ آخِرَه ، ومَنْ قال : (غُضَّ) - بالتَّشْدِيدِ - فمنهم مَنْ كَسَرَ لالْتِقَاءِ السَّاكنين ، ومنهم مَنْ فتَحَهُ طَلَباً للتَّخْفِيفِ ، ومنهم مَنْ أَتْبَعَهُ حركةَ ما قبلَه ، وعلى هذا يُنْشَدُ بيتُ جريرٍ :

فَغُضِّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ ... فَلاَ كَعْبًا بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَبَا [٣]

بفَتْحِ (الضاد) وضَمِّها وكَسْرِها .

= اِمشُوا ، ومن الجري : اِجْرُوا ، فقد كسرت والثالث مضموم ؛ لأن الضمة عارضة على (الشين) ، وأصلها : امشيوا - بكسر الشين - وإنما حذفت كسرة الياء للاستثقال فبقيت (الياء) ساكنة ، والتقى ساكنان - الياء والواو - فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وضم ما قبل (الواو) لتصح (الواو) ، وهي عارضة وليست بأصل في العين . انظر : شرح المقدمة المحسبة ٢٠٦/١ .

(١) في الأصل (فهي) والتصويب من شرح الملحة : ٦٦ .

(٢) انظر : الكتاب ٥٢٩/٣ ، المقتضب ١٨٤/١ ، شرح المفصل ١٢٨/٩ .

(٣) من الوافر ، انظر الديوان : ٨٤ ، الكتاب ٥٣٣/٣ ، المقتضب ١٨٥/١ ، الكامل ٤٣٨/١ ، شرح الملحة : ٦٦ ، شرح المفصل ١٢٨/٩ ، اللسان (حدد) ١٤٢/٣ ، أوضح المسالك ٤١١/٤ ، الخزانة ٧٢/١ و ٣٠٦/٩ .

وإذا كان الأمرُ لواحدةٍ من المؤنَّثِ زِدْتَ (الياءَ) على / آخِرِه ولم [٧٢/ب]
تَفُكَّ الإدْغَامَ ، فقلْتَ : غُضِّيْ بصرك ، وإنْ كان الأمرُ لاثنين ، أو لجماعةٍ من الذكُورِ قلْتَ : غُضَّا ، وغُضُّوْا ، وإنْ كان لجماعةٍ من المؤنَّثِ قلْتَ: اُغْضُضْنَ، وقِسْ على نحوِ ذلك[١] .

فإن اتَّصَلَتْ به (ألفُ) الوَصْلِ تعيَّن كَسْرُه ، كقوله تعالى : ﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾[٢] - بكَسْرِ (الميم) - لِسُكونها وسكونِ (اللام)، كما تقدمَ القول به[٣] في قوله تعالى : ﴿ إِذَا وَقَعَتِ ٱلۡوَاقِعَةُ ﴾[٤] ، وكذلك تفعل فيما أَشْبَهَ ذلك .

وأمّا أَمْثِلَتُه فهي عشرون مثالاً كأمثلةِ الماضي ، منها مُجرَّدٌ ، ومنها مَزِيْدٌ فيه ، ويُفَارِقُه كونُه مَبْنِيّاً على الفَتْحِ ، وهذا مبنيٌّ على السكونِ ، وذلك كقولك: يا زيد اِضْرِبْ ، واُشْرُفْ ، واِشْرَبْ ، ودَحْرِجْ ، واِعْلَمْ ، ونَاظِرْ، وعَلِّمْ ، وتَدَحْرِجْ ، وتَنَاظَرْ ، وتَعَلَّمْ ، وانْطَلِقْ ، واقْتَدِرْ ، واِحْمَرّ ، واِحْمَارْ ، واِغْدَوْدِنْ ، واِقْشَعِرّ ، واِسْحَنْكِكْ ، واِسْتَخْرِجْ ، واِحْرَنْبِ ، والعشرون ما ألحقَ بكل منها ، فإنّ المبني لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعلُه لا حَظَّ له في شيءٍ منها ، وإنما حَقُّه في الماضي والمضارع كما قد علمت ، وكما سيأتي بَيَانه[٥] إنْ شاء اللّه تعالى .

فإن قلْتَ : هل فعلُ الأمرِ من قَبِيلِ الماضي ، أو من قَبِيل المضارعِ ؟

---

(١) نهاية كلام الحريري في شرح الملحة : ٦٨ .

(٢) المزمل : ٢ .

(٣) انظر : ص ٢٩١ .

(٤) الواقعة : ١ .

(٥) النائب عن الفاعل في فصل العامل وهو الفصل الثامن من الكفاية ٣٠/أ . وشرحه غير موجود بأيدينا .

قلتُ [١]: من قبيلِ الأفعالِ المُسْتقبلَةِ ؛ لأنّ الأمرَ إنّما يَسْتَدْعِي من المَأْمُورِ أنْ يُحْدِثَ الفعلَ ، والفعلُ المضارعُ هو ما يَحْتَمِلُ الحالَ والاستِقْبَالَ ، حتى يتخلَّصَ لأحدهما بقَرِيْنَةٍ تَقْتَرِنُ به ، فإذا قلْتَ مثلاً : زيد يُصَلِّي ، احْتَملَ كلامُكَ أَنْ يكونَ في حالَةِ الصَّلاةِ الآنَ ، أو يكونَ يُصَلِّي فيما بعدُ ، فإنْ دخَلَ على الفعلِ (سَوْفَ) أو (السِّينُ) خَلَّصَتْهُ للاسْتِقْبَالِ ، كما تقدَّمَ بَيَانُه[٢] في شرحِ قولي :

يَصْلُحُ لِلْحَالِ والاسْتِقْبَالِ ... مَا لَمْ يَنَلْ تَنَفُّسَ الأَفْعَالِ

وإنْ أَدْخَلْتَ عليه (لامَ) الأمرِ ، أو قَرَنْتَهُ بـ (الآنَ) فقد خَلَّصْتَهُ للحَالِ ، كقولك : لِيقُمِ الرجلُ ، وزيدٌ يقومُ الآنَ ، وهذا أحدُ الوُجُوْهِ التي سُمِّيَ بها هذا الفعلُ مُضَارِعاً ، فإنّ معنَى المضارع : المُشَابِهُ ، كأنه شَابَه الاسمَ[٣] من حيثُ أنّه يَصْلُحُ للشَيْئَين [حتى][٤] يَخْلُصَ لأحدهما بقَرِيْنَةٍ ، كما أنَّ (رجلاً) يَصْلُحُ لأكثرِ من واحدٍ ، فإذا أَدْخَلْتَ عليه أداةَ التَّعْرِيْفِ خَصَّصَ شَخْصاً بعَيْنِه .

وقيلَ : إنّ اشْتِبَاهَهُمَا من حيثُ أنَّ قولَك : يضربُ ، ويضربانِ ، ويضربونَ ، يُشَابِهُ قولَك :ضَارِبٌ ، وضاربانِ ، وضاربونَ ؛ لاتِّفَاقِهِمَا في عِدَّةِ الحروف ، وفي هَيْئَةِ الحركَاتِ والسُّكونِ .

وقيلَ : إنّ اشْتِبَاهَهُمَا كَوْنُ (اللاّمِ) المَفْتُوحةِ تدخلُ على خبر/(إنَّ) [أ/٧٣]

---

(١) من كلام الحريري في شرح الملحة : ٦٠ و ٦١ (بتصرف) .

(٢) انظر : ص ٢٦٢ .

(٣) انظر أوجه مشابهة المضارع للاسم في : المسائل البغداديات : ١٠٣ ، التبصرة والتذكرة ٧٦/١، أسرار العربية : ٢٥ ، الإنصاف ٥٤٩/٢ ، نتائج الفكر : ١١٩ ، اللباب ٢٠/٢ ، شرح المفصل ٦/٧ ، شرح التسهيل ٣٤/١ ، شرح الرضي ١٦/٤ ، التذييل والتكميل ١٢٥/١ .

(٤) إضافة لسلامة الكلام ، وهي في شرح الملحة : ٦٠ .

إذا كان فعلاً مُضَارِعًا ، كما تدخلُ عليه إذا كان اسمًا ، فتقول : إنَّ زيدًا لَيقومُ ، كما تقول : إنَّ زيدًا لَقائمٌ ، ولا تدخلُ على الفعلِ الماضي إذا وَقَعَ خبرًا لـ(إنَّ)[١] انتهى ذلك .

تَنْبِيهٌ : مما يدُلُّ على أنَّ فعلَ الأمرِ مَأْخُوْذٌ من المضارعِ قولُ الحريري في (الدُّرَّةِ): « ويقولون لِلْمَأْمُورِ بالبِرِّ والشَّمِّ : بِرَّ والدك -بكسرِ (الباء)- وَشُمَّ يدك - بضمِّ (الشين) - والصَّوابُ أنْ يُفْتَحَا جميعًا ؛ لأنّهما مَفْتُوحان في قولك : يَبَرَّ ، ويَشَمُّ[٢] ، وقاعدةُ هذا البابِ : أنَّ حركةَ أَوَّلِ فعلِ الأَمْرِ من جِنْسِ حركةِ ثَاني الفعلِ المضارعِ إذا كان مُتَحركًا ، فتَنْفَتِحُ (الباءُ) في قولك: بَرَّ أباك ؛ لانْفِتَاحِها في قولك : يَبَرُّ ، وكذلك[٣] (الشينُ) تُفْتَحُ في قولك : شَمَّ الطِّيبَ ؛ لانفتاحها في قولك: يَشَمُّ[٣] ، وتُضَمُّ (الميمُ) من قولك: مُدَّ الحَبَل ؛ لانْضِمَامِهَا في قولك : يَمُدُّ ، وتكْسَرُ (الخاءُ) في قولك : خِفَّ [في العمل][٤] -بكسرِ (الخاءِ) وتشديدِ (الفاءِ)[٥]- لانْكِسَارِهَا في قولك: يَخِفُّ . وإنما اعْتُبِرَ بحركةِ ثانيه دونَ أوَّلِه ؛ لأنَّ أوَّلَه زَائِدٌ ، والزَّائِدُ لا اعْتِبَارَ به ، اللَّهمَّ إلا أَنْ يُسَكَّنَ ثاني الفعلِ المضارعِ ، كـ (الضادِ) من :

---

(١) نهاية كلام الحريري في شرح الملحة : ٦١ .

(٢) قال الأشموني في شرح الألفية ١/٥٠ : « يشَم - بفتح (الشين) - مضارع (شَمِمْت الطيب) ونحوه - بالكسر - من باب (علِم يعلَم) ، هذه اللغة الفصحى . وجاء أيضًا من باب (نصَر ينصُر) ، حكى هذه اللغة الفراء ، وابن الأعرابي ، ويعقوب ، وغيرهم . ولا عبرة بتخطئة ابن درستويه العامة في النطق بها » . ا.هـ .

وانظر : إصلاح المنطق : ٢١١ ، شرح الفصيح للزمخشري ١/٤٧ ، اللسان (شمم) ١٢/٣٢٥ ، توضيح المقاصد ١/٤٥ ، شرح المكودي : ١١ .

(٣) هذه العبارة غير موجودة في درة الغواص .

(٤) إضافة موجودة في درة الغواص .

(٥) عبارة : بكسر الخاء وتشديد الفاء ، غير موجودة في درة الغواص .

يضْرِبُ ، و (السينِ) من : يسْتخرجُ ، فتُجْلَبُ همزةُ الوَصْلِ لفعلِ الأمرِ المَصُوغِ منه ؛ ليُمْكِن افْتتَاحُ النُّطْقِ به ، كقولك : اضْرِبْ ، واسْتَخْرِجْ ، وهذا الحكْمُ مُطَّرِدٌ في جميعِ أمثلةِ الأمرِ المَصُوْغَةِ من الأفعالِ المضارعةِ .

وإنّما صِيْغَ مثالُ الأمرِ من الفعلِ المضارعِ دونَ الماضي ؛ لِتَمَاثُلِهمَا في الدِّلاَلَةِ على الزّمَانِ المستقبلِ[1] ، وأمّا جِنْسُ حركةِ آخرِ الفعلِ المُضَاعَفِ في الأمرِ والجَزْمِ ، كبيتِ جريرٍ :

فَغُضِّ الطَّرفَ إنَّكَ مِن نُمَيْرٍ فَلا كَعْباً بلَغْتَ وَلاَ كِلاَبَا [2]

فقد جَوَّزُوا كَسْرَ (الضادِ) من : (غُضّ) لالْتِقَاءِ السَّاكنين ، وفَتْحَها لِخِفَّةِ الفتحةِ ، وضَمَّها على اتْبَاعِ الضمَّةِ ما قَبلَها ، وهو أَضْعَفُها » انتهى كلامُه[3] .

وأمّا (يَفْعَلُ) : فهو مِثَالٌ للمضارعِ ، وهو مَا كانَ في أوَّلِه إحدى الزَّوائدِ الأربعِ ، وهي : (الهمزةُ) ، و(التاءُ) ، و(الياءُ) ، و(النونُ)[4] ، وتَخْتَصُّ بدخولِهَا على المضارعِ كقولك : أَفْعَلُ ، ونَفْعَلُ ، وتَفْعَلُ ، ويَفْعَلُ ، والذي منها في البيت (يفعلُ) - بـ(الياء) المُثَنَّاةِ مِنْ تحتِها - إشارةً إلى قولِه تعالى : ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ ﴾[5]، وهو مثالٌ صالحٌ لدخولِ الأَحْرُفِ الأربعةِ عليه ، وعلى هذا فإذا قَدَّرْتَهُ منْ كلامِ الناسِ إنْ شئتَ قلْتَه بـ(الياءِ) أو بغيرِها من الأحرفِ الثلاثةِ البواقي كما تقدمَ التمثيلُ به فقد

---

(١) في الأصل (المتعين) وما أثبته من الدرة .

(٢) سبق تخريجه في ص ٢٩٦ .

(٣) انظر : درة الغواص : ٧٨ و ٧٩ .

(٤) يجمعها : أنيت ، أو نأيت ، أو نأتي .

(٥) الأنبياء : ٢٣ .

أُجِيْزَ لك ذلك ، [قالتِ][1] النحاة[2]: « ولا تُسَمَّى أحرفَ المضارَعةِ إلا إذا وُجِدَتْ زَائِدَةً لاحِقَةً بالفعلِ الماضي[3] في نحوِ قولك : أَذْهَبُ ، وتَذْهَبُ ، ويَذْهَبُ ، ونَذْهَبُ / ، أَلا ترى أنّ أَصْلَ الفعلِ الماضي فيها : ذَهَبَ ، والأَحْرُفُ الأربعةُ أُلْحِقَتْ به » . هذا مذهب الجمهورِ[4] . وأمّا قولُ الحريري : « فإنْ وُجِدَتْ هذه الأحرفُ الأربعةُ أُصُوْلاً في الأفعالِ فلا تُسَمَّى حينَئِذٍ أحرفَ المضارعَةِ ، كقولك : أَخَذَ[5] ، ونَفَرَ ، و تَوَضَّأَ ، و يَعَرَ[6] الجَدْيُ : إذا صَاحَ[7] ، ونحو ذلك » . انتهى كلامُه[8] . وفيه نَظَرٌ من وَجْهَيْن: [٧٣/ب]

أحدُهما : كَوْنُ الأفعالِ التي مَثَّل بها مَاضِيَةٌ ، والكلامُ إنّما هو في الأفْعَالِ المضارِعةِ ، والثاني : كونُ النونِ من (نَفَرَ) والياءِ من (يَعَرَ) غيرُ زَائِدتين ، وهذا من النَّحْو الذي لم يَقُلْ به قائلٌ لأنه بَيِّنُ الخطأ[9] ، وذلك لأنّ

---

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٢) هذا كلام الحريري في شرح الملحة : ٧٦ .

(٣) وهناك شرط آخر ذكره ابن مالك في شرح التسهيل ١/١٧ وهو : « أن تُشْعِر (الهمزة) بأنا ، و (النون) بنحن ، و (التاء) بحضور أو تأنيث ، و (الياء) بغيبة » . ا.هـ.

(٤) انظر : الجمل : ٧ ، اللمع : ٤٨ ، التبصرة والتذكرة ١/٩٠ ، المفصل : ٢٤٤ ، أسرار العربية : ٢٢ ، نتائج الفكر : ١١٧ ، اللباب ٢/٢٣ ، شرح التسهيل ١/١٧ ، شرح قطر الندى : ٤٤ .

(٥) في شرح الملحة : أكرم .

(٦) بعد هذا في شرح الملحة : « وكانت هذه الأفعال من نوع الأفعال الماضية » . ا.هـ.

(٧) عبارة : « الجدي إذا صاح » غير موجودة في شرح الملحة المطبوع ، وانظر هذا المعنى أيضاً في : اللسان (يعر) ٥/٣٠١.

(٨) انظر : شرح الملحة : ٧٦ .

(٩) هذا الاعتراض الذي أورده المؤلف على كلام الحريري فيه نظر .

فالوجه الأول الذي ذكره المؤلف ، أورده الحريري في شرح الملحة حيث نص على أن هذه الأفعال ماضية فقال بعد إيراده لهذه الأفعال :« وكانت هذه الأفعال من نوع الأفعال ==

الفعلَ المضارعَ لا يَخْلُو أوّلُه من هذه الأحرفِ الأربعةِ أبدًا ، ولا تكون إلا زائدةً باتِّفَاقٍ ؛ فإنْ لم تكن زائدةً فليستْ للمضارَعةِ هذا مذهبُ الجمهورِ .

قالتِ النحاةُ[١] : « وهي مُتَحَرِّكَةٌ أبدًا ، وحكْمُ تحرُّكها أنْ تضَمَّ إذا كان فعلُها الماضي رُبَاعيًا ، وتفْتَحَ معَ الماضِي الثُّلاثي ، ومع ما زَادَ على الرُّباعي ، وعلى هذا يُقَال : أنا أُجيب ، وأنت تُجيب ، [وهي تُجيب][٢]، وهو يُجيب ، بضمِّ (الهمزةِ) و (التاءِ) و (الياءِ) و (النونِ) جميعًا ؛ لأنّ الفعلَ الماضي منها : أَجَابَ ، وهو رُبَاعي . [وتقولُ فيما ماضِيه ثلاثي : أنا أَذهب ، ونحن نَذهب ، وأنت تَذهب ، وهو يَذهب ،][٢] ويقال فيما[٣] ماضِيه خماسيٌّ أو سداسيٌّ : أنا أَنطلق ، وأَستعين ، وأنت تَنطلق ، وتَستعين ، وهو يَنطلق ، ويَستعين ، ونحن نَنطلق ، ونَستعين ، بفتحِ حروفِ المضارَعةِ في هذه الأفعالِ كلِّها . وفي نَظَائِرها أيضًا ، سواءً كان ماضيها ثلاثيًا[٤] ، أو خماسيًا ، [أو][٢] سداسيًا ، ولا يضمُّ أولُها إلا إذا كانَ الماضِي فيها رباعيًا خاصةً ، وإلى ذلك أشار[٥] بقولِه :

= الماضية » . انظر : شرح الملحة : ٧٦ ، وهذه العبارة لم يوردها المؤلف عند كلام الحريري ، ولعل ذلك لاختلاف النسخ بدليل أن المؤلف أورد في كلام الحريري عبارات غير موجودة في الكتاب المطبوع ، ثم إن هذه الأحرف لا تكون أصولاً في المضارع . وإذا سلم للمؤلف هذا الاعتراض ، فلا يسلم له الآخر ؛ لأن الحريري لم يعتبر هذه الأحرف زائدة بل أصولاً كما نص على ذلك ، فلا وجه لهذا الاعتراض . ويؤخذ على الحريري تمثيله بـ(توضأ) لإن (التاء) زائدة وليست أصلية .

(١) هذا من كلام الحريري في شرح الملحة : ٧٧ و ٧٨ ، وانظر : شرح المقدمة المحسبة ٢٠١/١ .

(٢) ساقطة من الأصل ، وهي في شرح الملحة .

(٣) في الأصل : (فيها) ، والتصويب من شرح الملحة .

(٤) في الأصل أقحمت بعدها كلمة (أو رباعيًا) . والصواب عدم ذكرها كما في شرح الملحة.

(٥) أي الحريري .

وَضُمَّهَا مِنْ أَصْلِهَا الرُّبَاعِي مِثْلُ يُجِيبُ مِنْ أَجَابَ الدَّاعِي»[١]

انتهى كلامُه[٢] .

اللَّهمَّ إلا أنْ يكونَ المضارعُ مَبْنِيًّا لِمَا[٣] لم يُسَمَّ فاعلُه مع كلٍّ من الأربعةِ المذكُورةِ ، فإنّه يضمُّ أولُه فيه[٤] ، أعْنِي : إنْ كان الماضي منه رُبَاعيًا أو غيرَ رُبَاعي[٥] .

هذا على اللُّغةِ الفُصْحَى لُغةِ قريشٍ[٦] ، وجاءَ في بعضِ اللُّغاتِ الضَّعِيفَةِ كَسْرُ أَوَّلِ المضارعِ مُطْلَقًا ، قاله[٧] ابنُ مالكٍ في (شرح الكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ) ، في باب (تَصْرِيفِ الفعلِ غيرِ الثُّلاثي) ولفظُه : «وكَسْرُ أوَّلِ المضارعِ[٨] هي لُغَةُ بَني أَخْيَل[٩]، فقد قَرأَ بها بعضُ قُرَّاءِ الشَّوَاذِ[١٠] فكَسَرَ

---

(١) انظر : الملحة : ٢٠ ، شرحها : ٧٦ .

(٢) انظر : شرح الملحة : ٧٧ و ٧٨ .

(٣) في الأصل (بما) بالباء .

(٤) في الأصل (بضم أوله في) .

(٥) انظر : شرح المقدمة المحسبة ٢٠٢/١ ، شرح لامية الأفعال لابن الناظم : ٨٨ .

(٦) انظر : الكتاب ١١٠/٤ ، شرح لامية الأفعال لابن الناظم : ٨٨ ، الارتشاف ٨٨/١ .

(٧) هذا الحكم الذي ذكره المؤلف قيده ابن مالك بأنواع من الأفعال المضارعة وهي : ما كان ماضيه على وزن فَعِل ، وما بديء بهمزة وصل ، أو بتاء مطاوعة ، ما لم يكن في أول المضارع ياء ، ويظهر بهذا أن كسر أول المضارع ليس مطلقًا كما ذكر المؤلف ونسبه إلى ابن مالك ، انظر : الكتاب ١١٠/٤ ، المحتسب ٣٣٠/١ ، البيان ٣٨/١ ، شرح الرضي للشافية ١٤١/١ ، الارتشاف ٨٨/١ .

(٨) في شرح الكافية الشافية بعد كلمة المضارع : « من الأفعال المذكورة » . ويظهر بهذا أن الحكم ليس عامًا .

(٩) تسمى هذه اللغة : تَلْتَلة بَهراء ، وأما القبائل التي تنطق بها فهي : تميم وقيس وأسد وربيعة وهذيل . انظر : مجالس ثعلب ٨١/١ ، تأويل مشكل القرآن : ٣٩ ، الصاحبي : ٣٤ ، الخصائص ١١/٢ ، المحتسب ٣٣٠/١ ، البحر ١٤١/١ ، الارتشاف ٨٨/١ .
وبنو أخيل : حي من عُقيل رهط ليلى الأخيلية . انظر : الاشتقاق ٢٩٩/١ ، اللسان (خيل) ٢٣٢/١١ .

(١٠) في القراءات الشواذ – ١ – : هي قراءة جناح بن حبيش ، وفي البحر ١٤١/١ : قراءة =

(نون) ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [١] ، فيُقَالُ على هذه اللُّغةِ : أنا إِعْلَمُ الحقَ ، وأنت تِسْمَعُ ، وتِتْعَلَّمُ ، وتِسْتَيْقِنُ ، وتِسْتَغْفِرُ »[٢]. انتهى كلامُه .

وأمّا أَمْثِلَتُه فهي كأمثلةِ الماضي ، إلاّ أنّ الماضي منه مُجَرَّدٌ ثلاثي، ومنه مُجرَّدٌ رباعي ، وما عدا ذلك فمَزِيدٌ فيه ، وهذا جميعه مَزِيْدٌ فيه ، كقولك : زيد يَضْرِبُ ، ويَشْرُفُ ، ويَشْرَبُ ، ويُدَحْرِجُ ، ويُعَلِّمُ ، ويُنَاظِرُ ، ويَتَعَلَّمُ ، ويَنْطَلِقُ ، ويَقْتَدِرُ ، ويَحْمَرُّ ، ويَحْمَارُّ ، ويَغْدَوْدِنُ ، ويَقْشَعِرُّ ، ويَسْحَنْكَكُ ، ويَسْتَخْرِجُ ، ويَحْرَنْبَى ، والمبنيُّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه من جميعها ، وهي معَ هذا مَضْمُومةُ الأَوَائِلِ ، ومع غيرِه مَفْتُوْحةُ الأوائلِ[٣] ، وكذلك القولُ في مُلْحقَاتها وفي ما تفرَّع عنها واللّه أعلم .

تنبيهٌ : هذه الأَوْزَانُ الثلاثةُ[٤] / هي أَوْزَانُ الأفعالِ المُتَصرِّفَةِ ، [٧٤/أ]
وقد عرفْتَ[٥] ماضيَها، وأمرَها ، ومضارعَها ، وأَصْلَها ومَزِيْدَها ، ثلاثيًا كان، أو رباعيًا ، أو خُمَاسيًا ، أو سُدَاسيًا .

وأمّا الأفعالُ التي لا تَتَصرَّفُ فقد قال ابنُ بَابَشَاذ:إنّها خمسةٌ، ولفْظُه: «وكلُّ الأفعالِ مُتصرِّفةٌ ، إلا ما خرجَ عن بَابهِ ولَزِمَ طريقةً واحدةً[٦] ، فإنّه مُنِعَ

= عبيد بن عمير الليثي ، وزر بن حبيش ، ويحيى بن وثاب ، والنخعي ، والأعمش ، وفي الإتحاف -١٢٢- والميسَّر - ١ - : المطوعي .

(١) الفاتحة : ٥ ، ونظير ذلك قوله تعالى : (إياك نعبد) قرأ زيد بن علي ، ويحيى بن وثاب ، وعبيد بن عمير الليثي بكسر (النون) . انظر : اعراب القراءات الشواذ ٩٦/١ ، البحر المحيط ١٤٠/١ .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ٢٢٣٠/٤ و ٢٢٣١ .

(٣) ما عدا ما ماضيه رباعي منها كما سبق .

(٤) وهي : فَعِل ، فَعَل ، فَعُل .

(٥) في الأصل وضع بعدها فوق السطر (في) ويظهر أنها مقحمة .

(٦) انظر : الأصول ٩٨/١ ، الإرشاد إلى علم الإعراب : ١٣٣ ، شرح المقدمة الجزولية ٢٨٤/١، الارتشاف ٩/٣ .

التَّصرُّفُ ، وذلك مثلُ (فعلِ التَّعَجُّب) ، مثالُه : ما أَحْسَنَ زيداً !، و(نِعْمَ)، و(بِئْسَ) ، ومثالهما : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ، وبِئْسَ الرجلُ زيدٌ ، و (عَسَى)، ومثالُها : عَسَى زيدٌ أَنْ يفعلَ ، و (لَيْسَ) ، ومثالها : ليس زيدٌ قائمًا . فإنّ هذه الأفعالَ لا يستعْمَلُ منها مضارعٌ ، ولا أمرٌ، ولا نَهْيٌ [١]، كما قد اُسْتُعْمِلَ في غيرها من الأفعالِ المتصرِّفةِ »[٢] .

واعلم أنّ الأفعالَ كلَّها تتصرَّفُ على خمسةِ أوجهٍ[٣] إلا خمسةَ أفعالٍ ، ولم يَجْعَلِ النَّفْيَ منها ، وإنّما قال : « والتَّصرُّفُ يكونُ : بالماضي ، والحَاضرِ، والمستَقْبَلِ ، والأَمْرِ ، والنَّهْي، مثل : حَضَرَ ، يَحْضُرُ ، سَيَحْضُرُ، اُحْضُرْ، لا تَحْضُرْ » [٤]. انتهى كلامُه ، وعندي أنّه لو استَعْملَ النَّفي بدلاً عن قوله : (سَيَحْضُرُ) لكان أَوْلَى ؛ لأنّه مضارعُ تَنَفُّسٍ ، والنَّفي أَقْوَى منه ، وذلك لأنَّا إذا قلنا : زيدٌ يقومُ ، احْتَمَلَ أنه يقومُ الآنَ أو غداً ، فصارَ فيه احْتِمالُ التَّنْفِيْسِ، وأمّا النَّفي فلا يدخلُه بحَالٍ ؛ فلهذا قلْنَا إنّه أقوى منه ، وقد أشَرْتُ إلى هذه الخمسةِ الأفعالِ[٥] التي لا تتصرَّفُ في كتابي (تَيْسِيْرُ التَّعْرِيْفِ في

---

(١) في الأصل (ولا نفي) والتصويب من شرح المقدمة المحسبة .

(٢) انظر : شرح المقدمة المحسبة ٢٠٥/١ و ٢٠٦ .

(٣) قال ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ٢٠٤/١ : « فالعلة في تصريف الأفعال على خمسة أوجه إرادة الدلالة على المعاني المقصودة ، لأن الأفعال أمثلة أتي بها للدلالة على الأزمنة المختلفة ، ولولا ذلك لأغنت المصادر عنها ، لأن المصادر تدل على الحدث ، ولكن إرادة الدلالة على الزمان الماضي ، والزمان الحاضر ، والزمان المستقبل ، والأمر ، والنهي ، أوجب تصرف الأفعال هذا التصرف » ا.هـ .

(٤) انظر : شرح المقدمة المحسبة ٢٠٣/١ ، كشف المشكل في النحو ٢٠٨/١ .

(٥) تعريف المؤلف للعدد المفرد جائز على مذهب الكوفيين الذين أجازوا الخمسة الأشبار ، والثلاثة الأثواب ، ومنع البصريون من ذلك لأن الإضافة هنا محضة فلا يجوز الجمع بينها وبين الألف واللام أصلاً . انظر : معاني القرآن للفراء ٣٣/٢ ، المقتضب ١٧٥/٢ ، إصلاح المنطق : ٣٠٢ ، الجمل : ١٢٩ ، التبصرة والتذكرة ٤٨٧/١ ، المفصل : ٢١٦ ، الإنصاف ٣١٢/١ مسألة (٤٣) ، شرح المفصل ١٢١/٢ ، شرح الجمل ٣٧/٢ ، ائتلاف النصرة : ٤٣ .

عِلْمِ التَّصْرِيْفِ) بقولي :

نِعْمَ وَبِئْسَ وَعَسَى لَيْسَ وفِي فِعْلِ تَعَجُّبٍ بِلاَ تَصَرُّفِ

والعِلَّةُ في عدمِ تَصرُّفِ هذه الأفعالِ الخمسةِ : عدمُ الدِّلالةِ على الزَّمانِ الماضي ، والزَّمانِ الحاضرِ ، والزَّمانِ المستقبلِ ، والأمرِ ، والنَّهي ، هذا هو الصَّوابُ ، وزعَمَ ابنُ بَابَشاذَ أنّ العِلَّةَ في عدمِ تصرُّفها : « أنها جُعِلَتْ لمعَانٍ مُخْتَصَّةٍ بها ، فَسُلِبَتِ التَّصرُّفَ لذلك ». انتهى[1] كلامُه . وهذا يدخلُ فيه المتصرِّفُ أيضًا ، فإنه وُضِعَ لمعانٍ مختصَّةٍ به[2] ، بخلاف عدمِ الدِّلالةِ على الأَزْمِنَةِ [3] ، فإنّه لا يُشَارِكها فيه غيرُها ، وأمّا كَيْفِيَّةُ التَّصرُّفِ فمَدَارُها عندَ

---

(١) انظر : شرح المقدمة المحسبة ٢٠٦/١ ، كشف المشكل في النحو ٣٩٢/١ ، التهذيب الوسيط في النحو : ٥٤ .

قال السيوطي في الأشباه والنظائر ٢٥١/١ : « كل ما تضمّن ما ليس له في الأصل منع شيئًا مما له في الأصل ، ليكون ذلك المنع دليلاً على ما تضمنه ». ا.هـ . فهذه الأفعال الجامدة تضمنت معان خاصة بها ، والأصل في إفادة المعاني هو الحروف فجمدت مثلها .

فـ(ليس) : تضمن معنى النفي . انظر : اللباب ١٦٥/١ ، شرح المفصل ١١٢/٧، و (عسى): تضمن معنى الترجي . انظر : الإرشاد : ١٣٣ ، اللباب ١٩١/١ ، شرح المفصل ١١٦/٧ ، شرح الرضي ٢١٣/٤ .

و (نعم وبئس): تضمنا معنى المدح والذم في الحال ، انظر : المرتجل : ١٣٧ ، اللباب ١٨٣/١ ، شرح المفصل ١٢٧/٧ ، شرح الرضي ٢٣٩/٤ ، ائتلاف النصرة : ١١٨ .

و (فعلا التعجب) : تضمنا معنى التعجب إلى الحال . انظر : شرح المفصل ١٤٣/٧ ، شرح الرضي ٢٢٨/٤ ، ائتلاف النصرة : ١٢٠ .

(٢) الأفعال المتصرفة تدل على معنى وهو الحدث ، أما غير المتصرفة فلا تدل على هذا المعنى ، إذ أنها لو دلت عليه لكانت متصرفة ، وإنما تدل على معان أخرى هي موجودة في الحروف لذلك جمدت كجمود الحروف ، قال المبرد في المقتضب ١٧٥/٤ : « وكل ما لزمه شيء على معنى لم يتصرف ، لأنه إن تصرف بطل ذلك المعنى ، وصار بمنزلة الأفعال التي تجري على أصولها ، ولم يدخلها من المعنى أكثر من ذلك » . ا.هـ.

(٣) في الأصل (اللازمنة) وهو خطأ .

ابنِ بَابَشاذ على هذهِ الوجوه الخمسةِ التي هي : المَاضِي ، والحَاضِرُ ، والمستَقْبلُ ، والأمْرُ ، والنَّهي، مثل : حَضَرَ ، يَحْضُرُ ، سَيَحْضُرُ ، احْضُرْ، لا تَحْضُرْ ، وإنْ شئتَ جعلْتَ النَّفي بَدَلاً عن / المستقبلِ كما تقدمَ بيانُه[١] ، [٧٤/ب] وقلْتَ : حَضَرَ ، مَا حَضَرَ ، وإنْ شئت جمعْتَ بينهما وقلت : حَضَرَ ، مَا حَضَرَ ، يَحْضُرُ، سَيَحْضُرُ ، احْضُرْ ، لا تَحْضُرْ ، لكنْ على تَقْدِيرِ الأوَّلِ – قولُ ابنُ بابشاذ – إذا كان[٢] كلُّ واحدٍ من هذه الخمسةِ مع ضَمِيرِ الغَائِب والحَاضِرِ[٣] ، لا يخْلُو من خمسِ مَسَائِلَ ، كيف يُسْتَعملُ مع المذكَّرِ ، والمؤنَّثِ ، ومع الاثْنين منهما ، ومع جماعةِ المذكَّرِ ، ومع جماعةِ المؤنَّثِ ؟ ، مثالُ ذلك : حَضَرَ ، وحَضَرَتْ ، وحَضَرَا ، وحَضَرُوْا ، وحَضَرْنَ ، ويَحْضُرُ ، وتَحْضُرُ ، [ويَحْضُرَانِ][٤] ، وتَحْضُرَانِ ، ويَحْضُرُوْنَ ، ويَحْضُرْنَ ، [٥]وسَيَحْضُرُ، وسَتَحْضُرُ ، وسَيَحْضُرَانِ ، [وسَتَحْضُرَانِ][٦]، وسَيَحْضُرُوْنَ[٧]، وسَيَحْضُرْنَ ، واحْضُرْ ، واحْضُرِي، واحْضُرَا ، واحْضُرُوْا، واحْضُرْنَ ، ولا تَحضُرْ[٨] ، ولا تَحْضُرِي [٩]، ولا تَحْضُرَا ، ولا تَحْضُرُوْا ، ولا تَحْضُرْنَ[١٠]، وعلى مَذْهَب غيرِه يُقَالُ في النَّفي :

ما حَضَرَ ، ما حَضَرَتْ ، ما حَضَرَا ، ما حَضَرَتَا ، ما حَضَرُوْا ،

---

(١) انظر : ص ٣٠٥ .

(٢) من هنا الكلام لابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ٢٠٥/١ .

(٣) في شرح المقدمة المحسبة (والمخاطب) .

(٤) إضافة من شرح المقدمة المحسبة .

(٥) التصريف بالمستقبل غير موجود في شرح المقدمة المحسبة .

(٦) إضافة غير موجودة بالأصل ، وذلك لمراعاة مثنى الغائبة المؤنث .

(٧) في الأصل (ستحضرون) بالتاء ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٨) في الأصل (ولا يحضر) بالياء ، والصواب بـ(التاء) كما في شرح المقدمة المحسبة .

(٩) في الأصل (ولا تحضر) بدون (ياء) المؤنثة ، والصواب إثباتها كما في شرح المقدمة المحسبة.

(١٠) نهاية كلام ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ٢٠٥/١ .

مـا حَضَـرْنَ ، وقِسْ على نحـوِ ذلك ، وإنْ أَضَفْتَ إلى تَصْرِيفِ هذه الخـمـسـةِ ضميرَ المتكلّمِ ، قلْتَ على غيرِ طريقةِ ابنِ بَابَشاذ – رحمة اللّه عليه – : نَصَرَ ، نَصَرَا ، نَصَرُوْا ، نَصَرَتْ ، نَصَرَتَا ، نَصَرْنَ ، نَصَرْتَ ، نَصَرْتُمَا ، نَصَرْتُم نَصَرْتِ ، نَصَرْتُمَا ، نَصَرْتُنَّ ، نَصَرْتُ ، نَصَرْنَا ، وقِسْ على نحـو ذلك في جميعِ أَوْزَانِ الفعلِ الماضي ، والأمرِ ، والمضارعِ كما قد علمْتَ ، وبذلك يُعْرَفُ أنّ (نِعْمَ وبِئْسَ)، و (عَسَى)، و (لَيْسَ) ، و (فِعْلَ التَّعَجُّبِ) غيرُ مُتَصرِّفةٍ؛ لأنّها لا تَسِيْرُ معك كغيرِها من الأفعالِ الثلاثةِ في هذه الأوجهِ الخمسةِ ، وقد عُلِمَ بذلك الفَرْقُ بين الأفعالِ المتصرِّفةِ وبين غيرِها فتنبَّه لذلك ، وما كان (أَلِفُه) للوَصْلِ فهي تَسْقُطُ في انْدِرَاجِ الكلامِ ، وتَثْبُتُ في ابْتِدَائِه، وما كان (أَلِفُه) للقَطْعِ فهي تَثْبُتُ مُطْلَقًا ، وسيأتي لنا حُكْمُ (أَلِفِ)القَطْعِ و (أَلِفِ) الوَصْلِ في الأسماءِ ، والأفعالِ ، والحرفِ ، في باب يَخُصُّها على حِدَتِها[1] إن شاء اللّه تعالى .

ثم قلْتُ : الأَمْثِلَةُ الخَمْسَةُ .

/[ص] فِي يَفْعَلَانِ يَفْعَلُوْنَ قُلْ بِتَا أَوْ يَا ، وَبِالتَّا تَفْعَلِيْنَ قَدْ أَتَى [أ/٧٥]

[ش] وأقولُ : الأفعالُ التي تُعْرَبُ بالحروفِ نِيَابةً عن الحركاتِ خمسةُ أفعالٍ، ويُقَالُ لها : الأَمْثِلَةُ الخمسةُ ، وقد تضمَّنها هذا البيتُ وهي : (يِفْعَلَانِ ويَفْعَلُوْنَ) بـ(الياء) المثَنَّاةِ مِنْ تحتِها، أو مِنْ فوقِهَا ، وإلى ذلك أشرْتُ بقولي:

فِي يَفْعَلَانِ يَفْعَلُوْنَ قُلْ بِتَا أَوْ يَا ، .....

فكما قلْتَ للاثنين الحاضرَينِ المخاطبَينِ مذكَّرَيْنِ كانا أو مؤنَّثَيْنِ : تَفْعَلَانِ – بـ(التاء) من فوقِها – وللجماعةِ المذكّرينَ الحاضرينَ المخَاطَبِينَ : تَفْعَلُوْنَ ، كذلك تقول للاثنين الغَائِبَيْنِ : يَفْعَلَانِ – بـ(الياء) من تحتِها –

---

(١) انظر : الجزء الثاني ٢٤١/ب .

وللجماعةِ المذكَّرِينَ الغَائِبِيْنَ : يَفْعَلُوْنَ -بـ(الياء) من تحتِها- والفعلُ الخامسُ : تَفْعَلِيْنَ يا هند ، وهو بـ(التاء) من فوقِها ليس إلا ، وإلى ذلك أشرتُ بقولي :

..... ، وَبِالتَّا تَفْعَلِيْنَ قَدْ أَتَى .....

وإذا أَردْتَ تَفْسِيرها قلْتَ : تأكلان ، وتأكلون ، ويأكلان ، ويأكلون ، وتأكلين يا هند ، وتشربان ، وتشربون ، ويشربان، ويشربون ، وتشربين يا هند، وإذا أردْتَ إعرابها فهي : مُعْرَبَةٌ بشيئين: بالحَرْفِ أو بالحَذْفِ [1] ، وسيأتي الكلامُ على كلٍّ منهما في علاماتِ أَنْوَاعِ الإِعْرَابِ [2] إنْ شاء اللّه تعالى .

ثم قلْتُ : إِعْرَابُ الفِعْلِ المُعْتَلِّ .

[ص] فِعْلُ أُعِلَّ يَنْتَهِيْ بِالأَلِفِ أَوْ وَاوٍ أَوْ يَا ، كَيَرَىْ يَدْعُوْ يَفِيْ

فَالرَّفْعُ مُطْلَقاً بِهِنَّ يُنْوَى كَنَصْبِ غَيْرِ الوَاوِ وَاليَا يُرْوَى

---

(١) هذا مذهب الجمهور ، انظر : الكتاب ١/١٩ ، المقتضب ٤/٨٢ ، التبصرة والتذكرة ١/٩٣ ، المفصل : ٢٤٤ ، أسرار العربية : ٣٢٤ ، اللباب ٢/٢٧ ، الارتشاف ١/٤٢٠ .

وذهب الأخفش وابن درستويه والسهيلي : إلى أن الأفعال الخمسة معربة بحركات مقدرة قبل (الألف) و(الواو) و(الياء) ، و(النون) دليل على الإعراب . انظر : إيضاح العلل : ١٣٨ ، نتائج الفكر : ١١٠، شرح المقدمة الجزولية ١/٤٣١ ، شرح التسهيل ١/٥١ ، رصف المباني : ٣٣٨ ، التذييل والتكميل ١/١٩٠ ، الارتشاف ١/٤٢٠ .

وذهب الفارسي إلى أن هذه الأفعال معربة ، ولا حرف إعراب فيها . انظر : الإيضاح : ٨٢، المقتصد في شرح الإيضاح ١/١٧٨ ، أمالي ابن الحاجب ٤/٩٥ ، التذييل والتكميل ١/١٩١ ، الارتشاف ١/٤٢٠، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك الجزء الأول. ورقة : ٢١. وزعم بعضهم أن (الألف) و(الواو) و(الياء) في المضارع علامات إعراب بمنزلة:الزيدان والزيدون، تدل على التثنية والجمع للفاعل . انظر : التذييل والتكميل ١/١٩١ ، الارتشاف ١/٤٢٠ ،

(٢) في الفصل الرابع من الكفاية وهو فصل الرفع وعلاماته ٢٢/ب ، والفصل الخامس فصل النصب وعلاماته ٢٢/ب ، والفصل السابع فصل الجزم وعلاماته ٢٣/أ . وشرحه ذلك غير موجود بأيدينا .

والنَّصْبُ بَادٍ فِي سِوَى فِعْلِ الألِفْ والجَزْمُ بِالحَذْفِ لِكَلٍ قَدْ أُلِفْ

وَلاَمُـــهُ كَـعَيْنِـهِ المُـعْتَـلَّـــهْ جَزْمُهُمَا بِحَذْفِ حَرْفِ العِلَّهْ

[ش] وأقولُ : تقدَّمَ الكلامُ على حُكْمِ الأمرِ والنَّـهي، وعلى حَذْفِ أَحْرُفِ العِلَّةِ من فعلهما وهُنَّ أَعْيُنُ الكلماتِ[1] ، وبقي الكلامُ على حـذفهنَّ وهُنَّ لامَاتُ الكلماتِ وهذا محَلُّه؛ ولهذا تقدَّمَ إعرابُ المعتلِّ على إعرابِ الصَّحيحِ ، وإلاّ فقد كان من حَقِّه التَّأْخِيْرُ ؛ لأنّ رُتْبَتَهُ دونَ الصَّحيحِ ، إذا عرفت ذلك فاعْلَمْ :

أَنَّ الفعلَ المضارعَ كالاسـمِ في كونه يَنْقَسِمُ إلى صَحِيْحٍ – وسيأتي الكلامُ عليه[2] – ، وإلى مُعْتَلٍّ – والكلامُ فيه الآنَ – وهو :

ما آخِرُه (أَلِفٌ) كيَرَى ، أو (واوٌ) كيَدْعُوْ ، أو (ياءٌ) كيَفِيْ، وإلى ذلك أشرْتُ بالبيتِ الأوَّلِ ، ومَثَّلْتُ له بهذه الأفعالِ الثلاثةِ / كما في البيتِ ، [٧٥/ب] فالرَّفْعُ يكونُ في الجميعِ مُقَدَّراً ، كما يُقَدَّرُ النَّصْبُ في ما آخِرُه (ألفٌ)، وهو المُرَادُ بغيرِ (الواوِ) و (الياءِ) ، وإلى ذلك أشرْتُ بقولي :

* فَالرَّفْعُ مُطْلَقاً بِهِنَّ يُنْوَى *

إلى آخر البيت . والنَّصْبُ يَبْدُوْ فيما آخِرُه (واوٌ) أو (ياءٌ) ، وهو المرادُ : بِسِوَى فعلِ (الأَلِفِ) . وإلى ذلك أشرْتُ بقولي :

* والنَّصْبُ بَادٍ فِي سِوَى فِعْلِ الألِفْ *

والجَزْمُ يكونُ في الجميع بِحَذْفِ حرف العِلَّةِ ، سَوَاءً كان لاَماً أو

---

(١) انظر : ص ٢٨٠ .

(٢) انظر : ص ٣١٣.

عَيْنًا[١] ، وإلى ذلك أشرْتُ بقولي : (والجَزْمُ بِالْحَذْفِ) إلى آخر البيت الرابع .

- رَجَعْنَا إلى ذِكْرِ الأمثلةِ - أمّا مِثَالُ الرَّفعِ المقدَّرِ في جميعِها فهو كقولك : زيدٌ يَرَى ، ويَدْعُوْ ، ويَفِيْ، وإذا أَعْرَبْتَ قُلْتَ : (زيدٌ) : مبتدأٌ ، و (يَرَى) : خَبَرُهُ[٢] ، والخبرُ مَرْفُوْعٌ ، وعَلاَمَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مقدَّرةٌ على (الألفِ) مَنَعَ من ظُهُوْرِهَا التَّعَذُّرُ كما قالوا في المَقْصُوْرِ ، وكذلك القولُ في (يدعو) و (يفي) ، فإنّ كلاً منهما خبرٌ عن زيدٍ بعْدَ الخبرِ الأوَّلِ ، وقِسْ على نحوِ ذلك[٣].

وأمّا مِثَالُ النَّصْبِ المقدَّرِ فيما آخِرُه (ألفٌ) فهو كقولك : زيدٌ لَنْ يَرَى ، وإذا أَعْرَبْتَ قلْتِ : (زيدٌ) : مُبْتَدأٌ ، و (لَنْ يَرَى) : نَاصِبٌ ومَنْصُوْبٌ ومَحَلُّهُمَا[٤] رَفْعٌ، لأنّ المجْمُوْعَ هو الخبرُ، و (يرى): فعل مضارع

---

(١) معتل العين يكون في الفعل الصحيح اللام ، وحذف عينه في الأمر والنهي كما سبق في ص٢٨٠ سماه المؤلف جزمًا - كما هو هنا - ومراده سقوط حرف العلة بسبب التقاء الساكنين. انظر : التبصرة والتذكرة ٩٢/١ .

(٢) الجملة الفعلية هي الخبر .

(٣) إلا أن التقدير فيهما للثقل ، لا للتعذر .

(٤) الجملة الفعلية من الفعل (يرى) وفاعله المستتر ، هما في محل رفع خبر .

مَنْصُوْبٌ بـ (لن) وعَلامَةُ نَصْبِه فَتْحَةٌ مقدَّرةٌ على (الألفِ) مَنَعَ من ظُهُوْرِها التَّعَذُّرُ كما قالوا في المقْصُور . وأمّا مثالُ النَّصبِ الظَّاهِرِ فيما آخِرُه (واوٌ) أو (ياءٌ) فهو كقولك : زيدٌ لن يَدْعُوَ ، ولن يَرْمِيَ [1] ، مَنْصُوْبَانِ بـ (لن) وعَلامَةُ نَصْبِهما فَتْحُ آخِرِهما . وأمّا مثالُ الجَزْمِ في الجميعِ للمعتلِّ اللام فهو كقولك : زيدٌ لم يَرَ ، ولم يَدْعُ ، ولم يَفِ ، والمعتلُّ العينِ كقولك : لم يَنَمْ ، ولم يَقُمْ ، ولم يَبِعْ ، وقِسْ على نحوِ ذلك .

تَنْبِيْهٌ : مُعْتَلُّ الأسماءِ إمّا مَنْقُوْصٌ ، وإمّا مَقْصُوْرٌ ، وقد تقدَّم الكلامُ عليهما[2] ، ومُعْتَلُّ الأفعالِ لا يُقَالُ فيه بنَقْصٍ ولا بِقَصْرٍ ، لأنّهما من خَصَائِصِ الأسماءِ ، فإذا قيلَ لك مثلاً : ما إعْرابُ قولُ القائلِ : (يَحْيَى يَخْشَى) ؟ فقُلْ :(يَحْيَى) : اسمٌ مقْصُورٌ وهو مُبْتَدأٌ ، والمبتدأُ مرفوعٌ ، ورَفْعُه مقدَّرٌ مَنَعَ من ظُهُوْرِه التَّعَذُّرُ ، و (يَخْشَى) : خبرُه ، وهو فعلٌ مضارعٌ معتلٌّ، ولا يُقَالُ : مَقْصُورٌ ، فإنّه خَطَأٌ صَرِيْحٌ ؛ وذلك لأنَّ الأفعالَ إنّما تُوْصَفُ بالصِّحَّةِ والإعْلاَلِ ، لا بالنَّقْصِ / ولا بالقَصْرِ ، فتَنَبَّهْ لذلك فكثيرًا ما [٧٦/أ] يغْلَطُ المُعْرِبُوْنَ فيه[3] والله أعلم .

---

(١) في الأصل (يرى) وهو خطأ لأنه معتل بالألف .

(٢) انظر : الجزء الأول ٧٧/ب ، والجزء الثاني ٦/أ الاسم المنقوص ، و ٨/أ الاسم المقصور .

(٣) انظر : توضيح المقاصد ١١٦/١ ، الدرة المضيئة ٢/ب ، القلادة الجوهرية : ٦٤ .

ثم قلْتُ : إعْرَابُ الفِعْلِ الصَّحِيْحِ .

[ص] وَالرَّفْعُ ثُمَّ النَّصْبُ في المُضَارِعْ وَالْجَزْمُ مَا لَمْ يَقْتَرِنْ بِمَانِعْ

وَذَاكَ إِمَّا نُوْنُ تَوْكِيْدٍ خَتَمْ فِيْهِ وَإِمَّا نُوْنُ تَأْنِيْثٍ وَتَمّْ

[ش] وأقولُ : أَجْمَعَ النُّحاةُ على أنّه لا يُعْرَبُ من الأفعالِ إلا الفعلُ المضارعُ وحْدَه ، ومن ذلك قَوْلُ الحريري :

وَلَيْسَ فِي الأَفْعَالِ فِعْلٌ يُعْرَبُ سِوَاهُ (١) .....

وقد نَبَّهتُ على ذلك في مَوْضِعين اثنين من هذا الفصل(٢) .

أولُهما قولي :

* وَلَمْ لِفِعْلٍ مُعْرَبٍ مُضَارِعْ * (٣)

وثانيهِما قولي :

* وَارْفَعْ مِنَ المُعْرَبِ مَا بِهِ كَمَلْ * (٤)

والغرضُ بالمُعْرَبِ هو : الفعلُ المضارعُ . وإعْرَابُه : رَفْعٌ ، ونَصْبٌ ، وجَزْمٌ ، ولا يدخلُه الجَرُّ أبدًا ؛ لأنّه من خَصَائِصِ الأسماءِ ، كما أنّ إعْرابَ الأسماءِ : رَفْعٌ ، ونَصْبٌ ، وجَرٌّ ، ولا يدخلُها الجَزْمُ أبدًا ؛ لأنّه من خَصَائِص الأفعالِ كما تقدَّم بَيَانُه في بابِه(٥) .

---

(١) انظر : الملحة : ٢٠ ، وتمامه : * سِوَاهُ والتَّمْثِيْلُ فِيْهِ يَضْرِبُ *

(٢) أي فصل (الفعل) .

(٣) انظر : علامات الفعل ص ٢٦٢ .

(٤) انظر : صفة الفعل : حكم الماضي والمضارع ص ٢٧٣ .

(٥) انظر : الجزء الأول ٦٩/أ . موارد الإعراب والبناء . وانظر : تعليل عدم دخول الجزم في الأسماء، وعدم دخول الجر في الأفعال في : الكتاب ١٤/١ ، إيضاح العلل : ١٠٢ و ١٠٧ ، التبصرة والتذكرة ٨٠/١ ، شرح الملحة : ٨١ ، المرتجل : ٥٢ و ٥٣ ، اللباب ٦٥/١ و ٦٨ .

وإنّما يدخلُ هذا الإعرابُ على الفعلِ بشرطين :

أحدُهما : أَنْ يُعَرَّى من (نُوْنِ) التَّوْكِيْدِ المُبَاشِرَةِ له ، خَفِيْفَةً كانت أو ثَقِيْلَةً ، فمتى اتَّصلَتْ به بُنِيَ على الفَتْحِ ، كقولك : هل تضربَنْ يا زيدُ ؟ ومنه قوله تعالى : ﴿ لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلْحُطَمَةِ ﴾ (١).

والثاني : أنْ يُعَرَّى من (نونِ) الإناثِ ، فمتى اتَّصلَتْ به بُنِيَ على السُّكُونِ ، كقولك: النساء يقمْنَ ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ (٢)، وإلى ذلك أشار الحريري بقوله :

وَقَدْ بُنِيْ يَفْعَلْنَ فِي الأَفْعَالِ فَمَا لَهُ مُغَيِّرٌ بِحَالِ (٣)

يعنِي : في(٤) سَائِر أَحْوَالِه الإعرابيةِ من :رَفْعٍ ، ونَصْبٍ ، وجَزْمٍ ، كقولك : الهندات يقُمْنَ ، ولن يقُمْنَ ، ولم يقُمْنَ ، فيَسْتَوِي فيه لَفْظُ المَرْفُوعِ والمَنْصُوبِ والمَجْزُومِ ، هذا إذا كان آخِرُه صَحِيْحًا ، فإن كان آخِرُه معتلاً بَقِيَ على حَالَتِه كقولك : النِّسوة يعفُوْنَ ، ويرمِيْنَ ، ولن يعفُوْنَ ، ولن يرمِيْنَ، ومنه في التَّنْزِيلِ ﴿ إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ ﴾ (٥) وقِسْ على نحوِ ذلك .

فَائِدَةٌ : في معرفةِ الفَرْقِ بين فعلِ النِّساء والرِّجالِ على هذه الصِّيْغَةِ (٦) ، وذلك لأنَّك تقولُ : الرجالُ يَعْفُوْنَ ، والنساءُ يَعْفُوْنَ ، ففعلُ

---

(١) الهمزة : ٤ .

(٢) البقرة : ٢٢٨ .

(٣) الملحة : ٧٠ .

(٤) انظر : شرح الملحة : ٣٦٩ و ٣٧٠ .

(٥) البقرة : ٢٣٧ .

(٦) انظر : شرح المقدمة المحسبة ٢٠٣/١ ، اللباب ٢٩/٢ ، شرح قطر الندى : ٤٥ ، شرح شذور الذهب : ٦٢ ، أوضح المسالك ٧٥/١ .

الرجالِ أَصْلُه : (يَعْفُوُوْنَ) فحُذِفَتِ (الواوُ) الأُوْلَى -وهي لامُ الفعلِ[١]- لِسُكُوْنِها وسُكُونِ (واوِ) الضَّميرِ بعْدَها ، كما حُذِفَتِ (الياءُ) من : يَرْمُوْنَ، وهي ضَميرُ الرجالِ ، و (النُّونُ) عَلامةُ الرَّفعِ ، وفعلُ النِّساءِ لم يُحْذَفْ منه شيءٌ لأنّه مَبْنِيٌّ [٢] ، و (وَاوُهُ) لامُهُ ، و (النُّونُ) ضَميرُ النِّساءِ ؛ ولهذا لم تُحْذَفْ أَصْلاً ، قال تعالى :﴿ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ ﴾ [٣] والله أعلم .

قالتِ النُّحَاةُ [٤] : « فإنْ كانتْ (نونُ) التَّوكيدِ غيرَ مُبَاشِرَةٍ ، بل فَصَلَ بينها وبينه حَاجِزٌ لَفْظاً أو تَقْدِيْراً - وهو : إمّا (أَلِفُ) اثنين نحو : هل تَضْرِبَانِّ [٥] يا زيدان ؟ ، وإمّا (واوُ) جمعٍ نحو : هل تضربُنَّ [٦] يا زيدون ؟ ؛ وإمّا (ياءُ) مُخَاطَبَةٍ نحو : هل تضربِنَّ [٧] يا هندُ ؟ - أُعْرِبَ

---

(١) صار الوزن (يَفْعُوْن) .

(٢) وزنه (يفعُلْنَ) .

(٣) البقرة : ٢٣٧ .

قال ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ٢٠٣/١ : « فالنون في (يعفون) نون جماعة النساء، وهي فاعلة فلذلك لم تحذف وان كان معها (أنْ) الناصبة ، ولو عدمت النون لنصبت كما نصبت في قوله ﴿ أو يعفوا الذي بيده عقدة النكاح ﴾ » . ا.هـ .

(٤) انظر : توضيح المقاصد ٥٩/١ و ٦٠ ، شرح ابن عقيل ٣٩/١.

(٥) أصله : تضربانِنَّ ، حذفت (النون) الأولى - نون الرفع - كراهة توالي الأمثال .

(٦) أصله : تضربونَنَّ ، حذفت (النون) الأولى لتوالي الأمثال ، ثم حذفت (الواو) لالتقاء الساكنين .

(٧) أصله : تضربينَنَّ ، حدث فيه مثل ما حدث في سابقه .

بالحركاتِ[١]، وبالجملةِ فالبِنَاءُ عندَ مُبَاشَرَةِ (نونِ) التوكيدِ هو المَشْهُوْرُ [٢]، وذهب الأَخْفَشُ / وطَائِفَةٌ إلى بِنَائِه مُطْلَقاً سواءً بَاشَرَتْهُ (النُّونُ) أو لم تباشر[٣] ، وذهب قومٌ إلى الإِعْرَابِ مُطْلَقاً[٤] . [٧٦/ب]

وأمّا المتَّصِلُ بـ (نونِ) الإِنَاثِ فقد قال ابنُ مالكٍ في (شرح التَّسْهيل) : إنّه مَبْنِيٌّ بلا خِلَافٍ [٥].

---

(١) هذا وهم ، فالمعروف أن المضارع معرب إذ ذاك بالحرف (النون) المحذوفة لتوالي الأمثال .

(٢) هذا مذهب الجمهور المشهور والمنصور . انظر : الكتاب ٢٠/١ و ٥١٨/٣ ، شرح التسهيل ٣٦/١ ، شرح الكافية لابن مالك ١٧٥/١ ، رصف المباني : ٣٣٦ ، التذييل والتكميل ١٢٧/١ ، الارتشاف ٣٠٧/١ ، توضيح المقاصد ٥٩/١ ، شرح ابن عقيل ٣٨/١ .

(٣) ومنهم المبرد ، والزجاج ، وابن السراج ، والزجاجي ، وأبو علي الفارسي ، وابن جني ، والزمخشري ، وابن الشجري . انظر : المقتضب ٢٠/٣ ، الأصول ٢٠١/٢ ، الجمل : ٣٥٦ ، الإيضاح : ٢٥٤ ، اللمع : ٢٦١ ، المقتصد في شرح الإيضاح ١١٣١/٢ و ١١٣٢ ، المفصل : ٢٤٤ ، أمالي ابن الشجري ٤٩٠/٢ ، رصف المباني : ٣٣٦ ، التذييل والتكميل ١٢٦/١ ، الارتشاف ٣٠٧/١ و ٣١٥ ، توضيح المقاصد ٦٠/١ ، شرح ابن عقيل ٣٩/١ .

(٤) هذا اختيار المالقي في رصف المباني : ٣٣٧ ، وانظر : التذييل والتكميل ١٢٧/١ ، الارتشاف ٣٠٧/١ و ٣١٥ ، توضيح المقاصد ٦٠/١ .

(٥) نقل هذا القول عن ابن مالك أبو حيان في التذييل والتكميل ١٢٨/١ ، وفي الارتشاف ٤١٤/١ ، وما نسب إلى ابن مالك ليس في شرحه للتسهيل ، والذي ذكره ابن مالك فيه هو بناء المضارع على السكون عند اتصاله بنون الإناث ، ثم أخذ يعلل لهذا البناء . انظر : شرح التسهيل ٣٧/١. ونسب المرادي في توضيح المقاصد ٦٠/١ ، ذلك إلى ابن مالك في شرح الكافية ، وما نسبه كذلك غير موجود في شرح الكافية . وما ذكره ابن مالك في شرح الكافية يشبه ما ذكره في شرح التسهيل . انظر : شرح الكافية ١٧٥/١ و ١٧٦ . وكذلك ما نُسب إلى ابن مالك غير موجود في شرح العمدة ٣٢٥/١ .

والذي يظهر من هذا أن أبا حيان والمرادي لم يقصدا أن الناظم قال هذه العبارة بالنص ، وإنما كان قصدهما : أن الناظم ذكر حكم المضارع المتصل بنون الإناث – وهو البناء على السكون – ولم يشر إلى خلاف في هذا .

وهذا الذي قالَه مُخَالِفٌ لِمَا ذهب إليه ابنُ دُرُسْتُويه، وابنُ طَلحَةَ[١]، والسُّهَيْلِي ، من أنّه مُعْرَبٌ ، والإعرابُ عندَهم مُقَدَّرٌ ، مَنَعَ من ظُهُوْرِه ما عَرَضَ فيه من التَّشَبُّهِ بالماضي ، كأنّهم قَاسُوْا (النُّوْنَ) من نحو : يَخْرُجْنَ ، على (نونِ) : خَرَجْنَ ، ونحوِ ذلك»[٢] ، والصَّحِيْحُ ما ذَهَبَ إليه ابنُ مالكٍ ، وبه أقولُ[٣] ، وإلى ذلك أشرْتُ بقولي في باب (المَبْنِيَّاتِ)[٤] :

ونحو يَفْعَلْنَ مَعَ الثَّلاَثِ أَيْ : نُوْنُ تَوْكِيْدٍ أَو الإِنَاث

وقد تقدَّم لنا شرحُ ذلك ، فلا حاجةَ إلى إعادتِه ، وإلى ذلك كلِّه أشرْتُ بهذين البيتينِ ، فنَزِّلْ على ما فيهما واللّه الموفق .

هذا آخرُ الكلامِ على فَصْلِ (الفعلِ) ، وعلى أَبْوَابِه ، وعلى مَسَائِله ، وعلى ما يتعلَّقُ به ، وقد عرفْتَ الطريقَ في جميعِ ذلك ، فَانْحُ على مِثْلِه ، وقِسْ عليه ما عَنَّ لك تُصِبْ هِدَايَةً إنْ شاء اللّهُ تعالى .

---

(١) محمد بن طلحة بن محمد بن عبدالملك الأموي الإشبيلي [٥٤٥ هـ - ٦١٨ هـ] . أبو بكر ، إمام في العربية ، كان نظّارًا متكلمًا ، موصوفًا بالعقل والذكاء والهدى والعدالة ، تتلمذ على ابن ملكون ، وزعيم وقته بإقراء الكتاب : جابر بن محمد الحضرمي ، درّس العربية أكثر من خمسين سنة . انظر : إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين : ٣١٥ ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة : ١٩٨ ، طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة : ١٢٧ ، بغية الوعاة ١٢١/١ .

(٢) وهو مذهب الأخفش أيضًا . انظر : نتائج الفكر : ١١٠ ، رصف المباني : ٣٣٣ ، التذييل والتكميل ١٢٩/١ ، الارتشاف ٣١٥/١ و ٤١٤ ، توضيح المقاصد ٦٠/١ ، شرح ابن عقيل ٤٠/١ .

(٣) وهو مذهب سيبويه والجمهور . انظر : الكتاب ٢٠/١ .

(٤) انظر : باب البناء العارض ص ٢٢٨ و ٢٣٣ .

الفهارس

١ - فهرس الآيات القرآنية الكريمة .
٢ - فهرس الأحاديث الشريفة والأثر.
٣ - فهرس أمثال وأقوال العرب .
٤ - فهرس الأساليب والنماذج اللغوية والنحوية .
٥ - فهرس الألفاظ التي فسرها المؤلف .
٦ - فهرس الأشعار والأرجاز .
٧ - فهرس أبيات المنظومات العلمية التي ورد ذكرها في المتن .
٨ - فهرس الأعلام .
٩ - فهرس القبائل والطوائف .
١٠- فهرس البلدان والمواضع .
١١- فهرس الكتب الواردة في المتن .
١٢- فهرس المصادر والمراجع .
١٣- فهرس الموضوعات .

١ - فهرس الآيات القرآنية الكريمة :

الآيـــــة	رقم الآية	الصفحة
الفاتحة		
. ﴿ . إياك نعبد وإياك نستعين . ﴾ .	٥	٢٨و٣٠٤
. ﴿ . صراط الذين أنعمت عليهم ... . ﴾ .	٧	١٠٦
. ﴿ . صراط لَذِيْنَ.. . ﴾ . قراءة عن أبي عمرو بن العلاء .	٧	١٠٦
البقرة		
. ﴿ . الم * ذلك الكتاب لا ريب فيه .. . ﴾ .	١ و ٢	٨١
. ﴿ . ومن الناس من يقول آمنا بالله . ﴾ .	٨	١٦٧
. ﴿ . مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم ... . ﴾ .	١٧	١١٢و١١٧
. ﴿ . اسكن أنت وزوجك الجنة... . ﴾ .	٣٥	١٢و١٣
. ﴿ . إنه هو التواب الرحيم . ﴾ .	٣٧	٤٤
. ﴿ . فأينما تولوا فثم وجه الله ... . ﴾ .	١١٥	٦٩
. ﴿ . تلك أمة قد خلت ... . ﴾ .	١٣٤و١٤١	٦٩
. ﴿ . فسيكفيكهم الله وهو السميع العليم . ﴾ .	١٣٧	١٩
. ﴿ . ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها.﴾ .	١٤٢	٩٠
. ﴿ . وكذلك جعلناكم أمة وسطا . ﴾ .	١٤٣	٧٢و٧٣
. ﴿ . وأولئك هم المتقون . ﴾ .	١٧٧	٥٨
. ﴿ . ومن الناس من يعجبك قوله ... . ﴾ .	٢٠٤	٢٨٧
. ﴿ . سل بني إسرائيل .. . ﴾ .	٢١١	٢٩٥
. ﴿ . ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو... . ﴾ .	٢١٩	٩٨و١٦٩
. ﴿ . للذين يؤلون من نسائهم ... . ﴾ .	٢٢٦	١١٨

الآيـــــة	رقم الآيـة	الصفحـة
. ﴿ . واللائي آلوا من نسائهم... . ﴾ . قراءة عبدالله بن مسعود رضي الله عنه .	٢٢٦	١١٨
. ﴿ . والمطلقات يتربصن ... . ﴾ .	٢٢٨	٣١٤
. ﴿ . إلا أن يعفون ... . ﴾ .	٢٣٧	٣١٤
. ﴿ . من ذا الذي يقرض الله قرضًا حسنًا . ﴾ .	٢٤٥	٨٧و١٦١و١٧٠
. ﴿ . من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه . ﴾ .	٢٥٥	٨٨و١٦٠و١٦١
. ﴿ . ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا . ﴾ .	٢٨٦	٢٩
آل عمران		
. ﴿ . ربنا إننا آمنا ... . ﴾ .	١٦	١٦
. ﴿ . ربنا إننا سمعنا ... . ﴾ .	١٩٣	١٧
. ﴿ . إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون . ﴾ .	٥٩	٢٦٨
. ﴿ . ومن دخله كان آمنا ... . ﴾ .	٩٧	٢٦٩
. ﴿ . ومن يغفر الذنوب إلا الله ... . ﴾ .	١٣٩	١٦٠
. ﴿ . ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرًا لهم . ﴾ .	١٨٠	٥٠
النساء		
. ﴿ . فانكحوا ما طاب لكم من النساء... . ﴾ .	٣	٩٤
. ﴿ . ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قيامًا ... . ﴾ .	٥	١٢٢
. ﴿ . واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم . ﴾ .	١٥	١٢٢
. ﴿ . واللذان يأتيانها منكم ... . ﴾ .	١٦	١١٤
. ﴿ . من نسائكم اللاتي دخلتم بهن ... . ﴾ .	٢٣	١٢٢
. ﴿ . فانفروا ثبات أو انفروا جميعا ... . ﴾ .	٧١	٢٣٨

الآيـــــة	رقم الآيـة	الصفحة
. ﴿ . فما لكم في المنافقين فئتين .. . ﴾ .	٨٨	٢٣٧
. ﴿ . من يعمل سوءًا يجز به . ﴾ .	١٢٣	١٦٢
. ﴿ . إن امرؤ هلك ... . ﴾ .	١٧٦	٢٨٧
المائدة		
. ﴿ . إنا ههنا قاعدون . ﴾ .	٢٤	٦٠
. ﴿ . واتل عليهم .... ﴾ .	٢٧	٢٨١
. ﴿ . فاقطعوا أيديهما ... ﴾ .	٣٨	٣٢و٣٣
. ﴿ والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمانهم.﴾	٣٨	٣٣
. قراءة عبدالله بن مسعود رضي الله عنه .		
. ﴿ . ونعلم أن قد صدقتنا .. . ﴾ .	١١٣	٢٦٥
. ﴿ . إن كنت قلته فقد علمته ... . ﴾ .	١١٦	٢٦
. ﴿ . إنك أنت علام الغيوب . ﴾ .	١١٦	٤٢
. ﴿ . فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم . ﴾	١١٧	٤٤و٥٠
. ﴿ . هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم . ﴾ .	١١٩	٥٣و٢١١
الأنعام		
. ﴿ . الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون . ﴾ .	١	١٣٨
. ﴿ . ولقد استهزيء برسل ... . ﴾ .	١٠	٢٧٧
. ﴿ . فبهداهم اقتده .. . ﴾ .	٩٠	٢٨٢
. ﴿ . تمامًا على الذي أحسن ... . ﴾ .	١٥٤	١٤١
الأعراف		
. ﴿ . اسكن أنت وزوجك الجنة . ﴾ .	١٩	١٢و١٣
. ﴿ . هذه ناقة الله لكم آية.. . ﴾ .	٧٣	٢٣٨

الآيـــــة	رقم الآيـة	الصفحة
. ﴿ . يا صالح ... . ﴾ .	٧٧	٢٢٩
. ﴿ . يا شعيب ... . ﴾ .	٨٨	٢٢٩
. ﴿ . إنا كنا نحن الغالبين . ﴾ .	١١٣	٥٠
. ﴿ . قالوا أوذينا من قبل أن تأتيا ومن بعد ما جئتنا . ﴾ .	١٢٩	٢٣٠
. ﴿ . فتم ميقات ربه أربعين ليلة . ﴾ .	١٤٢	٢٣٧
. ﴿ . واتل عليهم ... . ﴾ .	١٧٥	٢٨١
. ﴿ . قل ادعوا ... . ﴾ .	١٩٥	٢٧٧
الأنفال		
. ﴿ . إن كان هذا هو الحق من عندك.. . ﴾ .	٣٢	٤٤و٥١
التوبـة		
. ﴿ . وخضتم كالذي خاضوا .. . ﴾ .	٦٩	١١١
. ﴿ . لمسجد أسس على التقوى من أول يوم.﴾.	١٠٨	٢٠٠
يونس		
. ﴿ . فجعلناها حصيداً كأن لم تغن بالأمس.﴾.	٢٤	١٩٣و٢٠٠
. ﴿ . ومنهم من لا يؤمن به ... . ﴾ .	٤٠	٩٣
. ﴿ . ومنهم من يستمع إليك ... . ﴾ .	٤٢	٩٣
. ﴿ . واتل عليهم ... . ﴾ .	٧١	٢٨١
. ﴿ . ولا تتبعانِ ... . ﴾ . قراءة ابن عامر.	٨٩	٢٨٥
. ﴿ . قل انظروا ... . ﴾ .	١٠١	٢٧٧
هـود		
. ﴿ . أنلزمكموها ... . ﴾ .	٢٨	١٩
. ﴿ . يا نوح ... . ﴾ .	٣٢و٤٦و٤٨	٢٢٩
. ﴿ . من يأتيه عذاب يخزيه ... . ﴾ .	٣٩و٩٤	١٦٣

الآيـــــة	رقم الآيـة	الصفحة
﴿ . وقال اركبوا فيها بسم الله مجراها . ﴾ .	٤١	١٨١
﴿ . ابلعي ماءك ... . ﴾ .	٤٤	٢٤٥
﴿ . يا صالح ... . ﴾ .	٦٢	٢٢٩
﴿ . هؤلاء بناتي هن أطهر لكم ... . ﴾ .	٧٨	٤٥
﴿ . يا شعيب ... . ﴾ .	٨٧و٩١	٢٢٩
يوسـف		
﴿ . ونحن عصبة ... ﴾ .	٨و١٤	٢٧
﴿ . وآتت كل واحدة منهن سكينا... . ﴾ .	٣١	٢٦
﴿ . فذلكن الذي لمتنني فيه ... . ﴾ .	٣٢	٧٢
﴿ . ليسجنن وليكونن ... . ﴾ .	٣٢	٢٦٦
﴿ . ذلكما مما علمني ربي ... . ﴾ .	٣٧	٧٢و٧٣
﴿ . قالت امرأت العزيز ... . ﴾ .	٥١	٢٧٧و٢٨٦و٢٩١
﴿ . ذلك ليعلم أني لم أخنه بالغيب . ﴾ .	٥٢	٧٣
﴿ . وسئل القرية التي كنا فيها ... . ﴾ .	٨٢	٢٩٥
﴿ . إنه هو الغفور الرحيم . ﴾ .	٩٨	٤٢
الرعـد		
﴿ . ولقد استهزيء برسل ... . ﴾ .	٣٢	٢٧٧
﴿ . ومن عنده علم الكتاب . ﴾ .	٤٣	٩٠
الحجـر		
﴿ . إنا نحن نزلنا الذكر ... . ﴾ .	٩	١٦و٣٠و١٥٠
﴿ . ولقد نعم أنك يضيق صدرك بما يقولون.﴾	٩٧	٢٨و٢٦٥
النحـل		
﴿ . أتى أمر الله ... . ﴾ .	١	٢٦٩
﴿ . أفمن يخلق كما لا يخلق... . ﴾ .	١٧	٩٢

الآيـــــة	رقم الآية	الصفحة
﴿ . ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها ... . ﴾ .	٩٢	١٠٧
﴿ . ما عندكم ينفد وما عند اللّه باق... . ﴾ .	٩٦	٩٣
الإسراء		
﴿ . سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام ... . ﴾ .	١	١٠٦
﴿ . قل ادعوا ... . ﴾ .	٥٦و١١٠	٢٧٧
الكهف		
﴿ . لنعلم أي الحزبين أحصى ... . ﴾ .	١٢	١٥٢
﴿ . إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات.. . ﴾ .	٣٠و١٠٧	١٠٦
﴿ . إن ترني أنا أقل منك ... . ﴾ .	٣٩	٤٧و٥٠
﴿ .وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا.﴾	٧٩	٦٧
مريـــم		
﴿ . كذلك قال ربك هو علي هين ... . ﴾ .	٢١	٧٢و٧٣
﴿ . فكلي واشربي وقري عينا . ﴾ .	٢٦	٢٦١و٢٦٦
﴿ . فأتت به قومها تحمله ... . ﴾ .	٢٧	٢٦
﴿ . يا مريم لقد جئت شيئا فريا . ﴾ .	٢٧	٢٦
﴿ . إنا نحن نرث الأرض ومن عليها... . ﴾ .	٤٠	٢٩
﴿ . أولئك الذين أنعم اللّه عليهم . ﴾ .	٥٨	٥٨
﴿ . ثم لننزعن من كل شيعة أيهم ... . ﴾ .	٦٩	١٠١و١٤٩و١٥٥
﴿ . تكاد السموات يتفطرن ... . ﴾ .	٩٠	٢٣٣
﴿ . إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات... . ﴾.	٩٦	١٠٦
طـــه		
﴿ . فإذا هي حية تسعى . ﴾ .	٢٠	٣٦
﴿ . اذهبا إلى فرعون ... . ﴾ .	٤٣	٣٠

الآيـــــة	رقم الآيـة	الصفحـة
. ﴿ . فقولا له قولاً لينا ... . ﴾ .	٤٤	٣٠
. ﴿ . قال فمن ربكما يا موسى . ﴾ .	٤٩	١٦٠
. ﴿ . إن هذان لساحران . ﴾ .	٦٣	٥٦
. ﴿ . فاقض ما أنت قاض ... . ﴾ .	٧٢	١٤٦و٢٨٢
. ﴿ . فغشيهم من اليم ما غشيهم ... . ﴾ .	٧٨	١٣٤
. ﴿ . لا مَسَاسِ . ﴾ . قراءة الحسن البصري.	٩٧	٢٢٥و٢٢٦
. ﴿ . ولقد عهدنا إلى آدم ... . ﴾ .	١١٥	٢٩
. ﴿ . رب لم حشرتني أعمى ... . ﴾ .	١٢٥	٢٥٦
الأنبياء		
. ﴿ . ولقد استهزيء برسل ... . ﴾ .	٢١	٢٧٧
. ﴿ . لا يسئل عما يفعل وهم يسألون . ﴾ .	٢٣	٢٥٥و٢٥٦و٢٥٧ و٢٥٨و٣٠٠
. ﴿ . فرجعوا إلى أنفسهم فقالوا إنكم أنتم الظالمون . ﴾ .	٦٤	٥٠
. ﴿ . فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا. ﴾	٩٧	٣٦
. ﴿ . هذا يومكم الذي كنتم توعدون . ﴾ .	١٠٣	٥٣و٧٥و٨٩
الحـــج		
. ﴿ . فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور . ﴾ .	٤٦	٣٦
. ﴿ . ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض ... . ﴾ .	١٨	١٥٩
المؤمنون		
. ﴿ . قد أفلح المؤمنون . ﴾ .	١	١٠٦و٢٦٥
. ﴿ . الذين هم في صلاتهم خاشعون . ﴾ .	٢	١٠٦

الآيـــــة	رقم الآية	الصفحة
. ﴿ . إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم.﴾ .	٦	٩٤
.﴿يأكل مما تأكلون منه ويشرب مما تشربون.﴾	٣٣	١٤٦و١٤٧
. ﴿ . رب ارجعون * لعلي أعمل صالحًا فيما تركت... . ﴾ .	٩٩و١٠٠	٢٩
النـــور		
. ﴿ . ألم تر أن اللّه يسبح له من في السموات والأرض... . ﴾ .	٤١	٩٢
. ﴿ . فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع... . ﴾ .	٤٥	٩٢
. ﴿ . قد يعلم ما أنتم عليه ... . ﴾ .	٦٤	٢٦٥
الفرقان		
. ﴿ . أهذا الذي بعث اللّه رسولا ... . ﴾ .	٤١	١٤٣
. ﴿ . فسئل به خبيرا . ﴾ .	٥٩	٢٩٥
. ﴿ . ومن يفعل ذلك يلق آثاما ... . ﴾ .	٦٨	١٦٣
الشعراء		
. ﴿ . إن كنا نحن الغالبين . ﴾ .	٤١	٥٠
. ﴿ . وأزلفنا ثم الآخرين . ﴾ .	٦٤	٦٩
. ﴿ . واتل عليهم ... . ﴾ .	٦٩	٢٨١
. ﴿ . يا نوح ... . ﴾ .	١١٦	٢٢٩
. ﴿ . وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.﴾	٢٢٧	١٥٢
النمـــل		
. ﴿ . قالت نملة ... . ﴾ .	١٨	٢٦
. ﴿ . قال الذي عنده علم من الكتاب... . ﴾ .	٤٠	١٠٦

الآيـــــة	رقم الآية	الصفحة
القصص		
. ﴿ . هذا من شيعته وهذا من عدوه . ﴾ .	١٥	٥٤و٧٥و٨١
. ﴿ . وكنا نحن الوارثين . ﴾ .	٥٨	٤٩و٥٠
. ﴿ . وأحسن كما أحسن اللّه إليك... . ﴾ .	٧٧	٢٩٥
. ﴿ . إن الذي فرض عليك القرآن... . ﴾ .	٨٥	١٠٦
الـــروم		
. ﴿ . لله الأمر من قبل ومن بعد . ﴾ .	٤	٢٣٠
لقمـــان		
. ﴿ . وما تدري نفس بأي أرض تموت.. . ﴾ .	٣٤	١٥٨
الأحزاب		
. ﴿ . هنالك ابتلي المؤمنون ... . ﴾ .	١١	٦٩
. ﴿ . قد يعلم الله المعوقين منكم ... . ﴾ .	١٨	٢٦٥
. ﴿ . ومن يقنت منكن ... . ﴾ .	٣١	٩٣
ســبأ		
. ﴿ . ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق . ﴾ .	٦	٤٤و٥١
. ﴿ . قل ادعوا ... . ﴾ .	٢٢	٢٧٧
فاطـــر		
. ﴿ . ومكر أولئك هو يبور . ﴾ .	١٠	٥١
. ﴿ . ألم تر أن اللّه أنزل من السـمـاء مـاء فأخرجنا ... ﴾ .	٢٧	٢٩
يـــس		
. ﴿ . من بعثنا من مرقدنا .. . ﴾ .	٥٢	١٦٠

الآيـــــة	رقم الآيـة	الصفحـة
الصافات		
. ﴿ . وجعلنا ذريته هم الباقين . ﴾ .	٧	٤٧
. ﴿ . فتول عنهم ... . ﴾ .	١٧٤	٢٨١
ص		
. ﴿ . واذكر عبدنا داود ... . ﴾ .	١٧	٢٩
الزمر		
. ﴿ . والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون . ﴾ .	٣٣	١١٢و١١٧
. ﴿ . من يأتيه عذاب يخزيه ... . ﴾ .	٤٠	١٦٣
. ﴿ . مطويت بيمينه ... . ﴾ .	٦٧	٤٦
غافـــر		
. ﴿ . وقال الذي آمن ... . ﴾ .	٣٠و٣٨	٨٩
فصـلت		
. ﴿ . ربنا أرنا الذين ... . ﴾ .	٢٩	١٠٣
. ﴿ . ولكم فيها ما تشتهي أنفسكم ... . ﴾ .	٣١	١٤٣
. ﴿ . أفمن يلقى في النار خير أم من يأتي آمنا يوم القيامة ... . ﴾ .	٤٠	١٦٤
الزخـرف		
. ﴿ . ولكن كـانوا هم الظالمون . ﴾ . قـراءة عبدالله بن مسعود رضي الله عنه .	٧٦	٤٧و٥٠
الأحقاف		
. ﴿ . ومن أضل ممن يدعـو من دون الله من لا يستجيب له ... . ﴾ .	٥	٩٠

الآيـــــة	رقم الآيـة	الصفحـة
محمـــد (ﷺ)		
. ﴿ . إن يسئلكموها ... . ﴾ .	٣٧	١٩
الحجرات		
. ﴿ . فقاتلوا التي تبغي ... . ﴾ .	٩	١٠٧
ق		
. ﴿ . ولقد خلقنا الإنسان ونعلم ما توسوس به نفسه ونحن أقرب إليه من حبل الوريد . ﴾ .	١٦	٢٨و٢٩
. ﴿ . ألقيا في جهنم ... . ﴾ .	٢٤	٣٠
الذاريات		
. ﴿ . وفي أنفسكم أفلا تبصرون . ﴾ .	٢١	٢٩
. ﴿ . فتول عنهم ... . ﴾ .	٥٤	٢٨١
الطـــور		
. ﴿ . وأمددناهم بفاكهة ... . ﴾ .	٢٢	٢٥٢
القمـــر		
. ﴿ . فتول عنهم ... . ﴾ .	٦	٢٨١
الرحمـــن		
. ﴿ . هذه جهنم التي يكذب بها المجرمون . ﴾ .	٤٣	٧٥و٨١و١٠٧
الواقعة		
. ﴿ . إذا وقعت الواقعة . ﴾ .	١	٢٨٦و٢٩١و٢٩٧
. ﴿ .أأنتم أنزلتموه من المزن أم نحن المنزلون.﴾	٦٩	٥٠
الحديد		
. ﴿ . سبح لله ما في السموات والأرض.. . ﴾ .	١	٩٣
. ﴿ . من ذا الذي يقرض الله قرضًا حسنًا .﴾ .	١١	٨٧و١٦١و١٧٠

الآيـــــة	رقم الآيـة	الصفحـة
المجادلة		
﴿ . قد سمع اللّـه قول التي تجادلك في زوجها... . ﴾ .	١	٩٠و٢٦٥
﴿ . أولئك حزب اللّه . ﴾ .	٢٢	٥٨
الحشـــر		
﴿ . هو اللّه الذي لا إله إلا هو . ﴾ .	٢٢و٢٣	٥٠
الطلاق		
﴿ . واللائيْ يئسن من المحيض... . ﴾ . قراءة أبي عمرو والبزي .	٤	١٢٤
﴿ . واللائي لم يحضن ... . ﴾ .	٤	١١٩
التحريم		
﴿ . إن تتوبا إلى اللّه فقد صغت قلوبكما . ﴾	٤	٣٢و٣٣و٣٤
المعارج		
﴿ . سأل سائل بعذاب واقع ... . ﴾ .	١	١٨١
﴿ . إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم . ﴾	٣٠	٩٤
المزمـــل		
﴿ . قم الليل إلا قليلا . ﴾ .	٢	١٨٥و٢٨٦و٢٩٧
﴿ . تجدوه عند اللّه هو خيرا . ﴾ .	٢٠	٤٧و٥٠
المدثـــر		
﴿ . ذرني ومن خلقت وحيدا ... . ﴾ .	١١	١٤٣
الإنسان		
﴿ . وإذا رأيت ثم ... . ﴾ .	٢٠	٦٩
﴿ . ويذرون وراءهم يومًا ثقيلا . ﴾ .	٢٧	٦٧

الآيـــــة	رقم الآيـة	الصفحـة
النازعات		
. ﴿ . لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها . ﴾ .	٤٦	٢٠٥
الانفطار		
. ﴿ . في أي صورة ما شاء ركبك . ﴾ .	٨	١٥٨
البينة		
. ﴿ . لم يكن الذين كفروا ... . ﴾ .	١	٢٨٦
الهمزة		
. ﴿ . لينبذن في الحطمة . ﴾ .	٤	٢٣٣و٣١٤
الإخلاص		
. ﴿ . قل هو اللّه أحد . ﴾ .	١	٣٥و٣٩
. ﴿ . هو اللّه أحد . ﴾ . قراءة عبداللّه وأبي .	١	٣٧
. ﴿ . لم يلد ولم يولد * ولم يكن له كفوا أحد.﴾	٣و٤	٢٦٢

٢ - فهرس الأحاديث الشريفة والأثر :

الحديث أو الأثر	الصفحة
- «إن الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم »	١٩
- «إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون »	٣٨
- «إن يكنه فلن تسلط عليه وإلا يكنه فلا خير لك في قتله »	٢١
- «كان عليه السلام يتخولنا بالموعظة مخافة السآمة علينا »	٢٠٣
- «ناقصات عقل ودين »	٢٩٣
- «نحن معاشر الأنبياء لا نورث »	٢٧
- «أتتشبهين بالحرائر يا لكاع » - أثر عن عمر رضي الله عنه	٢٢٣
- «أراهمني الباطل شيطاناً » - أثر عن عثمان رضي الله عنه	٢٣

٣ - فهرس أمثال وأقوال العرب :

الأمثال	الصفحة
رب عجلة تهب ريثا	
ورب فروقة يدعى ليثا .	١٧٣
من دخل ظفار حمر .	٢٢٦
هكذا فصدى أَنَه .	١٥
وقع المترادفان عدلى عير .	٢٣٨
الأقوال	
ابدأ به أولُ .	٢٣١
بالفضل ذو فضلكم اللّه بَهْ .	
وبالكرامة ذات أكرمكم اللّه بَهْ .	١٠٩
تساقطوا أخول أخول .	٢٠٣
خليلي عرّجا .	٣١
خليلي عوجا .	٣١
خليلي مرا بي .	٣١
الرطب في تموز .	١٧٩
قال فلان من الشعر كذا وكذا بيتا ، واشترى الأمير كذا وكذا عبداً .	٢١٠
كان ذلك عاما أولَ .	٢٣٢
كان من الأمر كيت وكيت ، وقال فلان ذيت وذيت .	٢١٠
كلمته فاه إلى فيّ .	٢٣٨
لا لعاً .	٢٢٥

الأقـــوال	الصفحة
الليلة الهلال .	١٧٩
ما أنا بالذي قائل لك سوءاً .	١٤٠
ما تركت له أولاً ولا آخراً .	٢٣٢
ما رأيته مذ خلق أو مذ كان .	٢٠١
ما رأيته منذ أولَ من أمس .	٢٣٢
مررت بقاع عرفج كله .	٢٤٢
هم أحسن الناس وجوهاً وأنضرهموها .	٢٤
الورد في نيسان .	١٧٩

٤ - فهرس الأساليب والنماذج اللغوية والنحوية :

الأساليب والنماذج اللغوية والنحوية	الصفحة
أبو سعيد الذي رويت عن الخدري	١٣٩
اشتريت شبرًا أرضًا وقفيزًا برًا ومنوين عسلاً وتمرًا	٢٣٩
أعلمت زيدًا أخاك هو الذاهب	٤٥
أفلح المتقي ربه	٩٥
إن بعتموني فأنا عبدكم وإن اعتقتموني فبفضلكم	٣٠
انحدر من فوقُ ، وأتاه من قدامُ، واستردفه من وراءُ، وأخذه من تحتُ	٢٣٢
انظر إلى ما ظهر : أي شيء هو ؟	٩٤
أنها قمر جاريتك	٣٦
إنه عندك جارية	٣٦
إنه اللّه أحد	٣٧
بدت الجارية قمرًا وتثنت غصنًا	٢٣٩
بَرَّ والدك وشَمّ يدك	٢٩٩
بعت البر قفيزًا بدرهم	٢٣٨
بعه مدًا بدرهم	٢٣٨
بنى على أهله	١٨٠
جاء الأفضل منك	١٣٧
جاء الراكب والمركوب معا	٩٥
جاء الذي اضربه أو لا تضربه	١٣٣
جاء الذي بعتكه	١٣٣
جاء الذي حتى أبوه قائم	١٣٤

الأساليب والنماذج اللغوية والنحوية	الصفحة
جاء الذي رحمه اللّه	١٣٤
جاؤني ليس إياك	٢٢
جلس ببابه	١٨١
حسبت خيرًا من زيد هو خيرًا من عمرو	٤٧
الحمد للّه إذ كان كذا وكذا بلطفه ومعونته ، الحمد للّه الذي كان كذا وكذا من فضله وإحسانه	١٤٨
الحمد للّه الأول الآخر الظاهر الباطن	٢٣٢
الحمد للّه أولاً وآخرًا وظاهرًا وباطنًا	٢٣٢
الدرهم أعطيتكه	٢٣
الدينار أعطيتنيه	٢٣
ذا بيت رب العالمين	٥٣
ذا حجر إسماعيل	٥٣
ذا مقام إبراهيم	٥٣
الراحم الفتى اللّه	١٨٢
الراحمه اللّه الفتى	١٨٢
رأيتُ ما رأيتَ	٩٤
رأيت النساء جمع	٢٤٦
الرجال يعفون ، والنساء يعفون	٣١٤
رجل كريم هو خير منك	٤٦
رميت عن القوس أو على القوس	١٨١
رويت عن ابن عباس ، سمعت من ابن مسعود	٢٨٧ و ٢٨٨
زيد أنت خير منه	٤٦
زيد ضارب غلامه	٢٣٦

الأساليب والنماذج اللغوية والنحوية	الصفحة
زيد قائم أبوه	٢٣٦
زيد هو أفضل منك	٤٦
زيد هو خير منك	٤٨
زيد هو الذاهب	٤٨
زيد هو الفاضل	٤٨
زيد هو مثل عمرو ، وعمرو هو غير زيد	٤٧
زيد هو المنطلق	٤٣
زيد يأتينا صباحَ مساءٍ . زيد يأتينا صباحَ مساءَ	٢٠٥
سهلت الهمزة بين بين	٢٠٦
صمت يوم الخميس	٢١٢
الضارب زيد هند	١٤٤
طاب زيد نفسًا	٢٤٠
عجبت من حبي إياه	١٩
علمته اللّه أحد	٣٧
الغواني يخرجن ، والنوق يسرحن	٢٣٣
فلان جاري بيت بيت	٢٠٢
فلان يأتينا صباح مساء	٢٠٤
فلان يأتينا يوم يوم	٢٠٥
قطعت رءوس الكبشين	٣٢
كان اللّه أحد	٣٧
كر زيد أسدًا	٢٣٨
كل غد صائر أمسا	١٩٤
كنا نحن القائمين	٤٩

الأساليب والنماذج اللغوية والنحوية	الصفحة
كنا نحن الوارثون	٤٩
لا حول ولا قوة	٢٢٨
لا رجل فيها بل رجلان	٢٢٨
لا يكون إياك	٢٢
الذي أنا معطيكه درهم	١٤٣
ما أحسنه رجلاً	٢٤٠
ما أنت إلا سيرا	١٦٥
ما تركت له قديمًا ولا حديثًا	٢٣٢
ماذا أردت خيرًا أم شرًا ؟	٨٥
ما رأيته منذ أمس أو مذ أمس	٢٠٠
ما زيد هو أفضل منك	٤٤
ما في السماء قدر راحة سحابًا	٢٣٩
ما كان أطيب أمسنا	١٩٩
مررت برجل ذي مال	٢٤٢
مررت برجل قرشي	٢٤٢
مررت بزيد هذا	٢٤٢
مررت بالذي ما أحسنه	١٣٤
مررت بمن معجب لك	١٦٧
مضى الأمس المبارك	١٩٤
مضى أمسنا	١٩٤
من ذا أرفع من الخليفة ؟	٨٦
من ذا خيرًا منك ؟	٨٦
من قام إلا زيد ؟	١٦٠

الأساليب والنماذج اللغوية والنحوية	الصفحة
من يفعل هذا إلا زيد ؟	١٦٠
ها هو ذا يفعل	٧٥
هذه التي عانقت مجردة	١٤٥
هو بين بين	٢٠٧
يا زيد اغز قومًا كفروا بالله . يا زيد اسر بأهلك ليلاً	٢٨١

٥ - فهرس الألفاظ التي فسرها المؤلف :

أَعْيَار : ٢٣٩
بَدادِ : ٢٢٠
حَمادِ : ٢١٩
دَرَسَتْ : ١٢٢
الرَّيْثُ : ١٧٣
سَرْعَ : ١٧٣
الشُّقدُف : ٦٢
عَرْفَج : ٢٤٢
الفَدْفَدُ : ٣٤
فَرُوْقُ : ١٧٣
القُذُف – القَذَف : ٣٤
القَمْلة – القُمّلة : ٦٣
المَرْتُ : ٣٤
مَرَهْ : ١٣٥
المَهْمَهُ : ٣٤

٦ - فهرس الأشعار والأرجاز :

البيت	القائل	البحر	الصفحة
(بَ)			
ويصغر في عيني تلادي إذا انثنت يميني بإدراك الذي كنت طالبَا	سعد بن ناشب	الطويل	١٤٦
فغض الطرف إنك من نمير فلا كعبًا بلغت ولا كلابَا	جرير بن عطية	الوافر	٢٩٦و٣٠٠
(بُ)			
وإني وقفت اليوم والأمس قبله ببابك حتى كادت الشمس تغربُ	نصيب بن رباح الأموي	الطويل	١٩٩
بأي كتاب أم بأية سنة ترى حبهم عارًا عليك وتحسبُ	الكميت بن زيد الأسدي	الطويل	١٠١و١٥٩
أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيبُ	المخبل السعدي، أو أعشى همدان، أو مجنون ليلى	الطويل	٢٤٠
اللاء كن مرابعًا ومصائفًا بك والغصون من الشباب رطابُ	؟ ؟	الكامل	١١٩
(بِ)			
وإني لأخشى إن خطبت إليهم عليك الذي لاقى يسار الكواعبِ	الفرزدق	الطويل	٢٢٢
فلولا اللّه ، والمهر المفدى لرحت وأنت غربال الإهابِ	عفيرة بنت طرامة الكلبية، أو منذر بن حسان	الوافر	٢٣٧

البيت	القائل	البحر	الصفحة
وإذا وعدتك نائلاً أخلفته وجعلن ذلك مثل برق الخلبِ (تْ)	جرير بن عطية	الكامل	٦٧
أحمد رب النعمة الذ تمت نعماؤه علي واستتمتْ (تُ)	هِيْمان بن قحافة	الرجز	١٢٨
فإن الماء ماء أبي وجدى وبئري ذو حفرت وذو طويتُ (تِ)	سنان بن الفحل الطائي	الوافر	٩٩و١٠٩
هن اللواتي والتي واللاتي زعمن أني كبرت زلاتي (حَ)	؟؟	الرجز	١٢٢
نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحَا (حُ)	أبو حرب بن الأعلم ابن خويلد	الرجز	١١٦
وقد كنت تخفي حب سمراء خفية بح الآن منها بالذي أنت بائحُ (حِ)	عنترة بن شداد	الطويل	١٤٧
هم اللاء ون فكوا الغل عني بحي الأبرقين وهم جناحِي	الهذلي ؟؟	الوافر	١١٧
وإذا مررت بقبره فاعقر به كوم الهجان وكل طرف سابح	زياد بن الأعجم	الكامل	٢٦٨

البيت	القائل	البحر	الصفحة
وانضح جوانب قبره بدمائها	زياد الأعجم	الكامل	٢٦٨
فلقد يكون أخادم وذبائح			
(دْ)			
يا رب عيسى لا تبارك في أحدْ	؟؟	الرجز	١١١
في قائم منهم ولا في من قعدْ			
غير الذي قاموا بأطراف المسدْ			
(دُ)			
فدومي على العهد الذي كان بيننا	؟؟	الطويل	١٢٤
أأنت من اللا مالهن عهودُ			
(دَ)			
قنافذ هداجون حول بيوتهم	الفرزدق	الطويل	٣٩
بما كان إياهم عطية عودَا			
آل الزبير سنام المجد قد علمت	؟؟	البسيط	١٦٤
ذاك العشيرة والأثرون من عددَا			
قامت رقاش وأصحابي على عجل	امرؤ القيس	البسيط	٢١٦
تبدي لك النحر واللبات والجيدَا			
قتلنا سيد الخزرج سعد بن عبادة	شاعر الجن	الهزج	٢٨
رميناه بسهمين فلم نخط فؤادَه			
فظلت في شر من الذ كيدا	رجل من هذيل	الرجز	١٢٨
كالذ تزبى زبية فاصطيدا			
آت الرزق يوم يوم فأجمل	؟؟	الخفيف	٢٠٦
طلبًا وابغ للقيامة زادا			

البيت	القائل	البحر	الصفحة
(دِ)			
رأيت بني غبراء لا ينكرونني ولا أهل ها ذاك الطراف الممددِ	طرفة بن العبد البكري	الطويل	٧٠
وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالدِ	الأشهب بن رميلة	الطويل	١١١و١١٦
لوجهك في الإحسان بسط وبهجة أنا لهماه قفو أكرم والدِ	؟؟	الطويل	٢٤
كنا ثمانية وكانوا جحفلاً لجبًا فشكوا بالرماح بدادِ	حسان بن ثابت رضي الله عنه	الكامل	٢٢٠
(وذكرت من لبن المحلق شربة) والخيل تعدو في الصعيد بدادِ	النابغة الجعدي، أو عوف بن عطية بن الخرع التيمي	الكامل	٢٢٠
(رْ)			
وتعرف فيه من أبيه شمائلا ومن خاله ومن يزيد ومن حجرْ سماحة ذا ، وبر ذا ، ووفاء ذا ونائل ذا ، إذا صحا وإذا سكرْ	امرؤ القيس	الطويل	٦٦
(رَ)			
وكانت من اللا لا يعيرها ابنها إذا ما الغلام الأحمق الأم عيرَا	الكميت بن معروف الأسدي	الطويل	١٢٣
فما آباؤنا بأمن منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا	رجل من سليم	الوافر	١١٩

البيت	القائل	البحر	الصفحة
بالذ لو شاء لكنت صخراً أو جبلاً أشم مشمخراً	؟؟	الرجز	١٢٧
كيف وجدت زبرا أأقطاً أو تمرا أم قرشياً صقرا	صفية بنت عبدالمطلب	الرجز	٧٦
تقول عرسي وهي لي في عومرة بئس امرأ وإنني بئس المرَة	؟؟	الرجز	١٣٥
(رُ)			
وإن لم يكن لحم غريض فإنه يكب على أفواههن الغرائرُ	أبو طالب	الطويل	٣٦
أتبكي على ليلى وأنت تركتها وكنت عليها بالملا أنت أقدرُ	قيس بن ذريح الكناني	الطويل	٤٤
أعوذ برب العرش من فئة بغت عليّ ، فما لي عوض إلاه ناصرُ	؟؟	الطويل	٣
بكيت على سرب القطا إذ مررن بي وقلت ومثلي بالبكاء جدير أسرب القطا هل من يعير جناحه لعلي إلى من قد هويت أطيرُ	مجنون ليلى، أو العباس بن الأحنف	الطويل	٩٠
لئن كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد ، والإنسان قد يتغيرُ	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	٢٢
وما علينا إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديارُ	؟؟	البسيط	٣
لا تعذل الذي لا ينفك مكتسباً حمداً ولو كان لا يبقى ولا يذرُ	رجل من طيئ	البسيط	١٢٧

البيت	القائل	البحر	الصفحة
ما اللّه موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضررُ	؟؟	البسيط	١٤٣
فإن بيت تميم ذو سمعت به لما تمنت وأربت عزها مضرُ	رجل من طيئ	البسيط	١٠٩
ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبارُ	الأعشي	مخلع البسيط	٢٢٧
(رِ)			
إذا كان وجه العذر ليس بنافع فإن اطرح العذر خير من العذرِ	محمود بن الحسن الوراق	الطويل	٢٧٠
ولست إذا ذرعًا أضيق بضارع ولا يائس عند التعسر من يسرِ	؟؟	الطويل	٢٤١
ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو أبيح له صفو بلا كدرِ	؟؟	البسيط	١٤٤و١٨٢
إني وإياك إذ حلت بأرحلنا كمن بواديه بعد المحل ممطورِ	الفرزدق	البسيط	١٦٧
اللات كالبيض لما تعد أن درست صفر الأنامل من قرع القواريرِ	الأسود بن يعفر	البسيط	١٢٢
أنا احتملنا خطيتنا بيننا فحملت برة ، واحتملت فجارِ	النابغة الذبياني	الكامل	٢٢١
حذار من أرماحنا حذار (أو تجعلوا دونكم وبارِ)	أبو النجم العجلي	الرجز	٢١٨
جمعتها من أينق عكار من اللوا شربن بالصرارِ	كثير بن عطية	الرجز	١٣٢

البيت	القائل	البحر	الصفحة
(زِ)			
أرضنا الت آوت ذوي الفقر والذ ل فآضوا ذوي غنى واعتـــزازِ	؟؟	الخفيف	١٢٩و١٣٠
(سَ)			
لقد رأيت عجبًا مـذ أمســـا عجائزًا مثل السعالي خمسـا يأكلن ما في رحلهـن همســا لا ترك اللّـــه لهــن ضرســا	؟؟	الرجز	١٩١و١٩٣و١٩٤ و١٩٦و١٩٨
(سِ)			
رأيتـك أمـس أكرم من تمشّـى وأنت اليوم خيـــر منك أمسِ	أعشى ربيعة	الوافر	١٩٢
منـع البقـاء تقلـب الشمـس وطلوعها من حيث لا تمســي اليـوم أعلـم ما يجـيء بـــه ومضى بفضل قضائـه أمسِ	القمقام بن العباهل المعـروف بتـبع بن الأقـرن أو أسـقف نجران	الكامل	١٩٨
هل عندكـم مما طبختـم أمس مـن كبـــد أو فخـــذ أو رأسِ	؟؟	الرجز	١٩٢
مـــرت بـــنا أول من أمـــوس تميس فينا ميسـة الـــعروسِ	؟؟	الرجز	١٩٣و١٩٩
(ضِ)			
على أنها تعفـو الكلـوم وإنما نوكـل بالأدنى وإن جل ما يمضِي	أبو خراش الهذلي	الطويل	٣٦

البيت	القائل	البحر	الصفحة
(عْ)			
رب من أنضجت غيظا قلبه قد تمنى لي موتا ، لم يطعْ	سويد بن أبي كاهل اليشكري	الرمل	١٦٦
(عَ)			
فإن تزجراني يا ابن عفان أنزجر وإن تدعاني أحم عرضًا ممنعَا	سويد بن كراع العكلي	الطويل	٣١
أليسوا بالألى قسطوا جميعًا على النعمان وابتدروا السطاعَا	القطامي عمير بن شييم التغلبي	الوافر	١٢٠
(عُ)			٢١١
على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت ألما أصح والشيب وازعُ	النابغة الذبياني	الطويل	
(فيا رب ليلى أنت في كل موطن) وأنت الذي في رحمة اللّه أطمعُ	مجنون ليلى	الطويل	١٣٩
إذا مت كان الناس نصفان شامت وآخر مثن بالذي كنت أصنعُ	العجير بن عبداللّه السلولي	الطويل	٤٠
أبيت اللعن إن سكاب علق نفيس لا يعار ولا يباعُ	عبيدة بن ربيعة، أو القحيف العجلي	الوافر	٢١٥
(فلا تطمع أبيت اللعن فيها) ومنعكها بشيء يستطاعُ	عبيدة بن ربيعة، أو القحيف العجلي	الوافر	٢٠
أرمي عليها وهي فرع أجمع وهي ثلاث أذرع وإصبعُ	حميد الأرقط	الرجز	١٨١

البيت	القائل	البحر	الصفحة
(عِ)			
أطـوف ما أطـوف ثـم آوي إلـى بيـت قعـيدتـه لكـاعِ	الحطيـئـة أو أبو غريب النصري	الوافر	٢٢٣
(قْ)			
جمعتـها مـن أينـق مـوراق ذوات ينهضـن بغيـر سـائقْ	رؤبة بن العجاج	الرجز	١١٠
(قُ)			
عـدس ما لعبـاد عليك إمـارة أمنـت وهـذا تحملين طليـقُ	يزيد بن مـفـرغ الحميري	الطويل	٩٧
أنـوراً سـرع مـاذا يا فـروق (وحبل الوصل منتكث حذيـقُ)	لمالك بن زغـبـة الباهلي، أو الزغبة الباهلي، أو لجـزء ابن رباح الباهلي	الوافر	١٧٢
(كَ)			
أولالك قومـي لم يكونوا ذنابـة وهل يعظ الضليل إلا أولالكَا ؟	الأعـشـى، أو الكلحبة أخو هبيرة ابن عبد مناف	الطويل	٥٩
(كِ)			
أفي السلم أعياراً جفاء وغلظـة وفي الحرب أمثال النساء العوارِكِ ؟	هند بنت عتبة	الطويل	٢٣٩
هي الدنـيا تقـول بمـلء فيهـا حـذار حـذار من بطشـي وفتكي	أبو الفرج الساوي	الوافر	٢١٩

البيت	القائل	البحر	الصفحة
فـلا يغـرركـم منـي ابتسـام فقولي مضحك والفعـل مبكـي			
تراكهـا مـن إبـل تراكـهـا أما ترى المـوت لدى أوراكِهـا	الطفـيل بن يزيد الحارثي	الرجز	٢١٨
(لَ)			
أبى اللّه للشـم الألاء كأنهـم سيوف أجاد البين قهرًا صقالَها	كثير عزة	الطويل	١٣٢
فقلت امكثوا حتى يسـار لعلنـا نحج معًا ، قالـت أعاما وقابلَهْ	حميد الأرقط	الطويل	٢٢٢
إذا شحطت دار لعزة لم أجـد لها في الألى يلحين في ودها مثالا	كثير عزة	الطويل	١٢٠
من اللاي لم يحججن يبغين حجة ولكـن ليبليـن البـريء المغفـلاَ	العرجـي	الطويل	١٢٤
تساقط عنـه وارداً بعـد صادر سقاط شرار القين أخول أخـولا	ضابيء البرجمي	الطويل	٢٠٣
(ضيعت حزمي في إبعادي الأملا) وما ارعويت وشيبًا رأسي اشتعلاَ	؟؟	البسيط	٢٤١
ومـن لا يصرف الواشين عنـه صباح مسـاء يبغـوه خـبالا	؟؟	الوافر	٢٠٤
ابنـي كليـب إن عمـي اللـذا قتـلا الملـوك وفككا الأغـلالاَ	الأخطل	الكامل	١١٣

البيت	القائل	البحر	الصفحة
(لُ)			
ولكن مـن لا يلق أمرًا ينوبه بعـدته ينزل به وهـو أعزلُ	أمـيـة بن أبي الصلت	الطويل	٣٨و٣٩
ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضى أم ضلال وباطلُ	لبيد بن ربيعة رضي اللّه عنه	الطويل	٨٥و٩٦و١٦٩
لعمرك ما أدري وإني لأوجل على أينا تعدو المنية أولُ	معن بن أوس	الطويل	٢٣١
أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويلُ	كعب بن زهير رضي اللّه عنه	البسيط	٤٠
إن الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه أعز وأطولُ	الفرزدق	الكامل	١٢٩
إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيهم أفضلُ	؟؟	المتقارب	١٤٩
(لِ)			
وتلفي الألى يستلئمون على الألى تراهن يوم الروع كالحدأ القبلِ	أبو ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي	الطويل	١٢١
فأست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضلِ	النجاشي الحارثي	الطويل	١١٤
ألما تعجبي وترى بطيطاً من اللائين في الحقب الخوالي	الكميت بن زيد	الوافر	١١٨
(مْ)			
أولئك أخداني الذين ألفتهم وأخدانك اللاءات زين بالكتمِ ؟	؟؟	الطويل	١٢٥

البيت	القائل	البحر	الصفحة
(مَ)			
وأما الألى يسكن غور تهامة فكل فتاة تترك الحجل أفصما	عمار بن راشد	الطويل	١٢٠
ذاك خليلي وذو يواصلني يرمي ورائي بأمسهم وأمسلمَهْ	بجير بن عنمة الطائي	المنسرح	٦٦و٩٩
(مُ)			
وقالوا يال أشجع قوم هيج ووسط الدار ضرب وانتقامُ	أعصر بن سعد بن قيس عيلان	الوافر	٢٠٧
ألبان إبل تعلة بن مساور ما دام يملكها على حرامُ لعن الإله تعلة بن مساور لعنًا يصب عليه من قدامُ	رجل من تميم	الكامل	٢٣٢
هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميمُ	الأخطل	الرجز	١١٥
(مِ)			
وأعلم ما في اليوم والأمس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي	زهير بن أبي سلمى	الطويل	٢٨٩
ماذا وقوفي على رسم عفا مخلولق دارس مستعجمِ	الأسود بن يعفر	مخلع البسيط	١٦٨
إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذامِ	لجيم بن صعب أو ديسم بن طارق	الوافر	٢٠و٢١٦
أتاركة تدللها قطام وبخلا بالتحية والسلامِ	النابغة الذبياني	الوافر	٢١٦

البيت	القائل	البحر	الصفحة
شغفت بك الت تيمتك فمثل ما بك ما بها من لوعـــة وغـرامِ	؟؟	الكامل	١٢٩
ذم المنازل بعد منزلـــة اللوى والعيش بعـــد أولئـــك الأيامِ	جرير بن عطية	الكامل	٥٨
(نْ)			
ومهمهـين قـذفيـن مرتيـــن ظهراهمـا مثل ظهور الترسينْ ؟	خطام المجاشعي	الرجز	٣٢و٣٣و٣٤
(نَ)			
يا جيل تغلب ماذا بـال نسـوتكم (لا يستفقن إلى الديرين تحنانَـا)	جرير بن عطية	البسيط	١٧١
خفض عليك فما في الحي ذو إبل إلا وأينـــقه يشـــردن أحيـــانَا	مطيع بن إياس	البسيط	٢٣٤
فكفى بنا فضلاً على من غيرنـا حـــب النبـــي محمـــد إيانَـا	كـــعب بن مـــالك رضي اللّه عنه	الكامل	١٦٥و١٦٧
(نحمي حقيقتنا) وبعض القوم يسقط بين بينَا	عبيد بن الأبرص	مجزوء الكامل	٢٠٦و٢٠٨
أكـــل عـــام نعـم تحـوونـــه يلقحـــه قـــوم وتنتجـونَـــهْ	قـيس بن حـصين الحارثي	الرجز	١٨٠
ألا إن قلبـي لدى الظاعنينـــا حزين ، فمن ذا يعزي الحزينَا ؟	أمـيـة بن أبـي عـائد الهذلي	المتقارب	٩٦
(لئـن كان حبيـك لي كاذبًـا) لقد كـــان حبـيك حقـًا يقينَا	؟؟	المتقارب	١٩

البيت	القائل	البحر	الصفحة
(نِ)			
تعال فإن عاهدتني لا تخونني لكن مثل من يا ذئب يصطحبانِ	الفرزدق	الطويل	٩٣
دع الخمر يشربها الغواة فإنني رأيت أخاها مغنيًا بمكانِها فإن لا يكنها أو تكنه فإنه أخوها سقته أمه بلبانِها	أبو الأسود الدؤلي	الطويل	٢٢
بثين الزمي لا إن لا إن لزمته على كثرة الواشين أي معونِ	جميل بثينة	الطويل	١٥٦
أخي حسبتك إياه ، وقد ملئت أرجاء صدرك بالأضغان والإحنِ	؟؟	البسيط	٢١
تذكر ما تذكر من سليمى على حين التواصل غير دانِ	؟؟	الوافر	٢١٣
ومن حسد يجور على قومي وأي زمانهم لم يحسدوني	حاتم الطائي	الوافر	١٤٨
دعي ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب نبئيني	المثقب العبدي، أو سحيم بن وثيل الرياحي، أو أبو زبيد الطائي، أو أبو حية النمري، أو مزرد بن ضرار الغطفاني.	الوافر	١٧١

البيت	القائل	البحر	الصفحة
(ىَ)			
فإما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا	منظور بن سحيم الفقعسي	الطويل	١٠٠
(يِ)			
وليس المال فاعلمه بمال وإن أغناك إلا الذيِّ يجود بما لديه ويصطفيه لأقرب أقربيه وللقصيِّ	؟؟	الوافر	١٢٨

٧-فهرس أبيات المنظومات العلمية الواردة في المتن:

البيت	اسم المنظومة	صاحبها	الصفحة
ومنه من ذا بالفناء قاعدا (وبعته بدرهم فصاعدا)	ملحة الإعراب	الحريري	١٦٢
وأمس مبني على الكسر فإن صغر صار معربًا عند الفطن	ملحة الإعراب	الحريري	١٩١
والفعل ما يدخل قد والسين عليه مثل بان أو يبين	ملحة الإعراب	الحريري	٢٦٥
وحكمة فتح الأخير منه كقولهم سار وبان عنه	ملحة الإعراب	الحريري	٢٧٤
وإن أردت قسمة الأفعال لينجلي عنك صدى الإشكال فهي ثلاثة ما لهن رابع ماض وفعل الأمر والمضارع	ملحة الإعراب	الحريري	٢٨٨
وضمها من أصلها الرباعي مثل يجيب من أجاب الداعي	ملحة الإعراب	الحريري	٣٠٣
وليس في الأفعال فعل يعرب سواه (والتمثيل فيه يضرب)	ملحة الإعراب	الحريري	٣١٣
وقد بني يفعلن في الأفعال فما له مغير بحال	ملحة الإعراب	الحريري	٣١٤
وهن اللواتي للمواتي نصبتها (مناصب فانصب في نصابك مفضلا)	متن الشاطبية	الشاطبي	١٢٣

البيت	اسم المنظومة	صاحبها	الصفحة
(وتثنية الأسماء تكشفها) وإن رددت إليك الفعل صادفت منهلا وكل مضمر فحكمه البنا مفصوله في الرفع نحن وأنا وأنتَ أنتِ أنتما أنتنا أنتم هوه هيه هما هم هنا	متن الشاطبية	الشاطبي	٢٥٢
والفعل ما دل على زمان ومصدر دلالة اقتران	الدرة الألفية	ابن معطي	٨
(وما مضى وشبهه متصل) وهو وأنت وأنا منفصل	الدرة الألفية	ابن معطي	٢٥٧
ذو الرفع قد يخفى كمثل قس أقس لأن معنى ما نووا لم يلتبس	الكافية الشافية	ابن مالك	٨
كالذِ والذْ والذيِّ والذي ومثل ذي اللغات في التي احتذى	الكافية الشافية	ابن مالك	١٤
تجرد من جازم وناصب رافع فعلٍ كأجل صاحبي	الكافية الشافية	ابن مالك	١٢٦
وكل مضمر له البنا يجب (ولفظ ما جر كلفظ ما نصب)	الكافية الشافية	ابن مالك	٢٧٨
وذو ارتفاع وانفصال أنا هو وأنت (والفروع لا تشتبه)	الخلاصة	ابن مالك	٢
ومن ضمير الرفع ما يستتر كافعل أوافق نغتبط إذ تشكر	الخلاصة	ابن مالك	٨
	الخلاصة	ابن مالك	١١ و ١٢

البيت	اسم المنظومة	صاحبها	الصفحة
للرفـع والنصب وجـر نا صلح			
كاعرف بنـا فإننا نلنا المنـح	الخلاصة	ابن مالك	١٦ و ١٧
وألـف والـواو والنـون لمـا			
غاب وغيـره (كقاما واعلما)	الخلاصة	ابن مالك	١٨
(كـذاك خلتنيـه) واتـصالا			
أختار ، غيري اختار الانفصالا	الخلاصة	ابن مالك	٢١
(بـذا لمـفرد مذكـر أشـر)			
بذي وذه تي تا على الأنثى اقتصر	الخلاصة	ابن مالك	٥٤
وذان تـان للمثـنـى المرتفـع			
وفي سـواه ذين تين اذكـر تطـع			
والنـون من ذين وتـين شـددا			
أيضًا وتعـويض بـذاك قصـدا	الخلاصة	ابن مالك	٥٨
والمفـرد الجامـد فـارغ وإن			
يشتق فهو ذو ضمير مستكـن	الخلاصة	ابن مالك	٢٣٥
وكـونـه منتـقـلاً مشـتقـا			
يغلب ، لكـن ليـس مسـتحقا	الخلاصة	ابن مالك	٢٣٦
ويكثر الجمـود في سـعر وفـي			
مبـدي تـأول بـلا تكـلـف			
كبعـه مدًا بكـذا ، يـدًا بيـد			
وكر زيـد أسـدًا أي كـأسـد	الخلاصة	ابن مالك	٢٣٨
وانعـت بمشتـق كصعـب وذرب			
(وشـبهه كذا وذي والمنتـسب)	الخلاصة	ابن مالك	٢٤٢

البيت	اسم المنظومة	صاحبها	الصفحة
سينقضي عمري إذا لم تعجلي			
بالوصل يا هند وسوف تسألي	الجامعة النافعة	المؤلف : الآثاري	٢٦٤
نعم وبئس وعسى ليس وفي			
فعل تعجب بلا تصرف	؟؟	المؤلف : الآثاري	٣٠٦

٨ - فهرس الأعلام :

آدم عليه السلام : ١٧٣ ، ٢٦٩

إبراهيم بن محمد الأزدي أبو عبدالله = نفطويه

ابن الأثير : المبارك بن محمد الشيباني : ٢٣

الأخفش : أبو الحسن سعيد بن مسعدة : ٧ ، ٩٤ ، ١٤٥ ، ٢٤٧ ، ٣١٦

أبو إسحاق : إبراهيم بن علي الشيرازي : ١٥٤ ، ١٦٤

أبو الأسود الدؤلي : ظالم بن عمرو بن جندل : ٢٢

الأسود بن يعفر : ١٢٢

الأشهب بن رميلة : ١١٦

الأصمعي : عبدالملك بن قريب : ٢٠٣

الأعشى : ميمون بن قيس : ٥٩ ، ٢٢٧

الأعمش : سليمان بن مهران الأسدي : ٥١

امرؤ القيس : ٦٦ ، ٢١٦

ابن الأنباري : أبو البركات عبدالرحمن بن محمد : ٣

ابن إياز : الحسين بن بدر : ٥٦ ، ٦٤ ، ٧٣ ، ٧٩ ، ٨٢

ابن بابشاذ : طاهر بن أحمد : ٤٩ ، ٥٥ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦٧، ٢٧٥ ، ٢٧٨ ، ٢٩٢ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨

بثينة : صاحبة جميل (في شعر) : ١٥٦

بختيار بن أحمد بن بويه الديلمي أبو منصور : ١٨٩

البدر بن مالك : أبو عبدالله محمد بن محمد : ٩٧

البرهان الأبناسي : إبراهيم بن أيوب : ١٣ ، ٦٥ ، ١٣١

بزرويه : أبو جعفر أحمد بن يعقوب الأصبهاني : ١٨٦ ، ١٨٨ ، ١٨٩

أبو البقاء : عبدالله بن الحسين العكبري : ١٢ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٨٣ ، ٨٧ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٧ ، ١٦١

بَلاَلِ (علم على امرأة) : ٢١٤
تعلّة بن مساور (في شعر) : ٢٣٢
ثعلب : أحمد بن يحيى : ٨٧ ، ١٠٠ ، ١٦١
ثعل بن عمرو : ٢٤٤
ابن جابر : محمد بن أحمد الهواري : ٦٤
جرير : جرير بن عطية الخطفى : ٦٧ ، ٢٢٢ ، ٢٩٦ ، ٣٠٠
جُشَم (اسم رجل) : ٢٤٤
جَعَارِ (اسم للضبع) : ٢١٦ ، ٢٢٧ ، ٢٥٢
أبو جعفر الأصبهاني = بزرويه
جمال الدين الإسناني : عبدالرحيم بن الحسن : ٦٨
جميل : جميل بن معمر العذري : ١٥٦
ابن جني : أبو الفتح عثمان بن جني : ٥٩ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ٢٠٨
الجوهري : إسماعيل بن حماد : ٣٤ ، ١٣٥ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٦ ، ١٦٦، ١٧٣ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ٢٠٧ ، ٢١٥ ، ٢٢١ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٤٤
أبو حاتم السجستاني : سهل بن محمد : ٢٥٠
حاتم الطائي : ١٤٧
ابن الحاجب : عثمان بن عمر : ٦٠ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٨ ، ٦٩
حُجُرْ (في شعر) : ٦٦
حَذَامِ (علم على امرأة) : ٢٠ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٥٢
الحريري :القاسم بن علي : ٧٥ ، ١٤٨ ، ١٦١ ، ١٨٠ ، ١٩١ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢١٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٦٥ ، ٢٦٩ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٨٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠١ ، ٣١٣ ، ٣١٤

حسان بن ثابت رضي الله عنه : ١٦٥ ، ١٦٧ ، ٢٢٠
الحسن البصري : ٢٢٥
أبو الحسن بن عصفور : علي بن مؤمن : ١٠١ ، ١٢٦ ، ١٣١ ، ١٧٢ ، ٢٤٧
حَضَارِ (اسم لكوكب) : ٢١٦ ، ٢٢٧ ، ٢٥٢
حَلاَقِ (اسم للمنية) : ٢١٤
ابن حمدويه : أبو عمرو شمر الهروي : ١٩٠
حمزة : حمزة بن حبيب الزيات : ٥
أبو حيان : محمد بن يوسف الأندلسي : ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٧ ، ١٨٦ ، ١٨٧
ابن خالويه : الحسين بن أحمد : ١٦٩ ، ١٨٧ ، ١٩٠ ، ٢٢٦
ابن الخباز : أحمد بن الحسين الموصلي : ٣٨ ، ٦٤ ، ٧٢ ، ٢٥٧
ابن خروف : علي بن محمد الحضرمي : ١٣٤ ، ١٧٢
خَصَافِ (علم على فرس) : ٢١٥ ، ٢٥٢
ابن خلكان : أحمد بن محمد بن إبراهيم : ١٨٩
الخليل بن أحمد : ١٥٠
خمارويه بن أحمد أبو الجيش : ١٨٨
الخنساء : تماضر بنت عمرو : ٢٦٨
ابن درستويه : عبدالله بن جعفر : ١٠٠ ، ١٨٦ ، ٣١٧
دُلَف (اسم رجل) : ٢٤٤
الذهبي : محمد بن أحمد : ٦٨
ابن راهويه : إسحاق بن إبراهيم التميمي : ١٨٨
رَقَاشِ (علم على امرأة) : ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٥٢
الزبير : الزبير بن العوام رضي الله عنه : ٧٥ ، ١٦٤
الزجاج : إبراهيم بن السري : ٦٢
الزجاجي : أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق : ١٩١ ، ١٩٧ ، ١٩٨

زُحَل (اسم للكوكب المعروف) : ٢٤٥
زُفَر (اسم رجل) : ٢٤٤
الزمخشري : محمود بن عمر : ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٥ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٢٢٦ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤
زهير : زهير بن أبي سلمى المزني : ٢٨٩
ابن السراج : أبو بكر محمد بن السري : ١٤٥
سعد بن عباده رضي اللّه عنه (في شعر) : ٢٨
أبو سعيد الخدري رضي اللّه عنه : ١٣٩
سَفَارِ (اسم لبئر) : ٢١٦ ، ٢٢٧ ، ٢٥٢
سكاب (علم على فرس) : ٢١٥ ، ٢٥٢
ابن السكيت : يعقوب بن إسحاق : ٢٥٠
سُلَيمى (في شعر) : ٢١٣
السهيلي : أبو القاسم عبدالرحمن بن عبداللّه : ٧٠ ، ٢٤٢ ، ٣١٧
سيبويه : عمرو بن عثمان بن قنبر : ٧ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٣٨ ، ٤٧ ، ٨٦ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٧٥ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٩٤ ، ١٩٩ ، ٢٤٠
السيرافي : الحسن بن عبداللّه : ١٧٢ ، ٢٤٧
سيف الدولة ابن حمدان : علي بن عبداللّه : ١٨٩
الشاطبي : القاسم بن فيرة الرعيني : ١٢٣ ، ٢٥٢
الشافعي : محمد بن إدريس : ١٨٨
ابن شاهويه : محمد بن عبداللّه النحوي : ١٨٧
الشريشي : محمد بن أحمد بن سحمان النحوي : ٦٤
صاحب الخلاصة = ابن مالك
صاحب الصحاح = الجوهري
صاحب الفريد : المنتجب حسين الهمداني
صاحب الكافي = ابن فلاح

صاحب المغني = ابن هشام الأنصاري
صاحب المفصل = الزمخشري
صخر : صخر بن عمرو (أخو الخنساء) : ٢٦٨
صفية بنت عبدالمطلب رضي اللّه عنها : ٧٥ ، ٧٦
صَمَامِ (اسم للداهية) : ٢١٤
ابن صيّاد : عبداللّه بن صياد : ٢١
أبو طالب : ٣٦
طاهر بن الحسين بن رادويه : ١٨٨
طرفة بن العبد البكري : ٧٠
ابن طلحة : أبو بكر محمد الإشبيلي : ٣١٧
ابن عامر : عبداللّه بن عامر : ٢٨٥
عباد : عباد بن زياد بن أبي سفيان (في شعر) : ٩٧
ابن عباس رضي اللّه عنه : ٢٨٧
عبدالقاهر : عبدالقاهر الجرجاني : ٢٥٨
عبداللّه بن مسعود رضي اللّه عنه : ٣٣ ، ٤٧ ، ١١٨ ، ٢٨٨
عبيد بن الأبرص : ٢٠٧
عثمان بن عفان رضي اللّه عنه : ٢٣
عزة : صاحبة كثير (في شعر) : ١٢٠
عطية : والد جرير الشاعر (في شعر) : ٣٩
ابن عفان : سعيد بن عثمان بن عفان (في شعر) : ٣١
ابن عقيل : عبداللّه بن عبدالرحمن : ٢٠ ، ٦٥ ، ١٤١ ، ١٨٣
أبو علي = الفارسي
أبو عمر الجرمي : صالح بن إسحاق : ١٨٦ ، ١٨٧ ، ٢٤٠
عمر بن الخطاب رضي اللّه عنه : ٢١ ، ٢٢٣

أبو عمرو الشيباني : إسحاق بن مرار : ٢٥٠
أبو عمرو بن العلاء : زبان بن العلاء بن عمار : ٩٨ ، ١٠٦ ، ١٧١
ابن عمرويه (نحوي ؟؟) : ١٨٨
عيسى (في شعر) : ١١١
غَلاَبِ (علم على امرأة) : ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٥٢
غلام سيف الدولة = قرغويه
غلام نفطويه = بزرويه
الفارسي : أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار : ٥٧ ، ١٧٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٣
الفراء : أبو زكريا يحيى بن زياد : ٤٣ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١١٨ ، ١٥٢ ، ١٩٦ ، ٢٢٥ ، ٢٤٠
الفزاري : إبراهيم بن عبدالرحمن بن الفركاح : ١٠٨ ، ١١١ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٦٠ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥
الفرزدق : همام بن غالب : ١٦٧ ، ٢٢٢
ابن فلاح : منصور بن فلاح اليمني : ٦٣
ابن قاسم المرادي : الحسن بن قاسم : ٦٥ ، ٢٧٠
قُثَم (اسم رجل) : ٢٤٤
قرغويه : غلام سيف الدولة : ١٨٩
قُزَح (اسم للقوس المتلون في السماء) : ٢٤٥
قَطَاطِ (علم على امرأة) : ٢١٤
قَطَامِ (علم على امرأة) : ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢١ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٤٣ ، ٢٥٢
ابن كثير : عبدالله بن كثير المكي : ١٠٣
كثير عزة : ١٢٠
الكسائي : علي بن حمزة : ٢٤ ، ٤٣ ، ١١٨ ، ١٣٤ ، ١٤٥ ، ١٥٦ ، ١٦٥، ٢٤٠

كَسَابِ (علم على كلبة) : ٢١٥، ٢٥٢
كعب بن زهير رضي اللّه عنه : ٤٠
الكميت : الكميت بن معروف الأسدي : ١٢٣
لبيد : لبيد بن ربيعة العامري رضي اللّه عنه : ٨٥ ، ٩٦ ، ١٦٩
أبو الليث : نصر بن محمد السمرقندي : ٢٥٦
ليلى : صاحبة المجنون (في شعر) : ٤٤ ، ٢٤٠
المازني : أبو عثمان بكر بن محمد : ٩٤ ، ١٣٤ ، ١٧٩ ، ٢٤٠
ابن ماسويه : أبو زكريا يوحنا بن ماسويه : ١٨٩
ابن مالك : أبو عبداللّه محمد بن عبداللّه : ٢ ، ٣ ، ٨ ، ١١ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢١ ، ٣٧ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ٩١، ٩٤ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٦٠، ١٨٠ ، ١٨٦ ، ١٩٩ ، ٢٢٧ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٦٩، ٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٣٠٣ ، ٣١٦
المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد : ٣ ، ١٩٩ ، ٢٤٠
النبي محمد صلى اللّه عليه وسلم : ٣٩ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٦٩
مُضَر (اسم رجل) : ٢٤٤
معاذ بن مسلم الهراء : ١٥٦
المعتمد على اللّه : أحمد بن المتوكل على اللّه جعفر العباسي : ١٨٨
ابن معطي : يحيى بن عبدالمعطي بن عبدالنور : ٨ ، ٦٤ ، ٧٣ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨
معن بن أوس : ٢٣١
المهدوي : أحمد بن عمار بن العباس المغربي : ١٥٦
موسى عليه السلام : ٨٢
نافع : نافع بن أبي نعيم : ٢١٢
النجاشي : قيس بن عمرو الحارثي : ١١٤

النعمان (في شعر) : ١٢٠

نفطويه : إبراهيم بن محمد الأزدي : ١٨٦ ، ١٨٩ ، ١٩٠

هُبَل (اسم صنم) : ٢٤٥

الهذلي : ١١٧

ابن هشام الأنصاري : أبو محمد عبدالله بن هشام : ٨٧ ، ٨٨ ، ١٦٠ ، ١٦١، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٩٧

هند (في شعر) : ٢٦٤

يزيد (في شعر) : ٦٦

يسار (في شعر) : ٢٢٢

يوسف عليه السلام : ٢٧

يونس : يونس بن حبيب : ١٥٠

٩ - فهرس القبائل والطواف :

بنو أخيل : ٣٠٣

بنو أسد : ٢١٩

أشجع (في شعر) : ٢٠٧

أهل التاريخ : ٦٨

أهل التصريف (التصريفيون) : ٦٢، ١٧٤ ، ٢٧٣ ، ٢٨٩

أهل العربية : ٣٣ ، ٢٤٩

البصريون (أهل البصرة) : ١٢، ١٥، ٣٨ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٨ ، ٥٣ ، ٧٩ ، ٩٦ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٧٩ ، ١٩٧ ، ٢١٢ ، ٢٣٦ ، ٢٤٠ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٨٠

بلع (بطن من قضاعة) : ٢٤٥

تغلب (في شعر) : ١٧١

بنو تميم (أهل نجد) : ٥٨ ، ٥٩ ، ١٠٩ ، ١١٥ ، ١٩٣ ، ١٩٨ ، ٢١٦ ، ٢٢٧

بنو الحارث بن كعب : ١٠٥

الحجازيون (أهل الحجاز) : ٥٩، ١٩٣ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٧

حمير : ٢٢٦

ربيعة : ١٠٥

بنو سليم : ١١٩

طيئ : ٨٨ ، ٩٨ ، ١٠٨ ، ٢٤٤

عاد : ٢٢٧

بنو عقيل : ١٠٦

الفقهاء : ١٨٠

قراء الشواذ : ٣٠٣

قريش : ٥٩ ، ١١٣ ، ٣٠٣

قضاعة : ٢٤٥

كعب (في شعر) : ٢٩٦ ، ٣٠٠

الكوفيون (أهل الكوفة) : ١ ، ١٢ ، ١٥، ٣٨ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٨ ، ٥٣ ، ٩٦ ، ١٠٣ ، ١٤١ ، ١٩٧ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٦٣ ، ٢٨٠

كلاب (في شعر) : ٢٩٦ ، ٣٠٠

بنو كليب (في شعر) : ١١٣

بني مالك (في شعر) : ١٤٩

مضر (في شعر) : ١٠٩

المعربون : ١٢ ، ١١٧ ، ١٦١ ، ٢٠٥ ، ٢٦٣ ، ٣١٢

المفسرون (أهل التفسير) : ١٢ ، ٣٠ ، ٢٥٦

النحويون (النحاة) : ٢ ، ٥ ، ٩ ، ١٢ ، ١٣ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٤٢ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٦١ ، ٦٨ ، ٨٣ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ١٠٤ ، ١٦٢، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٨٠ ، ١٨٣ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٩٠ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ٢٠٢ ، ٢٠٩ ، ٢٥٤ ، ٢٦٢ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٤ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣١٣ ، ٣١٥

نمير (في شعر) : ٢٩٦ ، ٣٠٠

بنو هذيل : ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١١٦ ، ١١٨

١٠ - فهرس البلدان والمواضع :

تهامة (في شعر) : ١٢٠
الحجاز : ٥٨ ، ٥٩
حجر إسماعيل عليه السلام : ٥٣
حي الأبرقين (في شعر) : ١١٧
صلاح (اسم لمكة المشرفة) : ٢١٤، ٢٥٢
الطائف : ٦٢
ظفار : ٢١٣ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٥٢
العراق : ٦٢
فلج (في شعر) : ١١١ ، ١١٦
اللَّوَى (في شعر) : ٥٨
مقام إبراهيم عليه السلام : ٥٣
مكة المشرفة : ٢١٤ ، ٢٨٢
المَلاَ (في شعر) : ٤٤
النخيل (في شعر) : ١١٦
وبار (اسم أرض) : ٢١٦ ، ٢٢٧ ، ٢٥٢

١١ - فهرس الكتب الواردة في المتن :

الإرشاد ، لابن درستويه : ١٠٠
إعراب أبي البقاء (التبيان في اعراب القرآن) : ٨٧ ، ١٦١
أمالي ثعلب (مجالس ثعلب) : ٨٧ ، ١٦١
تاريخ ابن خلكان (وفيات الأعيان) : ١٨٩
التحصيل في التفسير ، للمهدوي : ١٥٥
التسهيل ، لابن مالك : ٤ ، ١٢
تصحيح الخلاصة (صدقة المالك في تصحيح ألفية ابن مالك) ، للمؤلف: الآثاري : ٢٧٠
تيسير التعريف في علم التصريف ، للمؤلف : الآثاري : ٢٩٠ ، ٣٠٥
الجمل ، للزجاجي : ١٩١
الخلاصة ، لابن مالك : ٨ ، ١٢ ، ١٤ ، ٥٤ ، ٦٤ ، ١٤١ ، ١٤٤ ، ١٨٦ ، ٢٦٩
الدرة الألفية ، لابن معطي : ٦٤
درة الغواص ، للحريري : ٧٥ ، ١٤٨ ، ١٨٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٩٩
ديوان الأدب ، للفارابي : ١٥٦
شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٣ ، ٦١ ، ٨٠ ، ١٠٤ ، ٣١٦
شرح الدرة (التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية) ، للشريشي : ٦٤
شرح الدرة (الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية) ، لابن الخباز : ٦٤
شرح الفصول (المحصول في شرح الفصول) ، لابن إياز : ٦٤ ، ٨٢
شرح الكافية الشافية ، لابن مالك : ٣٧ ، ٩١ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ٣٠٣
الصحاح ، للجوهري : ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٦ ، ١٦٦ ، ٢١٧
طبقات الفقهاء الشافعية ، للإسنوي : ٦٨

العبر في خبر من عبر ، للذهبي : ٦٨
الفريد ، للهمداني : ٣٣
العمدة ، لابن مالك : ١٤
غريب الحديث ، لابن الأثير : ٢٣
الفصول ، لابن معطي : ٦٤ ، ٧٣
الكافي ، لابن فلاح : ٤٨
الكافية الشافية ، لابن مالك : ٨ ، ١٤ ، ١٠٥ ، ١٢٦ ، ٢٦٩
الكتاب ، لسيبويه : ٣٩
الكفاية ، للمؤلف : الآثاري : ١٢ ، ١٧ ، ٤٢ ، ١٤٣ ، ١٩٦ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٦٧
اللمع (في أصول الفقه) ، لأبي إسحاق الشيرازي : ١٥٤
ليس في كلام العرب ، لابن خالويه : ٢٢٥
المحتسب ، لابن جني : ٩٩ ، ١٠٠
معاني القرآن العظيم ، للفراء : ٢٢٥
المغني ، لابن هشام : ٨٧ ، ٨٨ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٦
المفصل ، للزمخشري : ١٠ ، ١٤
منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، لأبي حيان : ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٧، ١٨٦

١٢ - المصادر والمراجع :

أولاً - المخطوطات :

- التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية للشريشي ، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى الجزء الثاني رقم ٩٥ .
- الدر الكمين بذيل العقد الثمين ، لابن فهد المكي ، مصورة مكتبة الجامعة الإسلامية برقم ٧١ .
- الدرة المضيئة في شرح الألفية ، للبرهان الأبناسي ، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ١٠٩٠ .
- شرح ألفية ابن مالك ، لابن جابر الهواري ، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ٤١٦ .
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية ، لابن الخباز ، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ٧٩٦ .
- المحصول في شرح الفصول ، لابن إياز ، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ١٠١٨ .
- المغني في النحو ، لمنصور بن فلاح بن محمد اليمني ، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ٥٥٨ .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة ، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ٦٥٨ .
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، لأبي حيان الأندلسي ، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ٦٣ .

- كفاية الغلام في إعراب الكلام ، لشعبان الآثاري ، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ١٠٩٢ .
- الهداية في شرح الكفاية ، لشعبان بن محمد الآثاري ، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، الجزء الأول رقم ١١٥٠ ورقم ١٣٤١ ، الجزء الثاني رقم ١٠١١ .

ثانيًا - المطبوعات :

(أ)

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، لعبداللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي ، تحقيق / د. طارق الجنابي ، ط١ ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- إبراز المعاني من حرز الأماني ، لعبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة ، تحقيق / محمود بن عبد الخالق جادو ، الناشر : الجامعة الإسلامية ١٤١٣هـ .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، لأحمد بن عبد الغني الدمياطي البناء ، دار الندوة الجديدة ، بيروت لبنان .
- إتحاف الورى بأخبار أم القرى ، للنجم عمر بن فهد ، تحقيق / فهيم شلتوت ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث ، جامعة أم القرى .
- أخبار التراث العربي ، العدد ٢٩ - ١٤٠٧هـ .
- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض ، صنعة أبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي ، تحقيق / د. محمد إبراهيم البنا ، ط١ ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م ، دار الاعتصام .
- أدب الكاتب ، لابن قتيبة ، تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ، ط ٤ ،

١٣٨٢هـ / ١٩٦٣م ، المكتبة التجارية ، مصر .

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق / مصطفى أحمد النماس ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

- الإرشاد إلى علم الإعراب ، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد القرشي الكيشي ، تحقيق / د. عبدالله الحسيني ، د. محسن العميري ، ط١ ، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م ، جامعة أم القرى ، مركز إحياء التراث الإسلامي .

- الأزهية في علم الحروف ، لعلي بن محمد الهروي ، تحقيق / عبد المعين الملّوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

- أساس البلاغة ، لمحمد بن عمر الزمخشري ، دار صادر بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م .

- أسباب النزول ، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري ، ط ١ ، ١٣٧٩هـ / ١٩٥٩م ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر .

- الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، ليوسف بن عبدالله بن عبد البر ، تحقيق/ علي محمد البجاوي ، مكتبة نهضة مصر .

- أسد الغابة في معرفة الصحابة ، لأبي الحسن علي بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير ، تحقيق / علي محمد معوض ، عادل عبدالموجود ، دار الكتب العلمية بيروت .

- أسرار العربية ، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد

الأنباري، تحقيق / محمد بهجت البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .

- أسماء الأفعال في اللغة والنحو ، رسالة ماجستير ، إعداد / أحمد محمد عويش الغامدي ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م ، جامعة أم القرى .

- أسماء خيل العرب وفرسانها ، لأبي عبدالله محمد بن زياد الأعرابي ، تحقيق/ د. محمد عبد القادر أحمد ، مكتبة النهضة المصرية ، ط١، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

- إشارة التعين في تراجم النحاة واللغويين ، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني ، تحقيق / د. عبد المجيد دياب ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م ، منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية .

- الأشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق/ د . عبدالعال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م .

- الاشتقاق ، لمحمد الحسن بن دريد ، تحقيق / عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي مصر ، ط ٣ .

- إصلاح المنطق ، ليعقوب بن السكيت ، تحقيق / أحمد محمد شاكر ، عبد السلام هارون ، ط ٢ ، ١٣٧٥هـ / ١٩٥٦م ، دار المعارف مصر .

- الأصنام ، لهشام بن محمد الكلبي ، تحقيق / د . محمد عبد القادر أحمد ، أحمد محمد عبيد ، مكتبة النهضة المصرية .

- الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج ، تحقيق / د . عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط ٣ ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.

- الأضداد ، لمحمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دائرة المطبوعات والنشر الكويت ، ١٩٦٠م .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لأبي عبدالله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م .
- إعراب القراءات السبع وعللها ، لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه ، تحقيق / د . عبدالرحمن العثيمين ، مكتبة الخانجي مصر ، ط ١ ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
- إعراب القراءات الشواذ ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق / محمد السيد أحمد عزوز ، ط ١ ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م ، عالم الكتب .
- الأعلام ، لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، ط ٧ ، ١٩٨٦م .
- الأغاني ، لأبي الفرج الأصبهاني علي بن الحسين ، شرحه وكتب هوامشه عبدالأمير علي مهنا ، سمير جابر ، ط ٢ ، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ، لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي ، تحقيق / سعيد الأفغاني ، جامعة بنغازي ، ط ٢ ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .
- الإقناع في القراءات السبع ، لأبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ابن الباذش ، تحقيق / عبدالمجيد قطامش ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي ، الكتاب ٢٣ ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ .
- ألفية الآثاري ، كفاية الغلام في إعراب الكلام ، لزين الدين شعبان بن محمد الأثاري ، تحقيق / د . زهير زاهد ، هلال ناجي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

- ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، للعلامة محمد بن عبدالله بن مالك ، مكتبة طيبة ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
- أمالي المرتضى ، للشريف المرتضى علي بن الحسين بن موسى ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٣٨٧هـ .
- الأمالي النحوية ، لابن الحاجب ، تحقيق / هادي حسن حمودي ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- أمالي ابن الشجري ، لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، تحقيق / د . محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
- الأمثال ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق / د . عبد المجيد قطامش ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- إنباه الرواة على أنباء النحاة ، لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي، ط ١ ، ١٤٠٦هـ / ٩١٨٦م .
- إنباء الغمر بأبناء العمر ، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق / د . حسن حبشي ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م ، القاهرة .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق / محمد محي الدين عبدالحميد ، دار الفكر .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .

- الإيضاح ، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق / د . كاظم بحر المرجان ، ط ٢ ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م ، عالم الكتب ، بيروت .
- الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق / د . مازن المبارك ، ط ٦ ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م ، دار النفائس .
- الإيضاح في علوم البلاغة ، للخطيب القزويني ، شرح وتعليق وتنقيح / د . محمد عبد المنعم خفاجي ، ط ٣ ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م ، دار الجيل ، بيروت .

(ب)

- البحر المحيط ، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، تحقيق / عادل أحمد عبد الموجود ، الشيخ علي محمد معوض ، ط ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .
- بحوث في النقد التراثي ، لهلال ناجي ، دار الغرب ، ط ١ ، ١٩٩٤م .
- البخلاء ، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق / طه الحاجري ، ط ٤ ، ١٩٧١م ، دار المعارف .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع عبيدالله بن أحمد القرشي الإشبيلي ، تحقيق / د . عيّاد عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأبادي ، تحقيق / محمد المصري ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ /

١٩٨٧م ، منشورات مركز المخطوطات والتراث ، الكويت .

- بهجة المجَالس وأنس المُجالس وشحذ الذاهن والهاجس ، لأبي عمر يوسف ابن عبدالله النمري القرطبي ، تحقيق / محمد مرسي الخولي ، ط٢، ١٩٨١م ، دار الكتب العلمية .

- البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق / د . طه عبدالحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠هـ /١٩٨٠م.

- البيان والتَبَيُّن ، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق / عبدالسلام هارون ، ط ٣ ، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م ، مكتبة الخانجي .

(ت)

- تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، تحقيق وشرح / السيد أحمد صقر ، المكتبة العلمية ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

- تاج التراجم ، لأبي الفداء قاسم بن قُطْلُوبُغَا السُّودُوني ، تحقيق / محمد خير رمضان يوسف ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤١٣هـ / ١٩٢م.

- تاريخ الحكماء ، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ، مكتبة المثنى ، بغداد ، مكتبة الخانجي ، مصر .

- التبصرة والتذكرة ، لأبي محمد عبدالله بن علي الصيمري ، تحقيق / د . فتحي أحمد علي الدين ، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق/ علي محمد البجاوي، دار الجيل بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

- التحفة ، نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب ، أملاه ابن مالك ، جمعه

بدرالدين محمد بن جماعة ، تحقيق / أحمد علي قائد المصباحي ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م .

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق / د . عباس مصطفى الصالحي ، دار الكتاب العربي ، ط ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

- التذكرة في القراءات ، لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون ، تحقيق / د . عبد الفتاح بحيرى إبراهيم ، ط ١ ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م ، الزهراء للإعلام العربي ، مصر .

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق / د . حسن هنداوي ، الجزء الأول ، ط ١ ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م ، دار القلم ، دمشق .

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق / محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م .

- التصريف الملوكي ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق / محمد سعيد بن مصطفى النعسان ، دار المعارف للطباعة ، دمشق ، ط ٢ ، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م .

- التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق / د . عوض بن حمد القوزي ، مطابع الحسني ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .

- تفسير ابن كثير ، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

- تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم ، لأبي الليث نصر بن محمد

السمرقندي ، تحقيق / الشيخ علي محمد معوض ، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، د . زكريا عبد المجيد النوتي ، ط ١ ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م ، دار الكتب العلمية .

- تفسير مجاهد ، لمجاهد بن جبر المكي ، تحقيق / عبدالرحمن الطاهر بن محمد السورتي ، ط ١ ، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م .

- التّمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري ، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق / أحمد القيسي ، خديجة الحديثي، أحمد مطلوب ، ١٣٨١هـ / ١٩٦٢م ، مطبعة العاني ، بغداد .

- تنبيه الألباب على فضائل الإعراب ، لأبي بكر محمد بن عبدالملك بن السراج الشنتريني ، تحقيق / د . عبد الفتاح الحموز ، دار عمار ، الأردن، ط ١ ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .

- تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، تحقيق / أحمد عبد العليم البردوني ، الدار المصرية للتأليف والترجمة .

- التهذيب الوسيط في النحو ، لسابق الدين محمد بن علي بن يعيش الصنعاني ، تحقيق / د . فخر صالح قداره ، دار الجيل ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م .

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي المعروف بابن أم قاسم ، تحقيق / د . عبدالرحمن علي سليمان ، ط ٢ ، مكتبة الكليات الأزهرية .

- التوطئة ، لأبي علي الشلوبين ، تحقيق / يوسف أحمد المطوع ، دار التراث العربي ، القاهرة .

(ث)

- ثلاثة نصوص في الأضداد : ١ - لأبي عبيد القاسم بن سلام ، ٢ - لأبي محمد عبدالله التوزي ، ٣ - لمحمد جمال الدين المنشي ، تحقيق ودراسة / د . محمد حسين آل ياسين ، ط ١ ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م، عالم الكتب .

(ج)

- الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، تحقيق / د . محمد إبراهيم الحفناوي ، دار الحديث ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .

- الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي ، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة ، تحقيق / كمال يوسف الحوت ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط ١ ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م .

- الجمل في النحو ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق / علي توفيق الحمد ، ط ٥ ، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م ، مؤسسة الرسالة.

- الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق / د . فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

- الجيم ، لأبي عمرو الشيباني، تحقيق / عبد العليم الطحاوي ، الجزء الثاني، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .

(ح)

- حاشية الشيخ محمد الأمير على مغني اللبيب ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

- الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه ، تحقيق / د . عبد العال سالم مكرم ، ط ٢ ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م ، دار الشروق ، بيروت .
- حروف المعاني ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق / د. علي توفيق الحمد ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، دار الأمل ، الأردن .
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، لعبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي ، تحقيق / سعيد عبدالكريم سعودي ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، ١٩٨٠م .
- الحماسة البصرية ، لصدر الدين علي بن الحسن البصري ، تحقيق / مختار الدين أحمد ، ط ٣ ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م ، عالم الكتب ، بيروت .
- الحماسة الشجرية ، لهبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني ابن الشجري ، تحقيق / عبد المعين الملوحي ، أسماء الحمصي ، وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي ، دمشق ، ١٩٧٠م .

(خ)

- خزانة الأدب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق / عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- الخصائص ، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق / محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي .
- خمسة نصوص إسلامية نادرة ، لشعبان الأثاري ، تحقيق / هلال ناجي ، دار الغربي الإسلامي ، ط ١ ، ١٩٩٠م .

- الخير الكثير في الصلاة والسلام على البشير النذير ، لشعبان الآثاري ، تحقيق / أحمد سعد الدين عوامه ، دار المدينة المنورة ، ط ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .

(د)

- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق / محمد سيد جاد الحق ، ط ٢ ، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٦م ، دار الكتب الحديثة ، مصر .

- درة الغواص في أوهام الخواص ، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري، تحقيق / د . عبدالله بن علي الحسيني ، المكتبة الفيصلية مكة ، ط ١٤١٧هـ / ١٩٩٦ .

- دقائق التصريف ، للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب ، تحقيق / د . أحمد القيسي ، د . حاتم الضامن ، د . حسين تورال ، مطبعة المجمع العلمي بالعراق ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

- الدليل الشافي على المنهل الصافي ، لابن تغري بردى ، تحقيق / فهيم شلتوت ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي .

- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، لابن فرحون المالكي ، تحقيق / د . محمد الأحمدي أبو النور ، دار التراث ، مصر .

- ديوان الأدب ، لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي ، الجزء الأول ، تحقيق / د . أحمد مختار عمر ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة .

- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، تحقيق / الشيخ محمد حسن آل ياسين ، مكتبة النهضة ، بغداد ، ط ٢ ، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م .

- ديوان الأسود بن يعفر ، صنعة د . نوري حمودي القيسي ، وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد .
- ديوان الأعشى ، شرحه وضبطه / د . عمر فاروق الطباع ، دار القلم – بيروت .
- ديوان أعشى همدان وأخباره ، تحقيق / د . حسن عيسى أبو ياسين ، دار العلوم للطباعة والنشر ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- ديوان امرىء القيس ، تحقيق / حنا الفاخوري ، ط/١ ، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م ، دار الجيل ، بيروت .
- ديوان أمية بن أبي الصلت ، جمع وتحقيق ودراسة / د . عبد الحفيظ السطلي ، ط ٢ ، ١٩٧٧م ، المطبعة التعاونية بدمشق .
- ديوان جرير ، شرحه وضبط نصوصه / د . عمر فاروق الطباع ، ط ١ ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت .
- ديوان جميل بثينة ، دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٦م .
- ديوان حاتم الطائي ، شرح أبي صالح يحيى بن مدرك الطائي ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه / د . حنا نصر الحسني ، ط ١ ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م ، دار الكتاب العربي .
- ديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه ، تحقيق / د . وليد عرفات ، سلسلة جب التذكارية .
- ديوان الحماسة ، لأبي تمام ، شرح العلامة التبريزي ، مكتبة النوري ، دمشق .
- ديوان حميد بن ثور الهلالي ، صنعة الأستاذ / عبد العزيز الميمني ، دار الكتب المصرية ، ١٣٧١هـ / ١٩٥١م .

- ديوان أبي حية النميري ، تحقيق / يحيى الجبوري ، دمشق ، ١٩٧٥م .
- ديوان الخنساء ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، لبنان .
- ديوان رؤبة بن العجاج ، جمع وليم بن الورد البروسي ، دار الآفاق الجديدة بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- ديوان زهير بن أبي سلمى ، دار صادر ، بيروت .
- ديوان طرفة بن العبد البكري ، دار صادر ، بيروت .
- ديوان العباس بن الأحنف ، دار صادر ، بيروت .
- ديوان العجاج ، رواية وشرح الأصمعي ، تحقيق / د . عزة حسن ، دار الشرق العربي ، بيروت ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .
- ديوان العرجي ، رواية أبي الفتح عثمان بن جني ، شرحه وحققه / خضر الطائي ، رشيد العبيدي ، ط ١ ، ١٣٧٥هـ / ١٩٥٦م .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- ديوان عبيد بن الأبرص ، شرح / أشرف أحمد عودة ، ط ١ ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م ، دار الكتاب العربي .
- ديوان الفرزدق ، شرحه وضبطه وعلق عليه / علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- ديوان القطامي ، تحقيق / د . إبراهيم السامرائي ، د . أحمد مطلوب ، بيروت ، ١٣٧٩هـ / ١٩٦٠م .
- ديوان كثير عزة ، جمعه وشرحه / د . إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ١٣٩١هـ / ١٩٧١م .
- ديوان كعب بن زهير ، صنعة الإمام أبو سعيد الحسن بن الحسين بن عبيدالله السكري ، قدم له وصنع هوامشه وفهارسه / د . حنا نصر

الحتي ، ط ١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .

- ديوان كعب بن مالك الأنصاري ، جمع ودراسة / سامي مكي العاني ، مكتبة النهضة ، بغداد ، ط ١ ، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م .

- ديوان ليلى الأخيلية ، جمع وتحقيق / خليل إبراهيم العطية ، جليل العطية، دار الجمهورية ، بغداد ، ط ٢ ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .

- ديوان المثقب العبدي ، تحقيق / حسن كامل الصيرفي ، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م ، معهد المخطوطات العربية ، جامعة الدول العربية .

- ديوان مجنون ليلى ، جمع وتحقيق / عبدالستار أحمد فراج ، الناشر : مكتبة مصر .

- ديوان محمود بن الحسن الوراق البغدادي ، جمع وتحقيق / د . محمد زهدي يكن ، دار يكن للنشر ، بيروت ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

- ديوان المزرّد بن ضرار الغطفاني ، تحقيق / خليل إبراهيم العطية ، مطبعة أسعد ، بغداد ، ١٩٦٢م .

- ديوان معن بن أوس المزني، صنعة / د . نوري القيسي ، وحاتم الضامن، ط١، ١٩٧٧م ، مطبعة دار الجاحظ ، بغداد .

- ديوان النابغة الذبياني ، شرح وتعليق / د . حنا نصر الحتي ، ط ١ ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م ، دار الكتاب العربي .

- ديوان أبي النجم العجلي ، صنعه وشرحه / علاء الدين آغا ، النادي الأدبي بالرياض ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

- ديوان الهذليين ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥ م .

(ذ)

- ذيل الأمالي والنوادر ، لأبي علي القالي ، مراجعة لجنة إحياء التراث ، دار الجيل ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط٢، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- الذيل التام على دول الإسلام ، لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي ، تحقيق/ حسن إسماعيل مروه ، دار العروبة الكويت ، دار ابن العماد ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣هـ .
- ذيل الدرر الكامنة ، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق / د . عدنان درويش ، معهد المخطوطات العربية ، القاهرة ، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م .

(ر)

- الرشاد في شرح الإرشاد ، لمحمد بن السيد الشريف الجرجاني ، تحقيق / منصور أحمد الغامدي ، نادي مكة الثقافي ، ط ١ ، ١٤١٧هـ .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، لأحمد بن عبد النور المالقي ، تحقيق / أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام ، للإمام عبد الرحمن السهيلي ، تحقيق / عبدالرحمن الوكيل ، دار الكتب الحديث .

(ز)

- زاد المسير في علم التفسير ، للإمام أبو الفرج جمال الدين عبدالرحمن بن علي الجوزي ، ط ١ ، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م ، المكتب الإسلامي ، بيروت .
- زهر الآداب ،للحصري القيرواني ، تحقيق / علي محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ط ٢ ، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م .

(س)

- سراج القاريء المبتديء وتذكار المقريء المنتهي ، لعلي بن عثمان القاصح البغدادي ، دار الفكر ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق / د . حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- سفر السعادة وسفير الإفادة ، لعلم الدين أبو الحسن علي بن محمد السخاوي ، تحقيق / د . محمد أحمد الدالي ، دار صادر ، بيروت، ط ٢ ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م .
- السلوك لمعرفة دول الملوك ، لأحمد بن علي المقريزي ، تحقيق / د . سعيد عبدالفتاح عاشور ، مطبعة دار الكتب ، ١٩٧٢ م .
- سنن أبي داود ، للإمام أبي داود سليمان السجستاني ، راجعه وضبط أحاديثه/ محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء السنة النبوية .
- سنن ابن ماجه ، للحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه ، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .
- سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- سير أعلام النبلاء ، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، مؤسسة الرسالة، ط ١ ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- سيرة النبي ﷺ ، لأبي محمد عبدالملك بن هشام ، مراجعة وضبط / محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .

(ش)

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ، دار إحياء التراث العربي .
- شرح أبيات سيبويه ، لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي ، تحقيق / د. محمد الريح هاشم ، دار الجيل ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م .
- شرح أبيات مغني اللبيب ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق / عبد العزيز رباح ، أحمد يوسف دقاق ، دار المأمون للتراث ، دمشق ،١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م .
- شرح أشعار الهذليين ، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري ، تحقيق / عبد الستار أحمد فرج ، مكتبة دار العروبة .
- شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ، بدر الدين محمد بن محمد ابن مالك ، تحقيق / د . عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل .
- شرح التسهيل ، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك ، تحقيق / د . عبدالرحمن السيد ، د . محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر ، ط ١ ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
- شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق / د . صاحب أبو جناح ، المكتبة الفيصلية .
- شرح الحماسة ، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي ، نشره : أحمد أمين ، عبد السلام هارون ، ط ٢ ، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م ، مطبعة لجنة التألف والترجمة والنشر بمصر .

- شرح ديوان عنترة ، للخطيب التبريزي ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه/ مجيد طراد ، دار الكتاب العربي ، ط ١ ، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م .
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، تحقيق / د . إحسان عباس ، وزارة الإعلام ، الكويت ، ط ٢ ، ١٩٨٤م .
- شرح شافية ابن الحاجب ، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ، تحقيق / محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، ١٩٩٢م.
- شرح شواهد المغني ، لجلال الدين السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر ، تصحيح وتعليق / محمد محمود الشنقيطي ، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لبهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمداني المصري ، تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ، دار اللغات ، ط١٤، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لجمال الدين محمد بن مالك ، تحقيق / عدنان عبدالرحمن الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .
- شرح الفصيح ، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق/ إبراهيم عبدالله الغامدي ، جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، ١٤١٧هـ .

- شرح قطر الندى وبل الصدى ، لأبي محمد عبدالله جمال الدين ابن هشام الأنصاري ، تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية ، مكة المكرمة .
- شرح كافية ابن الحاجب . لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ، تصحيح وتعليق / يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قار يونس بنغازي ، ط ٢ ، ١٩٩٦م .
- شرح الكافية الشافية ، لجمال الدين محمد بن مالك ، تحقيق / د. عبدالمنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- شرح لامية الأفعال ، لابن الناظم ، تحقيق / محمد أديب جمران ، دار قتيبة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م .
- شرح اللمع ، لأبي إسحاق الشيرازي ، تحقيق / عبد المجيد التركي ، دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- شرح المفصل ، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت.
- شرح مقامات الحريري البصري ، لأبي العباس أحمد بن عبد المؤمن الشريشي ، أشرف على نشره وطبعه وتصحيحه / محمد عبدالمنعم خفاجي ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م . المكتبة الشعبية .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير ، لأبي علي عمر بن محمد الشلوبين ، تحقيق / د. تركي بن سهو العتيبي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .
- شرح المقدمة المحسبة ، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ ، تحقيق / خالد عبد الكريم ، ط ١ ، الكويت ، ١٩٧٦م .

- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ، لجمال الدين عثمان بن الحاجب ، تحقيق / جمال عبد العاطي مخيمر ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، ط ١ ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو ، لعبدالرحمن بن علي المكودي ، ضبطه وخرج شواهده / إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .
- شرح هاشميات الكميت ، تفسير أبو رياش أحمد بن إبراهيم القيسي ، تحقيق / د . داود سلوم ، نوري حمودي القيسي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- شعراء عباسيون ، لغوستاف فون غرنباوم ، ترجمة وتحقيق / د . محمد يوسف نجم ، مراجعة د . إحسان عباس ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٥٩م .
- شعراء بني عقيل وشعرهم في الجاهلية والإسلام حتى آخر العصر الأموي، جمع وتحقيق / د . عبد العزيز بن محمد الفيصل ، ط ١، ١٤٠٨هـ، مكتبة العبيكان .
- شعراء مقلون ، جمع وتحقيق/ حاتم صالح الضامن ، عالم الكتب ، بيروت، ط ١ ، ١٩٨٧م .
- شعر الأخطل ، صنعة السكري ، تحقيق / د . فخر الدين قباوة ، دار الأصمعي بحلب ، ط ١ ، ١٣٩١ هـ / ١٩٧١م .
- شعر زياد بن الأعجم ، جمع وتحقيق / يوسف حسين بكار ، دار المسيرة ، ط ١ ، ١٩٨٣م .

- شعر طيئ وأخبارهم في الجاهلية والإسلام ، جمع وتحقيق ودراسة / د . وفاء فهمي السنديوني ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م ، دار العلوم للطباعة والنشر .
- شعر الكميت بن زيد الأسدي ، جمع وتقديم / د . داود سلوم ، مكتبة الأندلس ، بغداد ، ١٩٦٩م .
- شعر ابن مفرِّغ الحميري ، جمع وتقديم / د . داود سلوم ، مكتبة الأندلس، بغداد ، ١٩٦٨م .
- شعر النابغة الجعدي ، جمع / عبد العزيز رباح ، ط ١ ، منشورات المكتب الإسلامي .
- شعر نصيب بن رباح ، جمع وتقديم / د . داود سلوم ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٦٧م .
- الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، تحقيق / أحمد محمد شاكر، دار المعارف .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لأبي عبدالله محمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق / د . عبدالله الحسني البركاتي ، ط ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م ، المكتبة الفيصلية ، مكة .
- الشوارد ، لعبدالله به خميس ، دار اليمامة ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك محمد ابن عبدالله الطائي النحوي ، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

(ص)

- الصاحبي ، لأبي الحسن أحمد بن فارس ، تحقيق / السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، مصر .

- صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، لأبي العباس أحمد بن علي القلقشندي ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر .
- الصحاح ، لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ، ط ٤ ، ١٩٩٠م .
- صحيح البخاري ، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري ، مؤسسة التاريخ العربي .
- صحيح مسلم ، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، أخرجه/ محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابي الحلبي .
- صفوة الصفوة ، للإمام أبي الفرج ابن الجوزي ، تحقيق/ محمود فاخوري، دار المعرفة ، بيروت .

(ض)

- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي ، مكتبة القدس ، القاهرة ، ١٣٥٤هـ .

(ط)

- طبقات الشافعية ، لجمال الدين عبدالرحيم الإسنوي ، تحقيق / عبدالله الجبوري ، دار العلوم للطباعة والنشر ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- طبقات فقهاء الشافعية ، لابن قاضي شهبة ، تحقيق / د. الحافظ عبدالعليم خان ، ط ١ ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م ، مطبوعات دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد – الدكن – الهند .
- الطبقات الكبرى ، لابن سعد ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م .

- طبقات المفسرين ، تصنيف الحافظ شمس الدين محمد بن بن أحمد الداوودي ، دار الكتب العلمية ، مراجعة لجنة من العلماء بإشراف الناشر .
- طبقات النحاة واللغويين ، للإمام تقي الدين ابن قاضي شهبة الأسدي الشافعي ، تحقيق / د . محسن غياض ، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف ، العراق ، ١٩٧٣-١٩٧٤م .

(ع)

- العبر في خبر من عبر ، للحافظ الذهبي ، تحقيق / صلاح الدين المنجد ، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م ، إصدار وزارة الإرشاد والأنباء ، الكويت .
- العروض ، للأخفش سعيد بن مسعدة ، تحقيق / د. أحمد محمد عبدالدايم، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م ، مكتبة الزهراء ، مصر .
- العقد الفريد ، لأحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي ، شرحه وضبطه وقدم له / أحمد أمين ، إبراهيم الأبياري ، عبد السلام هارون ، ط ٢ ، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م ، مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة .
- أبو عمر الجرمي ، حياته وجهوده في النحو ، رسالة ماجستير ، إعداد / محسن سالم العميري ، جامعة الملك عبد العزيز ، كلية الشريعة ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، لأبي العباس أحمد بن القاسم بن خليفة الخزرجي المعروف بابن أبي أصيبعة ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٦م .
- العيون الغامزة على خبايا الرامزة ، لبدر الدين محمد الدماميني ، تحقيق / الحساني حسن عبدالله، مكتبة الخانجي ، ط ٢ ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م .

(غ)

- غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب ، شرح وجمع محمد خليل الخطيب، ١٩٥٠ - ١٩٥١م .
- غريب الحديث ، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ، ط ١ ، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد .
- الغيث المسجم في شرح لامية العجم ، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .

(ف)

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، طبعة مصححة على عدة نسخ وعن النسخة التي حقق أصولها وأجازها الشيخ عبد العزيز بن باز ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م ، دار الفكر ، بيروت ، مكتبة نزار الباز ، مكة .
- الفروق اللغوية ، لأبي هلال العسكري، ضبط وتصحيح حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية .
- الفريد في إعراب القرآن المجيد ، للمنتجب حسين بن أبي العز الهمداني ، دار الثقافة ، الدوحة ، ط ١ ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م .
- الفصول الخمسون ، لابن معطي أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي ، تحقيق / محمود محمد الطناحي ، عيسى البابي الحلبي .
- ابن فلاح النحوي مع تحقيق الجزء الأول من كتابه المغني - رسالة دكتوراة بجامعة أم القرى - ١٤٠٤هـ .
- فهارس صبح الأعشى ، تصنيف محمد قنديل البقلي ، عالم الكتب ، القاهرة .
- الفهرست ، لأبي الفرج محمد بن أبي يعقوب المعروف بالنديم ، ضبط وشرح وتعليق/ د . يوسف علي طويل ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م .

- الفوائد البهية في تراجم الحنفية ، للإمام أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي ، مكتبة خير كيز ، كراجي .
- الفوائد المحوية في المقاصد النحوية ، لابن مالك ، تحقيق / وداد يحيى لال، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٦هـ .
- في القرآن والعربية من تراث لغوي مفقود ، لأبي زكريا الفراء ، صنعة / د.أحمد علم الدين الجندي ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي، ١٤١٠هـ .

(ق)

- القاموس المحيط ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأبادي ، إعداد وتقديم / محمد عبدالرحمن المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي ، ط ١ ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .
- القراءات الشاذة ، لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن حمدان بن خالويه ، عني بنشره وتصحيحه ج . برجستراسر ، ط ١ ، ١٩٣٤م ، المطبعة الرحمانية بمصر .
- قصائد جاهلية نادرة ، ليحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- القلادة الجوهرية شرح الحلاوة السكرية ، لزين الدين شعبان بن محمد الآثاري ، تحقيق / د . محمد السعيد عامر ، ط ٢ ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م ، دار الطباعة المحمدية .
- القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية ، لمحمد بن طولون الصالحي، تحقيق/ محمد دهمان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

(ك)

- الكافي في العروض والقوافي ، للخطيب التبريزي ، تحقيق / الحساني حسن عبدالله ، مكتبة الخانجي .
- الكامل ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق / د . محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .
- الكبائر ، لشمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد الذهبي ، ط ١ ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م ، دار الجيل ، بيروت .
- كتاب سيبويه ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق / عبدالسلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م .
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق / د . محمود محمد الطناحي ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م، مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لمصطفى بن عبدالله القسطنطني المعروف بحاجي خليفة ، المكتبة الفيصلية بمكة .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق / د . محي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .
- كشف المشكل في النحو ، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ، تحقيق / د . هادي عطية مطر ، وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالعراق ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

(ل)

- اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري ، تحقيق / غازي مختار طليمات ، د . عبدالإله نبهان ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .
- لسان العرب ، للإمام محمد بن مكرم بن منظور ، دار الفكر .

(م)

- المؤتلف والمختلف ، لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي ، صححه وعلق عليه / د . ف . كرنكو ، دار الجيل ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م .
- اللمع في أصول الفقه ، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي ، تحقيق / محي الدين ديب مستو ، يوسف علي بديوي ، ط ١ ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م ، دار الكلم الطيب ، دمشق ، دار ابن كثير ، بيروت .
- اللمع في العربية ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق / حامد المؤمن ، ط٢، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية .
- ما بنته العرب على فَعالِ ، لرضي الدين الحسن بن محمد الصغاني ، تحقيق/ د . عِزّة حسن ، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق ، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م .
- ما ينصرف وما لا ينصرف ، لأبي إسحاق الزجاج ، تحقيق / د . هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .
- المباحث المرضية المتعلقة بـ « من » الشرطية ، لجمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام ، تحقيق / د . مازن المبارك ، دار ابن كثير ، دمشق ، ط ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧ .

- المبدع في التصريف ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق / د . عبد الحميد السيد طلب ، دار العروبة ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٣م .
- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق / د . حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط ١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .
- متن الشاطبية المسمى حرز الأماني ووجه التهاني ، للقاسم بن فِيرُّه الشاطبي ، صححه وراجعه / محمد تميم الزعبي ، ط ١ ، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م ، دار المطبوعات الحديثة ، المدينة المنورة .
- مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، تحقيق / عبد السلام هارون ، دار المعارف ، ط ٣ .
- مجلة الرسالة الإسلامية ، إصدار وزارة الأوقاف العراقية ، العددان ١١٠ محرم ، ١١١ صفر ، ١٣٩٨هـ .
- مجلة المورد العراقية ، المجلد الثالث – العدد الأول ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م . المجلد الثامن – العدد الثاني ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩ م .المجلد التاسع – العدد الرابع ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- مجمع الأمثال ، لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني ، حققه وعلق عليه / محمد محي الدين عبد الحميد ، ط ٢ ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، ١٣٧٩هـ / ١٩٥٩م .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان ابن جني ، تحقيق / علي النجدي ناصف ، د . عبد الحليم النجار ، د . عبد الفتاح شلبي ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ ، لجنة إحياء التراث الإسلامي .

- المذكر والمؤنث ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق / د . طارق عيد عون الجنابي ، ط ٢ ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م ، دار الرائد العربي، بيروت .
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ، لأبي محمد عبدالله بن أسعد اليافعي اليمني المكي ، منشورات الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، ط ٢ ، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م .
- المرتجل في شرح الجمل ، لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن الخشاب ، تحقيق / علي حيدر ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م ، دمشق .
- المسائل البصريات ، لأبي علي الحسن الفارسي ، تحقيق / محمد الشاطر أحمد محمد ، مطبعة المدني ، مصر ، ط ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- المسائل العضديات ، لأبي علي الحسن الفارسي ، تحقيق / د . علي جابر المنصوري ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م ، مكتبة النهضة العربية ، عالم الكتب .
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق / صلاح الدين عبدالله الستكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد .
- المسائل المنثورة ، لأبي علي الحسن الفارسي ، تحقيق / مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، لبهاء الدين ابن عقيل ، تحقيق / د . محمد كامل بركات ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م ، منشورات جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي ، من التراث الإسلامي ، الكتاب السادس .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، إعداد / محمد سمارة ، علي البقاعي ، علي الطويل ، سمير غاوي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي، المكتبة العصرية ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .
- معاني الحروف ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي ، تحقيق / د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، دار الشروق ، جده ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، دار السرور ، بيروت ، تحقيق / محمد علي النجار .
- معاني القرآن وإعرابه ، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ، تحقيق / د. عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، ط١، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- معاني القرآن الكريم ، للإمام أبي جعفر النحاس ، تحقيق / محمد علي الصابوني ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، ط١، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- المعتمد في الأدوية المفردة ، للملك المظفر يوسف بن عمر الغساني صاحب اليمن ، صححه وفهرسه / مصطفى السقا ، ط ٢ ، ١٣٧٠هـ / ١٩٥١م ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر .
- معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، ط ٣ ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م ، دار الفكر.
- معجم البلدان ، لياقوت الحموي ، ط ٢ ، ١٩٩٥م ، دار صادر ، بيروت .
- معجم الشعراء ، للإمام أبي عبيدالله محمد بن عمران المرزباني ، تصحيح الأستاذ الدكتور ف . كرنكو ، دار الجيل ، بيروت ، ط ١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م .

- معجم شواهد العربية ، لعبد السلام هارون ، ط ٢ ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م ، مكتبة الخانجي ، مصر .
- معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- المعجم المفصل في شواهد النحو / د . إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، لشمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق / بشار عواد ، شعيب الأرناؤوط ، صالح مهدي ، مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- معيد النعم ومبيد النقم ، لتاج الدين عبد الوهاب السبكي ، تحقيق / محمد علي النجار ، أبو زيد شلبي ، محمد أبو العيون ، مكتبة الخانجي ، ط ١ ، ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٩٢م .
- المفصل في علم العربية ، لمحمود بن عمر الزمخشري ، دار الجيل ، ط٢.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، شرح ألفية ابن مالك ، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، تحقيق / د . عيّاد الثبيتي، مكتبة دار التراث بمكة ، ط ١ ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، للإمام محمود العيني ، مطبوع بهامش خزانة الأدب ، دار صادر ، ط ١ .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق / د . كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٢م .

- المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق / د . محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .
- المقرب ، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ، تحقيق / أحمد عبد الستار الجواري ، عبدالله الجبوري ، ط ١ ، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م .
- ملحة الإعراب ، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري البصري ، تقديم وضبط / علي حسن علي عبد الحميد ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م ، دار عمار ، عمّان ، الأردن .
- الممتع الكبير في التصريف ، لابن عصفور ، تحقيق / د . فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٦م .
- من الأمالي العكبرية ، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري ، تحقيق / د. سعد حمدان الغامدي ، ط ١ ، ١٩٩٣م ، القاهرة .
- منال الطالب في شرح طوال الغرائب ، لمجد الدين أبو السعادات المبارك ابن محمد بن الأثير ، تحقيق / د . محمود محمد الطناحي ، مطبعة المدني ، نشر : مركز البحث العلمي بأم القرى .
- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، لأبي الحسن علي بن محمد الأشموني ، تحقيق / د . عبد الحميد السيد ، المكتبة الأهرية للتراث ، مصر .
- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي ، ليوسف بن تغري بردى ، تحقيق / د. محمد أمين ، مطبعة دار الكتب ، مصر ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية ، لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة .
- الموطأ ، للإمام مالك بن أنس ، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م .

- المُيَسَّر في القراءات الأربعة عشر ، تأليف / محمد فهد جاروف ، مراجعة/ محمد كريم راجح ، دار ابن كثير والكلم الطيب دمشق ، ط ١ ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .

(ن)

- نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي ، تحقيق / د . محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض للنشر والتوزيع .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، ليوسف بن تغري بردى ، تحقيق/ د . إبراهيم علي طرخان ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م .
- نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان ، للخطيب الجوهري علي بن داود الصيرفي ، تحقيق / د . حسن حبشي ، مطبعة دار الكتب ، ١٩٧١م.
- النشر في القراءات العشر ، لأبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري، أشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- نَكْتُ الهِمْيَان في نُكَتِ العميان ، لصلاح الدين بن أيبك الصفدي ، تحقيق/ طارق الطنطاوي ، دار الطلائع للنشر والتوزيع .
- النوادر في اللغة ، لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق / د . محمد عبدالقادر أحمد ، دار الشروق ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- النهاية في غريب الحديث والأثر ، لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير ، تحقيق / طاهر أحمد الزاوي ، محمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية .

(هـ)

- الهداية في شرح الكفاية ، لشعبان الآثاري ، القسم الأول ، تحقيق / عبدالله العياف ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق وشرح / عبد السلام هارون ، عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٥م .

(و)

- وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام ، لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي ، تحقيق / د . بشار عواد معروف ، د . أحمد الخطيمي ، عصام الهرستاني ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .
- الوحشيات ، لأبي تمام حبيب الطائي ، تحقيق / عبد العزيز الميمني وزيادات محمود شاكر ، دار المعارف بمصر ، ط ٢ .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق / د . إحسان عباس ، دار صادر بيروت ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .

(ي)

- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر ، لأبي منصور عبدالملك الثعالبي ، تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .

١٣ - فهرس الموضوعات :

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	* - **
المقدمة	أ - جـ
القسم الأول	
الدراسة	١ - ١٢٣
الفصل الأول : شعبان الآثاري (ترجمته وآثاره)	١ - ٤١
- اسمه ونسبه	١
- حياته	٣
- شيوخه	٨
- تلاميذه	١٢
- أخلاقه	٢٤
- شعره	٢٦
- مؤلفاته	٣٤
الفصل الثاني : كتاب الهداية في شرح الكفاية	٤٢ - ١٢٣
- تعريف موجز بالكتاب	٤٢
- زمن تأليف كتاب الهداية	٤٦
- مصادره	٤٨
- شواهده	٦٠
- نزعة الآثاري النحوية من خلال :	
أ - موقفه من مسائل الخلاف بين المدرستين	٦٦
ب - موقفه من النحاة :	٧٣

الموضـوع	الصفحة
– موقف المتابع	٧٤
– موقف المعارض	٧٥
– الآثاري والمنظومات العلمية	٨٩
– اجتهادات الآثاري	٩٧
– طريقته في التأليف والشرح	١٠٣
– المآخذ عليه	١١٢
– نسخة الكتاب	١٢٠
– عملي في التحقيق	١٢١
– نماذج من المخطوطة	١٢٤ – ١٢٦
القسم الثاني	
التحقيق	١ – ٣١٧
– الضمائر	١ – ٥١
القسم الثاني : الاسم المضمر وفروعه خمسة ، ما يبرز من الضمائر وهو على خمسة أقسام يتولد منها ستون ضميراً	١
– الضمير المستتر	
ما يستتر وجوبًا أو جوازًا	١٠
ما يصلح للرفع وللنصب وللجر	١٦
ما يصلح للخطاب وللغيبة	١٨
ما يصلح للوصل وللفصل	١٩
معرفة التاءات التي تحلت بأنواع البناء وهي أربع : (تاء) المتكلم و(تاء) المخاطب و (تاء) المخاطبة و (تاء) الغائبة	٢٥

الموضـوع	الصفحة
ما جاء للمفرد والمثنى بلفظ الجمع	٢٧
ضمير الشأن	٣٥
ضمير الفصل	٤١
الاحتمالات الإعرابية لضمير الفصل	٤٨
- أسماء الإشارة	٥٢ - ٨٨
القسم الثالث : الاسم المبهم وفروعه خمسة وهو على ضربين :	
الضرب الأول اسم الإشارة وهو خمسة وعشرون اسمًا	٥٢
مثنى اسم الإشارة	٥٥
جمع اسم الإشارة	٥٨
الإشارة إلى المكان ومراتب الإشارة	٦٠
حكم الجمع بين الهاء واللام وأحوال المخاطب	٦٩
أحوال (ذا) وهي أربعة :	٨٤
- الموصولات	٨٨ - ١٨٣
الضرب الثاني الاسم الموصول وهو عشرون موصولاً وله فرعان	٨٨
تثنية وجمع الاسم الموصول	١٠٢
الصلة والعائد	١٣٣
حذف العائد مرفوعًا كان أو منصوبًا أو مجرورًا	١٣٩
أحوال (أي) في الإعراب والبناء أربعة	١٤٨
أحوال (أي) في معانيها وهي سبعة	١٥٠
حكم (أي) في التأنيث والعطف	١٥٨
أحوال (مَنْ) وهي ستة	١٥٩
أحوال (ماذا) وهي ستة	١٦٨

الموضـــوع	الصفحة
الإخبار عن الذي والألف واللام	١٧٣
– المبنيات :	١٨٣ – ٢٣٤
البناء الأصلي وهو عشرون نوعًا وله ثلاثة فروع	١٨٣
العلم المختوم بـ (ويه)	١٨٥
أمس	١٩٠
ما ركب من الأعداد والأحوال والظروف والكنايات والزمن المبهم	٢٠١
ما جاء على (فَعالِ) وهو خمسة أنواع	٢١٣
البناء العارض وهو في ستة أنواع	٢٢٨
– الجامد والمشتق :	٢٣٤ – ٢٤٣
ما يجوز استعماله جامدًا أو مشتقًا وهو في أربعة مواضع ، وما يجوز استعماله مشتقًا أو مؤولاً بمشتق وهو في موضع واحد	٢٣٤
– العـــدل	٢٤٣ – ٢٥٣
ما يدخله العدل وهي ستة مواضع	٢٤٣
– الفعل وأحكامه	٢٥٣ – ٣١٧
الفصل الثاني : فصل الفعل ، تعريف الفعل	٢٥٣
علامات الفعل وهي سبع	٢٦٠
ما يختص من الأفعال الثلاثة بأحد الأزمنة الثلاثة	٢٧٠
صفة الفعل : حكم الماضي والمضارع	٢٧٣
حكم الأمر والنهي	٢٨٠
حكم التقاء الساكنين	٢٨٦
تقسيم الأفعال وهي على ثلاثة أقسام	٢٨٨

الموضوع	الصفحة
الأمثلة الخمسة	٣٠٨
إعراب الفعل المعتل	٣٠٩
إعراب الفعل الصحيح	٣١٣
- الفهارس :	٣١٨ - ٤١٣
فهرس الآيات القرآنية	٣١٩
فهرس الأحاديث الشريفة والأثر	٣٣٢
فهرس أمثال وأقوال العرب	٣٣٣
فهرس الأساليب والنماذج اللغوية والنحوية	٣٣٥
فهرس الألفاظ التي فسرها المؤلف	٣٤٠
فهرس الأشعار والأرجاز	٣٤١
فهرس أبيات المنظومات العلمية الواردة في المتن	٣٥٦
فهرس الأعلام	٣٦٠
فهرس القبائل والطوائف	٣٦٨
فهرس البلدان والمواضع	٣٧٠
فهرس الكتب الواردة في المتن	٣٧١
فهرس المصادر والمراجع	٣٧٣
فهرس الموضوعات	٤٠٩

٣٣٨٤
جامعة أم القرى مكة المكرمة
UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH